ثريا فاروقي

ترجمة د. حاتم الطحاوي

مراجعة عمر الأيوبي

الدولة العثمانية

والعالم المحيط بها





ثريا فاروقي

أستاذة سابقة بجامعة لودفيغ ماكسيميليان في ميونيخ، ألمانيا. وهي تعمل الآن في جامعة خاصة في اسطنبول.

أهم مؤلفاتها

- تحرير The Cambridge History of Turkey، المجلد 3.
  (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2006). باللغة الإنكليزيّة

- Approaching Ottoman History: an Introduction to the Sources (Cambridge University Press, 1999).
  دراسة التاريخ العثماني: مدخل الى المصادر (كمبريدج، 1999).

- An Economic and Social History of the Ottoman Empire, Vol. 2, 1600 - 1914 ed. Halil Inalcik & Donald Quataert (Cambridge University press, 1994) (co-author).
  مساهمة في تأليف التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية،
  الجزء الثاني، 1600 - 1914 (كمبريدج، 1994)
  والصادر في مجلدين عن دار المدار الإسلامي، 2007

- Kultur und Alltag im Osmanischen Reich, (Munich, 1995)
  رعايا السلاطين، ترجم الى الإنكليزية والتركية واليونانية.

- Herrscher uber Mekka. Die Geschichte der Pilgerfahrt (Munich, 1990)
  مواكب الحج السلطاني، ترجم الى الإنكليزية والتركية.

كتب محرّرة

شاركت في تحرير عدد من الكتب، منها:

- مغامرة العبيد في القرن الثالث عشر، التبعية الإيرانيّة المفترضة
  (دار جورج اولمز، 2007). باللغة الألمانيّة

- طعام للولائم: وصفات طعام من الأناضول في القرنين السادس عشر والسابع عشر، في: إطعام الناس، إطعام السلطة، الخانات في الإمبراطوريّة العثمانيّة
  (دار إيرين، 2007). باللغة الإنكليزية

- الحرَف والحرفيون في الشرق الأوسط، دور الفرد في البحر الأبيض المتوسط الإسلامي. بالاشتراك مع راندي داغيلهام (لندن، 2005).

- الأزياء العثمانية، من الأنسجة إلى الهوية،
  بالاشتراك مع كريستوفر نومين (اسطنبول، 2004).

- الطاولة المنيرة. البيت المزدهر، الغذاء والمأوى في الثقافة المادية العثمانية،
  بالاشتراك مع كريستوفر نومين (اسطنبول، 2003).

ثريا فاروقي

الدولة العثمانية والعالم المحيط بها

ترجمة
د. حاتم الطحاوي

مراجعة
عمر الأيوبي

دار المدار الإسلامي

Original Title:
The Ottoman Empire and the World Around It
by **Suraiya Faroqhi**

نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الإنكليزية سنة 2004

© دار المدار الإسلامي 2008
الطبعة الأولى
آذار/مارس/الربيع 2008 إفرنجي

الدولة العثمانية والعالم المحيط بها
ترجمة د. حاتم الطحاوي
مراجعة عمر الأيوبي
موضوع الكتاب دراسات عثمانية
تصميم الغلاف دار المدار الإسلامي
الحجم 17 × 24 سم
التجليد جاكيت

ردمك ISBN 9959-29-312-2
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)
رقم الإيداع المحلي 2005/6702

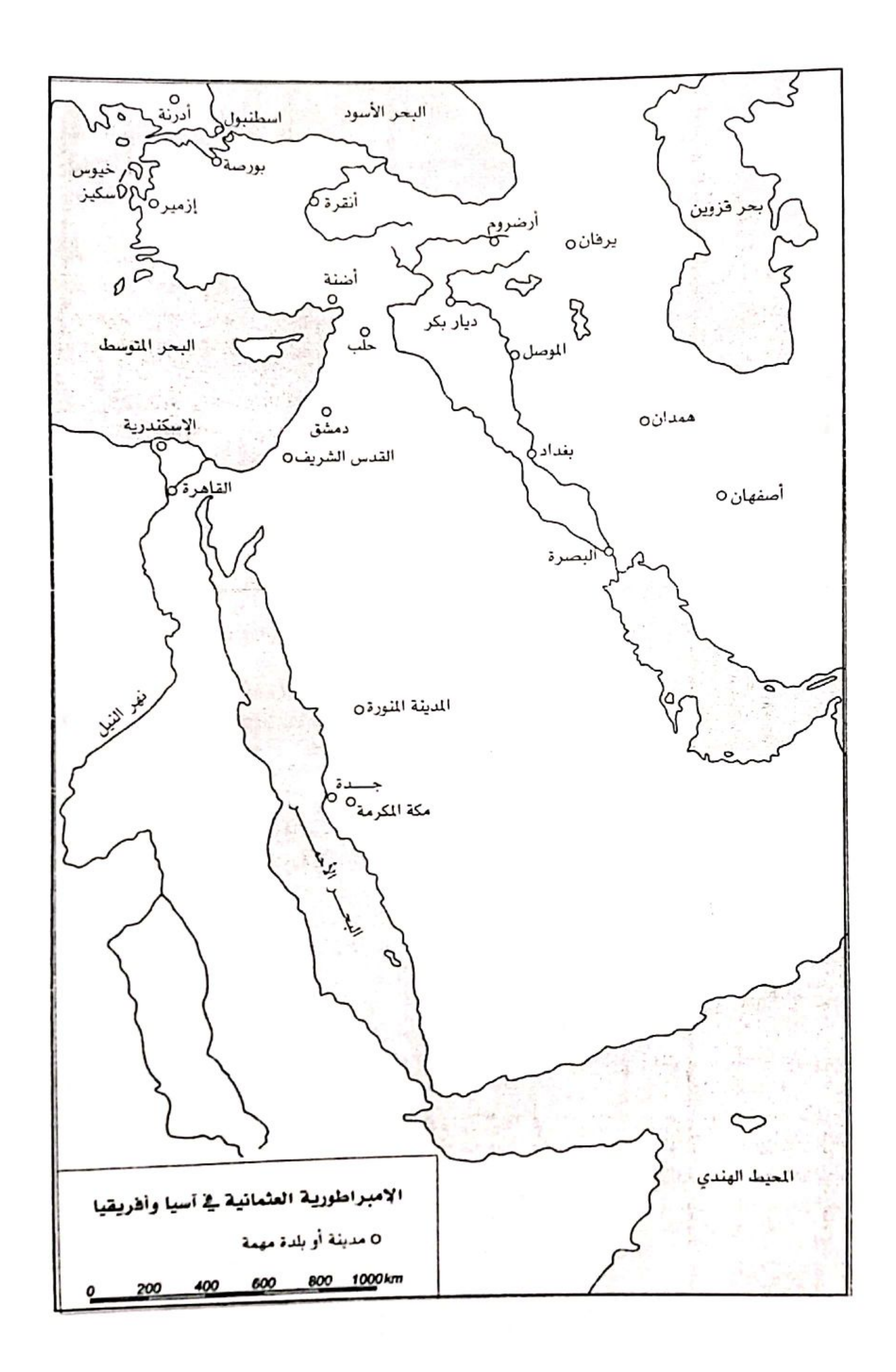
دار المدار الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + خليوي 39 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + فاكس 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 96-11 رياض الصلح ـ بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى
هاتف وفاكس: 013 07 34 21 218 + نقال 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني: oeabooks@yahoo.com

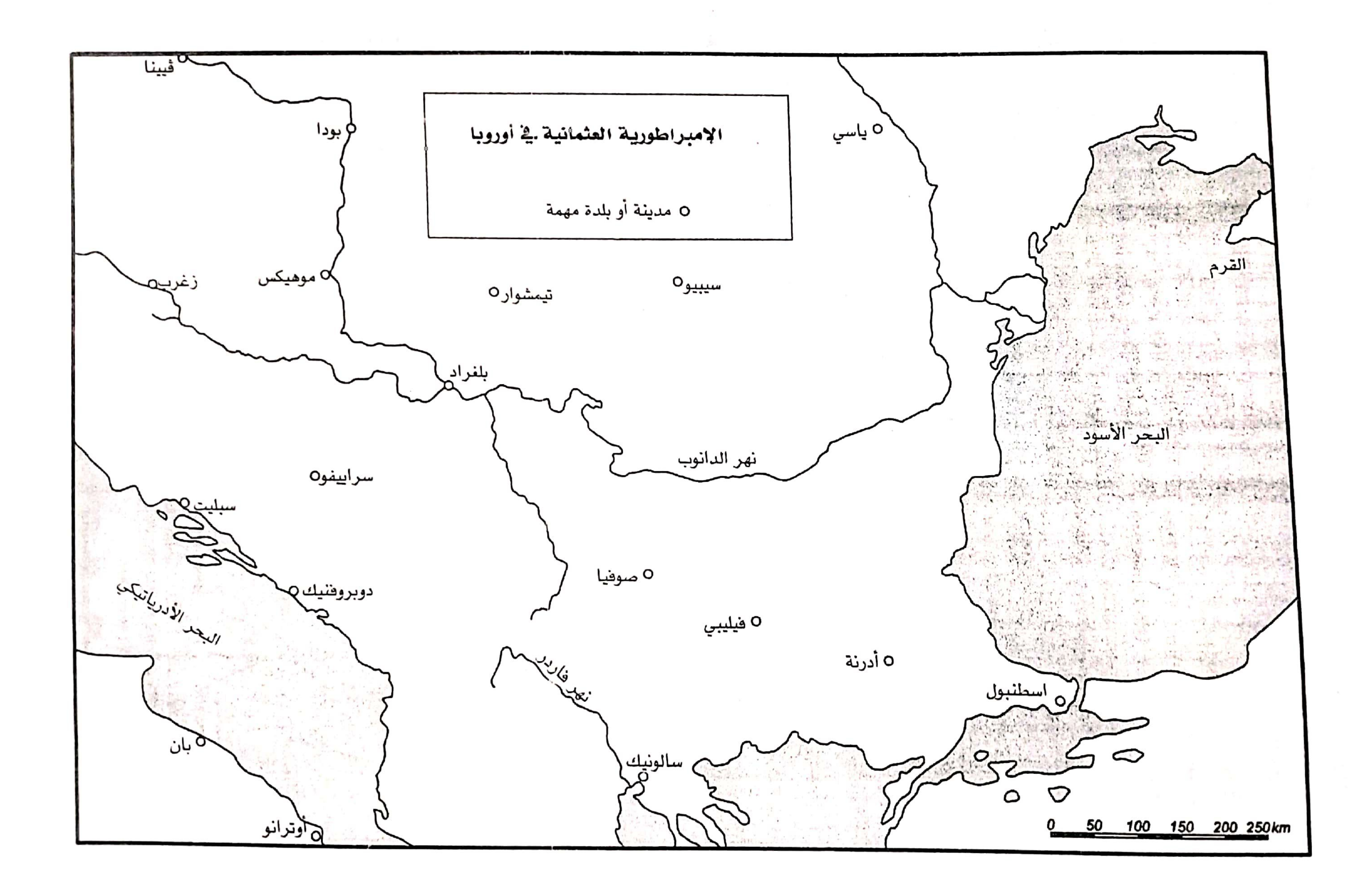
المحتويات

قائمة الصور التوضيحية





أدرنة
اسطنبول
البحر الأسود
بورصة
خيوس
سكيز
إزمير
أنقرة
أرضروم
يرفان
بحر قزوين
أضنة
حلب
ديار بكر
الموصل
البحر المتوسط
دمشق
همدان
الإسكندرية
القدس الشريف
بغداد
القاهرة
أصفهان
البصرة
المدينة المنورة
نهر النيل
جدة
مكة المكرمة
البحر الأحمر
المحيط الهندي
الامبراطورية العثمانية في آسيا وأفريقيا
مدينة أو بلدة مهمة
0 200 400 600 800 1000km



الإمبراطورية العثمانية في أوروبا
مدينة أو بلدة مهمة
ڤيينا
بودا
ياسي
زغرب
موهيكس
تيمشوار
سيبيو
القرم
بلغراد
نهر الدانوب
البحر الأسود
سراييفو
سبليت
صوفيا
دوبروفنيك
البحر الأدرياتيكي
فيليبي
أدرنة
نهر فاردر
اسطنبول
بان
سالونيك
أوترانو
0 50 100 150 200 250km

مقدمة الطبعة العربية

خلال العقدين وربما الثلاثة عقود الأخيرة، تزايد الاهتمام بميدان دراسة التاريخ العثماني: فعند بداية عملي الأكاديمي في أوائل السبعينيات، كان عدد الباحثين من خارج تركيا الذين يعملون على المصادر العثمانية قليلاً جداً. فضلاً عن ذلك، كان الاهتمام بقراءة أعمال هؤلاء المتخصصين منحصراً داخل دائرة صغيرة من الزملاء ونادراً ما يتخطى هذه الدائرة إلى خارجها، وفى تلك المرحلة المبكرة من تاريخ مبحثنا، كان العديد من هؤلاء الباحثين غير شغوفين بالتواصل مع ممثلي المباحث التاريخية الأخرى، ناهيك عن الجمهور العام. وقد تغير كل ذلك بسبب توسع مجتمع الباحثين المهتمين بالتاريخ العثماني، ولا سيما بسبب تسهيل الوصول إلى الأرشيف العثماني. فقد كان الحصول على التصاريح البحثية خلال الثمانينيات أمراً معقداً، مع وجود عدد كبير من الأقسام غير المفهرسة في داخل الأرشيف، وكذلك كان الحصول على نسخة مصورة من الوثائق أمراً يفوق تكلفته العادية. أما الآن فقد تغير كل ذلك إلى الأحسن بطريقة مثيرة. وعلى الرغم من ذلك فما زال عدد الباحثين العرب المستفيدين من هذه الظروف المحسنة قليلاً بدرجة مؤسفة.

العثمانيون «داخل وطنهم»

قبل ما يناهز الخمسة عشر عاماً أو ما يصل إلى العشرين عاماً، كان اهتمام المؤرخين العاملين في المصادر العثمانية منصباً حول ما يمكن تسميته بالقضايا «الداخلية»، مقابل تلك القضايا المتعلقة بالعلاقات المتبادلة بين الإمبراطورية

العثمانية وجيرانها. وكانت قائمة الموضوعات المفضلة تشمل عدداً من القضايا منها : التنمية الديموغرافية، والتاريخ الحضري، والتجارة المحلية والإقليمية، وبصورة تكررت بدرجة ملحوظة الهياكل الإدارية ومدى التغير الذي طرأ عليها بمرور الزمن. وجاء ظهور مجموعة من الدراسات التي تتناول تكامل الإمبراطورية العثمانية داخل اقتصاد عالمي تديره رأسمالية فرنسية تليها الإنجليزية كأحد الاستثناءات الكبرى التي حدثت منذ عام 1975 وما يليه. وفى هذا الإطار، خضع السؤال هل أدى «الاندماج داخل الاقتصاد العالمي» إلى خفض التصنيع، إلى جدل طويل وبصفة خاصة من قبل المؤرخين الذين يعملون في إطار النموذج الذي طوره إيمانويل واليرشتين[1]. وغالباً ما أغنت الإشكالية المتعلقة «بالنظام الرأسمالي العالمي» أو «النظام العالمي» اختصاراً، الدراسات حول التصنيع والتجارة، وأظهرت لاحقاً أن مصير المصنعين العثمانيين، وصولاً إلى القرن التاسع عشر، كان أكثر تعقيداً وتشعباً مما كان مفترضاً في المقام الأول[2].

وفي الوقت نفسه وخلال تلك الأعوام، بدأ رد فعل المؤرخين العثمانيين تجاه تقليد سابق خاص بالتأريخ لأوروبا وأمريكا الشمالية، والذي بدوره قد تطور خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وفى تلك العقود، كانت المصادر العثمانية أقل شهرة حيث اعتمد المؤرخون المهتمون بشرق البحر المتوسط، عند كتابتهم عن القرنين الخامس عشر والسادس عشر على الوثائق البندقية. أما بالنسبة للمراحل الأخيرة من التاريخ العثماني، فقد استعان المؤرخون بالروايات الفرنسية وبأدب الرحلة بصورة متكررة، على الرغم من أن عدداً كبيراً من المؤرخين في ذلك الوقت قد استخدموا النصوص دون إجراء التحقق النقدي الذي كانوا بحاجة إليه بالتأكيد[3]. وبين الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين لم

---

(1) Huri Islamodlu-Inan, ed.: *The Ottoman Empire and the World Economy*, (Cambridge, Paris: Cambridge University Press and Maison des Sciences de l'Homme).

(2) Donald Quataert, *Ottoman Manufacturing in the Age of the Industrial Revolution* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

(3) Stéphane Yérasimos, *Les Voyageurs dans l'Empire Ottoman (XIV^e-XVI^e siècles), Bibliographie, Itineraires et Inventaire des Lieux Habités* (Ankara: Türk Tarih Kurumu, 1991).

يعد المؤرخون المهتمون بالإمبراطورية العثمانية غير راضين عن تلك «النظرة من الخارج». ثم تحول الجيل الجديد من المؤرخين العثمانيين إلى تركيز اهتمامهم على المصادر العثمانية وذلك بعد تعمق درايتهم بالأسلوب الذي اتبعه الكتّاب السابقون لأدب الرحلات الحديث الذين كانوا عادة ما ينقلون عن سابقيهم.

كان هناك الكثير الذي يجب اكتشافه: ففي مرحلة أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، انصب الاهتمام حول سجلات الضرائب (tahrir) المدونة خلال القرن الخامس عشر ـ وبصورة خاصة ـ القرن السادس عشر والتي كانت تغطي الإمبراطورية تقريباً بكاملها: الأناضول، والبلقان والمجر، وكذا حلب ودمشق وبيروت التي يمكن دراستها على أساس هذه المادة[4]. وتعد هذه السجلات مصدراً رئيسياً للتأريخ السكاني ومصادر الغذاء، كما تتيح لنا تتبع العمليات التي قامت بها الإدارة المركزية في اسطنبول بهدف دمج المناطق حديثة الفتح داخل الإمبراطورية[5]. وفي مرحلة لاحقة، بدءاً من السبعينيات وما يليها، أصبحت سجلات المحاكم الشرعية بؤرة الاهتمام لدى عدد كبير من المؤرخين؛ ولا يزال العمل على تلك المصادر متواصلاً بكثافة حتى اليوم. ويظل كتاب «مدخل إلى تاريخ المدن السورية في العهد العثماني» والذي قدمه أنطوان عبد النور[6]، هو الرائد للأعمال التي تتعلق بالدراسات القائمة على سجلات المحاكم الشرعية في الأقاليم

= قدم بيراسيموس أيضاً مقترحات نقدية جيدة جداً للرحالة الفرنسيين الرئيسيين الذين أعيد إصدار أعمالهم في الثمانينيات.

(4) Ömer Lütfi Barkan, "Essai sur les données statistiques des registers de recensement dans l'Empire Ottoman aux XV[e] et XVI[e] siècles," *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, I (1958), 9-36.

نشر د. محمد عدنان البخيت مجموعة من سجلات الضرائب العثمانية المتعلقة بمناطق تقع اليوم في الأردن، لكن لم يتبقّ للأسف مثل أي من هذه المواد في مصر وساحل شمال أفريقيا بأكمله.

(5) Halil Inalcik, "Ottoman Methods of Conquest," *Studia Islamica*, III (1954), 103-129 and *idem* *The Ottoman Empire, The Classical Age 1300-1600*, tr. by Norman Itzkowitz and Colin Imber (London: Weidenfeld and Nicholson, 1973) (تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، دار المدار الإسلامي، 2002).

(6) Antoine Abdel Nour, *Introduction à l'Histoire Urbaine de la Syrie Ottomane (XVIe-XVIIIe siècle)* (Beyrouth: Université Libanaise et Librairie Orientale, 1982).

العربية، ولكن هناك العديد الآن من الآخرين الذين لا يتسع المقام لمناقشة أعمالهم في هذه العجالة.

وهكذا نتيجة لنوعية القضايا موضع الدراسة وأيضاً لنوعية المصادر المستخدمة، فقد ظهر ميل لدى المؤرخين الذين يتناولون العالم العثماني بالدراسة قبيل الثمانينيات، نحو الانعزال عن المشهد الأوسع للكتابات التاريخية. ولا شك في أن قلة من الباحثين أمثال الفلسطيني ـ الكاليفورني رفعت أبو الحاج قد أسدى نصحاً تحذيرياً لزملائه من الباحثين من مخاطر هذا النوع من ضيق الأفق[7]. مع ذلك قبل الوصول إلى «كم حاسم» من الأبحاث لم يكن معظم المؤرخين العثمانيين مستعدين لأن يأخذوا بهذه النصيحة. وجرت بالتأكيد في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات محاولات لإقامة اتصالات مع المؤرخين المهتمين بإيران والهند ومن ذلك: تنظيم سلسلة من المؤتمرات في الولايات المتحدة وتركيا وألمانيا لأجل هذا الغرض. ولسوء الحظ، فإن المتخصصين في الفن العثماني هم وحدهم الذين تمكنوا من إقامة مثل هذه الاتصالات بكل أسلوب ممكن[8].

تعيين موقع العثمانيين بين جيرانهم الشرقيين والغربيين:

على الرغم من تلك النتيجة المخيبة للآمال بعض الشيء، فإن العديد من المؤرخين العثمانيين قد وسعوا من آفاقهم، وإن يكن بصورة متقطعة ومحددة الغرض. وفي أوائل التسعينيات، توصل عدد كبير من المؤرخين إلى أن الجماعات العثمانية الحاكمة قد عاشت في رحاب عالم كان من الطبيعي المحافظة فيه على العلاقات مع كل من الحكام الشرقيين والغربيين. فقد احتل الصفويون في إيران مكاناً في الأجندة الإمبراطورية العثمانية لا يقل أهمية عما احتله الهابسبورغ أو آل رومانوف لاحقاً. وفي المجال السياسي، فإن هذا التوجه الثنائي يمثل ضرورة. ولكن هذه ليست كل الحكاية: فقد امتدت الأراضي العثمانية من الحدود الإيرانية

---

(7) Rifa'at A. Abou-El-Haj, *Formation of the Ottoman State, The Ottoman Empire Sixteenth to Eighteenth Centuries* (Albany NY: SUNY Press, 1991; 2nd edition Syracuse NY: Syracuse University Press).

(8) قارن دراسات غولرو نيسيبودلو في هذا السياق.

وسواحل المحيط الهندي حتى وصلت إلى مشارف ڤيينا وكَراكُوف، مع ما لهذا الواقع من أصداء اقتصادية وثقافية جنباً إلى جنب مع عواقبه السياسية الأكثر وضوحاً. وكان السكان العثمانيون الأفضل حالاً يستهلكون الفلفل وغيره من التوابل الهندية، والمنسوجات القطنية الجميلة القادمة أيضاً من الهند والتي أصبحت من الشهرة لدرجة ظهور أنواع مقلدة منها في منطقة حلب خلال القرن السابع عشر، وقد لاقت رواجاً حتى في الخارج[9]. أما فيما يختص بسوق سلع الرفاهية الأوروبية، فقد مالت الصفوة العثمانية إلى المحافظة على ولائها للمنتجات البندقية، مثل الأواني الزجاجية والمنسوجات الحريرية، حتى بعد تحول العديد من بلاطات الأمراء الأوروبيين إلى حلبة منافسة للمصنعين الفرنسيين. باختصار، بينما كانت الأقاليم العثمانية تتمتع بالاكتفاء الذاتي في السلع الضرورية اليومية والمواد الحربية، فإن الحال لم يكن كذلك فيما يتعلق بسوق السلع الكمالية.

للوهلة الأولى قد يقول المرء «لا عليك من الكماليات». ولكن ذلك يعدُ خطأً ينم عن ضعف البصيرة. فمؤرخو الفن الحديث يميلون إلى التأكيد على الرعاية التي قدمها الأمراء والأثرياء للفنانين والتي كان من المستحيل أن يعيش فنانو ما قبل القرن التاسع عشر بدونها. ونتيجة لذلك، تنظر الدراسة التاريخية للفن الحديث إلى المنتجات الفنية اليدوية ـ ذات السعر والقيمة المرتفعة ـ على أنها ضربٌ خاصٌ من المنتجات الاستهلاكية، وبعبارة أخرى كماليات[10]. وبالمقابل على الأقل في بدايات العصر الحديث، فإن العالم بدون كماليات يبدو كعالم بدون فن إلى حد كبير. غير أنه لحسن الطالع، ومن منظور المؤلفة، فإن مؤرخي الفن والعمارة كان لهم تأثير كبير في الدراسات العثمانية لفترة طويلة ومن المحتمل أن يظل الوضع كذلك. لذا فقد لا تختفي بعض الموضوعات مثل الفنون الجميلة والاستهلاك الترفي من الأجندة البحثية. فتجاهل المنمنمات وغيرها من الفنون من الكتاب مع دلالاتها الضمنية الإيرانية المتعددة، أو التبادل في النماذج التصميمية بين نساجي الحرير

---

(9) Katsumi Fukasawa, *Toilerie et Commerce du Levant, d'Alep à Marseille* (Paris: Editions du CNRS, 1987).

(10) المجلد الأول المخصّص بأكمله للاستهلاك العثماني هو Donald Quataert ed., *Consumption Studies and the History of the Ottoman Empire, 1550-1922, an Introduction*, (Albany, N.Y. SUNY Press, 2000).

العثمانيين والبنادقة، سيكون خسارة فادحة حينما يتعلق الأمر بالتأريخ العثماني.

وإذا كانت الرغبة لدى المؤرخين العثمانيين في التواصل مع زملائهم الباحثين في المجالات الأخرى ومع قرائهم بصفة عامة قد تزايدت بدءاً من الثمانينيات، فإن تغير العوامل المادية الثابتة المؤثرة على نشر الأعمال البحثية كانت هي المسؤول الأكبر عن هذا التطور. ففي تركيا خلال الثمانينيات، أصبحت الترتيبات الراسخة التي بمقتضاها يمكن لكليات الجامعة نشر النتاج البحثي لأعضائها، غير فعّالة. بينما يقوم الناشر الخاص بملء هذا الفراغ على الأقل عندما يتعلق الأمر بالمؤرخين أو مؤرخي الفن. ولكن بما أن سوق الكتاب التركي له متطلباته الخاصة، فإن ذلك يعني أنه ينبغي كتابة تلك الدراسات بأسلوب يسهل وصوله إلى الجمهور من المثقفين غير المتخصصين، وأنه لم يكن من قبيل المصادفة أن مهنة «المحرر» والتي كانت سابقاً تخصصاً نادراً قد ظهرت كوصف لوظيفة معترف بها خلال تلك السنوات فقط. وفيما يتعلق بالوضعية التجارية والعولمية لأوروبا وأميركا الشمالية فإنها تعني فقدان الناشرين الجامعيين لكثير من الأموال التي كانوا قد جمعوها سابقاً في العقود السابقة وأن الكتب التي تجتذب عدداً قليلاً من المتخصصين قد زادت صعوبة نشرها. ومن ناحية أخرى، عادة ما تكون الكتب الموجهة لقاعدة واسعة من الجمهور هي تلك التي تتناول موضوعات أشمل وأوسع. وهكذا منذ أواخر الثمانينيات أو التسعينيات على الأبعد، تعرض المؤرخون العاملون داخل تركيا وخارجها للضغوط من أجل توسيع المنظور الخاص بهم، وقد أدى هذا الموقف إلى اهتمام أكبر بالتأريخ غير ـ العثماني سواء كان تأريخاً فرنسياً أو هندياً أو حتى ـ في السنوات الحديثة ـ يابانياً[11].

تعيين موضع الدراسة الحالية

يصعب دائماً على مؤلف أي كتاب أن يعين موضعه ضمن الكتابات التاريخية ذات الصلة : لأن تعيين الموضع يعنى أيضاً التقييم. مع ذلك فإن الكتب تعدّ

---

(11) نظراً لمساعي جامعة البوسفور في اسطنبول بشكل خاص، فقد حدث تبادل كبير بين المؤرخين اليابانيين والأتراك، غير أن معظم هؤلاء المؤرخين يركّزون على القرنين التاسع عشر والعشرين.

كالأبناء لمن يؤلفها وهل يوجد أب غير مقتنع بتميّز ذريته؟ يكفي القول إنني كنت مقتنعة منذ مدة طويلة بأهمية دراسة الدولة العثمانية والمجتمع العثماني بمنأى تقريباً عن العالم الخارجي. وهكذا خلال تلك الفترة من مجال عملي البحثي، اشتركت مع عدد كبير من أبناء جيلي من المؤرخين العثمانيين في التركيز على الداخل وكنت مهتمة بصفة خاصة باسطنبول ومدن الأناضول، مع اهتمام خاص بأنقرة وبورصة، في حين لعبت مدن البلقان دوراً فرعياً وأقل بروزاً.

وبدءاً بالأنشطة الحضرية الاقتصادية، وبعبارة أخرى عالم الصناعات الحرفية، التجارة والصناعة، حاولت أن أسلّط بعض الضوء على حياة العثمانيين من الرجال والنساء في المدن. وبعد تناول الأنشطة المربحة التي كانت تحدث في مراكز المدن أو في الحدائق والكروم خارج المناطق المبنية، انتقلت إلى الأجزاء السكنية لمدينتين مهمتين جداً في الأناضول العثمانية[12]. وكانت تلك التجربة ذات قيمة خاصة لأنها أتاحت لي ولقرائي إلقاء نظرة خاطفة على نساء المدينة، اللواتي كن - في الأغلب - غائبات عن قطاع الأعمال وذلك رغم أن عملهن اليدوي خاصة في النسج والتطريز كان كثيراً ما يباع هناك.

شملت المحاولة الثالثة للاقتراب من عالم رجال المدن العثمانية دراسة تنظيم رحلات الحج إلى مكة؛ حيث حاولت معالجة هذا الموضوع من منظور مؤرخة حضرية تهتم بالتفاصيل الدقيقة للدروب الصحراوية، ونقاط التوقف، والمؤن الغذائية والمائية وأيضاً بناء وصيانة المساجد وخانات الحجاج[13]. وهكذا ثمة فصل مركزي في هذا الكتاب يعنى بالنظام الحضري في مكة والمدينة كما فهمه الوزراء والباشاوات العثمانيون في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بما في ذلك أمور دنيوية عادية مثل تنظيف الشوارع ومكبّات النفايات.

تركز المجال الرابع المتعلق بدراسة سكان المدن العثمانية حول السؤال عن

---

(12) *Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia, Trade, Crafts, and Food Production in an Urban Setting 1520-1650* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984) and *Men of Modest Substance, House Owners and House Property in Seventeenth Century Ankara and Kayseri* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

(13) *Pilgrims and Sultans* (London: I. B. Tauris Press, 1994).

المدى المتاح لهؤلاء الرجال والنساء بالوصول إلى مرحلة الإبداع مثلما جرى في المساجد السلطانية والكتب المزينة ببذخ والبلاطات الملونة وغيرها من القطع التي تعجبنا هذه الأيام سواء في موقعها الطبيعي أو في المتاحف[14]. وقد حاولت تلك الدراسة الجمع بين الثقافة المادية من ناحية والمعلومات حول استخدام مثل هذه الأشياء من ناحية أخرى. من الذي أمر بعمل الأوعية النحاسية أو الخزفية ذات القيمة الفنية العالية؟ ولمن كانت تباع مثل هذه الأشياء ومن اشتراها؟ وما الذي يمكن قوله عن الطريقة التي كانت تستخدم بها وربما إعادة تصنيعها في النهاية؟ ولهذه الأغراض فإن استخدام قوائم الجرد التي تسرد ممتلكات الأشخاص المتوفين قد يكون مفيداً جداً. ومن المؤسف ظهور هذا الكتاب في وقت مبكر لا يتيح له الإفادة من عمل كوليت إستابليت وجان بول باسكوال حول قوائم الجرد التي تحتويها سجلات المحاكم الشرعية في دمشق في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر[15]. احتل أعضاء الصفوة بصورة أكثر تكراراً عما كنت أتمناه مسرح الأحداث في دراستي بسبب ندرة الأدلة المتبقية والمتعلقة بأفكار ومشاعر وعادات «رجال المدينة العاديين». ومع ذلك إذا استخدمنا التعارض الموجود بين البلاطات «الملكية» و«المدينة» المألوف لدى مؤرخي فرنسا على سبيل المثال، يمكن القول إن هذه الدراسة عن «المدينة» حتماً وليس عن «البلاط الملكي».

تتركز بؤرة الاهتمام في الكتاب الحالي على المعلومات والاتصالات الاجتماعية أكثر من تركزها حول المصنوعات الحربية. ويظل رجال المدن العثمانية الموضوع الرئيسي لدراستنا هذه. غير أن أعضاء الصفوة العثمانية يحتلون مكانة بارزة في هذا الكتاب تفوق تلك التي احتلوها في معالجاتي السابقة بما فيها كتابي **رعايا السلاطين**: وذلك يرجع إلى أن كل ما علمه أهالي المدينة «العاديون» عن

---

(14) *Kultur und Alltag im Osmanischen Reich* (Munich: Verlag C.H.Beck, 1995), English translation *Subjects of the Sultans* by Martin Bott (London: I.B. Tauris. 2000)

(15) Colette Establet and Jean Paul Pasqual, *Familles et Fortunes à Damas, 450 foyers Damascains en 1700* (Damascus: Institut Français de Damas, 1994); *Ultime Voyage pour la Mecque. Les Inventaires après Décès de Pélerins Morts à Damas vers 1700* (Damascus: Institut Français de Damas, 1998), *Des Tissus et des Hommes, Damas vers 1700* (Damascus: IFPO, 2005).

العالم خارج الحدود العثمانية قد بقى غير مدون. بالمقابل، فإن كل ما تم تدوينه، مثل تقارير السفراء في القرن الثامن عشر والتي شكلت مصدراً رئيسياً من مصادر هذه الدراسة، قد قام بكتابتها أعضاء الصفوة، رغم أن هؤلاء المبعوثين إلى البلاطات الملكية الأجنبية كانوا في الأغلب من ذوي المستوى المتواضع في التسلسل الهرمي الوظيفي في الإدارة العثمانية.

مع ذلك فقد حظيت تلك المصادر التي تحوي تقاربر عن سلوك سكان المدن العاديين بمكانة بارزة. وهكذا يمكن للقارئ أن يجد مرجعاً ينسب إلى كاتب من كتاب القرن الثامن عشر مجهولي الاسم والذي لابد وأنه كان يشعر بالفخر لأنه من سكان اسطنبول. على أي حال فإنه لم يستطع تحمل كل هؤلاء من رعايا السلطان الذين لم يولدوا كسكان مسلمين للعاصمة العثمانية ؛ وكاتبنا المجهول هذا كان يمقت المهاجرين من مناطق الأناضول الريفية تقريباً بنفس درجة كراهيته للمرتدين عن الإسلام أو غير المسلمين[16]. بل وكما جرت العادة، فقد كانت تعليقات وروايات أوليا جلبي (1611- ما بعد 1683) المسافر الذي لا يكل وصاحب الإقامة الطويلة في القاهرة ذات، أهمية كبيرة كمصدر أوليّ لا يمكنني تخيل إمكانية صياغة هذا الكتاب لو لم يقدم نقطة البداية[17].

وفي الوقت ذاته، ولكون هذه الدراسة تهتم بالعلاقات مع العالم الخارجي، فقد حظيت تقارير الزوار الأجانب للأقاليم السلطانية بأهمية لم تحظ بها من قبل في دراساتي الأخرى. بل و بقدر الإمكان، حاولت الابتعاد عن الإشارة المتكررة للأعمال المعروفة جيداً لدى القارئ. وبدلاً من ذلك ركزت على تقارير بعض الأشخاص أمثال ج ميخائيل هيبرير، الذي عمل سكرتيراً وأيضاً كان أحد العبيد العاملين على السفن، وقد مكث في اسطنبول خلال العقد التاسع من القرن

(16) Anonymous, *XVIII. Yüzyl Ystanbul Hayatna Dair Risâle-i Garîbe*, ed. and commented by Hayati Develi (Istanbul: Kitabevi, 1998).

(17) Evliya Çelebi b Dervi Mehemmed Zlli, *Evliya Çelebi Seyahatnâmesi, Topkap Saray Bağdat 304 Yazmasnn Transkripsyonu-Dizini*. vol. 1, ed. by Orhan paik Gökyay and Yücel Dadl (Istanbul: Yap Kredi Yaynlar, 1995);
اكتملت هذه الطبعة المكونة من عشرة مجلدات الآن إلى جانب المجلد العاشر الذي يحتوي على رحلات أوليا في مصر والسودان.

السادس عشر واحتفظ بأرشيف خاص، أو على تقارير ليونهارت راوولف الذي تكونت شهرته من خلال وصف تفصيلي لرحلاته في أرض الجزيرة القرن السادس عشر[18].

أخشى أن أثقل على القارئ بمزيد من المقدمات. ويكفي القول إنني أشعر بالسرور والتكريم لمشاهدة أحد كتبي يترجم إلى العربية للمرة الأولى. ويتعين على المؤرخين من الأناضول والبلقان خلال الحقبة العثمانية أن يتشاركوا نتائج أبحاثهم بدرجة أكبر مما كان متاحاً حتى الآن، مع زملائهم العاملين في الجزائر وتونس والقاهرة ودمشق. وإذا استطاعت هذه الدراسة المتواضعة أن تشيع مزيداً من الاتصالات المكثفة بين المؤرخين وأن تفتح مزيداً من الرؤى الجديدة أمام القارئ العام فلن يكون هناك من هو أسعد مني.

---

(18) Johann Michael Heberer von Bretten, *Aegyptiaca Servitus*, intr. by Karl Teply (Graz: Akademische Druck- und Verlagsanstalt, reprint 1967). Leonhard Rauwolff, *Aigentliche Beschreibung der Raiß inn die Morgenländer*, intr. by Dieter Henze (Graz: Akademische Druck- und Verlagsanstalt, reprint 1971).

مقدمة المترجم

تعد ثريا فاروقي من أهم المؤرخين المعاصرين المهتمين بالشأن العثماني عبر تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على عملها كأستاذة للدراسات التركية في معهد تاريخ وثقافة الشرق الأدنى بمدينة ميونيخ، فإنها من أفضل الباحثين الذين تمكنوا من أدواتهم البحثية. إذ إنه بعيداً عن أطر المنهجية التقليدية في البحث، فقد اتخذت كتبها وأبحاثها (التي زادت على المائة وعشرين بحثاً) منحى أكثر واقعية وصرامة عبر عدم قصر الاهتمام على المصادر التاريخية العثمانية التقليدية التي كتبت بقصد أن تكون تاريخاً، بل لجأت إلى استخدام المصادر العثمانية غير التقليدية، ككتابات الرحالة والأدباء والشعراء، وتقارير القناصل والسفراء ورسامي الخرائط والتجار، بل وكتابات الأسرى والعبيد والسجناء، وكذا انطباعات النساء الأوروبيات والعثمانيات عن العالم الآخر المختلف.

كل هذا وغيره مكّن فاروقي من الإبحار في التاريخ العثماني، وتلمّس حقيقة تكوين مؤسساته عبر الاعتماد على كافة المصادر العثمانية والأوروبية والعربية المتاحة. فضلاً عن معرفتها للعديد من اللغات القديمة والحديثة اللازمة للبحث، وهو الأمر الذي ساعدها في النهاية على إخراج العديد من الأعمال البحثية التي تناولت جميع مناحي حياة العثمانيين منذ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، وامتازت بالرصانة والدقة العلمية.

يعالج الكتاب الذي بين أيدينا وضع الإمبراطورية العثمانية والدول المجاورة لها، كدول أوروبا وإيران الصفوية، بل وعلاقة العثمانيين بأماكن بعيدة كاليمن والهند، وكذا المحيط الأطلنطي، وكل ما أثر في سياسة وتصورات الدولة العثمانية.

وترى المؤلفة أن رؤية العثمانيين لـ«الآخر» لم تكن محدودة أو سطحية، إذ لم تكن مرتبطة بكونه «داراً للحرب». بل إن السلاطين العثمانيين تجاوزوا ذلك المصطلح الفقهي الإسلامي عبر استخدام سياسة «براغماتية» مطلوبة من أجل الانفتاح الكامل على جيرانهم الأوروبيين المسيحيين وكذا جيرانهم الإيرانيين الشيعة، حيث فرّق السلاطين بين الدول الأوروبية التي يجب غزوها لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية، والدول التي يجب استمرار التعاون معها، عبر إيجاد نوع من علاقات التبعية، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية ملحّة، وذات فائدة للإمبراطورية العثمانية.

كما استعرضت تكوين النخب العثمانية الحاكمة، وتأثيراتها، ومدى رؤيتها لأمور الحرب والسلام مع العالم الخارجي، ومحاولة الحفاظ على علاقات أكثر «واقعية» مع الغرب المسيحي، وتذكر أن اعتمادها الكبير على مصادر الجيران الغربيين للإمبراطورية العثمانية أكثر من اعتمادها على الجيران الشرقيين أو الجنوبيين إنما يعود إلى ندرة المصادر الأخيرة. كما ترى دائماً أن أطر التبادل التجاري، فضلاً عن بعض العوامل الطبيعية قد حافظت على العلاقات بشكل شبه دائم بين العثمانيين وجيرانهم.

وهكذا لم تحاول فاروقي أن تصوغ كتابها بشكل تقليدي، عبر متابعة العلاقات السياسية بين النخب الرسمية الحاكمة في اسطنبول والعواصم الأخرى، لكنها اتخذت طريقاً صعباً يعتمد على رؤى وتصورات غير رسمية تجاه «الآخر». كما رصدت تنامي طوائف التجار المسيحيين من رعايا الدولة، وكذا التجار المسيحيين الأوروبيين، فضلاً عن تنامي التجار والتجارة العثمانية، وما أفضى إليه في النهاية من وجود أسس للعلاقات والتعاون المتبادل بين اسطنبول وكافة العواصم التجارية الأوروبية، مما أحدث تواصلاً لا يمكن تجاهله تجاه علاقات العثمانيين بجيرانهم الأوروبيين. كل ذلك تركيز من المؤلفة على تحقيق رؤيتها في متابعة

العلاقات بين العثمانيين والعالم المحيط بهم عن طريق تلمّس أساليب ومناهج غير تقليدية، من أجل خلق تصور جديد للعلاقة، وهو ما عبرت عنه حسب كلماتها: «إن الكتاب الحالي يحاول خلق نسق متوائم في مجال لا يتاح فيه سوى عدد محدود من الأبحاث. وهذا يعني أننا نحاول عبور نهر سريع التدفق، ليس فقط بدون جسر، ولكن أيضاً عبر الاعتماد على قطع صخرية قليلة جداً للمرور فوقها».

لقد اعتمدت ثريا فاروقي في معلومات الإمبراطورية العثمانية عن العالم المحيط بها على ما سطره رحّالة وأدباء وجغرافيون وسفراء، على رأسهم جميعاً أوليا جلبي، الذي ناقشت أعماله بشكل جاد، وفندت رؤاه القاصرة حول «الآخر»، وكذلك حول ما جاء في كتاباته من معلومات مشوشة وناقصة، فضلاً عن امتلاء بعضها بالأساطير، لكنها عدّت كتابه الأهم في هذا المضمار بعد الاستفادة من الإيجابيات التي وردت به. ثم أولت اهتماماً كبيراً - لا يخلو من رؤية نقدية أيضاً، لتصورات كل من يرميسكيز محمد عن العلاقة مع فرنسا، وأحمد أمري أفندي والعلاقة مع إيران، فضلاً عن كتابات وأدوار كل من محمد أمني في روسيا، وأبو بكر راتب في فيينا، وواصف أفندي في إسبانيا، وما سطره سيدي علي رئيس عن الهند. كما ناقشت المعرفة الجغرافية للعثمانيين، وأثر ذلك على علاقاتهم بجيرانهم.

كما تطرقت فاروقي - في دراسة ممتعة - إلى أحوال أسرى الحرب لدى الجانبين، العثماني والأوروبي، وكيفية معاملتهم، وإحسان وصدقات العثمانيين على أسراهم، وأحوالهم المعيشية في ربقة الأسر والعبودية. كما تحدثت عن عذابات الأسرى والمساجين إبان نقلهم على متن السفن، وتسخيرهم في عمليات التجذيف بالسفن العثمانية والأوروبية. والحقيقة أن قلة من الباحثين قد تعرضوا إلى أحوال الأسرى والمساجين في أوروبا خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، قبل أن تكثر فيما بعد أبحاث المؤرخين الأوروبيين المعاصرين عن أسرى الحربين العالميتين في القرن العشرين.

وتابعت المؤلفة استقرار التجار المسيحيين الأجانب في المدن التجارية الكبرى بالإمبراطورية العثمانية، كاسطنبول وبورصة وإزمير، وحلب والقاهرة. كما أكدت على تماسك النخبة العثمانية طوال فترة الدراسة، وعدم تأثرها بالانتكاسات

العسكرية؛ واستمرارية التعلق بروافد التجارة خاصة مع مدن ودول تجارية هامة، وقريبة جغرافياً من العثمانيين، مثل دبروفنيك والبندقية.

وتطرقت أيضاً ببراعة إلى نقاط القوة والضعف في الحروب العثمانية، ومناقشة الصراع ما بين «الصقور» و«الحمائم» داخل النخب العثمانية الحاكمة تجاه فكرة الغزو، وتابعت كيفية تمويل الحروب دون خسائر كبيرة اعتماداً على الضرائب، فضلاً عن عمليات النقل والإمداد، كما أنها لم تغفل عن دور مجتمعات سكان الحدود في الحروب العثمانية الأوروبية.

ونظراً لاستمداد السلاطين العثمانيين لشرعيتهم الدينية والسياسية من كونهم حماة للأماكن الإسلامية المقدسة، فقد تعرضت فاروقي للعلاقة بين العثمانيين والحجاز، فتابعت علاقاتهم بالأشراف والبدو، والتركيز على حماية الحجاج المسلمين. فضلاً عن الحرص على استمرارية التدفق التجاري لسكان الحجاز والحجاج. وأعتقد أن المؤلفة قد تعرضت لذلك بتفصيل أكبر فيما سبق عبر كتابها «حجاج وسلاطين» الصادر أيضاً عن دار توريس بلندن في العام 1994. علاوة على ذلك، لم يفت فاروقي أيضاً أن تعتمد على كتابات الحجاج الأوروبيين المسيحيين واليهود عن الأماكن المقدسة في فلسطين الخاضعة للحكم العثماني. مما ساعد في إثراء الصورة الأوروبية عن الآخر العثماني، ومعاملتهم للحجاج الأوروبيين.

وأخيراً وليس آخراً، لا يملك المرء سوى تقديم الإعجاب والاحترام العلميين للمنهج الذي اتبعته المؤلفة في هذا الكتاب، وهو الأمر الذي زاد من أهميته. وفي تصوري أنه على الرغم من الصعوبة التي اكتنفت موضوع ومنهج الكتاب، فإنه كان يسيراً على ثريا فاروقي أن تقوم بالإبحار دون خوف، وذلك بفضل نشاطها العلمي المتميز، وولعها البحثي المتحلّي بالموضوعية في حقل الدراسات التاريخية العثمانية، تمكّنها من كتابة أكثر من كتاب، وما يزيد على مئة وعشرين دراسة علمية موثقة حول العثمانيين، تناول معظمها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان تحت الحكم العثماني. وبحثت أيضاً أحوال التجار والحرفيين العثمانيين وعلاقاتهم بالسلطة، وكذلك أحوال التجار الصفويين (تجار العجم)، كما تطرّقت أيضاً لدراسة فريدة حول المرأة العثمانية، عملها وأزيائها، والفلاحين في الأناضول، وكذا الحراك الاجتماعي لطبقة العلماء العثمانية.

وفي النهاية، أرجو أن يجد القارىء العربي ضالّته في هذا الكتاب، الذي صحبتنا المؤلفة عبر صفحاته في سياحة فريدة من نوعها تناولت كافة الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعثمانيين حتى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، ورؤية النخبة الحاكمة للآخر، وكيفية إدارة الصراع، بل وكيفية التواصل معه عبر براغماتية تحقق فائدة اقتصادية كبرى للإمبراطورية العثمانية.

والله الموفق

د. حاتم الطحاوي



شكر وعرفان

ساعدني كثير من الزملاء والطلاب في إعداد هذا الكتاب، وكما يقول الأتراك «مهما شكرتهم فلن أوفيهم حقهم». تمت كتابة جزء كبير من هذا الكتاب عندما كنت زميلاً بكلية الدراسات ببرلين (Wissenschaftskolleg) في 2001-2002. وإني أدين بجزيل الشكر لجميع زملائي الذين فعلوا الكثير لتوسيع آفاقي، ولكني أخص بالشكر جسين بوتوملي Gesine Bottomley وفريق عملها حيث أمدوني بكل ما احتجت إليه من كتب، وكانوا دائماً على استعداد لتحديد مواطن المعلومات الخاصة بالكتب التي لا أعرفها. وقد شارك ميتشل كوهين Mitchell Cohen بخبرته كمحرر. كما ساعدت كل من باربرا ساندرز Barbara Sanders العاملة بقسم السكرتارية وفايبكه غوزا Wiebke Güse وبترا سوننبرغ Petra Sonnenberg من قسم الكومبيوتر في تصحيح الأخطاء الواردة في النسخة الأصلية للكتاب وتعاملن مع مشكلات معالجة النص، وأنصتن بصبر شديد إلى الشكاوى التي لولاها ما وُضع أي كتاب. وفي مدينة ميونيخ، كان ياڤوس كوسه Yavuz Köse في أوج نضجه العلمي، وبدون كفاءته لا أعتقد أني كنت سأتمكّن من كتابة هذا الكتاب بالنظر إلى بيروقراطية الجامعة التي يبدو أيضاً تتزايد عكساً مع الوسائل المتاحة للأبحاث التاريخية. وقد قامت مكتبة معهد البحوث الأمريكي باسطنبول بتركيا (ARIT) بإمدادي ببعض الكتب التي لم أستطع العثور عليها في أي مكان آخر، والفضل في ذلك يرجع إلى أنتوني غرينوود Anthony Greenwood وغولدان غوناري Gülden Güneri. خلال اسابيع إقامتي في مدينة اسطنبول، قام بينار كاسان Pinar Kesen بلطف كبير بتقديم المساعدة في تحرير هذا الكتاب، وأخيراً وليس آخراً، يجب أن

أتوجه بالشكر إلى كريستوف كنوتل Christoph Knüttel لمساعدته في وضع الفهرس، وإلى إيفون غروسمان Yvonne Grossmann التي قامت برسم الخرائط.

لقد قام عدد كبير جداً من زملائي بإمدادي بالمراجع وتقديم النصائح المفيدة، وأعتذر لكل من نسيت ذكر اسمه. وقد زودتني فرجينيا أكسان Virginia Aksan بآراء ثاقبة في مشاكل الحرب والسلام من منظور عثماني، وسمحت لي بقراءة النسخة الأصلية لكتابها الذي لم يكن قد نشر بعد. وقد عرفني كل من ستيفانوس بولايسكيس Stephanos Boulaisikis ونيكولاس بيسي Nikolas Pissis وآنا فلاكوبولوس Anna Vlachopoulos على تقارير رحلات اليونانيين وقاموا بترجمة نصوص يونانية حديثة من أجلي. كما زوّدني كل من بنيلوبي ستاثي Penelope Stathe وماري إليزابيث ميتسو Marie Elisabeth Mitsou وألبرخت برجر Albrecht Berger بالمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع الغامض بالنسبة إلي. وأتوجه بجزيل الشكر لكل من وقف إلى جانبي ولجهودهم التي بذلوها من أجل ظهور هذا العمل. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى ماريا بيا بيداني فابرس Maria Pia Pedani Fabris لمشاطرتي بمعرفتها العميقة بالوثائق الموجودة بسجلات البندقية، والأهم من ذلك قامت بإعطائنا نسخة من كتاب «relazioni» الذي قامت بتحريره، والذي ما كنا تمكّنا من إيجاده لولاها لأن الناشر توقف عن مزاولة المهنة. ولولا مساعدة مينا روزن Minna Rozen ما استطعت معرفة أي شيء عن الرحالة اليهود الذين يرد ذكرهم بصورة عابرة في صفحات الكتاب، في حين قامت إينا باغديانز مكابي Ina Baghdiantz McCabe بإعطائي إشارات إلى تقارير الرحالة الأرمن المترجمة. وإني مدينة بالشكر لنيكولاس فاتين Nicolas Vatin لسماحه لي بقراءة مقاله الذي كتبه عن الرقّ غير القانوني في الدولة العثمانية قبل طبعه، في حين قام أنيس باطور Enis Battur بإعطائي العديد من الكتب التي تم نشرها بواسطة دار نشر Yapi ve Kredi فأتوجه له بجزيل الشكر. وبكرم بالغ قامت فيرا قسطنطيني Vera Costantini بتزويدي بجميع المعلومات عن حرب جزيرة قبرص، ولكن الأكثر أهمية في اعتقادي، أنها ساعدتني بتفاؤلها على الحياة.

إلى ذلك، هناك أيضاً العديد من الأشخاص الذين قرأوا النسخة الأصلية للكتاب وحاولوا جاهدين ظهوره بأفضل صورة، وإن لم أتبع كافة نصائحهم

الثمينة، فلا ألومنّ إلا نفسي. وإلى جانب قارىء مُغْفَل أبذل قصارى جهدي لأخذ نقده بعين الاعتبار، أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من فرجينيا أكسان Virginia Aksan وروبرت دانكوف Robert Dankoff وكريستوفر هان Christopher Hann وإلديكو بيلر هان Ildikó Béller-Hann وليسلي بيرس Leslie Peirce وجيليس فينستين Gilles Veinstein، وعلى رأس كل هؤلاء أتوجه بشكر خاص إلى كريستوف نيومان Christoph Neumann الذي كان صبره بلا حدود. وفي دار نشر توريس I.B. Tauris كان المحرر Lester Crook متفهماً لدرجة كبيرة، وكان يقوم بإعداد الشاي لي بنفسه وكان دائماً يهدىء من روعي في أوقات توتري ويستمع إلى أفكاري البسيطة بصبر بالغ. ورغم انشغال كل هؤلاء الأشخاص الشديد إلا أنهم بذلوا قصارى جهدهم لإيجاد وقت للإجابة عن تساؤلاتي، ولا يسعني إلا أن أتمنى أن يجدوا النتيجة المرضية إلى حد ما على الأقل لجهودهم العظيمة التي بذلوها في هذا الكتاب.



الفصل الأول

المقدمة

تتناول هذه الدراسة، إلى حد ما، واحدًا من أقدم الموضوعات وأكثرها حظاً من البحث في دراسات التاريخ العثماني. فمنذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر وما تلاهما، عكف السفراء والتجار والرحالة الأوروبيون على كتابة ما لديهم من مخزون جولاتهم العديدة داخل الأراضي العثمانية. وسوف تكون هذه الروايات، بعد تحليلها بعناية فائقة، ذات صلة وثيقة بموضوع دراستنا. ومن ناحية أخرى، تركز اهتمام الكتّاب العثمانيين إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر، باعتبارهم راصدين لكل ظواهر تلك الحقبة التاريخية، على اسطنبول والبلاط السلطاني، لكنه لم يتجاهل تماماً العالم خارج حدود الإمبراطورية[1]. ففي النهاية، يتكوّن جوهر تلك الكتابات من الحملات والفتوحات وضم الأقاليم الأجنبية. غير أنه بين الحين والآخر، لم يستطع هؤلاء الكتاب غض الطرف عن الخوض في الهزائم وفقدان الأقاليم واتفاقيات الهدنة ومعاهدات الصلح سواء المؤقّتة منها أو طويلة الأجل، والتي كان لها الفضل في إنهاء الصراعات بين الدول. ويمكن النظر إلى كل هذه المواجهات الحربية على أنها طريقة لإقامة علاقة مع العالم الخارجي؛ إذ إنه لا فتوحات دون وجود «مكان ما هناك» لم يتم فتحه بعد[2]. ومن المؤكد أن الموقف داخل بلاط ممالك أوروبا، والمؤسسات التي تتميز بها المجتمعات الأوروبية - وإن يكن بدرجة أقل - أصبح موضوعاً رئيسياً للنصوص العثمانية المكتوبة في القرن الثامن عشر. لكن بالنظر إلى اهتمام كتّاب الحوليات التاريخية

المبكرة التام بالحرب والفتوحات، فإنه من باب المبالغة الادعاء بأنه لم يكن لديهم أي اهتمام بكل ما كان يحدث خارج حدود إمبراطورية السلاطين.

غير أن اهتمام هؤلاء المؤرخين العثمانيين يبدو جلياً في تناولهم للحملات السلطانية لفتح البلاد غير المسلمة، أو جولات السفراء الأجانب، أو رحلات شيوخ ودراويش وسط آسيا إلى الحج في مكة المكرّمة، أو التجار الإيرانيين الذين يجلبون الحرير الطبيعي إلى مدينة بورصة. ونتيجة لذلك، فإنه من الأفضل ألا يتم تتبع الحملات السلطانية في المجر أو إيران، مثلاً، بعد منتصف القرن السادس عشر (930-970) من خلال تجميع ومقارنة المعلومات الواردة في السير التاريخية كما هو محتم في حالة التعامل مع القرن الخامس عشر. ولكن يجدر بالمؤرخ هنا أن يحلل نتاج الموظفين العثمانيين، أو بعبارة أخرى الاعتماد على سجل محفوظات الوثائق[3]. ولسوء الحظ أن عدد التقارير الاستطلاعية الخاصة بالأحوال الداخلية للمسيحيين غير المؤمنين (الكفار) والهراطقة الشيعة (الرافضة) المحفوظة بسجل الوثائق العثماني في اسطنبول محدودة للغاية، وتلك المخطوطات الموجودة ليست وافية بالقدر الكافي. مع ذلك فإن الأوامر السلطانية العديدة المتعلقة بالبضائع التي يستطيع التجار الأجانب استيرادها أو تصديرها، وكذلك صكوك الأمان الممنوحة للحجاج المتوجّهين إلى مكة من خارج الإمبراطورية والوثائق المماثلة الأخرى توضح أنه كان يتحتم على المسؤولين العثمانيين البارزين الاهتمام بالتطورات التي تحدث في المناطق الواقعة خارج حدود الإمبراطورية.

1 - الشريعة الإسلامية والبراغماتية السلطانية

جرت العادة في الشريعة الإسلامية وفي الكتابات الرسمية العثمانية وصف العالم بأنه مكوَّن من: دار الإسلام ودار الحرب(*) ولا يدخل ضمن الفئة الأولى

(*) تناول الفكر السياسي الإسلامي مسألة دار الإسلام ودار الحرب منذ وقت طويل قبل ظهور العثمانيين بحيث كانت دار الإسلام هي الأرض والبلاد التي دخلت في حوزة المسلمين وتحت سيطرتهم. أما دار الحرب فهي الأرض التي تقع عليها وفيها حرب مع غير المسلمين. عن ذلك انظر على سبيل المثال: الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، القاهرة، د.ت.، ص55: 62. (المترجم)

أراضي السلاطين العثمانيين وحدهم، ولكن أيضاً المسلمين السنّة أمثال خانات الأوزبك أو مغول الهند. ولا تزال هناك حاجة إلى مزيد من البحث لمعرفة إلى أي حد اعتقدت النخبة العثمانية أن سلطانهم هو الحاكم الأعلى للعالم الإسلامي الذي يجب أن يذعن له الآخرون جميعاً، ولكن لا يتسع المجال هنا لمحاولة حسم تلك المسألة. والموقف الأكثر غموضاً هو وضع الشيعة في إيران الصفوية. ففي منتصف القرن السادس عشر، رفض أحد الفقهاء العثمانيين المشهورين الاعتراف بأن القزلباش ـ أحد المصطلحات المهنية العديدة والمفضلة في اللهجة العثمانية لوصف الشيعة سواء الإيرانيين أو الأناضوليين ـ جزء من الأمة الإسلامية. لكن من غير المرجّح استمرار شيوع هذه النظرة الإقصائية، وخاصة بعدما لم يعد الشيعة المحاربون مشكلة كبيرة بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية وذلك في أواخر القرن السادس عشر[4].

وتماشياً مع الشريعة الإسلامية، أعتُبر الحكام غير المسلمين الذين وافقوا على دفع الجزية للسلطان العثماني جزءاً من العالم الإسلامي. ومن الأمثلة على ذلك ما تم في دبروفنيك، وهي مدينة دولة استطاعت بفضل مساحتها وموقعها أن تتجنب معظم الصراعات التي دخلت فيها الإمبراطورية، فيما كان أثرياؤها يكرسون كامل جهودهم للتجارة عبر البحر المتوسط. ومن الولايات الأخرى التابعة للإمبراطورية العثمانية والتي حكمها ولاة غير مسلمين بفضل استغلال ذلك الجانب من مفاهيم العالم الإسلامي، نذكر مولدافيا وترانسلفانيا ووالاشيا (رومانيا حالياً). والعكس صحيح بالطبع. عندما ينضم أي حاكم من حكام الولايات إلى ملوك الهابسبورغ أو التحالف البولندي ـ الليتواني مثلاً، يصبح في حالة عداء مع السلطان.

وهكذا فإن فئة «العالم الخارجي» التي اعتمدناها هنا تتقاطع مع فئتين أقرهما الكتّاب العثمانيون أنفسهم. فمن المحتمل أن يكون العثمانيون قد تحدثوا عن العالم الإسلامي الذي يقر بالمكانة العظمى للباديشاه في اسطنبول من ناحية، وفي الوقت نفسه يعترف بشتى مناطق نفوذ حكام «دار الحرب» من ناحية أخرى. وإذا وضعنا ذرى الصراعات الداخلية في الإمبراطورية جانباً، فقد تبقى «المسألة الإيرانية» معلقة دبلوماسياً.

لذا عند مناقشة علاقة النخبة العثمانية بالعالم خارج حدود الإمبراطورية، فإننا

اعتمدنا عن عمد مصطلحاً أكثر غموضاً من ذلك المستخدم في المصادر الأولية ذات الصلة بالموضوع. وبينما يبدو هذا القول للوهلة الأولى أخرق، إلا أنه لا يخلو من حكمة ما، كما أظن. ففي الواقع، لم يكن هناك «ستار حديدي» يفصل النخبة العثمانية ورعاياها من دافعي الضرائب عن العالم خارج حدود الإمبراطورية، في حين أن وجود علاقة ثنائية قانونية واضحة بين العالمين الإسلامي وغير الإسلامي قد يدعونا للاعتقاد بصحة العكس. وبغياب الحرب الحقيقية، فقد تم السماح للتجار من الهند وإيران وجورجيا والعديد من بلدان أوروبا المسيحية بالدخول بدون صعوبات تذكر. وفي حالة البندقية وفرنسا وإنجلترا وهولندا، فقد منح السلاطين العثمانيون امتيازات رسمية خاصة لهم (عهدنامه) أو ما يعرف في اللغة الأوروبية بالامتيازات الأجنبية في الشرق، وهي تحدد لرعايا هذه البلاد ما هو المسموح لهم وما هو الممنوع عليهم[5]. ولذلك يمكن إيجاد العديد من مواطني البندقية وفرنسا وإنجلترا مقيمين في المدن العثمانية مثل اسطنبول وإزمير وحلب. علاوة على ذلك، فقد تم تسهيل الاتصالات في ظل غياب الحروب بين السلطان العثماني وحكام إنجلترا وفرنسا إبان تلك الفترة التي نحن بصدد دراستها.

وعلى صعيد آخر، توسّعت الاتصالات بين الإمبراطورية ودول الجوار لتشمل نواحي ثقافية هادفة كالخرائط والكتب والصور. وعلى الرغم من تحريم الإسلام للصور، فإن اللوحات التي تصوّر السلاطين أو صور الحيوانات الداخلية من القارة الأميركية كانت تتداول بين الأراضي العثمانية وجيرانها من الغرب. ومن الأهداف الرئيسية لهذا الكتاب إظهار مدى هشاشة الحدود من خلال سرد العديد من الأمثلة. وبالطبع فإن ذلك يعني ضمناً الانقسام الدقيق بين «دار الإسلام» و«دار الحرب»، ولا يخدم أغراض هذه الدراسة كثيراً، إذ إنه يحجب العلاقات الأكثر تعقيداً القائمة بالفعل في العالم الواقعي.

بالإضافة إلى ذلك، مع التسليم الكامل بتعدد الحروب بين الإمبراطورية العثمانية وجيرانها، وبأن العلاقات في أوقات السلم قد تخللها الكثير من الالتباس وسوء الفهم المتعمد وغيرالمتعمد، فإننا سنعنى هنا بالعلاقات العديدة التي لم يكن فيها للصراع العسكري أي دور. وتشمل هذه العلاقات التجارة وسبل راحة الحجاج والرحلات الترفيهية والتعليمية للنبلاء والسادة وحتى تلك الخاصة بالبعثات

التبشيرية المسيحية. وهكذا فإن النقاط الرئيسية التي نوردها هنا أن الانقسامات التي أقرتها الشريعة الإسلامية لها أهمية مؤكدة، ومع ذلك فإن النخبة العثمانية حكمت تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف التي كانت على الأقل وريثاً للتراث الإداري الساساني والخلافي والبيزنطي[6]، على الرغم من أهمية الانقسامات التي رسختها الشريعة الإسلامية. والأهم من ذلك برأيي أن الحكام العثمانيين اتخذوا الكثير من القرارات الواقعية استناداً إلى مناسبتها آخذين في الحسبان قرارات الأمر الواقع والتي ترتكز على الضرورة والخيارات المتاحة في ظل تلك الظروف.

إن هذا التشديد على البراغماتية والتعنت للنجاح في استخدام تعبير راش بين مجموعة أخرى من بناة الإمبراطوريات الكبرى، قد يبدو قديماً ومبتذلاً لبعض القراء اليوم. وفي الظروف الحاضرة، أصبح التشديد راهناً على التعارضات القائمة على أساس ديني بين الإمبراطورية والعالم غير الإسلامي، ومركزية الدين من وجهة نظر العالم العثماني. وسيكون من غير الواقعي أن ننكر مركزية الإسلام. ولكنني أرى أن مرد ذلك يرجع إلى أن النخبة لم يكن لديها أدنى شك في هذه المركزية بحيث تمكّنت من معاملة «الناس في خارج الحدود» ببراغماتية أكبر بكثير مما لو كانت النخبة تشعر بأن أساس حكمها خاضع لتهديد دائم وبالتالي بحاجة لحماية مستمرة. ونتيجة لذلك تطورت قواعد اللعبة السياسية تطوراً ملحوظاً وتم تفعيلها دون أن يكون هنالك حاجة كبيرة للرجوع يومياً إلى القانون الديني. ومن هذا المنطلق يمكن قراءة هذا الجانب من الدراسة على أنه حجة على أهمية الامتيازات السلطانية في وضع اللبنات الأولى لسن القوانين من خلال إصدار القوانين. وبما أننا نعنى بدراسة فترة تاريخية كان خلالها السلاطين من صغار السن أو كانوا لأسباب أخرى غير قادرين على حكم الإمبراطورية بأنفسهم، فإن هذا الموقف يعني أن النخبة العثمانية ككل كانت قادرة على إدارة علاقاتها مع العالم الخارجي بقدر كبير من الحرية.

وقد دللت النخبة العثمانية الحاكمة على موقفها البراغماتي من خلال أسلوب التقدم السلطاني في الجنوب الشرقي ولاحقاً في وسط أوروبا، والذي لاقى قبول أهل هذه البلدان في العديد من الأحوال. فغالباً ما كان كل من الأقلية الأرستقراطية والرعايا دافعي الضرائب على استعداد تام لمهادنة السلطان، وكذلك كان حال الحكام غير المستقرين ومن يأملون بالوصول إلى الحكم يأملون في نيل الدعم

السلطاني لهم. وهكذا عندما ثارت ولايات بوهيميا ضد الهابسبورغ في (1618-20/ 1027-30) حاولت الحصول على الدعم العثماني لها، ولكن الهزيمة السريعة لهذه الحركة عقب معركة الجبل الأبيض أفقدت هذا الأمر أهميته وأسقطته من اهتمامات اسطنبول. أما على الجانب الأوروبي من الخط الفاصل العظيم، فقد بقي الخطاب السياسي للحملة الصليبية حتى وقت متقدم من القرن التاسع عشر، إلا أنه في وقت مبكّر يرجع إلى خمسينيات القرن الخامس عشر (1450-59/ 854-64) لم يكن في مقدور أي بابا مخلص مثل البابا بيوس الثاني أن يجعل من هذا الخطاب حقيقة على أرض الواقع. ونذكر مثالاً آخر على الاتجاه نفسه، بعد أن غزا لالا مصطفى باشا قبرص في (1570-73/ 978-81)، كانت حكومة البندقية على استعداد لتقليص خسائرها والتخلي عن تحالفها مع البابا وملك إسبانيا وذلك لاعتبارات تجارية وربما أيضاً للحدّ من النفوذ الإسباني في إيطاليا. وهكذا سعى العديد من الحكام المسيحيين بجدية للوصول إلى التسوية. ونحن لا نملك عدداً كبيراً من الملاحظات العثمانية حول ما يحدث على حدودهم الغربية. وعلى المدى القصير، فإن التفرق السائد بين الحكام المسيحيين أعطى انطباعاً بتسهيل مستقبل الغزو العثماني. ولكن على المدى الطويل أدت العلاقات الوثيقة بين النخب في بعض الولايات الأوروبية المسيحية إلى تفضيل الاتفاقات التي تعود بالفائدة المتبادلة على الحرب المستمرة. وهنا فرضت البراغماتية مرة أخرى نفسها في تلك الأيام.

2 ـ تحديد متغيرات السياسة الخارجية العثمانية: بعض الاعتبارات العامة

في هذه الدراسة سنتحدث في الغالب عن «الإمبراطورية العثمانية»، أو «الإدارة العثمانية»، أو «المسؤولين العثمانيين» أو «السلطة في اسطنبول». وهذه صيغ مختصرة تحتاج إلى بعض التوضيح. فلقد كان المألوف لفترة طويلة بين المؤرخين السياسيين الافتراض بأن تصرفات الدول على الصعيد الدولي تتم تبعاً لمصالحها الاقتصادية و«الأمنية». بعبارة أخرى، تبعاً لاعتبارات تتعلق بصراعات القوة مع الدول الأخرى. وهذه هي نظرية «تفوق السياسة الخارجية» الأثيرة لدى المؤرخين حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي النظرية التي تعتبر الأفكار السياسية للنخبة منسجمة إلى حد معقول. غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت

مدرسة فكرية أكثر قوة مع بداية الستينيات تؤكد على أن قرارات السياسة الخارجية الكبرى يمكن أن يتم اتخاذها على أساس صراعات قوى داخلية محضة داخل النخبة الحاكمة. أو، على الأقل في القرنين التاسع عشر والعشرين، كان أعضاء النخبة يتصرفون بناء على ما يتصوّرونه رأياً عاماً ـ وفي الإمبراطورية العثمانية، كان هناك اتجاه مماثل يرجع بعيداً للوراء يتجاهل فيه المسؤولون ذوو المناصب العليا أمنيات وتوقعات رجال الجيش والانكشارية وحتى أصحاب الحرف معرضين بذلك أنفسهم لخطر عظيم[7].

ليس هناك ما يستدعي الجزم في الحكم على هذه الأمور والتأكيد بأن كل القرارات الكبرى للسياسة الخارجية يتم اتخاذها لأسباب داخلية. ولكن الشيوع الكبير لهذه الظاهرة في بداية العصر الحديث والقرن العشرين يحتم علينا أن نأخذها على محمل الجد. ولذلك يمكن أن نفترض أن القرارات العثمانية المتعلقة بالحرب والسلام كانت غالباً ما تتخذ بعد صراعات بين فئات مختلفة داخل النخبة الحاكمة؛ وهي صراعات موثقة في واقع الأمر منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر وما تلاه[8]. وقد تفترض فئة ما أن الحرب ضد إيران مثلاً قد تخدم مصالحها بشكل أفضل من الحملات ضد الهابسبورغ والعكس صحيح. وفي حالة الانتكاسات العظمى قد تقوم فئة أخرى بالسيطرة وتبدأ في تغيير السياسة. ومرة أخرى، فإن هذه الظاهرة التي يمكن ملاحظتها في نطاق الحكم العثماني منتشرة في كل أنواع الدول[9].

وفي الوقت نفسه، فإن التأكيد على الانقسامات الداخلية قد يفيد في وضع المزاعم «الجيوبوليتيكية» في نصابها الصحيح. ولنأخذ مثالاً على ذلك، كان هناك تأكيد في بعض الأحيان على أن الإمبراطورية العثمانية اضطرت لغزو جزيرة كريت لأن موقع الجزيرة الجغرافي يسمح لمن يسيطر عليها بإعاقة طرق المواصلات بين اسطنبول ومصر[10]. وبنظرة سريعة على الخريطة يتضح أن جزيرة كريت كانت، وما زالت، تحتل موقعاً استراتيجياً. ولكن إذا كان الاحتفاظ بالجزيرة يمثل أهمية حيوية لمصالح الدولة العثمانية كما يزعم بعض المدافعين عن الجغرافيا السياسية، فإنه من الصعب أن نفهم لماذا لم يبذل سليمان القانوني ولا أي من خلفائه اللاحقين أي محاولة لغزوها. وسوف أفترض بناءً على ذلك أن القيمة الاستراتيجية المؤكدة

للجزيرة قد أصبحت قضية ملحة دفعت بالحكومة العثمانية إلى اتخاذ قرار دخول الحرب نتيجة إشكالية بعينها. مرة أخرى، يتأكد لنا أن الصراعات الفئوية داخل النخبة خلال فترة حكم السلطان إبراهيم - المختل عقلياً - قد لعبت دورها في ذلك. ولكن بالإضافة لذلك، كان من العوامل الرئيسية أيضاً حالة الضعف التي اعترت البندقية. فقد حكم «مجلس الحكم البندقي» الجزيرة عدة قرون، ولكن خلال الأعوام التي تلت (1600/ 1008-09) تقلّصت تجارة البندقية وفقدت أسواقها التقليدية الواقعة في وسط أوروبا بسبب الدمار الذي خلفته حرب الثلاثين عاماً[11]. وهكذا بدا الوقت ملائماً لضم قطعة أخرى من الإمبراطورية الاستعمارية السابقة لحكومة البندقية. وخلال هذا الكتاب سنواجه حالات أثّرت فيها الملاءمة الآنية من النوع المشار إليه على السياسات طويلة المدى وسنتحيّن المناسبة لمناقشته حجة الحالة الطارئة في مقابل القيود الإجرائية.

وهناك صراعات مشابهه داخل النخبة الحاكمة تشهد بحق على حملات كبرى أخرى، ومنها إعادة غزو اليمن في ستينيات القرن السادس عشر فترة (1560/ 967-77) والحرب على قبرص في بدايات سبعينيات القرن السادس عشر (1570/ 978-81)[12]. ولن تلتفت هذه الدراسة كثيراً إلى أهمية المؤثرات الأخرى من كل الأنواع سواء الدينية الشرعية منها أو الجغرافية السياسية. وهذا يعني أننا سنولي دور صراعات النخبة الداخلية الأهمية التي يستحقها وخصوصاً في الأمور المتعلقة بما نسميه اليوم «السياسة الخارجية».

3 ـ بعض القواعد الأساسية للسياسة الخارجية العثمانية

فيما يتعلق بنظرة العثمانيين لجيرانهم، تتركّز معظم المعلومات المتوافرة لدينا على هؤلاء الذين يعيشون في الغرب والشمال، ولكن حتى في هذا الحيز المحدود نجد أن هناك بعض أوجه القصور. ففي حين قام عدد كبير من المبعوثين والرسل (شاوش) بزيارة البندقية في القرن السادس عشر/ العاشر وأوائل القرن السابع عشر/ الحادي عشر وظهر واحد أو اثنان منهم في فرنسا مثلاً، فإنه يبدو أن التقارير المكتوبة عن هذه البعثات لم تعد موجودة[13]. وفي بداية القرن الثامن عشر فقط، بدأ السفراء العثمانيون في كتابة التقارير التفصيلية حول تجاربهم في الأراضي

الأجنبية. ويعد يرميسيكز محمد أفندي(*) Yirmisekiz Mehmed Efendi رائد ما يمكن أن نطلق عليه حالياً فن رواية الرحلات، حيث روى زيارته إلى باريس في سنة 1720/ 1132-33[14] وفي هذا الوقت تقريباً بدأ المؤرخون العثمانيون يسجلون ملاحظاتهم من حين لآخر حول نشاط السفراء الأجانب الموجودين في اسطنبول، ففي فترات سابقة لم يكن مثل هؤلاء السفراء يعتبرون مهمين ليظهروا في الكتابات الرسمية. فلو لم يكتب السفراء الأوروبيون والعاملون معهم الكثير عن بعثاتهم في اسطنبول، لكان علينا أن نقر بعدم معرفتنا ونتوقف عند ذلك؛ ولكن حيث إنهم قد دوّنوا قدراً كبيراً، وكانت نظرتهم محدودة وذات أفق ضيق عادة، فإن مثل الكتاب الذي نحن بصدده هنا يجب أن يحاول إعادة التوازن وتسليط الضوء على وجهة النظر العثمانية عبر المصادر المتاحة[15].

ومما يعقّد الأمور أنه في بعض نظم الحكم الحديثة الباكرة، لم تكن العلاقات الخارجية بالمعنى الدقيق للكلمة مقتصرة على الحاكم وأقرب مستشاريه. وهذا ينطبق على سبيل المثال، على الحكومة الملكية الفرنسية في القرن السابع عشر. ويعرف كل قارئ لروايات ألكسندر ديماس، أن ملكة أجنبية، مثل آن دي أوتري (1601-66/ 1009-77) زوجة الملك الفرنسي لويس الثالث عشر، والتي كانت تنتمي لعائلة هابسبورغ المالكة، تعرّضت للاتهام بسبب علاقاتها السياسية غير الموالية مع عائلتها. وعلاوة على ذلك لم تكن الملكة، وهي في النهاية تمتلك وضعاً رسمياً، وحدها التي يمكن أن تشترك في العلاقات الخارجية للمملكة الفرنسية، بل إن السيدات الأرستقراطيات، اللاتي لديهن سلطة فعلية على بعض الوزراء، أو حتى الملك نفسه، قد يقدمن الرعاية للنبلاء الذين يأملون في تعيينهم كسفراء[16].

وهناك وضع مشابه في اسطنبول، حيث كما هو معلوم، قد يستخدم أعضاء أسرة السلطان علاقاتهم في البندقية من أجل أغراض قد تكون سياسية على الأقل بالمعنى الأشمل للكلمة[17]. ويبدو ذلك كله غريباً بالنسبة لنا، حيث لم نعتد على

(*) تم إرساله إلى فرنسا في 1720-1721 ووافته المنية في لوفكوجه 1732م. يعد كتابه «فرنسا سياحتنا مه سي». أهم وأشهر كتب السفرنامة في الدولة العثمانية. عن ذلك انظر: Sefarname, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, c. 6, s. 2096. (المترجم)

أن نرى الحكام رؤوساً لعائلات واسعة تنشط بمجملها في سياسة الدولة. كما أننا لا نرغب في الإقرار بأن أهل بيت السلطان يمكن أن يكون لهم صوت في السياسة الخارجية على اعتبار أنه مجال ذو «حساسية» خاصة. وإذا اشترك أي من أفراد العائلة الملكية في السياسة الخارجية، وهو ما كان يحدث بالتأكيد في البلاطات الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر، فإن الحاكم وكذلك رئيس وزرائه سوف يكونون عرضة للتشهير بهم لسماحهم بأن يكون لهذه البطانة من المستشارين السرِّيين كل هذا النفوذ. بيد أن دور السلاطين كرؤوس لعائلاتهم التي شكلت شؤونها البيروقراطية جزءاً من موروثاتهم كان محل دراسة وافية في الحالة العثمانية. ويجب ألا نغفل، على الأقل في القرن السابع عشر، أن العائلة المالكة في فرنسا لم تكن مؤسسة داخلية محضة أيضاً.

وقد حدا هذا الموقف بالمؤرخين الذين يهتمون بالإمبراطورية العثمانية والأسلوب الذي تتخذ به الطبقة الحاكمة القرارات المؤثرة في علاقاتها مع الدول إلى أن يطوروا آراء مختلفة عن تلك الطرائق تبعاً للمصادر التي يستخدمونها. فعندما تكون مصادرنا مستقاة من السفارات الأوروبية، تظهر كل أنواع الوساطات كبيرة. فلك أن تتخيل أن أي سفير لا يرى السلطان إلا عندما يمثل أمامه لدى مجيئه ومغادرته وغالباً ما لا يتكلّم على الإطلاق، أما المفاوضون فيرون الصدر الأعظم بصورة أكثر تكراراً، لكن حتى هذه الاجتماعات كانت عبارة عن مقابلات يستعد لها السفراء بجمع بعض المعلومات من السفير المغادر إذا كان ذلك متاحاً، ومن سفراء الدول الصديقة إذا أمكن، والأهم من ذلك من الرعايا العثمانيين أمثال المترجمين الذين لا غنى عنهم في مثل هذه الاجتماعات. وفي بعض الحالات الاستثنائية، قد يلجأ السفير الأجنبي إلى الاستعانة بوساطة أحد شيوخ الدراويش المرموقين[18].

وقد يحاول أحد رجال الدين العثمانيين من أصحاب المقام الرفيع أن يكون له رأي في العلاقات مع هذا البلد أو ذاك، ولذلك يقيم علاقات مع السفير الذي يمثل أهمية خاصة لخدمة أغراضه. ففي النهاية، نحن نعرف أن هناك صراعاً مستمراً في الغالب بين «حزب الحرب» و«حزب السلام» داخل البلاط العثماني، وأن أعضاء حزب السلام بصفة خاصة قد يطلبون المعلومات من أحد السفراء

الأجانب لإثبات آرائهم. وعلاوة على ذلك، في القرن السابع عشر على الأقل، فقد يكون لدى بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية وجهة نظره الخاصة بشأن الحروب التي ينخرط فيها سلطانه. وهكذا حاول كيرلوس لوكاريس (1572-1638/ 979-1048) أن يثير حرباً بين الإمبراطورية العثمانية وبولندا. وكان يأمل أن تؤدي الحرب إلى تجزئة الدولة البولندية. ففي ذلك الوقت، تمسّك الملك البولندي بإجراء إصلاحات دينية مضادة هددت بقاء الكنيسة الأرثوذكسية في الأقاليم الأوكرانية[19]. وهكذا عندما تتم دراستنا على أساس المصادر الأوروبية، فإن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تبدو متشعبة جداً، وتكون مداخلات السلاطين والصدور العظام أقل أهمية عما قد تكون عليه في حقيقة الأمر. وما دام هذا التشعّب حقيقة وليس وهماً، فإننا نرى ظواهر مشابهة تمت ملاحظتها في بداية فرنسا الحديثة أيضاً.

وعندما تتكوّن مصادرنا الأساسية من أرشيف الأصول المستلمة من المراسيم السلطانية للحكام الأجانب الباقين في حكمهم، أو حتى من النسخ المحفوظة في اسطنبول، تكون النتيجة بالمقابل صورة رزينة ورسمية وأحادية. فخلافاً للانطباع المكتسب من مراسلات السفراء، فإننا هنا نرى أن السلطان هو المسؤول تماماً عن اتخاذ كل القرارات المؤثرة في الحرب والسلم. ويعامل الحكام الأجانب على الأغلب كتابعين مطيعين، إذا كانت العلاقات جيدة بقدر معقول، وكأعداء على وشك أن يعاقبوا إذا كانت العلاقات غير ذلك. بيد أننا في خطابات الصدور العظام التي توجد على سبيل المثال في أرشيف البندقية إلى جانب المراسيم السلطانية، نجد اختلافاً في اللهجة. وهكذا نجد استجابة للمصالح الخاصة بالمرسل إليه أو تفهماً واقعياً للشؤون العالمية، وهي أمور لا توجد في الكتابات الرسمية. وفي هذه الحالة، ليس من المعقول الافتراض أن السلطان والصدر الأعظم يعملان لخدمة أهداف متعارضة، بل إن المرسوم ينقل الفهم العثماني الرسمي للموقف، في حين أن خطابات الصدر الأعظم تعتبر خطوة في عملية المفاوضات الفعلية. مع ذلك فإننا نمتلك المراسيم فقط، وهذا يجعل العثمانيين يظهرون قاصرين في فن المفاوضات، وهو أمر لا ينطبق على أغلبهم. وقد كان المقصود بالمراسيم السلطانية أن توصل المكانة الدينية العظيمة لهذا الحاكم، وهذا النوع من إضفاء الشرعية يتضمن دائماً استعداداً معلناً للدخول في الحرب.

4 ـ تعيين الحدود والصلاحية لنموذج دولة الحرب

كما يتضح من المنظور العثماني، لعب توسيع رقعة الأراضي الإسلامية من خلال الحرب على «الكفار» دوراً رئيسياً في إضفاء الشرعية على حكم السلاطين. وفي حين أن التوافق بين الحكام العثمانيين ونظرائهم البنادقة والهابسبورغ لم يكن نادراً في الأقاليم الحدودية، فإننا نجد أن المواجهات حظيت بشهرة أوسع في كل من المواد الثقافية الشفهية والمكتوبة. وعلى نحو مماثل، نجد أن الحرب ضد الأتراك كانت من الوسائل الفعّالة في تأكيد الشرعية لحكام الهابسبورغ، وكذلك فإن ميل البندقية إلى تقديم الاعتبارات التجارية على «الحرب المقدّسة، النموذج الكاثوليكي»، قد نال قدراً كبيراً من النقد اللاذع. وكان ملك فرنسا فرانسوا الأول (1514-47/ 919-54) هو الوحيد بين كبار ملوك أوروبا الذي أبدى استعداداً لتحمّل الدعاية المناوئة الواسعة بدخوله في تحالف مع «الكافرين». وقد أوضح بحث حديث أن صنّاع السياسة الفرنسية خلال القرن السادس عشر والسابع عشر اتخذوا موقفاً دعائياً معارضاً في عدد من البلدان الأوروبية ضد التحالف الفرنسي العثماني[20]. ولكي لا يفقد ملوك فرنسا احترامهم بين الحكام المسيحيين، فقد كانوا مستعدين للسماح لرعاياهم النبلاء بالتطوع عسكرياً في جماعة الفرسان الإسبتارية في مالطة، وبذلك يتحقق اشتراك النبلاء الفرنسيين في الحرب ضد «الكفار» التي حاول التاج نفسه تجنّبها بسبب عداوته مع الهابسبورغ.

وهكذا، كانت دول أوروبا الحديثة والإمبراطورية العثمانية مستعدة للدخول في الحرب على أساس أنها هي «علة وجودهم» الأساسية. هذه العبارة كانت جزءاً من «الحكمة القديمة» والتي تأكدت حديثاً[21]. وبفضل مجموعة من الدراسات المتأنية والدقيقة للحملات الفردية، وإدارة الإمدادات والعسكريين، أصبح لدينا الآن قدر جيد من المعرفة حول كيفية التحضير للحملات السلطانية. ونتيجة لذلك، سقطت الأساطير التي تتعلق بولاء الجنود العثمانيين وإخلاصهم المتعصّب للدين والسلطان[22]. ولذلك فإن الإمدادات الغذائية المنتظمة وإمدادات معدات الحرب وكذلك العدالة الصارمة في معاملة القادة لجنودهم، هي أمور مهمّة للانضباط والأداء في الجيش العثماني بقدر أهميتها في الجيوش الأخرى. وكما يحدث للجنود تحت إمرة أي حاكم، فإن نقص الإمدادات يؤدي بهم إلى الهرب من

ساحة القتال. وهكذا ليس هناك أي سبب معين للزعم بأن العثمانيين كانوا مستعدين للحروب بشكل لا ينطبق على نظرائهم الأوروبيين[23].

إننا نمتلك في النهاية مجموعة من الدراسات حول المعدات الحربية المستخدمة في أوروبا الحديثة، وقد أظهرت تلك الدراسات أن هناك إعداداً مستمراً للحرب يميز مملكة الهابسبورغ أو فرنسا بقدر ما يميّز الإمبراطورية العثمانية. ففي معظم الدول الأوروبية في مطلع العصر الحديث، نجد أن الإيرادات المالية المطلوبة لشن الحرب فاقت في بعض الأحيان ما تستطيع الإنتاجية المحدودة للاقتصاديات المتهاوية تقديمه. وقد أدى ذلك إلى حدوث أزمات اقتصادية قاسية[24]. وفيما بين العالم العثماني وأوروبا الغربية والوسطى قد تختلف الأشكال التمويلية والمعايير السياسية التي تحدد توزيع القيادات العليا. مع ذلك فإن الحكام وكبار المسؤولين في كل هذه الدول رأوا أن الحرب والتوسع عن طريق الفتوحات هي أهدافهم الرئيسية بالغزوات إن لم تكن السبب الأوحد لوجود الدول التي يحكمونها[25].

لكن الدولة العثمانية تفوّقت مدة طويلة على منافسيها في مجال الحرب، على الرغم من عدم التمكّن من إخضاع مملكتي الهابسبورغ والصفويين. وواصل عالم السلطنة التوسّع حتى أواخر القرن السابع عشر[26]. وكانت الحملات الخاصة بذلك تشمل المشاركة الشخصية للسلاطين والوزراء، الذين قادوا عدة حملات تفوق الحصر خلال التاريخ العثماني. ومن المعروف أن السلطان سليمان القانوني (حكم 1520-66/ 926-74) انطلق في حملة أخيرة في سن الثانية والسبعين إلى المجر حيث مات هناك. ومنذ أواخر القرن السادس عشر وما يليه، استطاعت السلطة البيروقراطية تطوير أساليب تمكنها من إدارة شؤون الإمبراطورية لمدة طويلة بدون حاجة السلاطين إلى اتخاذ مبادرات عسكرية وسياسية كبرى[27]. ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً من الحكام، أمثال محمد الثالث (حكم 1595-1603/ 1003-12) وعثمان الثاني (حكم 1618-22/ 1027-32) ومراد الرابع (حكم 1623-40/ 1032-50) ومصطفى الثاني (حكم 1693-1703/ 1104-15) كانوا يبحثون عن الهيبة السياسية التي لا يمكن أن يكتسبوها إلا بالتواجد في ميدان المعارك بأنفسهم. من جهة أخرى، نجد السلاطين القاعدين أمثال مراد الثالث (حكم 1574-95/ 981-1004) قد تعرضوا لقدر كبير من النقد لأنهم لم يقودوا جيوش الحملات بأنفسهم[28].

وعلاوة على ذلك، ففي القرن الثامن عشر عندما توقفت عمليات التوسع بالفعل، لم تتوقف الفعالية العسكرية والاهتمام السلطاني بإصلاح الجيش. بل على العكس، فقد نجح السلاطين ووزراؤهم في استرداد أراضٍ فقدت في الحرب الكارثية في 1683-1699/ 1094-1111. مع ذلك في أواخر القرن الثامن عشر، وهي فترة الانكماش الإقليمي الذي لم ينعكس، كانت الإمبراطورية العثمانية لا تزال تحارب وتدافع لفترة طويلة في حرب لا يعزى نجاحها إلى القوة العظمى لخصومهم، على الرغم من مكانتهم الهامة. وهكذا من الواضح أن الحرب والاستعداد لها شكّلا اهتماماً رئيسياً للجماعة العثمانية الحاكمة طيلة وجودها في المسرح السياسي.

غير أنه في ظل إصرار الحكام والمسؤولين على القيام بدور إيجابي في إدارة الحرب، نجد أن العثمانيين لم ينفردوا بذلك وحدهم. فقد كان هنري الرابع ملك فرنسا (حكم 1589-1610/ 998-1019) قائداً حربياً من الطراز الأول، وأن حفيده لويس الرابع عشر (حكم 1643-1715/ 1052-1127) قد تظاهر، على الأقل، بقيادة الحملات بنفسه. أما بالنسبة للإمبراطور الهابسبورغي ليوبولد الأول (حكم 1655-1705/ 1066-1117) فعلى الرغم مما عرف عنه من عدم الكفاءة في الشؤون الحربية، فإن عدم ذلك لم يكن عذراً له للتخلف عن المشاركة بنفسه في العمليات الحربية؛ بل على العكس، فقد تعرض للانتقاد صراحة لتخلّيه عن فيينا قبل الحصار مباشرة في عام 1683/ 1094-95. وقد أظهر البحث في تأسيس الدولة الفرنسية الحديثة في القرن السابع عشر أن «صناعة الحرب» و«الجريمة المنظمة» كانتا من مصادر التمويل الرئيسية وليست الهامشية لعائلة بوربون الحاكمة. ويمكن تكرار القول نفسه عند الحديث عن حكام الدولة الأسبانية الحديثة وملوك الهابسبورغ وروسيا.

5 ـ المواءمة، الصريحة وغير المعترف بها على السواء، ومسألة التشابهات البنائية في بدايات العالم الحديث[29]

بالإضافة لما سبق، وخلافاً لبعض المقولات الأيديولوجية حول دور كل من العثمانيين والأجانب، فإن قصر العلاقات العثمانية الخارجية على الحروب واستعداداتها الدبلوماسية وما يليها هو بمثابة تسطيح للأمور. على سبيل المثال، مع

أن العثمانيين غزوا بالتدريج الإمبراطورية الاستعمارية البندقية، فإن العلاقة كانت وثيقة أو حتى ودية بين النبلاء البنادقة والأشراف العثمانيين[30]. وهكذا في ثلاثينيات القرن السادس عشر (1530/ 936-46) وهي الفترة التي تسبق بداية دراستنا مباشرة، حظي ابن دوق بندقي مولود في اسطنبول، ويبدو أنه احتفظ بمذهبه الكاثوليكي، باستقبال جيد في البلاط العثماني. وفي النهاية تم إرساله إلى الأراضي المجرية التي فُتحت حديثاً حيث ساعد في فرض السيطرة العثمانية حتى اغتاله السكان المحليون[31]. وعلى الحدود الإمبراطورية خلال هذه الأعوام أعطى العثمانيون مساحة من الحرية لرجل تربطه علاقات بأبرز العائلات الأرستقراطية البندقية، على الرغم من أن لودوفيكو (ألفيس) غريتي فقد معظم الدعم السياسي الذي حصل عليه من اسطنبول عند وفاته[32].

لعل المثال الأكثر شهرة للوفاق العثماني الأوروبي هو الاتفاق الودي بين السلاطين وملوك فرنسا الذي تم تفعيله في القرن السادس عشر واستمر حتى غزو نابليون لمصر (1798/ 1212-13). بل إن تلك الروابط الخاصة بقيت مستمرة على الرغم من الدعم غير الرسمي، ولكن الفعّال، الذي قدمه لويس الرابع عشر للبنادقة خلال حرب جزيرة كريت الطويلة (1645-69/ 1055-80)[33]. وأتاحت التجارة مزيداً من الفرص للعلاقات العثمانية السلمية مع العالم الخارجي. فقد زار التجار المسلمون البندقية بأعداد كبيرة، بينما وطّن رعايا السلطان من الأرمن أنفسهم في أمستردام[34]. أما بالنسبة للتجار الفرنسيين الناشطين في إزمير منذ القرن السابع عشر وما يليه، فقد أقاموا علاقات عملية وعائلية مع العائلات اليونانية والأرمنية المحلية حتى لا نقول شيئاً عن تودّد للوجهاء والنافذين العثمانيين[35]. وفيما يتعلّق برعايا الشاه في إيران قدم الأرمن من مدينة نيوجولفا على الأقل(*) إلى مدن حلب وبورصة وإزمير في أعداد كبيرة نوعاً ما، وسافر بعض التجار الإيرانيين إلى أصغر المدن الأناضولية[36]. وقد عمَّ التعايش السلمي بين العثمانيين والأوروبيين بشكل أوسع مما ترغب الأيديولوجيات الرسمية في الإقرار به[37].

وخلال الدراسة الحالية لدينا فرصة للحديث عن التشابه البنائي بين دول

(*) مدينة نيوجولفا هي مدينة نخشوان Nakhichevan في جمهورية أذربيجان الحالية. (المترجم)

أوروبا الحديثة والإمبراطورية العثمانية. ومن المؤكد أن السلاطين لم يعترفوا أبداً بطبقة النبلاء ذات الامتيازات، وهي الطبقة التي شكلت العمود الفقري لمعظم الأنظمة السياسية الأوروبية حتى في القرنين السابع عشر والثامن عشر. مع ذلك فإن العائلة العثمانية الكبيرة التي يمكن أن نلاحظها في القرن السادس عشر والتي ازدادت قوة في القرن السابع عشر، يمكن تصويرها على أنها أرستقراطية حتى وإن كان ينقص أفرادها تلك الضمانات القانونية التي يتمتع بها النبلاء في أوروبا بشكل صوري أو على الورق على الأقل[38]. ولا يجعلنا ذلك ننكر أن الدولة العثمانية لديها ملامح خاصة لا نجدها في أوروبا المسيحية، والعكس صحيح. ولكن ربما لا تكون الاختلافات في الفترة التي نتعرض لها هنا، والتي تمتد حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، بالأهمية التي غالباً ما أسبغت عليها.

وطبقاً للخلفيات المحدودة المتاحة للكاتبة، فإن أنشطة النخبة العثمانية في الفترة بين (1540/ 946-47) و(1774/ 1187-88) يجب وضعها في عالم الدول والإمبراطوريات الذي، ولعدم وجود اصطلاح أفضل، يمكن أن ندعوه العالم «الحديث المبكر». وفي هذا السياق يمكن فرض بعض القيود التقنية والتنظيمية على القليل من التشابهات البنائية. وأعتقد أنه يمكن لنا أن نقول إن التباعد الحقيقي بدأ فقط في النصف الثاني من القرن الثامن عشر: مع الإصلاحات السياسية والعسكرية لماريا تريزا وجوزيف الثاني في بلاد الهابسبورغ (Habsburg)، ومع بدايات الثورة الصناعية في بريطانيا، وبواكير تحرير التجارة في فرنسا، وفوق كل ذلك، إعادة التنظيم البعيد الأثر للهيكل الحكومي والعسكري في روسيا[39].

6 ـ التوازن المستحيل بين «الشرق» و«الغرب»!

تحاول هذه الدراسة رؤية العثمانيين كدولة ومجتمع لها جيران شرقيون وغربيون، وتحاول فيها النخبة الحفاظ على علاقات واسعة نوعاً ما مع كلا الجانبين. وفي العقود الحديثة، أظهر عدد من الدراسات أن العثمانيين في القرن السادس عشر حافظوا على وجود قوي لهم في المحيط الهندي والخليج. وفي الحجاز في القرن السادس عشر كانت هناك درجة من التنافس بين العثمانيين والأباطرة المغول في الهند[40]. وحتى عندما انسحب الأسطول العثماني من المحيط الهندي بعد إعطاء الأولوية لفتح الأراضي الأقرب للوطن، بقيت البصرة ميناء

عثمانياً ذا أهمية عالية. ومنذ أواخر القرن السابع عشر وما يليه، أصبح السكان الأفضل حالاً في القاهرة واسطنبول مستهلكين شرهين للأقمشة الهندية، وغدا استيراد التوابل والأدوية والقطن الدعامة الرئيسية للأنشطة التجارية في القاهرة[41].

وفي أقصى الجنوب، كانت هناك ولاية عثمانية، هي الحبشة (أثيوبيا) على الساحل الشرقي لإفريقيا، على الرغم من أن السيطرة على الأراضي البعيدة كانت تتسم بالمغامرة[42]. ومن وجهه نظر أخرى، فإن الصراع السياسي بين إيران والإمبراطورية العثمانية لم يمنع مجتمع البلاط العثماني من تقليد النموذج الإيراني، ويعد قصر حفيد تيمور حسين بايكارا قمة في الأناقة والحسن. لذا فإن دراسة أساليب العثمانيين في إقامة العلاقات مع العالم الخارجي يجب أن تضع في الحسبان هذه الروابط الشرقية والجنوبية، وهو ما يرمي هذا الكتاب لتحقيقه.

غير أننا عندما نبحث عن المصادر الأولية ذات الصلة بالموضوع وعن الدراسات الثانوية، يصبح جلياً لدينا أن الشرق والجنوب قد حظيا بتوثيق أقل بكثير مما حظي به «الغرب». وذلك يرتبط إلى حد كبير بالأولويات الخاصة بالنخبة العثمانية. ففي النهاية، كان البلقان مصدر المواد الغذائية لكل من العاصمة والجيش والأسطول والعديد من المهاجرين من الروملي الذين عاشوا في اسطنبول[43]. وبالرغم من استخدام الشركس والجورجيين داخل النخبة الحاكمة، فإنه لم يكن هناك هجرة عربية أو قوقازية إلى العاصمة العثمانية لمنافسة تدفق المهاجرين الألبان واليونانيين والمقدونيين. وبالنظر من زاوية مختلفة، كانت الحرب ضد الهابسبورغ ثم الإمبراطورية الروسية طوال عقود حاضرة في عمليات اتخاذ القرار لدى السلطات المركزية، وهذه الحقيقة جذبت الانتباه إلى مولدافيا ووالاشيا أو ترانسلفانيا بدلاً من بغداد والبصرة. وأخيراً وليس آخراً، فإن كثرة أعداد رجال النخبة المتحدّرين من أصول بلقانية عزّزت ميل الكتّاب العثمانيين للكتابة عن هذا الإقليم أكثر من الأقاليم الشرقية. وفي القرن السادس عشر تتضح كتابات سيدي علي رئيس، وهو قبطان بحري وسياسي هاوٍ من القرن السادس عشر، كتب عن رحلاته إلى الهند وإيران، لكنه لسوء الحظ لم يُرسِ بذلك تقليداً. والحقيقة أن النسخ القليلة لأعماله التي نجت تشير إلى أن القراء العثمانيين لم يمنحوا ملاحظاته درجة عالية من الأولوية[44].

وتتعقّد الصعوبات أمامنا في أن أعمال الإيرانيين أو السكان من أصل قوقازي الذين تجولوا في الأراضي العثمانية ليست كثيرة، وأن الكشف عن الأعمال الموجودة بالفعل بطيء. لم يكن من غير الشائع في الظاهر أن يسافر الأدباء الإيرانيون إلى الهند، والعكس صحيح، لكن التجار من إيران ومن شبه القارة الهندية الذين ثبتت وثائق الأرشيف وجودهم في الأراضي العثمانية لم يتركوا كثيراً مما يعرف باسم أدب الرحلات. ونتيجة لذلك، هناك عدم تناسب واضح بين ما نتمناه من تغطية العلاقات العثمانية مع الجيران الشرقيين وبين المصادر الأولية التي تقع تحت تصرفنا. وقد فكرت جدياً في الالتفاف على تلك الصعوبة عن طريق التركيز على العلاقات العثمانية مع الجيران الأوروبيين. ولكن ذلك ينطوي على إهمال بعض أكثر الأبحاث قيمة في العقود الحديثة، كما أنه يديم الصورة غير الواقعية للمجتمع العثماني الذي لم يقم أي روابط ذات قيمة مع الجيران الشرقيين. وقد بدا أن الخيار الأفضل تقديم صورة تقريبية باستخدام المصادر المتاحة وترك تنقيح الصورة كما آمل إلى المستقبل القريب.

7 ـ من شكّل النخبة العثمانية، وفي أي فترة؟

في السياق الحالي، سوف نستخدم مصطلح «النخبة العثمانية» و«الجماعة العثمانية الحاكمة» بشكل متبادل، على الرغم من أنه قد يُنظر إلى النخبة على أنه مصطلح أشمل وأعم من «النواة الصلبة» التي كوّنتها الجماعة الحاكمة، وهم الرجال الذين يتخذون القرارات فعلياً. لكن ليس من السهل للأسف رسم حدود لهذه الجماعة. من الواضح أن ذوي المكانة العاليه مثل الوزراء أو المديرين الماليين (دفتردار defterdars) أو حكام الأقاليم على أي مستوى يشكلون جزءاً منها، وكذلك الكتبة الحاصلين على قدر عالٍ من التعليم الذين يعملون في مكاتب الهيئة القضائية العثمانية. ويجب ضم ضباط الإنكشارية إلى الهيئة، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالأقاليم الحدودية. وينطبق الأمر نفسه على القائمين بالمهمات الضريبية الذين ينتظر منهم أداء خدمات عسكرية و/أو إدارية (تيمار وزعامت timar, ze'amet)(*).

(*) التيمار أرض كانت ملكاً للعدو.. وعندما أخذت تم اعتبارها من أراضي الولايات العثمانية. وهو تعبير يطلق على النصيب المسموح من الخزانة. كحق السيف للفرسان =

ويتضح جلياً أن القضاة الشرعيين كانوا العمود الفقري للإدارة المحلية، وبالتالي فإنهم، إلى جانب رؤسائهم، مع من مثل قضاة الجيش (قاضي عسكر kadiasker) ورئيس الاستشاريين القانونيين (شيخ الإسلام seyhulislam) يبرزون داخل النخبة العثمانية[45]. ومن الصعب تحديد إمكانية اعتبار الدراويش جزءاً من هذه الهيئة المرموقة أم لا. فإذا كان شيخ الطريقة يقطن المدينة ويحظى بتقدير داخل البلاط، وكلمته مسموعة لدى الوزراء والسلاطين، فذلك أدعى لأن يكون جزءاً من الهيئة الحاكمة. ولكن ذلك لا ينطبق على زعيم الدراويش الذي يعيش في مكان ما في أعماق الأناضول أو البلقان، ويواجه مشكلة في الدفاع عن حصانته الضريبية المتواضعة من مطالب الحكام الإقليميين. وهناك أيضاً مشكلة الأشخاص المؤهلين لشغل مراكز داخل الجماعة الحاكمة بفضل جذورهم العائلية ونشأتهم ولكنهم يتجنبون المناصب العالية لأسباب خاصة. قد يكون العدد الإجمالي لهذه الفئة قليلاً، ولكن اتفق أن اثنين من مؤلفي أهم النصوص المرجعية انتميا إلى هذه الفئة في قسم من حياتهما، وهما: الرحالة العالمي أوليا جلبي(*) (1611–1684/ 1019–1096) والعالم المتبحر كاتب

= والزعماء. وهو قطعة الأرض الممنوحة لمن أظهر بسالة في الحرب ليقوم بزراعتها من أجل توفير حاجياته. ويكون دخل هذه الأرض أقل من عشرين ألف أقجة، أما الزعامت فهي نصيب من الخزانة يعطى كأجر للمحاربين والموظفين بالدولة والقصر ويعطى من أراضي الولايات التي فتحت وضمت إلى الدولة العثمانية. والزعامت نصيب يدر دخلاً سنوياً لا يقل عن عشرين ألف ولا يزيد على مائة ألف أقجة. وما يزيد عن المائة ألف أقجة يسمى «خاص». عن ذلك انظر: Medhat Sertoğlu, Osmanli Tarih Lüğati, Istanbul, 1986, s. 338-339, 372-373. (المترجم)

(*) يعد أوليا جلبي أشهر الرحالة العثمانيين على الإطلاق، ولد في اسطنبول 1611 وتوفي في مصر 1684. قام بالترحال لمدة خمسين عاماً زار فيها العديد من أنحاء الإمبراطورية العثمانية، من شرق الأناضول والبحر الأسود إلى الروملي إلى بلاد الأرناؤوط وبوهيميا، والشام، ومصر، والسودان، والحبشة. فضلاً عن زيارته بلاد النمسا وهولندا والسويد وإسبانيا والدنمارك. دوّن ما شاهده في مؤلفه المشهور (سياحتنامه) الذي يقع في عشرة أجزاء. ولهذا المؤلّف الكثير من الجوانب اللافتة للانتباه في نواحي التاريخ والجغرافيا والفولكلور واللغة والأدب وعلم الاجتماع. كما يورد هذا الكتاب معلومات بالغة الأهمية عن الحياة الاجتماعية في القرن السابع عشر. انظر:

Aufar Guclu, Evliya Çelebi Seyahatnamesi, Istanbul, 1947, Evliya Çelebi, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, c.2., s. 811. =

ويتضح جلياً أن القضاة الشرعيين كانوا العمود الفقري للإدارة المحلية، وبالتالي فإنهم، إلى جانب رؤسائهم، مع من مثل قضاة الجيش (قاضي عسكر kadiasker) ورئيس الاستشاريين القانونيين (شيخ الإسلام seyhulislam) يبرزون داخل النخبة العثمانية[45]. ومن الصعب تحديد إمكانية اعتبار الدراويش جزءاً من هذه الهيئة المرموقة أم لا. فإذا كان شيخ الطريقة يقطن المدينة ويحظى بتقدير داخل البلاط، وكلمته مسموعة لدى الوزراء والسلاطين، فذلك أدعى لأن يكون جزءاً من الهيئة الحاكمة. ولكن ذلك لا ينطبق على زعيم الدراويش الذي يعيش في مكان ما في أعماق الأناضول أو البلقان، ويواجه مشكلة في الدفاع عن حصانته الضريبية المتواضعة من مطالب الحكام الإقليميين. وهناك أيضاً مشكلة الأشخاص المؤهلين لشغل مراكز داخل الجماعة الحاكمة بفضل جذورهم العائلية ونشأتهم ولكنهم يتجنبون المناصب العالية لأسباب خاصة. قد يكون العدد الإجمالي لهذه الفئة قليلاً، ولكن اتفق أن اثنين من مؤلفي أهم النصوص المرجعية انتميا إلى هذه الفئة في قسم من حياتهما، وهما: الرحالة العالمي أوليا جلبي(*) (1611–1684/ 1019–1096) والعالم المتبحر كاتب

= والزعماء. وهو قطعة الأرض الممنوحة لمن أظهر بسالة في الحرب ليقوم بزراعتها من أجل توفير حاجياته. ويكون دخل هذه الأرض أقل من عشرين ألف أقجة، أما الزعامت فهي نصيب من الخزانة يعطى كأجر للمحاربين والموظفين بالدولة والقصر ويعطى من أراضي الولايات التي فتحت وضمت إلى الدولة العثمانية. والزعامت نصيب يدر دخلاً سنوياً لا يقل عن عشرين ألف ولا يزيد على مائة ألف أقجة. وما يزيد عن المائة ألف أقجة يسمى «خاص». عن ذلك انظر: Medhat Sertoğlu, Osmanli Tarih Lüğati, Istanbul, 1986, s. 338-339, 372-373. (المترجم)

(*) يعد أوليا جلبي أشهر الرحالة العثمانيين على الإطلاق، ولد في اسطنبول 1611 وتوفي في مصر 1684. قام بالترحال لمدة خمسين عاماً زار فيها العديد من أنحاء الإمبراطورية العثمانية، من شرق الأناضول والبحر الأسود إلى الروملي إلى بلاد الأرناؤوط وبوهيميا، والشام، ومصر، والسودان، والحبشة. فضلاً عن زيارته بلاد النمسا وهولندا والسويد وإسبانيا والدنمارك. دوَّن ما شاهده في مؤلفه المشهور (سياحتنامه) الذي يقع في عشرة أجزاء. ولهذا المؤلّف الكثير من الجوانب اللافتة للانتباه في نواحي التاريخ والجغرافيا والفولكلور واللغة والأدب وعلم الاجتماع. كما يورد هذا الكتاب معلومات بالغة الأهمية عن الحياة الاجتماعية في القرن السابع عشر. انظر:

Aufar Guclu, Evliya Çelebi Seyahatnamesi, Istanbul, 1947, Evliya Çelebi, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, c.2., s. 811. =

جلبي(*) (1609-57/ 1017-68). وسنعتبرهم في هذه الدراسة في جماعة النخبة العثمانية.

بيد أنه يجب الإقرار بأن هذه الدراسة لا تتعامل مع وجهات نظر جماعة العلماء الرفيعة المستوى بالقدر الذي يستحقونه. ويرجع ذلك جزئياً إلى أننا لا نملك حتى الآن العديد من الكتابات حول هؤلاء الاشخاص: فإذا كانت هناك إشارات إلى «أبو السعود أفندي»، شيخ الإسلام في عهد السلطان سليمان القانوني، فإن ذلك يرجع إلى أن آراءه الشرعية قد تم نشرها وتحليلها بشيء من التفصيل. وينطبق الأمر نفسه على بعض شخصيات اسطنبول العامة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر[46]. وثمة حاجة ملحة إلى مزيد من الدراسات حول أشخاص من هذا النوع. كما أن وثائق الأرشيف العثماني التي تشكل مصدراً أساسياً مهماً على الأقل في جزئية التجارة الخارجية لم تبرز الضوء على آراء العلماء المعنيين بالهيئة الحاكمة، ولكنها تعاملت مع القضاة باعتبارهم موظفي دولة يُتوقع منهم إطاعة رغبات السلطان وتنفيذها. ويشكل هذا التقليل النسبي من دور جماعة العلماء نقطة مظلمة في هذه الدراسة دون شك. ولكن من الصعب للأسف، أن نحيط بكل جوانب موضوعنا في هذا العدد المحدود نسبياً من الصفحات (أستميح القارئ عذراً).

8 ـ الإمبراطورية العثمانية كاقتصاد عالمي

خلال الفترة محل الدراسة، كانت الإمبراطورية العثمانية لا تزال قادرة على الأداء بدون استيراد تلك البضائع الاستهلاكية التي يحتاج إليها غالبية السكان مثل الحبوب والمواد الغذائية الأخرى، وكان يتم تصنيع الحديد والنحاس والأقمشة

= وتمت ترجمة الجزء العاشر من رحلته إلى مصر والسودان والحبشة إلى اللغة العربية. انظر أوليا جلبي، سياحتنا مه سي، ج10، ترجمة حمزة طاهر وعوني بك، القاهرة، 2002م. (المترجم)

(*) هو عبد الله بن مصطفى (1608-1656) اشتهر باسم كاتب جلبي وعرف في أوروبا باسم حاجي خليفة. من أشهر علماء الدولة العثمانية في القرن السابع عشر. كتب في التاريخ والجغرافيا والقانون والبحرية. يعتبر من الرواد في نقل العلوم الغربية إلى الدولة العثمانية لمعرفته باللاتينية والفرنسية فضلاً عن العربية والفارسية. عن ذلك انظر: Ahmet Kabaklı, Turk Edebiyati, c.2., Istanbul, 1997, s. 656. (المترجم)

وكل الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي بكميات كافية داخل الأقاليم التابعة للسلطان. أما فيما يتعلّق بالمواد الحربية فقد كان العثمانيون مكتفين ذاتياً إلى حد كبير، مع أنهم كانوا يقدّرون القصدير الإنجليزي عند توافره مثلاً. وفي الوقت ذاته، كانت النخبة السياسية والميسورو الحال من أهل المدينة يستهلكون التوابل الهندية ومواد الصباغة وكذلك الأقطان الجيدة بكميات كبيرة، دون أن نذكر شيئاً عن البن اليمني الذي أصبح يتم استيراده منذ العقد (1630/ 1039–49) وما يليه من أراضٍ «شرقية» لم تعد تحت سيطرة العثمانيين. وقد أدى استيراد كل هذه المنتجات الهندية واليمنية إلى تدفّق خارجي للفضة والذهب، وكان يتم استخراج هذه المعادن الثمينة من الأراضي العثمانية ولكن بكميات قليلة. وعلى الرغم من أن العثمانيين كانوا يسيطرون على معظم المجر في منتصف القرن السادس عشر، فقد كانت مناجم الذهب والفضة التي تزوّد الصاغة المشهورين في هذا البلد في القرن الخامس عشر، خارج سيطرة العثمانيين، كما أنها كانت أقل إنتاجاً عما كانت عليه من قبل.

وهذا السبب وحده كان كافياً من وجهة نظر السلاطين والوزراء للحفاظ على العلاقات التجارية مع الدول، التي كان تجارها يستطيعون الوصول، ولو بشكل غير مباشر، إلى الفضة التي كان يستوردها ملك إسبانيا وبعض التجار من المكسيك والبيرو[47]. وقد دفعت هذه الحاجةُ إلى السبائك المعدنية النفيسة النخبةَ العثمانية إلى التسامح مع أنشطة التجار البنادقة والإنجليز والفرنسيين والهولنديين وحتى دعمها. وتوضح هذه الضرورة بشكل كبير، من وجهة نظري، السبب وراء منح الأجانب قدراً كبيراً من التسهيلات على الرغم من أنهم كانوا يحدثون الفوضى دون شك في الاقتصاد الموجَّه المعقّد الذي حاولت الدولة العثمانية من خلاله تأمين حاجات البلاط، والجيوش، وأخيراً وليس آخراً، سكان العاصمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد حازت الأصواف الإنجليزية والبندقية ثم الفرنسية ذات الجودة العالية على تقدير النخبة العثمانية، وكذلك أهل المدينة الميسورين من غير النخبة. وظهرت أيضاً تجارة سلع الرفاهية التي امتزجت في الغالب مع تبادل الهدايا الدبلوماسية والأشياء المهمة مثل السجاد العثماني الذي حظي بتقدير النبلاء وأثرياء تجار بولندا وإيطاليا وحتى في هولندا وإنجلترا. وعلى الجانب العثماني ظهر

الاهتمام بساعات الحائط وساعات اليد من وسط أوروبا ثم من غربها، كما اهتمت دوائر البلاط السلطاني بأدوات المائدة الفضية، والحرائر والمنسوجات الحريرية المطرزة. وتتسم مشكلة التجارة بسلع الرفاهية والاستهلاك واستهلاكها بالتعقيد بسبب اختلاف نظرة الشرائح المختلفة من السكان العثمانيين إلى ما يشكّل «الرفاهية»: فبالنسبة لفلاح الأناضول في القرن الثامن عشر، ربما كانت الرفاهية تعني عنده ساعة حائط أو قطعة خزفية جيدة من مدينة كوتاهية، وبالتالي بعيدة المنال، بينما يعتبر تاجر مدينة بورصة أو إزمير أن هذة الأشياء هي مقتنيات المنزل العادي. ومع أن سكان الإمبراطورية الأغنياء لم يعتمدوا على التجارة الخارجية في الضروريات، لكنها كانت تنال تقديرهم لما لها من مميزات.

وهكذا نجد أنه ليس من السهل تصنيف التجارة العثمانية في الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر مع الهند أو الدول الأوروبية. ومن المفترض أنه إذا كان هناك إقليم كبير يعتمد على ذاته «كاقتصاد عالمي» فستقتصر التجارة الخارجية على تبادل السلع الفاخرة في الغالب[48]. وعلى نحو ذلك إذا كانت قد سادت درجة قليلة من التكامل الاقتصادي بين العثمانيين والهند، أو بين العثمانيين و«الاقتصاد العالمي» لأوروبا المسيحية، فإنه يجب أن يكون هناك تبادل للتوابل والمنسوجات الثمينة والسبائك وليس أكثر. ولكن ذلك لا يشكل وصفاً مناسباً طوال الفترة تحت الدراسة للروابط التجارية العالمية للعثمانيين سواء مع الشرق أو الغرب. ومع ذلك لا يمكننا الادعاء في الفترة بين منتصف القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر أن التجارة مع الهند أو مختلف دول غرب ووسط أوروبا كانت تشمل الضروريات فيما يخص الجانب العثماني[49]. وهناك استثناء وحيد، فلو قدّر استمرار ازدهار التجارة الهندية واليمنية، لما كان بوسع اسطنبول والقاهرة العيش بدون الاستيراد المنتظم للسبائك النفيسة. فقد كان تدّفق سبائك الذهب والفضة هو الذي يربط الاقتصاديات المختلفة معاً.

ولهذا السبب فإنني أتفق مع وصف فرنان بروديل (Fernand Braudel) للبلاد التي حكمها السلاطين بأنها «اقتصاد عالمي» قائم بذاته. وهذا يعني أن هذه الأراضي لم تكن وحدة سياسية فقط، لكنها شكلت، بفضل السلام العثماني (Pax Ottomana) جزئياً، منطقة يسهل التبادل التجاري بين أقاليمها نتيجة لتأمين

طرق القوافل[50]. وبرغم وجود الحواجز الجمركية الداخلية، فقد كانت الطرابيش التونسية تباع في اسطنبول، بينما يتغذى الحجاج والمقيمون في مكة الحبوب المصرية[51]. ومع ذلك فيما يختص بالحالة العثمانية، فإن لديَّ بعض التحفظات الخاصة بملاحظة بروديل بأن التجارة عبر حدود الاقتصاديات العالمية غالباً ما تكون غير مربحة جداً، ولذلك تقل ممارستها[52]. وبالطبع فإن بروديل، الذي يركّز بصورة كبيرة في تحليله لآليات الاقتصاد العالمي على أوروبا الغربية، يقرّ ضمنياً وبشكل غير مباشر بأن هذا الزعم لا ينطبق على الأوروبيين في بدايات العصر الحديث. في النهاية كل ذلك، وبحلول العقد (1730-39/ 1142-52) حققت الوحدة الاقتصادية التي يسيطر عليها المركز التجاري والمصرفي في لندن أرباحاً كبيرةً من التجارة مع الصين، التي كانت في ذلك الوقت تمثل اقتصاداً عالمياً قائماً بذاته. وحقيقة الأمر، فإن دراسة بروديل الرائعة حول الرأسمالية ودورة المواد الخام ما كانت لتوضع لو أن التجارة بين اقتصاديات العالم كانت بالفعل غير مربحة للتجار من البندقية وأمستردام ولندن[53].

يسلّم بروديل بأن التجار من اقتصاديات العالم الأخرى، بما فيها البلاد الإسلامية، قد نجحوا في بعض الأحيان في المحافظة على تدفق التجارة عبر الحواجز التي تفصل الاقتصاديات العالمية المختلفة[54]. ولكنني أعتقد أن علينا الذهاب إلى أبعد مما ذهب بروديل، وألا نعتبر أن الصلات التي أقامها اقتصاد عالمي إسلامي مع اقتصاد آخر حالة استثنائية. ففي الحالة العثمانية أيضاً، لم تكن بعض أنواع التجارة عبر حدود الاقتصاد العالمي غير مربحة للتجار المحليين، بل أبعد ما يكون عن ذلك. فبعض البضائع شبه الفاخرة مثل القهوة من اليمن المستقل والمنسوجات الهندية عزّزت ازدهار القاهرة، وأنشأت في الوقت نفسه صلات بين الاقتصاد العالمي العثماني وجيرانه في الشرق.

9 ـ المركزية الدائمة لاسطنبول

من المفترض في الاقتصاديات العالمية وفقاً لبروديل أن تمتلك عاصمة واحدة مركزاً إقليمياً واحداً، وعندما يكون هناك مركزان متنافسان، فإن ذلك يعني أن الاقتصاد العالمي محل الدراسة قد يكون في طور الظهور، أو الانحلال أو في مرحلة انتقالية[55]. وتنطوي محاولة تطبيق هذا النظام على العالم العثماني على بعض

الأهمية. ففي العقد (1540-49/ 947-56) حيث تبدأ قصتنا، كانت اسطنبول بدون شك هي مركز الاقتصاد العالمي العثماني، وليس فقط العاصمة الإدارية التي تهيمن على كل الإمبراطورية. وقد كانت تلك المدينة قاعدة كل قطاعات الحياة الاقتصادية تحت سيطرة الحكومة، وكانت قوّات النخبة في الجيش تتمركز في اسطنبول، على الرغم من أن عدداً كبيراً نسبياً من الرجال الذين اشتركوا في حروب الإمبراطورية في جنوب شرق أوروبا قد جاؤوا من أقاليم حدودية بعيدة مثل البوسنة[56]. ولمّا كانت ترسانة أسطنبول تتفوّق بسهولة على كل الترسانات المنشأة على سواحل البحر المتوسط والبحر الأسود، فقد تركّزت القوة البحرية العثمانية في اسطنبول أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، ربما كانت اسطنبول كعاصمةِ المنطقةَ الحَضَريةَ الكبرى لأوروبا والشرق الأوسط على السواء. وقد حصلت اسطنبول على امتيازات استهلاكية إذ كان على سكان الأقاليم أن يبيعوا منتجاتهم النسيجية والجلدية والنحاسية في أسواق العاصمة لكي يستعيدوا الذهب والفضة التي يتم دفعها للحكومة المركزية كل عام كضرائب[57].

وفي نهاية تلك الفترة، وخلال الأزمة المالية في العقد (1770-79/ 1184-93)، كانت اسطنبول لا تزال تحتفظ بموقعها بقوة كمركز لاقتصاد العالم العثماني. فخلافاً لأوروبا والصين، حيث تغيرت فيهما المدينة المركزية عدة مرات، كان اقتصاد العالم العثماني يمتلك مركزاً ثابتاً. فقد بقيت كل العوامل الرئيسية التي كوّنت مركزية اسطنبول كما كانت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من أن الجيش أصبح يتكوّن من الجنود المرتزقة الذين يتم استخدامهم لكل حملة، والحاميات المتمركزة في المراكز الإقليمية المهمة، فقد استمر وجود الإنكشارية والفيالق العسكرية الأخرى في العاصمة. وينطبق الأمر نفسه أيضاً على الترسانات العسكرية البحرية على الرغم من أن السفن التي تم تصنيعها هناك لم تعد تحقق النصر في أي معركة بحرية كبرى. واستمر البلاط السلطاني في مقره، وربما أصبح أكثر حضوراً من ذي قبل حيث لم يعد الحكام يمضون وقتاً طويلاً في مدينة أدرنة. كما تم نقل الأميرات المتزوجات إلى قصور مرئية على طول البوسفور. ولم يتقلّص عدد السكان، وبقي الناس من خارج السلطنة يجدون الأعمال في عاصمة السلطان، على الرغم من أنها لم تعد منبعاً للفرص الذهبية كما كانت تبدو حتى للأوروبيين في القرن السادس عشر. لكن يمكن جزئياً على

الأقل تفسير إصرار قياصرة روسيا على فتح اسطنبول بالجاذبية التي تتمتع بها هذه المدينة العظيمة حتى خارج حدود الإمبراطورية.

ولكن منذ أن فتح العثمانيون مصر في عام 923/1517، أصبحت مدينة القاهرة تشكل ثقلاً موازناً لاسطنبول. وفي حين أن مركزاً حضرياً صغيراً مثل بورصة بقيت بحكم موقعها الجغرافي من «المدن الثانية الرائعة»، وفقاً لتعبير بروديل، التي تخدم احتياجات العاصمة العثمانية، جاءت القاهرة في فئة تصنيفية مختلفة[58]. ولا يبدو البتة أن المركز التجاري المصري حاول أن ينتزع قيادة اقتصاد العالم العثماني، لكن أظهر الباحثون أن المدينة قد احتكرت إلى حد ما التجارة المهمة مع الهند واليمن[59]. وعلاوة على ذلك، لم يتحكم السلاطين في أنشطة تجار القاهرة بالقوة نفسها التي أشرفوا بها على عمليات التبادل التجاري التي تحدث في اسطنبول. وبذلك فقد شكلت القاهرة مركزاً للثروة التجارية مستقلاً إلى حد كبير عن القوى الدافعة الناشئة في العاصمة العثمانية، وهي في ذلك يمكن مقارنتها بمدينة جنوة الإيطالية حين تحولت البندقية إلى مركز الاقتصاد العالمي الأوروبي.

يقول بروديل إن عواصم الاقتصاد العالمي متسامحة بالضرورة مع الأجانب وممارساتهم «الغريبة»[60]. لكن جرت، مع التبرير، الإشارة إلى أن البندقية في القرن السادس عشر بدت من وجهة نظر الرعايا العثمانيين، معادية للغرباء غير الكاثوليك بشكل ملفت[61]. لكن مثل هذه الأحكام نسبية بلا شك؛ ففي سياق نظام الدولة الذي يستطيع فيه الحاكم أن يحدد الولاء الديني لرعاياه، نجد أن حكومة البندقية قد منحت زوارها حرية نسبية لممارسة شعائرهم الدينية المختلفة.

اتسمت الحياة في اسطنبول بتنوع أكبر من ذلك بكثير. فإذا نحينا جانباً التجار المسلمين الموسميين القادمين من الهند والذين يمكن استنتاج وجودهم على الرغم من عدم توثيق ذلك رسمياً، فإننا نجد هناك الأجانب الكاثوليك، والبروتستانت واليهود. فقد كان رجال الدين المسلمين يوصون مسلمي البلاد بتجنّب غير المسلمين، في حين كان القساوسة المسيحيون والأحبار اليهود يمنحون رعاياهم توصيات مشابهة. ومع ذلك كان يجتمع في سوق العاصمة العثمانية ممثلون للديانات الإبراهيمية الثلاث معاً: لم تكن الأصناف الحرفية المحلية تضم أعضاء من ديانات مختلفة فحسب، بل سُمح للتجار من الممالك المسيحية اللاتينية بالتجارة والإقامة في المدينة لفترات طويلة من الوقت.

بما أن قسماً كبيراً من الدخل المتاح لدى الرعايا العثمانيين يتركز في اسطنبول، فليس من المفاجئ أن يحتشد في المدينة المستوردون من التجار الأجانب للأقمشة الصوفية والبضائع الفاخرة. ولكن بالإضافة إلى ذلك، دفع نقص الخدمات المصرفية المحلية في نهاية القرن الثامن عشر (أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر الهجريين) جامعي الضرائب العثمانيين في الأقاليم لاستخدام التسهيلات الممنوحة لهم من التجار الأجانب لكي يحوّلوا الأموال إلى المكاتب المالية المركزية في اسطنبول[62]. ونتيجة لهذه المعاملات، أصبحت اسطنبول في أواخر القرن الثامن عشر جزءاً من شبكة مصرفية متمركزة في فرنسا، وبالتالي تحوّلت إلى إحدى العقد التجارية المرتبطة بالاقتصاد العالمي الأوروبي بطريقة تتجاوز العلاقات التجارية المعهودة للمدن العثمانية الأخرى. وهكذا تحوّلت اسطنبول، ومراكز تجارية أخرى مثل حلب وإزمير، إلى مجموعة من المداخل التي تمكّن من خلالها، في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، اقتصاد العالم العثماني من الالتحاق «بالرأسمالية العليا High Capitalism» المتمركزة في لندن وباريس.

10 ـ مواجهة القيود: مشكلات التوثيق

برغم ما يبدو عليها من «موضوعية»، فإن التجارة والحرب والعلاقات السياسية لا يمكن فهمها دون إدراج وجهات نظر وآراء المشاركين المتعددين في اللعبة عن «بعضهم بعضاً». فالتصورات تُبنى من خلال العلاقات مثل القتال والمفاوضات وبالطبع البيع والشراء. وتحدّد آراء المشاركين بدورها الطريقة التي ستتطوّر بها العلاقات الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية عبر الزمن. قد تتغير التصوّرات على فترات أيضاً متأثرة بالتجارب كمرشد لها. ولكن غالباً ما يستطيع المشاركون تجنب إعادة تقييم المفاهيم المتصوّرة مسبقاً والتي تتطلبها الاتصالات اليومية الحياتية بشكل ملحّ. وإذا كان الأمر كذلك، فلا يجب أن يغيب عن أبصارنا علاقة الأخذ والعطاء بين الحقائق الاقتصادية والسياسية والعسكرية «الصلبة» من ناحية وبين التصوّرات «المرنة» من ناحية أخرى.

وعند بحث آراء الكتاب العثمانيين حول الغرباء عن مجتمعاتهم، فإن ذلك سيتضمّن على الأقل نظرة سريعة على الطرق التي صور بها الغرباء بأنفسهم العثمانيين المتخاطبين معهم: مثل جامعي الضرائب وشركاء العمل في حالة التجار

الأوروبيين، أو عندما يتعلق الأمر بالأسرى العائدين، وكذلك مُلّاك العبيد السابقين في اسطنبول والقاهرة. وبما أن العالم العثماني يشكل مركز قصتنا، فسيكون من المناسب جداً محاولة استخدام المصادر الأولية التي كتبها المسلمون المحليون وغير المسلمين بشكل حصري. ولكن بما أن النصوص التي كتبها هؤلاء المؤلفون لا تتحدث عن موضوعات كثيرة نهتم بها هنا، فقد تم اللجوء إلى كتابات الغرباء بشكل واسع أردنا ذلك أم لم نرد[63].

يجب بحث معظم المشكلات المتعلقة بالتصورات والآراء على أساس المصادر الإخبارية، ولا تقدم وثائق الأرشيف مساعدة كبيرة إلا في حالة المواقف تجاه التجارة الخارجية وقليل من القضايا الأخرى ذات الأهمية المحددة. هناك مشكلة تنبع من أن من المحتم أن تكون تغطيتنا في هذه الدراسة «غير مكتملة». أولاً وقبل كل شيء، التوثيق النسبي، والذي وإن كتب له البقاء، فليس من السهل الوصول إليه من الطبعات والترجمات بشكل متساوٍ. فمثلاً، تمت دراسة أقاليم مثل سوريا والمجر بشكل أوسع من أقاليم أخرى مثل العراق. وبسبب العدد المحدود من اللغات التي يمكنني قراءتها، فإن ما استخدمته يعتبر جزءاً مما هو متاح بالفعل. فأنا أعرف القليل جداً عن ثقافات مجتمعات مثل العرب والأرمن والبلغاريين واليونانيين واليهود. وفي الفترة محل الدراسة، لم تكن هذه الشعوب تكتب باللغة التركية العثمانية أو الفرنسية، كما كان يفعل عدد قليل منهم في القرن التاسع عشر. مع ذلك فإن هؤلاء الكتّاب شكلوا جزءاً من الملايين التي يحكمها السلاطين العثمانيون. وكما سنرى، حافظ بعضهم على اتصالاته مع العالم الخارجي، وكانت مختلفة إلى حد كبير في النوع والاتساع عما هو معهود لدى النخبة العثمانية. ولهذه الأسباب الموضوعية والذاتية تبيّن أن من المستحيل نشر المعلومات والتحليل بشكل متكافئ في فترة زمنية طويلة ومساحة جغرافية كبيرة.

في الدراسة التقليدية للعلاقات الخارجية، لا يكون لهذه الصعوبة أهمية كبيرة، إذ إننا نبدأ من الفرضية المنطقية بأن الاتصالات الشرعية الوحيدة مع العالم الخارجي كانت تلك المخططة والمنظمة عن طريق الهيئة العثمانية الحاكمة. ولكن بالنسبة لأهدافنا فإن «العلاقات الخارجية» بالاستخدام المقبول للمصطلح هي مجرد جزء من كون أوسع بكثير، ومجمّع أكبر من «الثقافة السياسية» أو «العقلية السياسية» بالنسبة إلى العالم غير العثماني. وعندما يُفهَم المصطلح بهذه الطريقة،

فإن أياً من رعايا السلطان له آراء حول الأسلوب الصحيح لإقامة علاقات مع «الهراطقة» و«الكفار» وحول شركاء التجارة الأجنبية أو حتى العبيد المجلوبين من خارج الإمبراطورية، يدخل نظرياً في دائرة بحثنا. لكننا للأسف لا نكاد نعرف شيئاً عن أفكار القرويين أو أهل البادية حول هذه الأمور. ومن الرصانة أن نقرّ بأن وجهات نظر الغالبية العظمى من سكان الدولة العثمانية لا تزال تفلت منا.

ولحصر المشكلة، فإن الكتاب الحالي يحاول تركيب مجال لا يتاح فيه سوى عدد محدود نسبياً من المقالات. وهذا يعني أننا نحاول عبور نهر سريع التدفق ليس فقط بدون جسر ولكن أيضاً بقطع صخرية قليلة جداً للمرور فوقها. فالأعمال المركبة غالباً ما تعتمد على الدراسات السابقة ذات النظرة المحدودة، وعندما لا تتاح هذه النصوص، فعلى الكاتب سد الثغرات والفجوات من المصادر الأولية التي تكون مألوفة لديه. وقد تكرَّر هذا في سياق دراستنا الحالية. من جهة أخرى، من المستحيل بالنسبة لكاتب العمل المركب أن يكون على القدر نفسه من الاطلاع والخبرة عند معالجة كل الجوانب بالدرجة نفسها التي يكون عليها كاتب المقال؛ ففي النهاية غالباً ما يصاحب التعمق الكبير التركيز المحدود في النواحي الزمنية والجغرافية. فلم يكن من المتاح دائماً أن نصل إلى حلول وسطية مرضية.

ونتيجة لما سبق، سوف يلاحظ القراء شيئاً من التعسّف في اختيار المشكلات التي سوف نعالجها، وقد اتفق أن تكون تلك المشكلات هي نفسها التي انشغلت بها الكاتبة نفسها[64]. وبصورة أخرى، هناك نقص محدد في الترتيب والنظام. وللدفاع عن الإجراء الذي اتبعته، من الجدير تذكير القارئ أن الثمن الذي يجب دفعه من أجل معالجة أكثر نظامية سيكون أعلى. وهو ما يعني اللجوء بشكل أوسع إلى تراكيب أقدم، ومن الأسباب الرئيسية لكتابة هذا الكتاب هو تسليط الأضواء على نتائج الأبحاث الحديثة، وكذلك التخلص من بقايا «الحكمة القديمة» التي غالباً ما تكون غير صالحة، فضلاً عن كونها غير حكيمة، ولكنها نقلت عبر الأجيال في أعمال يُقصد بها القارئ العادي المتعلم.

قصارى القول: لمناقشة عدد كبير ومتنوع من القضايا المتعلقة بالعلاقات التي أقامها رعايا الإمبراطورية مع العالم غير العثماني، فمن الأفضل امتلاك «البساط السحري» أو على الأقل «جزمة السبعة أميال» المعروفة لقراء الحكايات الأسطورية. وحيث إن هذه الأدوات المساعدة غير متاحة للمؤرّخين، فمن الضروري في

الغالب قصر البحث على عدد مختار من الموضوعات. وكما رأينا في بعض الحالات، تتحدد هذه الاختيارات بناء على المصادر الأولية والمصادر الثانوية المتاحة، ولكن غالباً ما تكون الحدود المعرفية والإدراكية للكاتبة حاسمة. ولا يسعني سوى أن آمل حتى مع صغر القضايا المنتقاة والمحّللة هنا، أن تبرز النقاط الرئيسية بوضوح.

11 ـ تحديد الإطار الجغرافي لموضوع الدراسة

ثمة ميزة خاصة أخرى للدراسة الحالية هي تركّزها حول مدينة اسطنبول. ورغم وجود المبررات لذلك؛ فإنها سوف تثير اعتراض بعض القراء. لقد اعتمدنا منظوراً مشابهاً في أوجه عديدة للمنظور الذي استخدمه «بطل» هذه الدراسة أوليا جلبي (Evliya Çelebi) خلال فترة شبابه وبدايات نضوجه[65]. فعلى الرغم من أنه سافر في أول حياته من همذان إلى فيينا وقضى مدة طويلة يستكشف فيها العالم خارج العاصمة العثمانية، فقد كان دائم العودة إلى حاضرة السلطنة العثمانية. وقد كان ذلك أمراً مألوفاً عند سكان الأقاليم الطامحين للانضمام إلى النخبة العثمانية الحاكمة، حيث كانوا يستقرون في اسطنبول منذ حداثة سنهم ولا يغادرونها إلا إذا حتّم ذلك تكليف رسميّ. وبعيداً عن دور العاصمة اسطنبول في اقتصاد العالم العثماني، فقد شكلت مركزية اسطنبول جزءاً من أسلوب حياة النخبة العثمانية.

غير أنه أُجري خلال الخمسة عشر عاماً الماضية كثير من الأبحاث التي تهتم بالحياة في أقاليم الإمبراطورية العثمانية، مع إيلاء اهتمام خاص وإن لم يكن حصرياً بالأراضي العربية[66]. وتكثفت الأبحاث حول المناطق ذاتها التي حظيت بشهرة لدى الباحثين منذ عقود، لكن المناطق التي سبق تجاهلها حظيت بنصيب من الاهتمام أيضاً[67]. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا الآن أبحاث حول الأقليات الأرمنية واليهودية، وكذلك عن نشاطات واسعة النطاق لبعض التجار المسلمين في القاهرة[68]. وكل ذلك يعني أن «النظرة من اسطنبول» التي نعتمدها هنا لم تعد دون منافسة. بل على العكس، فقد يتساءل المرء هل كان التاجر اليهودي المتحدّر من اسطنبول والذي يشتغل بالتجارة في بيجو Pegu (بورما الحديثة) وبلخ (أفغانستان الحالية) يعتقد أن حاضرة السلطنة العثمانية هي محور عالمه الخاص كما هو حال الكاتب ذي النشأة المرتبطة بالبلاط العثماني أوليا جلبي.

وعلى الرغم من ذلك، لا أزال أعتقد أن مركزية اسطنبول تنطوي على مغزى جيد. ففي كل الأحوال نجد أن معظم مصادرنا الأولية اعتمدت هذا المنظور، بقصد أو بدون قصد. لا شك في أنه يمكننا الكشف عن نصوص غير مستخدمة حتى الآن، ونقرأ المشهور منها من زوايا جديدة ومختلفة، لكن لا يمكننا، خلافاً لما يُزعم أحياناً، اختراع نصوص غير موجودة. لذلك أعترف بأن غالبية ما سنعرفه دائماً يختص بالعالم العثماني الإسلامي وغير الإسلامي المتمركز في اسطنبول. وعندما ننتهي من ذلك فسوف نحاول أن نتحين الفرص لدراسة العديد من الأمور التي ظلت بعيدة المنال في الوقت الحالي.

إن دراستنا ستنتقل جيئة وذهاباً بين الأراضي الحدودية والعاصمة. والسبب في ذلك أن العديد من الاتصالات التي جرت بين العالم العثماني وغير العثماني قد حدثت في المناطق القريبة من الحدود. وبالتالي فإن مدينة دولة مثل دوبروفنيك (Dubrovnik)[*]، وهي رافد من روافد الجزية للإمبراطورية العثمانية، قد شكلت نقطة توقف مريحة وملائمة للمبعوثين العثمانيين في طريقهم إلى البندقية، وكذلك مكاناً ملائماً لتبادل أسرى الحرب، ناهيك عن تبادل البضائع من إيطاليا أو غيرها حيث كان تجار هذه المدينة يجلبون البضائع إلى منطقة البلقان العثمانية. أو لنأخذ مولدافيا ذات الروابط السياسية والثقافية مع ليتوانيا ـ بولندا فقد شكلت أيضاً نقطة

(*) دوبروفنيك هو الاسم السلافي لراغوصة Ragusa التي لعبت دوراً اقتصادياً وثقافياً واسعاً إبان تبعيتها للإمبراطورية البيزنطية، ثم لجمهورية البندقية منذ القرن الثالث عشر الميلادي. قام حكام دوبروفنيك بخطب ود العثمانيين منذ العام 1397 لأنهم أدركوا دورهم الرئيسي في منطقة البلقان. وتم عقد اتفاقية بينهما في العام 1481 عرفت في الوثائق العثمانية باسم «عهد نامه». وبفضل العلاقات المتميزة بين العثمانيين ودوبروفنيك حظي مواطنوها الذين يعيشون في محيط الدولة العثمانية بوضع خاص، يفوق الضوابط القانونية التي صاغها العثمانيون لرعاياهم المسيحيين. عن علاقة دوبروفنيك بالدولة العثمانية. انظر على سبيل المثال: Ivan Bozic, Dubrovniki turska uxiv veku, Bengrad srpska Akademia Nauka, 1952.

وكذلك: Nicolaes H Biegman, The Turco-Ragusian Relationship according to The Firmans of Murad III 1575-1595, 1967.

وقد صدرت مؤخراً وثائق العلاقات بين دوبروفنيك والدولة العثمانية في طبعتها الثانية عن المجلس الأعلى للثقافة في القاهرة، 2006. (المترجم)

توقف للمسافرين من وإلى الدولة الأخيرة، حيث وجد التجار العثمانيون الخانات نفسها التي اعتادوا رؤيتها داخل السلطنة، كما حظي رسل السلاطين وكبار الوزراء باستقبال رفيع المستوى[69]. وهكذا إذا كان يمكن وصف الحركة الفعلية في هذه الدراسة في كلمات قليلة، فيفضّل القول إننا نرتحل من اسطنبول إلى تخوم الإمبراطورية، لكننا نرجع إلى نقطة الانطلاق في نهاية المطاف.

غير أن فهمنا للحدود والتخوم على أنها خطوط يمكن رسمها على خريطة، لا يتوافق، في القرن السادس عشر على الأقل، مع ما يعنيه المثقفون العثمانيون عند استخدامهم المصطلح الخاص بهم وهو «سرحد». فهذا المصطلح كان يعني إحراز مزيد من التقدم في «دار الحرب» وهو الأمر الذي يتفق مع انتصارات الحكام العثمانيين من أمثال محمد الثاني (حكم 1451-81/ 855-86) وسليمان القانوني أو حتى فتح قبرص بقيادة لالا مصطفى باشا باسم السلطان سليم الثاني (حكم 1566-74/ 973-82). وحين تدور مفاوضات الهدنة - المؤقتة وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية - كانت السيطرة على الحصون الإفرادية هي الأمر الحاسم، بدلاً من مسار الحدود على الخرائط[70]. مع ذلك، أظهرت الدراسات الحديثة وجود المفاوضات أحياناً حول الخطوط الحدودية خلال القرن السادس عشر أو ربما حتى في القرن الخامس عشر الميلادي[71]. وكمثال على ذلك، فقد أُبرمت عدة اتفاقات حول الخط الحدودي للدولة العثمانية مع بولندا والذي يمر في أوكرانيا في القرن السابع عشر (1600-99/ 1009-1111). وقد بدا واضحاً أن الإدارة في اسطنبول لم تأخذ هذا الخط الحدودي على محمل الجد، ويُستدل على ذلك من أن المخطوطات التي توثق مثل هذه الاتفاقات (سينور نامه) قد اندثر معظمها قبل حلول القرن السابع عشر، وأن أقدم الأجزاء التي خرجت للنور كانت تعتبر من سجل المحفوظات البولندي وليس العثماني. وهذا يشير إلى أن الخطوط الحدودية بالنسبة للعثمانيين كانت مؤقتة وسرعان ما يتم استبدالها.

وكانت هناك آلية واحدة متبعة لإنشاء مثل هذه الخطوط الحدودية في أوائل القرن السابع عشر (1600/ بعد 1008)، وهي الآلية ذاتها التي أصبحت شائعة في أواخر القرن السابع عشر وما تلاه. وقد اعتمدت على اجتماع مسؤول عثماني رفيع المستوى مع ضابط عسكري بولندي أو من الهابسبورغ له المكانة العالية نفسها، وانتقالهما معاً بصحبة مساعديهما إلى المناطق غير الكثيفة السكان والأراضي الوعرة،

للتثبّت من تنصيب العلامات الحدودية الأرضية إذا لم تكن هناك معالم حدودية طبيعية حاضرة. غير أن مثل هذه الاتفاقات لا تعني أبداً عدم حدوث أي تحرشات عسكرية من أي طرف ضد الطرف الآخر. بل على العكس من ذلك، فقد نصت بعض اتفاقات الهدنة على أن الانتهاك البسيط من أي طرف لحدود الطرف الآخر لا يعني مطلقاً استئناف الحرب بين الطرفين. مع ذلك، كانت الحدود الرسمية المعلنة للدولة العثمانية لا تزال مرنة إلى حد ما في الفترة محل الدراسة، وفقاً لمعاييرنا.

12 ـ تحديد الإطار الزمني لموضوع الدراسة

وفيما يتعلق بالحقبة التاريخية التي يتعرض لها البحث، فإنها تتوافق زمنياً مع الفترة التي حققت فيها الإمبراطورية العثمانية نوعاً من «الدولة المستقرة». تبدأ رحلتنا لدراسة تلك الفترة من بدايات العقد الرابع من منتصف القرن السادس عشر وما تلاه (1540 بعد 946)، عندما تم حسم الموقف في المجر لفترة المئة وخمسين عاماً التالية بتقسيم المملكة البائدة للملك ماثياس كورفينوس (Matthias Corvinus) إلى ثلاث وحدات مختلفة: الأولى هي الأراضي الواقعة مباشرة تحت السيطرة العثمانية وتُعرف باسم إقليم بودا (Buda) العثماني، والثانية هي إمارة ترانسلفانيا التابعة (وتسمى بالعثمانية أردل)، أما الوحدة الثالثة فهي الشريط الغربي الضيق الذي يقع تحت سيطرة مملكة الهابسبورغ (المجر الملكية). وقبل أن تصل الإمبراطورية إلى أوج اتساعها بحلول أواخر القرن السابع عشر (1670-80/ 1080-89) وذلك بعد ضم جزيرة كريت والقلعة البولندية كامينيك بودولسكي، تم إنشاء الحد الغربي الحاسم في العقد الخامس من القرن السادس عشر (1540-49/ 946-56) على الرغم من ضمّ بعض القلاع النمساوية إلى الإمبراطورية فيما تلا ذلك من أعوام. ومع التسليم بأهمية هذا الجزء من الخطوط الحدودية لدى كل من المؤرخين المحدثين المهتمين بأراضي الهابسبورغ وكذلك لدى الكتاب العثمانيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، يمكن أن تقدم حجة مقنعة على انتهاء فترة التوسع السريع للإمبراطورية هنا. ويمكن التأكيد على أنه كان لتغيّر السرعة تأثيره على كيفية تصوّر النخبة العثمانية للعالم خارج حدود الإمبراطورية.

وكما كان معروفاً منذ فترة طويلة، فقد كان يتحتم على جيوش السلطان في مواجهاتها مع مملكة الهابسبورغ النمساوية ألا تتعامل مع قوى محلية أو إقليمية في

أفضل الأحوال فحسب، بل مع إمبراطورية بأكملها[72]. فمن المؤكد أنه بعد أن قسّم تشارلز الخامس مملكته الشاسعة مع أخيه وخليفته في فيينّا فرديناند الأول (1556-64/ 963-72) لم يتمكن الأخير من الاستمرار في جذب موارد الثروة من إسبانيا وهولندا. مع ذلك كان الهابسبورغ في النمسا يعتمدون في تمويل حروبهم على الأراضي الممتدة على طول الطريق إلى نهر الراين، وكذلك على تمويل بعض الأمراء الألمان لهم. وهو الأمر الذي يعني أن السلطات العثمانية كان يجب عليها أن تتكيف مع متطلبات الحروب الممتدة لفترات طويلة والتنظيم والتمويل الخاص بذلك، وأيضاً ما يستجد من تحديات. فقد كان انتصار جيوش السلطان في أي موقعة كبيرة لا يعني أنهم قد انتصروا في حرب الفتوحات كما كان عليه الحال سابقاً. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هذه الأحداث تعني بقاء بعض أجزاء المجر محلاً للنزاع مدة طويلة من الزمن، فيما كان الحكام العثمانيون والنبلاء في أراضي الهابسبورغ يجمعون الضرائب من الفلاحين التعساء مرتين. ومن وجهة نظري فإن خصائص تلك الحقبة تبرّر قولنا بأنه منذ منتصف القرن السادس عشر بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات العثمانية مع العالم الخارجي، كما تبرّر دراستنا لهذه الفترة من المنظور الخاص بصراع الإمبراطوريات والاستقرار القسري.

وهنا يبدو بداهة القرار الذي اتخذناه بإنهاء تحليلنا بحلول الحرب في أعوام (1768-74/ 1181-88): ففي صلح كارلوڤيتز/ كارلوفكا(*) (Karlowitz/Karlofça) عام (1699/ 1110-11)، لحقت هزيمة كبرى بالجيش العثماني فقد على أثرها الجزء الذي حصل عليه من المجر. وفي أثناء المحاولات العثمانية لإعادة فتح أراضي «البلوبونيز Peloponnese» واستردادها من أيدي البنادقة، تمكن العثمانيون من تعويض بعض هذه الخسائر واستطاعوا أخيراً استعادة بلغراد. وبعد مرور عدة عقود استقر خلالها الموقف العسكري وشهد الاقتصاد نمواً كبيراً، ألحقت جيوش كاترين الثانية إمبراطورة روسيا، بالعثمانيين هزيمة منكرة فاجأت العديد من أعضاء النخبة

(*) عقد صلح كارلوڤيتز في 26 كانون الثاني/ يناير 1699. ومثل أفدح خسارة لحقت بالعثمانيين، حيث أرغموا على التخلي عن كل من المجر وترانسلفانيا، وكذلك الاعتراف بنفوذ البندقية في المورة والساحل الدلماشي. عن ذلك انظر: بيتر شوجر، أوروبا العثمانية (في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة)، ترجمة عاصم الدسوقي، القاهرة 1998م، ص223. (المترجم)

العثمانية. وفي صلح كوجوك قينارجه(*) (Küçük Kaynarca) أجبر السلطان العثماني على منح السفن الروسية حق الوصول إلى البحر الأسود والذي كان قبل ذلك بحيرة عثمانية مشددة الحراسة[73]. كما أن الاستقلال الذي فرضته الإمبراطورة كاترين الثانية على تتار جزيرة القرم وعلى السلطان العثماني كان الخطوة التي مهدت السبيل لضم هذه الأراضي بالكامل للامبراطورية الروسية في عام (1783/ 1197-98). وقد كان فقدان تلك الأراضي بما فيها من سكان مسلمين من وجهة نظر المسؤولين والرعايا المسلمين للإمبراطورية العثمانية، بمثابة إهانة علاوة على تراكم الخسارة. وهكذا يبدو أن فترة أزمة الإمبراطورية العثمانية التي ترتبط بعهدي السلطان سليم الثالث (حكم 1789-1807/ 1203-22) ومحمود الثاني (حكم 1808-39/ 1223-55)، بدأت في أواخر العقد السابع من القرن الثامن عشر (1760-79 أوائل 1180-89).

13 ـ التعامل مع وجهات النظر المختلفة: أو كيف تبرّر المقارنات

أظهرت المناقشة التي أعقبت كتاب إدوارد سعيد المشهور، أن رؤية المستشرقين لكتابات الرحالة الأوروبيين الذين قدموا صورة ثابتة وسلبية عن «الشرق» الذي كانوا يخططون للسيطرة عليه تحت شعار «العلم والعقلانية» في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لم تنبع من فراغ[74]. بل على العكس كانت عملية تمتد حقبة طويلة من الزمن. وهكذا فإن العلاقة التجاذبية بين الادعاء بتقديم المعرفة التجريبية الجديدة وبين استمرار الاعتماد الفعلي على نصوص قدامى الكتاب هي سمة تقليدية لدى كل باحثي عصر النهضة أمثال بتروس غيليوس (Petrus Gyllius) أو أندريه ثيفيت (André Thévet) أو بيير بيلون (Pierre Belon)[75]. فقد كان على الكاتب الذي لديه ادعاءات علمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أن يظهر معرفته التامة بمجموعة أعمال الكتّاب الكلاسيكيين.

(*) الصلح الذي عقد بين الدولة العثمانية وروسيا بعد حرب دامت أعواماً طويلة مني فيها العثمانيون بخسائر فادحة. وكان ذلك أول صلح تبرمه الدولة العثمانية وهي مهزومة. لذا تم منح الروس العديد من الامتيازات وكان ذلك الصلح الخطوة الأولى التي يسرت للروس بعد ذلك الاستيلاء على القرم. وقد أورد مصطفى نوري باشا نص هذا الصلح في كتابه. انظر: مصطفى نوري باشا، نتائج الوقوعات، اسطنبول، 1294هـ، أوجنجي جلد (المجلد الثالث)، ص63-79. (المترجم)

كما شاع أيضاً بين كتاب مقالات أدب الرحلات الذين يهتمون بالإمبراطورية العثمانية أن يقدموا أعمالهم دون أي معرفة باللغة التركية العثمانية، وهو الأمر الذي نجم عنه ازدياد الاعتماد على أسلافهم من الكتاب الأوروبيين. وقد ساهم خطاب الحملات الصليبية بدوره في إضفاء الشرعية على الرغبة في الأراضي العثمانية. وهكذا فإن العديد من تقارير الحج التي تغطي زيارات المسيحيين للقدس ونشرت في نهايات القرن الخامس عشر وطوال القرن السادس عشر، تحمل في طياتها الرغبة في عدم التسليم بأن الأراضي المقدسة لم تعد في أيدٍ مسيحية[76]. ونود أن نشير هنا إلى أن كل ما سبق من ملامح لهذه الفترة كان نتاجاً لدراسات متعددة، وأنه قد أصبح يقيناً لا يحتمل الشك.

لكن على الرغم مما سبق ذكره عن الاهتمام الأوروبي بالشرق، لا يمكن الادعاء بأن «الاستشراق» كان من سمات الثقافة الأوروبية الملازمة لها في أي مرحلة تاريخية من مراحلها. وبعد أن تم تغيير ما كان يجب تغييره يبدو التشابه جلياً في ذات المصادر التي اعتمد عليها الباحثون - مع مراعاة إجراء التعديلات المناسبة - بين كل من الكتاب العثمانيين ونظرائهم الأوروبيين في القرن السابع عشر. ففي الوقت الذي أكد أوليا جلبي على معاينته الواقعية للعديد من الأقاليم الغريبة والرائعة، نجد أنه اعتمد بالقدر نفسه على المصادر النقلية سواء الشفهية منها أو المدونة ولم يبذل أي محاولة للتمييز بين تلك المصادر[77]. ويحتاج الباحثون المعاصرون إلى القدر نفسه من الحيطة عند التعامل مع كتابات كل من بتروس غيلياس وأوليا جلبي؛ فكلاهما قدّم كمًّا كبيراً من الملاحظات العملية القيمة. ولو لم يقدم أوليا لنا هذه الكتابات، لأصبح العمل في الدراسة الحالية درباً من دروب المستحيل. وفي كلتا الحالتين الأوروبية والعثمانية، فإن الادعاء بجمع معرفة عملية بمعناها البحت قد يتهاوى أمام المزيد من الدراسات الأكثر تدقيقاً.

وعلى نحو ذلك كان الاهتمام باستخدام «الإشارة الرمزية» للأراضي الأجنبية والذي كان سمة شائعة خاصة في تقارير الحج الأوروبية للأراضي المقدسة؛ لم تكن بعيدة عما استخدمه أوليا جلبي أيضاً. عند وصفه لمدينة فيينا، كان هناك على الأقل جزء نصّيّ من كتاباته يحمل أهدافاً عالية القيمة للسلطان العثماني، كاستخدامه لكلمات «رغم كونهم كفاراً»[78]. وفيما يتعلق ببنايات المدينة، فقد ذكر أنها مثيرة للاهتمام معمارياً وخدمياً، وباختصار، وصف المدينة بأنها كسب

مستقبلي ثمين. وهنا يتضح للقارئ جلياً الرابطة التي تجمع بين المفردات التي عبر بها أوليا عن أفكاره وبين حصار سليمان القانوني للمدينة في عام (1529/ 935-36). وبالأسلوب نفسه يتضح أن رواية أوليا جلبي عن مغامرات البطل شبه الأسطوري قاسم فويفودا (Kasim Voyvoda) والذي مات بطريقة بطولية في فيينا؛ هي رواية يمكن أيضاً أن تحمل الأسلوب نفسه من «الإشارات الرمزية». وبذلك نستطيع التسليم بوجود اتجاه عام شائع بين الكتاب العثمانيين والأوروبيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر بالجنوح نحو تصوير الأراضي الأجنبية في أيدي «الكفار» على أنها أهداف محتملة للفتوحات المستقبلية.

وفي عهد السلطان سليمان، اعترف كتاب أوروبا الكلاسيكيون أمثال أوجييه غيزلان دي بوسبك (Ogier Ghiselin de Busbecq) (1522-92/ 928-1001)، على غير رضى، بالإمبراطورية العثمانية بسبب تفوّق قوتها العسكرية والحكم المطلق للسلطان العثماني الذي يحظى بالاحترام بمثابة مثال نموذجي لم يتمكّن إمبراطور الهابسبورغ من تقليده لأنّه يواجه نبلاء شكسين[79]. ومع أنّ رواية بوسبك تمتلئ بالمناقشات الجدلية، فإن «عقدة التفوّق» التي أفسدت كتابات العديد من كتّاب أدب الرحلات الأوروبيين فيما بعد عام (1750/ 1163) لم تكن قد ظهرت للوجود بعد[80]. وتوخّياً لمزيد من الدقّة، فإنّ هذا المنظور اللاحق لرؤية العالم بدأ في الظهور خلال القرن السابع عشر. وكما أوضح لوسيت فالينسي (Lucette Valensi) فإنّ نظرة السفراء البنادقة إلى نظام الحكم العثماني بدأت في التحوّل من الإعجاب إلى الكراهية في بدايات القرن السابع عشر (1600/ 1008-09)، وهي النظرة التي أصبحت فيما بعد وحتى القرن العشرين ذات أهمية خاصة في الفكر السياسي الأوروبي.

وفي هذا السياق يبدو من المعقول أن نأخذ موجزنا من بعض الدراسات الحديثة عن نشوء الأعمال الفنية في عصر النهضة الأوروبية، وهي تؤكد على العديد من الصلات مع الشرق الأوسط واستخدام النماذج الشرق أوسطية في العمارة والأشغال المعدنية والنسيج والخزف وغيرها من الوسائط[82]. وبحلول القرن السادس عشر كان هناك تقارب ملحوظ في العلاقة على المستوى الإبداعي بين النهضة الأوروبية والعثمانيين. وهنا نشير إلى معارضة جيري بروتون (Jerry Brotton) للادعاء السائد بأن إعادة اكتشاف العالم اليوناني الروماني في عصر

النهضة أسفرت عن ظهور فجوة لا يمكن جسرها بين الثقافتين الأوروبية والعثمانية[83]. وإنّني أعتقد أنّه يبالغ دون شكّ لأغراض جدلية، عندما يزعم بأنّ نشوء ثقافة عصر النهضة لم يتأثر على الإطلاق بالحصول على النصوص والأعمال اليونانية الرومانية. مع ذلك، فسوف نهتم بنظرته الخاصة بأهمية «العلاقات العثمانية». وعندما يتعلّق الأمر بالعمارة، أشير إلى وجود ما يشبه العلاقة الروحية بين المعماري سنان(*) (نحو 1497-1588/ 902-97) ومعاصره المعماري أندريا بالاديو (1508-80/ 913-88)، على الرغم من ثقتنا بعدم وجود اتصال مباشر بين المعماريَّيْن[84].

فهل كانت هناك علاقة ما غير مباشرة؟ من المؤكد انتقال الأفكار الفنية جيئة وذهاباً بين العالم العثماني وإيطاليا في عصر النهضة، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وربما يكون هناك صلات نجهلها. لكن إذا افترضنا أن هناك شيئاً مشتركاً يجمع بين عالمي سنان وبالاديو الفكريين، يمكن أيضاً أن يكونا قد طوّرا، كلٌّ مستقلاً عن الآخر، أفكاراً معمارية متشابهة. وإذا صحّ ذلك الافتراض، فإنّ وجود مثل هذا القاسم المشترك الفني يشير إلى أن العالَمَيْن الثقافيين في كل من اسطنبول ومعاصرتها البندقية في أواسط القرن السادس عشر كانا أقل بعداً أحدهما عن الآخر مما يُعتقد. لكن عندما يتعلّق الأمر بالنصوص المكتوبة لا يبدو أنّ بوسبك ومصطفى عالي(**) (1541-1600/ 947-1009)، أو لويجي فرناندو

(*) يطلق عليه معمار سنان، وقوجه سنان. أشهر مهندسي العثمانيين، ولد في قيصرية 1489 وتوفي في اسطنبول عام 1588م. يعود في أصله إلى أطفال الدفشرمة الذين جرى جمعهم في عصر السلطان سليم الأول. تربى في معسكر الانكشارية، وشارك في العديد من الحروب في معية السلطان سليمان القانوني. ثم شغل منصب رئيس معماري الخاصة بعد وفاة عجم علي. وكانت أعمال معمار سنان نقطة تحول بارزة في تاريخ العمارة العثمانية. انظر: Sinan, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, c. 6; s. 2142. (المترجم).

(**) هو مصطفى بن أحمد بن عبد الله المشهور بمصطفى عالي (1541-1600م). يعد واحداً من أشهر مؤرخي وأدباء الدولة العثمانية الذين ظهروا في القرن السادس عشر. له ما يزيد عن ستين مؤلفاً في التاريخ والأدب الحديث أشهرها «كنه الأخبار» و«موائد النفائس» و«حالات القاهرة من العادات الظاهرة». انظر أحدث الدراسات الأكاديمية التي ظهرت =

مارسيليي (Luigi Fernando Marsigli) وحسين حَظَرفن (ربما توفي في 1678-79/ 1089)، أو أوليا جلبي وأنطوان غالاند (Antoine Galland) (1646-1715/ 1055-1128) قد عاشوا في عوالم متشابهة في بعض الوجوه[85].

14 ـ عالم مشترك

نستطيع القول إنه خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كان العثمانيون والفرنسيون ورعايا إمبراطورية الهابسبورغ أقل بعداً بعضهم عن بعض بشكل يفوق تصورات تلك الشعوب الواقعة تحت الدراسة عن نفسها. وهذه العبارة تستحق المناقشة من زوايا عديدة. الأولى تتعلق بعبارة قالها مارك بلوك(*) (Marc Bloch) الذي جعل النهج المقارن «يحظى باحترام» المؤرخين الذين يتناولون العصور الوسطى وبدايات العصور الحديثة لأوروبا[86]. فقد اهتم بلوك بصفة خاصة بمقارنة الظواهر التي يرى أنها متقاربة بعضها من بعض مثل ضروب الإقطاع الإنجليزي والفرنسي. وحظي هذا المنهج بتأييد العديد من المؤرخين في الأعوام التالية، بحيث شعر العلماء الذين يستخدمون هذه المنهجية في دراسة التاريخ العثماني والأوروبي مثلاً بالحاجة إلى ما يبرّر إجراءاتهم. ومن الواضح أنه إذا كنا راغبين في النظر إلى أنّ العثمانيين والفرنسيين والبنادقة خلال القرن السادس عشر وحتى ـ مع بعض القيود ـ القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر، كانوا لا يزالون

= حوله: حازم منتصر، كتاب موائد النفائس في قواعد المجالس لمصطفى عالي أفندي (1541-1600م). دراسة نقدية وترجمة إلى العربية. القاهرة 2003، ص1-21. (المترجم)

(*) أحد أهم المؤرخين الفرنسيين للنظام الإقطاعي، فلم ينظر إليه في الإطار السياسي ـ القانوني فقط. بل نظر إلى النظام الإقطاعي الأوروبي بوصفه نظاماً يشمل جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والكنيسة والثقافة في مفهوم السيادة Lordship. وذكر أن النظام الإقطاعي الأوروبي إنما حدث نتيجة للذوبان العنيف للمجتمعات الأوروبية السابقة له نتيجة الغزوات الجرمانية التي حاولت ـ عن طريق القوة ـ توحيد مجتمعين بدرجة تطور مختلفة، فحطمتهما معاً، وقفزت إلى السطح بأنماط متعددة من الفكر، وبممارسات اجتماعية جديدة. عن ذلك انظر: Marc Bloch, Feudal Society, vol 1, translated from French by, L.A. Mayon, London, 1982, Intoduction, pxx.

(المترجم)

ينتمون إلى عالم واحد، فإن مثل هذه النظرة لن تحتاج إلى مزيد من المبرّرات[87]. من ناحية أخرى، إذا اعتبرنا أنّ العثمانيين يعيشون في عالم منفصل عن عالم جيرانهم الأوروبيين في أوائل العصر الحديث، فمن المؤكد أن إضفاء الشرعية على هذا الإجراء لن يكون أمراً مستحيلاً وإن كان على درجة عالية من الصعوبة. وقد اخترت اتباع الطريق السهل.

ثانياً، علينا ألا نغفل عن البيئة المادية المشتركة التي عاشت فيها هذه الشعوب، والتي تسمح لنا أحياناً من النظر إليهم كأبناء عمومة واحدة - وإن كانوا أعداء. ترتبط الإجابة دون شك بالحقيقة الأساسية آنذاك، وهي أنّ العثمانيين والأوروبيين كانوا يعيشون في مجتمعات تشكّل فيها الزراعة المصدر الرئيسي للثروة، حتى إذا كان الفلاحون أنفسهم لا يحصلون على الثروة الناتجة عن صنع أيديهم. كما أنّ كل الحضارات المعنية كانت تعتمد على تكنولوجيات متشابهة. وهكذا كانت أحوال الطقس في معظم الأحيان تحدّد وفرة الغلال أو شحّها دون وجود مرونة كبيرة للتعويض عن خسارة أحد المحاصيل بالمسارعة في زراعة محصول آخر. واكتشف الجنرال في جيش الهابسبورغ لويجي فرناندو مارسيليي (Luigi Fernando Marsigli) بنفسه أواخر القرن السابع عشر إنه ليس بالإمكان إمداد الجيوش إطلاقاً إلا عبر طرق معبدة وقابلة للاجتياز، وإن غزارة نهر الدانوب وفروعه وقف عائقاً بوجه كل الجهود لرسمها على خرائط[88].

إنّ هذا الكتاب لا يتناول مجتمع الفلاحين والعناصر التكنولوجية، لكن لا يمكننا أن نتجاهل في دراستنا هذه السمات المشتركة الأساسية للعالم في أوائل العصر الحديث. وسأحاول تقديم رواية لطريقة تفاعل أعضاء الطبقة العثمانية الحاكمة مع مواطني العالم غير العثماني ونظرتهم إليهم. لكن خلافاً للدراسات التقليدية للإيديولوجية السياسية أو العلاقات الدولية، سأحاول الإبقاء على قيود التبادل التجاري والعوامل الطبيعية والتكنولوجيا في إطار الصورة العامة على الدوام. فلا شك في أنّ آراء شخص مبلل يقبع في خيمة مهلهلة تحت الأمطار تختلف عن آراء من يجلس مستريحاً أمام حاسوبه؛ وكما أدرك مؤرخو الحرب العالمية الأولى جيداً فإنّ المآسي المشتركة للحملة العسكرية تجعل الجنود في الجيوش المتحاربة يعبّرون عن آراء متماثلة.



الفصل الثاني

حول السيادة والرعاية: توسيع الإمبراطورية وحمايتها

نتناول في هذا الفصل بعض المشكلات الرئيسية في المجال الذي ندعوه اليوم «السياسة الخارجية». وكما رأينا من قبل، كان لدى النخبة العثمانية، بطبيعة الحال، تصور لتلك القضايا مختلف جداً عن تصوّرنا الحالي. مع ذلك، كان السلاطين والوزراء والولاة، طوال القرنين ونصف القرن التي تشملها هذه الدراسة تقريباً، يحتاجون إلى مواجهة أي اختلال في الموازين يقع في العالم الذي يعيشون فيه، سواء عن طريق الحرب أو التفاوض. وسنقوم بالتمهيد لمناقشات بإلقاء نظرة عامة وموجزة على النزاعات العديدة والمتنوعة بين الأجهزة الحكومية في اسطنبول من ناحية، والقوى الخارجية مثل الصفويين أو الهابسبورغ أو مجلس الحكم في البندقية من ناحية أخرى. ومن خلال هذا التناول يتضح أن الإمبراطورية العثمانية الناضجة واجهت عدداً كبيراً من المشكلات السياسية، بعضها يرتبط بالنزاعات الدينية. ويرجع العديد منها إلى جوهر المنافسة السياسية بين الحكام، أو ينبع من عدم تمكّن الجهاز البيروقراطي لدى السلطان من إحكام سيطرته على القوى الإقليمية مثل قادة القلاع العسكرية أو ملتزمي الضرائب. فمثل هذه الشخصيات البارزة في النهاية ربما تتسبّب بحدوث نزاعات داخلية من خلال غزوها أقاليم

الدول المجاورة، أو الإفراط في فرض الرسوم على التجار الأجانب. كما أنه ليس من السهل دائماً فكّ التشابك بين هذه الفئات المختلفة من النزاعات السياسية، فليس هذا الأمر ينطبق علينا نحن أبناء القرن الواحد والعشرين ولا على معاصريها بالتأكيد.

كانت السيطرة المركزية على إدارة النزاعات الداخلية تمثّل مشكلة بارزة ـ وعويصة أحياناً. وتشدّد وثائق الأرشيف المتبقية على أنّ العديد من القضايا ذات الأهمية المتوسطة كانت تُرفع إلى اسطنبول حتى من أقاليم بعيدة مثل المجر. لكن عندما نلقي نظرة قريبة على الأحداث اليومية التي تدور في المناطق الحدودية، سرعان ما يتضح لنا أن النظام المركزي كان مجرد جزء من المسألة. ومن المسلم به أن فهمنا وإدراكنا لوجهة النظر العثمانية المتعلقة بالامتيازات المركزية، وحرّية التصرّف المسموح بها للموظفين الرسميين في فترات زمنية مختلفة محدود نوعاً ما. لا شك في أنّ الكتابة عن مشاكل الدولة بأسلوب النصائح الموجهة إلى السلاطين والوزراء (نصيحت نامه) كان شائعاً منذ أواخر القرن السادس عشر. مع ذلك فإنّ حدود امتيازات السلطة المركزية لم تشكّل مسألة مهمّة، إذ كان من «الصواب السياسي» الافتراض بأن السلطان، أي مركز الحكم العثماني، يمتلك قوة مطلقة؛ وذلك ليس أمراً واقعياً تماماً ـ كما سنرى[1].

وعلاوة على ذلك، نادراً ما ناقش الكتّاب العثمانيون الذين تناولوا شؤون الإمبراطورية القرارات المؤثّرة في الحرب والسلم، نظراً للدور الأيديولوجي الذي يضطلع به السلطان بصفته الحاكم الذي يعمل دوماً على توسيع حدود العالم الإسلامي عن طريق الحملات العسكرية المظفّرة. فأمور الحرب والسلم قاصرة على السلطان ووزرائه، ومن ثمّ فإنّها تشكّل جزءاً من أسرار الإمبراطورية. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر فقط، بدأ نفر قليل من الموظفين العثمانيين الكبار يناقشون خياراتهم السياسية ويدافعون عنها بطريقة أقل تكتّماً عما كانت عليه حتى الآن، على الأقل في حالة أحمد رسمي الذي شكّك صراحة بحكمة بعض الحملات السلطانية[2]. ونتيجة لهذا التكتّم فإننا عادة ما نكون مقيدين بالملاحظات التي ترد من حين لآخر في الحوليات و«أدب النصيحة» والمتعلقة بحصافة ورجاحة عقل هذا الوزير أو ذاك أو تهوّره، لذا فإنّ الاستنتاجات التي يمكن أن نتوصل إليها فيما يخص السياسة الخارجية العثمانية غالباً ما تبقى تخمينية[3].

عند بحث النخب العثمانية وعلاقاتها مع جيرانها المسلمين وغير المسلمين، غالباً ما يُفترض أنّ الفقه الإسلامي قد حدد الإجراءات المتّبعة حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عندما بدأت هذه النخب العثمانية تتبنّى العديد من افتراضات جيرانها الأوروبيين ومؤسّساتهم. غير أنّ الدراسة التي بين أيدينا ترى أساساً أنّ البراغماتية السلطانية/البيروقراطية لم تكن على الإطلاق من مبتكرات أواخر القرن الثامن عشر، مع أنّ الفقه الإسلامي قد وضع المعايير دون شكّ. كما أنّه على الرغم من الاتجاه المحافظ نسبياً لدى مفسّري الفقه الإسلامي، فمن العبث الافتراض بأن العلاقات بين الحكام الأجانب ورعاياهم كانت تدار بالأسلوب نفسه في عام (1540/ 946-47) حينما كان التوسّع في وسط أوروبا لا يزال الشغل الشاغل، وفي عام (1730/ 1142-43) حين أصبح الاهتمام منصباً على الحفاظ على الحدود الغربية والسعي مؤقّتاً إلى التوسّع في إيران فقط.

1 ـ التدخّل الأجنبي وحدوده

أتاح الأسلوب الذي كانت تدار به أمور الإمبراطورية للرعايا غير العثمانيين التدخّل إلى حد ما على الأقل في الشؤون العثمانية. من الملاحظ عن بعد أنّ كل الحدود كانت سهلة الاختراق نسبياً؛ ففي منتصف القرن السادس عشر كان قناصل البندقية ومبعوثو الهابسبورغ والسفراء الفرنسيون يقيمون في «غلطه»(*)، وهي اليوم

(*) تحتل منطقة غلطه موقعاً متميزاً طوال التاريخ البيزنطي والعثماني، وذلك بوضعها في مواجهة القسطنطينية القديمة، وبفضل موقعها كمرفأ آمن للسفن، فقد استقر بها التجار الإيطاليون (البنادقة ـ الجنوية ـ البيازنة) طوال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين بفضل الامتيازات التجارية التي حصلوا عليها من الأباطرة البيزنطيين. عن ذلك انظر: حاتم الطحاوي، بيزنطة والمدن الإيطالية: العلاقات التجارية 1081-1204م، القاهرة، 1998م، واستمرت غلطه تمارس دورها التجاري حتى نجاح السلطان العثماني محمد الفاتح في دخولها بعد فتحه القسطنطينية في 29 مايو 1543م. وتحكي المصادر المعاصرة وشهود العيان اللاتين والبيزنطيين على وجود علاقة ما بين السلطان الفاتح والجالية الجنوية الموجودة في غلطه. وعلى أية حال توجد معاهدة هامة ما بين السلطان العثماني وجنوية غلطه تنص على تبعية المنطقة للسلطان الفاتح، والسماح لسكانها بممارسة التجارة بحرية، عن ذلك انظر: ج.ر. جونز، الحصار العثماني للقسطنطينية (سبعة مصادر معاصرة)، دراسة وترجمة وتعليق حاتم الطحاوي، القاهرة، 2003م، =

جزء من وسط اسطنبول، أو في خانات العاصمة نفسها. ولم تكن حركة التجار من البندقية وفرنسا، ولاحقاً من إنجلترا أو هولندا محصورة بأحياء معينة في هذه المدينة الساحلية أو تلك، بل كانوا ينتقلون إلى العاصمة أو إلى المراكز التجارية الإقليمية بفضل تسامح الإدارة العثمانية معهم. وهكذا اختلفت السياسة السلطانية بشكل كبير عما كان متبعاً في الصين أو اليابان أو حتى في روسيا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث اعتادت السلطات إبعاد الوافدين غير المرغوب فيهم من قبل الحكومة[4]. لقد أتاحت طرق التجارة الدولية المنتشرة في أرجاء أراضي الإمبراطورية قدوم وخروج شتى أنواع الأجانب الذين ـ باستثناء الإيرانيين في القرن السادس عشر ـ لم تعترض الحكومة سبلهم. ويبدو أنّ البيروقراطية العثمانية كانت ترى أنّ الرقابة المشدّدة على هؤلاء الناس غير ضرورية.

ليس هناك، بطبيعة الحال، معيار مطلق لتقييم مثل هذه الأمور. بل إن التقييم يعتمد على وجهة النظر التي اعتمدها المعاصرون أو المؤرخون في العصر الحديث. فالأجانب المقيمون في أماكن مثل اسطنبول أو إزمير أو حلب كانوا يختلطون فيما بينهم بشكل رئيسي، ولا يكادون يلتقون بالمسلمين العثمانيين إلا في بعض الأماكن الشديدة الرسمية. غير أن بعضاً من هؤلاء المقيمين بشكل مؤقّت، وبخاصة من القرن الثامن عشر فصاعداً، ربما عاش في كنف هذه الإمبراطورية لأجيال عديدة، ولم يكن ذلك ممكناً دون معرفة السلطات المحلية والاتصال اليومي الواسع بالمسلمين وغير المسلمين من رعايا السلاطين[5]. ومع أنّه كان من المفترض أن يغادر التجار القادمون من بلدان في حالة حرب مع العثمانيين أراضي السلطان عند الإعلان عن الأعمال العدوانية والحرب بين الطرفين، فإنّ هذا الأمر لم يكن ينفذ بشكل صارم دائماً.

نتيجة لذلك، كان من الممكن ـ وإن ليس من الشائع ـ أن يحافظ أصحاب المقام الرفيع من العثمانيين على صلات وثيقة بمبعوث أجنبي، مثلاً. وربما يحاول هذا المبعوث بدوره استمالة حليف له من الطبقة العثمانية الحاكمة لاتباع سياسة

= ص349–350 وانظر النص الأصلي للمعاهدة باللغة اليونانية القديمة لدى ميكلوسيش وموللر: Miklosich & Müller, Acta et Dipolmata Graeca Res Graecas Italasque Ellustrantia, Wien, 1865, III, PP.287-288. (المترجم).

يعتبرها هذا المبعوث والحاكم المسؤول عنه مفيدة. وكان ذلك بلا شك السبب الرئيسي وراء سعي السفير الفرنسي المركيز دي بوناك (de Bonnac) في أوائل القرن الثامن عشر إلى توطيد علاقته مع الصدر الأعظم داماد إبراهيم باشا[6]. ربما كان النجاح يصيب محاولات «التأثير» في الأمور الثانوية في الغالب، لكنّها لم تلقَ نجاحاً عادة في القضايا الجوهرية. أو هذا هو على الأقل ما كان عليه نمط العلاقة قبل أن تجعل أزمة الحرب في (1683-99/ 1094-1111) التحالف مع فرنسا أمراً إلزامياً، وإن استوجب ذلك دفع ثمن باهظ فيما يتعلق بالامتيازات السياسية.

وعلى الرغم من ندرة «التأثير» السياسي غير الرسمي للأجانب في العقد السابع من القرن السادس عشر(1560-69/ 967-77) مقارنة بالفترات اللاحقة، فإنّه كان قائماً حكماً، ولو بصورة محدودة، حتى خلال فترة حكم مراد الرابع (حكم 1623-40/ 1032-50). أما في القرن الثامن عشر، فقد ازداد مثل هذا التدخّل الخارجي بالتأكيد، ولم يقتصر الأمر وقتذاك على الفرنسيين أو الإنجليز أو الهولنديين، بل المبعوثين من المجر أو النمسا ممن حاولوا توريط السلاطين في مشاريعهم السياسية المتعدّدة[7]. وبالإضافة إلى ذلك، أخذ العثمانيون أنفسهم الآن يسعون أحياناً إلى تفاهمات غير رسمية أو حتى تحالفات مع الحكّام الأوروبيين، كما توضح بعثة يرميسكيز محمد أفندي إلى باريس في عام (1720/ 1132-33)[8]. فبعد أن أصبح التوسّع الروسي في البلقان وشيكاً، بدا من الضروري إقامة علاقات مع القوى الأخرى القادرة على مجابهة الإمبراطورية الروسية التي شرعت كاترين الثانية (حكمت 1762-96/ 1175-1211) في بنائها.

غير أنّه على الرغم من الانقسامات التي أحدثها التوجّه في اتخاذ القرارات، فإنّ الإدارات العثمانية ظلت متماسكة بشكل لافت. ولم يكن المراقبون الأوروبيون يلحظون هذه الناحية عادة، إذ كانوا لا يرون سوى الانشقاقات ولا يعرفون سوى القليل عن القوى المحرّكة للوئام والاتفاق[9]. مع ذلك كانت هذه القوى على قدر كبير من الفاعلية. فبادئ ذي بدء، هناك الحقيقة المعروفة جيّداً والتي غالباً ما يبخس تقييمها بأنّ السلطان العثماني يحظى بدرجة عالية من الشرعية لكونه الحاكم الإسلامي (Padişah-i Islam). كما أنّ وجود بيروقراطية مهنية شهدت فورة نموّ في القرن السادس عشر وأخرى في منتصف القرن الثامن عشر، أسهم كثيراً في الحفاظ على تماسك الإمبراطورية. ونظراً للاندماج الكبير لعلماء الدين في جهاز الدولة،

فإنّ من المعقول اعتبارهم جزءاً من البيروقراطية بالمعنى المقصود هنا[10]. علاوة على ذلك، شكّل موظفو المالية والكتبة، الذين تربط بينهم أواصر الزمالة والرعاية التي يحظون بها في أي موقع يشغلونه، عاملاً فعالاً في تعزيز وحدة الإمبراطورية وتماسكها.

وخارج البيروقراطية، ولكن داخل جهاز الحكم، غالباً ما عمل ملتزمو الضرائب مدى الحياة (ماليكانجي malikâneci)، الذين ترتبط مصالحهم المادية ارتباطاً وثيقاً ببقاء الدولة العثمانية، لصالح وحدة الدولة[11]. ففي النهاية، إذا انهارت الإمبراطورية العثمانية، لن يعود هناك أي ضمانة لاستمرار استفادة ملتزمي الضرائب من الإقطاعات التي دفعوا ثمناً باهظاً للحصول عليها. ولهذا الاعتبار أهمية عظيمة حيث كان أقطاب السلطة في الأقاليم، وهم السمات التي تميّز بها المسرح السياسي خلال القرن الثامن عشر، يستمدّون الكثير من سلطتهم من أدوارهم في الالتزام الضريبي مدى الحياة وتقدير المكوس المستحقّة على سكان المدن والقرويين[12]. ونتيجة لذلك، ربما استمدّ أصحاب المناصب العالية وأقطاب السلطة في الأقاليم كأفراد بعض المنفعة والنفوذ من خلال ارتباطهم بعلاقات مع القناصل والتجار الأوروبيين، لكنّ ولاءهم وإخلاصهم للدولة العثمانية هو ما يُعتد به.

أثارت تلك الملاحظات مفهوم تقاسم السلطة، الذي استخدمه مؤرخو الصين وآسيا الوسطى منذ أمد طويل، وغالباً ما تجاهله المختصون بالدراسات العثمانية[13]. ويبدو أنه بحلول القرن السابع عشر اصبحت السلطة المطلقة نظرياً للسلاطين مقتسمة في واقع الأمر مع بطانات أصحاب المراكز الرفيعة، المنظمين في الغالب في «بيوت سياسية»، والذين يكافحون من أجل السيطرة على عملية صنع القرار السياسي. وربما أتاح ذلك بصورة غير مباشرة، بسبب التحالفات التي قد يشكلها أصحاب المراكز الرفيعة مع المبعوثين الأجانب المقيمين، للسفراء الفرنسيين والهولنديين في القرنين السابع عشر والثامن عشر التدخّل في بعض نواحي السياسات العثمانية[14]. لكن من الخطأ المبالغة في ذلك، ففي النهاية كانت مثل هذه العلاقات الناجمة عن تقاسم السلطة ـ على الرغم من احتمال اتساع نطاقها ـ تلي الولاء الذي يكنّه أصحاب المراكز لدينهم ولدولتهم العثمانية/ مع بعض الاستثناءات النادرة.

2 ـ سلسلة من الصور الذهنية

لجعل مثل هذه التغيّرات على المدى الطويل أكثر وضوحاً ورؤية للعيان فإننا سوف نقوم برسم سلسلة من الصور الذهنية تبدأ من (1560/ 967-68) مروراً بـ (1639/ 1048-49) و (1718/ 1130-31) إلى (1774/ 1187-88). فيما يتعلق بالحقبة الأولى، اخترنا بدايات العقد (1560-69/ 967-77) بدلاً من العقد (1540-49/ 945-56) حيث تبدأ دراستنا الإجمالية. ويُعزى ذلك إلى أنّ سجلات الشؤون المهمة المسماة بالدفاتر المهمة، وهي السجلات التي تعتبر من المصادر الرئيسية للتأريخ للقرن السادس عشر وللأنشطة التي نستطيع أن نطلق عليها اسم «السياسة الخارجية» العثمانية محفوظة أساساً من سنة (1560/ 967-68) وما يليها[15]. ومن المنطقي تناول الحقبة التي يمكننا أن نقول عنها شيئاً منسجماً اعتماداً على المصادر الأرشيفية العثمانية والتي يمكن الرجوع إليها بصورة متتابعة إلى حد ما. ولو اختير العقد (1540-49/ 945-56) لكان علينا التركيز على فترة لم يصلنا منها سوى عدد متناثر من السجلات والوثائق والحوليات والمصادر الأوروبية.

أما بالنسبة لعام (1639/ 1048-49)، فهو التاريخ الذي أبرمت فيه معاهدة قصر شيرين(*)، التي مهّدت لفترة طويلة من السلام بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية. كما أنّ العثمانيين لم يشنّوا أي حرب ضد الهابسبورغ النمساويين أيضاً بين الأعوام (1606/ 1014-15) و (1663/ 1073-74)، بحيث يمثّل عام (1639/ 1048-49) بشكل ملائم حداً مميزاً لفترة من الاستقرار والهدوء النسبي على كل من الحدود الشرقية والغربية للإمبراطورية. فبعد نشوب «الحرب الطويلة» مع الهابسبورغ في (1593-1606/ 1001-15)، والتمرّدات العسكرية المعروفة باسم ثورات الجلالي، والحروب مع إيران بما فيها فقدان بغداد في (1623/ 1032-33) واستعادتها ثانية في (1638/ 1047-48)، فإن العقد (1640-49/ 1049-59) يعتبر عقد

(*) عقدت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية عام 1639م بواسطة الهيئة التي يرأسها كل من الصدر الأعظم كمانكش قره مصطفى باشا، وصاروخان وقولي خان. وفيها تعهد الصفويون بتسليم العديد من المماليك للدولة العلية. وبعدم التعدي على الحدود الجنوبية للعثمانيين. انظر: محمد خورشيد باشا، كتاب سياحتنامه حدود، دراسة وترجمة مصطفى محمد شوقي، القاهرة، 2004، ص 26 (المترجم).

الهدوء النسبي، على الرغم من استمرار الاضطراب في وسط الامبراطورية.

كانت الأمور مختلفة في (1718/ 1130-31)، فقد خسر العثمانيون المجر إلى الأبد في سلسلة طويلة من الحروب التي بدأت في (1683/ 1094-95) بحصار فاشل لفيينا بقيادة قرة مصطفى باشا. وبموجب معاهدة بساروفتز(*) (1718/ 1130-31)، فقد العثمانيون سيطرتهم على أجزاء من والاشيا وصربيا بما فيها حصن بلغراد المهمّ. أما الأقاليم والمدن الأخرى التي استولى عليها الهابسبورغ والبنادقة بين (1684/ 1095-96) و(1699/ 1110-11) فقد استعادتها جيوش السلاطين العثمانيين في آخر الأمر، ومن ضمنها البلوبونيز في (1715/ 1126-28) وبلغراد في (1739/ 1151-52)[16]. وعقب انهيار الأسرة الصفوية المالكة، انخرط العثمانيون في سلسلة من الحملات في الأراضي الإيرانية أدّت إلى الاستيلاء مؤقّتاً على تبريز في (1725-30/ 1137-43). لكن في نهاية المطاف تم إلى حد ما إعادة الحدود إلى ما كانت عليها منذ (1639/ 1048-49). وهكذا فإن العقد (1730-39/ 1142-52) والعقد (1720-29/ 1132-42) إلى حد ما يمكن اعتبارهما فترة توحيد وتعزيز.

بالمقابل، يمثّل عام (1774/ 1187-88)، كنقطة انقطاع مختارة لدراستنا، شيئاً مختلفاً إلى حد ما حيث وقعت معاهدة كوجوك قينارجه التي كانت بمثابة كارثة بالنسبة إلى العثمانيين. ولم تتوقف سلسلة العثرات السياسية والعسكرية عند هذا الحد. ففي أواخر القرن الثامن عشر خرجت مصر عن السيطرة العثمانية، وقد حدث ذلك في الواقع حتى قبل الغزو النابليوني ـ الذي لم يستمر سوى بضع سنوات ـ في (1798/ 1212-13)[17]. كانت تلك السلسلة من الخسائر والإخفاقات مختلفة نوعياً عن تلك التي حدثت قبل نحو ثمانين عاماً، في (1699/ 1110-11). فقد كانت المجر تمثل في الأساس إقليماً حدودياً، ومثل بقية المقاطعات والأقاليم من هذا النوع، لم تكن تحقق إيرادات للخزينة المركزية، لكنها تموّل جزئياً الدفاع عنها محلياً. بالمقابل، كانت مصر مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات السلطانية

(*) جاءت هذه المعاهدة نتيجة للحرب طويلة الأمد بين الهابسبورغ والبندقية ضد الدولة العثمانية. وفي هذه المعاهدة اعترف العثمانيون بالانتصارات التي حققتها البندقية. بينما وجد العثمانيون العزاء لأنفسهم فيما كسبوه من أراضي في جنوبي اليونان. انظر: بيتر شوجر، أوروبا العثمانية، ص227. (المترجم)

حتى وقت متقدّم من القرن الثامن عشر[18]. أما فيما يتعلّق بالقرم، فمع أنها إقليم حدودي ينتج قدراً محدوداً من الإيرادات، فقد خضعت لقرون طويلة إلى حكم أسرة جيراي التترية، وهي من أسر الأمراء التي كانت تلي الأسرة العثمانية نفسها من حيث الهيبة والمكانة السياسية[19].

بالنظر إلى هذه التغيّرات التاريخية، وهي التي حدثت في التواريخ الأربعة التي تتناولها الدراسة، فقد اتخذت العلاقات السياسية العسكرية والثقافية مع العالم الخارجي أشكالاً مختلفة جداً. ومما يؤسف له أن من المستحيل تحديد قطاعات عرضية دقيقة تبدأ تحديداً من هذه السنوات موضع الدراسة. وعندما يتعلّق الأمر بالعقد (1560–69/ 967–77)، وكذا عند التعامل مع القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإنّ من الضروري في بعض الأحيان الرجوع إلى دراسات تغطي عقداً يسبقه قليلاً أو يليه. ولا توفّر الأبحاث المتاحة دائماً أفضل تغطية ممكنة لهذه السنوات الأكثر انسجاماً مع أهدافنا، والأهم من ذلك وجود فجوات كثيرة في المصادر الأولية المتبقية. إن «الصور الذهنية» التي نقدمها هنا ترتبط بعقد أو اثنين أكثر من ارتباطها بعام واحد، لاسيما عندما يتعلق الأمر بمنتصف القرن السادس عشر، ولكن في أي وقت آخر أيضاً. وأخيراً وليس آخراً، فإن الأحداث الخاصة بالسنوات التي وقع عليها الاختيار غالباً ما يتم تفسيرها إذا ما تم تمديد الفترة المتناولة بدرجة أكبر أو بدرجة أقل.

3 ـ 1560–69/967–77

I ـ التعريف باللاعبين الرئيسيين في (1560/ 967–77): الممتلكات الهابسبورغية، وفرنسا، والبندقية وإيران

من المعروف أنّ العثمانيين توسّعوا في البلقان من منتصف القرن الرابع عشر وما يليه. وفي ذلك الوقت، كان «اللاتينيون»، أي مختلف ضروب الروم الكاثوليك ذوي الأصول الأوروبية الغربية، متواجدين بالفعل منذ مئات الأعوام في شبه الجزيرة، وبخاصة في الأراضي التي تُسمى اليوم اليونان. وبحلول القرن الخامس عشر، كان لدى عدد من الدول الأوروبية بما فيها فرنسا، والمجر، وبولندا، والبندقية وجنوا مصالح سياسية كبيرة في شبه جزيرة البلقان[20]. ولكن بحلول

منتصف القرن الخامس عشر، كانت جنوا قد تراجعت إلى غربي البحر المتوسط، وانقضى أمد طويل على المحاولات النشطة لملوك بولندا من أجل التوسّع في منطقة البحر الأسود. وفيما بين (1526/ 932-33) و (1541/ 947-48)، فتحت الجيوش العثمانية غالبية المجر، ولم يتبقّ من المملكة المجرية سوى شريط صغير من الأراضي في الغرب يحكمه الهابسبورغ ويضم بوسزوني/ برسبورغ المعروفة اليوم باسم براتسلافا؛ وكانت تلك الأسرة الملكية تدفع الجزية لإسطنبول وتم ترسيم الحدود العثمانية ـ المجرية على بعد عدة أميال شرق مدينة فيينا[21].

وبالنظر إلى السياق الأوروبي ككل، فإنه بحلول منتصف القرن السادس عشر أصبحت أسرة الهابسبورغ الملكية تشكّل قوة كبرى. وهي أسرة من أصل سويسري نمساوي كان ينتخب أعضاؤها منذ أواخر القرن الثالث عشر كأباطرة لألمانيا، وهو لقب ينطوي على الهيبة والمكانة لكنه ذو سلطة محدودة. وبحلول النصف الثاني من القرن الخامس عشر، اكتسب رأس أسرة الهابسبورغ حق المطالبة التقليدية «بالإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الألمانية». وسيطرت هذه الأسرة أيضاً على الأراضي الهولندية المعروفة حالياً ببلجيكا وهولندا. وقد نجح شارل الخامس المتحدر من أصول إسبانية وهابسبورغية وبورغندية (حكم كإمبراطور 1519-55/ 924-63)، عن طريق سلسلة من الزيجات الملكية المخططة بمهارة، في اعتلاء العرش كملك لإسبانيا الموحدة حديثاً. وخلال الفترة التي تعنينا هنا، شكّل الهابسبورغ في النمسا وإسبانيا الذين ارتبطوا بعلاقات قوية عن طريق عدد مفرط من الزيجات ـ من الناحية الطبية ـ خصوماً رئيسيين للعثمانيين في جنوب شرق أوروبا والبحر المتوسط.

مع ذلك فإن مصالح إسبانيا في عالم البحر المتوسط تُعزى جزئياً إلى الصلات التي تربطها بالهابسبورغ. فقد كان لأسرة أراغون منذ مدة طويلة ممتلكات مهمة في جنوب إيطاليا، فضلاً عن أنّ إعادة الفتح ـ أي غزو الممالك الإسلامية في شبه جزيرة أيبيريا الذي قامت به ممالك البرتغال وقشتالة وأراغون ـ اكتملت في (1492/ 897-98). وفي نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر حاول كلّ من الملوك الإسبان والبرتغاليين توسيع رقعة ممتلكاتهم عن طريق غزو سواحل شمال إفريقيا. ونتيجة للتنافس الفرنسي الإسباني للسيطرة على إيطاليا فإنه بحلول

منتصف القرن السادس عشر فرض ملك إسبانيا سيطرته على مقاطعات مهمة في شمالي وجنوبي شبه الجزيرة الإيطالية. وهكذا فإنه بحلول العقد (1540–49/ 946–56)، بينما كان العثمانيون يواجهون الهابسبورغ النمساويين على حدودهم في المجر، كان خصمهم الرئيسي على الساحل في شمال إفريقيا وفي مياه البحر المتوسط الفرع الإسباني للأسرة الحاكمة نفسها.

بالنظر إلى هذا التوزيع الجغرافي لسلطة الهابسبورغ، كانت المملكة الفرنسية مُحاطة بأراضٍ يسيطر عليها ملك إسبانيا فيليب الثاني (حكم 1556–98/ 963–1007) والحاكم النمساوي فرديناند الأول الذي عين إمبراطوراً في الفترة (1556–64/ 963–972)، مع وجود هولندا شمالها، وإسبانيا جنوبها و«الإمبراطورية الرومانية المقدسة» على حدودها الشرقية. وقد حاول فرانسوا الأول، أول ملوك فرنسا من أسرة فالوا[*] (حكم 1515–47/ 920–54) أن يحد من هذه القوة ويوازنها عن طريق سلسلة من الحروب والتحالفات الاستراتيجية. رلم تتكلّل كل حروبه ضد الهابسبورغ بالنجاح بل على العكس من ذلك. ففي عام (1525/ 931–32) في موقعة بافيا، تم أسر ملك فرنسا ولم يتم إطلاق سراحه إلا بعد تقديم تنازلات سياسية كبيرة ودفع فدية ضخمة. وقد جعل هذا الوضع الصعب الملك فرانسوا الأول راغباً في توقيع اتفاقيات مع السلطان العثماني سليمان عدة مرات خلال العقدين (1530–39/ 936–46) و(1540–49/ 946–56). وشنّ الحليفان لفترة قصيرة حملة ضد دوق سافوي، وهو حليف للهابسبورغ. وفي عام (1543/ 949–50)، حوصرت مدينة نيس. وفي فترة الشتاء التالية أمضى الأسطول العثماني بقيادة الأميرال خير الدين بربروسا[**] فترة من

(*) أحد ملوك أسرة فالوا التي حكمت فرنسا في بداية العصر الحديث. راح من أجل تدعيم هيبة التاج يرفع شعار ملك واحد ودين واحد وقانون واحد. وفي عهده اشتدت حركة الصراع الديني بين الكاثوليكية والبروتستانتية. عن ذلك انظر: عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار. التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر، القاهرة، د.ت.، ص132–134، زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، القاهرة، 1975م، ص137–138. (المترجم)

(**) يطلق عليه أيضاً لقب «خضر رئيس» هو بحّار وقبطان عثماني (1467–1546) اشتغل بالتجارة في بحر إيجه قبل أن يعمل بالقرصنة على سواحل أفريقيا مع أوروج رئيس. أرسل في العام 1515م الهدايا إلى السلطان سليم الأول وأخذ مقابلها معونة من السفن والجند، فحارب الأسبان وأخذ منهم بعض المدن الجزائرية 1516م. صار أميراً =

الوقت في مدينة طولون. ولكن هذه المبادرة لم تتابع، ويرجع ذلك إلى توصل فرانسوا الثاني إلى اتفاقية مع شارل الخامس من جهة، وإلى ردّ الفعل السلبي الذي أظهرته معظم البلاطات الأوروبية والنبلاء والسياسيون ضدّ التحالف مع «الكافر» للإضرار بحاكم مسيحي آخر الذي وضع السياسة الملكية الفرنسية في موقف دفاعي من جهة ثانية[23]. غير أنّ الوفاق بين ملك فرنسا والسلطان العثماني ظل احتمالاً قائماً، وكان يتجدّد من آن لآخر، وبخاصة في أثناء سنوات الحرب في العقدين (1680-89/ 1090-1101) و (1690-99/ 1101-11).

مع أنّ البندقية لم تكن تمتلك أراضي واسعة، فقد كانت «لاعباً» مهماً على المسرح السياسي في منتصف القرن السادس عشر، وذلك بسبب مواردها المالية والتجارية والبحرية. فبعدما فتح أسطول البنادقة بيزنطة مدعوماً بفرسان الغرب الأوروبي في (1204/ 600-01)، استولت هذه المدينة الأدرياتيكية على جزيرة كريت ومينائي مودون ومونيماسيا البيلوبونيسيين. وبقيت كريت تابعة للبندقية حتى نشوب حرب (1645-69/ 1054-80) عندما استولى عليها الأسطول العثماني فيما كان مجلس حكم البندقية قد فقد ميناء مودون في (1500/ 905-06) عندما ضم بايزيد الثاني هذا الميناء إلى إمبراطوريته. وقد وقع ميناء مونيماسيا في أيدي العثمانيين في (1540/ 946-47). وإلى الشمال من ذلك، بقيت جزيرة يوبوا التي يفصلها عن أثينا ممر بحري ضيق تابعة للبندقية حتى استولى عليها العثمانيون. لكن جرى تعويض هذه الخسائر في شبه الجزيرة اليونانية في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر: فبعد انتهاء أسرة لوزينيان الحاكمة (1204/ 600-01)، التي تأسست في قبرص بعد تقسيم الإمبراطورية البيزنطية عام (1489/ 894-95)، استولت البندقية على الجزيرة بعد ما أقرت عليها الملكة التي كانت تحكمها وحافظت عليها حتى

= للجزائر بمقتضى مرسوم السلطان سليم. استدعاه السلطان سليمان القانوني إلى اسطنبول ومنحه منصب قبطان البحر ولقب أمير أمراء الجزائر 1533م استولى على تونس 1534م وعلى العديد من موانىء بحر إيجه والقلاع في مسينا وإيطاليا، وألحق هزيمة بشارل الخامس الذي أراد الاستيلاء على الجزائر، مما دفعه إلى طلب الصلح 1543م. بعد وفاته باسطنبول عام 1546م تم بناء نصب له بجوار مقبرته الموجودة في بشكتاش. انظر:
Barbaros Hayreddin Pasa, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik, C. 1, s. 291.
(المترجم)

الغزو العثماني في (1570-73/ 977-81). وهكذا كان مجلس حكم البندقية لا يزال يسيطر على بعض المواقع في شرقي البحر المتوسط الخاضع بخلاف ذلك للحكم العثماني، ونظراً لازدهار تجارتها في النصف الثاني من القرن السادس عشر، فقد ظلت تتمتع ببعض الأهمية بالنسبة للعثمانيين على مستوى العلاقات بين الدول[24].

على الحدود الشرقية، تغيّر الموقف بشكل كبير من منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن السادس عشر. ففي نهاية القرن الخامس عشر كانت الدول المهيمنة في تلك المنطقة، التي أنشأتها أسرة آق قويونلو الملكية، تسيطر على مساحة كبيرة من إيران انطلاقاً من عاصمتها الواقعة في مدينة ديار بكر القديمة في شرقي الأناضول[25]. بالمقابل، كان إنشاء الدولة الصفوية القوية حديثة العهد يعني أن مركز الثقل السياسي قد تحوّل إلى الأراضي الإيرانية. وقد نتجت هذه الطفرة عن انهزام الشاه إسماعيل، مؤسس الأسرة الصفوية، أمام السلطان سليم الأول في موقعة عام (1514/ 918-19). ونتيجة لذلك، تقدّمت الحدود بين الدولة العثمانية والصفوية إلى الشرق. وخلال المرحلة المبكّرة من التوسّع الصفوي كانت الحدود التي تفصل الدولتين تقع في أقصى الغرب عند مدينة أرزنجان. وفي عهد السلطان سليمان القانوني، بقي القسم الشمالي من منطقة الحدود، الواقع في الأناضول، مستقرّاً نسبياً. ومن ناحية أخرى استولى العثمانيون على أراضٍ واسعة يسيطر عليها الصفويون في الجنوب الشرقي في هذه الفترة. ففي سلسلة من الحملات بين (1534/ 940-41) و(1546/ 952-53)، أصبح العراق بما في ذلك حاضرة العباسيين القديمة بغداد، وميناء البصرة في النهاية إقليماً عثمانياً[26].

II ـ الخصومات الدينية في العقد (1560-69/ 967-77)

غالباً ما كانت التوتّرات السياسية في منتصف القرن السادس عشر تحمل بُعداً دينياً مهماً. مع ذلك فإنّ افتراض وجود «جبهات متحدة» مسيحية أو إسلامية يجافي الواقع تماماً. فقد كانت الدولتان العثمانية والصفوية في حالة حرب طوال قسم كبير من القرن السادس عشر. وعلى الجانب المسيحي كان الحكام الكاثوليك يتعاونون من حين لآخر في اندفاعات يحبّذون تسميتها «حروباً صليبية» حتى في أوائل العصر الحديث. ولكن الوضع العامّ السائد كان يتميّز بالخصومة والتنافس الدنيوي على التيجان والأراضي. ويصدق ذلك حتى قبل (1517/ 923-24)، عندما كانت

الغزو العثماني في (1570-73/ 977-81). وهكذا كان مجلس حكم البندقية لا يزال يسيطر على بعض المواقع في شرقي البحر المتوسط الخاضع بخلاف ذلك للحكم العثماني، ونظراً لازدهار تجارتها في النصف الثاني من القرن السادس عشر، فقد ظلت تتمتع ببعض الأهمية بالنسبة للعثمانيين على مستوى العلاقات بين الدول[24].

على الحدود الشرقية، تغيّر الموقف بشكل كبير من منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن السادس عشر. ففي نهاية القرن الخامس عشر كانت الدول المهيمنة في تلك المنطقة، التي أنشأتها أسرة آق قويونلو الملكية، تسيطر على مساحة كبيرة من إيران انطلاقاً من عاصمتها الواقعة في مدينة ديار بكر القديمة في شرقي الأناضول[25]. بالمقابل، كان إنشاء الدولة الصفوية القوية حديثة العهد يعني أن مركز الثقل السياسي قد تحوّل إلى الأراضي الإيرانية. وقد نتجت هذه الطفرة عن انهزام الشاه إسماعيل، مؤسس الأسرة الصفوية، أمام السلطان سليم الأول في موقعة عام (1514/ 918-19). ونتيجة لذلك، تقدّمت الحدود بين الدولة العثمانية والصفوية إلى الشرق. وخلال المرحلة المبكّرة من التوسّع الصفوي كانت الحدود التي تفصل الدولتين تقع في أقصى الغرب عند مدينة أرزنجان. وفي عهد السلطان سليمان القانوني، بقي القسم الشمالي من منطقة الحدود، الواقع في الأناضول، مستقرّاً نسبياً. ومن ناحية أخرى استولى العثمانيون على أراضٍ واسعة يسيطر عليها الصفويون في الجنوب الشرقي في هذه الفترة. ففي سلسلة من الحملات بين (1534/ 940-41) و(1546/ 952-53)، أصبح العراق بما في ذلك حاضرة العباسيين القديمة بغداد، وميناء البصرة في النهاية إقليماً عثمانياً[26].

II ـ الخصومات الدينية في العقد (1560-69/ 967-77)

غالباً ما كانت التوتّرات السياسية في منتصف القرن السادس عشر تحمل بُعداً دينياً مهماً. مع ذلك فإنّ افتراض وجود «جبهات متحدة» مسيحية أو إسلامية يجافي الواقع تماماً. فقد كانت الدولتان العثمانية والصفوية في حالة حرب طوال قسم كبير من القرن السادس عشر. وعلى الجانب المسيحي كان الحكام الكاثوليك يتعاونون من حين لآخر في اندفاعات يحبّذون تسميتها «حروباً صليبية» حتى في أوائل العصر الحديث. ولكن الوضع العامّ السائد كان يتميّز بالخصومة والتنافس الدنيوي على التيجان والأراضي. ويصدق ذلك حتى قبل (1517/ 923-24)، عندما كانت

كل ممالك أوروبا الغربية تابعة لكنيسة روما. وقد تفاقمت النزاعات في النصف الأول من القرن السادس عشر عندما تبنّت كل من إنجلترا والدول الإسكندنافية بالإضافة إلى عدد كبير من الأمراء الألمان وبعض النبلاء الفرنسيين والمجريين الإصلاح الديني بنوعيه اللوثري أو الكالفيني. فغالباً ما كانت التوتّرات السياسية الآن تأخذ طابعاً حربياً يكتسب شرعيته من محاربة الآراء «الهرطقية» المفترضة للجانب الآخر. وساد التوتّر بشكل مماثل علاقات ممالك وجمهوريات أوروبا الغربية والوسطى مع الدول المسيحية التي اعتنق حكامها وسكانها العقيدة الأرثوذكسية. ولكن بما أنّنا ننظر في العقد (1560-69/ 967-77) فإنّ تلك الصراعات اللاحقة لن تحظى باهتمامنا، إذ إنّ العثمانيين استوعبوا كل أراضي دول البلقان السابقة في الوقت الذي تبدأ فيه دراستنا. ولم يتبقَّ إلا الدوق الكبير لمسوكوفي في أقصى الشمال، وقد نصّب نفسه قيصراً في (1547/ 953-54)، وتمكن من الاحتفاظ باستقلاله[28].

ومن المعروف جيداً أنّ السلاطين العثمانيين المتعاقبين كانوا قد اعترفوا بالكنيسة الأرثوذكسية كمؤسّسة مستقلة قبيل فتح اسطنبول، وعلى وجه الخصوص بعد العام (1453/ 857)، ودعموا تلك الفئة منها التي كانت تعارض بشدّة الاتحاد مع الكاثوليك(*). ونظراً لهذا الموقف، فقد أحدثت المحاولات التي بذلها البابا لتعزيز «وحدة الكنيسة المسيحية» بإشراف روما ـ لإزالة البروتستانتية وضمان الاعتراف بسيادة البابا على الجانب الأرثوذكسي ـ عواقب عظيمة في العالم العثماني. فانسجاماً مع قرارات مجمع ترنت(**) (1546-63/ 952-71) أرسل العديد من البعثات إلى الخارج، وكانت تتألف عادة من اليسوعيين، أو الكبوشيين، أو

(*) رفضت الكنيسة الأرثوذكسية بالقسطنطينية دائماً فكرة الاتحاد الكنسي مع الكنيسة الكاثوليكية في روما. وإبان الحصار العثماني الأخير، أرغم الامبراطور البيزنطي قسطنطين الحادي عشر الكنيسة على الاتحاد، ولكن جميع سكان المدينة رفضوا ذلك، وكانوا ينتحبون من جراء ذلك حسب رواية شاهد بندقي. انظر نيقولا باربارو، الفتح الإسلامي للقسطنطينية. يوميات الحصار العثماني 1453م، دراسة وترجمة وتعليق: حاتم الطحاوي، القاهرة، 2002م، ص 89.

(**) كان الهدف الرئيسي من عقد مجمع ترنت الذي عقد على فترات لأكثر من عشرين عاماً في عهد عدة بابوات هو إصلاح الكنيسة الكاثوليكية والعمل على التوفيق بينها وبين =

الفرنسيسكان. وكانت تعاليم هذه البعثات الكنسية وعظاتها تهدف إلى إقناع رعايا الإمبراطورية الجورجيين الأرمن، أو الأرثوذكس، أو اللبنانيين الموارنة، بالتحوّل إلى الكاثوليكية، أو على الأقل الاعتراف بالبابا كرأس للكنيسة المسيحية مع الإبقاء على طقوسهم الكنسية المعتادة.

استطاع هؤلاء القساوسة والرهبان اجتذاب الأتباع بين المسيحيين العثمانيين، إذ إنهم أسسوا المدارس، وعملوا تحت إشراف السفير الفرنسي الذي كان بوسعه دعم مصالحهم بفعالية، وذلك لأنه حتى عام (1798/ 1212-13) لم تقع أي حرب بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا. وغالباً ما كان السفير الفرنسي ضالعاً في محاولات الفرنسيسكان كسب السيطرة على الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم - أو استعادتها حسبما تقتضي الظروف غير المستقرة في ذلك الوقت. وكانت كنيسة القيامة على وجه الخصوص باستمرار محل نزاع بين الكاثوليك والأرثوذكس[29]. لكن بالإضافة إلى ذلك، لم يكن من النادر بالنسبة للمبشّرين انتهاج سياسة خاصة بهم، ربما لا تتوافق مطلقاً مع رغبات السفير الفرنسي. وبالنسبة لأغراضنا، يحظى المبشّرون ببعض الأهمية بسبب تواجدهم المادي في بعض الولايات العثمانية النائية، في أماكن من النادر أن يقصدها الدبلوماسيون والتجار الأجانب. كما كان بوسعهم إقامة علاقات مع المسيحيين العثمانيين بطريقة تتعذّر على غيرهم من الأوروبيين، لأنهم تعلموا اللغات ذات الصلة بالعثمانيين في مدارس أنشئت خصيصاً لهذا الغرض في روما. ومع أنّ وجودهم كان ثانوياً في العقد (1560-69/ 967-77) مقارنة بما أصبح عليه الوضع في القرون اللاحقة، فإنّه أضاف مزيداً من التنوّع إلى الحركة التبشيرية الدينية الناشطة في الأراضي العثمانية.

في أوائل القرن السادس عشر وأواسطه، كانت المشاكل الدينية أيضاً قضية مطروحة في العالم الإسلامي، وتحديداً بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية. ففي حوالي عام (1500/ 905-06) استغلّ الشاب الشيخ إسماعيل، المتحدّر من مدينة

= البروتستانتية. وتوصل المجمع أخيراً إلى عدة قرارات أهمها كان ضرورة استخدام اللغة اللاتينية في الصلاة وتحريم زواج رجال الأكليروس. انظر:
زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص180-181، عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص126-128. (المترجم)

أردبيل في غرب إيران إخلاص القبائل المحلية الناطقة بالتركية وولاءها له ولأسلافه، وبخاصة الشيخ صفي الدين(*) الذي عاش في القرن الثالث عشر، فأعلن نفسه حاكماً (شاهاً) على إيران[30]. وقد اعتمد الشاه إسماعيل الشيعية مذهباً لدولته، فاضطر عدد كبير من المسلمين السُنّة إلى الهجرة. من جهة أخرى، فإن بعض القبائل الأناضولية الناطقة بالتركية، التي ذاع في أوساطها صيت شخصية الشاه إسماعيل الكاريزمية، انتقلت إلى الشرق للانضمام إلى جيوش الشيخ الذي تحوّل إلى شاه. لكن لم يكن كل المقتنعين بهالة القداسة التي تحيط بالشاه إسماعيل راغبين في مغادرة الأراضي العثمانية. فعمد المناصرون الأناضوليون للشيوخ الصفويين، الذين استلموا غطاء رأس (تاج) الطريقة الصوفية التي تحمل اسم الشيخ صفي الدين من خلال مبعوثين من أردبيل، إلى تجنيد المريدين، على الرغم من الخطر المميت الذي قد يتعرض له المجنِّدون والمجنَّدون إذا ضبطتهم السلطات العثمانية[31].

خاض الحكام العثمانيون والصفويون معارك طويلة ومريرة طوال القرن السادس عشر. فقد اعتمدت أسرة الشاه إسماعيل المذهب الشيعي، لذا لم يكن مفاجئاً أن يضفي السلاطين العثمانيون، وبخاصة السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني، الشرعية على أنفسهم باعتبارهم حماة العقيدة السُنّية القويمة[32]. وكان هذا التشديد على السُنّية جديداً، إذ كان السلاطين العثمانيون الأوائل

(*) هو الشيخ صفي الدين الأردبيلي الذي يعد بمثابة جد الأسرة الصفوية. ولد في أردبيل عام 1252م وتوفي بها عام 1334م. أسس الطريقة الصوفية المرتبطة بالمذهب الشيعي. أطلق على مريديه «قزل باش» لأنهم كانوا يرتدون القلانس الحمراء. هو الجد السادس للشاه إسماعيل الصفوي. انظر:

Şeyh Safiyüddin, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, c. 5, s. 2047.

وكان نسب الشيخ صفي الدين يتصل مباشرة بالإمام السابع للشيعة، موسى الكاظم، وتتلمذ على يد الشيخ زاهد الجيلاني. اجتمع لديه ثلاثة عشر ألف مريد في عدة أشهر، سببوا القلاقل للدولة العثمانية. وكان للشيخ صفي الدين العديد من الكتب والأشعار والكرامات. عن ذلك أنظر: ادوارد براون، تاريخ الأدب في ايران (الجزء الرابع) من بداية الحكم الصفوي حتى نهاية الحكم القاجاري، ترجمه إلى الفارسية رشيد ياسمي، ترجمه إلى العربية محمد علاء الدين منصور، القاهرة، 2002م، ص 39-49. (المترجم).

متعاطفين مع شيوخ الدراويش المبتدعين الذين يتبعون جيوشهم في المعارك. وحتى بعد التحوّل، ابتداء من القرن الخامس عشر وما يليه، إلى تفضيل الإسلام السُنّي صراحة، فإن حكاماً مثل بايزيد الثاني (حكم 1481-1512/ 885-918)، قد حاولوا على الأغلب دعوة رعاياهم إلى الإسلام عن طريق دعم الطرق الصوفية (الدراويش)، مثل «الخلوتية»(*)، التي لديها أوراق اعتماد سُنّية لا تشوبها شائبة[33]. ولكن بحلول منتصف القرن السادس عشر، اعتبرت الدعاية العثمانية الرسمية أنّ الحروب مع الصفويين ترمي إلى استئصال البدع الدينية. وكلما عقدت المعاهدات من موقع القوة مثل صلح أماسيا (1555/ 962-63)، كان من المعتاد المطالبة بأن يكفّ الإيرانيون عن طقوس سبّ الخلفاء الأوائل أبو بكر وعمر وعثمان الذين يعتبرهم الشيعة غاصبين ويعتبرهم أهل السُنّة خلفاء راشدين[34].

لا شك في أنّ الدعاية الدينية للطريقة الصوفية للشيخ صفي الدين ظلت تحظى بدعم الحكام الإيرانيين حتى نهاية القرن السادس عشر. ونتيجة لذلك ثار جدال بين المؤرخين المختصين بالدراسات العثمانية في القرن العشرين يتعلق بمقدار التهديد الذي شكّله التدخّل الصفوي في شؤون الأناضول على سيطرة السلاطين على مناطق معينة من هذه المنطقة[35]. مع ذلك عند محاولة الإجابة عن هذا السؤل، من الضروري أن نميّز بعناية بين الأوقات والأماكن المختلفة، آخذين دائماً في الحسبان أنّ لدينا معلومات عن المواقف والسياسات العثمانية أكثر مما لدينا عن الصفويين، بسبب الدمار الذي لحق بالسجلات الصفوية في حروب القرن الثامن عشر. لذا تقتضي الفطنة والتأنّي أخذ الادعاءات «بالتخريب» من جانب أي قوة بشيء من الارتياب. وهكذا يبدو أنّ الدعاية الصفوية أضافت المزيد إلى الشقاقات الدينية والسياسية التي كانت قائمة بالفعل في منتصف القرن السادس عشر في الأناضول، لكن من غير الواقعي الافتراض بأن القوة العثمانية في المنطقة ربما ظلّت بدون منازع لولا الاضطراب الديني الذي رعاه الصفويون.

(*) هي طريقة صوفية أسسها سراج الدين عمر بن أكمل الدين لهجي المتوفى عام 1397م. من أكثر الطرق السُنّية انتشاراً، ولها أربعة فروع رئيسية تفرّع عنها العديد من الفروع الأخرى، هي: الروشانية والجمالية، والأحمدية، والشمسية. انظر:
Ahmet Güner, Tarikatlar Ansiklopedisi, Istanbul, 1991, S. 151-157.
(المترجم)

III ـ أواسط القرن السادس عشر: الرعايا الأجانب المتواجدون على الأراضي العثمانية ـ وأولئك الذين كانوا غائبين بوضوح

ربما كانت أواسط القرن السادس عشر، التي تبدأ بها قصتنا، السنوات التي شهدت أوج «المركزية العثمانية». وتشكل تلك السنوات أيضاً فترة لم يكن قد برز فيها على المسرح العثماني الكثير من الفاعلين الأوروبيين اللاحقين المتنافسين على السيادة التجارية، والذين كونوا طموحات سياسية أيضاً في القرن الثامن عشر. بل يمكن القول على الأقل إنّ تلك الدول وأولئك التجار كانوا لا يزالون ضعافاً نسبياً. فلم يكن قد ظهر اهتمام التجار الإنجليز والألمان بالأراضي الواقعة شرقي البحر المتوسط. ونتيجة لذلك فإنّ الملكة الشابة إليزابيت الأولى(*)، التي ارتقت عرش إنجلترا في عام (1558/ 965-66)، لم تتدخّل في الشؤون العثمانية. أما بالنسبة إلى الهولنديين فإنهم بدأوا في تلك الفترة كفاحاً طويلاً للانفصال عن إمبراطور إسبانيا فيليب الثاني.

بل إنّ الحليف الوحيد للسلاطين العثمانيين في عالم أوروبا الغربية، ونعني به المملكة الفرنسية، لم تكن لديه آنذاك سوى اهتمامات محدودة بشرقي المتوسط. وبحلول العقد (1560-69/ 967-77)، اتضح للمسؤولين العثمانيين الكبار بمن فيهم الصدر الأعظم محمد باشا صقوللو(**)، أن خلفاء الملك فرانسوا الأول لم يكونوا قادرين على تنفيذ الالتزامات التي تعهّد مؤسس أسرة فالوا للسلطان سليمان فيما

(*) يعتبر عهدها الطويل 1558-1603م من أزهى عصور التاريخ البريطاني. وفي عصرها نمت القومية البريطانية وتوطدت نهائياً أسس الكنيسة الأنغليكانية واستخدمت رجالاً أكفاء فاتسع النشاط البرلماني وازدهرت الحياة الأدبية، وكان عصرها يمثل قوة وتفوق إنجلترا. انظر: عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص203-206، زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص169-175. (المترجم)

(**) ولد في البوسنة 1505م وتوفى في اسطنبول 1579م. يعد من دفشرمة البوسنة. عيّن وزيراً في العام 1555م كما عيّنه السلطان سليمان القانوني في منصب الصدر الأعظم 1565م شغل منصبه لأربعة عشر سنة، وشارك في العديد من الحروب وحقق العديد من الانتصارات العسكرية. انظر:
Sokullu Mehmed Paşa, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, c. 6, s. 2165.

(المترجم)

يتعلّق بصراعه مع الهابسبورغ ولا راغبين في تنفيذها[36]. وبسبب الحرب الأهلية المتقطِّعة التي دارت رحاها بين الكاثوليك والنبلاء البروتستانتيين، فإن كاترين دي مديتشي(*)، الوصية على أبنائها أولاً ومستشارتهم لاحقاً، سمحت بتراجع عمل السفارة الفرنسية في اسطنبول بسبب نقص الأموال. بل اقتُرح بدلاً من ذلك عدة مشاريع مغامرة: ففي سنة (1566/ 973-74) حاول السفير الفرنسي غرانتري دي غراند شامب أن يحصل على موافقة العثمانيين على إقامة عدد كبير من البروتستانتيين الفرنسيين بالإضافة إلى اللوثريين الألمان والفرنسيين في مولدافيا. كان من المفترض أن تنشئ هذه العائلات مستعمرة عسكرية ضد الهابسبورغ، وفي الوقت نفسه تزيل مصدراً من مصادر الخصومة عن المملكة الفرنسية. وقد استغل غرانتري دي غراند شامب هذا المخطط بصفة شخصية محاولاً الزواج من أخت فويفود مولدافيا، وعرض مرّة أن يتولى منصب الفويفود نفسه على أن يدفع إتاوة مقدارها 20،000 دوكة. ومن الواضح أن هذه المشاريع نتجت عن المحاولات اليائسة التي قامت بها الملكة الأم والملك تشارلز التاسع (حكم1560-74/ 967-82) للمحافظة على السيطرة على الموقف غير المستقرّ في فرنسا، ولم تؤخذ هذه المواقف على محمل الجد في البلاط العثماني[37].

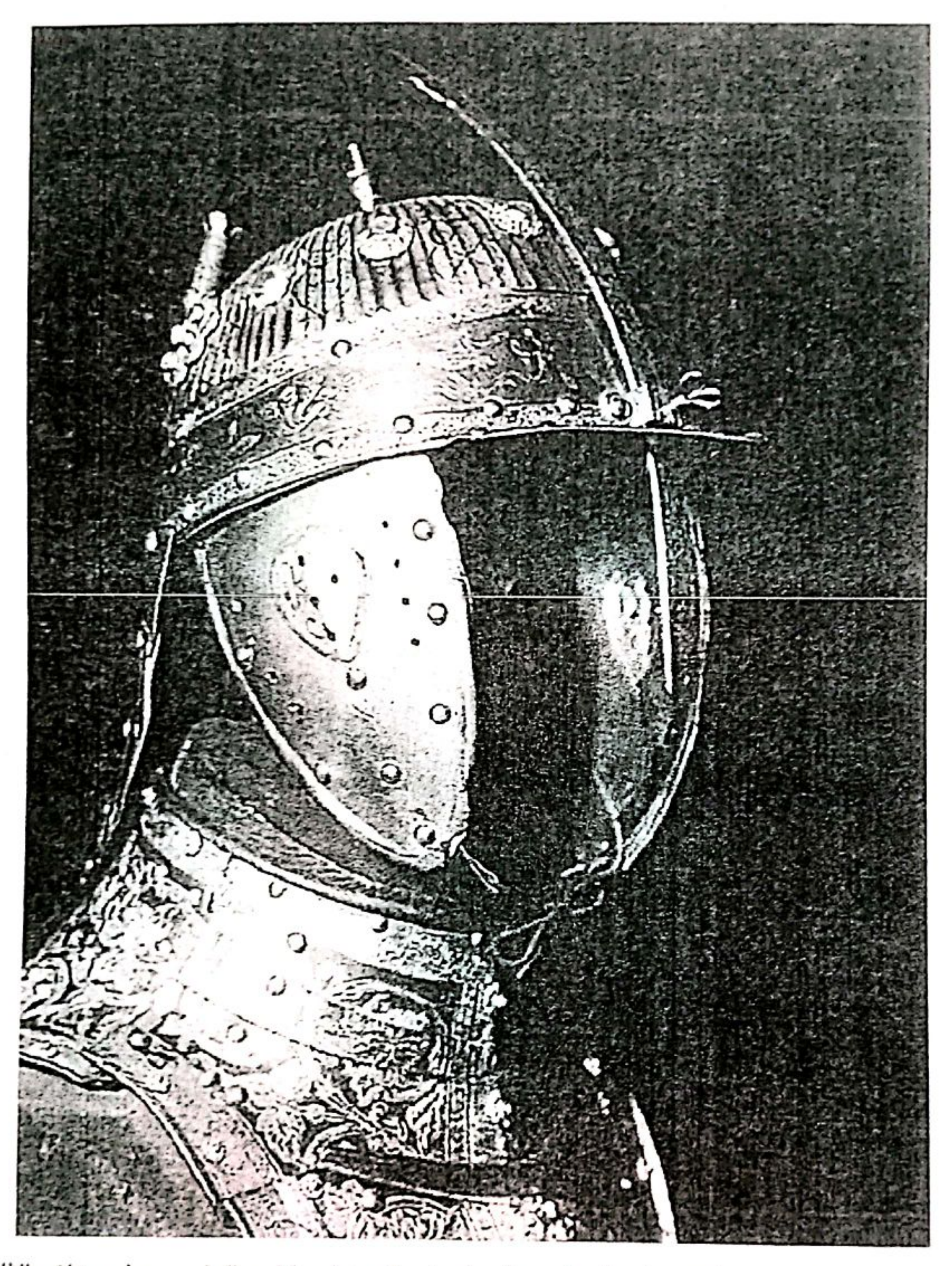
أما فيما يتعلق بالهابسبورغ أنفسهم، فقد اقتصرت أنشطة التجار من أقاليمهم داخل الأراضي العثمانية على التجارة الحدودية. ويرجع عدم توسّع تلك الاتصالات التجارية إلى تكرّر الحروب وما تحدثه من دمار. وبعد سنة (1526/ 932-33) عندما اكتسح العثمانيون جيش ملك المجر لايوس الثاني وقُتل الملك الشاب نفسه في المعركة، حاول الهابسبورغ أن يستولوا على المجر على أساس اتفاقية وراثة سابقة تم توقيعها مع العائلة الملكية المجرية حديثة الإنشاء، بسبب انقراض الرجال في هذه العائلة. وقد نتج عن هذا الطموح سلسلة مريرة من الحروب بين العثمانيين والهابسبورغ، ولم تنتهِ إلا عندما قبل فرديناند الأول أن يدفع إتاوة عن ممتلكاته

(*) كان عمرها لدى مصرع زوجها الملك الفرنسي هنري الثاني لا يزيد على الثلاثين عاماً، ورغم ذلك فقد كانت وصية على أبنائها الأربعة. وتميزت بشخصية قوية ونزعة إلى التسلط والانفراد بالرأي، حتى أصبحت الشخصية الأولى في البلاد انظر:
عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص135-142، زينب راشد، المرجع السابق، ص144. (المترجم)

المحددة في المجر. في البداية تم توقيع اتفاقية مدتها خمس سنوات في (1547/ 953-54)، سميت صلح أدرنة، وفي (1555/ 962-63) وصل السفير أوجيه غيسلان دي بوسبك لكي يتفاوض على توقيع معاهدة أخرى لم تستكمل إلا في (1562/ 969-70)[38]. وفيما كان بوسبك يحظى أحياناً بالترحيب في بلاط السلطان سليمان القانوني ويتم تحديد إقامته بأحد خانات مدينة اسطنبول في أحيان أخرى، شنّ العثمانيون عدة هجمات على كرواتيا، ردّ عليها فرديناند الأول بتنظيم دفاع مركزي على الحدود تحت إمرة قائد واحد. وقد لعب هذا التدبير، الذي يمكن اعتباره بمثابة إنشاء الحدود العسكرية إذا نظرنا إلى الوراء، دوراً مهماً في عرقلة المزيد من التقدّم العثماني[39].

وهكذا خسر الهابسبورغ معركة المجر إلى حدّ كبير. وإذا تبنّينا وجهة النظر العثمانية، فإنّه لم يكن من الواضح على الإطلاق في العقد (1560-69/ 967-77) أن الحصار الأول لڤيينا في (1529/ 935-36) لن يتكرّر بنجاح أفضل في المستقبل. ويصدق على الرغم من الآمال المستبشرة بفتوحات كبيرة وشيكة الحدوث في إيطاليا والأراضي الألمانية، التي يبدو أنها ساورت بلاط السلطان سليمان القانوني في العقد (1530-39/ 936-46) وتم التخلي عنها الآن[40]. وهكذا فإنّ حماية أراضي الدولة العثمانية من الهابسبورغ المقيمين في ڤيينا اقتضت القيام ببعض الحروب الحدودية الصغيرة، التي كانت تقع من آن لآخر حتى في أوقات السلم[41].

أما بالنسبة للفرع الأسباني من الهابسبورغ، فقد كانت هذه الفترة السنوات الأولى في حكم فيليب الثاني الذي تقلد الحكم بعد والده (شارل الخامس) في (1556/ 963-64). وقد دار التنافس العثماني الإسباني حول المناطق الساحلية في شمال إفريقيا. وشكّل طرد المسلمين العربِ من إسبانيا بعد عام (1492/ 897-98) نقطة بداية هذا النزاع، حيث شنّ بعض المطرودين هجمات قرصنة متواصلة، مستخدمين قواعد في شمال إفريقيا، على السواحل والسفن الإسبانية. وفي سلسلة من الهجمات المضادة، استولى ملوك إسبانيا على عدة موانئ في شمال إفريقيا بما فيها طرابلس في (1510/ 915-16)، وقد احتفظوا بهذه المدينة حتى طردهم العثمانيون منها في (1551/ 957-59). ونظم القادمون الجدد من شرق البحر المتوسط، ونعني بهم خير الدين بربروسا وأخاه، المقاومة الإسلامية ضد الغزاة



صورة 1: خوذة ودرع انتوي إرسالهما هدية دبلوماسية من إمبراطور الهابسبورغ رودلف الثاني إلى الصدر الأعظم سنان باشا.

المصدر: Vienna. Kunsthistorisches Museum, Hofjagd-und Rüstkammer, inventory no. A609; reproduced by permission. The photograph has been taken from the exhibition catalogue *im Lichte des Halbmonds, Das Abendland und der türkische Orient* (Dresden and Bonn: Staatliche Kunstsammlungen and Kunst-und Ausstellungshalle der Bundesre-publik Deutschland, 1995): 98.

ووضعا نفسيهما تحت سيادة السلطان العثماني الذي عيّن خير الدين فيما بعد قائداً عاماً للبحرية[42]. واحتفظ الإسبان بشكل غير مستقر تقريباً ببضع قلاع ساحلية ليس لها ظهير خلفي من الأراضي، تدعى حاميات (presidios) (مليلة والمرسى الكبير وأوران). وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تنافس بحري كبير على أعالي البحار، شكّلت معركة ليبانتو(*) (1572/ 979-80) مجرد حادثة واحدة حظيت بشهرة كبيرة لكنّها لم تكن حاسمة بأي حال من الأحوال[43]. وعلى المستوى اليومي، كان الدفاع عن المجال العثماني في البحر المتوسط يرمي أساساً إلى حماية السفن والسكان الساحليين من سفن القرصنة والقراصنة. أما بالنسبة إلى الأراضي الإسبانية نفسها، فقد قرّر السلطان سليم الثاني بعد فترة قصيرة من اعتلائه العرش في (1566/ 973-74) أن يعطي الأولوية لفتح قبرص وطرد البنادقة منها، على القيام بدعم انتفاضة المغاربة الإسبان ضدّ ملك إسبانيا. ومن ثم جاء الردّ على طلبات الرعايا المسلمين التابعين للملك فيليب الثاني بالمساعدة العسكرية بطمأنتهم بأنّ والي الجزائر سيقدّم لهم الإمدادات والأسلحة. ولكن في الواقع العملي، فإن المغربيين الإسبان تُركوا بمفردهم يقاتلون في معاركهم الخاسرة دون تقديم أي شيء ملموس سوى التأييد المعنوي من قبل السلطان العثماني[44].

كان فرسان مالطة من القراصنة المشهورين في ذلك الوقت الذين يهددون السواحل العثمانية، وقد ادعوا أن هجماتهم على الرعايا العثمانيين تحظى بتأييدٍ ديني[45]. ورداً على هذه التهديدات، أمر السلطان العثماني سليمان القانوني، في أواخر سنوات حكمه، قائد بحريته الأميرال تورغوت رئيس(**) بحصار مالطة؛ لكن الحصار فشل بالرغم من استيلائه على قلعة القديس إلمو بعض الوقت[46].

(*) قام دون جوان حاكم النمسا على رأس أسطول مسيحي بإيقاع الهزيمة بالأسطول العثماني في ليبانتو بالقرب من خليج كورنثه، وذلك رداً على استيلاء العثمانيين على قبرص 1570-1571م. عن ذلك انظر: بول كولز، العثمانيون في أوروبا، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، القاهرة، 1993م، ص95 وكذلك: محمد عاكف أيدن، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة صالح سعداوي، اسطنبول 1999م، ص44. (المترجم)

(**) من أشهر بحّارة الدولة العثمانية، ولد في منتشا 1485م وتوفي في مالطه 1595م. عمل في معية خير الدين بربروسا باشا. اتخذ من جزيرة جربة قاعدة عسكرية لشن العديد =

وتجدر الإشارة إلى أن فرسان مالطة لم يكونوا فقط من رعايا الحكام المتحاربين مع الإمبراطورية العثمانية مثل الإسبان أو النبلاء المقيمين في الأجزاء الخاضعة للسيطرة الإسبانية من شبه الجزيرة الإيطالية، بل أيضاً من رعايا حاكم ودود في الظاهر مثل ملك فرنسا. فقد حاول الحكام الفرنسيون أن يقلّلوا من ردود الفعل السلبية «للرأي العام» في كل من فرنسا وأوروبا الغربية ضد التحالف القائم بين «أكثر الملوك مسيحية» و«عدو العالم المسيحي»، عن طريق التساهل تجاه تحرّكات نبلائهم المضادة للدولة العثمانية[47].

يبدو أن قلة من رعايا الهابسبورغ قاموا بزيارة الأراضي العثمانية في العقد (1560-69/ 967-77)، باستثناء المجريين الذين كانوا يعيشون تحت حكم فرديناند الأول (حكم 1526-64/ 932-72)، إذا أسقطنا من الحسبان أسرى الحرب الكثر الذين أصبحوا عبيداً للسلطان سليمان نفسه أو خدموا جنوده ورعاياه بصفتهم أرقاء. أما فيما يتعلّق بالأوروبيين الغربيين المقيمين بصفة مؤقتة على الأراضي العثمانية، فقد واجه العثمانيون على الأغلب تجاراً قادمين من مدن إيطالية مختلفة لا سيما البندقية. كما أنّ مجلس حكم البندقية احتفظ بسفراء له مقيمين في اسطنبول، فيما كان هذا الإجراء يوشك على الشيوع بين الحكام الأوروبيين. وإلى جانب الواجبات الرسمية المنوطة بهؤلاء السفراء، فإنهم كانوا يقومون أيضاً بتقديم معلومات استخباراتية لمجلس حكم البندقية، وحتى لتلك الدول التي لم يكن لها ممثل رسمي على الأراضي العثمانية مثل إسبانيا[48]. وغالباً ما كان التجار والدبلوماسيون البنادقة يزوّدون الحكومة العثمانية أيضاً بالمعلومات المفيدة عن السياسات الأوروبية.

أما على الحدود الشمالية، فقد بقي التورّط العثماني المباشر محدوداً نسبياً. وشكّلت الغارات التي كانت تشنّ على ما يعرف اليوم بالأراضي الأوكرانية والروسية عاملاً مهماً في اقتصاد تتار القرم، لا سيما لما كانت تعود به من غنائم

= من الهجمات البحرية على السواحل الأوروبية، وفي إحدى المرات عاد إلى اسطنبول وفي معيته 500 أسير، وجرى تعيينه والياً على طرابلس الغرب مكافأة على مجهوداته الحربية الفائقة. انظر:

Turgut Re'is, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, c. 6, s. 2358.

(المترجم)

وأسرى. وغالباً ما كان التتار يبيعون الأسرى إلى العثمانيين كعبيد، وهذا يفسر لماذا كان الروس (تتحدّر خُرم سلطان، زوجة السلطان العثماني سليمان القانوني، من تلك المنطقة) في النصف الثاني من القرن السادس عشر يشكّلون قدراً كبيراً من العبيد المدوّنين في سجلات قاضي مدينة بورصة[49]. وكان التدخّل العثماني المباشر في منطقة الحدود الشمالية مقصوراً على عدد قليل جداً من الحالات. وتعتبر الحملة التي شنّت كردّ فعل على قيام الموسكوفيين بغزو أستراخان الأكثر أهمية بسبب فشل مشروع قناة نهر الدون-فولغا، ما سهّل الفتوحات السلطانية في تلك المنطقة[50]. ولا يزال الجدال قائماً حول ما إذا كان العثمانيون قد وضعوا «سياسة شمالية» متسقة في ذلك الوقت المبكر بخصوص دولة القياصرة الناشئة[51].

في أوساط الجيران الشرقيين، حافظ جهاز الدولة العثمانية على علاقات مع إيران، وبدرجة أقل مع الأنظمة الإسلامية في الهند، وبخاصة الإمبراطورية المغولية[52]. فقرابة سنة (1560/ 967-68)، كانت دولة المغول تتعافى من أزمة كبيرة إذ في الماضي القريب خُلع حاكمها همايون(*)، ابن مؤسس الإمبراطورية بابر(**) عن العرش وأجبر على اللجوء إلى بلاط الشاه طهماسب في أصفهان ثم قضى في (1556/ 963-64) بعد فترة قصيرة من استعادة دلهي في (1555/ 962-63). وفي بداية العقد (1560-69/ 967-77) كان ابنه وخليفته أكبر يعمل على تعزيز سيطرة المغول في شمال الهند[53]. وهكذا كانت دولة إيران الصفوية على وجه الخصوص، من بين الدول المسلمة، تشكّل تهديداً دينياً وسياسياً رئيسياً، من وجهة النظر العثمانية. ونتيجة لذلك حاولت الإدارة العثمانية في اسطنبول، وإن لم تنجح دائماً، الحد من الوجود الإيراني في الأناضول وشبه الجزيرة العربية والإشراف عليه[54].

(*) تولى همايون الحكم عام 1530م، واستطاع الانتصار على أخوته عبر تحالفه مع الشاه طهماسب الصفوي في إيران. انظر: ناظم الدين أحمد بخشي الهروي: طبقات أكبرى، ترجمه من الفارسية إلى العربية في ثلاثة أجزاء ووضع حواشيه أحمد عبد القادر الشاذلي تحت عنوان (المسلمون في الهند من الفتح العربي حتى الاستعمار البريطاني) القاهرة، 1995م، جا، ص514-520. (المترجم)

(**) هو مؤسس دولة المغول في الهند. ينحدر من سلالة تيمورلنك وجنكيزخان. استولى على مدن سمرقند وفرغانه وأكبر بلاد الهند مثل لاهور. توفى عام 1530م ليخلفه ابنه همايون. انظر: أحمد بخشي، المصدر السابق، جا، ص292-295. (المترجم)

وقد زاد الأمور تعقيداً أنّه لم يكن بوسع السلطان العثماني في أوقات السلم عدم السماح للحجاج الإيرانيين بالوصول إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة للحج. ولم يكن بوسعه أيضاً أن يمنع وصول الحجاج الإيرانيين إلى أضرحة آل بيت النبي (ص) في العراق، التي سيطر عليها العثمانيون بعد العقد (1530-39/ 936-46)[55]. وبالإضافة إلى ذلك، هاجر الكثير من السُنّة الإيرانيين، لا سيما المتحدرين من منطقة الحدود القوقازية إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية، ونجح بعضهم في العمل في مكاتب الإدارة المركزية للدولة العثمانية. وهكذا كان يوجد مجموعة من المسؤولين العثمانيين المتحدثين باللغة الفارسية والذين كانوا يحظون بالتقدير لإتقانهم التراث الأدبي الفارسي، ولكن غالباً ما كانوا أيضاً موضع شك من قبل زملائهم ومنافسيهم باعتبارهم دخلاء غير موثوق فيهم[56].

IV ـ المنافسات الدينية والسياسية بين السلاطين والحكام الغربيين في العقد (1560-69/ 967-77)

أوضحنا من قبل، وإن باختصار، النزاعات بين الحكام المسيحيين الذين ينتمون إلى طوائف دينية متنافسة. وفي هذا الفرع من الدراسات التاريخية قضى المختصون في أوائل العصر الحديث سنوات عديدة في محاولة لفصل الاهتمامات الدينية الصرف عن النزاعات للحصول على الأفضلية الاقتصادية والتوسّع في الأراضي، وقد أصابوا شيئاً من النجاح ـ وإن كان محدوداً. فمن الواضح، من ناحية، أن الدين استخدم في الغالب لإضفاء الاحترام على ألاعيب القوى الدنيوية. فقد كانت العداوات بين المجموعات العرقية والفئات السياسية والطبقات الاجتماعية في بداية العصر الحديث في أوروبا تتحوّل أحياناً إلى نزاعات بين الكنائس والطوائف المتنافسة[57]. وربما بالغ بعض المؤرخين، الماركسيين في الغالب وإن ليس دائماً، في استعمال هذا الموضوع؛ لكنّ ذلك لا يعني أنّهم كانوا على خطأ من حيث المبدأ. ومن ناحية أخرى، أشير إلى أن المسيحيين في القرن السادس عشر لم يكونوا فقط مقتنعين بأن كنائسهم تمثل المعتقد السليم، وإنّما يعتقدون أيضاً بأنّ العنف مبرّر لإعادة أصحاب المعتقدات الخاطئة إلى جادة الصواب. ونتيجة لذلك، غالباً ما وجد الخصوم أنّ من الصعب جداً التوصّل إلى تسوية عندما تكون الشؤون الدينية على المحك، بل إنّ من مصلحتهم المبادلة

القيام بذلك حتى من منظورنا في هذه الأيام[58]. وقد شكّلت المنافسات بين الكنائس الكاثوليكية، والأرثوذكسية، والبروتستانية بقدر أقلّ، وصولاً إلى نحو سنة (1700/ 1111-12) على الأقل، وإلى أبعد من ذلك التاريخ بكثير أحياناً، خلفية للسياسات التي انتهجتها الدول المسيحية المختلفة تجاه السلطان العثماني. وهكذا عندما أصبح البطريرك الأرثوذكسي كيرلس لوكارس كالفينياً في أواخر العقد (1620-29/ 1029-39)، حظي بتأييد السفيرين الإنجليزي والهولندي، وكلاهما بروتستانتيان، بينما واجه معارضة حادة من المبعوث الفرنسي الذي اعتبر أن المصالح الكاثوليكية تتعرض لخطر داهم[59].

غير أنّ هذه المنافسات لم تحل دائماً دون أن يرى المسيحيون في غرب أوروبا وجنوب شرقها أنفسهم أنّهم ينتمون لدين واحد، وكانت هذه المشاعر قوية على وجه الخصوص عندما يجابههم حاكم مسلم. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، كانت تلك المشاعر مشتركة بين بعض الكاثوليك والأرثوذكس أكثر من تشاركها بين الكاثوليك والبروتستانت. ويرجع ذلك لأسباب المعتقد من جهة، وإلى أنّ الحكام الكاثوليك والأرثوذكس لم تكن بينهم نزاعات عسكرية في الماضي القريب، باستثناء الحرب بين موسكو وبولندا، من جهة ثانية. وربما كان التضامن الديني بين المسيحيين، كما كان يفترض في الغالب، يحثّ الرعايا الأرثوذكس على الثورة ضد حكّامهم المسلمين كلما جعل تواجد أي قوات أو بحرية غربية قوية هذا الخيار قابلاً للنجاح. وبينما كان مستشارو الحكام المسيحيين المختلفين يطرحون هذا الخيار بشكل متكرّر، فيما يتعلّق بالقرن السادس عشر على الأقل، فإنّ هناك في الواقع الكثير من الأدلة على عكس ذلك. فمثل هذه الانتفاضات كانت نادرة الحدوث، ولم تكن تتكرّر إلا عندما يتولى قيادتها حكام محليون؛ ولم يتحقّق هذا الشرط في مولدافيا ووالاشيا إلا في (1716/ 1028-29). وفي حالات أخرى، وقعت مثل هذه التمرّدات في مناطق فقيرة وبعيدة مثل الجبل الأسود، حيث إن إرسال جيش عثماني إلى هذه المناطق مكلف للغاية، وهي خطوة ربما رأت السلطات في اسطنبول أنّها «لا تستحق العناء». كان كل ذلك معروفاً من حيث المبدأ لكثير من المعاصرين، ولكن في أوقات الحروب خاصة، لم تحل هذه المعرفة دون ظهور شخصيات بارزة كانت تزعم أنها تستطيع التمرّد على العثمانيين[60].

كانت المشاريع التي تستهدف إثارة المسيحيين العثمانيين تساور البلاطات الأوروبية في أوائل الفترة الحديثة بشكل متكرر لأنّ الحكّام المعنيين، بمن فيهم الحلفاء المزعومون للسلطان، افترضوا أن الإمبراطورية العثمانية كانت أقل استقراراً كدولة مما نعرفه عنها اليوم، بالاستفادة من الحكم على الأشياء بعد وقوعها. وهكذا اعتبر العديد من المؤلّفين الأوروبين أنّ الأزمة السياسية والاقتصادية والمالية التي حدثت في أواخر القرن السادس عشر على سبيل المثال مؤشّر على بداية «تدهور» الإمبراطورية العثمانية وأنّها «ستسقط» في المستقبل القريب. وكان الكثير من دول أوروبا الغربية والجنوبية يحدوها الأمل في اقتناص أجزاء من هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف في حال حدوث ذلك، وبهذا المعنى، لم تكن فكرة تقسيم الإمبراطورية العثمانية اختراعاً جاء به الدبلوماسيون في القرن التاسع عشر[61]. ولكن ما دامت الإمبراطورية قائمة، فإن هؤلاء الحكام أنفسهم، والملك الفرنسي مثال واضح عليهم، ربما لم يكن لديهم اعتراض محدد على تكوين تحالفات سياسية مع السلاطين العثمانيين[62].

تتخلّل هذه التوقّعاتُ والافتراضات العديدَ من مصادر الأرشيف الأوروبية التي تتعامل مع تاريخ الأراضي والممتلكات السلطانية. وبما أن هذه المواد قد أصبحت في متناول المؤرخين الأوروبيين قبل وقت طويل من توفّر مصادر الأرشيف العثماني، فليس من المفاجئ أنهم قد تركوا أثاراً عميقة في علم التأريخ ذي الصلة. وقد تعزّز هذا التأثير بأنّ التأريخ في أوائل عهد الجمهورية في تركيا كان يميل كثيراً إلى الحديث عن «الفساد» و«الانحطاط» العثماني[63]. وفي القرن التاسع عشر تعاطف معظم المؤرخين الأوروبيين بقوّة مع الإمبراطورية أو الدولة ـ الأمة التي كانوا من رعاياها أو مواطنيها. أما المؤرخون العثمانيون فقد حاولوا أن يفسّروا التطوّرات الداخلية والخارجية التي أوقفت أولاً التقدم العثماني ثم أدّت إلى فقدان المزيد من الأراضي العثمانية[64]. وفي هذا المسعى، بعد سنة (1850/ 1266-67)، تبنّى المؤلّفون البارزون، بدرجات متفاوتة، المنهجيات السائدة بين المؤرخين الأوروبيين والأميركيين في ذاك الوقت؛ ومن الأمثلة المعروفة في هذا الصدد اهتمام فؤاد كوبرولو[*] (Fuat Köprülü) بالمناطق الحدودية وسكانها[65].

(*) هو مؤرخ وأديب وسياسي تركي. ولد في اسطنبول 1890م وتوفي بها 1966م. عمل =

٧ ـ كيف لم تنظّم النخبة الحاكمة العثمانية علاقاتها بالعالم الخارجي في العقد (1560-69/ 967-77)

مع ذلك من المثير للاهتمام كيف لم يؤدّ هذا الظهور لمنهجية مشتركة، لفترة طويلة، إلى منظور واحد للتاريخ العثماني يتشاركه المتخصّصون في التاريخين العثماني والأوروبي. ربما تتحمل العوائق اللغوية المسؤولية عن ذلك بصورة جزئية، حيث نشر الأكاديميون الأتراك مؤلفاتهم وكتبهم باللغة التركية فقط، وهي لغة لا يجيدها المؤرخون الأوروبيون بطبيعة الحال، فقد بقي التبادل العلمي صعباً ما دام الباحثون الأتراك ينشرون بالتركية، ولم يكن المؤرّخون الأوروبيون يعرفون تلك اللغة في العادة. ولكن ذلك لا يمكن أن يكون هو لب القضية بأكملها، لأن المؤرخين الأوروبيين البارعين لغوياً ربما يكتبون عن الإمبراطورية العثمانية مستخدمين أقل قدر ممكن من المصادر العثمانية الثانوية، حتى إذا كانت متاحة باللغة الإنجليزية. وقد ضمن هذا الموقف استمرار الاستخدام الواسع النطاق لموضوع مثل «الانحطاط العثماني»، اعتبره كثير من المؤرخين العثمانيين موضع شك متزايد كأداة تفسيرية، من قبل علماء يتعاملون مع تاريخ البلقان على سبيل المثال.

من ناحية أخرى، كان من النادر أن يتصدّى المتخصصون في الدراسات العثمانية لقضايا محرجة لكل من يحاول وضع «الفساد» في إطاره التاريخي. ومازال لدينا القليل جداً من الدراسات التي تتعلق بشراء الوظائف الحكومية في الإطار العثماني، وهو موضوع يتوافق مع «مشكلة الفساد» وحظي بدراسة جيدة في التاريخ الباكر لكل من فرنسا أو فلورنسا. ونظراً لتكرّر بيع الوظائف العثمانية وشرائها من

= مديراً لمعهد الدراسات التركية، ثم عضواً بمجلس النواب لعدة دورات. كما عمل أيضاً وزيراً للخارجية التركية 1950-1957م. له العديد من المؤلفات في الأدب والتاريخ أشهرها تاريخ تركيا، وتاريخ الأدب التركي، وقيام الدولة العثمانية. انظر:

Köprülü Mehmed Fuad, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, c. 4, s. 1448.

ومن أعماله المترجمة إلى اللغة العربية. انظر: قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، الطبعة الثانية، القاهرة، 1993م. المتصوفة الأولون في الأدب التركي، ترجمة عبد الله أحمد إبراهيم، جزآن، القاهرة، 2002م. (المترجم)

أواخر القرن السادس عشر فصاعداً، فإن ذلك يشكل إغفالاً خطيراً على الرغم من أن تنامي أعداد الدراسات حول التزام جباية الضرائب طوال الحياة وحيازة السلطة في الولايات أخذ يملأ هذه الفجوة جزئياً على الأقل[66]. ولن نتمكن من تقييم مدى تأثير هذه الممارسات على علاقات العثمانيين مع الحكام الأجانب ورعاياهم إلا عندما نفهم السياق التاريخي لما اعتبره بعض المعاصرين وكثير من الكتاب في الفترات اللاحقة فساداً.

ونتيجة لهذه التقاليد المتعلقة بمسألة التأريخ، فقد شاب وجهات النظر الكثير من التشويه. وغالباً ما تعامل الدراسات التي تتناول مسائل تتعلّق بالتاريخ العثماني والأوروبي، بما في ذلك المنافسات الدينية والسياسية بين الأوروبيين في اسطنبول، أو اتصالات الكنيسة الأرثوذكسية التي تتجاوز الدول، كما لو أنّ المسؤولين العثمانيين لم يكن لديهم أي مصلحة في هذه القضايا، باستثناء «الرشاوى» التي ربما يحصل عليها الأفراد النافذون من جرّاء مساندتهم هذا الطرف أو ذاك[67]. وهكذا فإنّ الإدارة العثمانية، التي ظلّت توسّع ممتلكاتها حتى العقد (1660-69/ 1070-80)، تصوّر كما لو أنها كانت مجرد مجموعة من الأفراد الذين يسعون وراء مصالحهم المالية الخاصّة، وأحياناً رغباتهم في الانتقام وإراقة الدماء[68]. ولو كانت هذه الصورة واقعية، لانهارت الإمبراطورية العثمانية بعد أول نكسة عسكرية خطيرة، لكن الحال لم تكن كذلك البتة. بل على العكس، فإذا عقدنا مقارنة بين التاريخ العثماني في القرن الثامن عشر وبين التدهور الحاد والشديد الذي حدث لدول قوية سابقة مثل السويد وبولندا، فإننا نُلاحظ الإصرار الشديد الذي أبدته النخبة العثمانية الحاكمة في الدفاع عن نظامها السياسي[69].

توضح الدراسات الحديثة، أنه ابتداء من القرن السابع عشر، لم تتمّ المحافظة على تماسك النخبة العثمانية بفعل الروابط الفئوية فحسب، بل أيضاً بسبب الولاء الذي أبداه زعماء «الأسر السياسية» لأهمّ «رب أسرة» بينها، وهو السلطان[70]. ولكن بالإضافة إلى ذلك كان هناك تنظيم متزايد التعقيد للمكاتب المالية وغيرها، يشكل «سلم النجاح» الذي يستطيع أي كاتب سابق تسلقه للوصول إلى الوظائف العليا، إذا كان يحظى بقدر معقول من حسن الطالع وحسن التصرف. ومن الصعب الاعتقاد بأنه لم يكن هناك في مثل هذه المجموعة إجماع على قضايا السياسة العامة للدولة، حتى إذا كنا مضطرين أحياناً، وبسبب الفجوات والنقص في

الوثائق المتوافرة، إلى الافتراض بشأن هذه الآراء بدلاً من تجميعها معاً من الوثائق الحكومية ذات الصلة[71]. وأعتقد أنّ ذلك افتراض «استشراقي» من النوع القديم جداً أن نسلّم بصحّة وجود نخبة عثمانية مفتّتة غير قادرة على تكوين إطار عمل إجماعي غير محكم حتى، يستطيع من خلاله الأفراد متابعة مصالح الدولة التي يمكنها وحدها أن تضمن لهم وظائفهم وتحافظ أيضاً على مصالحهم المالية الشخصية أيضاً، كما هو الحال في أنظمة الحكم السياسي الأخرى.

VI ـ حدود السلطة الإمبراطورية في العقد (1560-69/ 967-77): ولاءات الأناضول للأمراء غير العثمانيين

على الرغم من أنّ من المنطقي اعتبار الدولة العثمانية في الفترة الأخيرة من حكم السلطان سليمان شديدة المركزية بمعايير بداية الفترة الحديثة، فإنّ من غير الواقعي الافتراض بأنّ هذا الوضع ينطوي على وجود مستوى معياري لسيطرة السلطات العثمانية على جميع الأراضي التابعة لها. فمثل هذا التناسق في النهاية أمنية لا تتحقّق دائماً حتى في دول القرن العشرين. فقد كان الخطر يتهدّد الأراضي الساحلية على وجه الخصوص. وعلى غرار ما لوحظ فيما يتعلق بإسبانيا وإيطاليا في هذه الفترة، لم يكن سكان الأناضول الغربية يفضّلون المواقع والمناطق القريبة من البحر. ومع أنّ مشكلة الملاريا مسؤولة إلى حدّ كبير عن هذا الاختيار، فإن الخطر المستمر الذي يشكّله القراصنة، بعضهم من رعايا الدولة العثمانية وجلّهم غير ذلك، شكل رادعاً إضافياً. وربما جازف الفلاحون المستقرون في الأراضي الداخلية البعيدة عن البحر، على مسؤوليتهم الخاصة، بالنزول من آن لآخر من التلال لزراعة الحقول في القرى الساحلية التي هجرها أصحابها[72].

في المناطق الداخلية من شبه جزيرة الأناضول، كانت هناك أسباب أخرى لعدم سيطرة الحكومة المركزية الكاملة على الأراضي العثمانية. وسنهمل تماماً الأسباب الداخلية لهذا الوضع العام، مثل الحرب المتقطّعة التي نشبت بين أبناء السلطان سليمان القانوني المتنافسين على العرش. لكن يجب ألا نغفل عن أنّ تمرداً كبيراً لصالح «ذو القدر»(*)، وهي سلالة من شرق الأناضول ذات ارتباطات

(*) ذو القدر (1377-1522م) إمارة تركية كانت تابعة لدولة المماليك حتى العام 1399م، =

بالمماليك في مصر، وقع في العقد (1520-29/ 926-36)، وسُفكت دماء كثيرة في قمعه[73]. هل كان هذا التمرّد المحاولة الأخيرة لمؤيدي أسرة حاكمة كانت تسيطرعلى هذا الإقليم أو ذاك قبل استيلاء العثمانيين عليه؟ إن معلوماتنا عن تاريخ الأناضول الإقليمي في العقد (1560-69/ 967-77) محدودة جداً للأسف، وربما تبقى كذلك بسبب استمرار النقص الشديد في المصادر الأولية. ونتيجة لذلك فإننا لا نعلم هل كانت هناك بعض الحركات التي وصفتها السلطات العثمانية بشكل عام بكلمة «أشقيالك» (سرقة أو تمرّد) (eşkiyalik)، تشير إلى تأييد الأسر المالكة غير العثمانية المخلوعة. وربما استمرّ الولاء لمثل هذه الشخصيات فترة طويلة بين البدو الذين كانوا يسكنون مناطق السهوب الجافة في وسط الأناضول، دون أن يعرف عن ذلك المسؤولون في اسطنبول.

كان دور قبائل القزل باش(*) (Kızılbaş) أكثر تعقيداً، وهي قبائل أقامت في مجموعات متراصّة نوعاً ما في أنحاء الأناضول، ولكنها تركّزت بشكل خاص في الجزء الجنوبي الغربي من شبة الجزيرة. وكان هناك أيضاً الكثير من المؤيدين والمساندين لهذه الفرقة المارقة عن الإسلام في ولاية الروم، وهي المنطقة المحيطة بمدن أماسيا وتوقات وسيواس، وقد رأينا أنّ مجموعة كبيرة منهم أبدت ارتباطاً صريحاً بالأسرة الصفوية التي ظهرت في إيران في بداية القرن السادس عشر. لذا كانت الحكومة العثمانية حذرة طوال الوقت من الاستياء الذي تثيره النزعات الدينية

= حيث بسط العثمانيون هيمنتهم عليها بعد ذلك. وكانت تعد بمثابة إمارة حاجزة بين الدولتين الكبيرتين. تصاهروا مع العثمانيين بشكل كبير. وعلى سبيل المثال كانت والدة السلطان سليم الأول، عائشة خاتون، أميرة من أسرة ذي القدر. انظر: يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، المجلد الأول، اسطنبول، 1988م، ص77. (المترجم)

(*) هو اسم أطلقه المسلمون السنّة على قبائل المسلمين الشيعة وخاصة التركمان الملقبين بالعلويين، الذين سكنوا مناطق الأناضول وكردستان وقدموا العون دائماً لشاهات إيران الصفويين. انظر:

Kizilbaş, Dictionnaire Larousse-Ansiklopedik Sözlük, c. 4, s. 1380.

وانظر أيضاً:

Gustave Bayerle, Pashas, Begs, and Effendis: A Historical Dictionary of Titles and Terms in the Ottoman Empire, Istanbul, 1997, p.97.

في هذه المناطق المنعزلة من الأناضول. ويبدو أنّ السلطات في ظل حكم سليمان القانوني اعتبرت الدراويش الصفويين وغير الصفويين هراطقة ومارقين واضطهدتهم على السواء. وربما حثّ الخطر المشترك المجموعتين على إقامة علاقات لم تكن موجودة لولا ذلك. وهكذا، فإن الطريقة البكتاشية الصوفية، يوجد مقرها الرئيسي في مدينة حاجي بكتاش اليوم، استقبلت كل أنواع الموالين الذين حاولوا الهروب من الاضطهاد. وبالنظر إلى ندرة المصادر، يمكننا الظن، لكن لا نستطيع أن ندعي بالتأكيد، بأن بعض الموالين السابقين للطريقة الصفوية اليائسين أو الخائبين، كانوا في عداد المنضمّين للطريقة البكتاشية. على أي حال كان بير سلطان عبدال، وهو شاعر ديني ربما عاش في القرن السادس عشر أو القرن السابع عشر وانتشرت قصائده بين البكتاشية وأتباع ضرب من الإسلام «الشعبي» المعروف اليوم باسم ألفيس، من الأتباع المتحمّسين لحكّام إيران. فإذا كان شعره يعكس بشكل كافٍ الحالة العقلية المميّزة لبعض الدوائر الأناضولية المارقة، فإنّ هناك أشخاصاً في هذه المنطقة كانوا على استعداد للتضحية بأنفسهم من أجل الشاه[74].

لم يكن الدراويش غير مسلحين بالضرورة، وكان بوسعهم أحياناً حشد المناصرين في أوساط الجنود المحترفين مثل الإنكشارية الناشطين والمرشّحين. ولم تكن الشكاوى من شيوخ الطرق الصوفية الذين يتعاونون مع الأشقياء المعروفين نادرة في سجلات الشؤون المهمة. وليس من الواضح في الغالب إذا كانت كلمة الأشقياء موضع النقاش تعني اللصوص «العاديين»، أو أنّهم كانوا، في حالات معيّنة على الأقل، منشقّين دينيين[75]. وتزداد الإجابة عن هذا السؤال صعوبة لأنّ العديد من الأشخاص الذين تعتبرهم السلطات هراطقة ومارقين كانوا من البدو أو أنصاف البدو، وربما تحوّلوا إلى اللصوصية لتوفير عيش الكفاف إذا ما حصلوا على الخيول والأسلحة. وليس من السهل على المؤرّخ اليوم فصل السعي إلى الحصول على الغنائم عن مستوى من التمرّد والعصيان لأسباب سياسية، ومن المفترض أن يكون ذلك أصعب بالنسبة لمن عاش في القرن السادس عشر.

VII ـ حدود سلطة الإمبراطورية: بعض الأمثلة من أراضي الروملي

لم تكن السيطرة المركزية مطلقة في مناطق البلقان الجبلية على الأغلب. غير أنّ مصادر الاضطراب حيث يتركّز السكان المسلمون كانت ترتبط بقوى خارج

الإمبراطورية العثمانية. وقد واجه الدراويش المارقون القمع مثل أقرانهم في الأناضول، لكن لم يكن هناك ادعاءات بصلتهم بالصفويين. وعند النظر في «المخاطر الأمنية» المحتملة، كانت السلطات المركزية تشتبه كثيراً في تعاطف الرهبان الأرثوذكس في المناطق الريفية. فنظراً لأنّ العديد من الأديرة قائم في أماكن نائية، فقد احتفظ كثير من الرهبان بمخزون من الأسلحة لديهم لحماية أنفسهم من المغيرين واللصوص. وفي بعض الحالات، مثل دير متيورا الشهير، لم يكن يمكن الوصول إلى الأديرة المعنية، الواقعة في أعلى الجبال الصخرية، إلا عن طريق السلال والسلالم. وفي حرب الاستيلاء على قبرص في (1570-73/ 977-81)، اعتبرت هذه الأديرة مصادر محتملة لمساعدة الأعداء وإيوائهم، على الرغم من أن الكثير من الرهبان المعنيين ربما لم يكونوا، بوصفهم أرثوذكساً مخلصين، منحازين كثيراً إلى الحكام الكاثوليك للعصبة المقدّسة. ومن ثم تلقى المسؤولون المحليون أوامر بمصادرة الخيول والأسلحة. وربما يرجع ذلك بشكل جزئي إلى الحكم الشرعي الإسلامي الذي لا يسمح لغير المسلمين بحمل الأسلحة. وربما لا تقل عن ذلك أهمية السياسة العامة بنزع أسلحة الرعايا، مسلمين وغير مسلمين على السواء، التي اتبعتها السلطات العثمانية فيما يتعلّق بالأسلحة النارية على الأقل[76]. وفي الظروف السلمية، كانت الأديرة المجاورة للبحر تعتبر مرتعاً للتهريب، حيث اتُهم الرهبان غير مرة بالبيع غير القانوني للغلال للتجار «الفرنجة»[77]. وفي مثال من العقد (1580-89/ 987-98) عرفنا عن الراهبات في الدير الذي أصبح اسمه دير القديس فيلوتي في أثينا اللواتي قدّمن الملجأ للعبيد الهاربين، وخاصة الجواري اللاتي يرغبن في العودة إلى «أرض الفرنجة»[78]. ومن الواضح أن الراهبات كنّ راغبات في التغاضي عن التوترات القائمة بين الكاثوليك والأرثوذكس في ذلك الوقت.

وعلى مستوى أعلى في التراتبية الكهنوتية، كانت هناك صلات بين الكنيسة الصربية الأرثوذكسية وكبار الدوقات في موسكو، الذين أصبحوا في ما بعد قياصرة روسيا، وتعود أوائل سجلات ذلك إلى القرن السادس عشر. وقد تواصلت زيارات كبار رجال الكنيسة، فضلاً عن مراسلاتهم، وازدادت وتيرتها بعد عام (1600/ 1008-09). غير أنّ الوثائق المنشورة، وبخاصة رسائل رجال الكنيسة الصرب إلى حكّام موسكو طالبين المساندة والمساعدة المادية والمعنوية تظهر انقطاعاً بين (1509/ 914-15) والقرن السابع عشر. أما بالنسبة إلى البطريركية في اسطنبول، فقد

كانت اتصالاتها كثيفة مع دوقات موسكو الكبار وفيما بعد مع قياصرة روسيا، وبخاصة في أثناء تولّي البطريرك شديد العداء للكاثوليكية كيرلوس لوكارس وبعده مباشرة[79]. وبعد إعدامه، واصل العديد من أتباعه تزويد روسيا بقدر لا بأس به من المعلومات عن الموقف السياسي في اسطنبول؛ ويبدو أن قيام القياصرة بجمع المعلومات الاستخبارية عبر كبار رجال الكنيسة الأرثوذكسية في القرن السابع عشر كان مماثلاً تقريباً لما كان يقوم به مجلس الحكم في البندقية الذي كان نشاطه معروفا أكثر في هذا المجال[80].

ربما جاءت تهديدات أخرى للأراضي العثمانية من الخطط المتعددة لتخريب مناطق النفوذ السلطانية بمساعدة حكام أجانب، وبخاصة مناهضي الإصلاح الديني في إيطاليا. وهذه التهديدات موثّقة بشكل واسع في المصادر الأوروبية. ولا تخبرنا المراسلات الرسمية العثمانية سوى القليل عنها[81]. ويثير ذلك التساؤل عما إذا كانت السلطات في اسطنبول قد أعلمت بمثل هذه التمرّدات المعدّة، وإذا كان كذلك، هل كانت راغبة في تدوين هذه الوثائق ذات الصلة بهذه الشؤون الحسّاسة في سجلات الشؤون المهمّة. وربما كان هناك مكتب محفوظات خاصّ لمثل تلك الشؤون ذات الصلة المباشرة بأمن الدولة، يضمّ أرشيفاً خاصاً به لم يتم حفظه. ولكن من المتصوّر أيضاً في ظل الظروف القائمة في العقد (1560-69/ 967-77)، عدم أخذ المخطّطات التي كانت فرصة تحقّقها ضعيفة على محمل الجد. ومرة أخرى كانت الأمور مختلفة في أثناء حرب العصبة المقدّسة للاستيلاء على قبرص، عندما تلقى فيليب الثاني ملك إسبانيا عدة عروض من مسيحيي البلقان الذين زعموا أنهم قادرون على حشد الجيوش ضد السلطان إذا ما تلقوا دعماً لوجستياً كافياً. هنا تابعت الإدارة العثمانية مثل هذه التحرّكات بعناية شديدة؛ غير أنّ الملك الحكيم لم تكن لديه رغبة حقيقية في توريط نفسه في حرب على الأراضي العثمانية، وهكذا باءت جميع تلك المحاولات بالفشل[82].

VIII ـ حدود سلطة الإمبراطورية في العقد (1560-69/ 967-77)، مثال آخر: اليمن كإقليم حدودي

بحلول العقد (1560-69/ 967-77)، كان الحكم العثماني قد استتب على الأراضي المملوكية السابقة منذ أكثر من 40 عاماً، كما انحسرت أعمال التمرّد التي

كان يقوم بها العسكريون الطامعون في إعادة تكوين الدولة البائدة. غير أنّ التهديدات البرتغالية للممتلكات والأراضي العثمانية في البحر الأحمر لم تختفِ قط. وعندما أغاروا على جدة في عام (1542/ 948-49)، كافأ العثمانيون أشراف مكة بإعطائهم نصف الرسوم الجمركية المحلية في جدة لأنّهم تعاونوا في صدّ هذه الهجمات والغارات. وفي ذلك الوقت لم تكن جدة مجرد ميناء لانتقال الحجاج من مكة وإليها، وإنّما كانت أيضاً مستودعاً لتجارة مهمة مع الهند. وهكذا شكّلت الرسوم الجمركية التي تأتّت إلى أشراف مكة مبالغ كبيرة، على الأقل في العقد (1570-79/ 977-87)[83]. لذا يمكننا أن نستنتج أن المساهمة العسكرية لأشراف مكة كانت كبيرة، والتهديد البرتغالي جدياً وخطراً.

شكّلت حماية الحجاز من مزيد من الهجمات البرتغالية أحد الاعتبارات التي دفعت العثمانيين إلى إعادة الاستيلاء على اليمن في (1568-71/ 975-79)[84]. كما كان تحصيل الضرائب على تجارة التوابل من جنوب شرق آسيا وإحضار هذه المطيّبات إلى مطبخ القصر من الإغراءات المحفزة. بالنسبة إلى الضرائب وعائدات الجمارك، فإن الموازنات العثمانية لليمن تكشف أن موانئ المحيط الهندي قد أسهمت بنصيب كبير من الإيرادات التي جرى تحويلها إلى اسطنبول[85]. وقد حافظت الإمبراطورية على اهتمامها السياسي بالبحار الجنوبية في السنوات الأخيرة من حكم السلطان سليمان القانوني وإلى أن قرّر خليفته سليم الثاني السيطرة على قبرص مفضلاً ذلك على تعزيز السلطة العثمانية في المحيط الهندي. وشمل ذلك الرد الإيجابي على الالتماس الذي تقدّم به سلطان أتشه في شمال سومطرة لتزويده بالمدافع والمدفعجية لمواجهة خطر البرتغاليين[86]. وكانت السيطرة على اليمن وموانئه ذات أهمية استراتيجية عظيمة ما دامت السياسة الفاعلة في المحيط الهندي خيار البلاط العثماني.

تأخّرت الاستعدادات لحملة الاستيلاء على اليمن طويلاً بسبب التنافس بين سنان باشا ولالا مصطفى باشا، وهما القائدان الكبيران المسؤولان، إذ حاول كل من الوزيرين منع منافسه من تحقيق فتح كبير يؤهّله ليصبح مرشّحاً جدياً لمنصب الصدر الأعظم[87]. ولهذه الملاحظة أهمية كبيرة لأغراضنا إذ توضح أنّ القرارات المهمة ذات الصلة بما ندعوه «السياسة الخارجية» ربما لم تكن تتخذ في الدولة

العثمانية، كما في سواها، على أساس المصلحة العليا للدولة ورخاء المجتمع الإسلامي، وإنما على أساس التوتّرات الفئوية الدنيوية داخل النخبة الحاكمة. وقد فاز سنان باشا في هذه المنافسة في النهاية وشن حملة ناجحة في عام (1569-70/ 976-78)[88]. لكن من الصعب الحكم على مدى امتداد السيطرة العثمانية خلف الأراضي الداخلية لصنعاء وموانئ المحيط الهندي؛ فقد بقيت القوى المحلية قوية. ومع أنّ فتح اليمن منع دون شكّ وقوع مزيد من الغارات البرتغالية في البحر الأحمر، فإنّه لم يقلل اعتماد الحجاز على الإمدادات الغذائية المصرية. وعلى أي حال، لا يبدو أنّ حبوب اليمن لعبت دوراً كبيراً كمصدر لتغذية الحجاج والمقيمين في الحجاز. وهكذا يجب اعتبار اليمن، من هذا المنظور، ولاية حدودية نموذجية، لا تكمن قيمتها فيما تنتجه، بل في الحماية التي توفّرها للمناطق الداخلية.

توضح كل هذه الأمثلة أن السيطرة العثمانية المركزية، على أهميّتها في بعض جوانب الحياة وكذلك في بعض المناطق الجغرافية، لم تكن تشمل كل أراضي الإمبراطورية بالقدر نفسه من التساوي والانتظام. لذا فإنّ الاتصالات غير المراقبة مع العالم غير العثماني كانت أكثر توافراً مما يبدو للوهلة الأولى. بل إنّ بعض الجماعات القاطنة في قلب الأراضي العثمانية مثل البدو المارقين المقيمين في الجبال والسهوب، وكانت السلطات تطلق عليهم اسم القزل باش، ربما نجحوا في النأي بأنفسهم عن المسؤولين الإداريين المحليين، وخبّأوا مبعوثين من إيران في بعض الظروف. وربما كان من الصعب أيضاً السيطرة على الأديرة الأرثوذكسية في المناطق النائية، ولا بدّ أنّ الروابط بين رجالات الكنيسة و«راعيها» القيصر الروسي أضافت المزيد من الغموض إلى الكنيسة الأرثوذكسية من وجهة نظر الحكومة. كما أنه في المناطق النائية مثل اليمن، لم يكن من الممكن ضمان السيطرة إلا إذا كان المركز راغباً في إرسال حملة كبرى كل بضعة عقود أو نحو ذلك. لذا يجب عدم الخلط بين أوائل المركزية الحديثة من هذا النوع الذي مارسه العثمانيون ونوع السيطرة الذي أصبح ممكناً بعد ظهور السكك الحديدية وخطوط البرق. لكن يجب ألا نغفل عن أنّ البيروقراطيين العثمانيين كانوا متكيّفين مع الحدود الاجتماعية والتكنولوجية لسيطرتهم، ونتيجة لذلك، كان يمكن حكم الإمبراطورية بشكل مرضٍ، حتى وقت متقدّم من في القرن الثامن عشر، مع أنّ حياة الكثير من الرعايا ظلّت خارج إدراك البيروقراطية العثمانية.

4 - الإمبراطورية في (1639/1048-49)

I - حماية الأراضي العثمانية في (1639/ 1048-49) : الحدود الشرقية

كان لدى المسؤول العثماني الذي ينظر في وضع الدولة التي يخدمها كما ظهر في (1639/ 1048-49) بعض الأسباب التي تدعو إلى التفاؤل الحذر، فقد بدا أن مراد الرابع (حكم 1623-40/ 1032-50) قد أعاد الاستقرار إلى الإمبراطورية في الداخل وعلى المسرح الدولي. ومن المفترض أن أعضاء الطبقة الحاكمة كانوا يقدرون نجاح السلطان في استرجاع بغداد من الإيرانيين في (1638/ 1047-48). ويعتبر ذلك استنتاجاً مرجّحاً على الرغم من أن فتح يريفان (ريفان) الذي احتفل به جماهيرياً، وإنشاء السرادق الجميل في قصر طوب قابي لم يدم طويلاً. وربما تفسّر النجاحات العسكرية أيضاً لماذا كان أوليا جلبي (1611-1684/ 1019-96) الذي ربطته صلة بدوائر البلاط على الرغم من أنه لم يكن موظفاً عثمانياً مرموقاً، يقدّر السلطان مراد الرابع الذي سيطرت فتوحاته وحملاته العسكرية على اهتمام الكاتب في شبابه. وفيما يتعلّق بالرعايا، مثل القس الأرثوذكسي اليوناني بابا سينادينوس من مدينة سيرس، فيفترض أنّهم كانوا أكثر إعجاباً بإقدام هذا السلطان على ترهيب الإنكشارية وغيرهم ممن يمكن أن يتمرّدوا، بعد أن كانوا يسلبون في الغالب دافعي الضرائب العاديين من المسلمين وغير المسلمين[89]. وبالنظر إلى هذه النقاط التي تصبّ في صالح الحاكم، فإن كثيراً من المعاصرين، أو على الأقل ممن يعبّرون عن أفكارهم بالكتابة، تسامحوا في الظاهر مع عمليات سفك الدماء، وكانت كبيرة[90].

اقتضى إبرام صلح قصر شيرين تخلّي العثمانيين عن السيطرة على منطقة القوقاز، التي كانت تبدو مهمة للغاية في القرن السادس عشر[91]. لكن الاحتلال العثماني لهذه المنطقة التي تتميّز بتعايش العديد من الإمارات والمجموعات العرقية كان قصيراً على الدوام. ففي أواخر العقد (1630-39/ 1039-49) استتبّ الوضع في المنطقة العازلة التي تفصل بين الأراضي العثمانية والأراضي الإيرانية بشكل شامل. وكانت هناك إدارة خاصة في الحكومة المركزية مسؤولة عن العلاقات مع أمراء الأكراد في شرقي الأناضول، بل إنّ أحد المسؤولين الكبار في هذه الإدارة وضع دليلاً يضمّ نصائح تتعلق بالطريقة التي يجب التعامل بها مع الحكّام المحليين. فقد

ترك عزيز أفندي انطباعاً لدى قرائه، وبخاصة زملائه ومن جاؤوا بعده، بأن هؤلاء الأمراء يلعبون دوراً مهماً جداً في السيطرة على الحدود العثمانية، بسبب ولائهم السنّي الشديد، لذا يجب معاملتهم بسعة صدر[92]. لكننا لا نعلم للأسف إذا ما استقبلت اسطنبول سياسة الشاه عباس، القائمة على إخضاع رجال قبائل القزل باش، وموازنة نفوذهم عن طريق الجندية المصمّمة وفقاً لقالب شبيه بالإنكشارية، كتدبير للحدّ من خطر تخريب المارقين. وإذا كان الحال كذلك، كما هو مرجّح، فإن إحلال الاستقرار على الحدود الإيرانية يجب ربطه بنزع الأيديولوجية عن الصراع العثماني الصفوي.

II ـ المناطق الشمالية كبقعة مضطربة في (1639/ 1048-49)

في العام 1639 كانت الحدود الشمالية للدولة العثمانية تمر بمنطقة تشهد تنافساً بين تتار القرم والقوزاق؛ والأخيرون مجموعة من المحاربين الحدوديين الذين كانوا يدينون بولاء ضعيف لملوك بولندا. وكانت الحروب دائمة الحدوث على نطاق ضيّق في تلك المنطقة، لكنها لم تكن تشمل الدول الكبرى فيما يتعدّى تبادل الاحتجاجات الدبلوماسية[93]. غير أنّ هناك استثناءات لهذه القاعدة: ففي (1621/ 1030-31) تصاعدت النزاعات من هذا النوع إلى حرب شاملة، واشترك السلطان الشاب عثمان الثاني بنفسه في حملة ضد بولندا حيث خاض معركة محتدمة قرب تشوتين/ هوتين. ونصّ الصلح الذي أعقبها على أن يكبح السلطان عثمان جماح التتار، على حين قبل الملك سيغسموند المسؤولية نفسها فيما يتعلّق بالقوزاق. بيد أنّ الملك فلاديسلاف خليفة سيغسموند وضع عدداً من الخطط الحربية ضد العثمانيين في أثناء فترة حكمه، على أمل الحصول على موطئ قدم في مولدافيا ووالاشيا، وكذلك توجيه ضربة شديدة ضد تتار القرم. ولكن في (1648/ 1057-58) تحالف القوزاق مع خصومهم القدامى التتار بسبب تبرّمهم وضيقهم من سلوك بعض الأقطاب البولنديين ووكلائهم. وهكذا تورّطت بولندا ثانية مع الدولة العثمانية، فيما كانت تفتقر إلى دعم قواتها الحدودية الأكثر خبرة[94].

ونتيجة لذلك، دخلت هذه المنطقة فيما يسمى «التاريخ العظيم» منذ منتصف القرن السابع عشر فصاعداً. ففي (1637/ 1046-47) استولت فرقة من القوزاق على قلعة آزوف على البحر الأسود ودافعت عنها عدة سنوات بقوة صغيرة ضد جيوش

العثمانيين والتتار[95]. وعندما لم يعد القوزاق قادرين على الاحتفاظ بها مدة أطول، عرضوا منحها للقيصر ميخائيل من سلالة رومانوف الذي تقلد العرش حديثاً. غير أنه في أوائل القرن السابع عشر كان القياصرة مهتمين جداً بالحفاظ على علاقات طيّبة بقدر معقول مع السلاطين العثمانيين، على الرغم من النزاعات بشأن أستراخان وأعمال السلب والنهب التي يقوم بها التتار والقوزاق. ففي موسكو كان الصراع مع بولندا وليتوانيا يحظى بالأولوية على العموم. وفي النهاية كانت آزوف بعيدة عن الحدود الروسية في ذلك الوقت، وتعاني من دمار كبير بسبب الحرب الأخيرة. وكان رأي الخبراء الذين تفحّصوا التحصينات أنّ إعادة البناء ستستغرق وقتاً طويلاً، في حين أنّ القلعة بحالتها الراهنة لا تحتمل حصاراً عثمانياً آخر. وقد رأى المبعوث العثماني فاسيل لوبو، حاكم مولدافيا، أنّ الحرب بين السلطان والقيصر ربما تشكّل خطراً على وضع السكان الأرثوذكس في الإمبراطورية العثمانية، الذين قد يتعرضون لنقمة السلطان إبراهيم الذي لا يمكن توقّع سلوكه. ومن المثير للاهتمام معرفة إذا كان قد تمّ التفكير مسبقاً بهذا التعليل في اسطنبول، أم أنه إسهام خاص من فاسيل لوبو لإنجاح مهمته. ونتيجة لذلك فإن القيصر ميخائيل لم يرفض عرض آزوف في (1642/ 1051-52) فحسب، بل تبرّأ أيضاً من كل مسؤولية عن أعمال القوزاق تماشياً مع السياسات السابقة. بل ذكر سفراء القيصر أنه لا يمانع في حملة عقابية عثمانية ضد هؤلاء السلّابين. وتماشياً مع العادة الموسكوفية المتبعة، وعلى الرغم من التبرّؤ من المسؤولية، قدّم القيصر ميخائيل إلى القوزاق بعض الدعم المالي ما داموا محتفظين بآزوف.

III ـ توسيع الأراضي العثمانية في (1639/ 1048-49): العلاقات مع البندقية والفتح الوشيك لجزيرة كريت

تركّز اهتمام الدوائر الحاكمة العثمانية فيما يتعلّق بسواحل المتوسط على البندقية، حيث لم يبقَ من ممتلكاتها في شرقي المتوسط سوى كريت التي تحتل موقعاً استراتيجياً على الطريق من اسطنبول إلى مصر. ونحن لا نعلم على وجه الدقة إلى أي حد عرف المسؤولون العثمانيون الكبار بأن الاقتصاد في البندقية كان يواجه أزمة كبيرة في منتصف القرن السابع عشر[96]. فقد خسرت المدينة دورها في تجارة التوابل الأوروبية، كما أنّ السوق الألمانية الجنوبية التي كانت مهمة جداً

لازدهار الحركة التجارية في البندقية، تقلّصت بشكل حاد بسبب حرب الثلاثين عاماً[97]. لكن إذا أخذنا الزيارات المتبادلة الكثيرة بين البندقية والدولة العثمانية في الحسبان فمن الصعب أن نتصوّر أنّ خبر الوضع الاقتصادي المضطرب، وما له من تأثير سلبي على تسليح بحرية البندقية، لم يصل إلى مسامع مجلس السلطان. ويمكننا أن نكرّر ثانية فرضيتنا أن بعض هذه المعلومات المتعلّقة بالضعف الذي أصاب البندقية قد حفز الهجوم على جزيرة كريت.

في الوقت نفسه يجب ألا نغفل عن أنّ البيانات المتوافرة عن الجمارك والضرائب المفروضة على التجارة في التوابل والمنسوجات الصوفية، وهي التي توفّر للمؤرخ الحديث حججاً قوية لا يمكن دحضها تظهر التدهور الذي حدث للبندقية في القرن السابع عشر، لم تكن مُتاحة للمعاصرين[98]. في أوائل العقد (1600-09)، كانت أعداد كبيرة من التجار لا تزال تسافر بين الأراضي العثمانية والبندقية. ويبدو أن العرض الذي قدمه دانييل رودريغا بالاستثمار في ميناء سبليت لتوفير صلة آمنة بين ساحلي الأدرياتيكي قد شجع التجار العثمانيين على التجارة في هذا البحر. ففي النهاية، لم يتمّ تجديد القصر القديم (old palazzo) على القناة الكبيرة، في قلب المدينة، ليصبح فندقاً للأتراك إلا في أوائل القرن السابع عشر. وعلاوة على ذلك فإن المنظمة الفعّالة لممثلي البندقية في الخارج، بما في ذلك شبكة القناصل الواسعة، لم تنحل بين يوم وليلة[99]. بل على العكس، ففي بداية القرن السابع عشر كان القناصل وسفير البندقية في اسطنبول يعملون بفاعلية على تعزيز مصالح التجار البنادقة، كما كان العرش الإسباني يجد أنّ المعلومات عن شؤون الدولة العثمانية التي تصله عن طريق البندقية يمكن الركون إليها أكثر من تلك التي يحصل عليها عن طريق نواب الملك في نابولي[100].

كانت كل تلك الأنشطة تخضع لمراقبة الشخصيات العثمانية المرموقة والتجار، ومن المرجّح أنّ الحكومة العثمانية في العقد (1630-39/ 1039-49) اعتبرت البندقية أكثر أهمية مثلاً مما كان يمكن أن يعتبرها المستشارون المعاصرون لملك إنجلترا تشارلز الأول لو أنهم كانوا أعضاء في مجلس السلطان. وقد أشير حديثاً، على الرغم من الحروب الكثيرة التي وقعت على مرّ القرون، إلى أنّ الدولة العثمانية والبندقية في أواسط القرن السابع عشر وأواخره كانتا تمثّلان «النظام القديم ancien

régime» الذي حل محله الآن أسلوب التجارة الجديد للبريطانيين والفرنسيين[101]. وقد أظهرت الحروب العثمانية الإيرانية (1578-90/ 985-99 و1603-19/ 1011-29 و1623-24/ 1032-34 و1629-39/ 1038-49)، والعثمانية الهابسبورغية (1593-1606/ 1001-15) بوضوح إن جيوش السلطان لم تعد قادرة في هاتين الجبهتين على تأمين الاحتفاظ الدائم بالأراضي المكتسبة على أي نطاق واسع. لكن إذا كانت هناك حاجة إلى فتح مهم يضفي الشرعية على حكم السلطان في نظر الطبقة الحاكمة والمؤسسة العسكرية الواسعة، فمن المنطقي الالتفات إلى البندقية، التي لا تزال دولة مهمة في نظر العثمانيين لكنها تعاني من مصاعب خطيرة.

IV ـ تهديدات محتملة للسيطرة العثمانية على القسم الغربي من شبه جزيرة البلقان في (1639/ 1048-49)

في أثناء «الحرب الطويلة» (1593-1606/ 1001-15)، عندما كانت الجيوش العثمانية تحارب الهابسبورغ النمساويين في المجر، فكّر العرش الأسباني في القيام ببعض الفتوحات على الساحل الشرقي للأدرياتيكي. ولكن الحرب ضد شمالي هولندا حتى عام (1609/ 1017-18)، والمساعدة المالية للنمساويين حتى (1606/ 1014-15) والتوسع في إيطاليا، حيثما كان ذلك ممكناً، كان يحظى بالأولوية. ونتيجة لذلك لم يتمّ ثانية تصوّر المشاركة المباشرة في حملة بالبلقان. لكن في بعض الحالات كانت الأسلحة وبعض المبالغ المالية البسيطة تُقدم إلى متمردين لاحقين بدون تحقيق أي نتائج ملموسة.

يرجع بعض الفضل في فشل أعمال التمرّد بإيحاء إسباني إلى البندقية ودوبروفنيك، اللتين كانت نخبهما تعارض من حيث المبدأ مشروعات فيليب الثاني وخلفائه في البلقان. فيما يتعلّق بالبنادقة، كانت التوتّرات مع الحكام الأسبان في إيطاليا خطيرة جداً بحيث عارضت البندقية أي توسّع إضافي لممتلكات الهابسبورغ. وبالإضافة إلى ذلك كانت حكومتا البندقية ودوبروفنيك قلقتين جداً من أن تعتبرهما اسطنبول مساندتين للمكائد ضد العثمانيين، ومن ثم قد تعرّضان بعضاً من مصالحهما السياسية والاقتصادية المهمّة للخطر. فقد كانت السيطرة على مساحات واسعة من دلماطيا كانت تشكل أمراً أساسياً في قضية البندقية، بينما في حالة دوبروفنيك، كانت المدينة تنعم بالحكم الذاتي تحت المظلة العثمانية. والحق يقال

إنّ الحركات المضادة للدولة العثمانية في العقد (1630-39/ 1039-49) لم تدرس بشكل جيد كتلك التي حدثت في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، والحروب المتوالية بين العثمانيين والبنادقة. ولكن يبدو أنه في أعقاب عام (1630/ 1039-40)، اتضح لمن كانوا يعتزمون التمرّد في البلقان أن الحكومة الإسبانية غير جادّة في مساعدتهم. غير أنّ المدعوّ السلطان يحيى (أصبح كاثوليكياً بعد ذلك)، وهو ابن مزعوم لمحمد الثالث وأخ لأحمد الأول، كان لا يزال يسافر عبر أوروبا وأراضي حدود السهوب. وفي مرحلة معينة استطاع أن يفوز بمساندة خان التتار شاهين والقوزاق أيضاً. ولكن بحلول العقد (1630-39/ 1039-49)، بلغ نشاط السلطان يحيى أدناه، ليدخل أخيراً في خدمة البندقية، قبل أن يموت في العام في (1648/ 1057-58)[102].

V ـ الروابط المبكرة مع الاقتصاد العالمي الأوروبي في القرن السابع عشر

لعل من المضرّ بالبندقية أنّها كانت تشكّل «لاعباً» شديد الوضوح في لعبة القوى في منطقة البحر المتوسط في ذلك الوقت. لكن التغيرات الهيكلية، التي أحدثها في مناطق عثمانية معيّنة بعض المشاركين الأقل وضوحاً في التنافس السياسي الاقتصادي، كانت أكثر أهمية على المدى الطويل. وفي حين أنّ بحثنا لحدود السيطرة العثمانية في العقد (1560-69/ 967-77)، يدور أساساً حول المسائل السياسية، فإن التغيرات في 'توازن القوى الاقتصادية' الدولية قد أصبحت مدركة تماماً في العقدين (1630-39/ 1039-49) و(1640-49/ 1049-59). غير أنّ هذه التغييرات الأخيرة المفترضة لم تكن واضحة جداً للمعاصرين كما هي بالنسبة إلينا، حيث يتمّ النقاش على أساس المزايا الغامضة لإدراك الأحداث بعد وقوعها.

على سبيل المثال، بحلول العقدين (1630-39/ 1039-49) و (1640-49/ 1049-59)، أصبحت مدينة إزمير مركزاً مهماً للتجارة الأجنبية، لكن ذلك لا ينطبق على العقد (1560-69/ 967-77)، حيث تظهر لنا سجلات الضرائب العثمانية أنّها كانت مستوطنة صغيرة لا تكاد تتمتّع بمكانة حضرية[103]. شكّلت إزمير في القرن السادس عشر جزءاً من السواحل الواسعة والتي كان مخططاً لها وفق الحسابات العثمانية الرسمية أن تزود العاصمة بما تحتاج إليه من الأغذية والمواد الخام[104]. فقد شكّل الساحل الغربي للأناضول بمناخه المتوسطي مصدراً مهماً لإنتاج الزبيب ـ

معادل السكر في القرن السادس عشر- والقطن أيضاً، وهو سلعة أساسية لأشرعة البحرية السلطانية. وبعيداً عن الحاجات الأساسية للسكان المحليين، كانت الاستخدامات الأخرى للحبوب والقطن والفاكهة المنتجة في منطقة إزمير نادرة التصور. وكان تصدير هذه البضائع ممنوعاً أو خاضعاً للرقابة على الأقل. وعلاوة على ذلك، فإن التطوّر الحضري المحلي في إزمير أو أياصولوغ (سلجوق، أفسوس) الذي يمكن أن يخلق منافسين لإمدادات الأغذية إلى اسطنبول، ربما كانت السلطات العثمانية لا تشجّعه لذلك السبب[105].

غير أنّ هذا الوضع بدأ يتغيّر بحلول العقدين (1630-39/ 1039-49) و(1640-49/ 1049-59). ويبدو أنّ التجار الأجانب، البنادقة والإنجليز والفرنسيين وبعض التجار من الجمهورية الهولندية التي نشأت حديثاً، قد جذبهم إلى المنطقة وفرة مواردها المحلية، على الرغم من الحظر العثماني الصارم، وفي بعض الحالات قام الأجانب بتهريب القمح والغلال إلى الخارج. مع ذلك فإن السلطات في اسطنبول لم تحاول البتة أن تخرج كل التجار من منطقة بحر إيجة بل على العكس، في سنة (1600-1008-09) تم السماح بتصدير القطن على الأقل في سنوات محدّدة[106]. وعلى الأرجح، فإن هذا الاستعداد للسماح من آن لآخر بخرق قوانين راسخة كان باعثه الحاجة الملحّة للفضة التي كان يوردها التجار الأوروبيون بسبب إيجابية الميزان التجاري العثماني في تلك المرحلة. وعلى الرغم من الضغوط التجارية لإبقاء المعادن الثمينة داخل موطنها، فقد استمرّ التجار الأوروبيون في توريد السبائك الذهبية والفضية لأراضي شرقي المتوسط، لأنهم كانوا يستطيعون بطرق غير مباشرة الحصول على الكميات الهائلة من الذهب والفضة القادمة من أميركا اللاتينية والتي كان يحضرها الإسبان من المكسيك والبيرو. ولعل تراجع حدة الحرب البحرية بين الإسبان والعثمانيين بعد العقد (1580-89/ 987-98)، ما حوّل المتوسط إلى قناة ثانوية للمواجهات بين الإمبراطوريات، قد زاد من ميل العثمانيين إلى مبادلة الفضة بالقطن[107].

بعدما استقر التجار الأجانب في إزمير، شجّع وجودهم التجار الأرمن الذين كانوا يسوّقون الحرير الخام الإيراني، والذي أعلنه الشاه «عباس» احتكاراً ملكياً، على جلب بعض الحرير لا إلى حلب أو بورصة فحسب وإنّما إلى إزمير أيضاً[108].

وكبديل عن ذلك، يمكن أن يفترض المرء بأن تجارة الحرير الخام كانت عنصراً مهماً للتجارة في إزمير منذ البداية[109]. ثمة بعض التخمينات المتعلقة بأسباب هذا التغير الجذري في طرق التجارة. لا شك في أنّه كانت هناك بعض المشاكل الأمنية الخطيرة على طريق حلب ـ لكننا لا نعرف حقاً إذا كانت هذه المشاكل أكثر خطورة مما هي عليه في الطريق بين إيران وإزمير. ويمكننا التخمين أيضاً بأن أحد العوامل الجاذبة في إزمير في عيون التجار الأوروبيين هو قربها النسبي من موانئهم الأصلية. كما أنّ المسافة بين بورصة وسواحل بحر إيجة ليست كبيرة جداً؛ وبالتالي من الممكن أيضاً أن يكون تجار الشاه الأرمن قد بحثوا عن منفذ جديد في إزمير بعد أن وجدوا أنّ الطلب في بورصة أخذ يتراجع[110]. ونستطيع أن نتصوّر أيضاً أنّ مجلس التجار في نيوجولفا (نخشوان) بالقرب من أصفهان ـ حيث اتخذت بحلول منتصف القرن السابع عشر الكثير من القرارات المهمة المتعلّقة بالسياسة التجارية الأرمينية ـ اعتبر أنّ من المفيد وجود عدة منافذ وليس منفذاً وحيداً. ففي النهاية المنافسة بين المشترين ترفع الأسعار بشكل كبير.

غير أنّ نمو إزمير في القرن السابع عشر لتصبح مركزاً تجارياً كبيراً للتجارة لا يعني أن تجارة الحرير عبر حلب قد انتهت. واذا اتخذنا بناء خانات جديدة كمؤشر يمكن الركون إليه للحكم على القوة التجارية للمدينة، يتضح أن القرن السادس عشر شكل أوج فترات ازدهار المدينة. ولكن حتى في أثناء النصف الثاني من القرن السابع عشر، أضاف بناء مؤسسة حديثة من هذا النوع قدراً كبيراً من العقارات التجارية لما هو موجود بالفعل في حلب. مع ذلك، يجب الإقرار بأن ذلك كان واحداً من المشروعات الرئيسية القليلة التي تحققت بعد عام (1600/ 1008-09)، وقبل إعادة التوسع في التجارة في القرن التاسع عشر. وكما حدث في التأريخ لمدينة إزمير، ثار بين المتخصّصين في تاريخ مدينة حلب جدل حول مقدار تأثير تجارة المسافات الطويلة على التوسّع الذي حدث للمدينة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وقد اقتُرح بأن الأراضي الداخلية لحلب، بما فيها من مدن عديدة وقرى مأهولة بالسكان المنتجين للصابون والمنسوجات القطنية، كانت المصدر الحقيقي للرخاء الحضري، بينما لم تكن تجارة الحرير سوى 'الناطف الذي يزيّن الكعكة'[111].

من الواضح أن هذه المناقشات عقّدت مشكلة 'اندماج' المناطق العثمانية ضمن الاقتصاد العالمي الخاضع للسيطرة الأوروبية. ونظراً للتحوّل من التاريخ الاقتصادي إلى التاريخ الثقافي في أثناء العقدين الأخيرين أو ما شابه ذلك، ونظراً أيضاً لاكتشاف أن 'الاندماج' ليس الإجابة عن كل مشاكل المؤرخين، فقد أُهمل هذا السؤال في الأعوام الأخيرة. لكنّني أعتقد أننا لم نحدد بعد التسلسل الزمني الدقيق لعملية 'الاندماج' في الأراضي العثمانية. وذلك يعني أن المشكلة الرئيسية لم تحلّ عندما طرحها إيمانويل واليرشتين، وإنّما نحيت جانباً[112]. ولكن هذه المشكلة لم يثبت استعصاؤها على الحل أو عدم أهميّتها. وما زلنا بحاجة إلى بحث ما إذا كان يمكن في أواسط القرن السابع عشر اعتبار منطقة من ذلك النوع الذي يحيط بمدينة إزمير جزءاً من 'اقتصاد عالمي' خاضع للسيطرة الأوروبية[113]. وباعتماد المقاييس التي وضعها واليرشتين ذات يوم، فإن من المفترض أن تتبادل الاقتصاديات العالمية المنفصلة قدراً محدوداً من البضائع، لا سيما الكماليات. ولكننا إذا قبلنا هذا التعريف، فإن الإمبراطورية العثمانية حتى في منتصف القرن السادس عشر، كان يجب 'إدماجها' وهو ادعاء ما كان لأي مؤرخ عثماني أن يدعيه، على حد علمي. مع ذلك فإن البندقية في هذه الفترة كانت قادرة على الحصول على العديد من التصاريح الخاصة لاستيراد القمح من الأراضي العثمانية، كما أن بقاء سكانها كان يتوقّف إلى درجة كبيرة على الحبوب المشتراة من سواحل البلقان[114].

لتجنّب هذه الصعوبة، فإنني أقترح عاملاً مختلفاً من أجل تحديد درجة 'الاندماج': أعني أننا من الممكن أن نعتبر الإقليم 'مندمجاً'، وذلك إذا كانت منتجاته مخصصة 'للسوق العالمية' الخاضعة للسيطرة الأوروبية. وذلك لا ينطبق على أي منطقة عثمانية في القرن السادس عشر، إذ لم تكن توجد مثل هذه المناطق في العقدين (1630-39/ 1039-49) أو (1640-49/ 1049-59) بقدر ما يمكن تمييزه مما هو متاح من العدد المحدود من المصادر الأولية والدراسات الثانوية الحديثة. فقد كانت حلب بالتأكيد، وربما إزمير، في تلك الفترة مرتبطتين بقوة بنظام الاقتصاد العثماني. لكنّنا نصادف بعض الدلائل على أن هذا الوضع كان في سبيله إلى التغيّر، على الأقل في حالة إزمير، في نهاية القرن السابع عشر.

5 ـ قبل عام (1718/1130-31)

1 ـ حروب على كل الجبهات

بحلول العقد (1720-29/ 1132-42)، كان الوضع العثماني على خريطة السياسة العالمية قد تغير بشكل ملحوظ. فعلى الحدود الشرقية، كان الحدث الأكثر تأثيراً هو انهيار الأسرة الصفوية. فقد استولت قوة صغيرة نسبياً من الغلزاي على أصفهان بعد حصار مروّع، وأرغمت الشاه سلطان حسين على التنازل عن المُلك لحساب زعيمهم، وذلك في عام (1722/ 1134-35). وهكذا انتهى الحكم المركزي الصفوي، على الرغم من استمرار مجموعة مختلفة من أمراء هذه الأسرة في حكمهم لأجزاء أخرى من الدولة بدرجات مختلفة من النجاح بعد ذلك بعدة عقود. واحتلت القوات العثمانية جورجيا وتبريز في عام (1723/ 1135-36) فحلّت محل الأمير الصفوي طهماسب الثاني، الذي دفعه الغزاة الأفغان إلى الشمال. لكن عندما اقتسمت الإمبراطوريتان العثمانية والروسية شمال إيران 'كدوائر نفوذ لهما' في عام (1724/ 1136-37)، تمكّن طهماسب الثاني من التودد إلى كلا الطرفين، وبرّز القائد العثماني حملته بعد ذلك بادعاء الدفاع عن حقوق الحاكم الصفوي الشرعية. وقد احتفظ العثمانيون بمدينة تبريز حتى عام (1729/ 1141-42) عندما أخرجهم منها نادر شاه. وبحلول ذلك الوقت، فإن الإدارة العثمانية لهذا المكان قدّمت عدداً لا بأس به من سجلات الأرشيف التي ما زالت من أهم المصادر لتاريخ تبريز في مرحلة ما قبل القرن التاسع عشر. وتبيّن أنّ إعادة الفتح العثماني في العقد (1730-39/ 1142-52) لم تدم طويلاً، وفي عام (1736/ 1148-49) أعيد تثبيت الحدود وفقاً لما كانت عليه قبل قرن بمقتضى معاهدة قصر شيرين[115].

شجّع الارتباك الذي سببه انقسام الدولة الصفوية بطرس الأكبر قيصر روسيا (1675-1728/ 1085-1141) على محاولة الهجوم في منطقة القوقاز. وفي عام (1722/ 1134-35) قام جيش قاده القيصر بطرس بنفسه بعض الوقت بغزو دربند وباكو، كما فتح رشد في جيلان بعد حملة بحرية عبر بحر قزوين. وفي معاهدة أبرمت بعد مرور عام استطاع القيصر الاحتفاظ بتلك الفتوحات. وعلاوة على ذلك، حاول، في ظل الموقف المتأزم في إيران آنذاك، ضمان ألا يضع السلطان العثماني مرشحه على العرش في أصفهان[116]. وهكذا بدأت الدولة الروسية،

باستخدام آلتها العسكرية المجدّدة حديثاً، بالمطالبة بالأرض في منطقة كان العثمانيون هم المنافس الوحيد فيها للشاه. ومع أنّ القياصرة لم يحافظوا على الفتوحات في (1722-23/ 1134-36) طويلاً، فإنّ مجرد حدوثها مؤشر كبير على حدوث تغيير كبير في ميزان القوى في مناطق القوقاز وبحر قزوين[117].

في وقت مبكّر من حكم القيصر بطرس في (1711/ 1122-23) حدث نزاع مباشر بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية في شمال البحر الأسود، وقد انتهى بهزيمة قاسية لجيش بطرس الأول. ولم يحل دون إلحاق هزيمة ساحقة بالجيش الروسي عند نهر بروت سوى تردد القائد العثماني بلطجي محمد باشا. وربما أقنع هذا النجاح الكبير السلاطين والوزراء العثمانيين بأن يأخذوا تلك القوة الناشئة إلى الشمال بجدية أقل مما كان يجب عليهم أن يفعلوه. غير أنّ المؤشرات على الصعوبات المستقبلية للدولة العثمانية بدت واضحة على الأقل بالنسبة للمؤرخين المستفيدين من النظر إلى الوراء على الأحداث. وهكذا أصبحت قوة الجذب التي طوّرتها الدولة الروسية فيما يخص الرعايا الأرثوذكس للإمبراطورية واضحة عندما قام حاكم مولدافيا ديمتري كانتيمير (1673-1723/ 1083-1136)، وهو أحد ألمع المفكرين في جنوب شرق أوروبا في ذلك الوقت، بربط مصيره بمصير القيصر بطرس. فقد عاش هذا المفكر في اسطنبول عدة عقود، وهو يتحدث العثمانية ويقرأها وكان على صلة بالكثير من المثقفين والمفكرين العثمانيين. وأرّخ كانتيمير للإمبراطورية العثمانية وكان تاريخه تقليدياً في حد ذاته، إلا أنه قد تم إثراؤه بالملاحظات الغزيرة التي تعكس الفولكلور الخاص باسطنبول آنذاك. ودخل في نهاية المطاف الأراضي الروسية متبعاً جيوش القيصر عام (1711/ 1122-23). وبذلك سبق العديد من التجار الأرثوذكس أو المفكرين أو حتى رجال الجيش الأرثوذكس المولودين في الأراضي العثمانية، والذين تخلوا عن ولائهم للسلاطين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للحصول على وظائف داخل الدولة الروسية[118].

وعلى الحدود الغربية، شهد عام (1718/ 1130-31) تاريخ توقيع معاهدة بساروفتيز/ بساروفجا التي أنهت سلسلة من الحروب ذات الأثر السيئ على الإمبراطورية العثمانية. فقد اتضحت إلى حد ما الصعوبات العسكرية على الجبهة الغربية في أثناء الحرب القصيرة في الأعوام (1663-64/ 1073-75). غير أن

الهابسبورغ كانوا منشغلين بحدودهم الغربية لدرجة أنهم لم يتمكّنوا من الحصول على أي مزايا ملموسة من نصرهم في سان غوتارد أندر راب (صلح فاسفار 1664/ 1074-75)[119]. وربما أقنعت هذه التجربة محمد الرابع (حكم 1648-87/ 1057-99) وكبير وزرائه قره مصطفى باشا على الاعتقاد بأنه بعد انتخاب المرشح الذي تدعمه فرنسا لتولي العرش البولندي، سيتمّ عزل الهابسبورغ النمساويين تماماً ولن يعود بوسعهم الاعتماد على أي نوع من المساعدة الخارجية حتى عندما كانت عاصمتهم فيينا تحت الحصار. على أي حال، يبدو ذلك تفسيراً معقولاً لإهمال قره مصطفى باشا غير المبرر لمؤخرة الجيش، ما سمح باقتراب قوة إنقاذ من المدينة ومكّنها من طرد المحاصِرين من مواقعهم بعد معركة كبيرة بالقرب من كالنبرغ في سنة (1683/ 1044-45). ومما يؤسف له أنّنا غالباً ما نلجأ إلى التخمين عندما يتعلق الأمر بالفكر الاستراتيجي العثماني، لأن المراسلات ذات الصلة لم يُكتب لها البقاء أو بالأحرى لم تظهر إلى النور بعد.

يبدو في الظاهر أن ‘مصلحة المعلومات' العثمانية - يظهر أنّ أسماء وتخصصات العملاء في أواخر القرن السابع عشر، لم تكن معروفة بقدر معرفة أقرانهم قبل ذلك بقرن - لم تكتشف في الوقت المناسب أن الملك جان سوبايسكي انضمّ بعدما اعتلى عرش بولندا إلى معسكر الخصوم وأصبح الآن يساند الهابسبورغ[120]. وإذا نقل المخبرون تحذيراً بهذا الشأن، فإنّ محمد الرابع وحاشيته لم يأخذوا الأمر بجدية بالقدر الكافي. ولعل أحد المصادر المهمة للمعلومات العثمانية الخاطئة هو النبيل المجري إيمر ثوكولي، الذي عيّن قبل فترة قصيرة حاكماً عثمانياً تابعاً في منطقة كانت خاضعة للهابسبورغ المجريين من قبل وكانت معروفة للعثمانيين باسم المجر الوسطي. ولم يكن بوسع ثوكولي المحافظة على حكمه إلا بانتصار العثمانيين. ونتيجة لذلك، ربما يكون قد زود العثمانيين بمعلومات غير واقعية أهمل الصدر الأعظم التدقيق فيها[121].

لا يشكل الفشل بحد ذاته أمام أسوار فيينا كارثة للدولة العثمانية. ففي عام (1529/ 935-36) عنى الانكفاء ببساطة توقّف المزيد من الحملات في وسط أوروبا أو إيطاليا، في حين ظلت المكتسبات العثمانية الحديثة في المجر في أيدي السلطان. وخلافاً لتشارلز الخامس في إمبراطوريته المترامية الأطراف، تمكّن

الهابسبورغ في أواخر السابع عشر من المحافظة على جيوش كبرى في حرب استمرت ما يزيد على عقد من الزمن. ويرجع ذلك جزئياً إلى تحالف ضمّ، بالإضافة إلى ملك بولندا، قيصر روسيا بطرس الأكبر، والبابا إنوسنت الحادي عشر، ومجلس الحكم في البندقية. كما شارك العديد من الأمراء الصغار من إمارات ألمانيا الجنوبية بفاعلية في هذه الحرب، لتعزيز هيبتهم الدولية عبر الانتصارات العسكرية. لكن فيما يتعلق بالحالة البافارية على الأقل، لا بد أن دوق فيتلسباخ قد أخذ في الحسبان أن سقوط فيينا ربما يكشف أراضيه أمام الغزاة العثمانيين. وبعد ذلك بأربع سنوات، تمكّن هذا الجيش المكوّن من حلفاء الهابسبورغ من السيطرة على بودا بعد إراقة الكثير من الدماء في (1687/ 1098-99). وفي الحملات التي وقعت في السنوات القليلة التالية، فقدت الجيوش العثمانية السيطرة على المجر. وقد حاول مصطفى الثاني وشيخ الإسلام فيض الله أفندي عكس الموقف بتولي القيادة بنفسه، ولكن معركة زنتا (1697/ 1108-09) التي قتل فيها الصدر الأعظم مصطفى باشا تحوّلت إلى كارثة عسكرية أخرى[122]. وفي وقت متأخّر مثل سنة (1687/ 1098-99)، كان العثمانيون لا يزالون يعرضون سلاماً مشابهاً بما أبرم بعد سان غوتارد على نهر الراب، أي أنّهم كانوا يشعرون بالقوة الكافية للمطالبة باسترجاع المجر، ولكن صلح كارلوفيتز/ كارلوفجا (1699/ 1110=11) جعل فقدان الأقاليم المجرية أمراً رسمياً[123].

نتج عن تحركات جيوش الهابسبورغ في منطقة البلقان موجة هجرات واسعة النطاق: في عام (1690/ 1101-02) تبع عدة آلاف من الناس البطريرك الصربي أرسينوس كرنوجيفتش الثالث، الذي كان قد أقسم يمين الولاء للإمبراطور ليوبولد الأول، عندما اضطرت قوات الهابسبورغ إلى التقهقر بسرعة[124]. وقد مُنح هؤلاء المهاجرون الذين استقروا في المنطقة المجاورة للحدود الفاصلة بين الهابسبورغ والعثمانيين صفة المستوطنين العسكريين، أو ما يُطلق عليهم اسم سكان المناطق الحدودية (غرنزر). وفيما كانت القنانة هي الحالة 'الطبيعية' للفلاح في أراضي الهابسبورغ، فإن المستوطنين الجنود كانوا رجالاً أحراراً خاضعين للإدارة العسكرية، ولم يخضعوا لملاّك الأراضي الأستقراطيين في إمبراطورية الهابسبورغ على الرغم من الاحتجاجات الكثيرة من جانب النبلاء الكروات والمجريين. وعن طريق هذا الترتيب، استطاع ليوبولد الأول توسيع حجم قواته الحدودية بشكل كبير.

وقدّم المهاجرون من الأراضي العثمانية إلى الحاكم الهابسبورغي دفاعاً فعّالاً نسبياً في منطقة الحدود بتكلفة مالية محدودة لخزانة الإمبراطورية، وزاد وجود هؤلاء المهاجرين صعوبة استرجاع جيوش السلطان ما خسرته في هذه المنطقة الحدودية. وعلى الرغم من أنه لم يكن من النادر بالنسبة لهؤلاء المهاجرين الحدوديين أن يتمردوا وخاصة عندما تتعرض حقوقهم للانتهاك، فإنهم لم يكونوا عاملاً مساعداً لأعداء الإمبراطورية.

أدت النكسات العثمانية على الجبهة الغربية إلى تغيّر سريع في الصفوف العليا للحكومة العثمانية: أُعدم قره مصطفى باشا بناءً على أوامر السلطان بعد الانسحاب عن فيينا، وخُلع محمد الرابع نفسه في سنة (1687/ 1098-99). ومن المرجّح أن يكون السبب وراء سقوط كل من مصطفى الثاني وشيخ الإسلام في عام (1703/ 1114-15) فشلهما في حماية الحدود العثمانية؛ ففي النهاية، كانت الخسارة التي ترتبت على صلح كارلوفيتز غير مسبوقة البتة في التاريخ العثماني[126]. ربما يكون ذلك الموقف قد أقنع السلطات العثمانية العليا، ومنهم السلطان أحمد الثالث، الذي تولى العرش منذ (1703/ 1114-15) بالحاجة إلى تحقيق بعض الانتصارات العسكرية بأسرع ما يمكن. غير أنّ حرب (1716-18/ 1128-31) فشلت، بل أدت إلى فقدان قلعة بلغراد المهمة التي شكلت جزءًا من الأراضي العثمانية منذ بداية حكم سليمان القانوني (1521/ 927-28)[127].

II ـ الإمبراطورية تردّ: نحو إعادة السيطرة قبل عام (1718/ 1130-31)

مع ذلك حقّقت معاهدة بساروفيتز للحكومة العثمانية بعض المميزات، لا سيما فيما يخص بعض الأقاليم التي تشكّل اليوم جزءاً من دولة اليونان. فعندما انضمت البندقية إلى العصبة المقدّسة في عام (1684/ 1095-96)، أمل مجلس الحكم في البندقية في الحصول على تعويضات على فقدانه جزيرة كريت مؤخراً. وفي عام (1685/ 1096-97) فتحت قوات البندقية البلوبونيز، وتقدّمت لمحاصرة أثينا التي احتلّتها، لكنها لم تستطع أن تحافظ عليها أمام زحف الجيش العثماني[128]. سلّمت معاهدة كارلوفيتز البلوبونيز إلى البنادقة، حيث عمل مجلس الحكم في البندقية والمسؤولون الرسميون فيه على إجراء تعداد دقيق للناس والمستوطنات[129]. وبعد أن أعاد السلطان أحمد الثالث فتح الإقليم في العام (1715/ 1126-28)، أمر بإعداد

وصف مشابه لما تم إنجازه، وتسمح لنا المقارنة بين الوثيقتين بتقدير تأثير الحرب على سكان علقوا بين نيران الجانبين[130]. وهكذا جاء التأكيد الرسمي لفتح البلوبونيز لأنها مكسب جديد وليست إعادة فتح، حتى إن السلطات العثمانية اختارت أن تصور الأمر على أنه يشكل الإنجاز الرئيسي التي تم تحقيقه في صلح بساروفيتز. ومن المفترض أن هذا النجاح قد أسهم في شرعية حكم السلطان أحمد الثالث.

بعدما تمّ التوصّل إلى الصلح واستقر حكم أحمد الثالث، أصبح لدى الحكومة العثمانية الحرية الكاملة في إعادة تنظيم أراضيها. وكخطوة أولى، فإن مدناً مثل فيدين التي كانت موجودة منذ مدة طويلة في عمق الأراضي العثمانية ولكنها وقعت مؤقتاً في أيدي الهابسبورغ في عام (1689/ 1100-01)، أعيد تشييدها كمدن محصنة. فأُنشئت حاميات الإنكشارية، حيث كان بعض هؤلاء الرجال على الأقل قد أتوا من الأقاليم المجرية التي فُقدت[131]. وقد شكّلت إعادة التنظيم أمراً ملحاً، إذ إنّه خلال الحروب تم توجيه جميع الموارد باتجاه الجيش والأسطول البحري، بل إنّ الأمور المهمة مثل أمن الطرق أُهملت. وهكذا تكرّرت الهجمات على قوافل الحجاج، وبما أنّ السلاطين العثمانيين كانوا يعوّلون كثيراً على دورهم كحماة لقوافل الحجاج إلى مكة، فقد تطلّب هذا الأمر تدخّلاً واهتماماً فورياً.

وبعيداً عن الحج، فإن الحد الأدنى من الأمن على الطريق كان له أهمية رئيسية عند التجار، وينطبق القول ذاته على الفلاحين أيضاً الذين كانوا يهربون عندما يتعرضون كثيراً لهجمات قطّاع الطرق واللصوص. ونتيجة لذلك فإن مصالح الطبقة العثمانية الحاكمة كانت تتأثّر كثيرا بتفشّي قطع الطرق. وقد اعتمد العديد من الموظفين في العاصمة في الإنفاق على أسرهم على المداخيل التي يوفّرها التزام الضرائب مدى الحياة، لكنّ الملتزمين الثانويين المسؤولين عن بيع الحبوب والقطن الذين جمعوه من ملتزمي الضرائب لم يكونوا قادرين على إرسال الكثير من المداخيل تحت وطأة تلك الظروف الأمنية السيئة. وأخيراً وليس آخراً، فإن مداخيل الجمارك والضرائب شكلت عائداً على جانب من الأهمية للإدارة المركزية نفسها، ولذلك شكّل تأمين طرق التجارة شرطاً مسبقاً أساسياً لتحقيق الانتعاش السياسي والاقتصادي[132].

ويفسّر ما سبق لماذا شرع ببناء الخانات المحصّنة في السنوات التي أعقبت صلح بساروفيتز على طول الطرق الرئيسية. وهي خانات ذات جدران من دون نوافذ وذات بوابة صلبة وحيدة، وبالتالي كان يمكن أن تعمل كقلاع مصغّرة عند الحاجة إلى ذلك، وبدا أنها استطاعت جذب السكان للاستقرار حيث توفر نوعاً من الحماية. وعلى نحو مماثل، أنشئت على طريق الحج السوري هذه الخانات بأعداد كبيرة. كما تمت اعادة تنشيط مؤسسة حراس الطرق (دربندجي). ولم يكن من قبيل المصادفة بالتأكيد أنه بينما كانت سجلات ضرائب القرن السادس عشر تحوي إشارات متناثرة عن تلك القرى المسؤولة عن أمن الطرقات، فإنّ الوثائق التي تصف مؤسسة حراس الطرق تفصيلياً يرجع تاريخها إلى أوائل القرن الثامن عشر. وقد تم وضع هذه القرى المسؤولة عن أمن الطرق تحت سلطة بعض القادة المعيّنين بشكل رسمي، مع تحديد التزاماتهم رسمياً بناءً على الأوامر السلطانية، بعد أن كانت تُحدد في قرون سابقة عامة بشكل عُرفي إلى حدّ كبير[133].

كيف أثرت إعادة السيطرة على أنشطة الأجانب في الإمبراطورية العثمانية؟ يبدو أنه كان ينتظر من رعايا الحكام المنخرطين في نزاع مسلّح مع السلاطين مغادرة الأراضي العثمانية في أوقات الحرب. ويتضح ذلك من خلال شكوى تقدم بها أحد الرعايا الإيرانيين مباشرة إلى الإدارة المركزية في (1760-61/ 1173-75)، لكنّه يشير فيها إلى أحداث جرت في الماضي. وما يؤسف أنّنا لا نستطيع أن نحدد بدقّة تاريخ التفاصيل الواردة في هذه الشكوى[134]. فهذا الشخص صاحب الشكوى كان تاجراً لم يغادر الأراضي العثمانية حينما كان يجب عليه ذلك، ولكنه ظل موجوداً في منطقة شمال الأناضول في مدينة قسطموني تحت حماية أحد وجهاء المنطقة. غير أنّه في وقت ما هدّد الأخير ببيع هذا التاجر كعبد، ولكي يتجنب الإيراني التعيس هذا المصير فإنّه فضّل الاعتراف بخرق القوانين للسلطات في اسطنبول.

وسواء أكان حظر البقاء في الأراضي العثمانية في وقت الحرب قد تم تطبيقه بالقوة في فترات سابقة أيضاً أم لا، فإن تلك مشكلة تحتاج إلى فحص دقيق: فعندما نشبت الحرب بين سليم الأول (حكم 1512-20/ 917-27) والشاه إسماعيل، تعرّض التجار الإيرانيون للسجن وصودرت بضائعهم، وهو ما اعتبره السلطان سليمان خليفة السلطان سليم فيما بعد عملاً غير قانوني[135]. وهذا يعني أن التجار

المعنيين لم يعتقدوا أنه كان يتحتم عليهم مغادرة الأراضي العثمانية بمجرد سماعهم باحتمال نشوب الحرب، أو أنهم لم ينفذوا أمر المغادرة بالسرعة الكافية. ولكن على الرغم من عدم التأكد حتى الآن من وجود أمر سلطاني رسمي لرعايا شاه إيران يبلغهم بقرب وقوع أعمال عدائية ويطلب منهم مغادرة الأراضي العثمانية في وقت محدد وقريب، فربما كان الرعايا الإيرانيون يتعرضون للنفي والطرد في وقت الحرب في القرن السادس عشر. ومن المعترف به أنه منذ أن اعتبر العثمانيون أن القزل باش المارقين يمثلون تهديداً خطيراً، وضعت قوانين مفصّلة تتعلّق بحجاج مكة القادمين من إيران، الذين يرغبون في عبور الأراضي العثمانية في وقت السلم. فإذا كانت الحرب متوقّعة أو مستعرة بالفعل، فإنّه لا يسمح للمسافرين من إيران بالدخول على الإطلاق، وما كان يسري على الحجاج لا بد أنه كان يسري على التجار. لكن نظراً لتشتّت الوثائق التي لدينا، وطول الحدود وعدم القدرة على الاقتراب من المنطقة الحدودية على العموم، فمن الصعب أن نعرف إلى أي حد كان يمكن تطبيق القوانين في الواقع بغض النظر عن ماهيتها.

III ـ الحصانات الدبلوماسية قبل عام (1718/ 1130-31)

كان الرعايا الإيرانيون ـ في أثناء الفترة التي نحن بصددها هنا، ومعظمهم أرمن من نيوجولفا (نخشوان) (New Djulfa) ـ يعانون من عدم وجود اتفاقيات بين الدول تقدّم لهم الحماية. ولعل ذلك هو السبب في أنهم كانوا يتعرضون أحياناً للمضايقات وأن الشكاوى ذات الصلة تعني أنه أصبح لدينا بعض التوثيق المتعلق بمحنتهم. غير إنّه من الصعب القول إذا كانت الاتفاقيات بين الدول ستفيد في أوائل القرن الثامن عشر، عندما كانت الأسرة الصفوية في حالة انهيار. لكنّ الأمور كانت مختلفة فيما يتعلّق بالتجار الأوروبيين. ففي القرن الثامن عشر، تحوّل ما يسمّى بالامتيازات (عهد نامه) ـ ومعظمها على شكل منح سلطانية أحادية الجانب ـ التي نظّمت وجود العديد من التجار الأوروبيين من القرن الخامس أو السادس عشر فصاعداً، إلى مصدر امتياز أو حقوق خاصة بالسفراء أو القناصل الإنجليز والفرنسيين. وفي ضوء الضغوط السياسية المتنامية للأخيرين، فإن العديد من الرعايا العثمانيين غير المسلمين حاولوا استغلال الحماية الدبلوماسية لهؤلاء السفراء للحصول على إعفاءات ضريبية. وكان ذلك يتم عادة بادعاء هؤلاء التجار أنهم

مترجمون لقنصلية أوروبية ما، على الرغم من أنه في حالات عديدة، لم يكن هؤلاء المترجمون مقيمين في الأماكن التي يُفترض أنهم يعملون بها[136].

وفي جميع الاحتمالات فإن المزايا التي تمتّع بها التجار غير المسلمين كانت مثار سخط وغضب التجار والحرفيين المسلمين الذين لم يكن لديهم سبيل للوصول إلى حماة أجانب. وليس من السهل معرفة مقدار السمة السياسية التي اكتسبها هذا التوتّر قبل نهاية القرن الثامن عشر. غير إنّ المذبحة التي استهدفت غير المسلمين في إزمير في سنة (1770/ 1183-84) بعد الهزيمة البحرية التي تعرّض لها العثمانيون في ششمه، تشير على ما يبدو إلى حالة الاستياء التي بدأت تتراكم حتى في أثناء الفترة التي نحن بصددها هنا[137]. فمن وجهة نظر الحكومة العثمانية، ألغى سوء استخدام الامتيازات الممنوحة للسلك القنصلي والدبلوماسي المكاسب المحصّلة من الرسوم والضرائب التي يدفعها التجار غير المسلمين بخلاف ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تهرّب رعايا الدولة من دفع استحقاقاتهم بهذه الطريقة يعدّ إساءة بالغة لهيبة الإدارة العثمانية.

لذا كانت الاحتجاجات الرسمية كثيرة ولكنها ذات فاعلية محدودة. فمن وجهة نظر السفراء والقناصل الأوروبيين، درج السفراء منذ زمن طويل على إحاطة أنفسهم بعدد كبير ممن يرعونهم. فالحاشية الكبيرة تعزّز مكانة القنصل أو السفير بالمقارنة مع أقرانه ومنافسيه الأوروبيين الآخرين[138]. كما أنّ الأموال التي كانت تتقاضاها السفارات والقنصليات مقابل 'الحماية' شكّلت مصدراً مهماً للربح المالي[139]. ويبدو أنّ اعتبارات من هذا النوع كانت تفوق أهميتها الاحتكاك المستمر مع السلطات العثمانية الذي تستتبعه هذه الممارسات بالضرورة.

ثمة عامل 'إيديولوجي' مهمّ أيضاً؛ ففي القرن السادس عشر، أو حتى في أوائل القرن السابع عشر، كانت سلطة السلاطين تحظى باحترام ورهبة، لكن لم يعد ذلك قائماً بعد هزائم العثمانيين العديدة في حروب (1683-1718/ 1094-1131). وهكذا في القرن الثامن عشر، على الرغم من عدم وجود نزعة قومية بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين في الدولة العثمانية، فقد بدأ الخطاب المتعلق 'بالشخصية الاستبدادية' للدولة العثمانية وربما 'تدهورها' يزداد أهمية[140]. كما أن التدخّل الخارجي يمكن أن يكتسب شرعية بهذه الطريقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن

الخطابات القديمة المتعلقة بالسلاطين مثل التهديدات الموجّهة للمسيحية، كانت مألوفة بشكل كافٍ في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ولكن اختفت هذه اللهجة في العقد (1720-29/ 1132-42) أو حتى العقد (1730-39/ 1142-52). بل على العكس، ففي اعتقاد الطبقة الكاثوليكية الحاكمة في إمبراطورية الهابسبورغ، وكذلك في المجموعة الحاكمة في الدولة الروسية المتوسّعة بقيادة القيصر بطرس الأول، فإن المعارضة ذات الوازع الديني للعثمانيين قد تمّت تغطيتها بالخطاب السائد عن 'التدهور'، الذي اكتسب سيطرة كاسحة في القرنين التاسع عشر والعشرين[141].

أما بالنسبة إلى مصالح التجار غير المسلمين أنفسهم، والتي لم تلقَ عناية كبيرة في الغالب، فيجب ألا ننسى أن السيطرة المركزية المحدودة على الأقاليم جعلت من التجار والحرفيين، مسلمين وغير مسلمين، عرضة للإفراط في فرض الرسوم عليهم من قبل الشخصيات المهمة وملتزمي الضرائب. وبالنظر إلى هذه الظروف المضطربة، كان من المعول عليه بالنسبة إلى المسيحيين العثمانيين حماية ثروات الأسرة، وذلك عن طريق تغيير هوياتهم الدينية من الأرثوذكسية أو الغريغورية إلى الكاثوليكية، أن يصبحوا تحت الحماية الأجنبية، وإذا أمكن عن طريق مصاهرة التجار الأجانب الذين مكثوا فترة طويلة على الأراضي العثمانية.

IV ـ الفتح والتجارة كمصادر للقلاقل الإقليمية قبل العام (1718/ 1130-31)

نظراً للموقف غير المستقر على الحدود الشرقية والغربية، أصبحت السيطرة على مشاركة الأجانب في الحياة العثمانية الإقليمية في القرن الثامن عشر أكثر صعوبة مما كانت عليه في القرن السادس عشر أو بداية القرن السابع عشر. ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى أن هناك مناطق معينة، مثل البلوبونيز أو بلغراد قد أصبحت تابعة للبندقية أو من مناطق الهابسبورغ لعقد أو عقدين من الزمان. وبعد ذلك لم يعد من الممكن حكم هذه المناطق كأنّ شيئاً لم يحدث. وربما كانت عملية إعادة الاندماج داخل الدولة العثمانية ممكنة ولكن على حساب حدوث توترات سياسية واجتماعية كبيرة على المستوى المحلي.

ولكن بالإضافة إلى ذلك فسنرى أنه في مناطق معينة، مثل منطقة إزمير على

سبيل المثال، حيث نشط التجار الأوروبيون هناك مدة طويلة، أصبح هذا الوجود أكثر تدخّلاً في القرن الثامن عشر. وبعد أن أصبحت منطقة ساحل بحر إيجة في الأناضول أو المنطقة الساحلية في مقدونيا أكثر توجّهاً نحو التصدير، أخذ التجار الذين يقومون بهذه الأعمال يمارسون نفوذاً سياسياً غير مباشر من خلال الصلات التي أقاموها مع الأشراف المحليين الذين يعرضون المنتجات الزراعية للبيع[142]. وينطبق ذلك بخاصة على التجار الفرنسيين الذين لم يقوموا بالتصدير فحسب، ولكنهم حملوا أيضاً في سفنهم كمية كبيرة من البضائع التي تنقل داخل الإمبراطورية. غير أنّ هذا التأثير الاقتصادي والسياسي لم يكن يعني بالضرورة أن التجار الفرنسيين والإنجليز المقيمين على الأراضي العثمانية كانوا ناجحين على المستوى التجاري. فالمنافسة من قبل التجار التابعين للسلاطين، وخاصة اليونانيين المشتغلين بالبحر والصرب أو البلغار منظمي قوافل البغال، كانت فعالة جداً، وبخاصة في زمن الحرب[143]. كما أنه على الرغم من ارتفاع حجم المبادلات الفرنسية مع الشرق بالأرقام المطلقة في الفترة التي تلت (1740/ 1152-53)، فإنّه في الفترة التي تتوقّف عندها قصتنا، لم تعد الحصة النسبية لهذا الفرع من التجارة داخل التجارة الفرنسية ككل تزيد على 5 ٪ [144]. فمن الواضح أنّ البحر المتوسط فقد دوره المسيطر في التجارة العالمية، وكان لدى التجار الفرنسيين الذين ما زالوا نشطاء في هذه المنطقة، سبب وجيه للقلق من منافسيهم الأطلسيين.

وستتضح هذه التطوّرات الشاملة أكثر عند مناقشتها على أساس ثلاثة أمثلة لقيناها بالفعل في سياقات أخرى وهي: المورة، ومنطقة إزمير، والأراضي الحدودية للصرب. وكما رأينا، في عام (1718/ 1130-31) فقد أعاد العثمانيون تنظيم البلوبونيز باعتبارها أراضي 'فتح جديد'[145]. وربما أدّت هذه الخطوة إلى حالة من السخط، لأنها كانت تعني أن المؤسسات الدينية التي تعود إلى القرن السادس عشر أو ربما إلى الخامس عشر قد أُلغيت. ونتيجة لذلك فإن العائلات المسلمة التي أقامت طويلاً في البلوبونيز، والتي كانت تحصل على دخل مادي من هذا المصدر سابقاً، قد حُرمت منه الآن. وكان العثمانيون يعتمدون إلى حدّ كبير على الحاميات المتواجدة في عدد من المدن الصغيرة. وكان هناك أيضاً محصّلو الرسوم الجمركية الذين يجمعون المال الذي يدفعه التجار الذين اشتروا محصول الزيتون المحلي، كثير منهم فرنسيون، لكي يستخدم في مصانع الصابون في مرسيليا.

وبخلاف ذلك، فإنّ الأعيان المسلمين أو نظرائهم المسيحيين (خوجه باشي) كانوا يديرون منطقة الريف، وهي جبلية ويصعب الوصول إليها. وبالنظر إلى حجم الاستياء المحلي الذي نتج عن تغيير النظام مرتين في أقل من عشرين عاماً، فإن هذه الإدارة غير المُحْكَمة ربما لم تكن ضامناً فعّالاً للسيطرة العثمانية.

اذا استثنينا الزيتون، فقد كانت أراضي البلوبونيز، بما فيها من سهول صغيرة وتلالها العديدة غير الخصبة، تشتهر بمنتجات 'البساتين' مثل العنب أو الحرير، لا بالمحاصيل الحقلية. وعند بحث المحاصيل الزراعية التجارية في القرن الثامن عشر، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن منتجات مثل الحبوب والقطن التي يوجد لها سوق ضخمة. وقد افتُرض حتى قبل عشرين عاماً، أنّ ما يعرف بالجفتلك(*)، وهو أرض تزرع عملياً - إن لم يكن قانونياً - بأعمال السخرة وتنتج محاصيل معدّة للتصدير إلى حدّ كبير، قد أصبح بحلول القرن الثامن عشر ميزة رئيسية من مزايا الزراعة العثمانية. وبيّنت الدراسات الحديثة أن الجفتلك كان أقل انتشاراً مما اعتُقد سابقاً، كما أن العلاقة بين هذه الظاهرة وتجارة التصدير كان مبالغاً بها كثيراً: لم يكن بعض ملاك هذه الجفالك ينتجون للسوق البتة، وإنّما يستولون على الكميات المحدودة من الطعام التي تركها نظام الضرائب العثماني القديم لعائلة الفلاح بما يفوق الحاجات الماسة التي تبقيهم على قيد الحياة[146]. وفي حالات أخرى، مثل ساحل البحر الأسود المعروف اليوم باسم رومانيا وبلغاريا، قبل العام (1774/ 1187-88)، لم يكن الإنتاج معداً للتصدير، ولكنه مخصص فقط لإمداد اسطنبول بحاجاتها. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الكثير من الجفالك لم تعتمد على الفلاحين الذين يعملون بالسخرة، ولكن على المزارعين بالحصة، ومن السهل الإشراف على هؤلاء الفلاحين إذ يمكن التعويل على أنّهم سيرهقون أنفسهم بالعمل لإطعام

(*) الجفتلك هي وحدة معينة من الأراضي المزروعة في الدولة العثمانية. وتبلغ مساحتها في الأراضي الخصبة من 70-80 دونماً وفي الأراضي متوسطة الخصوبة 100 دونم. وفي الأراضي الأقل خصوبة من 100-150 دونماً. انظر:

Midhet Sertoğlu. Tarih Lügati, Istanbul, 1986, s. 75.

وانظر أيضاً:

Gustav Bayerle, Pashas, Begs and Effendis, p.31.

(المترجم)

أولادهم[147]. غير أنّه على الرغم من أنّ ارتباط زراعة الجفتلك بالتصدير كانت أضعف مما هو مفترض، فإنها كانت موجودة في أماكن محددة. وأظهرت دراسة حديثة أن عائلة مشهورة تدعى قره عثمان أوغلو(*) كانت تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في منطقة إزمير النشيطة تجارياً، ونظراً لأن كثافة السكان منخفضة، فقد جلبت مهاجرين يونانيين من جزر بحر إيجة لكي يعملوا في هذه الأراضي[148]. وقامت هذه الأسرة أيضاً بتسويق القطن المنتج محلياً. ومثلهم في ذلك مثل باقي الأعيان آنذاك، فإنهم كانوا يجمعون الرسوم لصالح الحكام الغائبين، أو كانوا يجمعون الضرائب بأنفسهم. وغالباً ما قاموا بدور الوسطاء بين الفلاحين البائعين لمنتجاتهم والتجار المصدّرين، الذين كان العديد منهم فرنسيين[149]. وقد مكّنت هذه الروابط والصلات المتنوعة وبخاصة رعايا ملك فرنسا من تأسيس حضور فاعل على سواحل بحر إيجة في بداية القرن الثامن عشر.

V ـ الاضطرابات الإقليمية الناتجة عن الحرب قبل (1718/ 1130-31) : الصرب على جانبي الحدود

في قسم سابق من هذا الفصل، أشرنا باختصار إلى هجرة عدد كبير من الصرب إلى مناطق الحدود التابعة للهابسبورغ في أواخر القرن السابع عشر، واستبدال الألبان بهم، وهي التطوّرات التي ما زالت تلقي بظلالها على الأحداث حتى الآن، لا سيما في كوسوفو. واذا قدمنا تفسيراً تقييدياً لموضوعنا فإن وجود الصرب في أراضي الهابسبورغ لا يدخل في اهتمامنا هنا. ولكن في أوقات معينة يجب علينا أن نبدي اهتماماً بأحداث وقعت خلف الحدود العثمانية، إذ إنّ الاتصالات بين مجموعتي الصرب استمرت طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ونتيجة لذلك علينا أن نسأل أنفسنا إذا كان مصير المهاجرين قد دفع الذين

(*) آيدين أسرة كبيرة لعبت دوراً بارزاً في التاريخ العثماني منذ بداية القرن الثامن عشر حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر في أنحاء مغنيسة وآيدين. مؤسسها هو حاجي مصطفى آغا الذي حكم مغنيسة عام 1700م وعمل ابنه أحمد آغا محافظاً لمدينة إزمير 1760م. كما شغل ابنه حسن باشا منصب أمير سنجق آيدين وسرحون 1789-1816م. انظر:
Karaosmanögllari, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, C. 4, s. 1295.
(المترجم)

ظلوا في بلادهم إلى النظر إلى حياتهم بمنظور مختلف. كما أنّ إعادة الفتح العثماني استلزمت بالضرورة جلب جنود من خارج الإقليم إلى منطقة بلغراد على المدى الطويل، وقد أحدث هذا التعايش المشترك المبتكر مشاكل خاصة به كما سنرى.

احتلت الأمور الكنسية موقعاً مركزياً، إذ إنّ المهاجرين الأرثوذكس أكّدوا على هويّتهم المنفصلة من خلال التنظيم الكنسي إلى حد كبير. وفي الفترة الممتدة بين (1718/ 1130-31) و(1739/ 1151-52)، انتظم الوجود الصربي في أراضي الهابسبورغ في البداية في مجموعتين كنسيتين منفصلتين تحت إدارة وحكم أساقفة كارلوفيتز وبلغراد على التوالي. مع ذلك فقد بذل أسقف بلغراد مويس بتروفتش جهداً كبيراً لكي يجعل من نفسه المطران الوحيد للصرب. لذلك عند وفاة أسقف كارلوفيتز، نصّب بتروفتش نفسه أسقفاً لكارلوفيتز بالإضافة إلى منصبه الأصلي. وقد رفضت السلطات في فيينا أن تعترف بهذا المنصب المزدوج مدة طويلة، وبينت بكل وضوح أنها غير راغبة في التعامل مع أي 'أمة صربية'، ولكنها تتعامل مع كنيستين منفصلتين بمهام منفصلة لكل منها. غير أنه بعد وفاة بتروفتش في (1730/ 1142-43)، تمكّن خليفته من أن يؤمن تأكيداً رسمياً للأسقفيتين في وقت واحد، لأنّ المكتب المسؤول في فيينا عن حكم الأراضي المكتسبة حديثاً من الدولة العثمانية لم يرغب في أن ينفّر العدد الكبير من الجنود الفلاحين الصرب من الخدمة في منطقة حدودية حساسة[150].

يمكن تفسير النزاعات التي دارت بين المهاجرين الصرب والإدارة الهابسبورغية بسهولة عندما نلاحظ صياغة الامتياز الذي أصدره ليوبولد الأول إلى أرسينوس كرنوجيفتش عند هجرته إلى أراضي الهابسبورغ في (1690/ 1101-02). ففي هذا النص المؤسس تم الاعتراف بالمطران كزعيم ديني وعلماني للصرب. غير أنه في السنوات التالية أخذت البيروقراطية الهابسبورغية تطمح للسيطرة المباشرة على ميليشيات الحدود. وفي النهاية كان لا بدّ من إدماج الجنود الفلاحين في الجيش النظامي أو تحويلهم إلى فلاحين عاديين أقنان في إطار خطة الإدارة لتلبية المطالب طويلة الأمد للنبلاء الكروات والمجريين. وبالإضافة إلى ذلك، حاولت المؤسسة الكاثوليكية القوية أن تقنع الصرب بأن يقبلوا الاتحاد مع روما، وهو ما

رفضته الغالبية الساحقة تماماً - بل إنّ الخلافات الكنسية ربما دفعت سكان الحدود إلى العودة إلى الأراضي العثمانية في بعض الحالات.

ومما يفوق ذلك أهمية أن خيبة أمل العديد من الصرب في علاقاتهم مع الهابسبورغ قد أدت بهم إلى طلب المساعدة من قيصر روسيا باعتباره الحاكم الأرثوذكسي الأساسي. حدث ذلك، على سبيل المثال، في أواسط أربعينيات القرن الثامن عشر (1740-49)/ (1158) تقريباً، عندما تنازلت حكومة الهابسبورغ عن بعض أجزاء الحدود العسكرية إلى نبلاء المجر. فقد نظر عدة آلاف من سكان الحدود الصرب إلى ذلك كانتهاك لامتيازاتهم: فهاجروا إلى الأراضي الروسية[151]. وحتى قبل ذلك الوقت، عندما كان بطرس الأكبر لا يزال على العرش، واجه الصرب المقيمون بشكل دائم في أراضي الهابسبورغ إزعاجاً من قبل الإدارة الإمبراطورية التي لم تكن قد تخلّت بعد عن طموحها بحمل القادمين الجدد على الاعتراف بسلطة البابا. وعندما قامت السلطات النمساوية بمنع سكان الحدود الصرب من إقامة مطبعة، طلب الأخيرون المساعدة من القيصر بطرس، فأمدّتهم الحكومة الروسية بأعداد قليلة من الكتب واثنين من المعلمين[152]. ومالت هذه الأحداث إلى زيادة الروابط بين الصرب الأرثوذكس وروسيا، وهي ظاهرة واجهناها على نطاق صغير، في القرن السابع عشر أيضاً.

فيما يتعلق بالصرب الذين ظلّوا موجودين على الأراضي العثمانية، فإن معلوماتنا أقلّ اتساعاً، وربما لا تزال أرشيفات اسطنبول تحتوي على كثير من المواد غير المستغلّة التي تتعلق بوضعهم. فقد حوصرت بلغراد وتم فتحها عدة مرات قبل عودتها نهائياً إلى السيطرة العثمانية في عام (1739/ 1151-52). وخلّف تناقص عدد السكان الكبير والدمار الذي لحق بعدد كبير من المباني المدينة في حالة انكماش مقارنة بأوج ما وصلت إليه في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، عندما كان يقطنها بين 60،000 و100،000 نسمة. وفي أواخر القرن الثامن عشر عُهد إلى حامية من الإنكشارية بالدفاع عن تلك المدينة الحدودية المهملة، وقد تسببت هذه الحامية في متاعب لا نهاية لها لا للسكان المدنيين فقط ولكن للحكومة العثمانية المركزية أيضاً. والواقع أنه بعد فترة قصيرة على نهاية هذه الفترة التي نحن بصددها في هذا الكتاب، بذل السلطان سليم الثالث (حكم 1789-

1807/ 1203-22) جهوداً كبيرة لإجلاء الإنكشارية عن بلغراد لكنه لم ينجح[153].

عند إيجاز الوضع الذي وجدت الدولة العثمانية نفسها فيه بعد سنة (1718/ 1130-31)، نواجه نزعات متعارضة: فمن ناحية، بذلت الحكومة المركزية جهوداً حقيقية لاستعادة السيطرة على أراضيها، وهي سياسة تضمنت إعادة تنظيم الطرق البرية ومراقبتها. ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن فقدان بعض الأراضي لم يكن نهائياً، ويمكن تعويضها في آخر الأمر، فإننا نلاحظ تزايد تأثير الأوروبيين على الاقتصاد وعلى الترتيبات الاجتماعية والسياسية في بعض المناطق. وكانت هذه الظواهر ملحوظة بشكل كبير في المناطق الحدودية النائية مثل البلوبونيز. لكن كما تبيّن مشكلة المتمتّعين بالحماية على اتساع الإمبراطورية، فقد أثر الاتجاه نفسه في العديد من الأمثلة على المناطق المركزية من الإمبراطورية. ولا شكّ في أنّ زيادة الروابط مع التجار الأجانب والممثّلين الدبلوماسيين لم يكن يعني أن المناطق العثمانية قد أصبحت منفصلة سياسياً عن الإمبراطورية. فحيثما حدث فقدان للأراضي، فإن ذلك مردّه إلى الحرب لا الأنشطة الدبلوماسية والتجارية. ومع ذلك، فإننا نلاحظ حدوث 'تراخٍ' تدريجي للهياكل التي كانت تبدو صلبة للغاية في النصف الثاني من القرن السادس عشر.

6 ـ الإمبراطورية في (1774/ 1187-88)

I ـ الحرب الروسية ـ العثمانية في (1768-1774/ 1181-88)

لم تعد هذه الصلابة ظاهرة في أي مكان في نهاية الحرب الروسية العثمانية (1768-74/ 1181-88)، التي بدأتها الحكومة في اسطنبول لأنها اعتبرت أن التقسيم الأول لبولندا الوشيك الحدوث إخلال لا يحتمل 'لميزان القوى' في أوروبا الشرقية. ومن المحتمل أن النجاحات العسكرية التي حققها العثمانيون في مواجهة القيصر بطرس في سنة (1711/ 1122-23) ولاحقاً في (1737-39/ 1149-52) في مواجهة النمساويين قد خدعت المسؤولين العثمانيين الكبار فيما يتعلّق بحدود قوة جيوشهم. ولم تكن القوة الحقيقية لروسيا تحت حكم كاثرين الثانية قد قدّرت حقّ قدرها. وهذا هو الاحتمال الأكبر، إذ إنّ العامل المهمّ في حرب (1768-74/ 1181-88) لنجاح الإمبراطورة كاثرين هو ظهور البحرية الروسية في شرقي المتوسط. كما أن انتصارهم الساحق قبل شسمة يعود إلى المساندة الإنجليزية من جهة وإلى عنصر المفاجأة من جهة أخرى[154].

غير أنّ المعارك الرئيسية لم تقع في البحر ولكن في البرّ، وكانت الهزائم العثمانية على حدود الدنيستر في (1769/ 1182-83)، ولارغا (Larga) في (1770/ 1183-84) وكاغل (Kagul) في (1770/ 1183-84) بالإضافة إلى الغزو الروسي للقرم، هي التي شجعت كاثرين الثانية على تقديم مطالب كبرى قبل إقدامها على السلام. فإلى جانب حق الإبحار في البحر الأسود واستقلال القرم، طالب الدبلوماسيون الروس بالسيطرة على مساحة واسعة من الأراضي القليلة السكان حتى ذلك الوقت على ساحل البحر الأسود ونالوا مطلبهم[155]. ومع إقامة مدينة أوديسا وزراعة القمح على مستوى تجاري، فإن هذه المنطقة ستصبح مورداً كبيراً من موارد الإمبراطورية الروسية.

كانت الاعتباراتُ السياسية والتجارية الدافعَ إلى مطالبة الإمبراطورة الروسية بحق إبحار سفنها في البحر الأسود. ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كانت السفن الحربية تصنع بشكل مختلف عن السفن المستخدمة للتجارة، لكن كان لا يزال من الممكن تحويل السفن المصنوعة لأغراض تجارية لتستخدم في الحرب. وهذه الاعتبارات كانت مهمة لكاثرين الثانية ووزرائها. وأياً يكن ما ادعاه الدبلوماسيون الروس في مراحل معينة من المفاوضات، فإن السفن الروسية في البحر الأسود كانت تشكل دائماً تهديداً عسكرياً لقلب الأراضي العثمانية.

شكل 'استقلال' التتار مطلباً لم تذعن له الحكومة العثمانية إلا تحت تهديد خطير. ففي الحروب السابقة، كان التتار يزوّدون دائماً جيوش السلاطين بقوات غازية شديدة البأس، تضعف العدو باسترقاق الفلاحين المحليين ونهب مواشيهم. وقد سهّلت هذه الأعمال تقدّم الجيوش العثمانية، حتى ولو كان الأسلوب القتالي الذي يتبعه التتار غير ذي فائدة عند حصار المدن الحصينة الذي شكّل النشاط الحربي الرئيسي على الحدود العثمانية الهابسبورغية. كما أنّ المؤسسة السياسية للتتار لم تكن ترغب حقاً في الاستقلال، كما أنّ رغبة أعضائها في قبول الحماية الروسية كانت أقل. ونتيجة لذلك، كادت الحكومة العثمانية تدخل الحرب لاستعادة شبه جزيرة القرم في (1778-79/ 1191-93)، ولكن ثبت على المدى الطويل استحالة منع روسيا من ضم شبه الجزيرة في (1783/ 1197-98)[156].

تعقّدت مفاوضات السلام التي أسفرت في النهاية عن توقيع معاهدة كوجوك

قينارجه (1774/ 1187–88) ولن تتيسّر بسبب أنّ بروسيا والنمسا عملتا كوسيطين بين الطرفين المتحاربين، وكانت حكومتاهما قد انضمّت إلى الإمبراطورة الروسية في التقسيم الأول لبولندا في عام (1773/ 1186–87)[157]. مع ذلك، في هذه الفترة من الحكم الملكي المطلق، كانت العلاقات الشخصية الودية بين الحكام تسهّل المفاوضات أحياناً ـ وينطبق ذلك تحديداً على فريدريك الثاني ملك بروسيا والإمبراطورة الروسية ـ فإنّ التوسط البروسي ـ النمساوي يجب ألا يعتبر منزّهاً عن الغرض[158]. فقد كان فريدريك الثاني قلقاً من أن يمتدّ النزاع الروسي العثماني ليشعل حرباً في أوروبا. وذلك احتمال لم تكن مملكته الصغيرة والفقيرة، التي نجت بأعجوبة في حرب السنوات السبع التي جرت مؤخّراً (1756–63/ 1169–77) من الطموحات العسكرية الزائدة لملكها، مستعدّة له جيداً. أما بالنسبة لحاكمَي الهابسبورغ ماريا تريز وجوزيف الثاني فلقد رأيا أنّ توسّع روسيا القيصرية يعرّض 'دائرة نفوذهما' في والاشيا والبلقان للتهديد: شعر بعض دبلوماسيي فيينا أن الإمبراطورية العثمانية الضعيفة جداً أقل إثارة للمشاكل كجار من دولة كاثرين الثانية الديناميكية. ونتيجة لذلك لم تشمل مفاوضات السلام توازنَ المصالح بين المتحاربين الفعليين، ولكن أيضاً مصالحَ ومخاوف الدول الأربع الأخرى (فرنسا وإنجلترا وأقاليم الهابسبورغ النمساوية وبروسيا) التي حددت 'توازن القوى الأوروبية'، في منتصف القرن الثامن عشر[159].

ومن المثير للاهتمام أنه في أثناء محادثات السلام عرض الدبلوماسيون النمساويون أن يشركوا الإمبراطورية العثمانية كعضو في هذا التوازن الأوروبي. ويعني هذا الإشراك ضمناً أن هذه الدولة التي يحكمها السلاطين لم تعد قوة معادية 'من حيث المبدأ'، بل هي دولة 'شرعية' على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين في 'النادي' الأوروبي[160]. وبناء على ذلك، فإنّ الإمبراطورية العثمانية يحقّ لها، في حال فقد شركاؤها الأراضي أو كسبوها، الحصول على تعويض في مكان آخر، وهو ترتيب شاع في مؤتمرات السلام في القرن الثامن عشر. غير أنّ كاثرين الثانية، التي كان عليها الذهاب إلى الحرب في العقد (1780/ 1193–1204) يحدوها طموح صريح في تقسيم الإمبراطورية العثمانية في أوروبا لمصلحة الدولتين التابعتين لروسيا اللتين لم تُنشأ بعد، لم توافق على توسيع قائمة أنظمة الحكم السياسي 'الشرعية'[161]. وكان توسّلها الحفاظ على مصالح مسيحيي البلقان، الذين



صورة 2: مشهد من مدينة سملين Semlin بالقرب من بلغراد، حيث القلعة العثمانية فيما وراء الدانوب في بداية القرن التاسع عشر. المصدر:
Jacob Alt, Ludwig Ermini, Adolph Kunike and Franz Sartori, *Donau-Ansichten vom Ursprunge bis zum Ausflusse ins Meer, nach der Natur und auf Stein gezeichnet* (Vienna: Adolph Kunike, 1824-6): no. 176.

يُفترض أنّها لا تستطيع أن تتخلى عنهم للعثمانيين، مجرد طريقة مهذّبة للتعبير عن مخطّطاتها في التوسع الإقليمي.

مع ذلك، يجب علينا أن نأخذ في الحسبان سخط رعايا الدولة العثمانية الأرثوذكس في أواخر القرن الثامن عشر، ما جعل الكثير منهم أكثر ميلاً إلى ربط مصيرهم بجيوش الإمبراطورة الروسية مما كان عليه الحال في الفترات السابقة. ومن الأسباب الرئيسية للاستياء سلوك الجنود العثمانيين الذي كان يفتقر إلى الانضباط والتموين في زحفهم إلى الجبهة، وبخاصة الجنود غير النظاميين الذين يشكّلون قسماً كبيراً من جيوش السلطان في الميدان. وتتضح تلك الاعتبارات بصورة جلية في أحد المصادر الأولية المهمّة، وهو من أول الأعمال العلمانية التي نُشرت باللغة البلغارية، وأعني 'قصة حياة الآثم سوفروني (Sofroni) ومحنه'، وهو أسقف مدينة فراستا (1739–1813/ 1151–1229)[162]. وقد ولد سوفروني كأحد أتباع المذهب الرواقي في المستوطنة الصناعية الأولية كوتل. وكان والده وعمه يعملان في تجارة المواشي (جلب)، ويزوّدان اسطنبول باحتياجاتها، وقد شاهد الشابُّ الرواقي عديم الخبرة، كمساعد لعمه في عمله، العاصمةَ وتمكّن من النجاة بمشقة في مواجهاته معْ مسؤولين منخفضي المستوى ومجرمي المدينة. وفي فترة لاحقة من حياته أصبح تاجر المواشي السابق قساً ثم أصبح أسقفاً. لكن في حين يبدو أنّ عائلته كانت ثرية جداً، فإنّه تعرض للإفلاس بسبب السرقات التي قام بها المرتزقة، وكذلك بسبب الضرائب السابقة المستحقّة التي دفعها عن أسقفيته التي دمّرتها الحرب. كان الفلاحون المحليون وسكان المدن في حرب (1768–74/ 1181–88)، وفي السنوات اللاحقة أيضاً، يقضون معظم أوقاتهم في هروب دائم من العصابات المسلحة واللصوص، ولابد أن الإنتاج قد تأثر سلباً واختل تبعاً لذلك. وفي نهاية الأمر أرغم سفروني على مغادرة راتسا وأصبح لاجئاً في أحد أديرة والاشيا. وفي سنة (1810/ 1224–25)، عندما نشبت حرب أخرى بين الأتراك والروس، نشر الأسقف السابق العجوز إعلاناً يشجع فيه أتباعه الأرثوذكس على الوقوف إلى جانب الروس[163]. فنظراً لعدم قدرة الحكومة على حماية الشعب الذي تفرض عليه الضرائب، فإن الإدارة العثمانية فقدت الشرعية التي كانت تتمتع بها سابقاً وخاصة في أعين العديد من أتباعها من غير المسلمين.

II ـ الأقطاب النافذون في الأقاليم والعلاقات الدولية في سنة (1774/ 1187-88)

وفقاً لمعايير أواخر القرنين الخامس عشر والسادس عشر، عندما حاولت الحكومة المركزية القوية أن تسيطر على إدارة الأقاليم، أصبحت التوجّهات نحو اللامركزية ملحوظة، منذ القرن السابع عشر فصاعداً على أبعد تقدير. غير أنّنا إذا تجاهلنا الحالتين غير العاديتين لعلي باشا جانبولاد أوغلو في شمالي سوريا وفخر الدين المعني في لبنان (حالياً)، كان من النادر لهؤلاء الحكام المحليين في سنوات ما قبل (1750/ 1163-64)، أن يحافظوا على علاقات مع القوى الأجنبية. كما أنّ فخر الدين المعني، وهو أحد أكبر الاستثناءات لهذه القاعدة، لم يقم علاقات مع إحدى الدول الرئيسية في ذلك الوقت، ولكن مع أمراء إيطاليين أقل أهمية مثل الدوق الكبير لتوسكانا[164]. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، فإن التهديد الذي واجهته السيطرة العثمانية ظل قليلاً.

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدأ هذا الموقف يتغير. ولكي نذكر مثالاً من مجموعة أمثلة، فإن أسرة قره عثمان أوغلو، الذين صادفناهم كأصحاب سلطة في منطقة إزمير ومغنيسة الكثيرة الإنتاج، كانوا على علاقة حميمة مع القناصل الفرنسيين المحليين. وبالنظر إلى الهيكلية المركزية للتجارة في الشرق، كان المسؤولون الأخيرون يمتلكون سلطة حقيقية على التجار الناشطين في المنطقة والخاضعين لملك فرنسا لويس الخامس عشر (حكم 1715-74/ 1127-88)[165]. وبما أنّ قره عثمان أوغلو كانوا يبيعون المنتجات الزراعية إلى المصدّرين الفرنسيين، فقد كان من المعقول بالنسبة إليهم أن يحافظوا على قنوات اتصال مفتوحة مع القناصل الذين كانوا يستطيعون تسهيل تجارتهم أو تعطيلها[166]. لا شكّ في أنّ قره عثمان أوغلو لم يظهروا أي طموح نحو إقامة دولة خاصة بهم. ولكن ثمة شخصيات بعد سنة (1800/ 1214-15)، مثل علي باشا في جانينا (نحو 1750-1822/ 1163-1238)، ومحمد علي باشا في مصر (1770-1849/ 1183-1266)، كانت تضمر مثل هذه المشاريع، في فترات معينة من سيرتهم المهنية على الأقل. وعندما بدأ هؤلاء الرجال في تطوير نواياهم ببناء دولة، فإنّهم غالباً ما اعتبروا أن علاقاتهم الخاصة مع القناصل والتجار الأجانب هي بمثابة عناصر قوة لهم. وطبقاً لذلك، فإن هذه الصلات كانت غير مؤاتية من وجهة نظر الإدارة المركزية[167].

ثمة سبب آخر مالي وراء رغبة أقطاب السلطة في الأقاليم في تطوير علاقاتهم مع قنصل أو عدة قناصل أوروبيين. فنظراً لانعدام الأمن على الطرق، أصبح إرسال أموال الضرائب إلى اسطنبول باستخدام القوافل البرية خطراً جداً، ولم تكن البنوك التي يمكنها تولّي هذه الحوالات موجودة بعد. وفي الوقت نفسه، فإن التجار الفرنسيين، وهم أنشط الجاليات التجارية الأوروبية التي أنشئت في شرقي المتوسط في القرن الثامن عشر، كانوا يبيعون في اسطنبول عاصمة الإمبراطورية أكثر مما يشترون[168]. وكان العكس صحيحاً في المدن الإقليمية مثل إزمير، حيث لم يكن يمكن تمويل مشتريات القطن عن طريق بيع البضائع المستوردة إلى السكان المحليين. وهكذا كان هناك من حيث المبدأ دافع عظيم إلى التعاون المالي. فقد كان بوسع التجار الفرنسيين دفع ديون أحد الأقطاب للسلطات في اسطنبول واستعادة هذه الأموال عندما يحتاجون إلى عقد صفقات شراء في إزمير أو غيرها. غير أنّ من الواضح أنه كان هناك مجال للنوايا السيئة في الجانبين، وأدّت الشكاوى الكثيرة من هذه الممارسات إلى حظرها ـ دون فعّالية كبيرة ـ من آن لآخر[169]. ولعل من غير المنصف القول إنّ التجار الأجانب أصبحوا بالفعل، نتيجة لمثل هذه الترتيبات، مموّلين للدولة العثمانية بحلول القرن الثامن عشر قبل فترة طويلة من الاعتماد المالي 'الرسمي' الذي تلا حرب القرم في منتصف القرن التاسع عشر. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت تلك 'الخدمات المصرفية' لكثير من التجار الأجانب بالمشاركة في المضاربات المالية، ما أضرّ كثيراً بالاستقلال الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية[170].

III ـ الازدهار في القرن الثامن عشر والأزمة في المجال الاقتصادي

إذا استثنينا النجاحات العسكرية في منتصف القرن الثامن عشر، فإن العامل الآخر الذي ربما دفع الحكومة العثمانية إلى المبالغة في تقدير قوتها قبل (1768/ 1181-82) هو التحسّن التجاري والصناعي الذي بدأ بعد (1718/ 1130-31) واستمر حتى وقت متقدّم من العقد (1760-69/ 1173-83). ففي مناطق مثل مصر وشمال سوريا ومدينة توقات الصناعية في أواسط الأناضول، لم تقتصر القفزة الكبيرة في النمو على الأنشطة التجارية فحسب، بل شملت أيضاً صناعة المنسوجات والحرف

المعدنية[171]. وربما أقنع الازدهار النسبي للمنتجات الحرفية المسؤولين بأنه آن الأوان للتعامل بفعّالية مع إنتاج المواد الحربية.

غير أنّه إذا كانت فرضية أحد كبار الخبراء في التاريخ الاقتصادي العثماني في القرن الثامن عشر صحيحة، فإنّ حرب (1768-74/ 1181-88)، أو بدقّة أكبر الأسلوب الذي مُوّلت به هذه الحرب، هي الذي أنهت فترة النمو الاقتصادي في منتصف القرن الثامن عشر[172]. فعلى مرّ القرون، استمرت الحكومة العثمانية في الاعتقاد بأنّ انخفاض مستوى الأسعار يزيد من جدوى كل أنواع المشروعات، ويسهّل إدارة الحرب على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك، أمرت القرارات الإدارية بدفع القليل لمنتجي كافة أنواع البضائع، وعندما تكون الدولة 'المشتري'، فإن الأسعار تنخفض إلى أقل من المستوى المطبّق على المستهلكين العاديين. وكان الدفع في العديد من الأمثلة رمزياً إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ميل إلى طلب كميات أكبر من المنتجين الأكثر كفاءة ـ والأفضل رسملة على ما يفترض ـ ما دفعهم إلى التراجع إلى مستوى المنتجين الأفقر. كان مثل هذا الحل مناسباً للموظفين البيروقراطيين الذين يستطيعون أن يجمعوا بفعّالية من عدد محدود من المنتجين المهمين أكثر مما يجمعون من المنتجين الصغار العديدين. لكن الافتراض الواسع في دوائر الأصناف بوجوب ألا يكون هناك حرفيّ ماهر أكثر ازدهاراً من أقرانه، ربما يكون ذا أهمية أيضاً في جعل هذه السياسة تبدو مقبولة[173].

فاقمت ممارسة 'الإفلاس الانتقائي' للمنتجين الأكثر كفاءة القصور في تكوين رؤوس الأموال، وهي من البؤر المثيرة للمشاكل في الاقتصاد العثماني حتى في القرن السادس عشر[174]. ولأن ما يُدفع لمنتجي المواد الحربية كان قليلاً للغاية، فإنّهم لم يتمكّنوا من توليد 'ازدهار الحروب' المعهود في المجتمعات الرأسمالية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وبدون مثل هذا الازدهار فإن احتمال استثمار المنتجين في المخزون والمعدات كان ضعيفاً للغاية. ونتيجة لذلك، كانت الحرب تعني أن قطاع الحرف الذي يُنتج الأسلحة أو الخيام أو أقمشة البدلات العسكرية، ويتوسع انتاجه في أثناء الحرب، سيعاني من الضعف نفسه الذي يعاني منه مثيله في القطاع 'المدني' الذي ينكمش عادة (ولا يزال ينكمش) في وقت الحرب. ومن المحتمل أن طول فترة الكساد التي يبدو أنّ الحرف والتجارة العثمانية

لم تستطع أن تتعافى منها قبل منتصف القرن التاسع عشر نتجت في جزء منها على الأقل من أزمة العقدين (1770-79/ 1183-93) و(1780-1789/ 1193-1204)[175]. وهكذا ليس من المفاجئ أنه لم يعد من الممكن تموين الجيوش العثمانية بالشكل الملائم، وفي ظل الظروف السائدة في القرن الثامن عشر، كان التدريب والتجهيز يشكّلان الشرطين اللازمين للنجاح العسكري.

IV ـ الحدود الصحراوية في (1774/ 1187-88)

إنّ المنطقة التي وصلت إليها الأراضي العثمانية على حدود الصحراء السورية وصحراء شبه الجزيرة العربية حتى الآن، حيث لم توجد الدول الرئيسية قبل النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لم تثر اهتمامنا بشكل أساسي، إلا لأنه كان يجب أن تجتازها قوافل الحج. لم تكن هذه المناطق الصحراوية الجافّة تدر دخلاً للخزينة العثمانية ـ بل على العكس، فلتأمين طريق آمن لقوافل الحج إلى مكة كانت الحكومة تقوم سنوياً بتزويد البدو بإعانات أساسية على شكل أموال وإمدادات. ولكن نظراً إلى اعتبار حماية المدن المقدّسة وقوافل الحج وسيلة مهمة لإضفاء الشرعية على السلاطين، فقد شكّل إخضاع هذه المنطقة إلى نوع من السيطرة أهمية عظيمة للإدارة العثمانية.

مع ذلك بحلول العقد (1770-79/ 1183-93) حدثت مجموعة من التطوّرات التي عرَّضت السيطرة العثمانية في المنطقة للخطر. ففي أواسط القرن الثامن عشر وما يليها، أصبحت إسهامات 'الأسر السياسية' الحاكمة في مصر في تمويل الوجود العثماني في الحجاز اعتباطية بشكل متزايد. وعندما قلّت الأموال المتاحة لاسترضاء البدو، ازدادت مخاطر تعرّض قوافل الحج للهجمات. غير أنّه كان هناك أيضاً عامل آخر، وهو في هذه المرة أمر داخلي خاص بمجتمع الصحراء، زاد من المخاطر التي يتعرّض لها الحجاج. فقد أخذ تجمّع عنزة القبلي في وسط شبه الجزيرة العربية يتحرّك، وبتغيير الأماكن الرعوية التي اعتاد عليها، اضطر العديد من العشائر الصغيرة شبه المقيمة إلى النزوح[176]. وكانت هذه القبائل أكثر اعتماداً على سخاء السلاطين من اعتماد القبائل الأكبر والأكثر ثراءً وبالتالي زاد تراجع الدفعات المالية ومن هنا احتمال تعرّض قوافل الحج للهجوم. ووقعت كارثة كبرى من هذا النوع، قُتلت فيها إحدى شقيقات السلطان الحاكم في سنة (1757/ 1170-71)[177].

كما أنه بحلول منتصف القرن الثامن عشر، كان تشكُّل الدولة جارياً في وسط شبه الجزيرة العربية. فعلى مقربة مما يُعرف الآن باسم الرياض، أنشأ مؤسس الأسرة البدوية الحاكمة ابن سعود، عاصمة خارج المنطقة الخاضعة لسيطرة العثمانيين بشكل مباشر. وقد ضم إلى حاشيته الشيخ ابن عبد الوهاب (1703-92/ 1114-1207) كمستشار سياسي وروحي، وهو من أتباع المذهب الحنبلي ويدعو إلى العودة إلى نقاء الإسلام كما كان في زمن النبي محمد (صلى الله عليه وسلّم). واستطاع عبد العزيز بن سعود (حكم في 1765-1803/ 1178-1218) تعزيز حكم عائلته في شمال شبه الجزيرة العربية ومهاجمة الشيعية في العراق، والسنّية 'المتراخية'، في رأيه، الممثّلة في السلطات العثمانية. وفي العقد (1770-79/ 1183-93) لم تكن الإدارة العثمانية في اسطنبول تنظر إلى هذه التغييرات كمشاكل خطيرة، مع أنّها كانت مرئية. لكن تغير ذلك بعد عدة عقود عندما منع البدو التابعون لعبد العزيز قوافل الحجيج من دخول مكة والمدينة في أوائل القرن التاسع عشر بعد احتلالهم هاتين المدينتين وسيطرتهم عليهما[178].

7 ـ الخلاصة: الحكام العثمانيون في إطار مجموعة من التحالفات

كما اتضح في هذه الدراسة المختصرة، فإن الإمبراطورية العثمانية منذ منتصف القرن السادس عشر فصاعداً، وربما قبل ذلك، شكلت جزءاً من شبكة من التحالفات الأوروبية، وتكثّفت هذه الصلات السياسية في حوالي (1700/ 1111-12). ولم يكن مثل هذا التداخل في النظام السياسي الأوروبي يتعارض مع نوايا السلاطين العثمانيين، والطبقة السياسية العثمانية ككل، في توسيع الدولة الإسلامية وحمايتها من غير المسلمين (الكفار). فهذه التحالفات كانت تعتبر مؤقّتة دائماً من وجهة الظر العثمانية، كما تقتضي الشريعة الإسلامية[179]. وكما رأينا، وفي هذه الأمور، لم تختلف الطبقة الحاكمة في اسطنبول في أفكارها عن حكام الدول الأوروبية خلال بواكير الفترة الحديثة. فعندما كانت القوة العثمانية في أوجها، أقام ملوك فرنسا تحالفات مع السلاطين، وهم لم يعتبروا هذه الروابط والصلات دائمة وإنّما شرّ لا بد منه، ومؤقّت بالفعل ـ في مواجهة قوة الهابسبورغ.

غير أنّ التحالفات التي كانت تبرم لفترات قصيرة في الأصل، ربما تكتسب قوّة محرّكة خاصة بها، فالممالك والإمبراطوريات المعنية، سواء أكانت العثمانية،

أم الروسية، أم الفرنسية، أم الهابسبورغية في النمسا، كانت أنظمة سياسية ذات هيكلية متطوّرة، وقد استمر وجودها عدة قرون على الرغم من حدوث تغيرات كبيرة في حدودها. ونظراً لطول الحدود المشتركة والمفاهيم 'الأيديولوجية' لما يعنيه أن تكون 'سلطاناً مسلماً' أو 'إمبراطوراً كاثوليكياً'، فقد كانت الأعمال العدائية بين العثمانيين والهابسبورغ ظاهرة استمرت مدّة طويلة. ونتيجة لذلك، وبعد فتراتٍ طويلة من التوقّف إلى حدّ ما، تمّ إحياء التحالف العثماني الفرنسي عدة مرات في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وفي منتصف القرن السادس عشر، كان سبب وجوده من وجهة النظر الفرنسية 'تطويق' أسرة فالوا في فرنسا بممتلكات الهابسبورغ، ولتسهيل السياسات التوسعية للملك لويس الرابع عشر، أحيي هذا التحالف ثانية في أواخر القرن السابع عشر. وبعد عام (1750/ 1163–64)، عندما بدأ التوسّع الروسي يهدّد المصالح النمساوية في والاشيا وفي أماكن أخرى، ربما تشكّلت تحالفات عثمانية هابسبورغية، على الرغم من أن هذا التماثل في المصالح لم يكن متصوّراً في بدايات القرن الثامن عشر[180].

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الدول، كان التعارض كبيراً في الغالب بين الأيديولوجية والممارسة سواء تبنّينا وجهة النظر العثمانية أم الفرنسية أم الهابسبورغية. فمما لا شكّ فيه أنّ المجموعة العثمانية الحاكمة بالإضافة إلى غالبية رعاياها المسلمين كانوا يعتبرون السلطان بمثابة بطل الإسلام المنتصر دائماً على الكفار، والسلطة التي يمكنها وحدها توسيع رقعة الحكم الإسلامي. ولكن من الناحية العملية فإن الهزائم التي حدثت في (1683–99/ 1094–1111)، ومن بابٍ أولى الهزائم التي وقعت في نهاية القرن الثامن عشر، حتّمت على الحكومات العثمانية أن تطوّر استراتيجية دفاعية. بل حتى قبل تلك الفترة، فإنّ الحاجة إلى تأمين الحدود بمجرد الحصول عليها وعدم إمكانية التعامل مع كل الدول 'الكافرة' في وقت واحد، أقنعت الإدارة العثمانية البراغماتية دائماً بإقامة تحالفات و'تفاهمات' مع الحكام الأوروبيين منفردين. أما بالنسبة إلى وجهة نظر الأخيرين، فغالباً ما كانت تدرس الاهتمامات بتوازن القوى في القرن الثامن عشر، ولكن ميل بعض الحكام إلى إدخال العثمانيين في هذه الحسابات، وعدم رغبة آخرين في ذلك، حظي باهتمام أقل مما كان يستحق.

تعقّدت الأمور لأنّ بطانة المسؤولين العثمانيين الكبار كانت تقوّي هذا

التحالف أو ذاك كجزء من أجنداتها السياسية الخاصة. وكان من المألوف جداً اعتبار وزير أو موظف مرموق ما ممثلاً لجانب 'الحرب' أو 'السلام'. ففي (1683/ 1094-95) كان قره مصطفى باشا مثالاً معروفاً جداً 'للصقور' العثمانيين، بينما كان أحمد رسمي يعتبر ممثلاً 'للحمائم' في العقد (1770-79/ 1183-93)[181]. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مجموعة من الوجهاء العثمانيين الذين ليسوا جزءاً من دائرة الأشخاص الذين يتخذون رسمياً قرار الحرب والسلام، ومع ذلك ربما كانت لديهم مشاريعهم وحاولوا أن يقنعوا السلاطين بقيمتهم وجدواهم[182]. لذا لن يكون من الواقعي في السياسة العثمانية الافتراض بأنّ مبادئ الشريعة الإسلامية، أو حتى آراء الفقهاء المرموقين فيما يتعلق بالحرب والسلام، تكفي كتفسيرات للمواقف العثمانية من التحالفات الخارجية[183] .

ربما نعترف بأنّ النخب السياسية العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت أكثر انفتاحاً تجاه التدخّلات الخارجية من أسلافها في القرن السادس عشر. مع ذلك فإن ظاهرة 'الحدود المنفذة' كانت مألوفة في أزمنة سابقة أيضاً. ففي أماكن عديدة كانت تحدّ الإمبراطورية إمارات تابعة ذات أهمية متفاوتة، حيث حاول الحكام المحليون المحافظة على أنفسهم، بتأليب العثمانيين ضدّ بعض جيرانهم المسلمين أو المسيحيين. وستشغلنا حالات من هذا النوع في الفصل التالي.

الفصل الثالث

على أطراف الإمبراطورية: الرعايا والتابعون

1 ـ الطريق الملكي لبناء الإمبراطورية: من 'إمارة تابعة' إلى 'مقاطعة ذات حكم مركزي'

قبل خمسين عاماً، أكّد خليل إينالجك عند بحث أساليب الفتح العثماني في إحدى مقالاته التي لا تزال تحتفظ بأهميتها حتى الآن، أنّ العثمانيين عيّنوا حكاماً على المناطق التي فتحوها من بين أفراد نخبة المجتمع السابقة الذين كانوا راغبين في ربط مصيرهم بمصير النظام الجديد[1]. وهكذا فإن المناطق التي فُتحت مؤخراً ربما أصبحت في البداية إمارات تابعة من النوع الذي كان مألوفاً على أطراف سلطنة السلاجقة السابقة في الأناضول وكذلك أوروبا في القرون الوسطى[2]. وكان لمثل هذا الحلّ ميزة تحييد أبناء الطبقة الأرستقراطية ذوي المكانة الوطيدة في المنطقة، الذين حافظوا على مكانتهم في بلادهم، ويألفون الترتيبات المحلية المحدّدة التي تحكم جمع الضرائب[3]. ومن وجهة نظر أخرى، فإنّ تعيين 'رجل محلي' كحاكم يعني أنّ من الممكن مكافأة من يكون تعاونه مهماً في تثبيت الحكم العثماني في المقام الأول.

لم يكن يتمّ تعيين أبناء السلالات الحاكمة السابقة التي أصبحت من الوجهاء العثمانيين للعمل في أقاليم بعيدة، إلا بعد انقضاء فترة زمنية معينة، في حين أن

الأراضي التي كانت تخضع لحكم آبائهم أو أجدادهم في الماضي قد اندمجت في الهيكل الإمبراطوري العثماني، ويديرها الآن أشخاص لا تربطهم أي صلة سابقة بالمناطق المعنية. وفي جنوب شرق أوروبا في أواخر القرن السادس عشر، افترض بعض الأشخاص في الظاهر أنّه اتُّبِعَ في الغالب إجراء مختلف إلى حدّ ما، لكنّه لا يزال مرتبطاً بالإجراء السابق. فعندما يريد السلطان حرمان أحد الأمراء التابعين من أرضه، كان يرسل جنوده إلى الأراضي التي يعتزم تحويلها إلى مقاطعة خاضعة للحكم المباشر. وكان هذا الجيش يضمّ عادة مفارز للأمراء الذين لا يزالون يحتفظون حتى الآن بوضعهم الخاضع مع بعض الاستقلالية. وتمهيداً لإقامة حكم عثماني مباشر، تقوم هذه الفرق العسكرية بالشروع في احتلال المعاقل الاستراتيجية المهمّة. لكنّنا لا نعرف للأسف ما هي التجارب التي استند إليها هذا 'الفلكلور الأميري' في الأصل[4].

ثمة العديد من الأمثلة التي توضح الانتقال من مرحلة الإمارة التابعة إلى الولاية الخاضعة للإدارة المباشرة: منها ما حدث قبل وقت قصير من بدء دراستنا، فبعد السيطرة العثمانية على شرقي وسط الأناضول في بداية القرن السادس عشر، قَبِلَ علي بن شاه سوار(*) Ali şehsuvar، أحد أعضاء الأسرة الأناضولية الحاكمة لتلك المنطقة، المنصب الرفيع الذي عرضه عليه السلطان. غير أنّه قُتل بناء على أوامر السلطان سليمان في (1521-22/ 927-29) عندما شكّ العثمانيون في ولائه بسبب وشاية أحد أعدائه الشخصيين[5]. ومن القصص الأخرى عن أمراء مستقلين سابقين يعملون كحكام عثمانيين، قصة أسرة أبناء رمضان(**)، وهي إحدى الأسر

(*) هو علي بن شاه سوار زاده أحد أمراء أسرة ذو القدر. لجأ إلى السلطنة العثمانية بعد موت والده شاه سوار. دخل في خدمة السلطان سليم الأول. وتوفي في معية فرهاد باشا والي بغداد. عن ذلك انظر:
محمد ثريا، سجل عثماني ياخود تذكره مشاهير عثمانية، المجلد 3، مطبعة عامرة 1311هـ، ص496. (المترجم)

(**) أسس أبناء رمضان (1352-1608) إمارة حاجزة بين المماليك والعثمانيين، حكمت أولاً من البستين. وبعد عام 1383م حكمت في مدينة أضنة. كما سيطرت على جقوراوفا. وظلت خاضعة لدولة المماليك في مصر والشام حتى العام 1516م عندما استولى السلطان العثماني سليم الأول على الشام، فخضعت إمارة أبناء رمضان بعد ذلك للدولة العثمانية. انظر: يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص77. (المترجم)

الحاكمة الصغيرة في جنوبي هضبة الأناضول التي استمر أفرادها عدة عقود في حكم مدينة أضنة عقب خضوعهم للدولة العثمانية[6].

فيما يتعلّق بمنطقة جنوب شرق أوروبا، عقب هزيمة القوات المجرية بقيادة لاجوس الثاني بالقرب من موهاكس(*) (1526/ 932-33) انتخب أقطاب معارضة الهابسبورغ جون زابوليا ملكاً على عرش المجر، فأيد السلطان سليمان هذا الانتخاب في بادىء الأمر[7]. واندلعت حرب طويلة بين زابوليا وفرديناند الأول، أعقبتها معاهدة أقرّ فيها زابوليا بأنّ حاكم الهابسبورغ هو الوريث النهائي (1538/ 944-45) ما أدى إلى تحويل المجر إلى ولاية خاضعة للحكم المركزي (بكلربكلك beylerbeylik). فقد عرّضت هذه الاتفاقية مصالح الدولة العثمانية لخطر بالغ في النهاية. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً تم تقسيم هذه المنطقة إلى عدد كبير من الإقطاعات الضريبية (تيمار، زعامت timar, ze'amet)، وهي من خصائص الإدارة بالدولة العثمانية في القرن السادس عشر، حيث كان أصحابها يدينون بالخدمة العسكرية كفرسان ويعملون أيضاً كإداريين من المستويات الدنيا. وقد أمضى الباحثون المجريون وقتاً طويلاً في مناقشة إذا كان بوسع الطبقة الأرستقراطية المحلية استنباط سياسة تحثّ السلطان على تحويل مملكة المجر بأكملها إلى دولة تابعة للعثمانيين تُمنح استقلالاً محلياً ويسمح لها بالإبقاء على هياكلها السياسية والاجتماعية. ويبدو أنّ ثمة إجماعاً بين المؤرّخين اليوم على استحالة التوصّل إلى مثل هذه التسوية بالنظر إلى المواجهة بين إمبراطوريَّتَيْن واسعتي النطاق، وتحديداً العثمانية والهابسبورغية، بعد (1526/ 932-33) في أرض دولة الملك الراحل لاجوس الثاني[8]. لكن يجدر الأخذ بمبدأ الحيطة، إذ باتباع المنطق كان يجب أن تحوّل ولايات مولدافيا ووالاشيا وترانسلفانيا مناطق بكلربكلك أيضاً. على أي حال، يوضح إجراء مثل هذه المناقشات بحدّ ذاته الدور المهمّ الذي قامت به الإمارات التابعة للعثمانيين في الحسابات السياسية الخاصة للأرستوقراطيين المحليين والحكام الأجانب، وأخيراً وليس آخراً، المؤرّخين في القرنين التاسع عشر والعشرين الباحثين عن مقدّمات الدولة القومية[9].

(*) قام السلطان سليمان القانوني بعبور نهر الدانوب في العام 1526م من أجل مهاجمة المجر، حيث حقق انتصاراً حاسماً على المجريين في موقعة موهاكس في 29 أغسطس من نفس العام، وأهم نتائج هذه المعركة أنها كفت تهديد المجر للعثمانيين. عن ذلك انظر: بيتر شوجر، أوروبا العثمانية 1354-1804م، ص88. (المترجم)

بالمقابل، ليس من السهل تمييز آراء السلطات العثمانية المركزية المتعلّقة بأتباعهم، إذ إنّ المراسلات الرسمية حافظت على الرواية الخيالية بأن ليس على السلطان سوى الأمر لكي تطيعه كل السلطات الدنيا. فلم يكن هناك تأكيد واضح في طريقة الكلام السلطاني على وجود اختلافات بين الحكام العثمانيين، والحكّام شبه المستقلين مثل خان التتار، والقوى المستقلة مثل البندقية والهابسبورغ التي تدفع الجزية عن بعض ممتلكاتها. فوفقاً للرواية الدبلوماسية العثمانية، نجد أن الاختلافات بين الحكام المستقلّين والأمراء التابعين، وهي التي تبدو مهمة جداً بالنسبة إلى المؤرّخ الحديث، لا يعبّر عنها بطريقة واضحة، كما في المراسم الخاصة التي كان يستقبل بها أحد السفراء في بلاط السلطان. وربما لا يظهر الاعتراف مثلاً بأنّ دوج (doge) البندقية أكثر قوة من فويفودا مولدافيا إلا في المراسلات الصادرة عن الصدر الأعظم، والتي تقل في أهميتها عن الرسائل التي تصدر باسم السلطان[10]. غير أنّ المؤرخين قد يتخذون رأياً أكثر واقعية. وهكذا فقد ميّز المؤلف حسين حَظَرفن (Hüseyin Hezarfenn) في القرن السابع عشر بين الجزية التي تدفعها المناطق 'المفتتحة حقاً' وبين الجزية التي يدفعها حكام المناطق الأخرى التي يعيش سكانها في سلام مع السلطان مثل مولدافيا، ووالاشيا، وترانسلفانيا[11].

2 ـ الإمارات التابعة لفترات طويلة

بينما تحوّلت الأقاليم المجرية الوسطى بشكل سريع إلى ولايات عثمانية تحت قيادة حكام الولايات (البكلربكي)، فقد فضّل السلطان سليمان وخلفاؤه الاعتراف بإمارة تابعة في الأقسام الشرقية من الدولة المجرية المهزومة، عرفها العثمانيون باسم إردل (Erdel) والناطقون بالإنجليزية باسم ترانسلفانيا. يقع هذا الكيان على إحدى الطرق المهمة التي تربط اسطنبول ومدينة لفوف في أوكرانيا الحديثة ومدينتي براسوف وسيبيو، ويشكّل كلاهما مركزاً تجارياً ناشطاً. لم تكن ترانسلفانيا تضم جالية مسلمة كبيرة بين سكانها. وكان الأمراء المحليون وكذلك النبلاء والسكان الحضر التابعون للحكام الأخيرين، وهم يعرفون أيضاً بالأعيان، يتمتّعون باستقلالية كبيرة في إدارة شؤونهم الداخلية. وفي بعض الأحيان لعبت ترانسلفانيا دوراً مهماً في السياسة الدولية في القرن السابع عشر. وعلى الرغم من

التنافس الشديد بين الهابسبورغ والعثمانيين على امتلاك هذه الأرض، فإنّ ترانسلفانيا لم تصبح البتة ولاية عثمانية خاضعة لحكم مركزي، مثلما تكرر مع العديد من الولايات الأخرى، بل بقيت في فلك اسطنبول كإمارة مستقلّة إلى أن استولى عليها الهابسبورغ في حرب (1683–99/ 1094–1111)[12].

ومن بين الأمراء المسلمين التابعين، احتفظ خانات القرم وأشراف مكة بمواقعهم على مدى عدة قرون. وأصبح الخانات يدينون بالولاء للسلاطين العثمانيين عقب (1475/ 879–80)، والأشراف في (1517/ 922–23). ونظراً لاعتماد الحجاز على الحبوب القادمة من مصر، فقد سلّمت أسرة الأشراف بمكة للسلطان العثماني طوعاً دون مواجهات، عقب فتح سليم الأول سلطنة المماليك في كل من مصر وسوريا. ولم تثر الحكومة العثمانية مسألة وجود الخانية أو كرامة الشريف كتابع بل كحاكم يحظى بالاستقلالية. ففي كلتا الحالتين احتفظت السلطة العثمانية بحقها في خلع الشريف أو الخان، وكانت تختار الخلفاء من أفراد الأسرة الحاكمة نفسها. وعلى المنوال نفسه، احتفظت أسرة خانات القرم بمنصبها إلى أن تمكّنت كاثرين الثانية من ضم دولتهم إلى الإمبراطورية الروسية في (1783/ 1197–98)، غير أن حكم الأشراف للحجاز بقي إلى ما بعد نهاية الحكم العثماني في شبه الجزيرة العربية (1918)، وإن لمدّة قصيرة جداً. وهكذا كان من الشائع أن تحافظ إمارة ما على وضعيّتها التابعة عدة قرون.

3 ـ أساليب الفتح العثماني والحقائق المحلية

قد يفترض المرء لأول وهلة أن الفتوحات العثمانية 'المتأخرة' نسبياً، أي في أعقاب (1500/ 905–06) قد تحوّلت بصورة طبيعية إلى دول تابعة، في حين أنّ الممتلكات القديمة، حيث أتيح وقت كافٍ لكي تتكشّف أساليب الفتح القائمة، أصبحت ولايات عادية يحكمها بكلربكوات. لكن ذلك لم يكن صحيحاً دائماً. وهكذا أصبحت سوريا، التي فتحت في (1516/ 921–22)، مجموعة من الولايات العثمانية الخاضعة للحكم المركزي دون أن يتخلل ذلك فترة انتقالية يمتلك فيها السلطة حاكم تابع. كما أنّ الفتوحات اللاحقة قد تتحوّل إلى ولايات خاضعة للإدارة المركزية. ويبيّن إلقاء نظرة على خريطة الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر أنّ العديد من الولايات الجديدة أقيمت على الحدود

الإيرانية وسواها في تلك الفترة بالذات، مثل ولايات الموصل وبغداد ولاحقاً البصرة في العراق[13]. فقد لعبت عوامل غير تاريخ الفتح وحده دوراً حاسماً هنا.

يبدو أن الظروف المحلية وعلاقات القوى الدولية كانت تحدّد بقاء المناطق المفتتحة حديثاً إمارة يعترف حاكمها بسيادة السلطان العثماني أو تحوّلها إلى ولاية عثمانية كاملة التبعية. وهكذا عندما فتحت أراضٍ مثل جزيرتي قبرص وكريت (1573/ 980-81، 1669/ 1079-80)، بعد أن كانت خاضعة للبندقية ـ منافس العثمانين في المتوسّط على المدى الطويل ـ لم يكن هناك 'مرحلة وسيطة' سمح فيها لوجيه أرثوذكسي راغب في خدمة الدولة العثمانية بالعمل كحاكم تابع. لم يكن للأمر علاقة بعدم وجود بعض الأفراد من الطبقة الأرستقراطية في قبرص أو كريت مستعدّين للقيام بهذه المهمّة: فحكم البنادقة لم يكن يحظى بالشعبية بسبب الاستغلال الاقتصادي والأحوال السيئة التي فرضها مجلس الحكم الكاثوليكي على الكنيسة الأرثوذكسية[14]. بما أنّ هاتين الجزيرتين كانتا أراضي استعمارية، يديرهما مسؤولون يتلقّون أوامرهم من البندقية بشكل مباشر، فإنّ حكومة السلطان لم تجد دافعاً لإنشاء سلطة مستقلّة ربما تشكّل تحدياً للسيطرة العثمانية في المستقبل.

في ضوء هذه البيانات فإنّ التعميم الوحيد يتعلّق بأنّ الإمارات التابعة لا تحافظ على نفسها لأي مدّة من الزمن إلا على أطراف الإمبراطورية العثمانية. ويتناقض ذلك مع الفرضية بأنّ الدولة المجرية، من حيث المبدأ، لم تكن قابلة للبقاء كدولة تابعة لأنّها كانت بمثابة الميدان الرئيسي للصراع بين العثمانين والهابسبورغ. ومع أنّ ذلك ربما ينطبق في حالة المجر، فقد تمكّنت أراضٍ أخرى في الوضع نفسه من تدبّر البقاء كإمارات تابعة[15]. فقد كان أمراء الأكراد الذين يحكمون الأجزاء الشرقية من هضبة الأناضول وصولاً إلى عهد السلطان العثماني محمود الثاني (حكم 1808-39/ 1222-55) موجودين على الحدود الإيرانية. أما خانية القرم، فقد كانت قائمة على السهوب الحدودية التي تفصل بين الأرض العثمانية واتحاد بولندا ـ ليتوانيا، وكذلك الأراضي التي يسيطر عليها أمراء موسكو الكبار، الذين أصبحوا فيما بعد قياصرة روسيا. وكما أوردنا سابقاً فإنّ ترانسلفانيا شكّلت جزءاً من الحدود الفاصلة بين الدولة العثمانية والهابسبورغ. ربما يجادل المرء فيما إذا كانت دولتا مولدافيا ووالاشيا التابعتين للحكم العثماني موجودتين في

منطقة حدودية، إذ كانت لهما حدود مشتركة قديمة مع كل من العثمانيين وخانات القرم. لكن بما أنّ الحدود مع القرم تمرّ عبر أراضي السهوب - التي كانت في القرنين السادس عشر والسابع عشر خالية تقريباً من السكّان المستقرين - فإنّ هذه الأراضي يمكن اعتبارها أيضاً مناطق حدودية. ولا شكّ في أنّ تونس والجزائر التي تولّى السلطة عليها الإنكشارية وقباطنة البحر والحكام المحليون في القرنين السادس عشر والسابع عشر كانتا تقعان في مناطق حدودية بعيدة جداً عن مركز الإمبراطورية.

يمكن الادعاء بأن هناك تشابهاً فيما يتعلّق بأشراف مكة حتى في الفترة بين (1568/ 975-76) و(1632/ 1041-42) عندما حكم العثمانيون اليمن في الجنوب[16]. فبين الواحات والمدن الساحلية بالحجاز وساحل البحر الأحمر والعاصمة الإقليمية العثمانية صنعاء نفسها توجد مساحات شاسعة من الصحاري. وهكذا يمكن أن يعتبر المرء بأنّ ولاية اليمن 'جزيرة' يفصلها عن الحجاز 'بحر' من الرمال، ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى الأراضي التي يحكمها الأشراف حدوداً نائية 'للقارة' التي يسيطر عليها العثمانيون[17]. كما تبيّن أنّ السيطرة العثمانية على اليمن كانت قصيرة الأمد، وأن الطبيعة الانتقالية للحكم السلطاني في تلك المنطقة البعيدة أقرّت الحالة شبه المستقلّة لأشراف مكة.

وهكذا من المنطقي أن نجري تعديلاً على النموذج الذي اقترحه إينالجك بالطريقة التالية. في حين كان التسلسل الذي وصفه في مقالته المبدعة يميّز العديد من الفتوحات العثمانية الأولى، فإنّ هناك حالات لم ينشأ فيها إمارة تابعة تتمتّع باستقلالية إلى حدّ ما، بل أقيم حكم عثماني مباشر على الولايات بعد فتحها. بالمقابل، كان اعتراف السلاطين بذلك النوع من الإمارات في حالات أخرى، يعني عدم تحوّلها إلى ولاية خاضعة للإدارة المركزية، بل بقاءها كياناً تابعاً ومستقلاً على مدى عدة قرون. وكان من المرجّح حدوث ذلك - ضمن قيود - عندما يتم إنشاء حدود مستقرة مع دولة كبرى مثل الصفويين أو الهابسبورغ في منطقة ما، أو عندما تحدّ الصحراء المنطقة المعنية، حيث تكون السيطرة على أي من هذه الدول الحديثة المبكّرة محدودة.

من المدهش أنه غالباً ما يمكن أن تعكس بسهولة عملية إنشاء الحكومة المركزية في المناطق المفتتحة حديثاً. فعلى الأقل في الأراضي الإسلامية، كان

يمكن أن تستبدل بالإدارات المحكومة مركزياً 'إمارات تابعة' تعترف بها الحكومة المركزية بصورة غير رسمية. لم يحدث ذلك في أراضٍ نائية مثل غرب ووسط شمال إفريقيا، وإنّما في مصر أيضاً التي كانت ضرورية كمزوّد للأغذية والأقمشة لاسطنبول، وكمصدر للإيرادات النقدية الخاصة بالإمبراطورية بأكملها. وقد تمكّنت الفرق العسكرية المتمركزة على امتداد الساحل الشمالي بعد الفتح العثماني لهذه الأراضي من قلب الحكم المركزي خلال عقود قليلة، وأسست ما يُعرف 'بإمارات تابعة' من نوع جديد. كما أنّه في ولايات معينة قامت الحكومات المحلية نيابة عن السلطات في اسطنبول بإنشاء ما يُعرف باسم الواجهة، وقد حكمت من خلفها أسر قوية محلياً كما لو أنّهم حكّام تابعون يحظون بالاستقلالية. وفي أواخر القرن السابع عشر أو أوائل القرن الثامن عشر، تمكّن 'أقطاب السلطة' ذات مرة من بسط حكمهم في العديد من أجزاء الإمبراطورية العثمانية، وأصبح الخط الفاصل بين 'الولايات الخاضعة للحكم المركزي' و'الإمارات التابعة خارجياً والمستقلة داخلياً' أكثر تشوّشاً[18].

أما فيما يتعلّق بدوام الإمارات التابعة التي يحكمها الأمراء الأرثوذكس أو الكاثوليك أو البروتستانت، فإنّه يمكننا أن نضع في فئة متميّزة تلك التي كانت مفيدة للمركز العثماني باعتبارها تشكّل روابط بالعالم المسيحي. فقد عملت مثل هذه الإمارات التابعة، في أوقات محدّدة على الأقل، كقنوات اتصال دبلوماسي و/ أو تبادل تجاري حظيت بموافقة السلطات في اسطنبول بالتأكيد، لكنّها لم تكن ترغب في أن تكون مرئية تماماً من قبل الجميع. ومن طرق التعامل مع هذه المواقع إبقاؤها خارج النظام الإداري العثماني بأكمله، أو على الأقل جعل السلطة المركزية ممثّلة بوجهاء منخفضي المستوى[19]. وتشكّل دوبروفنيك (راغوصة بالإيطالية) أفضل الأمثلة الموثّقة لهذا النمط، فعندما يكون التهديد العسكري محدوداً، لا يعود هناك في الظاهر دافع كبير لتشريف العلاقات مع 'الكفّار' بإدارتهم تحت إشراف حاكم إقليمي رفيع المستوى.

4 ـ السلطات المحلية القديمة والجديدة في 'الولايات الخاضعة للحكم المركزي'

تزايد تعقيد السياسات العثمانية الهادفة إلى دمج المناطق المفتتحة حديثاً

باستمرار حكم القادة المحليين إلى حدّ ما، حتى في الولايات التي يحكمها بكلربكوات تحت مظلّة السيطرة المركزية. ويتضح ذلك جلياً في حالة 'سوريا الكبرى'[20]. فمع أنّ ولايتي حلب ودمشق أسّستا بعد الفتح العثماني على الفور، وبخاصة على حدود الصحراء السورية، فإنّ ذلك لم يحل دون سطوة ونفوذ الوجهاء الذين كانوا يقيمون في أماكن محصّنة تشكّل قلاعاً حقيقية أحياناً، ويرجع تاريخ بروزها إلى العصر المملوكي. وعقب (1517/ 922-23) رُشّح بعض أفراد هذه العائلات لتولّي حكم السناجق، وكذلك لبعض المناصب المرغوبة مثل رئاسة قافلة الحج الدمشقية[21]. لذا مع أنّ سوريا مثّلت واجهة لنظام الحكم المركزي، فقد تواصلت 'المرحلة الأولى' في الواقع من نموذج إينالجك، لا لجيل واحد، وإنّما لما يزيد عن مئة سنة. وهذا الواقع جدير بالملاحظة لأنّ الولايات السورية كانت ذات موقع استراتيجي على السواحل الشرقية للبحر المتوسط، حيث يتوقّع المرء بالتالي قدراً كبيراً من الحكم المركزي. أضف إلى ذلك أن أحد أهم طرق الحج إلى مكة يبدأ من دمشق. وقد أكسب ذلك سوريا أهمية كبرى لدى السلطان العثماني، الذي تتوقّف شرعيّته إلى حدّ كبير على حماية الحج. غير أنّ الحكومة المركزية لم تعاود دخول المنطقة بالقوة إلا بعد أن قام فخر الدين المعني بمحاولة توسيع المنطقة الخاضعة لحكمه إلى حدّ تحدي السيطرة العثمانية. وبعد هزيمة فخر الدين في (1633/ 1042-43)، أحكمت السلطات العثمانية قبضتها على الولايات السورية. مع ذلك نجد في دمشق، منذ أوائل القرن الثامن عشر فصاعداً، أنّ أسرة العظم نجحت في السيطرة على الولاية ما يزيد على خمسين عاماً، ما يوضح أنّ ذروة المركزية العثمانية في سوريا الكبرى على الأقل كانت قصيرة جداً، وأنّ الحدود الفاصلة بين 'الإمارة التابعة' و'الولاية الخاضعة للحكم المركزي' قد لا تكون واضحة لأول وهلة.

ثمة منطقة أخرى تعايش فيها الحكم المركزي العثماني مع القيادات المحلية بصعوبة وهي بكلربكلك بودا في المجر. هنا كانت الأسلمة محدودة نسبياً، مع أنّ عمل الكنيسة الكاثوليكية تعرّض لكثير من الانقطاع: لكن في ذلك الوقت، عندما كانت البروتستانتية، ببنيتها غير المركزية، منتشرة في المجر، فإنّ ممارسة المسيحية لم تكن تتوقّف على المحافظة على الروابط الوثيقة مع روما. ولعل قلّة عدد المسلمين المقيمين، باستثناء القليل من البلدات الحصينة وبعض القرى ذات الموقع

الاستراتيجي، فإنه لا يبدو أنّ السلطات العثمانية قد غطّت تلك الأراضي بشبكة كثيفة من المقاطعات التي يحكمها القضاة. وقد أتاحت هذه الفجوة للقادة المحليين المقيمين في القسم الخاضع لسيطرة الهابسبورغ من المملكة القديمة، وهو المسمّى المجر الملكية، إرسال قضاة بل وحتى جامعي ضرائب إلى الأرض العثمانية - حيث كان القرويون البؤساء مجبرين على دفع الضرائب مرتين[22].

توضح هذه المقدمة الموجزة أنّ وضع الأمراء التابعين داخل النظام العثماني يتفاوت كثيراً بين أمير وآخر. ونظراً لاعتبارات مجال الدراسة وحدود المؤلّفة، اللغوية وخلافها، لا يمكن استعراض كل ضروب الدول التابعة هنا. لذا سنورد بعض العيّنات الصغيرة التي تعكس بعض التنوّع الحقيقي الموجود على حدود الإمبراطورية. وبما أنّنا معنيون أساساً بالمنظور العثماني، فقد كان الاختيار محكوماً إلى حدّ كبير بتوافر المصادر العثمانية التي كتبها المسلمون والمسيحيون أو عدمه. غير أن التجربة تدلّ على أنّ الإمارات التابعة التي تدور في الفلك العثماني لا تحظى بتغطية متساوية بأي حال من الأحوال في الوثائق المتوافرة. ففيما يتعلّق بمواد الأرشيف، لا يزال السؤال مطروحاً بشأن مدى إمكانية تفسير هذا التباين من خلال شدّة اهتمام الحكومة المركزية أو انخفاضه. فوفقاً للوثائق المحفوظة في أرشيف اسطنبول، يبدو أن الإدارة المركزية في القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت، في السنوات العادية على الأقل، أكثر اهتماماً بالحجاز من اهتمامها بطرابلس الغرب أو الإمارات الحدودية النائية شرقي الأناضول. وينعكس هذا المنظور في الدراسة الحالية سواء أردنا ذلك أم لم نرد.

سنبدأ بالنظر في 'الشذوذ التكويني' للولايات التي كانت خاضعة للحكم المركزي في البداية ثم حوّلتها المجموعات الحاكمة المحلية إلى 'إمارات تابعة'، وتحديداً بكلربكوات الجزائر وتونس وطرابلس. أما اهتمامنا الثاني فسينصب على منطقة حظيت بمكانة خاصة طوال وجود الإمبراطورية العثمانية، وتحديداً الحجاز، حيث كانت مدينتا مكة والمدينة خاضعتين لحكام يرجع نسبهم إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وبالانتقال من الحكام التابعين المسلمين إلى الحكام التابعين المسيحيين، فسنعمد إلى دراسة حالتي دوبروفنيك ومولدافيا. فقد انتقت دوبروفنيك، وهي مدينة ميناء على البحر الأدرياتيكي ذات صلات وثيقة بإيطاليا،

لأنّ أرشيفاتها الغنية التي تضمّ العديد من المراسيم السلطانية، تتيح للمؤرّخين رؤية أشياء تبقى في الظل مقارنة بمدن أقلّ توثيقاً. أما فيما يتعلق بمولدافيا، فقد فَتَحَتْ كتاباتُ النبيل ميرون كوستن في القرن السابع عشر وكتابات معاصره الأصغر سناً الأمير ديمتريوس كانتمير، وهو الأمير العالم الذي تم انتخابه عضواً بأكاديمية العلوم البروسية، منظوراً رائعاً على منطقة حدودية قائمة بين بولندا والتتار والسلاطين العثمانيين[23].

وتولت نخبة من القراصنة والعسكريين حكم الجزائر وتونس وطرابلس، حيث سيطروا على التجار والحرفيين والسكان الريفيين المقيمين والبدو. وفي الحجاز، لم يكن يوجد تقريباً أراضٍ زراعية داخلية لمكة والمدينة وكان سكانهما يعتمدون في معيشتهم على الحج إلى حدّ كبير، حيث كان توفير الإقامة والمأكل للحجاج مصدر دخل كبير. ولم يكن يوجد وراء هاتين الواحتين سوى عدد قليل من السكان البدو الذين يربّون الجمال. وكانت دوبروفنيك مدينة دولة وجمهورية تجارية كاثوليكية، في حين شكّلت مولدافيا إمارة إقليمة أرثوذكسية وينحصر تطوّرها الحضري في العاصمة ياش/ آسي. وسيتيح لنا هذا التنوّع معرفة كيف تكيّف الحكم العثماني، على الرغم من بعض المبادئ الشاملة، بمرونة مع مجموعة منوّعة واسعة من الظروف الاجتماعية السياسية.

وتتيح لنا اختياراتنا تحليل أداء الإدارة العثمانية للمناطق الحدودية، بالنظر إلى الاختلاف الكبير للأماكن الجغرافية. فقد كانت بكلربكلكات شمال إفريقيا ودوبروفنيك تتوجّه نحو البحر المتوسط، في حين لم يكن يمكن الوصول إلى منطقة مولدافيا من العالم غير العثماني إلا عن طريق البر، إذ كان البحر الأسود بحيرة عثمانية. وتشكّل أيضاً هذه المنطقة الواقعة على الحدود الشمالية للإمبراطورية، بشتائها القارس تبايناً حاداً مع الحجاز، وهو أرض صحراوية يتعايش توجّهها نحو البحر الأحمر مع اعتمادها على طرق القوافل الطويلة والخطيرة التي لا يستغنى عنها. وفي كل الحالات، نجد أن المسافة وظروف تكنولوجيا النقل في أوائل العصر الحديث حدّت مما يمكن إنجازه بالقوة العسكرية فقط، وغالباً ما أرغمت السلطات المركزية على استنباط ما يمكن أن ندعوه بالتعبير الحديث حلولاً 'سياسية' بدلاً من الحلول 'العسكرية'.

5 ـ الولايات شبه المستقلة التي تسيطر عليها القوات العسكرية و'الأسر السياسية'

إذا استثنينا الأرستوقراطيين المحليين، يمكن أن تشكل القوات العسكرية وشبه العسكرية المتمركزة في مدن بعض الولايات العثمانية وبلداتها أحد أشكال الحكم المماثلة للإمارات التابعة. ويتضح هذا النوع من الاستيلاء العسكري على السلطة بشكل خاص في الجزائر وتونس وطرابلس. فمثلاً كانت عملية تعيين الحكام في الجزائر تتم وفقاً لاختيار السلطان العثماني حتى نهاية القرن السادس عشر. والحقيقة أنّ خير الدين بربروسا، أشهر هؤلاء الحكام الأوائل، هو الذي تخلّى عن استقلال شديد التقلقل مقابل الحصول على الدعم العثماني ضد القوة الإسبانية. وقد كافأته السلطة العثمانية بتعيينه حاكماً، وفيما بعد بمنصب أمير البحر (قبودان باشا)(*)[24]. لكن بعد (1600/ 1008-09) تراجعت أهمية بكلربكوات الجزائر من قِبَل مجلس حكم (الديوان) يتمثّل فيه الإنكشاريون المحليون (أوجاق(**)) وقباطنة القراصنة. ومنذ (1659/ 1069-70) فصاعداً، أصبح رئيس هذه الهيئة، كان يُعرف أولاً باسم الآغا ولاحقاً باسم الداي، يشكّل الشخصية الأعلى في الولاية ـ ما دام قادراً على المحافظة على سلطته[25]. وكانت توجد ترتيبات مغايرة ولكن شبيهة في طرابلس، حيث سيطرت مليشيات (قول أوغلو(***)) على المشهد السياسي، ولم يكن الأسطول العثماني يظهر إلا في حالة حدوث ثورات محلية كبرى[26]. وفي

(*) هو لقب القائد الأعلى للأسطول العثماني في البحر المتوسط، ويعد علي باشا حاكم الجزائر في العام 1567م أول القادة العثمانيين الذين حصلوا على لقب قبودان باشا. انظر:
Gustav Bayerle, Pashas, Begs and Effendis, p. 93.

(المترجم)

(**) فرقة عسكرية مكونة من الجنود الإنكشارية بشكل خاص. انظر:
Gustav Bayerle, Pashas, Begs and Effendis, p. 120.

(المترجم)

(***) هم أبناء الجنود الإنكشارية، الذين ـ اعتباراً من القرن السابع عشر ـ وبحكم ميلادهم، قد التحقوا أيضاً بالفرقة العسكرية الإنكشارية. انظر:
Gustav Bayerle, Pashas, Begs and Effendis, p. 100.

(المترجم)

تونس تواصل نظام الحكم بالمجالس التي تتكوّن من قباطنة البحر والعسكريين حتى (1705/ 1116-17) حين قام حسين بن علي، وهو أحد القادة المحليين، بتأسيس أسرة حاكمة من البايات. ويمكن النظر ايضاً إلى هذا التطوّر كمثال على حكم أقطاب النفوذ في الولايات، وهو الأمر الذي تكرّر كثيراً في الإمبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر[27].

لكن من منظور مختلف، يمكننا أيضاً أن نعتبر المسارات السياسية للولايات الثلاث في شمال إفريقيا أمثلة على تطوّر مهم جداً ولكن لم يحظَ إلا بقليل من الدراسة. لقد أمضت الولايات الثلاث فترة زمنية قصيرة تحت الحكم العثماني المباشر لتتحول بعد ذلك بسرعة إلى ولايات تابعة. وكإشارة على هذا التطوّر، يمكننا أن نعتبر رفض الهيئات الحاكمة للولايات الثلاث في القرنين السابع عشر والثامن عشر الالتزام بمعاهدات السلام المبرمة بين الحكام الأوروبين والسلاطين العثمانيين، ولم تعتبر أنّ هذه الاتفاقيات صالحة إلا إذا شاركت في التفاوض عليها[28]. مع أنّ السلطات في اسطنبول لم توافق على هذا الموقف تماماً، وكانت تصدر أوامرها من حين لآخر إلى رعاياها في شمال إفريقيا بالالتزام بهذه الاتفاقيات التي أبرمها السلطان، فقد كانت الحكومات الأوروبية 'البراغماتية' توقّع على معاهدات أخرى منفصلة مع حكام الولايات الثلاث، وذلك من أجل حماية سفنها. غير أنّ هذه المطالبة 'بصوت' فيما ندعوه 'قرارات السياسة الخارجية' - على الأقل بقدر ما كانت تؤثّر على حياة قباطنة القراصنة بشكل مباشر - لم تحل دون الإحساس القوي بالولاء للسلطان، وهو ما ازداد قوة في الجزائر بفعل استمرار توافد المجنّدين في الفرق المحلية من الأناضول[29]. ويمكننا اعتبار دخول الولايات الثلاث في شمال إفريقيا في حرب فيما بينها بين الحين والآخر إشارة إضافية على وضعية 'الإمارة التابعة' التي كانت تتمتّع بها بعد (1600/ 1008-09). وهكذا في سنة (1705/ 1116-17) شنّت إحدى الفرق العسكرية في الجزائر هجوماً على أحد الأسواق التجارية المهمّة في تونس، ولم تكن تلك بأي حال من الأحوال الحالة الوحيدة المدوّنة في السجلات.

مع أنّ المؤرخين الأوائل كانوا يميلون إلى التشديد على أن المجموعات الحاكمة للجزائر وتونس وطرابلس كانوا 'غرباء' نوعاً ما، ولا تربطهم بالمجتمع المحلي سوى علاقات ضعيفة فقد عدّل الباحثون الجدد هذا الادّعاء بقوة[30]. ففي

القرن السادس عشر على الأقل، كان بوسع السكان البارزين في الولاية التخلّص من حاكم لا يحظى بالشعبية بالشكوى من إساءاته إلى السلطان. لذا غالباً ما وجدت المجموعات الحاكمة، سواء أكانوا من العسكريين أم قباطنة القراصنة، أنّ من الملائم تقوية مواقعهم عبر مصاهرة العائلات المحلية. وربما كانت تلك الصلات مفيدة عند حدوث نزاع بين رؤساء 'الأسر السياسية' المختلفة، وهي مؤسسات كبيرة وأحياناً قوية تتكوّن من الأقارب وأبناء الأسر الصديقة والعبيد، وبخاصة الذين أسروا في غارات القراصنة واعتنقوا الإسلام. فعلى غرار الولايات العثمانية المركزية منذ القرن السابع عشر فصاعداً، حيث مكّنت مثل هذه الأسر الثرية (مكمّل قابي) رؤساءها من الارتقاء إلى المناصب العليا، كانت النزاعات بين 'الأسر السياسية' تقرّر في الغالب من يتولّى المناصب المهمة في الجزائر وتونس وطرابلس[31]. وهكذا كانت الارتباطات بالشخصيات البارزة بين الرعايا المحليين، بالإضافة إلى العائلات القوية في السلطنة المغربية المجاورة، تعتبر من بين 'الموارد غير المادية' التي يستطيع تعبئتها المحظوظون من بين 'الأسر السياسية' في شمال غرب إفريقيا العثماني[32].

6 ـ حالة الحجاز

I ـ إعانة تابع متكتّم: الأشراف كأمراء مستقلين على الحدود الصحراوية

لم تكن أهمية أشراف مكة من منظور الإدارة المركزية العثمانية تكمن في عدد الأشخاص و/أو مقدار الأراضي الزراعية المستخدمة التي يسيطرون عليها. فلم يكن باستطاعتهم عرض الكثير في هذه النواحي، لكنّ أهميّتهم أنّ أفراد هذه الأسرة أصبحوا حكاماً لمدينتي مكة والمدينة منذ القرن العاشر[33]. وكانت لهذه الأسرة شرعية دينية كبرى نظراً لأنها تتحدّر من نسل النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وهو ما لا ينطبق على الأسرة الحاكمة العثمانية ذاتها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه على الرغم من أنّ العديد من الحكام المسلمين الناجحين قد نشروا أنساباً تظهر أنّهم متحدّرون من قريش، وهي القبيلة التي ينتمي إليها الرسول، فإنّ العثمانيين لم يقدّموا ادّعاءات من هذا النوع قط[34]. وبدلاً من النسب، شدّد هؤلاء الحكام في الخطاب الذي يضفي الشرعية عليهم على الخدمات الملموسة التي قدّموها، ولا

يزالون، إلى الأمة الإسلامية، ومن هذه الأدوار أنّهم 'خادمو الحرمين الشريفين'. وكانت هذه الخدمة تنطوي على تسهيل الحج إلى مكة على المسلمين من داخل الإمبراطورية العثمانية وخارجها.

لا يمكن أن ينجح هذا المسعى إلا إذا أنشئ حكم محلي في الحجاز يدرك احتياجات الحجاج. ومن الناحية النظرية كان يوجد أمام السلاطين العثمانيين خيار المحافظة على الأشراف في السلطة ـ وذلك لا يحول دون ممارسة قدر من الإشراف ـ أو إنشاء إدارة تخضع للمركز في الحجاز. ولا نعرف إذا كان سليم الأول ووزراؤه قد فكّروا جدياً في البديل الثاني. فنظراً لندرة الوثائق المتعلقة بأوائل القرن السادس عشر، من المحتمل أن يكون العثمانيون قد أخذوا هذا القرار في الحسبان، لكنّهم رفضوه في النهاية. ومن الممكن أن خضوع الشريف طوعاً لسليم الأول قد جعل هذه المداولات عديمة الأهمية. فالسيطرة المباشرة على الحجاز مستحيلة في النهاية دون وضع حاميات نظامية في المدن الساحلية، وفي مكة والمدينة أيضاً. ونظراً لندرة الموارد الخاضعة للضريبة، أو شبه غيابها في بعض الأماكن، فإنّ ذلك يتطلّب تحويل مبالغ كبيرة من المال لدفع رواتب الجنود. لا يعني ذلك أنّ الحكام العثمانيين لم يلجأوا البتة إلى الحلول المكلفة لمشاكل الدفاع عن الحدود: ففي الصحراء جنوب الشلال الأول للنيل، جرت المحافظة في الواقع على مثل هذه الحاميات طوال قرون. لكنّ التدخّل المباشر في شرق إفريقيا ربما ارتبط بأن هذه المنطقة النيلية تفتقر إلى شخصية محلية ذات نفوذ ومكانة موروثة يستطيع السلاطين أن يعهدوا إليها بمسؤولية حماية حدود مصر الجنوبية[35].

لم يكن أشراف مكة يدفعون ضرائب إلى الحكام العثمانيين، كما هي الحال عادة مع 'الأمراء التابعين'، بل كانت الدولة العثمانية تمدّهم بالمعونات المادية من اسطنبول والقاهرة. ولم تكن تلك الميزة الوحيدة التي يتمتّعون بها. فهنا اتبع العثمانيون أحد التقاليد الموروثة من الحكام السابقين لمصر، وتحديداً الأيوبيين في أواخر عهدهم وخلفائهم المماليك. ففي أواخر القرن الثاني عشر ـ إذا لم يكن قبل ذلك ـ كان الأشراف يعتبرون أنّ الحجاج الميسورين مرشّحون ملائمون للنهب عن طريق القروض القسرية التي يقلّ احتمال سدادها. لم يكن يمكن تجنّب هذا النوع من الابتزاز إلا إذا أرسل سلطان مصر الأموال والمؤن التي اعتاد إرسالها إلى

الحجاز. ويبدو على الأقل أنّ ذلك ما تنطوي عليه ضمناً قصة رواها الثري الأندلسي ابن جبير الذي لم يتمكّن من الدفاع عن نفسه أمام مطالب الشريف المالية[36]. وفي عهد المماليك (1250-1517/ 647-923) نظّم حكام مصر المعونة بطريقة مؤسسية فأقاموا مؤسسات التقوى التي ترمي صراحة إلى الوفاء باحتياجات مكة والمدينة. ويبدو أنها كانت تزداد بين الحين والآخر، لا سيما عندما تحدث أزمات في الزراعة المصرية مثلما حدث في القرن الخامس عشر حينما لم تعد عوائد تلك المؤسسات الأصلية تكفي.

بعد الفتح العثماني لمصر على الفور، عمد السلطان سليم الأول إلى تنظيم هذه الخدمات، وأمر بإحصاء سكان المدينتين المقدّستين كأساس للمبالغ التي تدفع في المستقبل. وإبان عهد السلطان سليمان القانوني، زاد حجم مؤسسات التقوى التي تقدّم خدماتها إلى الحجاز، وكذلك في عهد مراد الثالث. مع ذلك أوضح المؤرّخ قطب الدين المكي، وهو أصلاً من الهند لكنّه أقام بصورة دائمة في مكة، أنه بنهاية القرن السادس عشر أصبح العديد من أراضي مؤسسات التقوى غير منتجة بسبب الإهمال وسوء الإدارة[37].

كان الأشراف يقتطعون جزءاً كبيراً من المعونات المرسلة إلى الحجاز، ويستخدمونه للاحتفاظ بالمساندة المسلّحة لبعض القبائل البدوية التي تحالفوا معها. وكان الأشراف يستدعون هؤلاء القبليين للدفاع عن مكة في وجه التهديدات البرتغالية، وأيضاً لحماية الأشراف من القبائل البدوية المعادية لهم، أو أعمال السلب التي يقوم بها الجنود العثمانيون الفارون من الحاميات العثمانية في اليمن[38]. ومن المستحيل تحديد العدد الدقيق لهؤلاء الأتباع القبليين، إذ لم يُحْتَفَظ بالقوائم التي توثّق رواتبهم. غير أنّ أحد الأشراف زعم بأنّ عددهم يتراوح بين العشرين والثلاثين ألفاً، ولم تشكّك الإدارة المركزية العثمانية بذلك الرقم[39]. كما كان بعض هؤلاء البدو، على الأقل، جاهزاً إذا ما قرّر الشريف الحاكم المواجهة مع السلطان، كما حدث في أواخر القرن السابع عشر مثلاً. لكنّنا لا نعرف للأسف الكثير عما سبق النزاع الذي وصف أوليا جلبي مرحلته الأخيرة بوضوح بصفته شاهد عيان[40]. فقد تفاقمت الأمور إلى حدّ أنّ الشريف قام عام (1671/ 1081-82) بوضع جنوده على مآذن المسجد الحرام بمكة، حيث أطلقوا منها النار على جموع الحجاج. وأدى هذا

الهجوم إلى خلع الشريف بعد عام واحد من وقوع ذلك الحادث، وقد قدّم أوليا جلبي رواية ناقمة وأحياناً ساخرة عن هذه الفواجع[41].

بالإضافة إلى العوائد السنوية التي كانت ترسل من القاهرة أو من اسطنبول إلى الحجاز، كان الأشراف يمتلكون مصادر أخرى من الدخل المحلي التي كان السلاطين العثمانيون يمنحونها لهم. فمن بين أهم عوائد الدخل المحلي الرسوم الجمركية المجموعة في ميناء جدة، حيث كان الأشراف يحتفظون لأنفسهم بنصفها. لم تكن جدة الميناء الذي ينزل الحجاج القادمون من الهند وإفريقيا واليمن فحسب، بل كانت مركزاً تجارياً يتمتّع ببعض الأهمية[42]. وبالتالي كانت العوائد الناتجة عن الرسوم الجمركية وضرائب الميناء كبيرة، على الرغم من أنّها شهدت انخفاضاً ـ ربما مؤقتاً ـ في أواخر القرن السادس عشر، إذ إنّ الضرائب المفرطة دفعت التجار الهنود إلى التوجّه إلى ميناء السويس شمالاً.

كان الدافع الرئيسي وراء المساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة التي تُمنح إلى الأشراف وكذلك إلى سكان مكة والمدينة تعويضهم نظير تعاونهم في ضمان إنجاح الحج. وبالنظر إلى تدنّي الإنتاجية الزراعية في الحجاز، فإن عدم وصول الغلال في مواعيدها المنتظمة، دون أي تكلفة إلى حد ما، يعني أنّ السكان الدائمين سيستهلكون كل الغذاء المتوفّر محلياً، ولن يتمكن الحجاج من شراء ما يحتاجون إليه بأسعار مناسبة[43]. كما أنّه لن يكون بالإمكان إغاثة الحجاج الذين يصلون معوزين إلى المدينة المقدّسة، لسبب أو لآخر؛ ولما كانت الطرق الصحراوية خطرة، وبعض الحجاج يذهبون إلى مكة وهم غير قادرين حقاً على تحمّل تكاليف الرحلة، فإنّ هذا الاعتبار يحمل بعض الأهمية[44]. وهكذا مقابل الخدمات التي كان الأشراف يقدّمونها إلى الحجاج، ولأن فقراء مكة كانوا يعتبرون بحاجة إلى الإحسان، فقد كان معظم المقيمين الدائمين في مكة يعيشون في نهاية القرن السادس عشر على الحبوب التي يرسلها إليهم السلطان العثماني[45]. وفي الوقت نفسه سعت السلطات العثمانية إلى منع السكان المحليين من تحميل الحجاج ما لا يطيقونه، وكانت المعونات المنتظمة تضفي الشرعية على التدخّل الرسمي في عمل الأسواق، كما هو الحال فيما يتعلّق بتقديم الجمال إلى الحجاج المنتظرين[46]. ويبدو أنّ ذلك النظام أصاب نجاحاً كبيراً؛ ليس لجهة عدم تحميل

الحجاج 'ما يمكن أن تتحمّله السوق'، فذلك كان أمراً شائعاً[47]. غير أننا لم نسمع عن مجاعات كبرى أو احتجاز أغنياء الحجاج مقابل فدية، مقارنة بما أورده ابن جبير.

II ـ الأشراف والبدو وأمن قوافل الحجاج(*)

لم تكن المخاوف المتعلّقة بإمدادات الغذاء والماء للحجاج السبب الوحيد الذي جعل الحكام العثمانيين يجدون ضرورة لإرسال مبالغ كبيرة من المال إلى الحجاج كل عام، إلى جانب عدة سفن محمّلة بالحبوب المصرية. فقد كانت قوات البدو التابعة للأشراف مسؤولة أيضاً عن أمن الطرق الصحراوية. وكان ذلك يعني قبل كل شيء أن يمتنعوا هم أنفسهم عن مهاجمة الحجاج، كما كان على متلقي المعونات الدفاع عن قوافل الحجاج إذا قام طرف آخر بمهاجمتها. وكان ذلك الالتزام بالنسبة للبدو الموالين للأشراف ملزماً، إذ إنّ العطايا التي كانوا يتلقّونها عبرهم تجعلهم تابعين للسلطان العثماني ويدينون بالولاء له بشكل غير محكم على الأقل، وبالتالي ينتظر منهم الالتزام بسلامة الحجاج وصالحهم.

غير أنّ هذه الترتيبات لم تشكّل ضمانة كاملة لأمن القوافل، لذا إلى جانب الأسلحة التي كان يحملها الحجاج المغاربة على وجه الخصوص، كان يوجد قوة من الرجال المسلحين بتصرّف قائد القافلة. وعلى طريق دمشق، كانت هذه القوة تتكون من أصحاب التيمار السوريين الذين يُعْفَون من واجبات الحملة العادية، وقوّة من الإنكشاريين كبار السن في الغالب. كما كانت القافلة تحمل مدافع صغيرة يمكن نقلها على ظهور الجمال، وكانت تكفي عادة لتوفير الحماية اللازمة لمواقع الخيم[48].

(*) للمؤلفة ثريا فاروقي كتاب هام أيضاً باللغة الألمانية عن حكام مكة وعلاقتهم بالسلاطين العثمانيين: Herrscher über Mekka, Die Geschichte der Pilgarfahrt, (Munich, Zurich: Artemis Winkler Verlage, 1990), pp.351.

ولهذا الكتاب ترجمة إنجليزية قامت بها المؤلفة تحت عنوان:

Pilgrims and Sultans, Tauris press, London, 1994.

ولهذا الكتاب أيضاً ترجمة باللغة التركية بواسطة جول تشاجالي جوفن. انظر:

Gül Cagali Güven, Hacilar ve Sultanlar (1517-1638), Isntanbul, Tarih Vakfi Yurt Yayinlari, 1995.

(المترجم)

لكن عندما لم تكن المعونة تدفع بالكامل، وربما حدث لك في أثناء الحروب الطويلة العثمانية الهابسبورغية في (1683-99/ 1094-1111)، وعدة مرات بالتأكيد في القرن الثامن عشر، كانت تلي هجمات كبرى، وكما شهدنا في سنة (1757/ 1170-71) تمت إبادة قافلة حجاج دمشقية أثناء رحلة العودة[49].

لم يكن الخطاب الرسمي العثماني يعتبر البدو الذين يهاجمون قوافل الحجاج قطاع طرق 'عاديين'، على الرغم من أنهم يستحقّون بتلك الصفة الإعدام بموجب الشريعة[50]. بل كان هؤلاء السلّابون يساوون بالكفّار في الغالب، ما يعني إمكانية اقتلاع أشجار التمر العائدة إليهم، وهو بخلاف ذلك عمل مستهجن جداً في الحروب الصحراوية[51]. مع ذلك فإنّ هذه العقوبة لم تكن تردع بالضرورة العشائر التي كانت مستثناة من توزيع عطايا السلطان بسبب قلة أهميتها السياسية و/أو لأنها تعيش في وسط الصحراء العربية. ولم تقتصر القصص التي سردها أوليا جلبي على المشاكل التي تعرضت لها قافلته في أثناء انتقالها من دمشق إلى مكة، حيث لم تعبر إلا في المناطق التي يفترض أن يتولى العثمانيون الإشراف عليها، بل ذكر أيضاً محنة الحجاج القادمين من الأحساء والبصرة عبر الصحاري غير الخاضعة للسيطرة في شبه الجزيرة العربية، حيث احتجزهم البدو وكادت تفوتهم أركان الحجّ[52].

III ـ الأشراف في الساحة الدولية

تبوأ الأشراف وأتباعهم من البدو مكانة عالية في الهيكلية الإمبراطورية العثمانية، حيث كان السلاطين يقدّمون إليهم المعونة بدلاً من أن يدفعوا الضرائب[53]. وقد برّرت الحكومة المركزية العثمانية هذه المكانة المميّزة التي توليها للأشراف بالحاجة إلى حماية قوافل الحجاج وتزويدهم باحتياجاتهم، ولم يحل ذلك دون النظر إليهم على أنهم حكام خاضعون. لكن في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر على الأقل، لم يعد الأشراف يرون أنهم مجرد تابعين للسلطان العثماني، وسعوا إلى القيام بدور في 'السياسة الدولية'. وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل طموح الأباطرة المغول في الهند بالحصول على موطئ قدم في المدينتين المقدّستين، وهما المكان الذي يمكن نفي رجال الحاشية والأمراء المبعدين إليه بشكل ملائم[54]. وكان ذلك صحيحاً على الأقل ما دام أكبر (الحكم

1556–1605/ 963–1014) لم يغير ولاءه من الإسلام دين أسلافه إلى 'الدين الإلهي' التوفيقي الذي أعدّه بنفسه، في النصف الثاني من فترة حكمه، وقد سعى ذلك الإمبراطور إلى إقامة حضور خيري وحتى 'دبلوماسي' في مكة. ومن هذا المنظور الأخير، يمكننا الإشارة إلى إقامة عمة الإمبراطور أكبر، غولبدان بيغام، وزوجته سليمة في الحجاز مدّة طويلة مما سبب إزعاجاً بالغاً لبعض ممثلي الحكومة المركزية العثمانية[55]. ويمكننا الإشارة كدليل على اهتمام أكبر بالأراضي المقدسة قيامه في أحد الأوقات بتمويل حج العديد من الفقراء الهنود وتأسيس مسكن الدراويش القادرية الذي حظي بشهرة كبيرة بين الزوار الهنود[56].

بفضل هذا المسعى لبناء حضور مغولي في مكة، استطاع الأشراف التعويل على دعم مادي من دلهي وأغرا نظرا، ما قلّل من اعتمادهم على عطايا الدولة العثمانية. كما توفّر في القرن السابع عشر مزيد من الدعم من حكام إمارات جنوب الهند الذين كانوا يتمتّعون بالاستقلال حتى ذلك الوقت، قبل أن تدمج أراضيهم في الإمبراطورية المغولية بالتدريج. كانت المعونات من جنوب الهند تأتي في الغالب على شكل شحنات كبيرة من الأرز الذي كان يوزع بصورة مباشرة كصدقة أو يباع وتنفق عائداته في الأعمال الخيرية[57]. لكن من الصعب القول إذا كانت الهبات القادمة من أمراء جنوب الهند كافية للتعويض عن التراجع الكبير في اهتمام المغول. فعلى الرغم من أن أورانغزيب (1618–1707/ 1027–1119) قدّم نفسه على أنه حاكم مسلم لا يبدي رغبة كبيرة في استيعاب الهندوس داخل دولته مثل أسلافه، فإنّ اهتمامه بالحجاز كان منعدماً. ولا تسمح لنا ندرة المصادر في الوقت الحاضر بالحكم إذا ما كان انهيار إمبراطورية المغول في القرن الثامن عشر وصعود السلطة البريطانية في الهند قد أجبر الأشراف على الاستعانة بالدعم العثماني الحصري الذي كان متوافراً في تلك الأوقات الصعبة، والحدّ من طموحاتهم الدولية. غير أن تلك الفرضية تبدو صحيحة على الأرجح.

من الصعب أيضاً معرفة كيف نظر السلاطين أو الوزراء إلى طموحات الأشراف في الساحة الدولية، فالوثائق في سجلات الشؤون المهمّة، وهي المصدر الرسمي الوحيد الذي ما زال باقياً، تعتصم بالصمت في هذا الشأن. مع ذلك، عند وضع الهيكل الإداري للمنطقة، مُنحت بعض الامتيازات المتعلّقة بمكانة الأشراف

كحكام، على الرغم من كونهم حكاماً تابعين. ففي الظروف العادية على الأقل، لم يكن هناك جنود عثمانيون متمركزون في مكة أو المدينة بإمرة حاكم الولاية. كما أنه في القرن السادس عشر لم يكن هناك بكلربكي كامل الصلاحيات بتولّى مسؤولية جنوب ولاية دمشق وشمال اليمن. أما المسؤول الذي يمثل الحكومة المركزية العثمانية في المنطقة الشرقية من البحر الأحمر فقد كان يحمل لقب أمين جدة، برتبة سنجق بكي[58]. ويمكننا التخمين بأنّ الدافع الرئيسي لهذا الترتيب غير العادي هو القلق الذي انتاب العثمانيين بخصوص موقف الأشراف كحكّام. ففي النهاية ليس من المنتظر من الأخيرين المشاركة في المسؤولية عن الحج لو كانت سلطتهم موضع ريب واضح.

7 ـ حالة دوبروفنيك: ربط السلاطين العثمانيين بالمتوسط الكاثوليكي

كان الحجاز يكلّف مالياً، لكنّ دوبروفنيك، وتسمى في بعض المصادر راغوصة، قد احتفظت بوضعها 'كإمارة تابعة' على مرّ القرون لأنّ ذلك كان مفيداً من الناحية المالية للدولة العثمانية. فقد كانت دوبروفنيك تدفع جزية كبيرة جداً، وصلت في نهاية القرن السادس عشر إلى أكثر من 12،500 قطعة ذهبية في السنة. وهذا المبلغ أكبر بكثير مما كان يمكن تحصيله من أكثر المدن البحرية ازدهاراً تحت الحكم المباشر للسلاطين[59]. وهكذا فإن دوبروفنيك تقع في فئة ملحوظة بالفعل في حالة الإمبراطوريات التاريخية الأولية: مقابل دفع جزية ملائمة، غالباً ما كانت هذه الدول تمتنع عن التدخّل في شؤون المراكز التجارية الإقليمية الدولية الواقعة على حدودها مباشرة[60]. ويمكن تفسير السلوك المماثل من قبل السلاطين العثمانيين بأنّه عَرَضٌ من أعراض 'العقلية ما قبل الرأسمالية'. بالمقابل انتهجت الدولة الأوروبية في أوائل الفترة الحديثة سياسة مختلفة. فعلى سبيل المثال، في فرنسا في القرن السادس عشر، فإن ليون احتلّت مكان جنيف كموقع للمعارض الدولية الرئيسية لأنّ الملوك الفرنسيين أرادوا أن يكون في أراضيهم مركزٌ تجاريٌ فاتخذوا التدابير الملائمة لتعزيز تطوّر ليون على حساب مدينة أجنبية[61].

كانت حالةُ دوبروفنيك، حيث سمح لمدينة تجارية بالاستقلال الذاتي أو حتى الاستقلال إلى حدّ مقابل دفع جزية كبيرة، نادرة لكنّها ليست فريدة داخل العالم العثماني. فقد سُمح لشركة ماونا، وهي شركة تجارية مقرّها جنوى، بإدارة جزيرة

خيوس في ظل ظروف مشابهة حتى سنة 1566. ولم يحتل العثمانيون الجزيرة إلا بعدما تراجع موقع خيوس في التجارة الدولية ولم تعد هذه الدفعات مؤكدة[62]. لقد كانت تجارة دوبروفنيك أكثر ازدهاراً بالتأكيد في القرنين الخامس عشر والسادس عشر عما تلاها (1600/ 1008-09) عندما لم تعد تجارة التوابل الأندونيسية - إذا استخدمنا تعبيراً معاصراً - القادمة إلى شمال أوروبا تمر عبر البحر المتوسط، بل وربما الأهم من ذلك، عندما وسّع التجّار البوسنيون أنشطتهم ما قلّص كثيراً نصف القطر التجاري لدوبروفنيك[63]. لكنّ تجار مدينة دوبروفنيك كانوا يجنون ما يكفي من المال لسداد الجزية، وبالتالي تجنّب الاحتلال العثماني. وللاحتياط من المخاطر، فإنّ الهيئات الحاكمة لمدينة دوبروفنيك لم تهمل إصلاح أسوار المدينة - التي لا تزال مثيرة للإعجاب اليوم - بعد الزلزال المأسوي الذي ضربها في (1667/ 1077-78) ودمَّر معظم المدينة ما استلزم إعادة بنائها بفخامة أقل بكثير عن ذي قبل. ويفترض أنّ هذه الأسوار لا ترمي إلى درء الجيش العثماني أو القوة البحرية المرسلة مباشرة من اسطنبول، بقر ما ترمي إلى ردع القراصنة، وبخاصة الطموحات العسكرية لحكام الأقاليم وقادة الحصون المحليين.

استطاعت دوبروفنيك 'كمدينة دولة كلاسيكية' أن تدفع مثل هذه المبالغ الكبيرة لأنّ وضعها كتابعة للدولة العثمانية سمح لتجارها بممارسة نشاطهم التجاري في شبه جزيرة البلقان، حيث تخصصوا في شراء الصوف الخام والشمع والجلود المدبوغة وغير المدبوغة[64]. وقد لاقت تلك البضائع رواجاً في إيطاليا، لكن سكان المدن والفلاحين - وبخاصة فيما يسمى بلغاريا اليوم - كانوا يشترون من تجار دوبروفنيك الأقمشة الصوفية الخشنة والأقمشة الصوفية الفلورنسية والبندقية عالية الجودة. وكان الملح مطلوباً أيضاً، إذ كانت تربية الماشية نشاطاً رئيسياً في النجود التي تحدّ الشريط الساحلي الذي توجد فيه دوبروفنيك[65].

ومن وجهة النظر السياسية، تمكنت الطبقة المركنتيلية المحلية من المحافظة على استقلالها لأنها اتبعت منذ أمد طويل سياسة الحياد كما تعرفها الدوائر الحاكمة فيها. وقد تطلب ذلك منهم الارتماء في أحضان الإمبراطورية العثمانية لحمايتهم من أطماع البنادقة. إضافة إلى ذلك، فقد نجح نبلاء دوبروفنيك في الحصول على موافقة الأسبان على مطلبهم بعدم مصادرة سفنهم لتستخدم في المعارك ضد

العثمانين - وذلك يشير إلى أنّ الهيئات الحاكمة في الإمبراطورية الإسبانية وجدت بعض الفوائد أيضاً في عمل دوبروفنيك كوسيط[66]. أما بخصوص التهديد البندقي، فقد كان حقيقياً، لأنّ مجلس الحكم في البندقية كان يرى أنّ دوبروفنيك منافس خطير، وإحدى العقبات التي حالت دون إحكام سيطرة البنادقة على منطقة الأدرياتيكي. لذا طوّرت البندقية في أوائل القرن السابع عشر ميناءها الأدرياتيكي الشرقي في سبليت، لمحاولة منع التجار العثمانيين من استخدام خدمات تجار دوبروفنيك كوسطاء. وأدت العوائق التي فرضها البنادقة في العقدين (1620-29/ 1029-39) و (1630-39/ 1039-49) إلى حدوث كساد تجاري، بل حتى تراجع ميناء دوبروفنيك. لكن عندما كانت الإمبراطورية العثمانية في حرب مع البندقية، كما في الصراع الطويل على كانديا في (1645-69/ 1054-80) وجد البنادقة أن من الضروري الاستعانة بدوبروفنيك باستخدام المدينة كقناة لكل صادرات المنسوجات التي كانت البندقية لا تزال قادرة على التعاقد عليها في ذلك الوقت[67].

فيما يتعلّق بالجانب العثماني، لم تكن أهمية دوبروفنيك، تقتصر على الجزية السنوية، بل تكمن في السلع - والمعلومات السياسية - الأوروبية المنشأ التي يؤمّنها تجّارها[68]. وفي الوقت نفسه، كانت القوة العسكرية لهذه المدينة صغيرة بشكل واضح بحيث لا تشكل أي تهديد للأهداف السياسية العثمانية[69]. وقد تمّ التعبير عن هذه المسألة الأخيرة بيانياً في رسالة من أحد الوزراء العثمانيين إلى مجلس الحكم في البندقية، وفيها يصف دوبروفنيك بالصخرة العقيمة وأنّ السلطان لم يجد غزوها ملائماً بسبب فقرها[70]. مع ذلك يبدو أن السلطات العثمانية كانت تقدّر أيضاً وجود 'أرض محايدة' صغيرة على حدودها المترامية الأطراف. ففيها يستطيع الرسل الذين يحملون الكتب من البندقية وإليها الاستراحة قبل عبور الأدرياتيكي وبعده، كما يمكن أن تصل التعليمات من اسطنبول في اللحظات الأخيرة. كما يمكن في هذا المكان الواقع على تخوم الإمبراطورية القيام بإجراءات دبلوماسية حساسة، مثل تبادل الأسرى، دون أي ضجّة[71].

8 - 'الأوقات العصيبة في مولدافيا'[72]

كانت إمارة مولدافيا من آخر المناطق التي استولى عليها العثمانيون، وتواصلت محاولات ملوك بولندا لاستعادة هذه الإمارة إلى سلطتهم من حين لآخر

حتى عام أواخر القرن السابع عشر. وكما أوضح المؤرّخ المولدافي ميرون كوستن في القرن السابع عشر بشيء من التفصيل فإنّ أي خطوة يمكن أن يتخذها حكام مولدافيا ربما كانت تؤثر بصورة مباشرة على طموحات الدول الأخرى نظراً لصغر مساحة أرضهم[73]. وربما بدأ دفع الجزية الرسمية في (1455-56/ 859-61)[74]. وفي السنوات الأولى كانت الحكومة العثمانية تطلب 15،000 فلورين مجري سنوياً، وتضاعف هذا الرقم أربع مرات في الفترة التي تقل عن 40 عاماً التي تفصل الفتح العثماني الأخير عن ثورة الأمير أيون الرهيب في (1574/ 981-82)، واعتلاء مراد الثالث العرش في العام نفسه. لم تكن هذه الزيادة التي رفعت قيمة الجزية إلى 53،389 سكوين بندقي ناتجة عن نمو اقتصادي أو توسّع سكاني، بل عن المنافسة المريرة بين الأمراء المحليين الذين كانوا يعرضون دائماً زيادة قيمة الجزية لكي يحكموا بدعم من العثمانيين[75]. كما كانت هناك عوامل أخرى مستقلة عن الوضع في مولدافيا نفسها، مثل الحاجة المالية الماسة لبعض السلاطين العثمانيين، وبخاصة عقب معركة ليبانتو (1572/ 979-80)، أو كلما توجّب دفع مبالغ مالية ضخمة للإنكشارية، كما هو الحال عند اعتلاء سلطان جديد العرش.

لم يتحسّن الوضع السياسي لمولدافيا بعد المحاولات الرسمية للأمير طومشا، الذي حكم بضعة أشهر فحسب في (1564/ 971-72)، طلبَ مساعدة البلاط البولندي[76]. وفي هذه الحالة بالذات، تمكّنت السلطات العثمانية من إقناع الملك بإصدار حكم الإعدام على الفوفويدا المثير للمتاعب. مع ذلك، بما أنّ حكام بولندا ـ ليتوانيا سعوا في الغالب إلى تأكيد سيادتهم على مولدافيا، فإنّ قيام الفوفويدا بطلب المساعدة البولندية يعدّ، من وجهة النظر العثمانية، خيانة كبرى. غير أنّ الموقف الدولي هذه المرة أعاق الإدارة العثمانية عن زيادة طلباتها المادية رداً على هرب الأمير طومشا. فلم تحدث هذه الزيادة سوى مرة واحدة في (1566-67/ 973-75)، عندما اعتلى السلطان سليم الثاني عرش الدولة العثمانية وكان بحاجة إلى أن يدفع مكافآت للإنكشارية بحسب العرف المتبع[77]. على العموم، شجّعت الثروات التي جمعها بعض الأمراء الحكومة المركزية العثمانية على الاعتقاد بأن مولدافيا تستطيع تحمّل رفع قيمة الجزية[78].

كانت البنية الاجتماعية السياسية المولدافية شبيهة في بعض جوانبها بتلك التي

سادت في أواخر الفترة البيزنطية، في حين أن انتماء البويار إلى طبقة النبلاء البولندية لم تكن غائبة[79]. فقد كانت الهيمنة السياسية في أيدي النبلاء أو البارونات. ومن هؤلاء الأشخاص وصولاً إلى الأمير العالم الشهير ديمتروس كانتمير الذي انشق وتوجّه إلى القيصر بطرس في (1711/ 1122-23)، كان السلاطين العثمانيون يختارون الأمراء الحكام؛ وعقب ذلك، اقتصر التعيين على أفراد الأسر اليونانية البارزة في اسطنبول الذين يطلق عليهم اسم فناريوتس[80]. ووفقاً لكانتمير، كان نبلاء مولدافيا ينقسمون إلى أربع فئات. تتكوّن الفئة الدنيا، من وجهة نظر المؤلف الحاقدة، من الأشخاص الذين يمكن أن يطلق عليهم لقب أحرار بدلاً من نبلاء، حيث كانوا يتولون زراعة أراضيهم بأنفسهم أو بتوظيف خدم مأجورين. ويأتي فوقهم الفرسان الذين منحهم الأمير أرضاً مقابل خدمتهم العسكرية. بالمقابل فإنّ أفراد الطبقة الدنيا من النبلاء ورثوا أملاكهم - يتحدّث كانتمير عن 'هذه القرية أو تلك' - من أسلافهم. أما أكثر طبقات النبلاء رقياً فيقارنها كانتمير بطبقة النبلاء (البويار) الروس، وتتكوّن من رجال تقلدوا أو يتقلّدون مناصب عالية، فضلاً على المتحدّرين ممن كانوا يتقلّدون تلك المناصب. لذا فإن عدد الأسر المرموقة كان محدوداً للغاية، حيث أورد المؤلف خمساً وسبعين أسرة بما في ذلك أسرته[81].

حصل بعض الأمراء المولدافيين في أثناء تواجدهم في اسطنبول كمرشّحين للعرش على بعض العبيد الشركس أو الأباظة، فنقلوهم معهم إلى مولدافيا عند الإنعام عليهم بالإمارة. ولعل بعض هؤلاء العبيد أصبحوا مسيحيين أرثوذكساً، بعد إعتاقهم، وعيّنوا في مناصب البلاط المرموقة وحصلوا بعد ذلك على مكانة النبلاء[82]. وربما يفسر ذلك سبب وجود أسماء مثل 'قرابشتي' أو 'تشركستي' بين العائلات النبيلة التي أوردها كانتمير. هنا نواجه مثالاً نادراً عما يمكن أن نسمّيه 'المماليك المدنيين': أي العبيد الذين اشتروا صغاراً، فتعلّموا وأُعتقوا لاحقاً ليعملوا في مناصب حكومية. وثمة ترتيب مماثل يمكن إيجاده في ولايات مصر والعراق وتونس العثمانية، لكنّه كان يشمل العسكريين الذين اعتنقوا الإسلام في تلك البلاد[83]. لكن النموذج الأكثر ترجيحاً هو البلاط الملكي العثماني نفسه، حيث، ابتداء من القرن السابع عشر، غالباً ما كان العبيد السابقون من أصول شركسية، وبخاصة أبخازية، يرتقون إلى مناصب عليا[84]. مع ذلك من اللافت أن يحاول الأمراء المسيحيون كبح سلطة الأرستقراطيين المحليين بجلب عبيد محرّرين

(homines novi) من خارج بلادهم، وتغاضي السلاطين العثمانيين عن ذلك[85].

لا يشدّد كانتمير في دليله عن المشهد السياسي السائد في مولدافيا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر على أهمية الثروة في الحصول على مناصب رفيعة والمحافظة عليها. بل إنّه يقلّل من هذا العامل بالتأكيد على أن بعض الأسر التي كانت تعد من النبلاء على الرغم من فقدانهم الأراضي التي تضمّ 'خمسة آلاف فلاح' ولم يعد لديهم أكثر من 'خمسة'. لكن يمكن أن نفترض في الظروف العادية أنّ الثروة شكّلت معياراً مهماً في تحديد من يتولى السلطة، ومن ثمّ المناصب الرفيعة[86]. كان كانتمير يودّ أن يصبح حاكماً مطلقاً لمولدافيا، لذا اعتبر أنّ كل الثروات التي يمتلكها النبلاء المولدافيون عطايا سخية من الأمراء السابقين[87]. كما أنّه كان يميل إلى المبالغة في درجة انقياد النبلاء (البويار) للأمراء. والحقيقة، كما أقرّ المؤلّف نفسه في لحظة مراقبة واقعية، لم يكن من النادر أن يتآمر كبار البويار فيما بينهم، أو يقيموا صِلات مع حكّام أجانب بدون إذن من أمرائهم[88].

من أرفع المناصب التي كانت تضفي تميّزاً حقيقياً من وجهة نظر كانتمير، منصب المستشار الأكبر، يليه منصب حاكمَي المقاطعتين الرئيسيتين اللتين تشكّلان مولدافيا[89]. ووفقاً للقانون الذي كان سائداً أيضاً في أوساط القيادات الإقطاعية في أوروبا الوسطى، فقد كان بارونات مولدافيا يترأسون المحاكم الإقليمية أو المحلية. ولم يكن هناك نظام مكافئ لتراتبية القضاة العثمانيين الذين يخضعون إلى اسطنبول بصورة مستقلة عن الحكّام. غير أنّه في بعض المدن الرئيسية تولّى القضاء قضاة ليسوا من البارونات بالضرورة. وكان الأمير نفسه يرأس المحكمة العليا ويحقّ لكل الرعايا الوصول إليها. وكانت تعمل أيضاً، ضمن بعض القيود، كمحكمة استئناف يلجأ إليها المتقاضون إذا لم يرضوا عن القرار الذي اتخذه البارون[90]. غير أن محكمة الاستئناف لم تكن تعيد فتح القضية بأكملها، بل تعيد النظر فيما إذا كان القرار السابق يتوافق مع القانون المعمول به أم لا. ويؤكد ذلك الحكم على الدور الأولي للنبلاء المولدافيين كقضاة، وهو ما اضطر الأمير نفسه إلى الاعتراف به.

على الرغم من منح غير الأرثوذكس ـ ومن بينهم اليهود ـ درجة من التسامح، وأنّ عدداً من التجار والمزارعين التتار قد وطدوا مكانتهم في مولدافيا فإنّ الأرثوذكسية كانت ديانة الدولة التي يعتنقها النبلاء والعامة[90]. وبهذا المعنى

(homines novi) من خارج بلادهم، وتغاضي السلاطين العثمانيين عن ذلك[85].

لا يشدّد كانتمير في دليله عن المشهد السياسي السائد في مولدافيا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر على أهمية الثروة في الحصول على مناصب رفيعة والمحافظة عليها. بل إنّه يقلّل من هذا العامل بالتأكيد على أن بعض الأسر التي كانت تعد من النبلاء على الرغم من فقدانهم الأراضي التي تضمّ 'خمسة آلاف فلاح' ولم يعد لديهم أكثر من 'خمسة'. لكن يمكن أن نفترض في الظروف العادية أنّ الثروة شكّلت معياراً مهماً في تحديد من يتولى السلطة، ومن ثمّ المناصب الرفيعة[86]. كان كانتمير يودّ أن يصبح حاكماً مطلقاً لمولدافيا، لذا اعتبر أنّ كل الثروات التي يمتلكها النبلاء المولدافيون عطايا سخية من الأمراء السابقين[87]. كما أنّه كان يميل إلى المبالغة في درجة انقياد النبلاء (البويار) للأمراء. والحقيقة، كما أقرّ المؤلّف نفسه في لحظة مراقبة واقعية، لم يكن من النادر أن يتآمر كبار البويار فيما بينهم، أو يقيموا صِلات مع حكّام أجانب بدون إذن من أمرائهم[88].

من أرفع المناصب التي كانت تضفي تميّزاً حقيقياً من وجهة نظر كانتمير، منصب المستشار الأكبر، يليه منصب حاكمَي المقاطعتين الرئيسيتين اللتين تشكّلان مولدافيا[89]. ووفقاً للقانون الذي كان سائداً أيضاً في أوساط القيادات الإقطاعية في أوروبا الوسطى، فقد كان بارونات مولدافيا يترأسون المحاكم الإقليمية أو المحلية. ولم يكن هناك نظام مكافئ لتراتبية القضاة العثمانيين الذين يخضعون إلى اسطنبول بصورة مستقلة عن الحكّام. غير أنّه في بعض المدن الرئيسية تولّى القضاء قضاة ليسوا من البارونات بالضرورة. وكان الأمير نفسه يرأس المحكمة العليا ويحقّ لكل الرعايا الوصول إليها. وكانت تعمل أيضاً، ضمن بعض القيود، كمحكمة استئناف يلجأ إليها المتقاضون إذا لم يرضوا عن القرار الذي اتخذه البارون[90]. غير أن محكمة الاستئناف لم تكن تعيد فتح القضية بأكملها، بل تعيد النظر فيما إذا كان القرار السابق يتوافق مع القانون المعمول به أم لا. ويؤكد ذلك الحكم على الدور الأولي للنبلاء المولدافيين كقضاة، وهو ما اضطر الأمير نفسه إلى الاعتراف به.

على الرغم من منح غير الأرثوذكس ـ ومن بينهم اليهود ـ درجة من التسامح، وأنّ عدداً من التجار والمزارعين التتار قد وطدوا مكانتهم في مولدافيا فإنّ الأرثوذكسية كانت ديانة الدولة التي يعتنقها النبلاء والعامة[90]. وبهذا المعنى

كانت مولدافيا مختلفة جداً عن جارتها ترانسلفانيا التي كانت تضمّ في النصف الثاني من القرن السادس عشر خمسة ضروب مختلفة من المسيحية تعتنقها المجموعات السكانية الكبرى. وكما في المجتمعات الأرثوذكسية الأخرى، كانت الأديرة من كبار ملاك الأراضي[92]. ولكن في مولدافيا وإمارة والاشيا المجاورة، كان من الممكن أن تطالب الأديرة الموجودة خارج الأراضي المعنية بتحصيل الرسوم من دافعي الضرائب المحليين. فلكي يضمن الأمراء والأرستوقراطيون بروز مؤسّساتهم، غالباً ما كانوا يقفونها للأديرة الأجنبية الشهيرة. وهكذا كانت بعض أديرة آثوس(*) (Athos) ودير سانت كاترين في سيناء، تطالب بحصصها من الإيرادات التي يجمعها الرهبان المولدافيون. ولعبت الاحتفالات الكنسية دوراً بارزاً في إضفاء الشرعية على الأسرة الحاكمة في مولدافيا، كما يتضح في كتابات كانتمير الذي كان يرى العالم، في العديد من النواحي، بعيني رجل من مناصري أوائل التنوير، ويرى نفسه مستبداً متنوّراً[93].

إذا وضعنا التراث الشعبي جانباً، نجد أنّ كانتمير، كأحد النبلاء الكبار، لم يهتم كثيراً بحياة الرعايا من غير النبلاء ولا بطريقة معاشهم. لذلك لم يحاول تقدير عددهم: ويقال إنّ مولدافيا كانت تضمّ نصف مليون نسمة في أوائل القرن التاسع عشر[94]. وكانت الحبوب المنتج الرئيسي الهام في مولدافيا ووالاشيا في ذلك

(*) يقع جبل آثوس في اليونان. وتمتعت أديرته الشهيرة بوضع خاص إبان حكم الإمبراطورية البيزنطية. فحسب وثائق اللافرا Lavra كانت أديرة هذا الجبل ملاذاً للمضطهدين دينياً، فضلاً عن قيام الرهبان بأنشطة دينية واقتصادية كبيرة في هذه الأديرة. انظر:
Oxford Dictionary of Byzantium, vol, 1, Oxford, 1991, pp. 223-225.
وعرف أيضاً جبل آثوس بالجبل المقدس. وقد حافظ السلاطين العثمانيون الأوائل على خصوصيته، واتبعوا سياسات التسامح تجاه الأديرة والرهبان. وهناك بحث في غاية الأهمية يوضح السياسة العثمانية المبكرة تجاه الرهبان في أديرة جبل آثوس.
انظر: Elizabith, A. Zachariadou, «A safe and Holy Mountain»: Early Ottomans, in Mount Athos and Byzantine Monasticism, Paper from the Twenty eight spring symposium of Byzantine studies, Birmingham, March, 1994, Edited by Antony Bryer and Mary Cuningham, London, 1996, pp. 127-132.
وقمت بترجمة هذا البحث الهام وتم نشره في مجلة «التسامح»، العدد 12، مسقط، عمان، 2005م. (المترجم).

الوقت، حيث كانت تُخصَص لاحتياجات اسطنبول والجيوش العثمانية. ونستطيع افتراض صحة هذه المسألة في المئة عام السابقة أيضاً. وكانت الأخشاب ذات جودة عالية، وقد استخدمتها البحرية العثمانية بكثرة. أما فيما يتعلق بتجارة مولدافيا بمنتجات أخرى مثل العسل أو شمع النحل، فكانت خاضعة لسلطة الدولة العثمانية الصارمة. ولما كان الطلب المحلي منخفضاً، فإنّ مستوى الأسعار لم يشجّع ملاك الأراضي على زيادة إنتاجهم، وكان هناك الكثير من الأراضي غير المستخدمة[95].

كان دافعو الضرائب من العامة الذين يتكوّنون من الفلاحين والرعاة. وقد تزايدت كل أنواع الضرائب المفروضة على القرويين طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وهكذا، في أوائل القرن الثامن عشر، كان الفلاحون غير الأحرار يدينون لأصحاب الأراضي بالعمل ثلاثة أيام في السنة دون مقابل، ولكن في نهاية القرن ارتفع هذا العبء إلى اثني عشر يوماً، وازداد أكثر في القرن التاسع عشر[96]. كما أصبحت 'أيام السخرة' هذه منذ (1776/ 1189–90) تشكّل عبئاً أكبر مما كانت عليه في السابق. ففي تلك السنة ثبّت الأمير غريغور غيكا (Grigore Ghica) حجم العمل الذي يجب أن ينجز في 'يوم سخرة' عند مستوى مرتفع جداً بحيث يجب تخصيص يومين أو ثلاثة أيام فعلية لإنجاز مهامّ 'يوم سخرة' واحد. ومع أنّ الفلاحين منحوا رسمياً في (1749/ 1162=63) حق مغادرة مزارع النبلاء، فقد أبطل هذا الحق عملياً، حيث فرض على القرويين المغادرين دفع ضرائبهم مقدّماً. ومما هو أسوأ من ذلك أنّ 80 ألف غجري تقريباً، مصنّفين رسمياً كعبيد للدولة أو للملّاك النبلاء، كانوا يعملون في المنازل أو يمارسون حرفاً معيّنة، وغير قادرين على مغادرة البلاد بشكل قانوني[97].

في سنوات الرخاء، كانت الإيرادات التي يستطيع الإداري الماهر تحصيلها من القرويين المولدافيين كبيرة. لكن في القرن السابع عشر وجدت البلاد نفسها تكراراً ساحة للحرب، وتلك تحدث كارثة دائماً حيث تشكل تربية الماشية مصدر المعيشة الرئيسي. ففي منتصف القرن السابع عشر شهد الكاتب ميرون كوستن المعارك بين الأمير المولدافي فاسيلي لوبو وأخصامه في والاشيا وترانسلفانيا، ما جلب بعض المرتزقة الأجانب من الألمان والبولنديين إلى البلد[98]. كما حاول فاسيلي لوبو الحصول على دعم القوزاق فزوّج ابنته إلى القائد القوزاقي تيميس (Tymis). وكان تيميس أحد أبناء الزعيم القوزاقي الأوكراني الشهير بغدان كملنتزكي (Bogdan

Chmelnitzkij)، الذي لعب دوراً فعّالاً في استمالة عدد كبير من القوزاق لتغيير ولائهم من ملك بولندا، إلى السلطان العثماني أولاً، ثم إلى قيصر روسيا. ولو قلّلنا من مقدار العداوة التي يكنّها ميرون كوستن، وهو من مؤيّدي ملك بولندا، لرجل ربما اعتبره مرتداً وخائناً، لاتضح مع ذلك أنّ هذه المعارك أدّت إلى تدمير العديد من القرى والمدن. كما خضع الرعايا التعساء لضرائب مفرطة، فيما كان الأمراء والنبلاء يجمعون الثروات للإعداد للحروب. وفي (1711/ 1122-23)، عندما انشقّ كانتمير عن سيّده العثماني لصالح القيصر بطرس الأول، أصبحت مولدافيا مسرحاً للحرب ثانية، كما كان القتال في النزاع العثماني الهابسبورغي في (1735-39/ 1147-52) يخاض جزئياً في هذه المنطقة. ثم أعقب ذلك النزاع المدمّر بين الروس والعثمانيين في (1768-74/ 1181-88) عندما ألحق الجانبان الخراب في الريف المولدافي. فغالباً ما كان الجنود في هذه الحرب يعانون من قلّة الرواتب والمؤن ويقومون بأعمال نهب خطيرة. وقد كتب ميرون كوستن في (1660-69/ 1070-80) مبدياً قلقه من أن تستمر الحروب التي شهدها جيله في العقود التالية[99]. ويبدو بالعودة إلى الوراء أن أسوأ مخاوف المؤلّف تحقّقت بالفعل.

رأى البلاط العثماني أن دور المعيّنين، سواء من الأمراء المحليين في القرنين السادس عشر والسابع عشر والفناريوت فيما بعد، هو دفع الجزية ومشاركة السلطان العثماني في حملاته العسكرية في أوقات الحرب. كما أدّت مولدافيا ووالاشيا دور مصدر الغذاء والمواد الخام التي تحتاج إليها العاصمة العثمانية. كان الطلب كبيراً على الشمع والعسل في اسطنبول، وكذلك الملح والأسماك. بالمقابل يبدو أنّ واردات الغلال أصبحت مهمة عقب الفترة المتناولة هنا، وتحديداً في الربع الأخير من القرن الثامن عشر[100]. كما حلّت زراعة الذرة محل الدُخن منذ القرن السادس عشر؛ ويبدو أنّ عدم استهلاكها كثيراً في العاصمة العثمانية زاد من جاذبيتها لدى المزارعين المولدافيين.

كانت تربية الماشية والأبقار لا تزال سائدة في أوساط المزارعين المولدافيين في الفترة المذكورة، وبالتالي كان إمداد اسطنبول باللحوم مقابل أسعار خاضعة لسيطرة رسمية تعد من الالتزامات المهمة الأخرى لحكام مولدافيا ودافعي الضرائب. وكانت تباع أعداد كبيرة من الحيوانات سنوياً إلى الجلب، وهم تجار الماشية المعترف بهم رسمياً المسؤولون عن إمداد جزاري اسطنبول بالخراف. وفي

سنوات الرخاء كان يمكن أن تحقق هذه التجارة عائداً مادياً مجزياً، كما يوضح أوليا جلبي في القرن السابع عشر[101]. لكنّ الأمور تختلف في أوقات الحرب، حيث يمكن أن يتعرّض تجار المواشي الأثرياء للخراب لأنّ الجنود يقومون بمصادرة قطعانهم. وهكذا إلى جانب دفع الجزية، فإن مولدافيا، بمنفذها السهل على البحر الاسود، شكّلت جزءاً لا يتجزّأ من المنطقة الواسعة التي كان يؤثّر فيها طلب الإدارة المركزية العثمانية على الغذاء والموادّ الخام على أساس يومي.

9 ـ الخاتمة

بيّنت جولتنا على الحدود العثمانية حيث كانت فرص عيش الولايات التابعة أفضل بكثير من مثيلاتها في الأراضي القريبة من مركز السلطة، أنّ تلك الأراضي كانت مرتبطة بالمركز بطرق متعدّدة. فقد كانت مثل هذه الأنظمة السياسيّة تمدّ جيوش السلطان بتعزيزات في أوقات الحرب، كما كانت مصدراً للغذاء لكلّ من الجيش والعاصمة في الحرب والسلم؛ وكان ذلك دور مولدافيا. وكان لدوبروفينك فائدتها كمصدر للجزية و'باب موارب' يمكن عبره الحصول على السلع من 'أرض الفرنجة' وحلّ الخلافات الدبلوماسية بطريقة لا تلفت الأنظار. بالنسبة إلى الحجاز، فمع أنّه كان يستنزف سنوياً مقداراً كبيراً من الموارد، فإنّه أتاح للسلاطين تعزيز شرعيتهم كحماة للحجّ إلى مكة، وهو الفرض الذي يجب على كل المسلمين المستطيعين أداؤه. وفيما يتعلّق بولايات شمال إفريقيا، وهي البعيدة عن مركز السلطة وتصعب السيطرة العسكرية عليها رغم إمكانية ذلك، فإنّها سمحت للعثمانيين بالاحتفاظ بحضور عسكري قوي في غرب المتوسط، حتى عقب انتهاء الصراع الأسباني العثماني 'المحتدم' في (1590/ 998-1008). ومما لا شك فيه أن البحث المطوّل للولايات التابعة سيتيح لنا فرصة التعرف على العديد من الفوائد الأخرى التي كسبها المركز العثماني من إماراته التابعة المتعددة؛ غير أن ما أوردناه في هذه الدراسة يعد كافياً في الوقت الحاضر.

كما رأينا، كان الإدماج يتوافق في بعض الحالات مع النموذج الذي طوّره إينالجك، غير أنّ الواقع أكثر تعقيداً مما يشير إليه النموذج. ففي الفتوحات التي كانت أراضي إسلامية قديمة، مثل سوريا الكبرى، ربما سُمح للنخبة المحلية بالحكم تحت مظلّة السيطرة العثمانية قرناً أو أكثر. وبالنظر إلى أنه كان من السائد تعيين

الوجهاء المحليين كحكام من أوائل القرن الثامن عشر فصاعداً، فإن فترة المركزية الإمبراطورية القصوى ربما تقل عن مئة عام. وفي شمال إفريقيا، سُمح للأقاليم التي يحكمها البكلربكوات بالعودة إلى نظام الحكم غير المباشر بعد انقضاء بضعة عقود. أما في الحدود الشرقية، في الفترة قيد الدراسة، فقد سمحت الحكومة العثمانية للأمراء الأكراد بحكم مناطقهم بأقل قدر من التدخل في شؤونهم، على الرغم من تكريمهم أحياناً بلقب سنجق بكي(*). وفي الأمثلة التي حلّلناها، لم يكن هناك مسار عامّ يقودنا مرحلة بعد مرحلة نحو توسيع الحكم المركزي. وبدلاً من ذلك، كانت الظروف المحلية الطارئة تحدد كيفية إدارة الولايات. كما أنّه يبدو الآن من المصطنع بحث المركزية في القرن السادس عشر وميزة اللامركزية النسبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر كما لو أنّهما ينتميان إلى عالمين مختلفين. ففي العديد من الولايات، وتشكّل بعض أجزاء سوريا الكبرى مثالاً رئيسياً، ظلت الأسر المحلية محتفظة بنفوذها طوال الحكم العثماني. لذا يبدو من الواقعي أكثر التفكير في فترة زمنية قصيرة نسبياً من المركزية ـ غير المكتملة في الغالب ـ في القرن السادس عشر، أو في الحالة السورية، القرن السابع عشر، تحدّها قرون من الحكم اللامركزي نسبياً. وينطبق ذلك بالطبع على الأراضي الحدودية، ونظراً للمسافات وتكنولوجيا الاتصال القائمة، فإنّه لا يمكن أن يكون الوضع خلاف ذلك.

طُبّقت اعتبارات مختلفة جداً في حالة الإمارات القائمة على الحدود العثمانية الهابسبورغية البولندية، وفي مرحلة لاحقة على الجبهة الروسية العثمانية أيضاً. فربما حفَزَ قرب 'القوى العظمى' المنافسة الدولة العثمانية على إقامة حكم مباشر كما هو الحال في المجر الوسطى. ولا بدّ أنّ مثل هذا الحل فرض نفسه، وبخاصة بعد انشقاق ديمتريوس كانتمير وإعلان ولائه للقيصر بطرس الأول، ونحن نعلم أنّ أعضاء النخب المحلية للإمارات الثلاث كانوا يخشون بين الحين والآخر من هذا الاحتمال[102]. مع ذلك ظلّت السلطات العثمانية تفضّل الحكم غير المباشر بواسطة حكام مسيحيين. ولعل أحد العوامل التي ساهمت في اتخاذ ذلك القرار غياب

(*) السنجق هو وحدة إدارية عسكرية في الدولة العثمانية. ويتألف من 200-1000 من السكان المستوطنين تحت رئاسة «سنجق بك أو سنجق بيه»، وهو الحاكم والمسؤول الأول عن السنجق. انظر: Gustav Bayerle, Pashas, Begs and Effendis, p.131. (المترجم)

السكان المسلمين تقريباً في هذه المناطق، لذا فإن إقامة بكلربكلكات يحتّم استقدام المسلمين من الولايات العثمانية الأساسية. كما أنّه بالنظر إلى تجارب الطبقة العليا العثمانية، في أواخر القرن السابع عشر، مع مشكلات الانضباط التي أثارتها الحاميات العسكرية في الولايات البعيدة، فإنّ هذه العملية المكلفة ربما اعتُبرت غير ضرورية بل حتى ذات نتائج عكسية.

غير أنّه من الخطأ الفادح اعتبار هذا الاستيعاب للأمراء التابعين ورؤساء 'الأسر السياسية' مؤشراً مبكراً على 'التراجع العثماني'، أو حتى ما هو أسوأ، النظر إلى الأمراء المعنيين 'كأسلاف' للدول الأمم في القرن العشرين أو 'أجدادها'. وكما رأينا (انظر الفصل الثاني) فإن اللامركزية لا تعادل التفكّك. بل على العكس من ذلك، فقد حافظ آغاوات(*) ودايات وبايات وسط شمال إفريقيا وغربها على علاقاتهم مع اسطنبول حتى القرن التاسع عشر، وعندما قطعت هذه الصلات في النهاية، فإنّ ذلك لم يكن بإرادة الحكام المعنيين، وإنّما بالغزو العسكري الفرنسي. وبالنظر إلى المسافات الشاسعة والهياكل السياسية المتباينة، فقد سمح التدبير الحكيم باعتماد اللامركزية للنخب المحلية القديمة والجديدة باكتساب حصة في المشروع العثماني وربما قوّى تماسك الإمبراطورية بدلاً من إضعافها[103].

نادراً ما كانت الإمارات الحدودية، باستثناء المراكز التجارية مثل دوبروفنيك، تنعم بسلام لفترة طويلة. ولم يكن ينتظر من حكامها تقديم قوات عسكرية للجيش العثماني فقط، وذلك يقتضي مرور الجنود بالمدن والقرى، بل ربما كانت دولة كبيرة ما في الجوار تعمد إلى التنافس على 'النفوذ' مع العثمانيين. وأخيراً وليس آخراً، فإنّ حكام هذه الأراضي، مهما كانوا صغاراً عند النظر إليهم في منظور عالمي، قد يطوّرون مطامح سياسية خاصة بهم. لذا فإن دراسة الحياة في الأراضي الحدودية تحتّم استيعاب مسائل التمويل والإمدادات والقوات التي لا يستغنى عنها في الحرب العثمانية، وستشكّل كل هذه القضايا موضوع الفصل التالي.

(*) الآغا، هو لقب منح في الأصل للموظفين الرسميين في الجيش العثماني وكذلك للعاملين في قصر طوب قابي وبشكل خاص للخصيان السود والبيض العاملين لدى الحريم في القصر. ثم منح هذا اللقب بعد ذلك لقادة الإنكشارية. انظر: Gustav Bayerle, Pashas, Begs and Effendis, p.2. (المترجم)

الفصل الرابع

مواطن القوة والضعف في الحروب العثمانية

1 ـ الجاهزية العسكرية العثمانية وكسب الغنائم: تقييم أهميتها وحدودها

تمتع العثمانيون بسمعة عسكرية قوية بين خصومهم الأوروبيين في منتصف القرن السادس عشر، ويرجع السبب في ذلك إلى منظومة حكيمة كانت تجمع بين الفرسان وجنود المشاة، بالإضافة إلى الانضباط الشديد في ميدان القتال[1]. لكن على الرغم من أهمية الاستراتيجية والتكتيكات، فإنها لم تكن سوى جزء من القصة. وطبقاً لكتابات عديدة أكدتها دراسة حديثة، فإن الدولة العثمانية والمجتمع العثماني بمجمله كان منظماً بشكل فعال للحروب، على الأقل حتى نهاية القرن السابع عشر[2]. ويرجع ذلك إلى السلطة العظيمة التي كان يتمتع بها السلاطين بالإضافة إلى سلطة مركزية مكرسة دون شروط للحاكم وقادرة على تعبئة موارد هائلة لأراضٍ تمتد من بودابست إلى بحيرة فان (Van)، ومن شواطئ البحر الاسود الشمالية حتى اليمن.

غير أنه يجب ألا يفهم قول من هذا النوع على أنه يعني ـ كما كان يُفهم منه أحياناً ـ أن كل شيء يقوم به الرعايا العثمانيون، بعيداً عن تأمين معيشتهم، كان يوجه بشكل مباشر أو غير مباشر للاستعداد للمواجهات العسكرية، وأن روح 'الحرب المقدّسة' كانت تحرّك المجتمع بأكمله. لا شكّ في أن هذه الأيديولوجية

الأخيرة كانت مهمة لدى العثمانيين الذين دونوا أفكارهم في كتاباتهم. لكن ثمة محاجّة، لها ما يبرّرها في رأيي، بأنّ قضايا تحقيق العدالة والمساواة بين مختلف فئات العسكريين كانت تشكّل، بالنسبة لجنود القرنين السادس عشر والسابع عشر على الأقل، قوى حافزة تفوق في أهميتها فكرة 'الحرب المقدسة'[3].

لقد فعلت الحروب فعلها في المجتمع العثماني بالتأكيد. ففي أثناء الصراعات المضنية في القرن السابع عشر على جبهات الهابسبورغ وإيران والبندقية، جاء الاهتمام بالسكان المدنيين في المرتبة الثانية مقارنة باحتياجات الحروب. وغالباً ما عانى الأمن الداخلي في الولايات من إهمال شديد، لا سيما في أثناء حصار البندقية للدردنيل في منتصف القرن السابع عشر، حيث تعرضت إمدادات الغذاء لإسطنبول للتهديد[4]. والأسوأ من ذلك أنّ الدمار في مناطق الحدود، والمناطق التي كثيراً ما تعبرها الجيوش، قد يكون شاملاً لدرجة القضاء تماماً على استيطان البشر، في ذلك الوقت، (قارن الفصلين الأول والثاني). وفي سنوات الحرب لا بدّ أن الرعايا العثمانيين غير المحظوظين بإقامتهم في هذه المناطق خسروا كثيراً مما جنوه في أوقات أقل مأساوية. كما أنّه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أدت الحروب وما يستتبعها غالباً من نزوح السكان إلى إلحاق الدمار أيضاً ببعض أقاليم الداخل العثماني التي كانت مزدهرة سابقاً، كما سنرى لاحقاً. وفي هذه السياقات وليس في غيرها، من الممكن أن نتحدث عن اقتصاد تسيطر عليه بالكامل إملاءات الحروب.

تتوافر المعلومات عن مثل هذه الكوارث بشكل رئيسي بالنسبة إلى المناطق الواقعة وراء الجبهات الغربية والشمالية، في حين أن هناك معلومات قليلة مقارنة بها عن الحروب ضدّ الصفويين. وقد أدى ذلك بدوره إلى اختلال مؤسف في توازن فهمنا لإمبراطورية أشعل حكامها، كما يُنسى في الغالب، حروباً عديدة في القوقاز وغرب إيران[5]. كانت إدارة الحرب في هاتين الجبهتين البعيدتين في الوقت نفسه تسبّب بشكل واضح صعاباً كثيرة للسكان الضالعين فيها، مع ذلك فإنّنا نعرف أن العثمانيين أصابوا نجاحاً في النهوض لهذا التحدي في أحيان معينة. لكن على الرغم من التكاليف التي تقتضيها تلك الحروب في الرجال والموارد، فإنّها لم تكن 'حرباً شاملة' بالمعنى الحديث الذي لا يمكن فهمه إلا في مجتمعات تمتلك قدراً

يسيراً على الأقل من التصنيع. ففي أثناء الحربين العالميتين تمت تعبئة المدنيين لإمداد آلات الحرب، وهو ما أثار اهتماماً فكرياً بأنظمة الحكم التي بدا أنها نجحت في حل مشكلات مشابهة في الماضي. ومع ذلك من غير المفيد كثيراً النظر إلى حروب القرن السادس عشر أو حتى الثامن عشر بوصفها استنزافاً لموارد إمبراطورية بأكملها. ففي الولايات العثمانية البعيدة نسبياً عن ساحة القتال، كانت الحياة في معظم سنوات الحرب تسير كالمعتاد إلى حد كبير، باستثناء زيادة عبء الضرائب بدرجة كبيرة.

ومع ذلك هناك سبب آخر، في رأي المؤلفة الحالية، يجعل من غير المنطقي بناء نموذج لاقتصاد عثماني موجه بشكل كامل للحرب. ولا يمكن إنكار أن محاولات من هذا النوع قد بُذلت في الماضي، فقد افترض بعض الدارسين أنه لم يكن من الممكن الحفاظ على الازدهار العثماني إلا إذا حافظ على استمرار دخول موارد جديدة على شكل غنائم. وعندما لم يعد ذلك محتملاً، لأن فتح مزيد من الأراضي الغنية لم يعد ممكناً، فقد دخل الاقتصاد العثماني على ما يفترض في فترة أزمة[6]. ومن المؤكد أن النظام الاقتصادي السياسي العثماني في الفترة قيد البحث لم يسهّل تكوين رأس المال الذي كان يمكن استغلاله في عمليات اقتصادية منتجة[7]. لكن على الرغم من هذه الإعاقة - وقد بيّنت بعض الدراسات الحديثة وجوب عدم المبالغة في أهميتها - فإن الصناعات الحرفية العثمانية تكيّفت بشكل معقول مع التغيرات التي طرأت على السوق. فقد أنتج الحرفيون المزيد من البضائع المتنوعة، حتى عندما لم تعد الغنائم المكتسبة من الحروب الخارجية ذات أهمية تذكر، مثلما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[8].

ومن ناحية أخرى، لا يمكن إنكار أن الجنود، في كثير من الأنظمة السياسية أو الثقافية، إن لم يكن في معظمها، يحاربون أملاً في نيل مكافآت عينية، ولم يكن العسكريون العثمانيون استثناءً لهذه القاعدة[9]. ففي وسط وغرب أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان من المعتاد أن تُترك المدينة التي يتم اجتياحها للجنود كي ينهبوها[10]. فقد كان القادة يرون أن ذلك من الحوافز الكبرى التي تحث الجنود على قبول المخاطر الرهيبة الملازمة لاقتحام مكان منيع. وكان يُنظر إلى ممتلكات أي من الأسرى على أنها غنيمة لآسريه، وفي مرحلة لاحقة أصبحت من

حق قيادة الجيش التي تتبعها الوحدة التي أخذت الأسرى. وكان القيد الوحيد على السلب والنهب انهيار الانضباط في أثناء التدافع للحصول على الغنائم، مما يستوجب استعادته ببذل جهد كبير فيما بعد[11]. وهكذا على الرغم من مختلف التشريعات السياسية والدينية، فإن مواقف العثمانيين من الغنائم لم تكن مختلفة كثيراً في جوهرها عن تلك التي تم توثيقها في الحروب بين الأمراء المسيحيين. ما من شك في أنّ الغنائم المكتسبة في معركة مع الكفار (أموال الغزاة) كانت تشكل في الحالة العثمانية مصدراً للمكانة الاجتماعية. وكمثال واحد على ذلك، فقد حرص الرحّالة الكاتب أوليا جلبي في القرن السابع عشر كثيراً على التشديد على أنّ منزل أسرته قد بني بمثل هذه الموارد التي جلبها أحد أجداده[12]. لكن بعيداً عن 'الغنائم التركية' التي كان يعرضها الأمراء الألمان بزهو في القرن الثامن عشر، والتي كان يتم الحصول عليها أحياناً عن طريق الشراء، فإن 'منظّم أعمال عسكرية' مثل ألبرخت فون فالنتشتين (1583–1634/ 990–1044) لم يكن يتحرّج من عرض الثروة التي غنمها عبر نجاحه في الحرب. واليوم يشكّل القصر الذي شيده بنفسه في براغ مكاناً رائعاً لمداولات البرلمان التشيكي[13].

أياً تكن الأهمية التي شكلتها الغنائم للمحارب على الجبهة وأسرته، فمن الخطأ الفادح النظر إلى المجتمع العثماني كنموذج كبير لخانات التتار في السهوب الواقعة إلى الشمال من البحر الأسود، حيث أسهمت الغنائم من العبيد والماشية إلى حدّ كبير في رخاء المجتمع القبلي ككل[14]. فقد كان تعداد سكان الإمبراطورية كبيراً جداً بحيث لم يكن للغنائم تأثير شامل: ربما بلغ عدد السكان العثمانيين في حوالى عام (1520/ 926–27) نحو 15 مليون نسمة، وازداد بشكل كبير حتى سنة (1580/ 987–88). وكان معظم هؤلاء السكان يعيشون في أماكن لا يحظى فيها مال الغزو (غزا مالي gaza mali) بأهمية تذكر[15]. ويعني كل ذلك أنّ الجنود العثمانيين لم يكونوا مختلفين كثيراً في انهماكهم في جمع الغنائم عن نظرائهم في أوروبا الوسطى. أما بالنسبة إلى المجتمع العثماني ككل في الفترة التي نبحثها، فقد كان مال الغزو مهماً لدلالاته الاجتماعية، لا لمقدار الثروة التي أدخلها في التداول، فيما عدا فترات قصيرة للغاية. وربما كانت الأمور اختلفت لو استطاع العثمانيون الاستيلاء على فيينا والبندقية وروما...

بالإضافة إلى ذلك، من المكاسب الرئيسية للتاريخ العثماني في الأربعين سنة

الأخيرة إدراك أن النخبة العثمانية كانت تعكف كثيراً على الكسب من التجارة، بعيداً عن كونها ذات توجه عامّ 'عسكري وزراعي'. فقد أدركنا أن التجار المسلمين والعثمانيين، وبخاصة أولئك الذين يعملون خارج العاصمة اسطنبول، التي ربما كانت خاضعة لإدارة مفرطة، كانوا أكثر ديناميكية مما اعتُقد منذ أربعين أو خمسين عاماً[16]. ومن هذا المنظور أيضاً، ينبغي أن نهمل فكرة أن الغنائم لعبت أكثر من مجرد دور محلي في الحياة الاقتصادية العثمانية. وإذا كنا بحاجة إلى صيغة بسيطة، فمن المنطقي جداً أن نتبنى الفكرة التي اقترحها فرنان بروديل في سنواته الأخيرة. فقد رأى بروديل أنّ الإمبراطورية العثمانية استفادت كثيراً من احتفاظها بالسيطرة على طرق التجارة غربي آسيا في القرن الثامن عشر[17]. وكما أظهر العلماء بعد بروديل، فإنّ أهمية تلك الطرق لم تتراجع حتى في أواخر القرن الثامن عشر نتيجة لتفوّق المنافسين التجاريين عبر المحيطات، إلا بقدر أقل بكثير مما كان يفترض في السابق.

وبأسلوب مختلف إلى حدّ ما، ثمة أسباب وجيهة للتأكيد على الحدود التي فرضتها الهياكل السياسية في البلقان والأناضول والأراضي العربية على الجاهزية العسكرية في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. فإذا رسمنا صورة لمجتمع عثماني 'معبأ تماماً' للحرب، فإنّنا نعني ضمناً أيضاً أنه لم يتبقَّ موارد لأغراض أخرى. وهذا في الواقع هو الانطباع الذي نقله بعض زوار الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر إلى قرائهم. وعندما أكّد أوجييه غيزلان دي بوسبك (Ogier Ghiselin de Busbecq) اقتصاد الجنود العثمانيين و'فضائل' عمل السخرة، فإنّه أراد أن يمدح التنظيم السياسي للعالم الذي يحكمه السلاطين واضعاً نصب عينيه الأوضاع في وطنه. فمن وجهة نظر بوسبك، كانت موارد المجتمع في الروملي والأناضول موضوعة بالكامل رهن إشارة السلطان[19]. ومن ناحية أخرى، كان أرباب بوسبك الهابسبورغ في موقف ضعيف للغاية بالنظر إلى القوى التي يتمتّع بها النبلاء في أراضيهم المختلفة.

غير أنه كانت هناك حدود لسلطة الحاكم العثماني أيضاً، وبالتالي على الأشياء التي يمكن أن يقنع جيشه بعملها أو الامتناع عنها. وفي سياق آخر، زعم بوسبك أنه سمع من الصدر الأعظم رستم باشا نفسه أنّ الإنكشارية كانوا يميلون في أوقات الحرب إلى عمل ما يشاؤون، ولم يكن من الممكن السيطرة عليهم

دائماً حتى من قبل السلطان سليمان نفسه[20]. قد يكون هذا القول جزءاً من عملية مساومة دبلوماسية بالتأكيد، لكن ذلك لا يعني أنه خطأ في حد ذاته. وهكذا على الرغم من أن السلاطين كانوا يتمتعون بدرجة عالية من الشرعية، فقد كانت هناك حدود واضحة لسلطتهم حتى في منتصف القرن السادس عشر، وهي الفترة التي تعتبر عادة أوج المركزية السلطانية[21].

فرضت الحروب بطبيعة الحال تضحيات كبيرة على السكان العثمانيين، وبخاصة أنّ الإنتاجية المحدودة للزراعة في بيئة شبه قاحلة إلى حدّ كبير لم تترك مجالاً كبيراً للمناورة. مع ذلك هناك الكثير من الشك، بعيداً عن بعض السنوات الكارثية، حول ما إذا كانت كل الموارد المتاحة تخصّص للحرب بالفعل. ففي النهاية تُظهر ثروة بعض التجار في القاهرة، أو وجود سلع استهلاكية عالية الجودة لدى أثرياء مدينة بورصة في القرن الثامن عشر، أن الرعايا العثمانيين كانوا ينفقون المال في أنشطة سلمية أيضاً. لقد أدى التوسّع الاقتصادي في القرن السادس عشر، والتوسّع الأقل وضوحاً الذي حدث في بعض الأقاليم في منتصف القرن الثامن عشر، إلى إفساح المجال أمام إثراء مجموعة معينة من دافعي الضرائب الحضريين على الأقل. ويبدو أنّ من الممكن أن يبالغ المرء في تقدير الفقر الذي سبّبته الحرب، و'التعبئة الكاملة' للرعايا العثمانيين.

نظراً لاهتمامنا بالعلاقات التي كانت تربط أجهزة الدولة والمجتمع العثماني ككل مع 'العالم الخارجي'، لن يقتصر الفصل الحالي على تناول الشؤون العسكرية في حدّ ذاتها، بل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحروب. أما من الناحية الجغرافية، فسنبحث الأحداث التي وقعت على الحدود العثمانية ـ الهابسبورغية في الغرب، والحدود العثمانية ـ البولندية، والروسية ـ العثمانية في الشمال. وللوصول إلى صورة كاملة، سيكون من المفضّل أيضاً إدراج الحدود القوقازية والأناضولية ـ الآذربيجانية في الشرق، وأخيراً وليس آخراً، الحدود الإفريقية الصحراوية في الجنوب. لكن نظراً للعدد المحدود نسبياً من المصادر الأولية والدراسات الثانوية المتاحة، فإنّ هذا لا يعدّ خياراً واقعياً في الوقت الراهن.

2 ـ المزايا السياسية للعثمانيين في الحروب الحديثة المبكّرة

يجب أن تتضمن مثل هذه الرواية ملخّصاً قصيراً للبحث الذي تم إجراؤه

على الحروب العثمانية ككل خلال العشرين سنة الأخيرة أو نحو ذلك. قبل بداية الفترة التي تتناولها دراستنا مباشرة، في العقدين (1520-29/ 926-36) و(1530-39/ 936-46)، كانت الفعّالية العثمانية في ميدان القتال كبيرة جداً بحيث بدا فتح السلاطين أوروبا الوسطى بأكملها، بل حتى إيطاليا، احتمالاً ملموساً[22]. وتكمن بعض المزايا العظيمة للسلاطين العثمانيين في العجز السياسي لخصومهم. وهكذا لم يشعر فلاحو البلقان أو قبرص المثقلون بالضرائب بالأسى وهم يرون حكامهم يتعرضون للدمار، وتجنّبوا المشاركة في الجهود الدفاعية لهؤلاء الأمراء[23]. بل وصل الأمر إلى أنّ بعض الرعايا غير الراضين ربما قدموا معلومات عن تحرّكات المفارز العسكرية التي يقودها ملّاك أراضيهم، إذا لم ينضموا إلى الجانب العثماني بالفعل. وعلى مستوى سياسي اجتماعي أعلى، كان للمحاولات الرسمية لدفع النبلاء المحليين وأهل المدن والقرويين إلى اعتناق الطائفة الدينية التي يؤثرها حكامهم في ذلك الوقت تأثيرات مشابهة. وكما رأينا (الفصل الثاني)، فإن نبلاء المجر بشكل خاص كثيراً ما ثاروا ضد أسيادهم الهابسبورغ بمساعدة عثمانية صريحة أو ضمنية. وقد أثبتت محاولات الحكومة في فيينا بناء دولة مركزية ذات إيديولوجية مقاتلة مناهضة للإصلاح عدم جدواها إلى حدّ كبير عندما تعلّق الأمر بترسيخ سيطرة الهابسبورغ على المقاطعات المجرية التي انتشرت بها الكالفينية (Calvinism) على نطاق واسع[24].

وبينما كان من الممكن أن تصب جهود الهابسبورغ لبناء الدولة وإضفاء المركزية عليها في صالح خصومهم العثمانيين، فإنّ العكس تماماً ـ وتحديداً النجاح غير الكامل لتلك المركزية ـ كان يمكن أن يأتي لمصلحة قادة السلطان. ففي النصف الأول من القرن السابع عشر لم تكن قوات الهابسبورغ تخضع تماماً لسيطرة الدولة، لكن تمّ تنظيمها بشكل كبير بواسطة متعهّدين عسكريين. وقد أمدّ هؤلاء القادةُ - رجالُ الأعمال مختلفَ الحكام بالجنود على أمل تحقيق الربح من استثماراتهم على شكل مال وسلطة سياسية[25]. وفي النصف الثاني من القرن، تم استبدال هذا الشكل من التجنيد، إلى حد كبير، بالخدمة العسكرية المباشرة لصالح الحاكم ودفع تكاليف الحرب من الخزانة. لكن بقيت في القرن الثامن عشر آثار عديدة من الترتيب السابق. وهكذا كافح القائد الميداني الناجح جداً يوجين أمير سافوي، بصفته قائد الإدارة العسكرية الهابسبورغية، بدون نتائج جيدة، لتقليص

حقوق النبلاء 'أصحاب' الفرق العسكرية[26]. ومع أنه لم يكن من غير المألوف أن يقدم القادة العثمانيون في الميدان على التحرّك دون أوامر من المركز، فإنّ هيكل القيادة ككل كان شديد المركزية[27].

كما كانت معظم الحروب الأوروبية ضد العثمانيين تخاض بائتلاف من الحكام. ولم يكن القادة قادرين بالضرورة على التأثير في قرارات شركائهم في الائتلاف، حتى لو كان هناك أحياناً تفاوت كبير في القوة بين الحلفاء. وهكذا مع أن الإمبراطورية الإسبانية شكلت القوة السياسية الرئيسية في إيطاليا في أواخر القرن السادس عشر، فإن فيليب الثاني لم يكن في موقف يمكّنه من منع البنادقة من الانسحاب من «العصبة المقدسة Holy League» وعقد صلح منفصل مع سليم الثاني في (1573/ 980-81)[28]. لقد كان من الصعب دائماً استمالة الإمارات الألمانية، المتحدة كنفدرالياً بشكل ضعيف ضمن 'الإمبراطورية الرومانية المقدسة'، لتقديم إعانات و/أو إرسال فرق عسكرية للمساعدة في القتال ضد العثمانيين. وقد حقّق الهابسبورغ أفضل نجاح في تأمين ذلك التعاون عندما تعرضت للتهديد المقاطعات التي كان يحكمها أمراء جنوب ألمانيا، وهي تلك الواقعة خارج 'الأراضي الوراثية' للهابسبورغ[29]. وعندما كانت مثل تلك القوات الاحتياطية تصل، فإنه ربما كان لا بدّ من تعيين أمير غير كفء لأداء المهمة كقائد، وإلا سحب الحليف الغاضب قواته.

من ناحية أخرى، كان السلاطين العثمانيون يعتمدون على الائتلافات مع الحكام الأجانب بدرجة أقل بكثير مما كان عليه الأمر لدى خصومهم الأوروبيين. ولو تغاضينا عن الحالة الفريدة لتحالف سليمان القانوني مع فرانسوا الأول ملك فرنسا، فإننا لن نصادف إلا في القرن الثامن عشر ائتلافات سلطانية مع حكام أجانب يطالبون بمكانة قوية هم أهل لها. وقد جاءت معظم مطالب العثمانيين بتوسّط مثل هؤلاء الملوك لعقد صلح مع طرف ثالث بعد (1700/ 1111-12)[30]. بل إنّ السلاطين كانوا بحاجة بالتأكيد إلى أخذ رغبات بعض حلفائهم في الحسبان حتى قبل ذلك التاريخ. وهكذا لعب خان التتار دوراً مهماً في حرب القوقاز، وكان دوره أكثر أهمية في حملات السهوب أو البلقان، وكان يجب المساومة للحصول على مساندته[31]. وفي الوقت نفسه، ربما كان التحالف مع الخانات يشكل عبئاً في بعض الأحيان: ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر ربما كانت غارات التتار

على الحدود البولندية - الليتوانية أو الروسية تتسبّب في جرّ السلاطين العثمانيين إلى نزاعات يؤثرون تجنبها[32]. لكن نظراً للاختلاف الكبير في السلطة والقوة بين السلاطين وحكام القرم، فقد كان من الممكن عادة خلع خان متمرد واستبدال قريب أسهل انقياداً للإرادة العثمانية به. وهذا ما كان ينطبق بدرجة أكبر على ملوك القوقاز الصغار أو وجهاء المجر الذين يحضرون قوات عسكرية قليلة ليحاربوا إلى جانب العثمانيين.

ثمة مشكلة حربية أخرى كان على ملوك أوروبا في أوائل العصر الحديث مواجهتها، لكنها لم تكن معروفة لدى السلاطين العثمانيين: فطوال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، كان الأرستقراطيون المحليون يرون أنّ لهم الحق في خدمة أي حاكم يستخدمهم. ومن حيث المبدأ، إذا لم يكن المستخدم الجديد مطابقاً 'للسيّد الطبيعي'، فقد وَجَبَ على الأقل أن يكون مسيحياً، لكن ثمة استثناءات حتى لهذه القاعدة[33]. فقد استغلّ الهابسبورغ الموقف واستأجروا قادة موهوبين من خارج أراضيهم. ومن بين هؤلاء المهاجرين الأرستقراطيين وأشهرهم الأمير يوجين السافويي (1663-1736/ 1073-1149) الذي استهان به البلاط الفرنسي عندما حاول بناء سيرته المهنية في البداية. وفي الفئة نفسها يوجد الجنرال العالم لويجي فرناندو دي مارسيليي (1658-1730/ 1068-1143) الذي كان من رعايا البابا كمواطن بولوني[34]. لكن هذا الامتياز الذي يتيح للنبلاء الأوروبيين السعي وراء التكريم والعمل في بلاطات ملوك غير حكامهم جعل من الصعب ضمان الانضباط العسكري. ولم يكن كل القادة مستعدين أن ينحوا جانباً ولاءهم السابق، أو، في بعض الحالات، مكانتهم كأمراء صغار ولكن أسياد، عند الالتحاق بخدمة الهابسبورغ. ونتيجة لذلك، غالباً ما كانت مجالس حرب الهابسبورغ في ميدان القتال، وكذلك تدخلات مجمع الحرب التابع للبلاط الملكي في فيينا، ترمي بشكل رئيسي إلى إيجاد تسويات سياسية، ذات هدف واحد هو النجاح العسكري كمثال وليس كواقع[35].

غير أنّ العثمانيين في القرن السابع عشر كان يحكم عليهم أحياناً نظراء يعانون من المشكلة المعاكسة: نظراً لصعوبة التضاريس، ولأن الخصوم أيضاً كانوا متكافئين في الغالب، فقد كان من المحتّم أحياناً أن يعاني حتى القادة الموهوبون

من هزائم خطيرة. ومثل هذه الهزائم في قوات الهابسبورغ لم تسفر بالضرورة عن عواقب سلبية للقادة المعنيين، ما لم يقرر الحاكم معاقبتهم. واصبح لويجي فرناندو دي مارسيليي في النهاية ضحية لمثل هذه المحاولة لضمان الانضباط، التي ربما كان مبالغاً فيها[36]. لكن في الحالة العثمانية كان الفشل يعادل الإعدام في الغالب، ولأن الموهبة العسكرية والخبرة كانتا من الموارد النادرة، مثل المدافع أو الجنود، فربما حرم السلاطين أنفسهم من خدمات قادة ناجحين للغاية ما أضرّ بهم على المدى الطويل.

3 ـ تمويل الحروب وتأمين المؤن: تغيّر أهمية التكليفات الضريبية والنفقات المالية

كانت هناك ميزة عثمانية أخرى تتعلق بلا شك بالمسائل المالية. فحتى منتصف القرن السادس عشر كان القرار في الحرب لا يزال يخضع غالباً لتصرفات الفرسان المسلحين بالسيوف والرماح. وفي ظل هذا الوضع، وفي مجتمع كانت السيولة المالية فيه مرغوبة جداً، فلا شك في أنّ من المزايا الكبرى بالتأكيد وجود عدد كبير من الفرسان الذين لا يحمّلون خزينة السلطان أي أعباء مالية، إذ منحوا وسائل كسب المعاش (دِرلِك dirlik)(*)، وهي التيمارات (timar) والزعامت، تتيح للممنوحين تحصيل عوائدها مباشرة من دافعي الضرائب. ومن ناحية أخرى، كثيراً ما كان يعاد تعيين المسؤولين في ولايات بعيدة، وقد جعلت هذه التقلّبات من المستحيل على المستفيدين تكوين سلطة مستقلة محلية ومن ثم تهديد سيطرة الإدارة المركزية[37]. ولعل من المفيد معرفة أنّ دور أصحاب التيمارات لم يكن بارزاً جداً في النزاعات القروية المدوّنة في سجلات قضاة المقاطعات.

غير أنّه بحلول النصف الثاني من القرن السادس عشر لم يعد الفرسان الذين يستخدمون السيوف والرماح، والذين كانت الأسلحة النارية مجرد سلاح مساعد

(*) هو اسم أطلق على المرتبات المخصصة من قبل الدولة للموظفين سواء كانت هذه المرتبات عبارة عن واردات مكان معين أو نقود أو علوفة يومية أو شهرية أو سنوية أو زعامة أو تيمار، لكنها أطلقت خصيصاً على حاصلات التيمار والزعامة. انظر: Medhat Sertöglu, Osmanli Tarih Lügati, s. 86-87. (المترجم)

لهم في أفضل الأحوال، القوة الحاسمة في إحراز النصر في المعارك. وشكّل ذلك تغييراً خطيراً، مع أنّ الفرسان، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد جهّزوا الآن بالأسلحة النارية، احتفظوا بمكانتهم التي لا يستغنى عنها بسبب سرعتهم. وقد ردّت الحكومة العثمانية على هذا الوضع الاستراتيجي بإنهاء 'الدرلك' على مراحل والتأكيد المتزايد على الأموال النقدية. ومنذ ذلك الحين أصبحت مصادر الإيرادات تدار من قبل الخزانة المركزية التي تلزّمها إلى المزايدين الذين يقدمون أعلى العطاءات، لآجال قصيرة لا تتجاوز ثلاث سنوات في البداية. لكن مع نهاية القرن السابع عشر اتضحت الآثار المضرّة لهذه الممارسة. فبسبب قصر مدة الالتزام، حاول الملتزمون تحقيق أقصى ربح بأسرع ما يمكن، دون اهتمام كبير بالإنتاجية الطويلة المدى للتجار أو الفلاحين الذين تجمع منهم الضرائب والرسوم[38]. والأهم من ذلك أن الحكومة العثمانية، بعد تورّطها في حرب خاسرة مع الهابسبورغ، أصبحت بحاجة ملحّة إلى مبالغ نقدية كبيرة لم يكن يرغب في تأمينها إلا الملتزمون لآجال طويلة. وهكذا في (1695/ 1106-07) تم إسناد العديد من الإقطاعات الضريبية مدى الحياة إلى الممنوحين، مقابل رسوم دخول ضخمة حدّدتها المزايدة التنافسية. أما بالنسبة إلى أهمية الدفعة النقدية الأولى، فقد تم تعويض ذلك بالسماح للملتزمين بدفع قيمة أقل نسبياً، والأهم من ذلك، رسوم سنوية ثابتة يدفعونها مدى الحياة[39]. كان إلغاء 'الدرلك' لصالح الالتزام الضريبي عملية تدريجية استمرت طوال القرن الثامن عشر، ومع ذلك تدبّر القليل من التيمارات في بعض المناطق البقاء حتى منتصف القرن التاسع عشر.

بعبارة أخرى، فإنه منذ النصف الثاني للقرن السادس عشر فصاعداً، كانت هناك حاجة إلى السيولة النقدية بكميات أكبر من ذي قبل، إذ لم تخصص 'وسائل إعاشة' للجنود المشاة المسلحين بالبنادق على الطراز الجديد، والذين شكلوا على نحو متزايد العمود الفقري للجيش العثماني، بل كان يُدفع لهم نقداً[40]. ولا نعرف حتى الآن لماذا لم تحاول الإدارة العثمانية 'تحديث' أصحاب التيمارات بتوزيعهم مثلاً على فيالق النخبة من حملة البنادق، وتمديد العمر المفيد لنظام الدرلك. ويسترعي ذلك مزيداً من الانتباه لأن العثمانيين والمتخصصين في الدراسات العثمانية طالما اعتقدوا ولا يزالون بأن التيمار كمؤسسة لعب دوراً مركزياً في أداء جهاز الدولة بأكمله[41].

لا نعرف بالضبط ما الحِجاج الذي ساد في مجالس السلطان عندما قررت السلطات العثمانية التخلّص من الدرلك. ولكن بالعودة إلى الوراء، يمكننا أن نفترض لماذا لم تُجرَ أي محاولة لدفع رواتب حملة البنادق المستخدمين على الطراز الجديد خلال الحرب الطويلة (1593-1606/ 1001-15) مع الهابسبورغ، على سبيل المثال، بمنحهم إقطاعات ضريبية ريفية، كما كان متبعاً في (1500/ 905-6) تقريباً. فمع أنّ التيمارات كانت تمنح لعدة سنوات، من حيث المبدأ على الأقل، فإنّ الحكومة العثمانية كانت تحاول في ذلك الوقت توفير المال باستخدام الجنود لمدة حملة عسكرية واحدة فقط. كما أصبحت الحكومة المركزية تعتمد على فرق عسكرية يجهزها الإداريون الكبار بمبادرة خاصة منهم، ولذلك لم يكونوا تابعين لمسؤولية الدولة البتة[42]. وهكذا فإنّنا نواجه تشكّل نظام من طبقتين في الجيش: فمن ناحية هناك خدم السلطان (قول kul)(*) الذين يحقّ لهم الحصول على 'وسيلة معاش' أو يتقاضون راتباً شهرياً. وبقي خارج هذه الدائرة المميزة الجنود حملة البنادق المجندون من بين الرعية والذين ليس لديهم أمان وظيفي، وكان تمرّدهم المتكرر في القرن السابع عشر يرجع جزئياً إلى رغبتهم في التكافؤ مع الوحدات العسكرية الراسخة[43].

بالإضافة إلى هذا الاهتمام بتوفير المال، يبدو أن الحكومة العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر قد راودها الشك في القيمة العسكرية لجنود المشاة الذين لا يمكثون في الثكنات كجنود يعملون طوال الوقت، بل كانوا في أوقات السلم يقيمون في الريف، لأن الإدارة المركزية ألغت، في هذه الفترة، الفيالق القديمة لجنود المشاة الذين يتلقون أجورهم عبر تخصيص ممتلكات زراعية (يايا، مسلّم yaya, müsellem)(**)، وخفّضت منزلة هؤلاء الرجال إلى قرويين

(*) استخدم اللفظ: قول Kul للخدم الذكور، واستعمل عادة للجنود في فرق الإنكشارية والسباهية في الباب العالي. انظر: Gustav Bayerle, Pashas, Begs and Effendis, p. 99. (المترجم)

(**) هم الجنود المشاة والفرسان الذين كانوا يشتغلون بالزراعة وقت السلم إبان تأسيس الدولة العثمانية. وبعد أن تم تأسيس فرقة «القابي قولي» أو الجيش النظامي، خدم هؤلاء في الولايات في وظائف ثانوية لفترة من الوقت مقابل إعفائهم من جزء من الضرائب. انظر: Bekir Sidqi Baykan, Tarih Termleri Sözlülu, Ankara, 1981, s. 72, 108. (المترجم).

عاديين[44]. في الوقت نفسه جُرّدت الفرق العسكرية من البدو الرحّل (يوروك yürük)(*) التي لعبت دوراً مؤثراً في الغزو العثماني للبلقان وتمتعت بتنظيم عسكري متطوّر للغاية من الوظائف العسكرية على نطاق واسع، وحددت لها أدوار غير قتالية مثل الحراسة ونقل المؤن[45]. وبينما تخبرنا الوثائق الرسمية الكثير عن الإجراءات العملية التي تضمنها إلغاء هذه الفيالق، فإن المؤلفة لم ترَ حتى الآن نصاً يتضمن شرحاً لأسباب اتخاذ هذا الإجراء. وربما كان للاعتبارات الإيديولوجية - أي الفصل الحاسم للرعايا دافعي الضرائب والخدم جامعي الضرائب للدولة (عسكري) - علاقة بهذا القرار. لو صح ذلك حقاً، لكان هناك دافع بسيط لتكوين فيالق جديدة من عسكريين مزوّدين بممتلكات، يكون وضعهم متوسطاً بين هاتين الفئتين الاجتماعيتين السياسيتين الأساسيتين في الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر[46]. كما أنّه من وجهة النظر العملية، لو منحت مخصصات الأرض أو الضرائب تلك لحملة السلاح والبنادق لكانت صغيرة وكثيرة العدد ما يجعل المحاسبة مستحيلة فعلياً.

ما إن تقلّص تخصيص الضرائب الزراعية أو التجارية للعسكريين، حتى أصبح من الضروري زيادة العوائد المالية المتأتّية للإدارة العثمانية. واضطرت الخزانة المركزية إلى دفع مبالغ مالية كبيرة للجنود المقيمين بشكل ثابت في اسطنبول والعواصم الإقليمية، رغم أن المبالغ التي يتلقاها الأفراد لم تكن غالباً ذات أهمية كبيرة. علاوة على ذلك، كان الوجهاء من أصحاب المقام الرفيع بحاجة إلى دخل إضافي لكي يزيدوا من عدد الرجال المسلحين الذين تعتمد الحكومة على خدماتهم في وقت الحرب. وغالباً ما كانت الأموال المطلوبة غير متوافرة، لذلك لم يكن من غير المألوف في القرنين السابع عشر والثامن عشر صهر المقتنيات النفيسة الموجودة في خزانة القصر لدفع أجور الجند. مع ذلك، كانت أجور العسكريين تدفع بشكل غير منتظم في الدول الحديثة الأولى، وخصوصاً في الحالة العثمانية، نظراً للحاجة إلى إرسال أعداد كبيرة من الرجال ومبالغ هائلة من المال إلى الحدود البعيدة للمجر وشرق الأناضول أو العراق[47].

(*) اليوروك هم السكان البدو حسب الاصطلاحات العثمانية. انظر: Gustav Bayerle, Pashas, Begs and Effendis, p. 99. (المترجم)

كانت القروض المقدمة من الرعايا العثمانيين إلى الحكومة العثمانية محدودة جداً. وغالباً ما كان يُطلب من ملتزمي الضرائب الدفع مقابل السلع التي يحتاج إليها الجيش، والمنتَجَة في الأماكن المسؤولين عنها. وفي هذه الحالات كان الدين يسدد عبر السماح لملتزمي الضرائب المتحوّلين إلى دائنين للدولة بأن يقتطعوا المبالغ المناسبة من تحويلاتهم النقدية للخزانة المركزية عند استحقاق القسط التالي[48]. أما بالنسبة لأموال المؤسسات الدينية، فإنّها لم تكن تعبّأ كثيراً من قبل الإدارة العثمانية قبل القرن الثامن عشر، وعندما حدث ذلك أخيراً كانت الأموال تُحصّل في الغالب كرسوم لا كقروض[49]. ولم تكن البنوك بالمعنى الحرفي للكلمة موجودة، مع أنّه أنشئت في نهاية القرن السادس عشر مؤسسة دينية في اسطنبول ذات هدف واضح هو توفير الائتمان للتجار الميسورين، غير أنّ هذه المؤسسة لم تعمّر طويلاً [50]. كان بعض مقرضي المال في القرن الثامن عشر ناشطين للغاية بحيث يمكننا تصنيفهم كأصحاب بنوك صغيرة، لكنهم عملوا كمقدمي قروض للمجتمعات القروية والأفراد، وليس للحكومة العثمانية. ومع أنّ الصرافين الذين يخدمون الإداريين البارزين وملتزمي الضرائب كانوا يعملون في تسهيل المعاملات المالية في القرن الثامن عشر، فإنهم لم يوجّهوا الأموال التي يمتلكها عامة الشعب نحو القروض الحكومية[51].

وبدلاً من ذلك اعتمدت الإدارة العثمانية على فيض السلع والخدمات المقدمة لها من القرويين والحرفيين، والتي غالباً ما تكون غير مدفوعة، أو مقابل تعويض أقل من السعر المحدد إدارياً (نرخ narh) المسجل غالباً بسجلات القاضي، وأحياناً في دفاتر منفصلة (دفتري نرخ narh defteri) أيضاً[52]. وكان واجب تسليم مثل هذه البضائع، عادة الحبوب التي تخزّن على طول الطرق المتوقع أن تستعملها الجيوش العثمانية، يعرف باسم النُزُل (nüzul) والسّورصات(*) (sürsat) . كان النُزُل يتكوّن من تسليم غير مدفوع الأجر، وهو أحد أوجه ضرائب العوارض(**) التي يمكن

(*) كان يجري تكليف أهالي القرى الواقعة على طريق الجيش العثماني المتوجه إلى الحرب بضرورة تزويده بالحبوب والمؤن اللازمة له بالسعر المتداول. وفيما بعد تم الاكتفاء بتحصيل ضريبة منهم مقابل إعفائهم من هذه الخدمة وقد عرفت هذه المؤن باسم بدل السورصات. انظر: Medhat Sertöglu, Osmanli Tarih Lügati, s. 319. (المترجم)

(**) العوارض Avariz هي نوع من الضرائب العثمانية والرسوم العرفية اسمها الرسمي هو «العوارض الديوانية» وهي في الأصل ضرائب عينية وبدنية كانت من الأهالي في =

طلبها خلال القرن الخامس عشر من رعايا السلطان في أوقات الحرب. وبحلول القرن السابع عشر تحولت العوارض إلى مبلغ سنوي. بالمقابل كانت البضائع المسلّمة تحت مسمى السُورصات مدفوعة الثمن، ولكن الأسعار كانت زهيدة غالباً. وهكذا لم يستطع حتى دافعو الضرائب المحظوظون الذين حصلوا على إعفاء من العوارض أن يتجنبوا هذه التضحية[53]. ربما ينتهي الأمر بدافعي الضرائب إلى الخسارة لو تم تعويضهم عن التسليمات المعنية حسب السعر المحدد (نرخ)، لأن الثمن المدفوع لا يشمل النفقات الكبيرة للغاية لنقل الحبوب براً مسافات طويلة. وفي حالة المناطق النائية، ثبت أن التسليم العيني غير عملي، حيث يمكن استبداله بمبلغ من المال، وهو ما كان يطلق عليه اسم بدلي نُزُل(*). وربما كان يطلب من الفلاحين الذين قد يتأخّرون لسبب أو لآخر في التسليم دفع مبلغ كبير من المال كتعويض. وكان مألوفاً في القرن الثامن عشر طلب نسبة مئوية من الحبوب المنتجة في منطقة معينة يشتريها المسؤولون الحكوميون بسعر زهيد للغاية، وهو ما كان يسمى مبايعة بغية إطعام مدينة اسطنبول، والرجال الذين يخدمون في الجيوش العثمانية[54].

وبالإضافة إلى الحبوب، ربما كانت الحكومة العثمانية تطلب من بعض فئات دافعي الضرائب توريد النسيج الذي يحتاج إليه الجند بدلاً من سداد الرسوم المستحقة عليهم. ولعل من أشهر الحالات اليهود السفارديم في سالونيك الذين استقروا في هذه المدينة بعد طردهم من إسبانيا في (1492/ 897-98) وأسند إليهم العمل في صناعة الأقمشة الصوفية اللازمة لزي الجنود الإنكشارية[55]. وكانت الحكومة تدفع مقابلاً مادياً لهذه الموادّ المسلّمة في القرن السادس عشر، لكن الأموال المدفوعة لم تكن كافية لإعاشة الحرفيين المنتجين. مع ذلك نجح هؤلاء الحرفيون حتى نحو عام (1650/ 1060) في ألا يتخطى إنفاقهم حدود دخلهم ببيع

= الحالات الطارئة. وبمرور الوقت تم تحصيلها باستمرار. وكانت في بداية الأمر عبارة عن أعمال بدنية مثل القيام بالتجذيف في الأسطول، والمشاركة في ترميم جسر أو طريق أو قلعة. ثم تحولت إلى دفع مبلغ معين من النقود في بداية القرن السادس عشر. انظر: Medhat Sertöglu, Osmanli Tarih Lügati, s. 23-24. (المترجم)

(*) هي المبلغ أو الضريبة التي تم جلبها من الفلاحين والقرى الواقعة على طريق الجيش العثماني المتجه للقتال. بدلاً من الحبوب والمؤن الغذائية الواجب تقديمها، انظر: Medhat Sertöglu, Osmanli Tarih Lügati, s. 41. (المترجم)

جزء من إنتاجهم في السوق المفتوحة. لكن عدد الزبائن تراجع باطراد في القرن السابع عشر. ومن ناحية أخرى، وجدت الحكومة العثمانية نفسها في عجز مالي متزايد، وبدأت تطلب أقمشة صوفية بديلاً عن الضرائب، الأمر الذي سبّب صعوبة كبيرة للمنتجين. علاوة على ذلك، تلقى المنتجون في تساليا، حيث كان إنتاج القطن كبيراً، أوامر بتجهيز ملابس داخلية للإنكشارية، في حين أننا غالباً ما نقابل طلبات لأقمشة الأشرعة في ساحل الأناضول المطل على بحر إيجة[56].

كان يُطلب كذلك من الحرفيين مصاحبة القوات العثمانية في الحملات العسكرية، وهكذا أقام الفنيون المهرة المجندون وُرشاً بالمعسكرات حيث يخبزون الخبز ويصنعون الأحذية والسيوف والمسدّسات أو البنادق بحسب ما هو مطلوب وتحملوا كذلك أعباء الصيانة[57]. وكان ذلك يفيد في إبقاء الجيش على الحدود بعيداً عن المدن التي عادة ما يسبب وجوده اضطراباً فيها، بالإضافة إلى تقليل الإخلال بالانضباط العسكري. وكانت التكاليف المبدئية التي يتحمّلها الحرفي في الحملة تشمل خيمة ومخزوناً من المواد الخام، وكان يدفع ثمن هذه الأغراض زملاء الحرفيين المغادرين. وفي بعض الأحيان كان أصحاب مهن صغيرة وأقل تأثيراً، 'مساعدين' (يمق) للأصناف التي يشكّلها زملاؤهم الحرفيون الأكثر ثراء المشاركون في الحملة. بالإضافة إلى ذلك، ما دامت السفن الشراعية تستعمل، وهي لم تسحب من الخدمة إلا في القرن السابع عشر، كان على البحارة في اسطنبول والأصناف 'المحتقرة' مثل تجار الخمور ومالكي الحانات، إمداد البحرية بالمجذّفين. وفي ضوء الظروف السائدة على متن السفن الشراعية لابد أن هذا الإرغام قد تسبب في حدوث بعض حالات السخط[58]. مع ذلك، لم نسمع قبل عام (1730/ 1142-43) بأن البضائع والخدمات المطلوبة من الحرفيين المهرة العثمانيين قد أدت إلى حدوث انتفاضات مدنية. ولم يحدث إلا في ذلك العام، أن ساهم السخط الذي سبّبه تعبئة رجال الأصناف للحملة الإيرانية في التمرّد الذي أدى إلى إسقاط السلطان أحمد الثالث، ويبدو أن الحكومة لم تكن قادرة على تحريك الجيش خارج أشكودار[59] (Üsküdar).

4 ـ كيف تشن الحرب دون دفع التكاليف ـ في المدى القصير على الأقل

عنى كل ذلك أن الحروب كان يمكن أن تمول بإنفاق محدود نسبياً من

المال، وعندما يتمّ الصلح في النهاية، لم يكن هناك ديون ضخمة يتوجب دفعها. ومن الجدير بالذكر، أن الملكية الفرنسية فقدت سلطتها إلى حد كبير في (1789-92/ 1203-7)، لأن عبء الحروب السابقة أجبر لويس السادس عشر (حكم 1774-92/ 1187-1207) على طلب التعاون مع النبلاء والعامّة من أجل خدمة ديون الدولة. لذلك كان إنهاء أي حرب دون وجود ديون ضخمة مستحقة الدفع يشكل ميزة كبيرة للجانب العثماني.

غير أنّه كان هناك جوانب مثيرة للمشاكل لهذا الترتيب. فنظراً لقلة المال الذي كان يتلقاه الرعايا دافعو الضرائب كتعويض عن قماش الأشرعة والمعاطف الصوفية أو البنادق التي كانوا يسلّمونها للقوات العثمانية، لم يكن هناك إمكانية لحدوث ازدهار اقتصادي تنشّطه الحرب داخل قطاع الأسلحة والمعدات الحربية. وقد أصبح هذا الفشل فيما بعد مصدراً لصعوبات عديدة. وكما هو معروف جيداً، تتسبّب الحروب في انخفاض الطلب على السلع والبضائع التي يستخدمها المدنيون. فالرجال يؤخذون بعيداً عن بيوتهم للخدمة في الجيوش والأساطيل تاركين أسرهم غالباً في ظروف مالية عسيرة. وفي الوقت نفسه، يعاني السكان المدنيون كثيراً من ندرة الطعام لأنّ احتياجات القوات المسلحة تحظى بالأولوية ونتيجة دمار المحاصيل الناجم عن القتال. كما أن ارتفاع أسعار الغذاء يقلّل بطبيعة الحال من الطلب على البضائع التي ينتجها المدنيون، وهكذا يسرّع تراجع هذا القطاع. وبالتالي فإن الازدهار الاقتصادي المرتبط بالحرب في الأسلحة والإمدادات العسكرية، لأنه يستحدث أعمالاً للحرفيين، يشكل عاملاً مهماً 'مضاداً لدورات الاقتصاد'. وعندما يحل الصلح يصبح الارتداد إلى السوق التي يسيطر عليها المدنيون أمراً ضرورياً، وتلك عملية غالباً ما يصاحبها فوضى اقتصادية خطيرة.

اقترح بعضهم أن هذا النموذج لم يكن يعمل في الحالة العثمانية، أو أنه عمل جزئياً على الأقل. لقد لحقت بالسكان المدنيين خسائر مرتبطة بالحرب، ولا بد أنها أدت إلى تدني الطلب على البضائع المصنّعة. لكن لم يكن ثمة انتعاش قطاعي لموازنة هذا الركود الذي أحدثته الحرب، لأن الحرفيين الذين يعملون في خدمة الجيش كانوا يتقاضون أموالاً زهيدة بدرجة لا تسمح لهم بتكوين رأس مال فائض للاستثمار، أو حتى زيادة استهلاكهم للغذاء. بل على العكس، فقد تسببت

الحرب الطويلة في استنزاف اقتصادي شامل تفاقم بميل الإدارة العثمانية لجمع أكبر مقدار ممكن من الرسوم من أكفأ المنتجين[60]. وذلك يعني أنه بنهاية الحرب يكون كل الحرفيين المهرة مفتقرين لرأس المال العامل، وهكذا كانوا غير قادرين على جلب المواد الخام التي يحتاجون إليها لنقل الإنتاج إلى السوق المدنية. علاوة على ذلك، يمكن الافتراض بأن الطلب على منتجاتهم كان قليلاً، إذا استثنينا على الأقل قليلاً من السلع عالية الجودة التي يشتريها البلاط العثماني وكبار الموظفين. ومن المرجّح في هذه الظروف أن يكون أهل المدن الأكثر ثراء، الذين هم بطبيعة الحال مشترو منتجات الحرفيين، قد خسروا الكثير في زمن الحرب، بحيث لا يحدثون طلباً كبيراً على السلع حتى بعد إحلال السلام (قارن مع الفصل الثاني).

تطوّرت هذه المقولة لشرح الموقف الملحوظ في أواخر القرن الثامن عشر عندما كانت القوات العثمانية تعاني بالفعل من سوء الإمداد، بحيث لم تعد في وضع يمكّنها من إحراز النصر. لكن هناك معضلة كبيرة: إنّ أسلوب العثمانيين في تمويل الحرب لم يتغير جوهرياً من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، على الرغم من احتمال أن يكون العبء الواقع على الرعايا العثمانيين أقل في الفترة السابقة. غير أنّ مستوى المعلومات المتاحة لدينا حالياً لا يمكّننا للأسف من تقديم بيانات كمية. ووفق ما أكّدته دراسة حديثة، لم ترهق الضرائب الحرفيين المهرة في القرن السادس عشر وفي قسم من القرن السابع عشر، بالقدر الذي يسبب إرهاقاً عامًا[61]. وربما تلقي هذه الاعتبارات للوهلة الأولى شكوكاً على القيمة التفسيرية 'لنموذج تمويل الحرب' في تفسير أسباب الأزمة الاقتصادية العثمانية والفشل العسكري.

مع ذلك، عند استخدام هذا النموذج لتفسير هزائم القرن الثامن عشر، يجب ألا نغفل عن أنّ الظروف العامّة التي كان يجب تمويل الحروب العثمانية في ظلها تغيّرت بشكل هائل مقارنة بما كانت عليه مطلع القرن السابع عشر (1600/ 1008-09). لذلك فإنّ الممارسات التي لم تكن تلحق دماراً اقتصادياً في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ربما أصبحت كذلك بعد عام (1768/ 1181-82). والأهم من ذلك أن الخصم الرئيسي للعثمانيين في ذلك كان روسيا، بمواردها الهائلة من المعادن والأخشاب. ونتيجة اتخاذ سلسلة من التدابير، الوحشية في الغالب، بغية إجراء تحديث سياسي واقتصادي، توفرت هذه الموارد لجيوش القياصرة. ومن

الصعب على إمبراطورية قائمة إلى حدّ كبير في مناطق شبه جدباء وذات رواسب محدودة من المواد الخام أن تجاري هذا الأداء في كافّة الظروف تقريباً. بالإضافة إلى ذلك، بحلول القرن السابع عشر كان الهابسبورغ خصوم السلاطين العثمانيين قد أقاموا حكماً مركزياً على قسم كبير من أراضيهم. ومن ثم فقد طوّروا وسائل لتعبئة الموارد للحرب بفعّالية أكبر مما كان عليه الحال في القرن السادس عشر، عندما كان تجري إقامة حكم استبدادي في بوهيميا أو النمسا أو المجر الملكية[62].

حاول القادة العثمانيون مجاراة هذه الموارد الضخمة عبر إرسال جيوش أكبر بكثير من جيوش خصومهم إلى الميدان، ولا بد أن هذه العملية قد زادت من العبء الملقى على عاتق الفلاحين والحرفيين[63]. وفي محاولة لمجاراة التحديات الهابسبورغية والروسية، ربما ذهبت الحكومة العثمانية في القرن الثامن عشر في استغلال رعاياها إلى الحدّ الذي تسبّب في عجز النظام ككل. ومثل هذا الخطأ في النهاية لا يقتصر على العثمانيين بأي حال، فمؤرخو أوروبا الحديثة اليوم يتفقون على أنّ الدول الواقعة إلى الغرب من الحدود العثمانية كانت تنفق دائماً ما يفوق مواردها عند إدارتها للحروب في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فلو كان حكامها يفكرون من منطلق اقتصادي عقلاني، وهو ما لم يحدث بتاتاً، لتجنب هؤلاء الحكام الصراع العسكري تماماً. ومن الممكن تماماً أن تنطبق اعتبارات مماثلة على الطبقة الحاكمة العثمانية[64].

5 ـ عمليات النقل والإمدادات: البارود

لم تشكل الحروب العثمانية موضوعاً مفضلاً للمؤرّخين الحديثين والمعاصرين، وربما يكون لذلك علاقة بأنّ الجمهورية التركية نجحت في تجنّب معظم الصراعات الدولية منذ تأسيسها في عام 1923. وبينما أصبحت القدرة العثمانية على خوض الحرب مهمة للهوية التي صنعتها لنفسها شريحة من المجتمع التركي، فليس هناك مشكلة في أن يشعر مؤرخون محترفون بميل عظيم للتأكيد عليها. إنّ إبراز البراعة التي تمتع بها السلاطين والوزراء العثمانيون في بناء الدولة، والمهارات المهنية للمعماريين ورسامي المنمنمات، أو حتى الذكاء التجاري للموظفين والتجار، كلها تناسب الصور الذاتية لمعظم المفكرين الأتراك الحديثين، وكذلك اهتمامات كثير من العثمانيين بمن فيهم مؤلفة هذا الكتاب.

غير أنّ الحروب العثمانية أصبحت الآن موضوع دراسة جادة، ولذا تميل البحوث إلى التركيز على الصراعات بين فيالق الجيش القائمة بالفعل والمرتزقة المأجورين لغرض خاص، أو على العلاقة الشائكة بين الجيش من ناحية والسكان دافعي الضرائب من ناحية أخرى. وهكذا فإن الدراسات العثمانية المتخصصة في الحروب تناسب إشكالية 'الحرب والمجتمع' التي أصبحت مشهورة في إنجلترا لأول مرة خلال العقد السابع من القرن العشرين. ونظراً لأن العمليات اللوجستية تشكل صلة وصل واضحة بين الجيش والبحرية من ناحية والمجتمع ككل من ناحية أخرى، فمن السهل شرح سبب كون هذا الفرع من العمل العسكري الجانب الأشهر للحملات العثمانية[65].

تعدّ مصادر الأرشيف العثماني غنية نسبياً فيما يتعلق بالعمليات اللوجستية، خصوصاً في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، عندما كان إقطاع الضرائب (التيمار) لا يزال مهماً. ومع ذلك كان المرتزقة يحلّون مكان حائزي التيمار بشكل مطرد. ولا بد أن هذا الانتقال الأخير قد تطلّب قدراً كبيراً من أعمال مسك الدفاتر. كان يُنتَظَر من حائزي التيمار إحضار خدمهم وخيولهم وأسلحتهم، وبذلك تكون حاجاتهم إلى الإمدادات القادمة من مركز الإمبراطورية أقلّ بكثير من طلبات المرتزقة. علاوة على ذلك، فإن البارود الذي يعد أحد المواد الرئيسية التي يتم جلبها مركزياً في كل الأحول، لم يكن مطلوباً لدى الفرسان المقاتلين بالسيوف والرماح. وقد عُرض في الواقع على بعض مالكي التيمارات، الذين اعتبروا زائدين على الحاجة في نهاية القرن السادس عشر، استمرار تمتعهم بالامتيازات العسكرية شريطة أن يمدوا الإدارة المركزية بكميات ثابتة من ملح البارود[66].

في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لم يكن العثمانيون يعانون من نقص البارود. وقد لاحظ القائد الهابسبورغي المحنك مونتكوكولي (Montecuccoli) حتى في أواخر القرن السابع عشر أنّ رجال المدفعية العثمانيين كان يبذّرون كثيراً من البارود، لكنّ هذا النقص في المهارة لم يفضِ إلى حدوث أي أزمة[67]. وطبقاً للمصدر نفسه، فإن البارود العثماني كان من نوعية فائقة الجودة. وكان ملح البارود وفيراً نسبياً، وتجنب حائزو التيمارات المسؤولون عن جمع الإمدادات مقت

السكان بعدم اقتحام المنازل الخاصة والكنائس، كما كان يرد من أخبار في الغالب من إنجلترا المعاصرة[68]. وربما يجدر فهم ذلك على أنه يعني أن تصنيع البارود بواسطة طواحين تجرها خيول وليس بالطاقة المائية لم يكن يمثل عيباً كبيراً لدى الجانب العثماني. ولم ينظر إلى هذه الطريقة في إنتاج البارود على أنها عيب كبير إلا في أواخر القرن الثامن عشر.

لم يكن البارود يستخدم فقط في إطلاق القذائف، بل ربما استخدم بشكل أكثر تدميراً في نسف التحصينات. فقد جعلت السدود الترابية القوية تدمير أسوار الحصون باستخدام المدفعية أمراً بالغ الصعوبة، لذا أصبح رجال المتفجّرات العثمانيون خبراء في حفر أنفاق يشعلون فيها البارود، وبالتالي يتسبّبون في انهيار المواقع المحصنة والأسوار الممتدة بين الأبراج. وتم إتقان هذه التقنية خلال الحصار الطويل لـ كانديا (Candia) التابعة للبندقية، وكاد ينجح في معركة فيينا في (1683/ 1094-95)، عندما وصل جيش النجدة قبيل اجتياح المدينة مباشرة، بعد اختراق دفاعاتها[69]. في هذا القطاع على الأقل لم تسبب التغيرات التقنية في الحروب الأوروبية، حتى في نهاية القرن السابع عشر، أي مشاكل رئيسية للجيوش العثمانية.

6 ـ المجتمعات الحدودية

لا يستطيع حتى نظام الإمداد الجيد التعويض بسهولة عن مشكلات القوة البشرية، وفي هذا المجال طوّر العثمانيون أيضاً تكتيكات تشبه تكتيكات خصومهم الغربيين[70]. كانت الحروب العثمانية تخاض جزئياً بواسطة جنود نظاميين يتقاضون رواتب من الحكومة المركزية أو بواسطة مرتزقة مسلّحين بالبنادق ويشكلون قوات الحراسة التابعة لحاكم إقليم في القرنين السابع عشر أو الثامن عشر. بالإضافة إلى ذلك، على غرار الأوشكوك والفلاحين الأحرار في حرب الحدود النمساوية (Militärgrenze) (انظر الفصل الثاني)، استخدم العثمانيون أيضاً قوات وظيفتها حماية الحدود بينما يقوم أفرادها في الوقت نفسه بتدبير نفقات معيشتهم من خلال الغارات. وكما رأينا، كان هناك اتفاق ضمني على جانبي الجبهة الهابسبورغية العثمانية على أن الانتهاكات الصغيرة من هذا النوع لن ينظر إليها كخرق للصلح. ومع ذلك كان يوجد دائماً 'منطقة رمادية' للغارات الرئيسية التي يمكن اعتبارها

قتالاً حدودياً 'عادياً' خرج عن السيطرة، أو بداية حرب 'حقيقية'. وهكذا فإن الحرب الطويلة (1593-1606/ 1001-15)، بحسب ما ذكره بعض المؤلفين، بدأت بالفعل في (1591/ 999-1000) بسبب ضخامة الغارات العثمانية التي حدثت في ذلك العام.

وعلى الحدود العثمانية الهابسبورغية اعتمدت عمليات الهجوم والدفاع على المواقع المحصنة بالسياجات الخشبية، والقلاع المبنية بالطين المكسو بالأحجار والمدن المسورة ذات الكثافة السكانية العالية. لقد قام علماء الآثار المجريين بالحفر حول استحكامات عثمانية عديدة وكشفوا عن أدلة حول طريقة حياة الجنود التي قاموا بتحصينها[71]. لقد كان بوسع الضباط شراء بعض وسائل الترف على الطراز العثماني، وهو ما يفسر اكتشاف بقايا فخار مدينة إزنيق في بعض هذه الأماكن. كان معظم رجال الحدود الذي يدافعون عن الحصون في المجر بوسنيين، أي من المسلمين السلاف. وإلى جانب المصادر الثقافية المحدودة والمتوافرة في أي إقليم حدودي، تساعد هذه الحقيقة في تفسير سبب ظهور الثقافة المادية للطبقات العليا في اسطنبول على استحياء في المدن المجرية ذات القلاع[72]. كما تغيَّرت السيطرة على كثير من الحصون عدة مرات في أثناء الحروب التي تلت (1526/ 932-33)، أو الحرب الطويلة أو المواجهة التي جرت في (1683-99/ 1094-1111). لابد أن ذلك أدى إلى خسارة عناصر كثيرة من الثقافة المادية. ونظراً للسمة العسكرية للولايات الحدودية العثمانية المجرية فقد شكلت الأسلحة ذات الجودة العالية واحدة من أكثر البضائع الفاخرة المطلوبة، وقد جرى توثيق تلك الأشياء بأعداد كبيرة[73].

كانت الحدود العثمانية الهابسبورغية تتميز بنقاط حصينة يسكنها جنود، لكن الموقف كان مختلفاً تماماً في المقاطعات الواقعة شمال البحر الأسود، حيث يتقابل القوزاق والتتار وجهاً لوجه في السهوب الواسعة التي تجري فيها أنهار رئيسية، وكانت تربية الماشية أهم من زراعة المحاصيل على جانبي الحدود [74]. لم تكن المدن متطوّرة كثيراً في أراضي القوزاق والتتار على السواء، باستثناء عاصمة الخانية، بهجة سراي. بالمقابل فقد خضعت مدن البحر الأسود الشمالية الأخرى التي لها بعض الأهمية، مثل كافا (فيودوسيا) وأكرمان، وكيليا، للسيطرة العثمانية المباشرة.

كان الاقتصاد في السهوب هشاً جداً، فقد حدثت مجاعة كبرى على سبيل المثال في العقدين (1550/ 957-67) و(1560/ 967-77)، وأدّت إلى قيام بعض التتار ببيع أطفالهم في سوق الرقيق في الأراضي العثمانية. ولما كان ذلك محرماً بمقتضى تعاليم الدين الإسلامي، لم يكن من المستغرب أن تتدخّل الحكومة المركزية الفَزِعَة لمنع هذه الممارسة، بل إنّها هدّدت بإعدام من يقدم على شراء هؤلاء المسترقّين بشكل غير قانوني[75]. ومع ذلك، بعيداً عن هذه الأزمات غير العادية كان من الممكن اعتبار هذا الضعف الاقتصادي للتتار بمثابة ميزة سياسية في اسطنبول. ونتيجة لذلك، فإن الجنود التتار الذين كانوا يتطلعون للفوز بالغنائم والأسلاب كانوا يتوافرون بسهولة عند استدعائهم للمشاركة في الحملات العسكرية العثمانية. وإذا ما أخذنا ذلك في الحسبان، يمكننا أن نفسّر بسهولة سبب فشل محاولة الخان غازي جيراي القوية لتأمين الحكم لنفسه في مولدافيا في أواخر القرن السادس عشر[76].

لقد شكّل الضعف في اقتصادات المناطق الحدودية، والإغارة للحصول على العبيد وقطعان الماشية والطعام ونهب الأموال جزءاً هاماً من أسلوب معيشة كل من القوزاق والتتار. وكانت غارات التتار تتوجّه بشكل مباشر نحو القرى والمدن التابعة لموسكو، وكذلك نحو الأقاليم البولندية والليتوانية. وبالإضافة إلى ذلك، عندما شارك الخانات في الحملات العسكرية العثمانية ضد الهابسبورغ أغار جنودهم أيضاً على قرى مولدافيا ووالاشيا وترانسلفانيا. وإذا ما تعاطف أحد الأمراء حكام هذه الأقاليم مع الهابسبورغ أو الجانب البولندي، فإنّ مثل هذه الهجمات تعتبر مشروعة، وفقاً للمفهوم العثماني للحرب العادلة[77]. لكن بطبيعة الحال لم يكن الخط الفاصل بين الهجمات المشروعة وغير المشروعة واضحاً تماماً في زمن الحرب وظروف ما بعد الحرب، وغالباً ما كان جنود كلا الجانبين يتجاوزونه[78].

وبينما كان بعض القادة التتار وخاصة بعض الخانات، بمن فيهم غازي جيراي المشهور في أواخر القرن السادس عشر، نبلاء عثمانيين على قدر عالٍ من التعليم، لم يكن المجتمع الحدودي ككل مساعداً في إنتاج النصوص المكتوبة. وبالإضافة إلى ذلك، ربما جرى تدمير قدر كبير مما كان قائماً في أثناء الاستيلاء الروسي في نهاية القرن الثامن عشر، والهجرة التي تلته لنبلاء التتار إلى الأراضي

العثمانية. لقد كانت العلاقات مع خانات القرم مهمّة بالقدر الكافي على الأقل للإدارة في اسطنبول لتبرير العناية بسجلاتها، لذا من الممكن إيضاح جوانب معينة لمجتمع تتار القرم بالاعتماد على السجلات العثمانية[79]. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ ما نعرفه عن الدور الوظيفي لمدينة بهجة سراي (Bahçesaray) يقل كثيراً عما نعرفه عن وظائف مدن بورصة أو سالونيك أو إزمير.

مع ذلك، هناك معلومات أقل عن الإمارات الكردية في شرق الأناضول، على الرغم من أن أحد حكامها الذي يدعى إدريس البتليسي قد ترك لنا مدوّنة تاريخية مهمة في بواكير القرن السادس عشر الميلادي[80]. أما فيما يتعلّق بفترة منتصف القرن السابع عشر (1039-81) فقد استقينا معظم معلوماتنا عنها أيضاً من تقارير الرحالة أوليا جلبي الذي زار بلاط البتليسي(*) بغية تسليم رسالة رسمية مهمة، فاحتجزه الخان رهينة حيناً وكمحكّم في السلوك والذوق العام ومسامر للبلاط حيناً آخر[81]. ويصف أوليا مجتمع البلاط المحنّك جداً، حيث كانت الأطعمة الغريبة والكتب الفاخرة تحظى بتقدير كبير. لكن ما إنّ نخرج من بتليس إلى الأراضي الصغيرة التي تسيطر عليها أسر صغيرة حاكمة، بما فيها إمارة هكاري، فإن معلوماتنا غالباً ما تصبح محدودة بإشارات عابرة في السجلات العثمانية الخاصة بالشؤون المهمة[82]. كما أنّ سجلات الضرائب من النوع المعروف لدى الأقاليم المركزية العثمانية قد وضعت معاً في أماكن معينة، لأول مرة في الغالب في نهاية القرن السادس عشر[83]. غير أنّ من الصعب تحديد مقدار إمكانية الركون إليها في غياب السلاسل المتصلة التي في داخلها يمكن وضع وتقييم السجلات الفردية. وبالتالي فإنّ كثيراً مما نعرفه عن منطقة شرقي الأناضول خارج تلك المدن الخاضعة للسيطرة المباشرة للحكومة المركزية، مثل ماردين أو وان، يرجع إلى القرن التاسع عشر الميلادي فقط[84].

(*) هو حكم الدين إدريس بن حسام الدين علي البتليسي. من مدينة بتليس. ابن الصوفي المشهور حسام الدين. عمل كاتباً في معية يعقوب بن حسن الطويل، ثم دخل في بلاط السلطان بايزيد الثاني، وألّف العديد من المؤلفات أهمها هشت بهشت. وهو تاريخ الدولة العثمانية باللغة الفارسية. انظر: Franz Babinger, Coşkun Üçok, Osmanli Tarih Yazarlari ve Eserleri, Ankara, 1982, s. 51-52. (المترجم)

7 ـ اكتساب الشرعية بالنصر، وإسقاط الشرعية نتيجة الحروب على اراضي السلطان

ربما ليس من الضروري إجراء مراجعة أخرى للإشارات العديدة إلى السلاطين العثمانيين في القرن السادس عشر والقرون التالية بوصفهم محاربين من أجل الإسلام السني (غزاة) ضد كل من المسيحيين 'الكفار' والشيعة 'الهراطقة'، والشرعية التي حصل عليها هؤلاء الحكام بفضل الانتصارات العسكرية. غير أنه من المهم أن نلاحظ كيف كان يمكن في الأراضي الحدودية أن تعزّز شرعية الحاكم العثماني من خلال الحرب الحدودية. ففي البوسنة على سبيل المثال، حدّت الطبيعة الجبلية الوعرة كثيراً من إمكانية كسب المعيشة من الأرض، فاضطر العديد من الشبان إلى الهجرة. وكما لاحظنا فإن العديد من القوات العسكرية العثمانية المنتشرة في المجر كانت من أصل بوسني.

وهكذا كان بوسع هؤلاء الجبليين الاندماج داخل إطار الدولة العثمانية كمحاربين أشداء ما دامت الحرب مستمرة مع الهابسبورغ، على الرغم من أن أحد ممثلي الثقافة العليا لاسطنبول مثل مصطفى عالي ربما يلحظ بخيبة أمل أنه لم يكن من الممكن تنفيذ قوانين الأرض المتعلقة بالدولة العثمانية (قانوني عثماني kanun-i osmani) في مثل ذلك الإقليم الحدودي البعيد[85]. علاوة على ذلك، حتى إذا كان التاريخ القومي للقرنين التاسع عشر والعشرين ـ ومع الأسف ـ للقرن الحادي والعشرين قد اتجه إلى المبالغة وتضخيم الوضع الخاص للبوسنة، يظل من الصحيح أن الحرب الحدودية ومنح حكم ذاتي حقيقي واسع المدى قد وفّرا للبوسنيين مكاناً داخل النظام الإمبراطوري. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر انضم جنود بوسنيون إلى الإدارة العثمانية، متحالفين أحياناً مع نظرائهم الألبان ومتعارضين معهم في أحيان أخرى، ونجحوا في تكوين إحدى الفئات المسيطرة بين خدم السلطان التي تنافست على المناصب العليا في اسطنبول[86]. وبعيداً عن هذه الفرص للترقي في مركز الحكم العثماني، منحت الحرب الحدودية ضد الهابسبورغ إقليم البوسنة وضعاً سياسياً لم يكن يمكن أن تناله بخلاف ذلك. وهكذا فعندما قرّر مصطفى عالي أن يتحمل بعض الإهانة بوصفه جامع الضريبة المحددة في هذا الإقليم، كان عزاؤه الوحيد أنه قد صار الآن قريباً من مصدر القوة

العسكرية العثمانية. ونظراً لإقامته في بانيالوكا وسواها فإنه كان بمثابة 'مصدر معلومات للمحاربين المخلصين من أهل الثقة في كافة الميادين'[87]. وهكذا، فإن حرب الحدود قد سمحت لإقليم فقير وبعيد بالاندماج السياسي داخل التركيبة الإمبراطورية العثمانية، وضمنت توظيف العديد من شبانه، كما منحته هيبة ومكانة في أعين الطبقة المثقفة ذات التعليم العالي في اسطنبول[88].

بالمقابل، عندما أصبح من غير الممكن شنّ حرب لمدة طويلة في الأراضي التي يسيطر عليها أعداء السلطان صارت الاضطرابات تنتظر سكان الأقاليم الأكثر مركزية في الإمبراطورية. ومع بعض التبرير، تناول البحث التاريخي بإسهاب ميزة الإمارات القوية، الواقعة في وسط اقتصاد عالمي، في شن الحرب على الأقاليم التابعة لخصومها دون السماح لاقتراب الدمار من أراضيها[89]. ففي النهاية، كان من الصعب في إطار العصر ما قبل الحديث السيطرة دائماً على سلوك القوات المحاربة في أثناء زحفها، لذا ربما كانت تُلحق خسائر فادحة برعايا حكامهم كتلك التي تُلحقها بالأعداء. ومن الناحية الاستراتيجية، من المفيد كذلك إدخال المحاربين إلى الإقليم الأجنبي بأسرع ما يمكن. لكن تراجع الجبهة يمكن أن يكون له تأثير نازع للشرعية، لأن القوات العسكرية غير النظامية، التي لم تعد مطلوبة لإزعاج الخصم، كانت تتحلّل من قيودها عادة وترهب السكان المحليين بدلاً من ذلك. وقد فُسّرت ظاهرةُ قطاع الطرق في البلقان بأكملها، تلك الكارثةُ المزمنةُ إبان معظم فترات القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، على أنها من عواقب إبعاد المحاربين الحدوديين السابقين عن أوطانهم السابقة على الحدود[90]. وخلال الحرب العثمانية الروسية (1768-74/ 1181-88) ألحق قطّاع الطرق من الجنود والفارين من الجندية واللصوص الآخرين خراباً بالأقاليم البلغارية، لأن الرعايا الموالين لبلغاريا قد ردوا فيما سبق على فشل السلطان في حمايتهم بالانضمام إلى إمبراطورة روسيا. وهكذا، بينما تمكن العثمانيون في صراعاتهم مع الهابسبورغ من نقل الحرب إلى أراضي العدو، أو على الأقل قصر القتال على الأقاليم المجرية البائسة، فقد فشلوا في صنع ذلك مرة ثانية في صراعهم مع كاترين الثانية في (1768-74/ 1181-88) وكانت النتيجة كارثة نزع الشرعية عن حكم السلطان.

ومن الحالات الأخرى التي أدت فيها الحرب الطويلة في أراضي إقليم

حدودي إلى تقويض الموقف العثماني تلك المتعلقة بالمورة (البيلوبونيز) في القرن الثامن عشر. فقد كان هذا الإقليم هامشياً من بعض النواحي حتى في القرن السابع عشر، عندما نواجه حالة غير مسبوقة بخلاف ذلك لرجل إنجليزي يمنح إقطاعاً ضريبياً محلياً[91]. وفي حرب العصبة المقدّسة (1683-99/ 1094-1111) استولى البنادقة على الإقليم حيث كانوا يأملون أن يجدوا فيه عوضاً عن خسارتهم الأخيرة لمستعمرتهم في كريت[92]. ونتيجة لذلك أفرط مجلس حكم البندقية في فرض الضرائب على السكان الذين تقبلوا عودة الغزو العثماني مرة أخرى (1714-15/ 1126-28) ببعض الارتياح[93].

بيد أنّ عودة قوات السلطان أحدثت مشاكل قائمة بذاتها. وكما رأينا فقد قررت السلطات اعتبار المورة إقليماً مكتسباً حديثاً (انظر الفصل الثاني).. فسمحت هذه السياسة لهم بإعادة تخصيص الحقوق الضريبية وممتلكات المؤسسات الدينية. لكن ذلك تسبّب في حدوث شيء من الاستياء بين من كانوا يمتلكون تلك الحقوق في الماضي، وربما اعتمدوا على إعادة توطيد أنفسهم بالطريقة التي أصبحوا يألفونها. من ناحية أخرى، سمحت الحكومة العثمانية للوجهاء المحليين، بمن فيهم المسيحيون، بنصيب كبير في إدارة الإقليم، وقد شمل ذلك حق التمثيل المباشر لدى السلطات في اسطنبول. بل كان هناك هيئة غير مسبوقة في الأقاليم الأخرى يحكمها السلاطين، تعرف باسم مجلس الشيوخ البيلوبونيزي.

لم تمنع هذه الامتيازات بعض الوجهاء الأرثوذكس من التآمر مع عملاء كاترين الثانية تطلّعاً إلى استيلاء الروس على الإقليم. وفي العقد السابع من القرن الثامن عشر (1760/ 1173-84)، تراخت إلى حد كبير سيطرة العثمانيين على الإقليم، لدرجة أن نزول بضع مئات من الجنود الروس في عام (1770/ 1183-84) كان كافياً لإحداث فوضى فيه[94]. كما أنّ القوات الألبانية التي تلقت أوامر بكبح التمرد لم تكن تتلقى رواتبها بانتظام، ما أدى إلى انهيار تام للانضباط العسكري حيث سيطر العسكريون على ضرائب الإقطاعيات المحلية لضمان مستحقاتهم 'من المنبع'. وتطلب الأمر في النهاية إرسال فرقة ثانية لطرد القوات الألبانية، ولا بد أن هذه العمليات العسكرية العديدة، بالإضافة إلى انتشار عمليات السلب والنهب، قد ساهمت إلى حدّ كبير في نزع شرعية الحكم العثماني. بعبارة أخرى، لم تعوّض

الامتيازات الممنوحة إلى الوجهاء المحليين عن الفوضى التي عانى منها سكان الإقليم الهامشي لأنّ السلطات المركزية العثمانية لم تنجح في صد الغزاة البنادقة والروس والألبان.

8 - الخاتمة: تنظيم المجتمع العثماني لمجاراة الإصلاح العسكري

أجريت دراسات عديدة على الحروب العثمانية من قبل أشخاص لديهم اهتمام أساسي بمواضيع أخرى، وبخاصة ما يتعلق بمصير النمسا ولا سيما فيينا[95]. كما أن بعض المؤرخين الذين كان لديهم اهتمام عابر بتاريخ العثمانيين ركزوا على الحروب في وسط وغرب أوروبا، وبشكل خاص مجموعة التطورات التي سميت أحياناً 'الثورة العسكرية' الحديثة المبكرة، والتي يفضل بعض المراقبين الأكثر حذراً استخدام مصطلح 'الإصلاح العسكري' لوصفها[96]. في هذه الحالة، كان السؤال الذي يستوجب الإجابة عنه هو إلى أي حد ساهم العثمانيون في هذه الإصلاحات، أو ظلوا متمسكين بنموذج الحرب الخاص بالنظام القديم (ancien régime) الذي وضعهم في موقف غير مؤاتٍ في مواجهة خصومهم الأوروبيين.

تميَّز الإصلاح العسكري في القرنين السادس عشر والسابع عشر بمجموعة من المظاهر المترابطة معاً بشكل وثيق، وكان أهم سماته الاستخدام المتزايد للأسلحة النارية، وبخاصة سلاح المدفعية. ومن الأمور الأخرى، أنّ هذا التطور الأخير تتطلّب إعادة تصميم الاستحكامات والحصون لتكون قادرة على مقاومة الهجمات بالمدفعية. وأدى تحسين الاستحكامات بدوره إلى استخدام المتفجرات في ألغام تحت الأرض. وبالطبع كان المدافعون عن الحصن المحاصر يلجأُون إلى التلغيم المضادة لتدمير أنفاق المهاجمين قبل التمكّن من إشعال المتفجرات[97]. وكانت النتيجة نشوب حرب أنفاق حقيقية شكّلت فيها المجر، بتحصيناتها الهائلة، مسرحاً أساسياً للحرب.

كانت جميع تلك التقنيات الحربية تستخدم في الحروب التي نشبت بين الأمراء المسيحيين في أوائل الفترة الحديثة. لكن في العديد من الحالات، فإن الحروب التي درسها مؤرخو 'الإصلاح العسكري' حرّضت في الواقع الإسبان والبنادقة وهابسبورغ النمسا ضد العثمانيين. فإلى جانب فقدان المجر في (1683-

99/ 1094-1111)، تمكن قادة السلاطين من الصمود بشكل جيد حتى كارثة النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وهذا يعني دون شك أن العثمانيين تكيفوا مع التكنولوجيات الجديدة، مثلما فعل خصومهم. وبالنظر إلى المواجهات العديدة بين الجيوش ذات القوى المتكافئة، فقد كان من المستحيل رفض التقنيات العسكرية الحديثة لأن الخصم حاز عليها أولاً[98]. وهكذا انتشرت الاختراعات والابتكارات العسكرية بسرعة كبيرة لدى كلا الجانبين. وبيّنت دراسة حديثة أن الإصلاح العسكري الروسي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أي التغير التنظيمي الذي طرأ في فترة ما قبل بطرس إنما يعود بشكل كبير إلى النماذج العثمانية[99]. وبوجود هذا التبادل المستمر للأفكار، فإن بعض الدراسات المتعلقة بأوائل الحرب الحديثة في أوروبا تتناول العثمانيين الآن، على الرغم من أنّ معظم المؤرخين الذين يكتبون عن 'الثورة العسكرية والإصلاح العسكري' لا يعرفون سوى القليل للغاية عن جيوش السلاطين وأنظمة إمدادها مقارنة بما يعرفونه عن خصومهم الأوروبيين.

لقد كانت الحرب الناجحة العنصر الأكثر قيمة في حزمة السياسات التي ترمي إلى إضفاء الشرعية على الحاكم في نظر المجموعة الحاكمة، وبذلك فإن ما يحققه السلطان من فتوحات يعزّز هيبته بدرجة كبيرة. وهو ما لم يتفرد به العثمانيون، إذ إن الدراسات الحديثة عن فرنسا قد بيّنت أن ملوك فرنسا شدّدوا أيضاً على هذه الناحية من حكمهم، من خلال خوض الحروب بأنفسهم أو طلب الكتابة عنها من المروّجين لهم[100]. ومن ناحية أخرى، يتبين من مصير السلطان محمد الرابع المخلوع في (1687/ 1098-99) أن الهزائم الكبرى كتلك التي تكبدها أمام فيينا وبودا في الأعوام السابقة من الممكن أن تكلف الحاكم عرشه. وثبتت صحة هذه الرؤية مرة أخرى عندما عُزل السلطان مصطفى الثاني في (1703/ 1114-15) بعد وقت قصير من صلح كارلوفيتز[101]. وبعيداً عن المكاسب والخسائر العسكرية، فإن الفرص والمخاطر السياسية كانت حاضرة دائماً في اتخاذ قرار للحرب.

غير أنّ المؤرخين المتخصصين في الدراسات العثمانية رأوا أن الحروب العثمانية لا تتعلّق بمسألة المهنية العسكرية، أو الشرعية السياسية بقدر تعلّقها بإشكالية 'الحرب والمجتمع'. وكما رأينا فإن معظم الدراسات البحثية قد أجريت

على تجنيد العسكر، والعمليات اللوجستية وتمويل الحروب، وكل ذلك يشمل مشاركة الرعايا المتطوعين منهم وغير المتطوعين. وبالنسبة للدراسة الحالية، فإن التشديد على العوامل الاجتماعية يشكّل ميزة، إذ إننا معنيون هنا بالحرب بوصفها مجرد وسيلة من وسائل الارتباط بالعالم الخارجي. وفي الوقت نفسه، فإن دراسة النتائج الاجتماعية المترتّبة على الحروب العثمانية لم تتم بالقدر الكافي، على الأقل في رأي المؤلّفة. وبالنظر إلى وجود توثيق شبه كامل في بعض الأحيان، كما هو الحال على سبيل المثال في سجلات القضاة حول الضرائب والسخرة في أوقات الحروب، فإنّه يجب أن يكون من الممكن إجراء دراسة تفصيلية حول ردود أفعال سكان المدن العثمانية في مواجهة متطلبات الدولة في زمن الحرب[102]. ويكتنف البحث صعوبة أكبر فيما يتعلّق بالفلاحة والفلاحين، لذلك يمكن استخراج بعض المعلومات من مواد الأرشيف المتبقية، على الأقل فيما يخصّ القرن الثامن عشر[103].

بالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة ردود الفعل المدنية على الحرب يجب أن تستكمل بفحص دقيق لما حدث لمن خرجوا بأنفسهم في حملات عسكرية. ثم إنّ عدم معرفتنا سوى القليل عن مصائر أسرى الحرب العثمانيين الذين سقطوا في قبضة الهابسبورغ، وعدم معرفتنا أي شيء يذكر عن الأسرى الذين وقعوا في قبضة روسيا، كل ذلك إنما يشكل جانباً واحداً من جهل عامّ أكبر بكثير. وثمة حاجة إلى جهود منسّقة لسد هذه الفجوات في المستقبل. وسيتناول الفصل التالي القليل الذي نعرفه الآن ويقترح قنوات محتملة للبحث.

الفصل الخامس

حول الأسرى والعبيد وإحسان الغرباء

1 ـ الأسرى بعيداً عن الأضواء

بعد الانتهاء من تحليل الظروف الشاملة التي تحكم مصير أسرى الحرب من الرجال والنساء نستطيع الآن أن نتحول في النهاية إلى تاريخ أولئك الأشخاص التعساء أنفسهم، حيث إن دراسة أسرى الحرب في الفترة قبل العام (1850/ 1266-67) كانت مجالاً مهملاً تماماً ليس فقط فيما يتعلق بالنصوص الحديثة العثمانية بل أيضاً فيما يتعلق بالتاريخ الأوروبي[1]. وقامت مجموعة من المقالات عن أسرى الحروب بصفة عامة، مدعومة ببعض السير الذاتية واسعة المدى، بتسليط الضوء على مصير الأسرى في حرب الانفصال الأميركية أعوام (1861-65/ 1277-82) وكذلك في حرب البوير(*) في جنوب إفريقيا في (1899-1902/ 1316-20) وكذلك، بشكل رئيسي، فيما يتعلق بالحربين العالميتين[2]. وبالإضافة إلى ذلك فقد

(*) بدأت هذه الحرب في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1899م بين إنجلترا وبين جمهوريات البوير في الترانسفال وولاية الأورنج الحرة. وكانت الحرب بين متصارعين غير متكافئين في الموارد. وعلى الرغم من ذلك فقد بدا أن خسائر إنجلترا كانت فادحة. وكانت إنجلترا ترغب في السيطرة على جنوب أفريقيا من أجل الذهب والماس. لكن هذه الحرب أظهرت مدى كراهية إنجلترا في القارة الأفريقية، وتم الصلح مع البوير في النهاية في عام 1902م. =

احتوى المجلد أيضاً على بعض الدراسات المتعلقة بالتاريخ اليوناني والروماني والعصور الوسطى الأوروبية وأوائل العصر الحديث. وعند مناقشة نتائج المادة التاريخية المتضمنة الخاصة بما قبل عام (1850)، اعتبر المحرر هذه التوسعة في نطاق البحث على أنها تحول جديد تماماً قام به الفريق البحثي الخاص به[3]. ولا شك أن لديه المبرر لذلك، بحيث إنه إذا ما خضعت السير الذاتية الكثيرة الملحقة بهذه المقالات للبحث، فسرعان ما يتضح أن هذه الدراسات حول أسرى الحروب السابقة تبلغ فقط حجم المشاركة الضئيلة من جملة الإصدارت البحثية المتعلقة بالأسرى حيث لا تبلغ أكثر من 2 بالمئة فقط[4]. ويُعزى هذا الإهمال جزئياً إلى المعاملة التي كان يتلقاها أسرى القرون السادس عشر أو السابع عشر أو الثامن عشر الميلادي على كل من الجبهة العثمانية ـ الهابسبورغية أو على مسرح العمليات الحربية بالبحر المتوسط، حيث نجد أن أولئك الأسرى الذين لم يتم قتلهم في أعقاب الحرب قد تم افتداؤهم بسرعة أو تبادلهم أو استرقاقهم، ولهذا فإن تلك الحالة الانتقالية لأسير الحرب لم تدم طويلاً.

بالمقابل، في أثناء حروب أواخر القرن التاسع عشر بل وحتى الفترة التالية له، اتسع نطاق ظاهرة الأسر الحربي بشكل كبير في تلك المواجهات السابقة. وخاصة بعد الحربَيْن العالميَّتَيْن حيث كان هناك العديد من القصص والذكريات التي يتناقلها الناس عن الأسر في السجون الألمانية إبان الحرب العالمية الثانية أو على الجانب الألماني ـ النمساوي، وحول تجربة الأسر في الولايات المتحدة أو في المعسكرات الموجودة في سيبيريا في الاتحاد السوفياتي. ولا يمكن أن تتجاهل وكالات إعادة تأهيل أسرى الحرب السابقين مثل هذه الروايات. وهكذا، فقد ظهر عدد ضخم من الأدبيات الطبية التي تتعامل مع الإصابات المتعلقة بالأسر الحربي، كما درس علماء الاجتماع مشكلات مثل الانحراف الذي أصاب أسرى الحرب السابقين بعد عودتهم لأوطانهم. ومنذ بداية عقد الثمانينيات (1980) وما أعقبه، فإن

= عن ذلك انظر:
أ.ج. غرانت، هارولد تمبرلي، **أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرين**، ج2، ترجمة محمد علي أبو درة، لويس إسكندر، القاهرة، 1967م، ص81-82؛ وشوقي الجمل، **تاريخ كشف أفريقيا**، القاهرة، 1972م، ص268-285. (المترجم)

مسألة سوء معاملة الأسرى السوفييت بواسطة الجيش الألماني التي وصلت إلى ما يشبه الإبادة الجماعية قد شجعت المؤرخين على العناية بمصير أسرى الحرب في المواقف الصعبة[5].

من ناحية أخرى فإن التاريخ العسكري للفترة الحديثة المبكرة قد تطور ووصل إلى أوج مكانته وانتشاره إبان عمليات 'تكوين الأمة nation formation' في القرن التاسع عشر، عندما تم تعليم هذا النظام بهدف تدريبي لضباط الاحتياط المستقبليين. وقد صار أسرى الحرب عديمي الفائدة بالنسبة للجيوش التي كانوا ينتمون لها، بالإضافة إلى الشكوك التي ثارت حول بعضهم والمتعلقة بدوافعهم حول ترك أنفسهم للوقوع في الأسر، رغم عدم إصابتهم بجروح خطيرة. وبينما كان باستطاعة العديد من الجنود الذين فشلوا في العودة إلى أوطانهم أن يتمسكوا بالموت البطولي، فقد بدا أنهم أصبحوا مصدراً للارتباك في حكوماتهم وزملائهم في الجيش حيث كانوا يساهمون في الجهود الحربية مع الجانب المضاد بعملهم في الزراعة. ولذلك نجد أن هناك سبباً منهجياً وجيهاً لتجنب مسألة الأسر الحربي كموضوع هام للتاريخ العسكري.

وقد تغير هذا الموقف فقط منذ بدء التطور في دراسات 'الحرب والمجتمع' بداية من عقد الستينيات وما يليه[6]. وتعتبر هذه الدراسات في أنحاء أوروبا جزءاً من الحركة نحو الديمقراطية وحماية «الأشخاص العاديين»، وليست فقط جزءاً من التيار الرئيسي لطبقة العمال والفلاحين، بل وأيضاً كجزء من الحدود الهامشية بشكل أو بآخر للفئة الاجتماعية التي يشكل أسرى الحرب جزءاً منها. وعلاوة على ذلك، فقد كان هناك تصوُّرٌ عامٌّ منتشرٌ على نطاق واسع داخل العديد من البلدان الأوروبية يقوم على أساس أنه يمكن الافتخار بقدر بسيط بالحروب في نهاية القرن العشرين، حيث أضفى ذلك التصور قدراً من الشرعية على الدراسات التي تهتم بالأشخاص الذين لم يستطيعوا - بسبب وقوعهم في الأسر - الاهتمام بتحقيق المنافع العسكرية لجيوشهم، ولكن انحصر اهتمامهم بالكاد في النجاة من الأسر بصورتيه المادية والمعنوية. وعندما يتعلق الأمر بالماضي القريب، فإن دراسات 'الحرب والمجتمع' قد شكلت روابط مع ما يُعرف داخل الأراضي الناطقة بالألمانية باسم 'تاريخ الحياة اليومية' (Alltagsgeschichte) وهو ما يتصل بشكل

وثيق بالفترة النازية وبالحرب العالمية الثانية. وفي أعمال الباحثين المنتمين لهذه المدارس، فإن التركيب الاجتماعي للجيوش وكذلك مصير الناس العاديين في زمن الحرب سواءً كانوا مقاتلين أو غير مقاتلين، قد أصبحت موضوعاً رئيسياً بصفته موضوعاً مناهضاً للحرب في حد ذاتها. ومن خلال ذلك، فقد سمح هذا التحول للمؤرخين بإيجاد مبرر عقلاني أو عاطفي للتركيز على مصائر أسرى الحرب في الفترة الحديثة.

نظراً إلى الظهور المتأخر والصعب لهذا الاهتمام بأسرى الحرب، حتى عندما يتعلق الأمر بالتاريخ الداخلي لأوروبا، فليس من المفاجئ أن هذه الدراسات التركيبية القليلة التي توجد بالفعل عن أسرى الحروب الحديثة السابقة قد أهملت مصير أسرى الحروب التي كان العثمانيون طرفاً فيها. ونجد في معظم الحالات أن المصادر الثانوية تخبرنا أن اتفاقات تبادل الأسرى بين ولايات فرنسا والهابسبورغ وبروسيا في القرن الثامن عشر قد شكلت جزءاً من الاستراتيجية التي كانت تهدف إلى إضعاف الخصم وليس تدميره نهائياً. وبالتالي فمن المفترض أن هذه الترتيبات لم تكن ممكنة حينما يشترك بها حكام غير مسيحيين مثل السلاطين العثمانيين[7]. وبالنظر من زاوية أخرى، فمن الجدير بالملاحظة أنه منذ مطلع القرن الخامس عشر وما يليه، لم يكن عدد التقارير الخاصة بالأسرى الأوروبيين في الأراضي العثمانية الذين تمكنوا من العودة إلى أوطانهم الأم كبيراً، ولكنه ما زال يحظى بأهمية جوهرية. ورغم ذلك نؤكد على أن قلة الاهتمام بالمشكلة التي نحن بصددها كان ملحوظاً، وأن هذه الكتب في أغلبها لم تحظَ بالدراسة بغية تتبع مصائر أسرى الحروب، ولكنها عوملت باعتبارها شبيهة بأدبيات الرحلات العادية[8].

فيما يتعلق بموقف الأسرى العثمانيين في أراضي الهابسبورغ والبندقية والولايات البابوية، كان هناك عدد قليل من الدراسات التي كتبها المؤرخون الأتراك وهو ما يُعزى جزئياً إلى الحواجز اللغوية. وهناك سبب آخر لا يحتمل الشك وهو الوضع الهامشي للتاريخ العسكري في المشهد التاريخي الرسمي التركي. وفي حين منح المعنيون بالشؤون العسكرية التركية رعايتهم للتاريخ العسكري - كما يحدث في أي مكان آخر - كان عدد الإصدارات في هذا المجال المنسوب إلى المؤرخين

المحترفين محدوداً وخاصة فيما يتعلق بما قبل خمسينيات القرن التاسع عشر. فقد كان التاريخ العسكري برعاية الأركان التركية العامة، وللأسباب التي ذكرت سابقاً، لا يبدي اهتماماً كبيراً بمعرفة مصير أسرى الحرب. لكنني أعتقد أن أسباب هذا التجاهل أبعد من ذلك، فقد كانت هناك ميول محدودة لدراسة مصير 'العثمانيين خارج البلاد' على الأقل كمسافرين وليسوا كمبعوثين رسميين[9]. وكنتيجة لذلك، كان أسرى الحرب يميلون إلى الوقوع في 'ثقب أسود'، كما أن معرفتنا بالأسرى العثمانيين في أوروبا الحديثة ناقصة ومؤقتة. ولا تستطيع النظرة العامة الحالية تفادي انعكاس هذا الموقف من خلالها.

2 ـ في الأسر: كيف دفع الأشخاص العاديون ثمن الصراع الداخلي في الإمبراطورية ومحاولات تكوين الدولة

إن المعلومات عن الأسرى الأوروبيين في قبضة العثمانيين تتعلق إلى حد كبير بالذين تمّ أسرهم في البحر أو عبر هجمات القراصنة على القرى أو سواحل الجزر. لقد تعرضت الأراضي التابعة للتاج الإسباني دائماً لأخطار بالغة. ليس فقط بسبب وقوعها على مسافة قريبة من الجزائر وتونس وطرابلس، ولكن بسبب عقد الملوك الإسبان أولى معاهداتهم الرسمية مع العثمانيين في نهاية القرن الثامن عشر، وعدم تعاملهم بشكل مباشر مع الحكومات المحلية للأقاليم الإفريقية الثلاثة. واعتبر الأخيرون السكان من أصل إسباني والممتلكات الإيطالية للإمبراطورية الإسبانية بمثابة أهداف وجوائز مشروعة. وعلاوة على ذلك فإن عدداً كبيراً من القباطنة والبحارة كانت أصولهم ترجع إلى السواحل الإيطالية. وبينما كان العديد منهم غير راغبين في مهاجمة أهل قراهم السابقة، فقد تغيرت آراء البعض الآخر على سبيل المثال عندما تعلق الأمر بعمليات الثأر. وهكذا ففي أواخر (1798/ 1212-13)، قام القراصنة التونسيون بمهاجمة ميناء كارلوفورت في جزيرة سان بيترو، وذلك بمساعدة سكان سابقين فيها وتم أخذ عدة مئات من الأسرى كانت مسألة تحريرهم ميداناً لمفاوضات شاقة دامت عدة أعوام[10].

لكن قراصنة شمال إفريقيا قاموا بعمليات في ميدان أكثر بعداً، فقد أجرى بعضهم اتفاقيات مع قادة القلاع العثمانية على سواحل بحر الأدرياتيك الذين كانوا يقدمون حماية مسلحة في حالة تعرض القراصنة للتعقب، كذلك قدموا تسهيلات

متعلقة ببيع العبيد والأشياء والسلع الثمينة. وفي المقابل تلقوا الهدايا وبعض المخصصات المتنوعة الناتجة عن بيع الغنائم. ومن المحتمل أيضاً، لكن يتعذر إثباته في ظل غياب المصادر، أن بعض الحكام رأوا أنفسهم كمؤيدين لقضية الدين الإسلامي ضد 'غير المؤمنين' (الكفار) بغض النظر عن الاتفاقيات التي عقدت بواسطة السلطات في اسطنبول.

ومن ناحية أخرى، فإن الترتيبات التي تمت بين القراصنة ومسؤولي الأقاليم لم تحظَ بالضرورة بموافقة السلاطين والوزراء الكبار. فأولاً كانت الرؤية العثمانية لمبدأ المعاهدة شريعة المتعاهدين تمنع أساساً الهجمات على السفن التابعة لرعايا الحكام الذين منحهم السلطان امتيازات[11]. وثانياً أن الحكومة المركزية العثمانية قد صورت نفسها كوسيط في حالات الحرب والسلام، وقد تبع ذلك أن الأنشطة التي بدأها حكام الأقاليم البحرية البعيدة التي ربما تؤدي إلى تشكيل ولايات صغيرة نسبياً مستقلة، من المحتمل أنه لم ينظر إليها باستحسان (انظر الفصل الثالث). ثالثاً، إن مثل هذه الهجمات يمكنها أن تسهم في زيادة التعقيدات الدولية الكبرى. وهكذا فإن القبطان البندقي لدى مطاردته أحد القراصنة من رعايا السلطان ربما يقصف في المقابل أحد الحصون العثمانية التي تأوي ذلك القرصان. أما مسألة اعتبار القبطان كشخص واحد أو غيره، فإن ذلك يتوقف على المنظور المتبنى. ومنذ منتصف القرن السادس عشر فصاعداً حمَّل السلاطين البندقية مسؤولية حماية السفن في الجزء الشمالي من بحر الأدرياتيك، وبشكل أساسي الإقرار بحق مجلس حكم البندقية في تعقب القراصنة بغض النظر عن ولائهم[12]. وهكذا فقد ارتؤي في اسطنبول أن أنشطة القراصنة البحريين الموالين للعثمانيين لم يكن يُنظر لها نظرة متسامحة بشكل كبير: فإبان مراجعة مغامرات أولئك الناس فإن هناك رواية مجهولة في القرن السابع عشر تخبرنا أنهم ربما قد احتاجوا لحماية أنفسهم ضد الحاكم العثماني تماماً مثلما احتاجوها ضد الكفار[13].

كان القراصنة أيضاً موجودين بشكل اعتيادي على الجانب المسيحي للبحر المتوسط، ونتيجة لذلك فإن البحارة العثمانيين والتجار المسافرين وكذلك سكان سواحل الأناضول وبحر إيجة والجزر الأيونية عاشوا تحت تهديد مستمر من مثل هؤلاء القراصنة. وفي نهاية القرن السادس عشر والسابع عشر كان أحد الأخطار

الكبرى التي تهدد السفن العثمانية في بحر الأدريانيك قد جاء من ناحية الأوشكوك وكان أغلب هؤلاء قد جاؤوا من الأقاليم العثمانية واختبأوا في قلعة سينج الساحلية التي تقع على صخرة عالية، في حين جاء بعضهم من المناطق الخاضعة للبندقية أو الهابسبورغ[14]. وبينما قدّم هؤلاء الرجال أنفسهم بوصفهم 'مدافعين عن المسيحية' فإن أنشطتهم كانت موجهة مباشرة ضد كل من المسيحيين والمسلمين العثمانيين بالقدر نفسه. وكانت توجه أحياناً نحو الرعايا البنادقة. وعندما تتم مواجهتهم بهذا الشأن فإن رجال الأوشكوك غالباً ما كانوا يردون بأن المسيحيين الذين قبلوا حماية السلاطين لا يستحقون مصيراً سوى ذلك، أو أن «المسيحيين الأشرار» في أية ولاية والذين كانوا يتعاونون مع العدو يجب أن يعتبروا ما يحدث لهم بأنه عقاب عادل[15]. ورسمياً، فإن الأوشكوك كانوا يعتبرون من رعايا الهابسبورغ ولكن منذ أن هاجموا أيضاً السفن المنتمية للولايات التي لم تكن في حرب مع حاكمهم فقد مثّل ذلك مبرراً لاعتبارهم قراصنة يعملون لحسابهم الخاص أكثر من اعتبارهم قراصنة يخدمون مصالح سيدهم وضد أعدائه فقط.

وبالطبع لو نجح الأوشكوك Uskok في تأسيس دولة مستقلة أو شبه مستقلة، وهو الأمر الذي فشلوا فيه، فإننا قد نتخذ منظوراً مغايراً ولكانت نظرتنا إليهم الآن تتوافق مع النظرة إلى قراصنة شمال إفريقيا أو مع فرسان مالطة. ولكن مع بقاء الأمر كما كان، فإن هجمات الأوشكوك على السفن العثمانية لم تؤدِّ إلى تراكم الموارد التي تتيح لأي قبطان منتصر تنصيب نفسه كأمير صغير[16]. وبشكل جزئي فقد كان هذا التطور محظوراً عبر رد الفعل القوي من قبل السلاطين العثمانيين الذين كانوا يمارسون ضغوطاً على حكومة البندقية بشكل متكرر من خلال مبعوثيهم (جاوش çavuş). وكان النقاش العثماني مع حكومة البندقية يدور حول ما إذا كانت الأخيرة ليس لديها القدرة أو الرغبة في الوفاء بالتزاماتها بحماية السفن في أوقات السلم. ولكن إذا لم يأتِ ذلك بنتائج فإنه يصبح من الضروري إرسال قوة بحرية من اسطنبول لتعالج هذه المسألة. ولكن ذلك كان من النتائج التي ترغب سلطات البندقية في تجنبها مهما كان الوضع. حيث كان أمراً غامضاً بالنسبة للبندقية ما إذا كان الأسطول العثماني الذي وصل إلى أقرب مكان من أغنى المدن وأقلها تحصيناً سيلزم نفسه فقط بإخضاع صخرة سينج الجدباء أم سيتعدى ذلك إلى أمر أخطر. وبالإضافة إلى ذلك فإن السماح للعثمانيين بالنفاذ إلى شمالي

الأدرياتيك سوف يسهم إلى حد كبير في النَّيل من هيبة البندقية، وليس إلى حدٍّ بعيد تحت الظروف الطبيعية، في عيون نواب الملك الإسباني الأقوياء الحاكمين لميلان ونابولي. وقد كان يُخشى أيضاً من أن مثل هذا الموقف سوف يدفع الإسبان للهجوم على الأقاليم البندقية. وكنتيجة لذلك، وكما رأينا، ذهبت البندقية بعيداً إلى حد الدخول في حرب قصيرة مع أسرة الهابسبورغ أعوام (1615-17/ 1023-27) لضمان ألا تصبح سينج مركزاً لولاية صغيرة حدودية عدوانية شبه مستقلة.

أما القراصنة الآخرون الذين صوَّروا أنفسهم كمدافعين عن المسيحية فكانوا من القوزاق على الحدود العثمانية البولندية الروسية الذين عرضنا لهم من قبل إبان صراعهم مع التتار. لكننا سوف نهتم هنا بنشاطهم البحري. وفي الأعوام التي سبقت (1600/ 1008-09) وتلته، قام القوزاق بتشييد سفن صغيرة وقوية قادرة على مقاومة العواصف الخطرة للبحر الأسود، ثم بدأُوا في مهاجمة المدن والقرى العثمانية الساحلية. وهكذا فقد باغتوا مدينة سينوب (Sinop) بهجوم مفاجىء في الوقت الذي كان سكانها وحراسها قد تركوا مكانهم الحصين وتوجهوا لحضور سوق قريب (1615/ 1023-24)[17]. كما احتلوا أيضاً لمدة قصيرة مدينة طرابزون، وهي أكثر المدن أهمية على ساحل البحر الأسود، حيث تشتهر بوجود صائغي الذهب والفضة فيها. كما قام القوزاق بهجوم على بايكوز (Beykoz) وهي قرية على البوسفور في ضواحي مدينة اسطنبول بحسب ما هو موثق في (1592-94/ 1000-03). أجبرت أنشطةُ القراصنة العثمانيين على الاحتفاظ بحرس السواحل من أجل حماية سواحل الأناضول على الرغم من أن الحدود الرسمية في ذلك الوقت كانت تعتبر أن البحر الأسود ليس إلا بحيرة عثمانية[18]. ومرة أخرى، كما حدث في حالة الأشكوك، فإننا نواجه محاولة فاشلة لتكوين دولة حيث حاول قادة القوزاق الانفصال عن المملكة البولندية الليتوانية، لكن يبدو أنهم قد أدركوا حاجتهم إلى زيادة مصادر الدخل عبر صولاتهم الخارجية من أجل الحصول على تمويل لمثل هذا المشروع. وعلى المدى الطويل لم تكن حتى الغنائم التي تم الحصول عليها من مدن الأناضول كافية لتمويل عملية تأسيس دولة مستقلة، كما رأينا في الفصل الثالث، وعليه، فقد قبل قطاع عريض من القوزاق في النهاية بالخضوع لسيادة القيصر الروسي.

3 ـ من الأسر إلى العبودية

كان الأسرى الذين اختطفهم القراصنة المسلمون وخاصة إبان الغارات الساحلية يتم عرضهم للافتداء بمجرد أسرهم. وفي الجزء الغربي للبحر المتوسط كانت هناك بعض الجزر الصغيرة التي كانت مفضلة للقراصنة باعتبارها مراسي آمنة. ومن تلك الأماكن يوفدون رسلهم من أجل التفاوض حول الفدية المطلوبة. فإذا دفعت عائلات الأسرى الفدية فإن الأسرى يطلق سراحهم في الحال. وبالنسبة للقراصنة، فإن هذا الإجراء قد أسفر عن ميزة لهم حيث كانت قيمة الفدية دائماً أعلى من ثمن الشخص نفسه عند بيعه في سوق العبيد. وعلى الرغم من ذلك كانت قيمة الفدية تعتمد على المركز الاجتماعي ومدى ثراء عائلات الأسرى وليس على القدرة المفترضة للأسير على العمل. فإذا لم يستطع الأقارب أو لم يقبلوا بدفع الفدية، يتم نقل الأسرى إلى الجزائر أو تونس أو طرابلس أو حتى إلى اسطنبول لبيعهم كرقيق للمواطنين العاديين، أو يتم مطالبة الدولة العثمانية بثمنهم. ومع أنّ الافتداء كان متاحاً حتى في هذه المرحلة المتأخرة، فإنّه يصبح أقل احتمالاً بمجرد نقل الأسرى إلى أماكن بعيدة للغاية وبيعهم إلى السادة، الذين كان إقناعهم أكثر صعوبة، بالنظر إلى بعد المسافة، بأن الفدية الكافية وشيكة القدوم.

وفي بعض الأحيان كانت تتم عمليات الفدية والتبادل في حالات الضباط أسرى الحروب. وخلال القرن السابع عشر، وعلى الحدود العثمانية الهابسبورغية كانت المفاوضات من أجل إتمام عمليات التبادل ـ فاشلة كانت أو ناجحة ـ موثقة ومتوافرة بشكل كبير. ومن ذلك على سبيل المثال، الباحث والضابط في الجيش الهابسبورغي لويجي فرناندو دي مارسيليي الذي أُسر في بداية حياته المهنية وقضى زمناً في البوسنة العثمانية آنذاك حتى تمت مبادلته[19]. وافتدي كلاوديو أنجيلو دي مارتيللي، وهو ضابط في الخيالة في خدمة الهابسبورغ النمساويين أسره العثمانيون إبان حصارهم لمدينة فيينا، في مدينة اسطنبول في النهاية. وقد ترك وصفاً تفصيلياً للمفاوضات التي أدت إلى إطلاق سراحه[20]. ثم عاد دي مارتيللي ثانية إلى فيينا بعد فترة ليخرج لنا كتابه في عام (1689/ 1100-11) قبل نهاية الحرب بعشر سنوات كاملة. وقد كان ذلك يعني أنه بينما لم تكن هناك اتفاقيات رسمية لتبادل الأسرى تحدد مسبقاً شروط افتداء وتبادل السجناء بين العثمانيين وخصومهم الهابسبورغ، فإن الإجراءات المتعلقة بذلك الشأن لم تكن غير معروفة بأي حال.

لا نعرف إلا القليل عن مصير الأسرى المسلمين الذين تم بيعهم في الأقاليم الإيطالية أو الخاضعة لحكام الهابسبورغ بواسطة فرسان مالطة أو فرسان القديس ستيفن رعايا الدوقات الكبار في مقاطعة توسكانا. علاوة على ذلك فإننا ندين بما نعرفه لبعض الدراسات الحديثة القليلة للغاية[21]. وبشكل نسبي فإن هذا العجز ربما كان ناتجاً عن حقيقة أن المعلومات والحقائق حول رواية ووصف عملية الأسر غير معروفة في الأدب العثماني ولم تحظَ بانتشار واسع، لذا كان على الباحثين الاعتماد بشكل أساسي على مواد الأرشيف غير المنشورة[22]. لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن المؤرخين الأوروبيين الذين لا يجدون صعوبة في الوصول إلى سجلات الأرشيف الفرنسية والإسبانية أو الإيطالية بالمقارنة مع نظرائهم الأتراك، كان لديهم ميل كبير لتصوير السكان المسيحيين بوصفهم الضحايا الأساسيين للقراصنة المسلمين؛ بينما تم تجاهل الحقيقة المعاكسة لذلك. فقد بدا أمراً مريحاً بشكل خاص تناسي أن استرقاق الأسرى المسلمين في الأراضي المسيحية كان حدثاً شائعاً ومعروفاً بقدر كبير. وفي القرن الثامن عشر فقط بدأت كل المعاهدات بين العثمانيين والهابسبورغ في تضمين جمل وعبارات تختص بعملية تبادل أو، إذا كان ذلك غير ممكن، افتداء الأسرى. وطالما أن هؤلاء الأسرى لم يغيروا دياناتهم التي ولدوا بها، فقد كانوا يرسلون إلى أوطانهم بينما كان يتم إطلاق سراح أولئك الذين غيروا ديانتهم. ولكن بالرجوع إلى صلح كارلوفيتز (1699/ 1110-11) وما قبله أحياناً، فإن الأسرى الذين تم أسرهم في ميدان المعركة كان يتم استعبادهم داخل الأراضي الهابسبورغية[23].

أما في جنوب إيطاليا فقد استمرت ممارسات استعباد الأسرى خلال القرن الثامن عشر، وأحياناً حتى بعد عام (1800/ 1214-15). ومما يجب الإقرار به أن أعداد الأشخاص الذين عانوا من ذلك المصير بعد العام (1700/ 1111-12) كانوا أقل من تلك الأعداد الموثقة في القرن السادس عشر، حيث كان هناك عشرات الآلاف من الأشخاص الذين عاشوا كعبيد مسلمين أو كمسلمين سابقين في مقاطعات إيطالية مختلفة وبخاصة في جزيرة صقلية[24]. أما بالنسبة لمدينة البندقية ـ وبعيداً عن الشروط الخاصة بفترة الحرب ـ فقد كانت حكومتها تتطلع للاحتفاظ بعلاقات طيبة مع السلاطين العثمانيين. ولذلك فقد كان يتم إطلاق سراح الأسرى العثمانيين. غير أنّ مجلس حكومة البندقية كان لديه سمعة يستحقها بالفعل بأنه يأمر



صورة 3: أحد الجنود الإنكشارية وأسيره الأوروبي في العام 1669. ويعود الطبق إلى متحف für Völkerkunde في ميونيخ وقد استنسخت بعد الحصول على إذن بذلك.

المصدر: Johannes Kalter and Irene Schönberger, eds, *Der lange Weg der Türken. 1500 Jahre türkische Kultur* (Stuttgart: Linden-Museum, 2003): 129, Illustratioin no 139. The plate belongs to the Museum für Völkerkunde in Munich and is here reproduced by kind permission.

باغتيال الأسرى الذين يعتقد أنهم 'مزعجون'[25]. إضافة إلى ذلك، فقد بدا أن احتمال إطلاق سراح الأسرى في شمال إفريقيا أو من الأسر العثماني بشكل عامّ، أعلى من احتمال رجوع الأسرى الذين وقعوا في العبودية فوق الأراضي الخاضعة للسيادة المسيحية إلى أوطانهم[26]. وبشكل عام، فإن الاعتراف بأن استرقاق الأسرى لم يكن يمارس في المستعمرات فقط، ولكن داخل أوروبا نفسها وفي أوقات معاصرة لحياة نيوتن وفولتير لم يكن أمراً هيناً بالنسبة للعديد من المؤرخين الأوروبيين.

4 ـ مآسي عمليات النقل

يستطيع القارئ لروايات الأسر التي كتبها الأسرى في ألمانيا النازية أو روسيا الستالينية إدراك أن عملية النقل من معسكر إلى آخر أو إلى سجن آخر كانت مصدراً خاصاً للشقاء بالنسبة لهولاء الأسرى التعساء. وحيث إن الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة من العلاقات لم تختلف بدرجة كبيرة في أوائل العصر الحديث عما كانت عليه في منتصف القرن العشرين، فإنه ليس من المستغرب معرفة أن السجناء السابقين وكذلك شهود العيان من القرن السادس عشر أو السابع عشر قد ألقوا الضوء على التجارب الصعبة للغاية المتعلقة بهذه المرحلة من الأسر. وبسبب الاضطراب الذي تلازم مع نقل عدد هائل من الأشخاص، فإن احتمال هروب الأسرى كان أمراً لا يمكن الاختلاف عليه، وخاصة إذا كان موكب الأسرى يسير في منطقة ليست بعيدةً تماماً عن أوطانهم. وتسبب ذلك غالباً في تقييد هؤلاء الأسرى بالسلاسل معاً، مع ما تحمله هذه التجربة من ألم ومذلة. وبالنسبة للذين قاموا بالأسر، فإن وجود الأسرى العاجزين ربما كان متنفساً لهم عن شعورهم بالخيبة والإحباط، كما كان مألوفاً توجيه السباب والضرب للأسرى. وعند توقف الموكب في نقاط أو استراحات على الطريق، ففي الغالب لم تكن هناك الكثير من الاستعدادات غير العادية، وكان يتم تقديم كميات ضئيلة للغاية من الطعام لأولئك الرجال والنساء المنهكين، إن لم يتم حرمانهم تماماً، في الوقت الذي كانت أماكن نومهم جحيميّة.

وفيما يتعلق بتجارب أسير عثماني لدى النمساويين على الجبهة الكرواتية في حرب (1683–99/ 1094–1111) فإن تقرير الأسير العثماني عثمان آغا من مدينة

تمشوار يمثل مصدراً أولياً في غاية الأهمية[27]. وقد حكى هذا الضابط الشاب أنه بعد أن وقع في الأسر استطاع توفير مبلغ الفدية. لكن آسره الذي كان يتصف بالوحشية، وهو محارب في الجيش النمساوي، تسلم المبلغ ورفض أن يفك أسره. وتمتلئ الفصول الأولى من تقرير عثمان بصور الشقاء والبؤس الذي عاناه على الطريق. وفي إحدى المرات ألقي بالأسير خارج المأوى الذي ينزله به آسره حيث ظنوا أنه قد اقترب من الموت، في حين بقي على قيد الحياة وهو ملقى على كومة من مخلفات الحيوانات يصارع حمى الضنك.

ويمكننا أن نجد قصصاً مشابهة في كتاب كلاوديو أنجيلو دي مارتيللي. وعلى الرغم من أنه لم يكن أسيراً لأي ضابط عادي، بل للصدر الأعظم قره مصطفى باشا بنفسه، وبعد إعدام الأخير، انتقل إلى ملكية السلطان قبل أن يعود إلى ملكية ورثة قره مصطفى باشا، وقد اعتبره العثمانيون شخصاً يحظى ببعض الأهمية، ولذلك كانوا حريصين للغاية على بقائه على قيد الحياة، حيث كان مارتيللي مرشحاً لعملية تبادل، على الأقل حينما كان ضمن ممتلكات الصدر الأعظم ثم ورثته بعد ذلك. وربما يوضح هذا لماذا سنحت الفرصة لمارتيللي بالاندماج مع الجمهور في مدينة بلغراد وفي أماكن أخرى، حيث كان هناك أناس على استعداد لمدّ يد العون له، ولكن ظروف الإقامة والأحوال في حصن بودا وبلغراد كانت صعبة للغاية، وعلى الرغم من أن كتاب مارتيللي، كأحد مصادر الدعاية الحربية، قد سلط الضوء على الإخلاص المتفاني الذي يكنه الكاتب للهابسبورغ، فقد كان من اليسير قراءة ما بين السطور حيث عانى المؤلف من حالة يأس وإحباط عميق تسبب فيها مرضه والمعاناة التي واجهها إبان عملية نقل الأسرى[28].

5 ـ على متن القوادس وفي الترسانات البحرية

احتفظت دول البحر المتوسط بالقوادس (Galleys) إلى مشارف القرن السابع عشر، واستمر استخدام بعض هذه السفن إلى ما بعد (1700/ 1111-12). وقد ارتفعت نسبة الوفيات بسبب ازدحام العمل والضغط على السفن، وصارت الحاجة ملحة لاستخدام المجذفين. وفيما يتعلق بالسفن المتمركزة في اسطنبول، فقد أشرنا إلى أن الأسرى العاملين بها كان لهم رفقاء في التعاسة من المجرمين وكذلك المجذفين الأحرار الذين تم تنظيم عملهم بواسطة نقابات مهنية مختلفة. وكان من

الشائع في الأقاليم العثمانية في القرن السادس عشر أن يتم الحكم بالعقوبات على الأشخاص الذين يرتكبون الأفعال الشائنة، ومن العقوبات العمل في تلك السفن بسبب الحاجة الماسة إلى ذلك. وفي بعض الأحيان، كان عدد الرعايا العثمانيين الذين تم اختطافهم بشكل غير قانوني وبيعهم للعمل في الترسانة البحرية كبيراً[29]. أما في أقاليم شمال إفريقيا التي تميزت بقلة أعداد سكانها، فإن النسب المئوية للمجذّفين العبيد كانت أعلى من أولئك الموجودين على متن السفن الراسية في اسطنبول.

ولم يكن لدى طاقم بحارة السفينة، الذي يتألف بشكل أساسي من الأسرى، سواء كانوا في خدمة السلطان العثماني أو حاكم مسيحي، أسباب قوية للشعور بأي ولاء تجاه الدولة التي تسببت لهم في كل هذا الشقاء[30]. وإذا تعرضت السفينة للهجوم، فقد يحاول المجذّفون اقتناص الفرصة للقيام بتمرد، وفي المواقف الأقل تطرفاً، كانوا يحاولون الهرب مع كل بارقة أمل تسنح لهم. وقد كان انعدام الأمن الناتج عن ذلك الوضع بدوره سبباً لكثير من العنف والوحشية من قبل الضباط والحراس، وكان ذلك يكلف المجذّفين الأسرى حياتهم[31]. عندما يتم أسر قادس بواسطة سفن قوة مسيحية، كان يتم إطلاق سراح المجذّفين المسيحيين، والعكس صحيح، بالنسبة لعبيد السفينة المسلمين، إذا ما كانت السفينة التي قامت بأسرها تابعة للأسطول العثماني. ومن ناحية أخرى لم تكن تلك اللفتة تشمل المجذّفين الذين كانوا يدينون بديانة 'خاطئة'. وهكذا عندما تقع السفينة التي يخدمون بها في قبضة سفن فرسان مالطة أو السفن البابوية، وينال البحارة المسيحيون حريتهم، فإن ذلك لا يعني انتهاء الشقاء بالنسبة لزملائهم المسلمين التعساء، ولكن على العكس تماما من ذلك[32]. ولا يحصل العبيد المسيحيون أيضاً على حريتهم إذا وقعت السفينة تحت سيطرة المسلمين.

لا تتوافر اليوم مذكرات خاصة بالعبيد السابقين في السفنية من العثمانيين، ولهذا فإننا لا نعرف سوى القليل جداً عن التجارب التي عانوها في الأسر، وعلى أية حال فإن أرشيفات مدينة روما تحتفظ بدلائل عن الأعمال التي حاول بها العبيد العاملون على السفن التابعة للبابوية الحصول على حريتهم. وإحدى هذه الطرق التي اتبعوها هي الهرب في الموانىء عندما كانت السفن تقوم بالرسو، ثم اللجوء إلى مدينة روما، حيث كان العبيد الذين يتمكنون من الوصول إلى مبنى الكابيتول



صورة 4: الترسانة البحرية في منطقة قاسم باشا باسطنبول، بعد العام 1784 وقبل العام 1800.

المصدر: *Voyage pittoresque de Constantinople et des rives du Bosphore, d'après les desseins de M. Melling* (reprint Istanbul: Yapi ve Kredi Bankasi, 1969): no page numbers. By kind permission of the publishing division of the Yapi ve Kredi Bankasi.

والمطالبة بحريتهم يحصلون بالفعل على الاعتراف بهم كرجال أحرار، وكان ذلك على الأقل في بعض الفترات خلال القرن السادس عشر. وحتى بعد أن تم إلغاء نظام العتق التلقائي، استمر العبيد في الوصول إلى روما، لأنهم إذا ما نجحوا في إثبات معموديتهم، فإنهم يتمكنون من الحصول على الحرية[33]. وقد حاول الآخرون الهرب إلى أيّ إقليم إسلامي، على متن أي قارب يجدونه، أو يستولون عليه؛ ولسوء الحظ فإننا نعرف القليل فقط عن تلك المحاولات التي أخفقت، وفي الغالب إذا تم القبض على أولئك المساجين التعساء فإنهم يتعرضون لعقوبات قاسية[34]. وبطبيعة الحال، فإن من ينجح في الفرار هم الذين لا يتركون آثاراً خلفهم.

6 ـ الإحسان ومحن الأسرى

عندما ارتفعت أسعار الغذاء بشكل كبير في النصف الثاني من القرن السادس عشر، كان الأسرى العاملون على متن السفن بصفة عامة يحصلون فقط على أقل حد ممكن من الطعام[35]. وقد قدّم ميخائيل هيبرير من بلدة نيكار (Neckar) التابعة لبرتن (Bretten) بالقرب من مدينة هايدلبرغ (Heidelberg) فيما يعرف اليوم بجنوب غرب ألمانيا، وكان قد عمل في التجذيف في السفن العثمانية في العقد (1580-

89/ 987-98)، وصفاً لا ينسى لمشهد يطلب فيه مالك القادس، وهو أحد البكوات (Bey) النافذين، من القبطان (الريس) أن يزيد من ضرب العبيد لكي يجعلهم يجذفون بقوّة أكبر[36]. ولكن القبطان رفض القيام بذلك، ورد عليه بأن العبيد في حاجة إلى مزيد من الطعام لا الضرب. وعندما لم يستطع مالك السفينة تفهم ذلك، قدّم القبطان استقالته محتجاً وصارخاً فيه: إن هؤلاء العبيد ليسوا إلا بشراً مثله تماماً، وإنه يرغب في أن يعاملهم المالك كبشر لا كحيوانات. وطبقاً لهيبرير، فإن مالك السفينة امتقع وجهه، لكنّه لم يجرؤ على فعل أي شيء، حيث انضم كافة الجنود والمسافرين إلى صف القبطان. وعلى الرغم من الظروف السيئة على متن السفن العثمانية، فإنّها غالباً ما كانت أكثر سوءاً على متن السفن التابعة للقوى المسيحية، حيث كان الخبز دائماً غير صالح للأكل، ومن المحتمل أن النموذج الأخلاقي الذي كان يحكم معاملة الأسرى 'الكفار' كان ضعيف التطوّر[37].

وهكذا اعتمد الأسرى في الأراضي التابعة للسلطان على عمليات الصدقة والإحسان. وحيث إن بعضهم قد عادوا بالتأكيد إلى بلدانهم وكتبوا عن الخبرات والتجارب التي مروا بها، فإننا نستطيع معرفة بعض الشيء عن الممارسات العثمانية في هذا الجانب. وعلاوة على ذلك، إن المعلومات القليلة والمتناثرة التي قدمها الأسرى العائدون كانت ذات أهمية خاصة. وتحدثنا المصادر العثمانية بعض الشيء عادة عن أنشطة ونوايا صفوة من الرجال والنساء الذين أقاموا مؤسسات خيرية. وكان الزائرون الأجانب من أمثال راؤولف (Rauwolff) قد لاحظوا بسرعة أن المسلمين العثمانيين بشكل عام يلتزمون بتعاليم دينهم بشكل جدي، وأنّ الصدقات كانت تقدّم على نطاق واسع إلى جانب المواظبة على الصلاة[38]. ولكن في كل هذه النصوص التي كتبها أشخاص من أصول اجتماعية عالية، سواءً أكانوا عثمانيين أم أجانب، فإن قلة قليلة منهم تحدثت عن استراتيجيات وردود أفعال أولئك المتلقين للصدقة والإحسان[39]. وهذا يجعل المعلومات التي نقلها الأسرى السابقون وخاصة ذوي المكانة منهم ذات قيمة خاصة[40].

يمكن طلب الصدقات من مختلف السكان، وفي حالة العبيد المسيحيين في الأراضي العثمانية، فقد كان من المحتمل قيام عاملين في سفارة أوروبية، والمسافرين والحجاج بتقديم مساندة خارجية، وبخاصة إذا كانوا قد جاؤوا من

دولة الأسير نفسه أو منطقته نفسها. وربما كان التكافل بين الطبقات يفعل فعله: يخبرنا ميخائيل هيبرير أن وضعه كرجل متعلم قد اجتذب بعض التعاطف من بعض الزوار الذين تلقوا نفس التعليم الذي تلقاه في اللاتينية واليونانية القديمة[41]. من المفترض أنه إذا ما نحينا البندقية جانباً، فقد كان هناك عدد قليل جداً من روايات العثمانيين الأحرار المسافرين عبر غربي وجنوب أوروبا، التي ذكروا فيها مزيداً من الصعوبات التي عانى منها الأسرى العثمانيون في تلك الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، ففي أوروبا المقسمة إبان فترات الإصلاح الديني، والإصلاح المضاد فإن مستلمي الصدقة والإحسان كانوا في الظاهر المؤمنين بعقيدة صاحب الصدقة والإحسان نفسها. واذا كان البروتستانت لا يتوقّعون سوى القليل من الكاثوليك الورعين، والعكس بالعكس، فإن احتمالية أن يحصل المسلم على الصدقة كان بسيطاً للغاية[42].

وفي السياق العثماني برز دور النساء كمانحات للصدقات. فعند وصفه لحياته إبان عمله كمجذِّف على متن سفينة عثمانية، يخبرنا هيبرير أن امرأة ذات أصول ملكية كانت عائدة من رحلة الحج على متن سفينة تابعة لسيده، الذي كان ذا قلب قاسٍ، وبّخت مالك السفينة وحذرته من عواقب الأفعال السيئة التي كان يمارسها ضد المجذفين العبيد. وبشكل فعلي، كانت تحرص على التأكد من علاج العبيد، على نفقتها الخاصة، مرات عديدة إبان رحلة السفينة من الإسكندرية إلى العاصمة العثمانية. كما كان يتم توزيع الخبز وزيت الطعام وبعض اللحم على العبيد التعساء باسم السيدة ذات الأصل الملكي، التي لم يتعرف عليها هيبرير، ولكنه استدل من الحفاوة التي حظيت بها لدى نزولها من السفينة أنها كانت أميرة عثمانية[43].

كما قدمت بعض نساء اسطنبول ذوات الأصول الاجتماعية الأقل، الصدقة والإحسان إلى العبيد. ويروي هيبرير قصة مؤثرة عن نساء بصحبة خدم تابعين لرجل ذي مركز قوي، وربما كنّ إماءً، وقدّمن الصدقات عندما أُخذن لمشاهدة عبيد السفينة إبان عملهم[44]. وفي مثال آخر، فعند قضائه الشتاء في سجون الترسانة البحرية للسلطان، خرج هيبرير لاكتساب بعض النقود بالعمل في منزل خاص، وقد سجل أن زوجة الرجل الذي كان يعمل لديه، لم تطعمه فقط بل دفعت زوجها إلى عمل اللازم تجاه هذا العبد المسكين[45].

بالمقابل فإن هانز فيلد (Hans Wild)، وهو جندي سابق من نورمبرغ وأسير

لحرب في الأراضي العثمانية في الفترة (1604/ 1012-13 و1611/ 1019-20) زار كلاً من القدس ومكة كأحد العبيد المسلمين، يسجل الصدقات التي تلقاها من الرجال، وخاصة من آخر سادته الكثيرين. وبعد عتقه في القاهرة تظاهر فيلد لمالكه السابق، وهو أحد القادة الإنكشارية، بأنه يريد كسب قوته كتاجر صغير. وإذا كانت مزاعمه تلك حقيقة، فقد كان في الواقع يحاول أن يتخذ طريقه إلى وطنه هارباً. وقد بدت الأمور سيئة منذ بدايتها حيث غرقت السفينة التي كان على متنها على مسافة غير بعيدة من قبرص، وتم التقاط فيلد بواسطة مركب عثماني، حيث أمده المسافرون التجار بالمأكل والملبس، بعدما لم يتبقّ لديه شيء سوى وثيقة عتقه. وبعد أن أثبت حقه في الحرية أمام قاضي ليماسول، قام القاضي بنفسه بمنحه مبلغاً كبيراً كصدقة وإحسان، وواصل فيلد طريقة حتى أنطاليا حيث داهمه مرض شديد. وفيما كان يعاني من الإفلاس والحمّى الشديدة، فقد أمدّه المحسنون من المسلمين المحليين بالطعام حتى استرد عافيته. وهكذا، كان كل من التجار على السفينة والقاضي ومسلمي أنطاليا غير المعروفة أسماؤهم، جميعهم كرماء تجاه الغريب البائس، الذي كانت خلفيته الأجنبية واضحة من لهجته[46].

لم يكن هيبرير وفيلد الأسيرين الوحيدين اللذين كتبا عن الصدقة والإحسان من قبل الرعايا العثمانيين. فقد ألقت ذكريات كلاوديو أنجيلو دي مارتيللي الضوء بشكل خاص على البؤس الذي تعرض له أحد الأسرى في زنزانات القلاع العثمانية في المجر وصربيا. وكما رأينا، فمن المحتمل وجوب اعتبار هذه الذكريات كجزء من الدعاية في وقت الحروب. ولعل أكثر ما نود ملاحظته هنا أن المؤلف كان لديه الكثير من الأقوال حول الصدقة والإحسان اللذين تلقاهما من سكان الإمبراطورية العثمانية. وقد جاءت بعض هذه المساعدات من الكاثوليك وخاصة من حشد المصلين الذين كانوا يرتادون الكنيسة معه أحياناً[47]. بينما تلقى في بلغراد الصدقة، من اليونانيين الأرثوذكس والكاثوليك؛ وفضلاً عن الأموال، وثياب الكتان النظيفة، والإمدادات الأخرى، فإن هذا قد اشتمل على نقل الرسائل التي ساعدت الأسير كثيراً على رفع روحه المعنوية والتشبث بالحياة. وبالإضافة إلى عدد قليل من الأشخاص المجهولين، فقد ذكر المؤلف الأسقف ماثيو برناكوفيتش (Mattheus Bernakovick) وحارس دير بلغراد. ومن بين الرجال العلمانيين كان التاجر فرانسيسكو كالوغيرو (Francesco Calogero) من مدينة دوبروفنيك الذي لم يكتف

فقط بتوفير المساعدة المادية، بل قدم أيضاً المساندة المعنوية[48]. وعلى الرغم من ظروف الحرب، فإنه غالباً ما كانت النساء المسلمات يرسلن الزكاة والصدقات إلى أسرى الحرب، كما أشار دي مارتيللي إلى زوجة قائد (دزدار dizdar) قلعة بلغراد التي شاركت في ذلك بشكل سري[49].

7 ـ العمال الإضافيون على متن القوادس والعبيد الآخرون

عندما يتوقف إبحار السفن في فصل الشتاء فإن بعض الأسرى كانوا يعملون كحرفيين في الترسانة البحرية، وربما ينخرطون في عملية بناء السفن وكذلك في الحرف المساعدة لذلك مثل أعمال الحدادة أو تركيب الصواري والأشرعة. وقد كان الطلب على هؤلاء المتخصصين شديداً في كل من الجزائر، وتونس، وطرابلس خلال القرن السادس عشر، لدرجة أنه إذا عرف عن رجل من الحرفيين مهارته في العمل بالترسانة فإنه يصبح من الصعب تبادله أو قبول فديته[50]. ومن ناحية أخرى فإن مهارات الحرفي المتخصص ربما تساعد الأسير. فهذا الجندي البريطاني إدوارد ويب الذي ترك تقريراً مختصراً لمغامراته التي تضمنت عدداً من السنوات التي قضاها كعبد يعمل في الترسانة البحرية في اسطنبول في (1580-89/ 987-98)، يسجل كيف أنه كجندي خبير في المدفعية تلقى أمراً بالمساعدة في عرض الألعاب النارية التي يحتفل بها في حفلات الختان الفخمة للأمراء في العام (1582/ 990-91) وأكسبته هذه المغامرة بعض المال وبالتالي فرصة لتحسين ظروف أسره[51].

إن إسهامات الرجال والنساء المحسنين، وأيضاً ما أسهمت به الترسانة البحرية ـ أو، في حالة امتلاك الملاك لعبيد بشكل خاص ـ كانت تتمثل في تصدقهم بالطعام، وهو أمر بحاجة للاستكمال عن طريق العمل. وهنا يعتمد كل شيء على الظروف؛ ففي السياق العثماني سمح بعض الملاك لعبيدهم بالعمل لحسابهم الخاص وبالتالي افتداء أنفسهم. وقد أخذ ذلك شكل الوعد الصريح الموثق في محكمة القاضي كأن يصبح العبد حراً بعد فترة محددة من الخدمة أو بعد أداء كمية معينة من الأعمال. وكانت عملية غزل مقدار محدد من الأقمشة مسألة شائعة في مدينة بورصة في القرن السادس عشر[52]. وفي حالات أخرى فإن ما تم اكتسابه عبر العمل كان كافياً فقط لجلب بعض الطعام الإضافي. ومرة أخرى فإن تقرير ميخائيل

هيبرير كان واضحاً تماماً، إذ يمكن اكتساب بعض المال أحياناً عبر كتابة قصائد شعرية في تهنئة النبلاء الأوروبيين المختلفين في أثناء زيارتهم اسطنبول[53]. وفي هذا العصر، وقبل ظهور ما يعرف بحقوق الطبع، كان متوقعاً من الشخص النبيل محل التكريم سواء في المجتمعات الأوروبية أو العثمانية تقديم هدية رداً على المجاملة. وبشكل متواضع تعلم هيبرير من أحد الأسرى عملية جز شعر الأغنام الذي يمكن شراؤه بسعر رخيص وكذلك غزل الصوف وخياطة الجوارب. ولم يجعل هذا النشاط مسألة شراء طعام جيد ممكنةِ فقط، بل جعله يعطي نصيباً إلى الحراس في مقابل المعاملة اللينة[54]. وأخيراً وليس آخراً فإن تجارة هيبرير في بيع الجوارب قد ساعدته على إقامة اتصالات مهمة قادت في النهاية إلى تحرره. لكن وبالإضافة إلى ذلك فإن الأسير المطيع لم يكن لديه ذات الشعور بالذنب المتعلق بما يقوم به عبيد السفن من أعمال مثل سرقة الطعام أو البضائع الصغيرة التي يمكن بيعها كلما سنحت الفرصة لذلك[55].

وعلى النقيض من ذلك فإن العبيد المسلمين الجياع على متن السفن كانوا ظاهرة شائعة في الممالك المسيحية. ففي الترسانة البحرية لمدينة مرسيليا في القرن السابع عشر كان هناك عدد قليل للغاية من أولئك البائسين، وربما قبض القباطنة الفرنسيون على البعض منهم خلال الغارات البحرية على السواحل الشمالية للبحر المتوسط، لكن معظمهم تم شراؤهم من القراصنة المالطيين أو من غيرهم من القراصنة المسيحيين الذين نشطوا على ساحل شمال إفريقيا. ووجد أولئك الأخيرون سوقاً جاهزة لأسراهم في الترسانة البحرية الملكية الفرنسية، وبذلك فقد تم تشجيعهم بشكل رسمي على مواصلة إغاراتهم. وكان هناك تقارب واضح في الأحوال المعيشية في ترسانة مرسيليا مع مثيلتها في اسطنبول، حيث تم ممارسة حياكة الجوارب كنشاط إضافي من قبل عبيدِ السفينة التابعة للملك لويس الرابع عشر(*). غير أنّ الرأسمالية التجارية التي تميز بها التجار في الاقتصاد الفرنسي في القرن السابع عشر تعني أن صغار المصنعين مثل الذين وصفهم هيبرير ـ وكما صوّر

(*) ملك فرنسا من أسرة البوربون. تولى العرش عام 1643 وهو طفل في الخامسة بوصاية أمه الملكة آن النمساوية. وتولى مقاليد الأمور بنفسه عام 1661م بعد موت الوزير الأعظم مازاران. حكم فرنسا 54 عاماً بكفاءة نادرة، ولعبت شخصيته دوراً هاماً وأثرت =

نفسه بالفعل ـ كانوا أقل انتشاراً في مرسيليا: عمل العديد من عبيد السفن لدى سادتهم الحضريين الذين استفادوا من أعمال السخرة الزهيدة التكاليف[56]. وعلاوة على ذلك، ومع الرغبة المحدودة للملك في إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين الذين خدموا بالقدر الذي يوفي بشروط حريتهم، فقد كانت احتمالية إطلاق سراح العبيد المسلمين على درجة أقل من سابقتها.

8 ـ الخدمة المنزلية

وعندما يتعلق الأمر بالعبيد العثمانيين، فقد انتهى المطاف بأولئك الذين تمّ ترحيلهم إلى الأراضي الهابسبورغية بالعمل غالباً في الخدمة الداخلية في البيوت الميسورة نوعاً ما؛ حيث كان شائعاً في هذه الأوساط ـ خلال أوائل القرن الثامن عشر ـ اقتناء الخدم القادمين من إفريقيا أو الشرق الأوسط. ورغم كونه أقل خطورة على الحياة من التجذيف على متن السفن، إلا أن الاسترقاق الداخلي قد يسفر أيضاً عن بعض المواقف الخطرة. وفضلاً عن ذلك، ورغم أن الخدم الأحرار قانوناً والمستأجَرين محلياً لديهم بعض الحقوق لقاء مستخدميهم، فقد كان العبيد من الأجانب في موقف أكثر ضعفاً من المحليين[57]. وحيث كانت تلك الحقوق تعتمد على درجة حسن نية السيد أو السيدة ـ غير المحتمل وجوده ـ فقد كان ذلك مصدراً إضافياً من مصادر الشقاء لهؤلاء العبيد.

لقد كان العديد من الخدم الذين دخلوا الأراضي الهابسبورغية كأسرى للحروب يلتحقون بالمنازل التي يخدمون بها، وهم ما زالوا حديثي السن. وبصورة مطلقة فقد تم تعميد عدد كبير منهم، حيث كان أحد الأرستقراطيين المحليين يقوم بدور الأب الروحي. ومن شأن تلك الصلات تأمين الفرصة للسيدات العثمانيات سابقاً ـ بعد تحررهن ـ لاحتمال عثورهن على أزواج من ذلك النوع المتوسط،

= بشكل واضح في مستقبل فرنسا، أطلق عليه المؤرخون: الملك الشمس، الملك الأعظم، صاحب العبارة الشهيرة «أنا الدولة، والدولة أنا». عن ذلك انظر: جلال يحيى، **تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة**، الإسكندرية، 1982م، ص445، 582؛ نورمان هامبس، **التاريخ الاجتماعي للثورة الفرنسية**، ترجمة فؤاد أندراوس، القاهرة، د.ت.، ص16-17. (المترجم)

وفي بعض الحالات القلائل - حتى بين صغار النبلاء؛ وعلى ذلك فليس حتماً عليهم الاقتصار على محيط الخدم[58]. ولم يكن كل الأسرى العثمانيين - رجالاً كانوا أم نساءً - على استعداد للقبول بالانفصال الدائم عن دينهم وعائلاتهم وأوطانهم[59]. وقد لقينا سابقاً عثمان آغا، الضابط العثماني الصغير الذي تمكن من الهرب من فيينا في عام (1699/ 1110-11) وعاد إلى موطنه الأصلي. وقد حكى أنه كانت هناك نساء في مجموعة من اللاجئين التي جمعها معاً، وقد جازفن بالقيام برحلة خطيرة على حدود لم تتعين بعد بوضوح لتجنب قضاء بقية حياتهن في 'أراضي غير المؤمنين'[60].

وفي جنوبي إيطاليا، انتهى الأمر بالعديد من الأسرى المسلمين إلى العمل كخدم في المنازل. حيث إنه في تلك المنطقة - وخلال القرن السادس عشر أو السابع عشر - عندما كانت الأنشطة الإنتاجية لم تتطور بعد بصورة كبيرة، فإن أي مصدر للثروة كانت تتحكم فيه طبقة من النبلاء الذين كان حجم منازلهم يعتبر أحد ركائز مكانتهم الاجتماعية. ومرة أخرى، فقد كان متوقعاً من العبيد أن يصبحوا أعضاء في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وهنا أيضاً، فإن العديد من العبيد - وليس كلهم على الإطلاق - قد وافقوا على طلب سادتهم بأن يغيروا ديانتهم، إذ كان التعميد أحد الشروط المسبقة للعتق. وعلاوة على ذلك، وحيث لم يكن من السهل الحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، فقد كانت أديرة الرهبان والراهبات هي السبيل لضمان المأوى للعبد الذي يتحرر ويترك منزل ساداته السابقين، إذا انضم إليها كأخ علماني[61].

كانت خدمة الأسرى العثمانيين في بلاط أي حاكم أوروبي أو أحد أعضاء الأسر الملكية تشكل حالة خاصة. ففي وطنهم داخل الأراضي العثمانية كان هؤلاء الخدم الصغار عادة من العوام. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان هناك على الأقل حالة واحدة تتعلق بفتيات لهن صلات مع محيط القصر. وفي عام (1557/ 964-65) وخلال معركة بين السفن العثمانية والمالطية، تم أسر فتاتين صغيرتي السن كانتا في طريقهما إلى مكة. وأُرسلتا إلى فرنسا من أجل الالتحاق بالبحرية الفرنسية. وقد تم تعميد الفتاتين وسُميت إحداهما كاترين إلحاقاً باسم أمها الروحية كاترين دي ميديشي وقد تزوجت أيضاً. في حين كانت والدتهما في اسطنبول السيدة خوما خاتون تلح بإصرار في استعادة الفتاتين على مدار خمسة وعشرين عاماً. حيث

تسلمت خطاباً يفيد بأنه قد تم إرغام الفتاتين قسراً على تغيير ديانتهما. وعلى الرغم من أن خوما خاتون كانت سيدة فقيرة، فقد تمكنت من الفوز بدعم مناصرين أقوياء؛ ضموا في مرحلة ما إناثاً من داخل البلاط العثماني، وأيضاً الوزير صوقولو محمد باشا(*) Sokollu Mehmed Paşa. ونتيجة لذلك، فقد تحول الأمر إلى قضية دبلوماسية شهيرة. وكان آخر ما نعرفه عن تلك الحالة يرجع إلى عام (1581/ 988-89) عندما طلب السلطان مراد الثالث مرة أخرى رجوع السيدتين، رغم أنه من الواضح عدم وجود اقتناع كامل بذلك. ومما يؤسف له، أن ردود أفعال وأفكار السيدتين العثمانيتين سابقاً حول هذه المغامرة غير العادية ظلت مجهولة.

لا يوجد سوى القليل مما يُعرف عن خدمة العبيد ذوي الأصول الأوروبية في منازل بعض وجهاء المملكة العثمانية، ولا سيما في قصر السلطان ذاته. وقد ترك بعض الخدم السابقين عدداً من الروايات، من ضمنها ذلك الإسباني الذي عاد لاحقاً إلى وطنه وقدم تقريراً عن قصة حياته إلى ديوان التحقيق الإسباني ليتم فحصها بتحفظ كما هو الحال مع كل 'السير الذاتية' التي يتم كتابتها قسراً[62]. دخل غوتييري بانتوخا (Gutierre Pantoja) في خدمة السلطان حينما كان عمره ستة عشر عاماً أو أكثر قليلاً. وتلقى تعليمه كوصيف في قاعات القصر، وبعد ذلك تم إعداده للانضمام إلى حاشية السلطان عندما يغادر الباب العالي، وربما كأحد أفراد الفرقة العسكرية المعروفة باسم البستانجية(**) bostanci. ومن زملائه من الفرسان؛ كان هناك اثنان من البرتغاليين سابقاً، وعندما تزوج بانتوخا ـ الذي مضى على إسلامه وقت طويل ـ بناء على أوامر الحاكم، كانت زوجته من أصول روسية أو أوكرانية.

(*) هو من دفشرمة البوسنة. تربى في الأندرون وعيّن وزيراً عام 1555م، قام السلطان سليمان القانوني بتعيينه في منصب الصدر الأعظم العام 1565م. شغل هذا المنصب لأربع عشرة سنة. انظر: Sokullu Mehmed Pasa, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, c. 6. s. 2165. (المترجم)

(**) هم الذين يقومون على خدمة حدائق وبساتين قصور السلاطين والقوارب والموانىء الخاصة بالقصر. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يقومون بحماية القصر، وجلب المواد اللازمة لبناء القصور والمساجد الخاصة بالسلاطين العثمانيين. كما عملوا أيضاً في السفن التي جلبت الخشب من مدينة إزميت. انظر: Orhan Saik Gökyay, Deniz Savaslari Hakkinda Büyüklere Armağan. c. 2., Istanbul 1980. s. 286. (المترجم)

وباختصار كان قصر السلطان كوزموبوليتانياً، مثله في ذلك مثل مقر أحد كبار المسؤولين في اسطنبول، حيث انتظر دي مارتيللي افتداءه في نهاية المطاف.

9 ـ دور الوساطة المحلية في افتداء أحد الأسرى المسيحيين

في قصة دي مارتيللي، جاءت غالبية المساعدات التي تلقاها بالتأكيد من رفقاء مسيحيين، وإلى جانب زوجة الدزدار قائد قلعة بلغراد، كان غالبية المسلمين الذين ذكرهم دي مارتيللي بامتنان خاص، ممن تحولوا حديثاً إلى الإسلام، وأحياناً من الأسرى السابقين من الأراضي الهابسبورغية. حيث كان هؤلاء الرجال في الغالب يشعرون بالحنين لأوطانهم ويسعدون لمجرد التحدث بلغتهم الأم. وفي بعض الحالات كانوا حتى يحلمون بالعودة إلى أوطانهم. وبذلك قصّ دي مارتيللي قصة أحد الأشخاص الذي يُدعى عبد الله، والذي كان أحد الخدم المسيحيين الثمانية لدى الكخية(*)؛ وهو المسؤول الرسمي عن الأطفال الثلاثة ـ أبناء الصدر الأعظم قره مصطفى باشا الذي تم إعدامه منذ وقت قريب. كان عبد الله في الأصل إسبانياً من جزر الكناري، أرسله أحد باشوات الجزائر إلى اسطنبول. وقد نسج عبد الله خطة متهورة لهروبه مع دي مارتيللي، وهي الخطة التي تم التخلي عنها حتى قبل أن تبدأ[63]. وقد ظهر عدد آخر من حديثي الدخول في الإسلام في سياق أحداث القصة، ومن بينهم محمد آغا وهو أمين المال (الخازندار hazinedar) في بيت الكخية، وكان قد ولد كنبيل بولندي. وقد كان محمد آغا موضع ثقة، واستطاع الاندماج داخل المجتمع العثماني الذي لم يمنعه من إمداد الأسير بالحطب، وأن يعرض المشاركة معه في افتدائه بل ومصادقته أيضاً[64]. وكانت هناك دلائل قليلة حول العدوانية التي قيل إن هؤلاء الأشخاص كانوا يضمرونها أحياناً ضد أبناء دينهم السابق.

ذُكر اليهود بشكل نادر في رواية دي مارتيللي. ولكن شخصاً مثل دبفيد أوغلي روزاليز لعب دوراً رئيسياً كوسيط تفاوض لفدية الأسير. ورغم أنه قد حاول

(*) الكخية هو الحاجب أو الوكيل، وهي الكلمة العامية المستخدمة بشكل مختلف لكلمة الكتخدا Kethüda. عن ذلك انظر: Gustav Bayerle, Pashas, Begs and Effendis, p. 90. (المترجم)

إخفاء تحيزه، لكنه لم يكن مجرد وسيط مثل الضابط الهابسبورغي، وسرعان ما اتضح لكل من السفير الإنجليزي والفرنسي قدر ما يمثله هذا الشخص من أهمية. ومن الواضح أن هذا الوسيط اليهودي كان ذا صلات مع الدبلوماسي الإنجليزي مونتاغو نورث، الذي طلب من روزاليز أن يساهم في إطلاق سراح دي مارتيللي وأن يأخذ بيده للخروج من حالة الحزن التي اعترته، وكذا نفاد صبره. حيث كان من وجهة نظر الدبلوماسيين الأوروبيين في مدينة بيرا أن أي محاولة للهرب يقوم بها الأسير قد تخلق مزيداً من المشكلات أكثر مما تحل. وكان الوسيط اليهودي أيضاً على اتصال مع الكخية نيابة عن دي مارتيللي، وذلك عندما وصل الأمر إلى التفاوض حول الظروف الملموسة المتعلقة بإطلاق سراح الضابط الهابسبورغي. وقد انطوى هذا النشاط على مخاطر، حيث إن بيع دي مارتيللي إلى أحد الأتراك الذي كان دائناً للصدر الأعظم السابق قبل إعدامه، قد لاقى معارضة قوية في الأوساط الرسمية ربما إلى الحد الذي شكل تهديداً بأسر روزاليز نفسه. وفي النهاية نجح الوسيط في مهمته ولكن لم تكن هناك صلة تربطه مع دي مارتيللي مثل تلك التي كان يتمتع بها الأخير مع محمد آغا أو حتى عبد الله. وبذلك فنحن لا نعلم الطريقة التي كوفئ بها روزاليز على مجهوداته، وكذلك اللغة التي استخدمها في هذه المفاوضات المختلفة أو الكيفية التي تمثلت فيها نظرته الشخصية لهذه المهنة الشاقة والخطرة أحياناً. ولكن من الواضح تماماً أن عملية الافتداء قد استلزمت بصورة كاملة تدخل وسطاء من الرعايا العثمانيين.

10 ـ الخلاصة

كما أوضحت تلك الفقرات فإن البحث المتعلق بأسرى الحرب على الأراضي العثمانية والأسرى العثمانيين في الخارج مازال في مراحله الأولى؛ وهو ما يعلل الترقيع في هذا الفصل. ولقد بُذلت محاولات من أجل معرفة ما حدث للأسرى العثمانيين السابقين الذين عاشوا حياتهم في سياق أواسط أوروبا من خلال دراسة سجلات الكنائس، على الرغم أنه من المحتمل أن العديد من هذه الوثائق لم يتم إماطة اللثام عنها[65]. وحيثما كان الأمر متعلقاً بالأسرى غير العثمانيين، كان التجميع المنظم للمصادر المتعددة نوعاً والمتعلقة بالسكان عبر تقارير الرحالة الأوروبيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر تبدو أيضاً عملية واعدة. وربما

كان من الممكن اتباع نموذج مؤرخي العصر القديم بإدخال تقارير الرحلات المطبوعة إلى الكمبيوتر ثم القيام بأبحاث الكترونية، حيث يمكن تجميع تلك المعلومات مع تزايد حجم الدراسات حول العبيد العثمانيين المعتمدة على المصادر العثمانية، ولكن في الوقت الحالي يظل النقص كبيراً: على الرغم من أن دراسة أسرى الحروب التي دارت بين الحكام الأوروبيين والسلاطين العثمانيين قد قام بها في أغلبها المتخصصون في الدراسات العثمانية، فإن العمل على فئات مختلفة من المصادر التاريخية الأولية قد تم دون تنسيق كبير بين المتخصصين المختلفين.

بيد أن بعض النتائج الأولية كانت هامة ويجب التمسك بها. وأولها أن استرقاق الأسرى لم يكن أمراً عثمانياً خاصاً على الإطلاق. فعلى النقيض من ذلك وحتى العام (1699/1110-11) كان هذا الإجراء قد تم التصريح به رسمياً بواسطة الجانب النمساوي، وعلى الرغم من تناقص الأعداد فقد ظل هناك عبيد مسلمون في جنوب إيطاليا حتى أوائل القرن التاسع عشر، وكذلك في الترسانة البحرية لمدينة مرسيليا كان هناك عدد قليل من العبيد المسلمين الذين كانوا ضحايا للغارات التي قام بها القراصنة المسيحيون. ومع ذلك فإن تلك الحقيقة الجلية لم تساعدهم في الحصول على حريتهم، باستثناء ذلك الحدث النادر وهو الاتفاق الخاص بين الملوك الفرنسيين مع أحد حكام شمال إفريقيا. بل إن المملكة التي حافظت على علاقات ودية وطبيعية مع العثمانيين لم تكن راغبة في إخلاء سبيل عبيد السفن المسلمين. ثانياً إن الاتفاقيات التي عقدت من أجل تبادل الأسرى في المجال الرسمي كانت شائعة بما فيه الكفاية، وعلى الأقل في القرن السابع عشر ما دام الأمر يتعلق بالحروب العثمانية الهابسبورغية. وبذلك فإنه من الواضح أن هذه المفاهيم لم تكن بأي حال مقصورة على الحروب بين الملوك المسيحيين كما كان مفترضاً سابقاً. وبهذا الخصوص فعلى الأقل كان العثمانيون وخصومهم قد عاشوا وسكنوا في عالم واحد مشترك.

وفي هذا المجال، فقد كان اهتمامنا يتركز بصورة أساسية على ما يسمى 'الحقائق الملموسة' على الصعيدين السياسي والعسكري، وبشكل نادر على المبادلات السلمية للسلع والأشخاص. فحتى ذلك الوقت كان هناك بعض التجار

الأجانب من المسلمين وغير المسلمين موجودين على الأراضي العثمانية. ولم يكن ذلك ممكناً دون تسامح السلاطين ومستشاريهم. وهنا يجب أن نسأل أنفسنا ما هي المزايا التي كان يأمل خدم الدولة العثمانية في الحصول عليها من التجارة الأجنبية؟ ماذا يمكن أن يقدم هؤلاء التجار المقيمون إقامة مؤقتة كنوع من التعويض عن الاضطرابات التي أحدثها وجودهم في أراضي السلطان التي تتمتّع بحماية جيدة؟

الفصل السادس

التجارة والأجانب

يمكن أن نميز ثلاثة محاور رئيسية في بدايات العالم الحديث، تشكل العلاقة بين سكان أي إقليم أو إمبراطورية مع العالم خارج حدود هذا الإقليم أو تلك الإمبراطورية. وهذه المحاور تتمثل في الحروب ونتائجها السياسية التي تشمل الانتصارات أو الخضوع، فضلاً عن التجارة ورحلات الحج. وقد ناقشنا في الفصول السابقة أنماط الانتصارات والخضوع في البدء، وأتبعناها بالحروب التي نجمت عنها مثل هذه العلاقات. وبينما ظل نموذج «دولة الحرب» (راجع الفصل الأول) هو الدافع وراء تصور الباحثين للنخبة العثمانية بأنها غير عابئة بالتجارة، فقد أثبتت الأبحاث قرابة الثلاثين عاماً الماضية عدم واقعية هذه الصورة[1]. بل على العكس من ذلك، كانت الرسوم الجمركية تشكل جزءاً رئيسياً من موارد الدولة وتلك حقيقة ثابتة لم تغب عن إدراك الهيئة العثمانية الحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، فلقد درَّت التجارة إيرادات عقارية من تأجير الخانات والأسواق المغطاة، وهو الأمر الذي ساهم بدوره في تفعيل الأسس الدينية التي أضفت احتراماً على العديد من أعضاء النخبة العثمانية. وتؤكد كل هذه الاعتبارات على قناعة عدد من الشخصيات البارزة داخل الهيئة الحاكمة بالاشتغال بالتجارة. وحتى أولئك الذين لم يقتنعوا بذلك، كان لديهم الحرص البالغ لتعظيم الموارد الناتجة عن التجارة[2].

يورد هذا الفصل مزيداً من المعلومات عن التجار الأجانب القادمين

للإمبراطورية بغرض العمل أكثر من تلك التي تتعلق بالرعايا العثمانيين المسافرين للخارج بغرض التجارة. وسبب هذا الاختيار بديهي، وهو كثرة عدد الأبحاث حول أنشطة التجار الأجانب داخل الإمبراطورية مقارنة بتلك الكتابات الهامشية المحدودة التي خلفها التجار العثمانيون خارج الإمبراطورية[3]. وحتى وقتنا هذا، لا تتوافر لدينا الدلائل القاطعة التي توضح مواقف النخبة العثمانية تجاه رعاياها من التجار الذين رحلوا بغرض تسويق بضائعهم. وعلى أية حال، فإن محدودية الدلائل لا تعني الإهمال الكامل، ففي الفترة من أواخر القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر، همّ العديد من السلاطين والوزراء لحماية رعاياهم من الأناضوليين والبوسنيين الذين تعرضوا للسرقة من قبل الأوشكوك وغيرهم من القراصنة، أثناء رحلات هؤلاء التجار من البندقية وإليها[4]. ولكي نتمكن من رسم صورة شاملة لمواقف النخبة العثمانية تجاه هذه المسألة الهامة، فسوف ننتظر مزيداً من الأبحاث حول جماعات معينة في فترات زمنية محددة. ولكن في الوقت ذاته سيكون من الملائم إحداث التوازن في مناقشاتنا الممتدة حول الحرب والفتوحات وطرق التكامل السياسي عن طريق تعميق النظرة إلى الروابط التجارية.

1 ـ التجار من البلاد القاصية: العالم الآسيوي

تعتبر الأغراض التجارية السبب الرئيسي لوجود الرعايا الأجانب فوق الأراضي العثمانية سواء كانوا من بلاد إسلامية أو من 'دار الحرب'. فقد أظهرت إحدى الحالات الموثقة نسبياً والمعنية بأوائل القرن السابع عشر وصول التجار الهنود إلى مدينة حلب عبر البصرة[5]. وعلى نحو ذلك، فقد قام التجار المسلمون من السواحل الغربية للهند بالتجارة بأرض الحجاز، التي وصلوا إليها بعد عبور المحيط بالسفن الضخمة والتي أذهلت سكان سواحل البحر الأحمر المفتقرة للأخشاب[6]. وكان من أهم أغراض هذه الروابط التجارية توريد الأقمشة المزركشة من القطن الهندي وكذلك المنسوجات القطنية ذات الرسوم إلى الأقاليم الخاضعة لحكم السلاطين العثمانيين. وفضلاً عن ذلك، فقد حظيت تلك المنسوجات بالقدر نفسه من التفضيل لدى كل من المستهلكين العثمانيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والمستهلكين في غرب أوروبا في الفترة ذاتها. وعلى الرغم من أن منتجي المنسوجات الهندية كانوا يطلقون على السوق العثماني اسم السوق

العربية - وذلك نظراً لأن هذه المنسوجات القطنية كان يتم توزيعها في الغالب عبر مصر - لكننا نلاحظ وجود مستهلكين لهذه المنسوجات ضمن الأثرياء من سكان الأقاليم الناطقة بالتركية، كما نجد الكثير من المفردات اللغوية الخاصة بأنواع الأقطان المختلفة قد دخلت إلى اللغة التركية العثمانية ككلمات مستعارة[7].

لم يكن موزعو تلك البضائع الهندية من التجار المصريين راغبين في المجازفة بالتجارة في البلاد الواقعة جنوب جدة، وبالتالي فقد تحتم على عدد كبير من التجار الهنود قضاء بعض الوقت داخل الأراضي العثمانية[8]. وفي خطاب السلطان سليمان القانوني عام (1564-65/ 971-73) إلى ملك البرتغال دون سباستيان، أوضح السلطان أن إعلان الملك عن رغبته في إقامة علاقات سلمية مع السلطان لا يتوافق مع الاعتداءات البرتغالية على الحجاج والتجار العثمانيين. وأنه يتعين على الملك سباستيان أن يقرر ما إذا كان راغباً في السلم أو في الحرب "وأي شيء آخر يمكن قوله"[9]. وقد عمل بعض هؤلاء التجار الهنود بالتجارة داخل اليمن - التي كان العثمانيون في ذلك الوقت قد أعادوا فتحها حديثاً - مع خضوعهم لأوامر حاكم صنعاء بمنع هؤلاء التجار من استيراد الأسلحة والسلع المصنوعة من الفضة[10]. وفي الوقت الذي نجد بعض المعلومات متوافرة حول التنظيم التجاري الهندي في الأراضي الروسية وخاصة في موسكو وأستراخان، نجد على الطرف الآخر أن التنظيم التجاري الهندي نفسه داخل الأراضي العثمانية كان نادر التوثيق وينفلت من محاولات تَتَبُّعه[11].

وكان للتجار الإيرانيين موقف يتميز بطبيعة خاصة، وهو في غالب الأمر غير مريح، حيث كان من المحتمل ظهور الشيعة ضمن الرحالة الهنود إلى الأراضي العثمانية، ولكن بما أنه لم تكن هناك صراعات ذات أهمية بين الحكام الهنود والسلاطين العثمانيين، وخاصة تلك المتعلقة بالديانات، فإن السلطات في اسطنبول لم تهتم بإدانة هؤلاء التجار. بينما اختلف الأمر في حالة الإيرانيين، ففي القرن الخامس عشر كان التجار من أذربيجان والأقاليم الإيرانية الأخرى دائمي التردد على مدينة بورصة. ولكن الحرب التي قامت بين سليم الأول وإسماعيل الأول في عام (1514/ 919-20) أقنعت الحاكم العثماني بضرورة حظر استيراد الحرير الإيراني، وقيامه بمصادرة الحرير الموجود بالفعل داخل أراضيه بل وسجن التجار

المستوردين له[12]. وقد اختفى التجار الإيرانيون جميعهم من المشهد العثماني عدة سنوات. كما أنه مع أنّ السلطان سليمان سمح بالتجارة مرة أخرى مع إيران بمجرد اعتلائه العرش في عام (1520/ 926-27)، فإنّ التجار الإيرانيين المسلمين قد وجدوا على ما يبدو أنّ التجارة مع مدينة بورصة تثير مشاكل متزايدة .

وعلى مدار القرن السادس عشر استطاع التجار الأرمن الذين كونوا شبكة متوسعة أن يحلوا محل التجار المسلمين في الأراضي العثمانية، كما تمكنوا على المدى الطويل من الهيمنة على توريد الحرير الإيراني للأراضي العثمانية[13]. ولا يُعزى السبب في ذلك فقط إلى سياسة الشاه عباس وخلفائه الذين عهدوا للأرمن بهذا الشأن، ولكن يرجع أيضاً إلى التفضيل العثماني لهم. فبالرغم من كل ذلك، فإنه لم يكن ممكناً الاشتباه في غير المسلمين على أنهم شيوخ صفويون متنكرون، وهو القلق الذي لازم المسؤولين العثمانيين طيلة القرن السادس عشر.

مع ذلك فقد كان تشكيل الشبكة التجارية الأرمنية عرضة للعديد من التغيرات. ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر، وعلى الرغم من تجدد القتال بين العثمانيين والإيرانيين، فقد نجح التجار الأرمن من مدينة جلفا الواقعة على نهر آراس في الازدهار على الرغم من تكرّر الحروب العثمانية الإيرانية بحيث تظهر الشواهد العريقة لمقابر المدينة التي ظل بعضها موجوداً حتى الآن. ويُعزى السبب في ذلك إلى أن التجار المحليين الذين يستطيعون الحصول على الحرير الطبيعي الإيراني قد تمكنوا من إقحام أنفسهم في مجال تجارة الحرير الدولية، التي تزايد اهتمام المشترين الأوروبيين بها يوماً بعد يوم. وفي بدايات القرن السابع عشر عندما نجح الشاه عباس في استعادة مدينة نخشوان من أيدي العثمانيين، رأى أنه لابد من تدميرها بسبب مساندة نخبتها لعدوه اللدود. ولمنع إعادة تعمير المدينة سريعاً، فقد حكم بنفي التجار المحليين وشركائهم التجاريين، ويقصد بهم أرمن مدينة جلفا إلى مكان ناءٍ على حدود أصفهان[14]. وهناك شكلوا هناك مجتمعاً تجارياً شهيراً في الشتات وتولوا تجارة الحرير الإيراني وكذلك البضائع الإنجليزية والهندية طوال القرن السابع عشر[15].

شكل التجار الأرمن جزءاً من الشتات التجاري الكبير، حيث أقاموا روابط تجارية بين سكان مدينة نخشوان قرب أصفهان وبين الهند وحتى بلاد التيبت من

ناحية، ومن الناحية الأخرى بين إزمير وحلب وأمستردام وكذلك، وعلى الأقل بشكل مؤقت، مرسيليا. بينما قامت مجموعة أخرى من الأرمن بالاتجار مع مدينة لفوف الأوكرانية حالياً، والتي كانت جزءاً من حلف الرابطة البولندية - الليتوانية. وقد نجم عن كل هذا النشاط نوع من الزيادة في أعداد السكان الأرمن في مدينة نخشوان في أكبر المراكز العثمانية التجارية[16]. وعلاوة على ذلك، فقد استوطن نظراؤهم في أمستردام واشتغلوا بالتجارة مع الإمبراطورية وبذلك كانت رحلاتهم مستمرة للموانىء العثمانية وخاصة إزمير[17].

عاش غالبية التجار الأرمن الكبار في مجتمع الشتات الأرمني في إيران بشكل دائم، وكانوا يرسلون صغار شركائهم الذين هم في الغالب من أقاربهم الأحدث سناً في الرحلات التجارية. وكان هناك أيضاً جاليات من التجار الأرمن يسكنون في المدن العثمانية. وبذلك استقر في إزمير المهاجرون الأرمن الروم الكاثوليك الذين هاجروا من إيران حيث ارتبط أثرياؤهم بعلاقات مصاهرة مع التجار الفرنسيين[18]. لكن في غياب الوثائق ذات الصلة، من الصعب تحديد الوقت الذي تم فيه اعتبار هؤلاء المهاجرين من أرمينيا على أنهم رعايا للسلطان العثماني.

على الرغم من الوفرة النسبية للوثائق المتعلقة بالأرمن والذين يشكلون حالياً بؤرة اهتمام بحثية، فإنه يجب عدم تجاهل المسلمين الإيرانيين أيضاً. فقد ذُكر التجار المسلمون في بغداد والبصرة وحلب على الأقل في الوثائق العثمانية. وهكذا وصلت قافلة من همذان إلى مدينة حلب في (1610/ 1018- 19) محملة بالنيلة والزجاجات العطرية الملونة والبضائع والمنسوجات المصنوعة في مدينة لاهور[19]. وبحسب سجلات مدينة حلب فإن 'المنسوجات' هنا لا تعني المنسوجات القطنية، وهي أشهر المنسوجات الهندية، ولكنها تعني الشالات المعروفة التي اشتهرت بها مدينة لاهور[20]. ويمكننا الافتراض أن التجار من مولتان (Multān) هم الذين صاغوا الروابط التجارية مع القسم الشمالي الغربي من شبه الجزيرة الهندو - باكستانية، كما أنهم لم يعيروا اهتماماً لتجارة منطقة الهندوكوش مع إيران. وإنه لمن سوء الحظ أن المعلومات المتاحة ما زالت محدودة للغاية فيما يتعلق بالروابط التجارية بين التجار الهنود المستوطنين في إيران وبين نظرائهم الإيرانيين[21].

الأمر الأكثر غموضاً من ذلك هو التجارة مع روسيا، حيث استورد الجانب العثماني سلع الرفاهية مثل الفراء[22]. ولكن مع نسبية مفهوم الترف، فقد أجازت الإدارة العثمانية استيراد أنواع عديدة من ملابس التشريفات المبطّنة بالفراء الجذاب لبيعها لشخصيات الطبقة عالية المكانة بحيث أصبح الطلب على الفراء الروسي عالياً بدرجة كبيرة. وعلى الجانب الروسي، فقد كان هناك طلب أساسي على عتاد الخيول، وهو ما يتضح من النماذج التي مازالت موجودة في مقتنيات الكرملين الروسي. وعلى فترات متقطعة أرسل السلاطين العثمانيون تجار البلاط السلطاني لشراء الأنواع المختلفة من الفراء[23]. ولكن يبقى السؤال مطروحاً حول ما إذا كان هؤلاء التجار قد حملوا معهم كل سلع الرفاهية المطلوبة في موسكو من الأراضي العثمانية[24]. ومن المحتمل أيضاً اشتراك التتار من قازان أو استراخان في هذه التجارة، دون قول أي شيء عن التجار الأرمن الذين كانوا يستطلعون احتمالات نقل الحرير الخام الإيراني عبر روسيا[25].

2 ـ التجار من بلد مسيحي غير بعيد: التجار البنادقة

منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن السابع عشر، احتفظ التجار البنادقة بمكانة بارزة وسط تجار البلاد المسيحية. وكان الوجود البندقي قد بدأ في الجزء الخاص بالإمبراطورية البيزنطية خلال الحملة الصليبية الرابعة(*) في عام (1204/ 600-01) والتي استولت البندقية خلالها على عدد من الجزر والأراضي الواقعة على سواحل بحر إيجة. لكن بما أنّ السلاطين العثمانيين فتحوا غالبية هذه

(*) الحقيقة أن الوجود البندقي في القسطنطينية (اسطنبول فيما بعد) قد حدث منذ وقت بعيد، نتيجة للامتيازات التجارية الضخمة التي منحها الإمبراطور البيزنطي ألكسيوس كومنينوس لمدينة البندقية منذ العام 1082م. وبفضل ذلك تأسس حي بندقي في المدينة، ولجأ إليه آلاف التجار الذين مارسوا التجارة بحرية تامة وإعفاء من الضرائب في العاصمة البيزنطية. ونتيجة لتشجيع خلفاء ألكسيوس كومنينوس من أسرتي كومنينوس وأنجيلوس لمنح امتيازات تجارية جديدة للتجار المنافسين للبندقية، في مدن بيزا وجنوا، قام دوق البندقية هنري داندولو بإقناع فرسان الحملة الصليبية الرابعة بضرورة غزو مدينة القسطنطينية 1204م بدلاً من التوجه نحو مصر أو الشام لاستعادة مدينة بيت المقدس من أيدي المسلمين. وتعد الحملة الصليبية الرابعة أغرب الحملات الصليبية على الإطلاق، إذ إنها تعبر عن «الإفلاس الأيديولوجي» للفكرة الصليبية نفسها، فبدلاً من محاربة =

الجزر قبل عام (1540/ 946-47)، فإنها لا تعنينا هنا ولكن ما نهتم بأمره الآن هو جزيرة قبرص التي اشتهرت بإنتاجها الوفير من القطن والسكر، والتي استحوذت البندقية عليها في عام (1489/ 894-95)[26]. وقد بقيت هذه الجزيرة، موقع الأحداث في مسرحية شكسبير الشهيرة 'عطيل'، تحت سيطرة مجلس الحكم البندقي حتى الفتح العثماني للجزيرة في (1570-73/ 977-81). وبالإضافة إلى ذلك، ظلت جزيرة كريت ضمن أملاك البندقية حتى أواسط القرن السابع عشر حين فتحها العثمانيون أخيراً على يد الصدر الأعظم كوبرولو ـ زاده فاضل أحمد باشا نيابة عن السلطان محمد الرابع، الذي حكم في الفترة (1644-69/ 1053-80)[27]. ولكن على الرغم من فقدان البنادقة آخر ممتلكاتهم في منطقة بحر إيجة (1718/ 1130-31) بقيت بعض الجزر الأيونية وأجزاء من سواحل دالماشيا تحت سيطرة مجلس الحكم في البندقية. وبذلك بقيت البندقية مجاورة للإمبراطورية العثمانية حتى نهاية الجمهورية البندقية القديمة في (1797/ 1211-12).

على الرغم من الحروب الكثيرة التي خاضتها الدولة العثمانية، فقد كانت علاقاتها مع البندقية أوثق من علاقاتها مع أي دولة مسيحية أخرى. حيث دأب رعايا السلطان الأثرياء على شراء المنسوجات والمصنوعات الزجاجية من البندقية خلال القرن السابع عشر فضلاً عن أنواع الجبن التي حظيت بتقدير العثمانيين ذوي المكانة العالية[28]. وقد اقتنى العثمانيون غير المسلمين الكتب المطبوعة باليونانية التي تخصصت البندقية بإصدارها في القرن السادس عشر[29]. في المقابل، جلب رعايا البندقية المقيمين في سوريا وقبرص الأقطان لبيعها في وسط أوروبا حيث يتم

= المسلمين في الشام، واستعادة القدس (مدينة الرب) في الأدبيات الصليبية، فإن هذه الحملة توجهت لمحاربة المسيحيين (الأرثوذكس) في القسطنطينية التي سقطت في أيدي الصليبيين لفترة طويلة 1204-1261م. وخلال هذه الفترة حظي التجار البنادقة بامتيازات هائلة بوصفهم المسؤولين عن تحويل اتجاه الحملة نحو القسطنطينية. عن ذلك انظر: حاتم الطحاوي، **بيزنطة والمدن الإيطالية (العلاقات التجارية 1081-1204م)**، القاهرة، 1998م. وللاطلاع على المصادر التاريخية الأصلية، وشهادة شهود العيان حول الغزو الصليبي لمدينة القسطنطينية، وامتيازات مدينة البندقية وتجارها بعد سقوط المدينة. انظر: Jeaffriou de Villehardowin, La Conquête de Constantinople texte traduction nouvelle avec notes et Glossaire, 2 Tomes, Paris, 1891; Robbert of Clari, La Conquête de Constantinople, Phillippe, L. (ed.), Paris, 1924. (المترجم).

تصنيعها كملابس قطنية واسعة تُسمى «تنورة» تلبسها الفلاحات في أوروبا، وساهم أصحاب الأعمال في البندقية خلال القرن السابع عشر ـ ولكن بصورة غير مباشرة ـ في نمو تجارة الحرير داخل الأسواق العثمانية. حيث كانت صناعة غزل الحرير باستخدام القوة المائية قد انتشرت في وسط ايطاليا مع تحول المدن الواقعة في إقليم البندقية إلى مراكز لهذه الصناعة. وفي حين كانت الخيوط الحريرية المغزولة آلياً مُصَنَّعة من الحرير المصنوع في إيطاليا ـ نظراً لمتانته ـ وليس من المواد الخام المستوردة، فقد كان منشوداً كسداة للحرائر المنسوجة في سائر البلدان الأوروبية الأخرى. وقد استخدم أصحاب الأعمال في هذه البلاد خيوط الحرير الإيراني الأقل متانة لصنع لُحمة النسيج الحريري. وبذلك تزايد الطلب على الخام المستورد من الشرق الأوسط[30]. غير أنّ أرباح التجار الإنجليز والفرنسيين من هذه التجارة كانت أعلى من أرباح منافسيهم البنادقة[31].

وخلال فترة وجيزة فيما قبل وبعد العام (1600/ 1008-09) دخل بعض التجار البنادقة في مجال تجارة منافسة واسعة الانتشار في توريد المنسوجات الصوفية للمستهلكين العثمانيين. وبعد عام (1550/ 956-57) شجعت الأزمة الشديدة والمؤقتة لتجارة التوابل البندقية، والتي نجمت عن تمكن السفن البرتغالية من الوصول إلى الهند في بدايات القرن السادس عشر، عدداً من المستثمرين المحليين على استثمار أموالهم في صناعة السفن. وخلال قرن واحد، كانت البندقية قد طورت صناعة ذات أهمية خاصة وهي صناعة الأصواف[32]. حيث تركز اهتمام المصنعين في البندقية على الأصواف عالية الجودة والتي ثبت تفضيلها لدى الميسورين من المشترين العثمانيين. ولكن نجاح هذا القطاع لم يدم طويلاً، فمع غلاء المعيشة وكذلك تعدد المكوس أو الضرائب أصبحت هذه الصناعة في موقف ضعيف لا يتحمل منافسة المدن الإيطالية التي تستطيع الوصول للأصواف الأسبانية بسهولة وكذلك من المستوردين الإنجليز والهولنديين. وكان تناقص الطلب الاستهلاكي العثماني يمثل مصدراً إضافياً لمشكلات هذا القطاع، حيث تضاءلت القوة الشرائية للمستهلكين العثمانيين بسبب الثورات الإقليمية والأزمات الاقتصادية للسنوات العصيبة فيما حول عام (1600/ 1008-09). ولكن على الرغم من كل هذه الأزمات والمخاطر التي اعترضت المسيرة، فإنّ التجارة العثمانية ـ البندقية كانت السبب في كثير من الأسفار المتبادلة بين الدولتين، حتى في سنوات الحرب بين

العثمانيين والهابسبورغ واضطراب الأسواق في البندقية والإمبراطورية العثمانية[33].

في فترات الحرب اضطربت أنشطة التجار البنادقة واضطروا إلى استخدام خدمات الشركاء التجاريين غير المحايدين من فرنسا وإنجلترا وحتى من إمبراطورية الهابسبورغ[34]. وتقدم هذه الخسائر المرتبطة بالحرب تفسيراً لمساعي 'الدوج واللوردات البنادقة'، كما كانوا يسمونهم في الخطاب السياسي العثماني، لإنهاء الحروب مع السلاطين خلال سنوات قليلة ما دام تجار المدينة لا يزالون يمارسون دوراً مهماً في تجارة شرق البحر المتوسط[35]. وعندما كانت تجارة البندقية الدولية آخذة في الهبوط الكلي بعد منتصف القرن السابع عشر، نجد أن الحروب كانت هي العقبة التي تسببت في ذلك على مر العقود.

في أوقات السلم، استفاد التجار البنادقة من شبكة القناصل المنتشرة في كل مكان. حيث أصبح بإمكان القنصل تلقي شكاوى التجار وتمريرها إلى البايلو (سفيرالبندقية) في اسطنبول، الذي يرفعها بدوره إلى السلطات العثمانية. وهكذا يكون من حق التاجر الذي يدعي أن المسؤولين عن الرقابة على بضائعه قد ألزموه بدفع رسوم مبالغ فيها عن بالات السلع في مدينة إزمير أن يحصل على تعويض من المركز العثماني[36]. وقد حدث ما هو مشابه لذلك في حلب حيث قام المديرون المحليون لإحدى المنشآت بتهديد التجار المستأجرين للمخازن في خانات المدينة بالإجلاء عنوة لكي يحصلوا منهم على إيجارات أعلى للمبنى الذي تم تطويره حديثاً[37]. وربما ساهمت القنوات الدبلوماسية أيضاً في حل مشكلات أكثر تعقيداً: ففي بدايات القرن السابع عشر صدر قرار بإلغاء الحظر المفروض على تصدير الأقطان والأصواف الخام، ولكن أحد المسؤولين ادعى عدم معرفته بهذا التغيير في السياسات ومنع التجار البنادقة من إخراج بضائعهم. مرة أخرى صدر الفرمان السلطاني بناء على وساطة دبلوماسية ليعلن السماح بهذا النوع الجديد من التجارة[38]. ولم يقتصر اعتماد البنادقة على دعم البايلو للحصول على مساعدة في المشكلات التجارية فقط داخل الأراضي العثمانية: فعندما صدر اتهام بالتجسس قبل عام (1618-19/ 1028) ضد شخصين كانا في رحلة إلى جزيرة بوزكادا، استطاع البايلو أن يستصدر لهما فرمانا سلطانياً بتسليمهما إلى القنصل البندقي في غاليبولي، الذي كان مطمئناً بدوره إلى نفوذه لدى السلطات العليا[39]. وهكذا فقد

كانت نوعية الممثلين الدبلوماسيين والقناصل البنادقة تمنح امتيازات حقيقية للتجار البنادقة حتى في الوقت الذي تراجع دور تجارة البندقية الدولية عن ذروته[40].

3 ـ التجار البولنديون والرحالة النبلاء

في القرن السادس عشر وبعد أن أصبحت المجر إقليماً عثمانياً، تركز التنافس بين الهابسبورغ والسلاطين العثمانيين على التاج البولندي، إلى جانب أهداف أخرى. وبعد أن سقطت أسرة جاغيلو الملكية الحاكمة في عام (1572/ 979-80) تحولت بولندا إلى الحكومة الملكية الانتخابية. وعلى الفور أعلن السلطان العثماني سليم الثاني (حكم 1566-74/ 973-82) أنه لن يسمح لأي أمير من المقاطعات المجاورة أن يعتلي العرش البولندي، وقد شملت تهديداته بالحرب أي مرشح من الهابسبورغ على وجه الخصوص. وكنتيجة لذلك تم تقديم التاج البولندي لأحد الأمراء الفرنسيين، الذي كان سيقبله السلطان في حالة عدم استطاعة أي من النبلاء المحليين البولنديين الحصول على التأييد الكافي لاعتلاء العرش[41]. وتظهر هذه الواقعة المهمة الدور الحيوي الذي لعبه السلاطين العثمانيون منذ أواخر القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر في صياغة سياسات الاتحاد البولندي ـ الليتواني. ويأتي ذكر هذه الحقيقة مناسباً هنا حيث لا يمكن دراسة العلاقات التجارية في منأى عن الوضع السياسي. وبصفة خاصة حين تصبح مواد وسلع الترفيه ذات أهمية كبيرة كما هو الواقع في هذه الحالة.

حظيت الأسلحة العثمانية وكذلك الحرير والمنسوجات المخملية والصوفية بشعبية واسعة في البلاط البولندي وبين الأشراف البولنديين[42]. ففي النهاية كان الزي المعروف باسم سارماشيان الذي تميزت به هذه الطبقة مستوحى من الفنون اليدوية العثمانية التي ظهر تأثيرها بقوة في مجموعات الملابس البولندية حتى يومنا الحاضر[43]. وقد حمل بعض القادة ذوي المكانة الرفيعة في الاتحاد البولندي ـ الليتواني صولجاناً معظماً شبيهاً بصولجان الحرب العثماني بوزدوغان كرمز من رموز علو شرفهم ومراكزهم. وفي القرن السابع عشر كانت صور السادة البولنديين التي يتم رسمها غالباً لاستخدامها في الشعائر الجنائزية، تجسد ملابسهم في طراز يعيد للأذهان صورة القفاطين العثمانية[44]. وكانت تصميمات المنسوجات المفضلة لديهم في الغالب توضح تأثرهم بالعثمانيين وأحياناً تكون واردة أصلاً من اسطنبول أو

الأناضول. بينما كانت البقية تقليداً محلياً للعثمانيين حيث شجعت شعبية هذه المنسوجات بعض النبلاء على تخصيص بعض الورش لإنتاج تصميمات مشابهة. وإلى جانب الحرير، شمل التفضيل أيضاً منسوجات أنقرة الصوفية. حيث أظهرت سجلات القاضي في أنقرة نهاية القرن السادس عشر أن التجار كانوا يصدرون هذه البضائع إلى بولندا[45]. ومن المحتمل أيضاً وجود نشاط تصديري للأصواف الخام والمغزولة كما جاء في الفرمان السلطاني لعام (1645-46/ 1055) حيث ذكر وصول مثل هذه البضائع إلى موانئ سينوب وسامسون والتي كانت بالطبع تحملها إلى بولندا[46].

لا شك في أن وصول بعض هذه البضائع الأصلية إلى كراكوف (Cracow) وغيرها من الأماكن لم يكن عن طريق التجار المحترفين فقط، بل أيضاً نتاج ما يسمي 'برحلات التسوق' التي قام بها العديد من النبلاء الشبان الذين كانت الزيارة لاسطنبول تعني لهم مدخلاً إلى العالم الأكثر رحابة. وكانت بعثات السفراء التي تزور اسطنبول عديدة، وكانت العظمة في تلك الأيام تشمل وجود حاشية كبيرة. وكان من الأفضل للأسر الشريفة ذات الموارد المتوسطة أن يرسلوا أبناءهم لمرافقة السفير حيث يعد ذلك توفيراً في النفقات عن تلك الرحلات التقليدية للأمراء. وقد قال أحد الصدور العظام ذات مرة مازحاً أن أتباع أي من السفراء البولنديين ربما يكونون أقل عدداً من أن يستطيعوا غزو اسطنبول ولكنهم بالتأكيد أكثر عدداً مما قد يحتاجه أي غرض آخر[47]. وفي بعض الأحيان كان الملك البولندي يضع بنفسه قائمة المشتريات المطلوبة من المنسوجات لكي يحضرها النبلاء المسافرون إلى الإمبراطورية: تماماً كالذي حدث في عام (1553/ 960-61) حين طلب الملك سيغسموند أوغست من شريف القصر فاوفرزينيك سبيتك جوردان (Wawrzyniec Spytek Jordan) أن يحضر معه ما لا يقل عن 132 قطعة من المنسوجات[48]. وحقيقة الأمر أن عدداً قليلاً من الرحالة النبلاء قد أثرى بصورة كبيرة من جراء إحضار البضائع وذلك برغم كراهيتهم العلنية للتجارة. فعلى سبيل المثال في عام (1742/ 1154-55) عاد المبعوث البولندي باول بينو (Pawel Benoe) ومعه خمسون عربة محملة بالبضائع. أما هؤلاء الذين لم يتوافر لديهم رأس مال يستثمرونه فكانوا على أقل تقدير يبيعون - بمقابل مادي جيد - القفاطين العثمانية التي كانوا يتلقون أنواعها المختلفة كهدايا داخل البلاط العثماني، وهو الأمر الذي أسهم في شيوع زي السارماستيا (Sarmatian) في بولندا[49].

بالإضافة إلى ذلك، كان التجار المنتظمون يزودون مستهلكيهم البولنديين بحاجاتهم. وخلال القرن السادس عشر انهمك كل من المسلمين واليهود وغيرهم من العثمانيين في هذه التجارة، بينما أصبح للأرمن اليد العليا فيها بحلول القرن السابع عشر (1600/ 1008-09)، حيث تأسس فرع بأكمله من الشتات التجاري الأرمني ـ كما رأينا سابقاً ـ في مدينة لفوف التي كانت تتبع بولندا في ذلك الوقت. وقد استطاع هؤلاء التجار أن ينظموا رحلتين ذهاباً وإياباً إلى اسطنبول سنوياً سواء كانت هذه الرحلات برية بواسطة العربات التي تقطع الطريق عبر مولدافيا ووالاشيا، أو بحرية من خلال السفن التي تحملهم وبضائعهم آملين في التغلب على عواصف البحر العاتية[50]. أما هؤلاء الذين عزموا على التوجه إلى الأناضول أو حلب، فقد كانوا يتجنبون التكلفة المرتفعة للإقامة في اسطنبول عن طريق نقل بضائعهم عبر موانىء البحر الأسود مثل طرابزون وسامسون وسينوب. ولكن القدر الكبير من الأموال التي كانوا يحملونها جعلتهم أهدافاً معرضة للخطر: وهكذا ففي عام (1576-77/ 984) كافحت السلطات العثمانية لكشف غموض جرائم السرقة والقتل، التي كان ضمن ضحاياها اثنان من التجار البولنديين الذين يحملون العملات الذهبية والأصواف إلى حلب. ويبدو أن ارتفاع قيمة هذه البضائع قد أثار أطماع أحد إخوة الموظف الجمركي في ميناء سينوب، والذي يبدو كأنه تورط في جريمة ضمن مجموعة من التجار وطلبة المدارس المتسربين. وكان الأمر سيصبح ذا فائدة لو عرفنا مصدر تصنيع هذه الأصواف المسروقة، والتي تم استرجاع جزء منها، ولكن الوثائق التي نحوزها الآن لا تفصح شيئاً عن هذا الأمر[51]. وقد استوطن عدد من التجار الموردين للمنسوجات إلى بولندا في الميناء العثماني على البحر الأسود المعروف باسم كافا. وكما يتضح من أسمائهم، فقد كان بعضهم سلافياً في حين بدا أن بعضهم الآخر يتحدّث الألمانية. ولا نعرف تحديداً ما إذا كان هؤلاء التجار قد بدأُوا أعمالهم كرعايا للملك البولندي، لكن ذلك ممكن[52].

4 ـ التجار من أراضي حليف (مشكوك فيه): فرنسا

اهتم سلاطين القرن السادس عشر والسابع عشر العثمانيون بإقامة علاقات ودية مع الحكومات المتوقع تحالفها أو هي بالفعل حليفة لهم في صراعهم ضد إمبراطورية الهابسبورغ[53]. وفي هذا الإطار أصدر السلاطين فرمانات الامتيازات

الأجنبية في الشرق التي منحت التجار الأجانب مزايا عديدة. وبهذا المعنى انطبقت تلك الامتيازات على البندقية التي شعرت حكومتها في تلك الفترة بالتهديد بسبب الوجود الإسباني في نابولي وميلان. وهكذا كانت مهتمة في الاتفاق المؤقت مع الإمبراطورية العثمانية[54]. ولكن أول شريك مسيحي للعثمانيين من أوروبا الغربية كان الملك فرانسوا الأول ملك فرنسا، والذي تضمن تحالفه مع السلطان العثماني شروطاً خاصة بالحفاظ على أمن وسلامة التجار الفرنسيين في الأراضي العثمانية[55]. وقد أظهر التفاهم بين الفرنسيين والعثمانيين علامات على توتّر كبير عدة مرات في القرن السابع عشر[56]. مع ذلك فقد تم احتواء الصراع حيث لم تقع في الفترة موضع الدراسة أي حرب بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا.

لكن في القرن السادس عشر وأيضاً في النصف الأول من القرن السابع عشر، لم يكن هناك عدد كبير من التجار الفرنسيين الذين استفادوا بالفعل من الفرص التي أتاحتها العلاقات الخاصة الفرنسية العثمانية. ففي البداية كانت الحروب الدينية المزعومة وكذلك الحرب الأهلية التي أعقبت طرد عائلة فالوا الملكية قد دمرت تجارة مدينة ليون والتي كانت في ذلك الوقت المركز التجاري لفرنسا. ونتيجة لذلك، فإن رجال البنوك الإيطاليين ـ والذين كانوا يمولون الأنشطة الاقتصادية في ليون ـ عادوا أدراجهم أو بحثوا عن أنشطة مماثلة داخل دوائر الطبقة الأرستقراطية الفرنسية[57]. وقد حدثت انتعاشة تجارية لفترة قصيرة وذلك بعد حصول هنري الخامس من أسرة بوربون المالكة على الاعتراف الخاص به ليصبح ملكاً لفرنسا. وقد أدت تلك الصحوة إلى إعادة تجديد الامتيازات الأجنبية (1604/ 1012-13). ولكن اغتيال هذا الملك في عام (1610/ 1018-19) أدى إلى انطلاق فترة أخرى من الحروب الأهلية التي انتهت فقط بهزيمة التمردات الإقليمية المناهضة للضرائب وصعود طبقة نبلاء البلاط التي عرفت باسم فروند (Fronde)، وذلك في عام (1652/ 1062-63).

مع ذلك خلال تلك الفترة، كانت 'العلاقات الخاصة' مع السلاطين العثمانيين والتي استقرت من خلال منح الامتيازات الأجنبية، تمثل أهمية كبيرة للدبلوماسية الفرنسية الناشئة. حيث إنه برغم قدم الامتيازات البندقية عنها إلا أنها تعرضت للتدهور خلال فترة التوتر التي سبقت وأعقبت الغزو العثماني لقبرص.

وعاقبة ذلك هي مرور فترة من الزمن كان يجب فيها على التجار الأوروبيين الراغبين في التجارة داخل الإمبراطورية المتاجرة تحت مظلة العلم الفرنسي. وهو ما يفسر استياء دبلوماسية أسرتي فالوا وبوربون من المحاولات الإنجليزية والهولندية للحصول على امتيازات خاصة بهم[58].

إلى جانب المشكلات السياسية الداخلية، تكمن الأسباب الاقتصادية وراء النقص النسبي للأنشطة التجارية من جانب الفرنسيين. فقد كانت فترة القرن السابع عشر فترة تعثر اقتصادي لفرنسا ولغيرها من الأطراف الأوروبية الأخرى. ولذلك حتى بعد عام (1662/ 1072-73) لم تظهر النتائج بشكل فوري عند محاولة كولبير (Colbert)، رئيس وزراء الملك لويس الرابع عشر، إعادة تنظيم العلاقات التجارية الدولية الفرنسية للاستعداد للمنافسة المستقبلية الناجحة مع الهولنديين[59]. وخلال القرن الثامن عشر فقط، ومع الروابط الاقتصادية الراغبة في التوسع من جديد، تمكن التجار الفرنسيون من الوصول إلى مكان الصدارة بين رجال الأعمال الأوروبيين الناشطين داخل الإمبراطورية العثمانية. وهو الأمر الذي يُعزى بدرجة كبيرة إلى الانسحاب الاختياري الذي قام به منافسوهم من التجار الإنجليز[60].

في محاولة إيجابية أكثر، سمحت تدابير كولبير الوقائية بنشوء صناعة المنسوجات الصوفية داخل مدينة كاركاسون (Carcassonne) وحولها في إقليم لانغيدوك (Languedoc)، والتي استأثرت منتجاتها بإعجاب المستهلكين العثمانيين القادرين على شراء الأصواف المستوردة ذات الجودة العالية أو المتوسطة وذلك خلال القرن الثامن عشر[61]. وقد استفاد منتجو إقليم لانغيدوك من خدمات التجار المقيمين في مارسيليا من أجل تسويق بضائعهم، حيث تمتع تجار هذا الميناء البروفنسالي بالحماية من المنافسة داخل فرنسا من خلال فرض نسبة 20 بالمئة كضريبة إضافية على كافة البضائع المستوردة التي تدخل المملكة قادمة من الشرق ولا تمر عبر مرسيليا[62]. كما طُبقت معايير الجودة على المنسوجات الصوفية مدعومة بعدد كبير من الفحوصات على المنتجات. وعلى أية حال، فقد أضعف من قدرة هذه الصناعة عددٌ من الأسباب مثل اللوائح التفصيلية للامتيازات وسياسات المراقبة والاحتكارات، حتى إنه وبحلول نهاية القرن الثامن عشر أدى نشوب حرب البحر المتوسط وحدوث الأزمة الداخلية للإمبراطورية العثمانية إلى عزل منتجي

مدينة كاركاسون وتركهم بلا أسواق لمنتجاتهم. ومع غياب الروابط التجارية مع أي مكان آخر عدا مرسيليا، انعدمت قدرة أصحاب الأعمال المحليين على إيجاد أسواق بديلة لمنتجاتهم، وعلى ذلك اضطرت مدينة كاركاسون إلى 'الحد من التصنيع'[63].

إلى جانب التجارة، اعتمد جزء من الموارد غير المرئية لأصحاب السفن في جنوب فرنسا على تأجير سفنهم للتجار العثمانيين، الذين مارسوا تجارتهم عبر القوافل البحرية التجارية. وبسبب السرقات التي ارتكبها القراصنة المالطيون والتي لم يستطع الأسطول السلطاني التخلص منها، اتجه عدد كبير من التجار المسلمين إلى نقل بضائعهم على سفن يملكها مسيحيون غير عثمانيين[64]. في حين حافظت الولايات الجزائرية والتونسية والليبية خلال القرن السابع عشر على وجود توازن دقيق بين مصالح فرق الإنكشارية المحلية ومصالح أصحاب السفن التجارية التابعة للأسطول البحري، وهم الذين يمثلون الوجه الثاني للعملة الواحدة التي يحتل المالطيون وجهها الأول. وقد كان من الصعب أن يستطيع أصحاب السفن التجارية، الذين تتباعد مصالحهم عن مصالح القراصنة، التوافق داخل المجالس المحلية التي كانت تملك دوراً مهما في سياسات الجزائر وتونس وليبيا. ويعد هذا سبباً من أسباب عزوف التجار عن إنشاء أسطول تجاري خاص بهم، بل اعتمدوا على خدمات السفن الأجنبية، والفرنسية في أغلبها. وسلك الحجاج إلى مكة النهج نفسه حيث لم يقطعوا رحلاتهم براً عبر شمال إفريقيا وإنما استخدموا الطريق البحري للوصول إلى مصر[65]. وعادة ما اشتغل البروفنساليون الذين تخصصوا في هذا المجال لفترات قصيرة اعتماداً على سرعة قواربهم. وعلاوة على ذلك، لعبت العلاقات الجيدة نسبياً بين الملك الفرنسي والحكومات الجزائرية والتونسية والليبية دوراً مساعداً إلى حد كبير. وعلى أية حال، وخلال القرن الثامن عشر واجه أصحاب سفن القوافل التجارية الفرنسية منافسة شديدة من قبل أصحاب السفن اليونانيين باعتبارهم لا يزالون رعايا للسلطان العثماني[66].

أدى انعدام الصلات المباشرة بين ممثلي التجارة الفرنسيين على جميع مستوياتهم ومراكز القوى السياسية العثمانية إلى عرقلة أنشطة التجار الفرنسيين مقارنة بتجار البندقية أو التجار الهولنديين. فقد كان السفراء من النبلاء الذين ليس لهم صلات مباشرة بالتجارة على الرغم من أن بعضهم ـ كما سيتضح فيما بعد ـ لم

يمنعه الموقف من إبداء آراء قوية في الأمور التجارية[67]. كما كان القناصل يدفعون مقابل مناصبهم ويهتمون أولاً وقبل كل شيء - كما كان يفعل ملتزمو الضرائب - بالحصول على عوائد مناسبة لاستثماراتهم. ومع ذلك كان القناصل يملكون سلطة على التجار، وكان بإمكانهم إجبار التجار المعارضين لهم على العودة للوطن عنوة.

شكّل التجار الفرنسيون الذين يملكون رأس المال اللازم وتصريحات الإقامة الرسمية الفرنسية طائفة خاصة بهم. وكان هذا الكيان يعقد اجتماعات منتظمة، وفي حالة غياب القنصل أو نائب القنصل، يتم اختيار أحد الأعضاء للقيام بدور الممثل لهم أمام السلطات الفرنسية والعثمانية. وأدى اختلاف المصالح السياسية والاقتصادية للسفراء والقناصل والتجار إلى نشوب العديد من الصراعات العنيفة والتي تورط فيها أحيانا الجانب العثماني. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك قصة الديون التي راكمها السفير الفرنسي الكونت دي سيسي (de Césy) في بداية القرن السابع عشر، والتي من المفترض أنه أنفقها للحصول على بعض الامتيازات للتجار الفرنسيين[68]. غير أنّ التجار الفرنسيين رفضوا قبول الأمر بهذه الصورة واستمر الخلاف عبر السنين.

وخلال العقدين الثالث والرابع من القرن الثامن عشر (1720/ 1132-42) و(1730/ 1142-52) كان يتعين على تجار مرسيليا أن يتعايشوا مع طموحات دوفيلينوف (de villeneuve) التوجيهية، سفير فرنسا في اسطنبول آنذاك. فقد اعتقد دوفيلينوف أنه بالإمكان مساندة أسعار الأصواف الفرنسية المتناقصة منذ فترة عن طريق التنسيق بين التجار الموردين لتقليل العرض من هذه المنسوجات في الوقت ذاته. في حين كان أعضاء الطائفة المختصة في حاجة إلى قرار موحد من جانب المجموعة بأكملها للالتزام بهذه السياسة. وكان من المفترض أن تقوم اتفاقات إلزامية مماثلة بخفض أسعار السلع التي يصدرها التجار من رعايا المملكة الفرنسية داخل الإمبراطورية العثمانية. ووضع دوفيلينوف تصوراً لمشروع فرض اتفاقات ملزمة بين التجار الفرنسيين من الموانىء المختلفة. ورغم تمتع تجار مرسيليا في القرن الثامن عشر بمركز قوي في الأسواق العثمانية، إلا أنهم لم يمتلكوا سياسة احتكارية. ونتيجة لكل ذلك، شعر المسؤولون في فرنسا وممثلوهم في الأراضي العثمانية بالقلق بشأن الفرص التي تمنحها قرارات دوفيلينوف للمنافسين الأوروبيين. وعلى أحسن تقدير كان استخدام القوة يمثل عملاً غير ملائم[69].

وخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تعرضت السياسة التوجيهية التي انتهجها دوفيلينوف دون أدنى شك بجدواها الاقتصادية، إلى هجوم متزايد داخل الدوائر الحكومية الفرنسية[70]. ومن الموضوعات التي ثارت حولها الخلافات الأمور التي تتعلق بالسياسة الاحتكارية لبيوت مرسيليا التجارية في تجارة الشرق الفرنسي. وتحولت الذرائع السياسية لخدمة الأيديولوجيات، حيث إنه خلال الحروب العديدة في تلك الفترة، وقفت كل من فرنسا وإنجلترا في الموقف المضاد للأخرى، وفيما عدا الصراع حول استقلال مستعمرات أميركا الشمالية التابعة لإنجلترا، فإن التوفيق لم يحالف فرنسا بشكل واضح. وكنتيجة لذلك، وبسبب تعرضها للهجوم المستمر من قبل سفن القراصنة التي هي في خدمة الملك الإنجليزي، أصبحت السفن الفرنسية عاجزة عن الإبحار بشكل طبيعي داخل البحر المتوسط[71].

لإنقاذ أعمال التجار الفرنسيين التي تأسست في الشرق الأدنى في كل هذه الظروف المعاكسة، قام الملك لويس الخامس عشر بالتعليق المؤقت للضريبة الإضافية بقيمة 20 بالمئة والتي كانت تؤمن احتكار مدينة مرسيليا. وقد انطوى ذلك على مزية هامة لمستهلكي المواد الخام المستوردة مثل مصنعي الأصواف في مدينة أميان. فحتى في أوقات السلم، تمكن هؤلاء الأفراد من شراء أصواف أنقرة بسعر منخفض جدًا من المستوردين الهولنديين، حيث إن الأخيرين لم يدفعوا كثيراً مقابل النقل عبر الأراضي الفرنسية بالإضافة إلى الرسوم الجمركية الداخلية. ولذلك حاول رجال الصناعة في أميان أن يطيلوا أمد إعفاءاتهم التي تسببت بها أوقات الحرب، زاعمين أن أصواف أنقرة التي يشترونها من الهولنديين ذات جودة أعلى. وعندما حاول تجار مرسيليا تفنيد هذا الادعاء، كانت النتيجة عبارة عن حرب منشورات حقيقية. ولكن يبدو أن كلا الجانبين قد تعامل مع القضية أساساً باعتبارها حالة اختبار. لم يكن استيراد أصواف أنقرة يمثل نوعاً رئيسياً من أنواع التجارة بحد ذاته، ولكن إذا سقط احتكار مرسيليا في هذا الصدد فلن يمكنها الصمود في مجالات التجارة المختلفة الأخرى[72]. بيد أنّ سياسة الاحتكار نجحت في الصمود حتى نشوب الثورة الفرنسية حيث تم إلغاؤها مع مثيلاتها من امتيازات النظام القديم (Ancien Régime).

كانت جاليات التجار الفرنسيين في البلاد الأجنبية من أكثر الجاليات التجارية

الأوروبية تعرضاً لتدخل حكوماتهم في كل التفاصيل الدقيقة المتعلقة بحياتهم اليومية. وعلاوة على ذلك، وعلى الأقل في بعض الموانىء، كان هذا التدخل مقبولاً كنمط للحياة، وغالباً ما يكون نوعاً من التحرك الإيجابي. وعلى ذلك، فعند قراءة خطابات الإذعان إلى السفارة في اسطنبول والتي كتبها التجار الفرنسيون المقيمون في أنقرة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، يكون من الصعب التصديق بأن الثورة الفرنسية كانت على مسافة عدة عقود قليلة[73]. وأوضحت دراسة حديثة، وللمرة الثانية، أن الفجوة بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية الحكومية المتطرفة وبين واقع الحياة كانت شاسعة[74]. وكان من المفترض رسمياً أن يسافر الفرنسيون إلى الشرق الأدنى بدون اصطحاب عائلاتهم، وأن يمتنعوا عن الزواج بالنساء المحليات المسيحيات، وأن يعودوا إلى فرنسا في غضون عدة أعوام. ورغم ذلك ففي الواقع، منذ القرن الثامن عشر فصاعداً، استقرت عائلات فرنسية في الشرق الأدنى لعدة أجيال. وشاعت الزيجات من المسيحيات الكاثوليكيات ذوات الأصول اليونانية والأرمنية، كما سجل بعض الأشخاص حالات من الفرنسيين الذين أقلعوا عن التحدث بالفرنسية. وكان السفراء والقناصل الفرنسيون يدركون هذا الموقف ولكنهم تعاملوا معه بتسامح طبيعي، ولم تكن السلطات الفرنسية وحدها هي التي تسلم بأن وجود دائرة متسعة متباينة لحماية النفوذ ستكون ذات فائدة للحفاظ على مكانة السفارة والقنصليات، وفي الاتجاه الأعم في الحفاظ على مكانة ملك فرنسا[75].

5 ـ رعايا صاحب (صاحبة) الجلالة ملك (ملكة) إنجلترا

اتسم ظهور التجار الإنجليز في أرجاء البحر المتوسط خلال القرن الخامس عشر بعدم الاستمرارية، حيث كانوا يبيعون الأقمشة الصوفية التي أصبحت السلعة الرئيسية في النشاط التصديري للبلاد. وبعد قرن من الزمن، وبعد التوقف القصير خلال فترة التوترات البندقية ـ العثمانية في (1566-73/ 973-81) عاود الإنجليز الدخول إلى البحر المتوسط بالقوة، وكان الغرض آنذاك استبدال تجارة النقل البندقية بأي وسيلة لتكون تحت إمرتهم مع عدم استثناء هجمات القراصنة[76]. وخلال العقود الأخيرة من القرن السادس عشر، عندما وصل الصراع مع التاج الأسباني إلى أوجه، صادقت الملكة إليزابيث الأولى على سرعة إيفاد سفرائها

الأوائل إلى اسطنبول، وبرغم ذلك فقد كانت شركةُ الشرق الأدنى حديثةُ التأسيس هي الملتزمة بالوفاء برواتب السفراء[77].

كان مصدر الدخل الرئيسي لهذه الشركة من التجارة بالحرير الإيراني الذي كان يحضره التجار الأرمن من مدينة نخشوان إلى حلب ثم إلى إزمير[78]. ويتم توزيع هذه المواد الخام عالية القيمة في شمال أوروبا بواسطة التجار الإنجليز بالإضافة إلى الكمية التي كان يستوعبها رجال صناعة الحرير الناشئة في ضاحية سبيتالفيلد اللندنية. وقد نظر الرأي العام الإنجليزي في ذلك الوقت لمسألة تصدير الذهب والفضة على أنها واحدة من أكثر أخطاء تجارة الشرق الأدنى فداحة. ففي النهاية تعتبر هذه المعادن 'عصب الحرب'، وهكذا فهي أساس قوة الدولة. وكما سنرى لاحقاً، كانت تلك النقطة هي التي التقت عندها المفاهيم المشتركة العثمانية والأوروبية المعاصرة فيما يتعلق بالتجارة. وللدفاع عن نفسها، أوضحت شركة الشرق الأدنى أن السبائك التي دخلت البلاد كنتيجة لإعادة بيع الحرير لأوروبا تفوق بكثير تلك التي خرجت منها لتمويل المشتريات الأصلية. وحتى الآن، يمكن استخدام مصطلح حديث مفاده أن التجار الإنجليز المتعاملين مع شركة الشرق الأدنى وقعوا تحت ضغوط كبيرة فيما يبدو للحصول على العملة الأجنبية[79].

كان بيع الأصواف الإنجليزية في الإمبراطورية العثمانية من طرق الحدّ من صادرات العملة. وحيث كانت أرباح تجارة الحرير عالية، فقد أمكن بيع الأصواف بأسعار أقل نسبياً بدون المخاطرة بالربحية الخاصة بالمؤسسة ككل. وتسبب تدفق الأصواف الإنجليزية في إلحاق الضرر البالغ بمصنعي الأقمشة الصوفية في سالونيك وهم من اليهود العثمانيين[80]. وقد توحدت الأصواف الإنجليزية مع تلك المصنعة في ميناء المدينة المقدونية، وأيضاً تلك المستوردة من البندقية في توجهها إلى السوق نفسها الضيقة نوعاً: حيث كان الإقبال على شراء الأقمشة المذكورة يتركز غالباً بين أثرياء سكان مدن حلب وإزمير واسطنبول. أما الفلاحون وحتى سكان المدن البعيدة عن مراكز التوريد الرئيسية فقد استمروا في اعتمادهم على المنتجات المحلية.

هناك عدة عوامل مختلفة أدت إلى ضعف صناع مدينة سالونيك خاصة أمام

المنافسة الإنجليزية. أولاً، لم يكن صوف البلقان الخام الذي كانوا يحصلون عليه ذا جودة عالية بينما كان الصوف الإنجليزي كذلك. وظهر تأثير ذلك في المنتج النهائي وهو ما يعني أن المستهلكين القادرين على التمييز ولديهم المال سوف يبهرون بالأصناف المستوردة. ثانياً، وجود المنافسة البندقية ثم تلتها الفرنسية في مجال الصوف الخام، وهو الأمر الذي قفز بالأسعار عالياً برغم امتلاك يهود سالونيك مزية شراء صوف البلقان قبل التجار الآخرين[81]. ثالثاً، إن صناع مدينة سالونيك نالوا حمايتهم من السلطات العثمانية، ومقابل ذلك هو تسليم الأقمشة الصوفية للقوات العسكرية العثمانية. حيث يتم دفع ثمن هذه الأصواف بأسعار قليلة نسبياً، أو ـ خاصة في القرن السابع عشر ـ كانت الأصواف تؤخذ بدلاً عن الضرائب، وبذلك لا يدفعون أي ثمن مقابل لها. ومن أجل المعيشة، اعتمد المصنعون على مبيعاتهم في السوق المفتوحة، والتي تزايدت صعوبة تحقيقها مع تقدم الأعوام في القرن السابع عشر ذاته. وشكّلت الأزمة المالية للدولة العثمانية حوالى (1600/ 1008–09) مصدراً رابعاً للمشاكل. فكما اكتشف البنادقة، على حسابهم، كان الدخل المتاح للعديد من خدم السلاطين منخفضاً. وفي ظل هذه الظروف، ساهمت الأسعار المنخفضة التي قدمها التجار الإنجليز في نجاحهم بشكل أكبر مما كان سيحدث لو لم يفعلوا.

في القرن السابع عشر، شكل التجار الإنجليز أكثر الكيانات الأوروبية وضوحاً في الإمبراطورية العثمانية. ففي الأقاليم النائية مثل المورة (Morea) (البيلوبونيز) نجد أشخاصاً إنجليزاً يعملون كفلاحين لسداد مستحقات العثمانيين[82]. غير أنّ الشركات الإنجليزية انسحبت من السوق العثمانية بعد العام (1700/ 1111–12). ومن ناحية أخرى، صارت إمدادات الحرير الخام الإيراني عشوائية، وفي النهاية تضاءلت حتى كادت أن تختفي. حيث كانت الحروب التي سبقت وأعقبت نهاية الأسرة الصفوية قد ثبطت عزيمة المنتجين عن الدخول في هذا المشروع الدقيق والكثيف العمالة[83]. وعلاوة على ذلك، وجد التجار الإنجليز الحرير في كل من البنغال والصين بأسعار أقل وأكثر ملاءمة للصناعات المتوسعة في أوروبا. ونتيجة لذلك، تهاوى الطلب الأوروبي على الحرير الإيراني بالفعل. وقد وصفت هذه الظاهرة بأنها توسيع للروابط التي تجمع منتجي الأقمشة النسيجية من العثمانيين وبين زبائنهم الأوروبيين. وتم منح العثمانيين 'فترة سماح' قبل بدء اكتساح الصناع

الأوروبيين في بدايات القرن التاسع عشر[84]. وفي ذلك الوقت، لم يجد التجار الإنجليز أي بضائع يمكن استيرادها من الشرق الأدنى، وكذلك المكاتب التجارية لمدينة حلب والتي سكن مسؤولوها بجوار ميدان ديفونشاير في لندن كانت قد أغلقت أبوابها تدريجياً[85]. وتظهر هذه الحقيقة بحد ذاتها أنه يجب عدم التحدث عن الأراضي العثمانية باعتبارها منفذاً كبيراً للبضائع الإنجليزية الصنع، في القرن الثامن عشر.

6 ـ الصلات مع عاصمة الاقتصاد العالمي في القرن السابع عشر: الحالة الهولندية

جاء الظهور الهولندي المتمثل في التجار والبحّارة في شرق البحر المتوسط متأخراً، حيث كان أول ظهور لهم خلال الأعوام الخاتمة للقرن السادس عشر. ولفترة طويلة من الزمن، لعبت تجارة بحر البلطيق دور طوق النجاة للهولنديين الشماليين، إذ سمحت باستيرادات واسعة النطاق للحبوب وأيضاً ـ كنتيجة لذلك ـ بدرجة من التحضر لم تكن معهودة في تلك الفترة من بدايات العصر الحديث. وفيما يتعلّق بالتجارة الهولندية خارج أوروبا، حافظت تجارة التوابل من جزر مولوكا [شرقي إندونيسيا] وسيلان ـ أو حتى المحاولة العقيمة لاكتساب موقع في الأميركتين في القرن السابع عشر ـ على الأولوية على عمليات التصدير إلى الأراضي العثمانية أو الاستيراد منها[86].

في الجانب العثماني، يبدو أن الوجود الهولندي كان مرغوباً فيه من قبل العثمانيين بسبب الصراع الطويل والناجح الذي خاضه الهولنديون ضد الهيمنة الإسبانية ـ الهابسبورغية. وهناك رأي يقول بأن هذا النموذج للحرب في الأراضي الهولندية بين عامي (1568/ 975–76) و (1609/ 1017–18) كان على الأقل في جزء منه يُعزى إلى مبادرات عثمانية: وكذلك قد يكون التوقيت للعمليات البحرية السلطانية في البحر المتوسط آخذاً في الحسبان تقلبات الحرب في الأراضي الهولندية[87]. فصورة الأسطول الإسباني الذي يتحرك بحرية ضد شمال إفريقيا التابع للعثمانيين لم تكن تروق للساسة في اسطنبول. ويمكننا هنا أن نزعم أن البقاء الكامل للجمهورية الهولندية يرجع إلى أن قيام إسبانيا 'بالدفاع عن الكاثوليكية' كان يجب أن يتمّ على جبهتين، لا على جبهة الأقاليم الشمالية الثائرة فحسب، وإنما على مسرح العمليات الحربية في البحر المتوسط أيضاً.

وعندما تقدم الهولنديون في بداية القرن السابع عشر بطلب للحصول على امتيازات أجنبية منفصلة، فإنهم لم يكونوا معنيين بصفة خاصة بالدعم السياسي العثماني. وكما حدث مراراً وتكراراً في بدايات التاريخ الحديث، يبدو أن متطلبات الصناعة النامية للمنسوجات كانت فاصلة. حيث كانت الأصواف تُصنع بنجاح كبير في مدينة ليدن ووجدت بعض هذه المنتجات طريقها للمستثمرين في الشرق الأدنى. غير أنّ قسماً كبيراً من هذه المنتجات (المعروفة باسم غرينن greinen في اللغة الهولندية) لم يكن يُصنع من الصوف على الإطلاق، وإنما يُصنع من صوف ماعز أنقرة[88]. وكان الخام من أصواف الماعز يأتي من الأراضي العثمانية تحديداً، حيث يأتي الجزء الأكبر منه من منطقة أنقرة، والقليل الباقي من المحتمل أن يكون من حلب[89]. وتواصل ازدهار صناعة الغرينن في مدينة ليدن في القرن السابع عشر، ولكنها تراجعت بعد (1700/ 1111-12) وتلاشت أهميتها الاقتصادية في حوالى (1730/ 1151-52)[90].

من الراجح أنّ احتياجات الصناعة في مدينة ليدن، وليس فقط الطلب المحدود نسبياً من المراكز التصنيعية الفرنسية مثل أميان، تشكّل سبب الصعوبة التي وجدها نساجو الأصواف في أنقرة للحصول على الخامات المطلوبة خلال القرن السابع عشر. وفي أواسط القرن السابع عشر، كان أحد ملتزمي الضرائب والمسؤول عن جمع المستحقات لدى المكابس التي تعطي للقماش الصوفي النهائي لَمَعانَهُ المميز، قد اقتنع بالتوسط باسم المصنِّعِين. ونتيجة لذلك أصدر السلطان العثماني في (1645/ 1054-55) فرماناً يحظر تصدير الصوف المغزول والخام خارج حدود إقليم أنقرة[91]. ولكن الحظر لم يُطبق تماماً، وإلا لكانت صناعة الغرينن الهولندية قد وئدت في مهدها. ولكننا نعرف من المصادر الفرنسية في القرن الثامن عشر أن أصواف الموهير الأعلى جودة قد أُعطيت للنساجين المحليين، وقد أظهرت الوثائق العثمانية العائدة إلى بدايات القرن التاسع عشر أن الحرفيين المحليين في ذلك الوقت لم يجدوا أي صعوبة في إمداد أنفسهم بالمواد الخام[92]. وقد ظهرت مبيعات للأصواف بين حين وآخر في هولندا حتى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعد اندثار الغرينن المصنع في ليدن. وربما كانت إعادة التصدير لفرنسا قد سمحت لبعض التجار الهولنديين باستمرار أنشطتهم في أنقرة حتى هذا الوقت.

7 ـ كيف تعايش التجار العثمانيون مع الأجانب والتجارة الخارجية

سنبحث في خطوتنا التالية أنشطة التجار العثمانيين المسلمين وغير المسلمين في نطاق التجارة الخارجية. فلقد زعم المؤرخون، على مدار فترة طويلة من الزمن، أن المسلمين العثمانيين كانوا يتجنبون التجارة، فيما عدا التجارة التي كانت تمد اسطنبول باحتياجاتها والتي تتحكم فيها الدولة بقوة، حيث كانت اسطنبول تبدو فرعاً من الإدارة المركزية العثمانية[93]. ولكن في العقود الأخيرة، أثبتت عدة دراسات عدم تحقق هذه المزاعم في أي فترة فيما قبل القرن التاسع عشر. وكمثال واحد على ذلك نذكر تأسيس فندق الأتراك (Fondaco dei Turchi) في البندقية في عام (1600/ 1008-09) والذي يمكن تفسيره فقط بوجود عدد وفير من الأناضوليين وسكان اسطنبول والمسلمين البوسنيين. ومن الصعب ذكر الأرقام هنا، ولكن في الأوقات السلمية كان الوجود العثماني في البندقية يربو على عدة مئات من الأفراد[94].

وعلاوة على ذلك، أظهرت دراسة عن تجار القاهرة المسلمين، في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، أن الشبكة المترامية الأطراف التي أسسها رجل واحد وهو إسماعيل أبو طاقية قد عملت بالتجارة في التوابل والعقاقير والمنسوجات الهندية، في حين كان يتعامل مع زملائه في البندقية عن طريق شركائه[95]. واستمرت القاهرة في وضعها كموقع مفضل للتجارة ربما لأن وضعها كمركز إقليمي كبير ذات منفذ جمركي خاص بها يسَّر للتجار العمل بشكل أكثر استقلالية عن الإدارة المركزية بصورة أوسع عما لو تم عمل ذلك في اسطنبول. ويجب إعطاء عناية خاصة لليمن في حال دراسة الروابط التجارية مع الأراضي الأجنبية حيث لم تعد ـ بعد عام (1632/ 1041-42) ـ جزءاً من الإمبراطورية. واكتسبت التجارة مع اليمن لنفسها أهمية جديدة بسبب تزايد الطلب العثماني على البن اليمني، على الرغم من الحظر السلطاني بين حين وآخر 'لهذا الجديد المضر'[96].

لا يعني الارتباط بالتجارة الأجنبية بالضرورة أن ثمة تاجراً ثرياً يزور العالم خارج الحدود العثمانية بنفسه. فكما كان يفعل نظراؤه في بدايات العصور الحديثة أو أواخر العصور الأوروبية الوسطى، كان رجل الأعمال الكبير يجلس في مكتبه

بصورة طبيعية في القاهرة أو دمشق ويعتمد على مراسلاته لتأمين البضائع المطلوبة. وكان للتجار القاهريين المعاصرين لإسماعيل أبو طاقية تعاملات مباشرة مع الهند الغربية. لكن بعد عام (1700/ 1111–12) كانوا فقط يرسلون وكلاءهم إلى جدة ليصحبوا البضائع عبر الرحلة حتى نهايتها[97]. وفي هذه الفترة المتأخرة من الزمن، كان تأمين النقل عبر موانىء البحر الأحمر عادة ما يتم بواسطة التجار من المناطق المنتجة وهم في هذه الحالة التجار الهنود أو اليمنيون.

وعلاوة على ذلك، لم تكن تجارة العبيد مصدراً غير مهم للربح. وهي تشمل بتعريفها الأنشطة التجارية التي تجتاز الحدود العثمانية إذ لا يمكن قانونياً استعباد الرعايا العثمانيين. وكان من المفترض رسمياً أن يكون تجار العبيد من المسلمين، على الرغم من أنّ التجار اليهود 'غير الرسميين' كانوا نشطاء في تلك التجارة. وفي مناطق السهوب شمال البحر الأسود، من المحتمل أن يكون تجار العبيد من التتار، في حين يبدو أن هناك تجاراً من شمال شرق الأناضول قد تعاملوا في تجارة العبيد القوقاز على الأقل في منتصف القرن الثامن عشر. وقد واجه الأخيرون المنافسة من التجار الأباظة والقوقازيين من خارج الحدود العثمانية[98]. وكان من الأمور المعروفة عن التجار العثمانيين بيع السلاح لرجال القبائل القوقازية كثمن يُدفع مقابل العبيد[99].

نشط التجار المسلمون في منطقة البحر الأسود حتى نهاية فترة دراستنا في أواخر القرن الثامن عشر. وقد استمر هذا النشاط بصورة جيدة خلال القرن التاسع عشر. ويظهر ذلك تحديداً من سجلات قاضي غلطة، ضاحية اسطنبول التجارية، حيث عاش عدد من الأشخاص فيها وأداروا أعمالهم هناك. وكان نشاط بعضهم متصلاً بتجارة الإمداد لاسطنبول وتوريد قطعان الماشية والأغنام والحبوب والزيوت التي كانت تحتاجها العاصمة بكميات كبيرة. ولكن في الغالب لم يستمر هذا الفرع التجاري طويلاً، وربما يُعزى ذلك إلى الضوابط الرسمية المحكمة والمطبقة عليه، وتحول عدد من التجار إلى الاستثمارات الواعدة بربحية عالية وخاصة تجارة العبيد[100].

وبالنسبة للتجار العثمانيين اليهود، فقد كانوا فيما يبدو أكثر نجاحاً خلال القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر عندما كان أغلبهم ما زالوا حديثي

الهجرة من إسبانيا أو إيطاليا. وحيث إن هؤلاء التجار كانوا أقل ثراء من البيئة العثمانية التي تأقلموا فيها، فقد تطابقت حالتهم مع النموذج الملاحظ في جميع أرجاء العالم: وهو أن أداء ما يسمى بالجاليات التجارية غالباً ما يكون أفضل ما دام هناك اختلاف واضح بين أعضائها والمجتمع المضيف[101]. وفي الوقت ذاته، لاحظنا الاستقرار الذي كان ينعم به التجار اليهود خلال القرن السادس عشر، ليس فقط داخل الأراضي العثمانية ولكن أيضاً في البندقية وسائر المدن الإيطالية الأخرى مثل أنكونا، أو على الأقل، ظل هذا الاستقرار واقعاً حتى عام (1556/ 963-64) عندما انتهت التحقيقات البابوية إلى سجن وإعدام عدد كبير من المارانو: وهم اليهود الذين أُرغموا على قبول التعميد في إسبانيا ثم بعد ذلك ارتدوا إلى دينهم السابق مرة أخرى. وبعد فترة طويلة قضاها اليهود في التواري خلف النجاح المتزايد للمجتمعات الإيطالية في العصور الوسطى، حقق التجار اليهود نجاحاً نسبياً في مجال تجارة البحر المتوسط يرجع سببه إلى حماية السلطان العثماني لهم بعد أن أصبح عدد كبير منهم ضمن رعاياه[102].

من المنافسين الناجحين لليهود العثمانيين كان الأرمن الذين عرضنا لهم فيما سبق، وهم الذين سادوا المجال في القرن السابع عشر، بينما حاز اليونانيون والألبان والصرب الشهرة في القرن الثامن عشر. وقد نشأت رابطة اقتصادية إيجابية في شبه جزيرة البلقان وذلك بعد نهاية سلسلة الحروب العثمانية - الهابسبورغية الطويلة في عام (1718/ 1130-31)، في حين كانت الحرب في (1737-39/ 1149-52) التي هيأت للعثمانيين استعادة بلغراد أقصر من أن توقف النشاط التجاري. وفي ذلك الوقت، استطاع الحمالون والمكاريون الذين كانوا يبيعون منتجات قراهم الجبلية أن يجدوا شركات تجارية مستقلة. ورحل ممثلوهم إلى فيينا حيث - وبسبب كونهم رعايا أرثوذكس لحاكم أجنبي، وأيضاً لروابطهم مع الصرب رعايا الهابسبورغ - ظلوا موضع مراقبة لصيقة من الحكومة غير الواثقة بهم. كما تردد بعض التجار البلقان على الأسواق الموسمية في ليبزغ[103].

ازدهر الناقلون البحريون اليونان خاصة في أوقات الحرب عندما عجز منافسوهم البروفنساليون عن الاستمرار في أعمالهم، وحصل بعضهم على خطابات وسم (Lettres de Marque) كقراصنة في خدمة ملك إنجلترا، وهو ما أتاح لهم

استخدام القوة ضد منافسيهم التجاريين دون أن يلحق بهم العار الملازم لأعمال القرصنة الحقيقية[104]. وقد ركّز أحد الأبحاث القديمة على مجموعة التجار الذين أسَّسوا أعمالهم في مجموعة من أصغر جزر بحر إيجة، وجاء هذا الاختيار ملائماً للمؤرخين القوميين حيث إن اليونانيين فقط هم الذين استقروا في هذه المناطق. ولكننا تعرفنا عبر مجموعة من الأبحاث الأكثر حداثة على أن ازدهار النقل البحري تم أيضاً في سياقات أكثر تعدداً في القوميات مثلما كان الوضع في كريت خلال القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر[105].

سمحت العوامل السياسية للمحافظين اليونان أن يوسعوا من نطاق تجارتهم: فبعد صلح كوجوك قينارجه في عام (1774/ 1187-88) حصلت الإمبراطورية الروسية على منفذ لها على البحر الأسود، وأيضاً، وبما أنه لم يكن يوجد أحد من أصحاب السفن المحليين ممن يمتلكون رأس المال المطلوب، فقد تم منح الملتزمين اليونانيين شروطاً مجزية[106]. ثانياً: أدت الحروب المصاحبة للثورة الفرنسية والحملات النابليونية إلى زيادة كبيرة في الطلب على الحبوب، في حين أصبحت البحرية الفرنسية عاجزة عن العمل في البحر المتوسط وتأمين سلامة القوافل البحرية البروفنسالية[107]. وقد وقعت هذه الأحداث بعد عام (1774/ 1187-88) النبوئي، حينما تنتهي روايتنا. ولكن حتى لو لم يحظَ أصحاب السفن اليونان بالأهمية كملتزمين قبل هذا التاريخ، فإنهم في حوالى عام (1800/ 1214-15) كانوا في موقف يسمح لهم بالاستفادة من الفرص التجارية التي قدمها تواجد الأساطيل البحرية الروسية والإنجليزية والفرنسية في تلك الفترة.

وهكذا فإنّ أصحاب السفن اليونانيين كافحوا ضد منافسيهم الفرنسيين في محاولة للحصول على موطىء قدم في الأراضي البعيدة نوعاً ما، والتي شملت في بعض الأحيان إسبانيا أيضاً. ويتضح من ذلك أن من السذاجة الافتراض أن ثراء العثمانيين غير المسلمين كان لأنهم يخدمون مصالح التجار من غرب أوروبا الأوفر رأسمالاً من أصحاب الامتيازات السياسية. ولا يمكن إنكار أن بعض التجار من الأقليات الدينية العثمانية قد تخصصوا في تمويل هذه الخدمات. وحاجتنا الآن هي استحضار الوكلاء المتعددين للتجار الغربيين، ومترجمي القنصليات سواء كانوا حقيقة أو مجرد تصور، والكثير غيرهم. ولكن في الوقت نفسه، كان العديد من

التجار العثمانيين من أي طائفة دينية في حالة تنافس بقدر مساوٍ لدرجة مشاركتهم مع التجار الفرنسيين أو الإنجليز. وحتى عندما عملوا في وفاق مع الأجانب، كانوا دائماً يحاولون استخدام تفوقهم في معرفة الشروط المحلية لحماية أسواقهم من تدخل القادمين الجدد[108]. وعلاوة على ذلك، ففي ظل هذا المناخ المتسع بصفة عامة للأعوام فيما بين (1720/ 1132-33) و (1760/ 1173-74)، تمكن الناقلون من التحول إلى تجار مستقلين بالفعل. وهكذا يجب علينا تصور علاقة التجار العثمانيين غير المسلمين مع التجار الأجانب على أنها علاقة متشابكة، حيث يمكن أن يلعب الفرد الواحد فيها دور كل من المشارك والمنافس وذلك طبقاً لما تتطلبه الظروف. بل إن ذلك الميل الذي أبداه بعض المسيحيين السوريين ولاحقاً الأرمن لقبول الكاثوليكية الرومانية يجب ألا يتم تصوره فقط على أنه استعداد للتخلي عن هوياتهم لصالح الهويات الأقوى للأجانب. ففي الوقت نفسه قد تسمح مثل هذه الاستيعابات الثقافية بالوصول إلى الشبكات التعليمية وغيرها من الشبكات، والتي عادة ما تسمح لهؤلاء المتحولين دينياً بالتغلّب على نظرائهم[109].

8 - عودة إلى جدل قديم: العوامل التجارية 'القائمة' و'الجديدة'

منذ ما يقرب من خمسين عاماً مضت، حيث كان أول ظهور لكتاب فرنان بروديل(*) عن البحر المتوسط في القرن السادس عشر، دخل الباحثون في جدل طويل حول تداعي مملكة البندقية وميلاد الأمم التجارية بالأسلوب الحديث مثل الهولندية والإنجليزية والفرنسية[110]. وقد بدت الأمور سهلة وبسيطة في سبعينيات القرن العشرين: بدا صغار التجار عاجزين عن تحمل المنافسة مع الشركات القانونية بما لها من كبر حجم الموارد الرأسمالية والمخازن والمعلومات التسويقية[111]. أما خلال القرن السابع عشر، وكما كان مفترضاً، فقد توارت الطرق البرية خلف الرحلات عبر المحيط وأصبح التجار العثمانيون مهمشين. وإقراراً بالحقيقة، ففي السنوات الأخيرة من حياة بروديل، تملكته الرغبة في إدخال تعديلات على آرائه. وهكذا فقد نظر إلى السيطرة العثمانية على الطرق البرية

(*) صدر بالعربية تحت عنوان: **المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني**، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2008.

باعتبارها عاملاً ذا قيمة عالية في قدرة الإمبراطورية على تجنب التوحد داخل العالم الاقتصادي الأوروبي حتى حوالى عام (1800/ 1214-15)[112] وهو ما كان يمثل لمعظم الباحثين منظوراً قليل الأهمية. وتمثلت تلك الحقيقة الخادعة للمتخصصين فقط في التاريخ العثماني في أن دراسات الاقتصاديات المحلية أظهرت أمثلة لتجار ناشطين تمكنوا من التنافس مع شركات الشرق الأدنى والهند الشرقية لفترة أطول، بعد الوقت الذي كان «يجب عليهم فيه» الاختفاء من مسرح الأحداث[113].

بدأت الأمور في التغير فقط في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، ويُعزى ذلك جزئياً إلى التأكيد الحديث على الوكالة المحلية في مقابل التجار والدبلوماسيين الأوروبيين بناة الإمبراطوريات، وهو الاتجاه الذي اتسم به علم التأريخ منذ ذلك الوقت وما أعقبه. وكنتيجة لذلك، حاول المؤرخون خلق مواءمة بين المعلومات الظاهرة حول النجاحات التجارية العثمانية حوالى (1600/ 1008-09) وبين ما نعرفه عن تراجع البندقية من مجال التجارة الدولية تقريباً في الفترة نفسها. وبهذه الطريقة، أكد الباحثون على أن تجارة استيراد التوابل عبر القارات في أواخر القرن السادس عشر كانت ذات أهمية أقل بالنسبة للتجار القاهريين عن أهميتها بالنسبة لنظرائهم البنادقة، وهي التجارة التي كانت واحدة من أكبر موارد الدخل لسلاطين المماليك في القرن الخامس عشر. ويُعزى ذلك بصفة خاصة لتجارة البن والمنسوجات الهندية، التي شكلت بديلاً جاهزا للمصريين ولكن بدون أن يشترك معهم فيها البنادقة[114].

علاوة على ذلك، فقد وصلنا إلى تقدير الحقيقة التي تقول إن التجار الذين ثبتوا أنفسهم بقوة داخل فرع معين من التجارة قد يعتادون على المزية الجيدة على أساس أنهم داخل ملعبهم. ونتيجة لذلك، قد يبدي هؤلاء التجار مقاومة ضارية لمحاولات الغرباء لإزاحتهم من هذا المجال. وفي نطاق هذا الصراع، قد تحدث تحالفات أو حتى معايشات غير متوقعة. وأوضحت إحدى الدراسات الحديثة إلى أي حد شكل العثمانيون والبنادقة في القرن السابع عشر جزءاً من عالم النظام القديم والتي حانت نهايتها فقط عندما ثبَّت 'الأجانب' - وأكثرهم في هذه الحالة من الفرنسيين - أنفسهم داخل موانيء جزيرة كريت[115]. وحدث كل ذلك في أغلبه عقب الغزو العثماني للجزيرة مباشرة. وقد يخرج القارئ لذلك بانطباع أنه مع فتح جزيرة كريت، حدث اندماج داخل العالم الاقتصادي الأوروبي في وقت

ما من أوائل القرن الثامن عشر، وهو الذي كان متأخراً نوعاً ما عما حدث في إزمير ولكنه سابق لما حدث، على سبيل المثال، في الأراضي الساحلية للبحر الأسود.

ترتبط مثل هذه الأحكام عادة بفرضية أن الحكومة الفرنسية كانت قادرة على إحكام السيطرة على التجارة في منطقة البحر المتوسط عن طريق توجيه أنشطة التجار الفرنسيين كما لو كانوا موظفين حكوميين تقريباً[116]. ومع هذا، فإن دراسات أخرى أظهرت أن التعارض بين طموحات كل من السكان الفرنسيين في الشرق الأدنى والملك الفرنسي لويس الرابع عشر وكولبير ودوفيلينوف قد أدى ببراعة إلى تجاهل القوانين المرسلة إليهم من باريس أو مرسيليا. والافتراض بأن هؤلاء الأشخاص كانوا على قدر عالٍ من سهولة الانقياد قد يؤدي إلى إساءة الحكم برغم ظهور سهولة الانقياد في واقع الأمر. وعادة ما كان القناصل الفرنسيون المعينيون في أحد موانىء الشرق الأدنى يملكون أسباباً خاصة بهم للتساهل أمام عصيان القواعد الرسمية. ورغم كل شيء، فقد كان التجار محل الدراسة أعضاء في الأمة الفرنسية أيضاً، وهم أنفسهم الذين كان يرغب القنصل في الاتفاق المؤقت معهم.

لا شك في أنّ أولئك التجار الذين لم يتبعوا عادة رغبات حكومات بلادهم وكانوا مستقرّين بشدة في إزمير أو هانيا، كان باستطاعتهم دمج منطقة بحر إيجة أو جزيرة كريت داخل العالم الاقتصادي الأوروبي. ورغم ذلك سيكون من السذاجة الافتراض بإمكانية حدوث ذلك بين يوم وليلة، وبسرعة لم تتوافر إلا في القرن العشرين. ففي العقد الأول من القرن السابع عشر أو الثامن عشر كان التجار الأجانب غالباً يملكون نفوذا أقل بكثير مما كانوا يحبون تصوره، ومن أجل استمرار أنشطتهم التجارية، كان عليهم أن يطبقوا القواعد والعادات العثمانية. ومن ناحية أخرى، تمتعت أنشطتهم بالتسهيلات من خلال الأسعار التي كانوا يقدمونها وكانت غالباً أفضل مما يأمل تحقيقه المنتجون والتجار من رعايا السلاطين إذا قاموا ببيع بضائعهم في اسطنبول، حيث كانت الرقابة على الأسعار صارمة. وبالإضافة إلى وجود المنافسة بين التجار المحليين والأجانب، فقد تواجدت أيضاً بينهم درجة من درجات التعاون.

9 - الجماعة العثمانية الحاكمة ومواقفها من التجارة الخارجية

حيث إن السياسة التجارية للسلاطين العثمانيين قد بحثت مراراً وتكرارًا، فسوف نحاول هنا إجمال بعض الملامح العامة لهذه السياسة[117]. وكما كان الحال في أنظمة الحكم الأخرى في عصر ما قبل الثورة الصناعية، لم تكن التجارة تعتبر مجالاً للاجتهاد مع وجود قوانينها الخاصة، والتي يستطيع بها الحكام التدخل فقط إلى الحد الذي يمكن به فقط استثارة النتائج غير المتعمدة، مثل اختفاء البضائع من السوق 'الرسمية'. وعندما نوقشت في المستندات الرسمية العثمانية ظاهرة السوق السوداء، التي انتشرت واشتهرت باسم 'احتكار'، وصفت بأنها نقيصة أخلاقية ترجع إلى الرغبة في الكسب غير المحدود (طمعي هام). بالمقابل، لم يُعتبر أنّ ذلك يستوجب التعنيف أو الزجر وإنما ردّ لا يمكن اجتنابه على القلة التي نراها اليوم. فهذه الظاهرة التي نعتبرها نحن سكان القرن الحادي والعشرين جزءاً من الاستقلالية الذاتية الاقتصادية أو الممالك السياسية، كانت تشكل جزءاً من عرش مملكة الأخلاقيات عند المفكر العثماني. وقد ظهرت تلك النظرة بأسلوب واضح من خلال العمل الأدبي 'مرايا الأمراء' الذي تألف منه عدد كبير من النماذج. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أوروبا الغربية المعاصرة لتلك الفترة، سادت - وبلا تحدٍّ - أفكار مشابهة حتى عصر مكيافيللي. ومن المؤكد أنها لم تختفِ حتى القرن السابع عشر[118].

انتشرت ما قبل التصنيع، في الشرق الأوسط وسواه، نظرة تميل إلى اعتبار التجارة نشاطاً يجب أن تنظمه الحكومة على الأقل فيما يختص بالسلع المرتبطة بالاحتياجات اليومية[119]. وكانت الاعتبارات العملية تضفي الشرعية على هذا التنظيم، حيث إن المدن الكبيرة أو الجيوش لا يمكن تزويدها بالطعام عن طريق العمليات التسويقية وحدها، مع الأخذ في الاعتبار الإنتاجية المنخفضة للزراعة. ولكن سيادة الأخلاقيات فوق الاقتصاد والسياسات منحت تعزيزاً إضافياً لصورة الحاكم المفترضة في نظرية الدولة الإسلامية، باعتباره حارساً للنظام الأخلاقي. ومن هذا المنظور، كان التنظيم في صالح خزانة الحاكم وكذلك من أجل منفعة رعاياه. وعملت الحكومة في إطار حددته القوانين المقبولة دينياً وأيضاً في إطار الأخلاقيات. وسوف تؤدي تلك الإجراءات إلى رخاء الشعوب إذا تم اتباعها بصورة

صحيحة. وكما تناولتها 'الحكمة القديمة'، والمعروفة في الإطار الإسلامي 'بمبدأ المساواة'، فإن رخاء رعايا الحاكم يسمح لهم بدفع الضرائب التي بدونها لا أمل لأي دولة في البقاء[120].

طالما عُرف بأن السلاطين العثمانيين قد ميزوا بين تجارة المواد الغذائية وتجارة المواد الخام المطلوبة في البلاط السلطاني والجيش والعاصمة، وبين الأعمال بعيدة المسافة والتجار عبر الدول والذين يتم إعفاؤهم عادة من اللائحة التفصيلية التي يحتاج غيرهم من التجار إلى الإذعان لها. وكان يتم السماح لهم بالشراء والبيع بدون تدخل حكومي في هوامش الربح، في حين كانت الحكومة تسمح بهامش ربح لا يتجاوز مداه من 10 إلى 20 بالمئة لكل من الحرفيين وأصحاب المحلات العاديين[121]. وفي كلّ حال، ترجع تلك المعاملة الخاصة إلى افتراض غير معلن هو أن الأصناف التي يأتي بها التجار من مسافات بعيدة غالباً ما تكون قليلة العدد وتمثل سلعاً وبضائع كمالية أكثر من كونها ضرورية. ويتلاءم هذا التفسير بطريق المصادفة مع مفهوم 'الاقتصاد العالمي' لبروديل، حيث عادة ما يكون الربح القليل متوقعاً من عبور الحدود بين الممالك الاقتصادية المختلفة[122].

غير أنّ الادعاء بأن الحكومة العثمانية لم تكن تهتم بتنظيم تجارة السلع الكمالية يتطلب سريعاً إدخال بعض التعديلات عليه. فعلى الأقل ومع النصف الثاني من القرن السادس عشر، بدا أن السلطات كانت تفترض أن أعضاء الهيئة الحاكمة - وينطبق القول ذاته على الحاكم - كانوا معنيين بسلع محددة، لم يكن ليحظى الرعايا العاديون بالوصول سريعاً إليها. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للجنود الإنكشارية الذين يمثلون هنا أبسط المستويات نسبياً، كانت تلك البضائع تعني المخصصات المنتظمة من اللحوم المدعومة علناً[123]. وكانت 'حلة التشريف' توزع بانتظام في المناسبات الاحتفالية حيث يتسلم فيها الممنوحون، الذين لم يحققوا بالضرورة مكانة رفيعة، كميات من المنسوجات الحريرية كنوع من عطايا الحاكم. وهنا ربما نجد أنفسنا ثانية أمام منح رجال الطبقة العليا البضائع ذات القيمة.

عندما يحتاج قصر السلطان للإمدادات، فإن اللوائح هنا يتم تطبيقها على تجار المسافات البعيدة بشكل محكم أكثر مما كان يحدث في السياقات الأخرى. وعندما تكون السلطات هي فئة المشترين، فإن الأسعار المحددة حكومياً والتي

تُنشر في قوائم تفصيلية خاصة في اسطنبول خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت مدعومة بقيود خاصة. ومن الواضح أنه كان هناك مدى أوسع يُسمح به للتجار عند التعامل مع العملاء الاعتياديين[124]. وقد يُطلب أحياناً من أصحاب البضائع التي يحتاجها الحاكم أن يقدموها بأسعار خاصة كرمز لإخلاصهم للحاكم، وفي بعض الحالات خلال القرن السادس عشر، زار تجار البلاط المختصون روسيا أو حتى إنجلترا ليقوموا بعملياتهم الشرائية 'من مصدرها'، ولكن لسوء الحظ، فإننا لا نعرف شيئاً عن الأسلوب الذي أدار به هؤلاء التجار أعمالهم[125].

وبشكل مختلف وبعيداً عن النخب الحاكمة والبلاط، رأت الإدارة العثمانية أنه لا توجد حاجة خاصة لحماية الطلب الخاص من العامة الميسورين من أهل الحضر فيما يتعلق بالعباءات الصوفية الجيدة، والساعات أو المنسوجات الهندية المزركشة. وعلى العكس تماماً، فإن المحاولات التي بذلها أثرياء هذه الفئة من السكان رعايا السلطان باستخدام أسلوب البذخ كوسيلة لتأكيد مكانتهم الاجتماعية قد تحولت إلى أهداف توجهت ضدها العديد من المراسيم السلطانية المناهضة للرفاهية. وكان من الملاحظ خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر وجود ميل لتحديد المكانة الاجتماعية من خلال أسلوب البذخ الواضح، وكان أيضاً يحظى بالتساهل أو حتى الترويج له ما دام مقترناً بالبلاط السلطاني. ولكن عندما يحاول التجار المعاصرون لذلك والذين حققوا ثروات من خلال التجارة النامية أن يظهروا ثراءهم من خلال البذخ الواضح، فإن النتيجة تكون 'تضييقاً' في نمط القوانين المجددة المضادة للرفاهية[126]. وكما هو الحال بالنسبة إلى مثل هذه اللوائح عبر العالم، فإنه لم يكن من السهل عادة تطبيق المراسيم السلطانية المحددة للبذخ، ونستطيع الزعم بأن السلطات العثمانية كانت على وعي كافٍ بهذه الحقيقة كما نعيها نحن الآن. ومن المحتمل أنه من خلال السماح لتجار المسافات البعيدة أن يتقاضوا رسماً تحتمله السوق، فإن الحكومة العثمانية بذلك تعزز بفاعلية تشريعات الحد من النفقات وسط الأشخاص الأقل ثراء المدعين انتماءهم إلى مستويات اجتماعية أعلى.

لكن كانت هناك أسباب أخرى حثت الدولة العثمانية على لجم التجارة الأجنبية. وترتبط هذه الأسباب بمشكلة حفظ السبائك، التي تعتبر من الضروريات لأي حاكم يتجهز للدخول في حرب. على الرغم من أن الدولة العثمانية خلال

القرن الثامن عشر على الأقل كانت سيئة الدفع لما عليها من مستحقات؛ فقد كانت في حاجة إلى الفضة والذهب لدفع مستحقات الجيش وإمداداته. فبدون العملات الفضية لا يمكن استئجار المرتزقة للأعمال الحربية حيث كانوا يُعتبرون أساسيين في الجيش بدءاً من القرن السابع عشر وما أعقبه. وعلاوة على ذلك وخلال القرن السابع عشر، كانت معظم مناجم الفضة المحدودة العدد داخل الأراضي العثمانية قد تم التخلي عنها بسبب ارتفاع تكلفة استخراجها ما جعل منها عملاً غير اقتصادي مقارنة بالمنافسين من البيرو والمكسيك[127]. ولكن في الوقت نفسه، ومن أواخر القرن السادس عشر فصاعداً حدث نقص شديد في الفضة أدى إلى اقتناع الحكومة العثمانية بالدخول في سلسلة طويلة من التخفيضات لقيمة العملة، وهو ما أدى إلى كمٍّ كبير من الاضطرابات السياسية/الاجتماعية، والتي قد تكون ساهمت في تولد الشعور بالانحدار السياسي من جانب الأشخاص الذين تضرّروا من ذلك ضرراً بالغاً[128]. ومن الواضح أن هذا 'الانسياق الدنيوي' للأموال كان باتجاه الشرق كما حدث سابقاً في العهد الروماني. وهكذا، حتى خلال سنوات التضخم في حوالى (1600/ 1008-09) فإن السبائك المعدنية الأميركية - والتي كان التجار الأوروبيون يدفعونها مقابل مشترياتهم - لم تكن تمكث داخل حدود الإمبراطورية طويلاً. فكما رأينا سابقاً، أقام التجار الهنود جالية تجارية كبيرة في إيران مع بعض التوسعات داخل الأراضي العثمانية. حيث كانوا يبيعون الأصباغ والمنسوجات الهندية والتوابل والعقاقير وربما أيضاً بعض الحرير الإيراني. وعلى أية حال، لم تكن هناك بضائع كثيرة في السوق العثماني ليهتم الناس بشرائها عند رجوعهم لبلادهم. ولذلك وجد التجار الهنود أنفسهم يصدرون الفضة بكميات ضخمة، وأصبح هذا التدفق للمعدن الثمين داخل شبه القارة مفسراً لسبب ثقل وكثافة الفضة في العملات المغولية. هذه الحالة من الأمور بدأت تقلق أعضاء النخبة العثمانية في بدايات القرن الثامن عشر، عندما اقترح المؤرّخ الرسمي نعيمة(*) أن التجار

(*) هو المؤرخ العثماني مصطفى نعيمة، ولد في حلب 1655م وتوفي في المورة 1726م. شغل العديد من الوظائف في الدولة العثمانية، كما شغل منصب كاتب الوقائع، وأوضح في كتابه «روضة الحسين في خلاصة الخواقين» والمشهور باسم «تاريخ نعيما» الأحداث التي وقعت خلال الأعوام 1574-1655م بأسلوب مقارب للتاريخ المعاصر. انظر: Naima, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, c. 5, s. 1744. (المترجم)

مطلوبون لشراء البضائع في مقابل السلع التي يحضرونها إلى داخل الإمبراطورية، ومميزاً التجار الهنود كمصدرين رئيسيين للسبائك المعدنية[129]. ولكن بحلول نهاية القرن الثامن عشر وعندما وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها متورطة مرة أخرى في الحرب والأزمات، حاول السلطان العثماني سليم الثالث أن يمنع جدياً استيراد المنسوجات الأجنبية.

لم يتأثر التجار الأوروبيون بصورة كبيرة بهذا الاهتمام بمنع تدفق الفضة. فبينما، في أواخر عهد الصفويين بإيران ـ وعندما بدأت الأرباح تنقطع عن تجارة الحرير ـ انشغل التجار الأوروبيون بعمليات تصدير واسعة للسبائك، لم تكن تلك هي الحالة على الأراضي العثمانية قبل المضاربات المالية الفرنسية التي حدثت في أواخر القرن الثامن عشر[130]. بل على العكس تماماً، استمر التوازن التجاري إيجابياً لفترة طويلة بين العثمانيين والدول الأوروبية، لدرجة أن التجار الفرنسيين والإنجليز احتاجوا نوعاً ما إلى استيراد الفضة. وعلى النقيض، وحتى خلال القرن السادس عشر، كان قلق السلطات العثمانية قد بلغ مداه حول تدفق المعادن ـ ليس فقط الفضة، وإنما شمل أيضاً النحاس ـ إلى إيران. وحتى الآن كانت مسألة حفظ السبائك مرتبطة فقط بالرغبة في حجب المعادن عن الخصوم المحتملين[131]. غير أنّ شراء الحرير الإيراني الذي يحتاج إليه المصنّعون في بورصة، حتى لا نقول شيئاً عن استيراد سلع الرفاهية، كان يمكن موازنته بسهولة عن طريق تصدير الحديد والنحاس والعملات الفضية، لذا كان التهريب واسع الانتشار.

عندما وضعت الإدارة العثمانية اللوائح لتنظيم التجارة، كان هناك اهتمام بالحفاظ على النظام الاجتماعي القائم وتقليل حجم التنافس داخل النخبة الإدارية والعسكرية وداخل البلاط السلطاني، مشتركاً مع الرغبة في الحفاظ على السبائك داخل البلاد. فلم يكن مسموحاً بتصدير المواد الغذائية والمواد الخام التي قد تفيد الأعداء، وفي كل الأحوال، فإن مثل هذه البضائع قد يحتاجها الجنود والبحارة والصناع العثمانيون[132]. وقد صادفتنا مثل هذه السياسات فيما يختص بالنحاس وأصواف أنقرة، ولكن تضاعفت أهمية تلك السياسات في حالات السلع الضرورية مثل الدقيق والقطن والجلود. والجمع بين كل هذه الاعتبارات يوجب على النخبة العثمانية أن تبقى حذرة للغاية، إن لم تكن عدائية تماماً فيما يختص بالتجارة

الأجنبية على الأقل طالما لم يكن ذلك لخدمة السلطان العثماني نفسه.

على أية حال لم تكن تلك هي القضية، بل على النقيض تماماً، فقد كان مسموحا للتجار الأجانب بقدر كبير من الحرية. وحيثما كان الأجانب مشتركين، وهذا ينطبق بصفة خاصة على المدن مثل إزمير، فقد كان مسموحاً لهم بمدى رؤية واسع بل ومساحة واسعة للاستمتاع بعطلاتهم. وفي الغالب كان التجار الهنود ينجزون أعمالهم التجارية بدون أي عائق أو مانع. وبأسلوب آخر، فإن التواجد المستمر للمدن الأصغر تجارياً مثل دوبروفنيك، والتي كان من الممكن أن يحتلها العثمانيون في أي وقت ولكنهم اختاروا ألا يفعلوا، يوضح اهتمام الحكومة المركزية بالتجارة الخارجية (انظر الفصل الثالث). وحينما يتعلق الأمر بالتوريد، فإن الدافع الرئيسي هو الغرض الاستهلاكي للإدارة العثمانية، وهو التصوير الإيجابي لأي عمل يزيد من كميات البضائع المتاحة في السوق الداخلية. وعلاوة على ذلك، إذا لم يكن المستوردون قد جعلوا من أنفسهم أشخاصاً غير مرغوبين لقيامهم بتصدير السبائك، لكان قد سُمح لهم بإخراج بضائع معينة. ومن منظور الإدارة العثمانية، فقد خُوِّلت حاشية الإمبراطورية حق تحديد أي الأصناف تصلح للتصدير وأيها لا تصلح لذلك. ونحن لا نعلم ما إذا كان المسؤولون العثمانيون على وعي أم لا بحقيقة أن التجارة مع الدول الأوروبية خلال القرن الثامن عشر قد أدت إلى تدفق داخلي للفضة، ولكن هذا احتمال قائم. وبينما صوَّر مؤرخو القرن العشرين دخول السبائك بكميات كبيرة على أنه قوة قهرية دافعة لعدم الاستقرار في الامبراطورية خلال أواخر القرن السادس عشر، فإنه من غير المحتمل توافق مسؤولي الخزانة العثمانية في القرن السادس عشر مع المؤرخين في ذلك الرأي.

كانت المكاسب في إيرادات الدولة من التجارة الخارجية تساوي ذلك قيمة وأهمية على الأقل لدى حاشية السلطان، إذا لم تكن أكثر أهمية. فلم تكن الرسوم الجمركية العثمانية عالية طبقاً للمقاييس الحديثة، فعادة ما كان التجار المسلمون يدفعون 3٪ وغير المسلمين 5٪. وكانت هذه المدفوعات تزداد عن طريق الضرائب الإضافية و'الهدايا'[133]. وعندما تكون الامتيازات الممنوحة لبعض الحكام الأوروبيين سارية، فإنها تسمح للرعايا المستفيدين أن يدفعوا النسبة نفسها وهي 3٪ أيضاً. وبما أن حجم البضائع الكلي عادة ما يكون ضخماً، حتى مع النسب المنخفضة

السائدة، فإن الضرائب الجمركية التي تحصل في أي ميناء تضاف إلى مبالغ كبيرة من الأموال. وإذا كانت هناك حاجة لإقامة الدليل، فيمكن ذكر أنه مع اقتراب فترة البحث من نهايتها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بذل أقطاب القوة المحليون، (أمثال أبناء قره عثمان غولاري في إزمير أو أحمد باشا الجزار في عكا) جهوداً لزيادة سيطرتهم على التجارة الخارجية[134]. بالإضافة إلى ما تقدمه أنشطة التصدير والاستيراد من موارد بجانب الضرائب الجمركية: وهكذا كان يتم وزن الحرير الإيراني بموازين حكومية خاصة، كانت مواردها، التي يتم تلزيمها، تشكل بنداً هاماً في موازنة الدولة العثمانية[135].

رفض التجار الأجانب ولاسيما الفرنسيين في القرن الثامن عشر دفع الضرائب المحلية تحت زعم الإعفاءات المرتكزة على امتيازاتهم. ولكن غالباً ما كان جامعو الضرائب العثمانيون يجدون طرقاً أخرى للالتفاف حول امتيازات الأجانب التي تتضمن تحصيل المستحقات المشار إليها عن السماسرة الذين يعملون لدي التجار الأجانب. وغالباً لا يستطيع هؤلاء الوسطاء ادعاء إعفائهم حيث إنهم كرعايا عثمانيين لايتمتعون بالحماية الأجنبية. ومن ناحية أخرى، وبسبب افتقارهم لرأس المال وعدم قدرة التجار الأجانب على إنجاز أعمالهم بدون وسطاء، لذلك فقد كان مرؤوسوهم الفرنسيون ملزمين بالمشاركة في دفع الضرائب المقررة عليهم[136]. وهكذا كان لدى الوجهاء المحليين، الذين جمعوا ثرواتهم من جمع الضرائب، مصالح خفية من جراء استمرار التجارة الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإن الأسس الدينية قد أفادت من تأجيرهم للخانات والتي كان يفترض أن يسكنها التجار الأجانب وخاصة غير المتزوجين. وفي بعض الأماكن قام الأشراف المحليون ببناء مساكن خاصة لتؤجر للتجار الأجانب. وأخيراً وليس آخراً، فإن التجارة مع العالم الخارجي قد منحت فرص عمل للعديد من الوكلاء التجاريين والمرشدين وأصحاب المراكب والجمّالين وعمال الموانىء وحتى لموظفي الدولة. وكل هذه الوظائف كانت من الأهمية بمكان بالنسبة للإدارة العثمانية، حيث يمكن لأي سلطان أن يحصل على المزيد من الشرعية إذا قام بتسهيل أحد سبل العيش للرعايا الفقراء. وفي أغلب الوقت، لم يبذل الحكام العثمانيون جهوداً خاصة لفتح طرق جديدة للتجارة العالمية. ولكن بالتأكيد كان لديهم اهتمام زائد بالمكاسب التي يمكنهم الحصول عليها من تلك الموجودة بالفعل.

لا يبدو أن السلطات العثمانية كانت تهتم بقدر كبير بالمشكلات التي قد تتولد من وجود التجارالأجانب المقيمين، على الأقل طالما لم تكن الإمبراطورية في حالة حرب مع ملوكهم و/أو أن الأشخاص المشار إليهم لم يكونوا رعايا لشاه إيران خلال القرن السادس عشر. وحتى في أوقات الحروب، لم تكن هناك مراسلات على درجة عالية من الرسمية حول ضرورة مغادرة رعايا الخصوم هؤلاء المقيمين داخل الامبراطورية بأسرع وقت ممكن، على الرغم من توجيه النصح لهم بضرورة المغادرة. وفي الفترة موضع البحث، لم يدخل السلاطين أبداً في حروب مع حكام إنجلترا أو فرنسا أو هولندا. وقد كان هذا بلا شك عاملاً حاسماً في تحديد الاتجاهات العثمانية. فمن ناحية أخرى، لم يكن التجار النمساويون ذوي أهمية حتى ذلك الوقت. ويمكننا هنا الاعتقاد بأن صمت المسؤولين العثمانيين عن هذا الموضوع يشير إلى اقتناعهم بأنهم بالفعل يسيطرون تماماً على الموقف. ولو كانت الأمور مختلفة، لما أغفلوا الكتابة عن هذه المشكلة.

من جهة أخرى، فإن التجار لم يكونوا مطلقاً الأجانبَ الوحيدين الذين سافروا عبر المسالك العمومية أو الوعرة في داخل الإمبراطورية. وفضلاً عن ذلك، عملت زيارات الحج بمثابة قناة ثالثة والتي من خلالها دخل سكانُ بداياتِ العصرِ الحديث في اتصال مع العالم الخارجي. وبشكل أكثر تحديداً: كيف كان يتم استقبال الحجاج من المسلمين الأجانب وكذلك المسيحيين واليهود داخل الأراضي العثمانية؟ وما نوع العلاقات التي أسستها البعثات التبشيرية وغيرهم من الغرباء الذين لا يمارسون التجارة مع العثمانيين المسلمين وغير المسلمين؟ تلك هي الموضوعات التي سنبحثها في الفصل التالي.

الفصل السابع

ما يتصل بالحجاج وتقديم الوساطة

يتعيَّن على رعايا الحكام الأجانب عند دخولهم إلى الإمبراطورية العثمانية أن يتقدموا بطلب إلى أقرب مركز حدودي، وأن يدفعوا الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب، وربما أيضاً الحصول على جواز مرور للقيام برحلاتهم إلى اسطنبول أو حلب[1]. غير أنّ الحصول على التصاريح اللازمة يعد من الأعمال النمطية بعض الشيء ـ مع بعض الاستثناءات التي سوف نناقشها هنا ـ ولا يقارن بتلك الصعوبات التي يواجهها المسافرون الراغبون في دخول روسيا الحديثة أو الصين. حتى إن كتابات الرحّالة في القرن السابع عشر أو الثامن عشر التي توضح نسبياً الشيء القليل عن الكيفية التي حصل بها هؤلاء الكتاب على حق الدخول إلى الأراضي العثمانية تشير إلى عدم مواجهتهم أي صعوبات شديدة. وعلى الناحية الأخرى، ومنذ القرن السابع عشر وما أعقبه، شعر الرحالة من الأراضي العثمانية الراغبون في دخول الدول الأوروبية بعدم الارتياح بسبب تنظيمات الحجر الصحي الصارمة.

على طول الطرق الرئيسية للإمبراطورية انشغل العديد من الغرباء بإتمام مأمورياتهم المتعددة: وقد عرضنا للتجار، والرعايا البريطانيين والفرنسيين أو حتى الإيرانيين والأرمن والمسافرين إلى حلب أو بورصة أو إزمير. بالإضافة إلى ذلك كان هناك مسافرون غير تجار من فئات متنوعة، وخاصة الحجاج المسلمين من المغرب أو الهند في طريقهم إلى مكة المكرمة، والشيعة الإيرانيين الذين يزورون

المقدسات في العراق العثماني، والمسيحيين واليهود الزائرين للأراضي المقدسة. ولكن كان هناك أيضاً السادة الأوروبيون المسافرون بحثاً عن المتعة أو العلم أو عن موضوعات جديدة لكتبهم. وينطبق القول ذاته على الدلماشيين من رعايا البندقية الباحثين عن أي فرص للعمل يمكن الحصول عليها داخل العاصمة العثمانية.

كان بعض هؤلاء المسافرين يمرون داخل الأراضي العثمانية بأقل قدر ممكن من الاتصال مع السكان المحليين. في حين كان آخرون يمكثون شهوراً أو أعواماً عديدة داخل الإمبراطورية ما يسمح لهم بتعاملات مع العديد من الرعايا العثمانيين. وعلاوة على ذلك، كانت جماعة المسافرين الأكثر استقلالية مضطرة إلى الإقامة في الخانات ودفع المكوس، وربما أيضاً تحتاج إلى خدمات المرشدين. وهكذا سواء رغب أفرادها في ذلك أم لم يرغبوا، كان هناك دائماً رعايا عثمانيون على اتصال مع الزائرين الأجانب. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك الأشخاص الذين أصبحت هذه المواجهات جزءاً من أعمالهم اليومية لكسب الرزق. وسنحاول في هذا الفصل تتبع الانطباعات التي خلفها الأجانب ـ مع تعددهم ـ عند محاوريهم العثمانيين، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين.

تكمن مشكلتنا الرئيسية في أن مثل هذه الاتصالات بين سكان الإمبراطورية العثمانية وبين الرحالة الأجانب تفتقر إلى التوثيق. وفي حالة الرغبة في تسليط الأضواء على الاتصالات غير الرسمية، فسوف نكون مقيدين باستعمال المصادر غير العثمانية والتي أبدى فيها بعض الغرباء تعليقات على الطريقة التي استقبله ـ أو استقبلها، وكان ذلك نادراً ـ بها العديد من رعايا السلطان[2]. ومن هذا النوع من المعقبين كانت السيدة ماري ورتلي مونتاغو التي زارت اسطنبول وأدرنة في (1716–17/ 1128–30) كزوجة للسفير الإنجليزي وأيضاً كسيدة مثقفة وأديبة. بحثت السيدة ماري علاقاتها مع السيدات والرجال العثمانيين بصورة مستفيضة، وهناك كتّاب آخرون لكنهم أقل تميزاً يمكن البحث في كتاباتهم للوصول إلى مثل هذه النوعية من المعلومات. ولكن برغم ذلك، ومن خلال هذه الدراسة سيكون كل من الكاتب والقراء في حالة نزاع مع التغطية غير النمطية عن طريق المصادر الأولية المتاحة عن هذه الموضوعات التي تستحوذ على كل اهتمامنا. حيث إننا لا نمتلك سوى عدد قليل نسبياً من النصوص التي كتبها العثمانيون المسلمون وغير

المسلمين، وذلك في سبيل إقامة التوازن مع حشد من مقالات الرحالة الأوروبيين[4]. ونتيجة لذلك، فإن فهمنا لأفكار مواطني الإمبراطورية عن محدثيهم الأجانب لا يتم إلا من خلال مرآة معتمة. ولا نطمع إلا في ظهور مصادر أخرى للنور مستقبلاً، أما بالنسبة للحاضر فعلينا الاستفادة مما لدينا بالفعل. ولابد أن بعض النقص في التفكير المنسق من جانبي قد أسهم في زيادة الصعوبات أيضاً.

ومن المصادر العثمانية المتاحة هنا دراسة حول استقبال الحجاج الشيعة من الإيرانيين خلال القرن السادس عشر، ويعقبها كذلك انطباعات زوار الأراضي المقدسة من المسيحيين واليهود رغم اقتضابها، فقد كتب هؤلاء بشيء من التركيز عن الكيفية التي تفاعل بها السكان المحليون معهم. وحيث إن كتابات الحج المسيحية عديدة، فسوف نلزم أنفسنا بعدد قليل من النماذج النصية. وبعد عرض استقبال العثمانيين المسيحيين للبعثات التبشيرية الكاثوليكية الأجنبية والتي تستحق مناقشة أكثر تفصيلاً مما أجري هنا، فسوف نعقب ذلك بتحليل مختصر مماثل لأدوار العثمانيين غير المسلمين كوسطاء بين عوالم مختلفة سواء أكانوا مترجمين أم أطباء. فهذه الأدوار تستلزم وجود علاقات متقاربة بين كل الأطراف المشتركة، والتي قد تكون ودية أو على العكس من ذلك، كما سيتضح من خلال شهادة أحد كتاب اسطنبول في القرن الثامن عشر وهي شهادة تتمتع بوضوح بالقدر الذي نتمناه. وسوف تلقي مناقشة الوسطاء بظلالها كاختبار نهائي لعلاقة إنسانية يصعب تحديدها، ولكنها ذات أهمية جوهرية وهي تسمى اكتساب الصداقات. مع إلقاء الضوء على الدرجة التي يمكن حدوثها من هذه العلاقة بين الرعايا العثمانيين والأجانب.

1 ـ مشكلات الحجاج الإيرانيين في العراق والحجاز

دامت المنافسة السياسية بين السلاطين العثمانيين وشاهات إيران خلال القرن السادس عشر والعقد الأول من القرن السابع عشر، وزادها اشتعالاً إعلان السلاطين العثمانيين أنفسهم كحماة للمذهب الإسلامي السني، بينما أسس شاهات إيران مملكة تعتمد على مذهب الشيعة الإثني عشرية باعتبارها المذهب الديني السائد في مملكتهم. ومن ناحية أخرى، تقع الأماكن الرئيسية للحج الشيعي داخل الأراضي العثمانية، وهي لا تضم فقط المدينتين المقدستين بالحجاز ولكنها أيضاً

تشمل مرقد الإمام علي صهر الرسول وكذلك قبر الإمام الحسين حفيد الرسول بالعراق في مدينتي النجف وكربلاء. بالإضافة إلى ذلك، كان الشيعة المتدينون يزورون عدداً من أضرحة آل بيت الرسول الآخرين، وأغلبها تقع في الأقاليم العثمانية التي تكوّن العراق الحديث حالياً. ونجد أيضاً أن هناك بعض الشيعة الإيرانيين الذين تستطيع عائلاتهم تحمل النفقات، ويوصون بدفنهم على مقربة من مقامات هذه الشخصيات المقدسة البارزة[4].

لقد كانت المحاولات العثمانية للتكيف مع هذا الموقف موضع دراسة بتفصيل كبير خلال منتصف وأواخر القرن التاسع عشر[5]. لكن مع أنّ الرقابة على الأمراض الوبائية ـ والتي كانت ذات أهمية كبيرة خلال تلك الفترة ـ لم تسبب أي قلق للسلطات خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلا أن السلطات قد شعرت بأن الحذر من الجواسيس يعد سبباً كافياً لفرض المراقبة الشديدة على تحركات الحجاج من رعايا شاه إيران[6]. وفي أوقات الحروب لم يكن يسمح للحجاج الإيرانيين بدخول الأراضي العثمانية على الإطلاق. ولكن حتى بعد صلح أماسيا(*) في عام (1555/ 962-63) التي نظمت العلاقات، فإن المسؤولين في اسطنبول كانوا يشعرون بالقلق من العلاقة التي أقامها مبعوثو الشاه مع الرعايا العثمانيين الناقمين، وخاصة أولئك الذين كانوا يعتنقون المذهب الشيعي. ولذلك كان لا يتم السماح لزوار الحجاز بعبور الحدود حتى يبدأ موسم الحج بالفعل، ويتم عزل قوافلهم في مناطق غير مأهولة على أبعد ما يكون[7].

كذلك كانت الجمعيات الخيرية الرسمية التي أسسها الشاهات الإيرانيون أو أقاربهم في مدن الحج الشيعي مثل كربلاء والنجف من الجمعيات غير المرغوب فيها. وعندما تم رفض الطلب الإيراني بالتصريح لإنشاء أحد المطاعم الخيرية للحجاج الفقراء من دوائر الأملاك الإيرانية، ثار جدل طويل حول استطاعة كل

(*) معاهدة سلام عقدت بين الدولة العثمانية والصفويين بعد حرب طويلة بينهما حيث طلب الشاه طهماسب الصلح في رسالته إلى الصدر الأعظم أحمد باشا في عام 1554م، وبواسطة هذه المعاهدة أعيد ترسيم الحدود بين الدولتين، واعترفت الدولة العثمانية بالدولة الصفوية بعد أن رفضت الاعتراف بها لفترة نصف القرن. عن ذلك انظر: كتاب سياحتنامه حدود لمحمد خورشيد باشا، دراسة وترجمة وتعليق: مصطفى محمد شوقي، القاهرة، 2005م. ص14-15.

حاج إعالة نفسه لمدة عدة أيام، ولم تكن الإقامة لمدة أطول مرغوباً فيها على أي حال[8]. ومن المحتمل أن يكون السبب الكامن خلف هذا الاتجاه أن مسؤولي السلطان كانوا يتمنون تجنب ما يمكن تسميته 'بالتمثيل الدائم' لشاه إيران داخل الأراضي العثمانية، وبصفة خاصة في المنطقة التي كان العديد من سكانها من الشيعة. وبرغم ذلك، كان من الصعب منع توزيع الصدقات التي تتخذ شكلاً أقل رسمية والتي كان يوزعها مبعوثو الشاهات الإيرانيين. وفي بعض الأحيان كان ذلك مسموحاً بشكل صريح. وعلاوة على ذلك، استقر بعض الأثرياء الإيرانيين في المنطقة حتى أنهم اشتروا المنازل هناك؛ ولكن في القرنين السادس عشر والسابع عشر، حين كانت تلك فترة حروب متكررة، كان مالكو هذه المنازل عرضة لمصادرة منازلهم وذلك كلما دخلت الامبراطوريتان من جديد في الصراع.

كان المسؤولون في اسطنبول ينظرون بانفعال إلى الرعايا الإيرانيين الذين يعبرون الطريق الصحراوي عبر شبه الجزيرة العربية إلى مكة المكرمة. ومن المحتمل أن السبب في ذلك يعزى إلى وجود الشيعة في المناطق التي تم ضمها حديثاً مثل الإحساء، وكذلك إلى جانب الولاء المشكوك فيه من جانب بعض الأمراء المحليين والذين أقاموا علاقات جيدة مع البرتغاليين[9]. وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نتخيل خوف المسؤولين في اسطنبول من أن يقيم الحجاج الإيرانيون المسافرون داخل أراضي شبه الجزيرة العربية، حيث كانت الأوامر السلطانية تنفّذ - إذا تم ذلك - بشكل متقطع، علاقاتٍ مع البدو المحليين الذين كانوا بدورهم سبباً في المصاعب التي تواجهها الدولة العثمانية في الحجاز. وعلى أية حال، كان يتم إغلاق طريق الحج عبر شبه الجزيرة العربية بشكل متكرِّر. وكان يشترط على الحجاج من رعايا الإمبراطورية من العراق والبصرة وكذلك على الحجاج الإيرانيين المارين بها أن يسافروا مع القوافل المصرية أو الدمشقية. وقد كانت تلك دورة واسعة لدرجة أن العديد من راغبي الحج قد سلموا بأن هذا الحج المخطط في مجمله لا يمكن تنفيذه. وقد علّق أحد المسؤولين قائلاً - بصورة واقعية - إنه بإمكان الجواسيس الدخول حتى لو كان الطريق إلى مكة المكرمة مغلقاً. وإن الإجراءات المشددة لا يمكنها إلا أن تزيد من صعوبة الحياة للمسافرين الشرعيين"[10]. ولكن يبدو أنه كان يمثل الأقلية داخل البيروقراطية العثمانية خلال القرن السادس عشر.

بالإضافة إلى المخاوف الدائمة من الجاسوسية، هناك أيضاً عوامل ثقافية

تمثل سبباً إضافياً في عدم ترحيب السلطات العثمانية أحياناً بالزوار الإيرانيين لمكة المكرمة. ففي خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، تركز اهتمام السلاطين على حماية الطابع اللائق للمسجد الحرام في مكة المكرمة. وقد كان ذلك يعني - ضمن أمور أخرى - منع استخدام ساحات المسجد في الأغراض الدنيوية مثل النوم أو الراحة. وهكذا صدر قرار سلطاني يمنع الاستمتاع بالأمسيات الهادئة في فناء المسجد باستخدام 'الفرش والوسائد'، ولكن يبدو أن بعض الحجاج الإيرانيين كان لديهم رؤية مختلفة فيما يتعلق بفحوى السلوك الديني[11]. وبدا أن العادات الرسمية العثمانية لم تكن معروفة في إيران وأن السلوك المنتظر لها قد تولد عنه درجة من سوء الفهم المتبادل[12].

2 ـ الزائرون اليهود لمدينة القدس

كانت القدس ولا تزال مقصداً للحجاج لكل من اليهود والمسيحيين والمسلمين على حد سواء. وكان من العسير على المتدينين من هذه الديانات التوحيدية الثلاث أن يتحاشوا رؤية بعضهم بعضاً داخل الأروقة الضيقة للمدينة. وبينما كان المجتمع اليهودي المقيم في المدينة صغيراً نسبياً، كان الحجاج اليهود سواء أكانوا عثمانيين أو غير ذلك نادري الحضور للمدينة. ولكن يبدو أن القليل جداً من التقارير التالية كانت متاحة للنقل عنها. وجاء في إحدى المذكرات التي يرجع تاريخها إلى عام (1625-26/ 1034-36) أن الحجاج اليهود قدموا تبرعات خيرية للفقراء من نفس دينهم المقيمين في المدينة، بشكل أكبر بالفعل مما قدموه قبل ما يزيد على قرن من الزمن، أي في بداية العهد العثماني. وتشبه هذه العادة ـ وإن كانت على نطاق أصغر ـ ما اعتاد المسلمون المتدينون تقديمه من صدقات للفقراء في مكة المكرمة والمدينة المنورة. وفي تلك الفترة ما بين الغزو العثماني وسنة (1625-26/ 1034-36)، وهي تزيد بقليل على مئة عام، أنشأ اليهود العديد من الأكاديميات اليهودية في المدينة عن طريق الاستعانة بالمساعدات الخارجية مرة أخرى. وكانت الثروة المتراكمة كافية لإغراء قائد المرتزقة المتمرد بسرقة اليهود المحليين في عام (1600/ 1008-09)، وإن لم ينجُ من ذلك المسيحيون والمسلمون. وفي منتصف القرن السابع عشر كانت هناك كتب إرشادية كاملة لإطلاع اليهود المتدينين الذين يخططون لزيارة القدس بما يجب عليهم أخذه وما يجب تركه في أثناء رحلتهم إلى هناك[13].

3 ـ كتابات الزائرين المسيحيين عن فلسطين وشبه جزيرة سيناء

بينما نمتلك عدداً كبيراً من تقارير الحجاج المسيحيين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، سواء كانوا أرثوذكساً أم أرمن غريغوريين أم كاثوليكاً أو حتى بروتستانت من الذين كانوا يزورون الأماكن المشهورة بارتباطها بحياة السيد المسيح والسيدة مريم، كانت بدايات العصر الحديث فترة أزمات فيما يخص مثل هذه الممارسات. ففيما بعد عام (1500/ 905-06) لم تعد رحلات الحج للأراضي المقدسة بالدرجة نفسها من الأهمية التي كانت عليها في القرون السابقة، وذلك من وجهة نظر المسيحيين الغربيين على الأقل. فقد كان الأشخاص المهتمون بإصلاحات الكنيسة بما فيها الكاثوليكية في القرن الخامس عشر أمثال الزعيم الروحاني عالي التقدير توماس أكيمبس (Thomas à Kempis) ينتقدون مجرد تخيل فكرة الحج ويعتقدون أن الأشخاص الذين يذهبون عادة في مثل هذه الرحلات نادراً ما يصبحون قديسين[14]. وبشكل أكثر تشدداً، جاء رفض اللوثريين والكالفينيين على حد سواء لتصور أنه بإمكان الرجال والنساء عمل أي شيء على الإطلاق للمساعدة في خلاصهم كمخلوقات مذنبة لا تستطيع النجاة من نيران الجحيم إلا من خلال العفو الغامض للإله. وقد كان هذا مذهباً يعيب كلية مفهوم 'الأعمال الصالحة' بما فيها الحج. وحتى الكنيسة الكاثوليكية التي استمرت في التمسك بهذه المفاهيم حاولت أن تسيطر على الحجاج بصورة أكثر تشدداً، حيث أصبح من القواعد ضرورة الحصول من المسؤولين البابويين في روما على تصريح خاص لكل رحلة من رحلات الحج إلى القدس. لكن كان الزائرون يحصلون أحياناً على الإذن من الرهبان الفرنسيسكان المقيميين في القدس[15]. ومع تقلص الهدف الديني وراء مراسم الحج، فقد مال الحجاج ممن ذهبوا للتركيز بشكل كبير على الخبرات الدنيوية، أو على الأقل، على التعليم والتفكر مقابل اكتساب القيمة الدينية[16]. وقد كان معاصروهم على دراية بهذه الحقيقة حتى إن بعضهم سأل أحد القساوسة اللوثريين الذين ظهروا في القدس في أواخر القرن السادس عشر عما إذا كان مجيئه إلى القدس لأغراض دينية أم لرؤية بلاد أجنبية[17].

زار العديد من الحجاج الغربيين القدس والبيئة المحيطة بها في جولات سياحية إرشادية، بطريقة أكثر تذكيراً ببعض مسافري هذه الأيام. كما عدّدوا المواقع

التي شاهدوها بطريقة قياسية نوعاً. وفي بعض الأحيان كان يبدو أن البرونستانت والكاثوليك يستخدمون النماذج نفسها، حتى إن كتابات جان باليرن (Jean Palerne) الكاثوليكي في القرن السادس عشر تحمل السمات المشتركة نفسها مع وصف البروتستانت أمثال ليونهارت راوولف (Leonhart Rauwolff) أو صامويل شفايغر (Samuel Schweigger)[18]. غير أنّه فيما يتصل بالتغيرات البحرية التي تناولناها أعلاه، فإن التعديلات التي أجريت على مثل هذه القوالب الثابتة لم تخفَ على أحد. فبينما استمرت الروايات المقدسة وأيضاً الانعكاسات الدينية المستوحاة من النصوص المتوافقة معها، بمثابة المرشد الرئيسي لتأسيس كتابات وتقارير الحج، وتحول ذلك في النصف الثاني من القرن السادس عشر إلى اهتمامات ثقافية أوسع إدراكاً تكون مثالاً للنموذج المحتذى عند الكتّاب الذين تلقوا تعليماً أفضل[19]. وقد رغب العلماء البروتستانت بشكل خاص في زيارة الأماكن المذكورة في الكتاب المقدس كمكمل مرئي لقراءاتهم الإنجيلية. ولذلك حصل الطبيب أوغسبورغ (Augsburg) وعالم النبات راوولف على إجازة عقب رحلة طويلة في بلاد ما بين النهرين، واستغلاها في زيارة الأرض المقدسة في عام (1575/ 982-83)، ناشرين الاهتمامات الجغرافية والمعمارية والتاريخية التي كانت معروفة في سياق دنيوي بين النبلاء الأوروبيين المعاصرين ممن يتسم تعليمهم بالتوجه الإنساني. وعلاوة على ذلك، ومع مراعاة اهتمام الكاتب الخاص بالوصف الدقيق، فقد ضمن كتاباته 'صوراً كلامية' تفصيلية بعض الشيء لمزارات القدس الأثرية، بما في ذلك الأبنية العثمانية مثل أسوار المدينة التي تم ترميمها حديثاً[20]. وقد غامر بعض هؤلاء الرحالة المتدينين الذين لديهم اهتمامات بعلوم الآثار الأولية بالسفر إلى خارج الأرض المقدسة ذاتها وخاصة إلى سيناء. ولكنهم اختصوا بالزيارة الأماكن التي تم بناء الكنائس المسيحية السابقة فيها طبقاً للعهد الجديد. وهنا نجد توارياً تلقائياً لرحلات الحج خلف 'السياحة البحثية'.

كان الغرض من كتابات الحج، وبصفة خاصة التي كتبها أعضاء الكهنوتية الأرثوذكسية، أن تكون دليلاً إرشادياً للحجاج التالين وأن تعطي أوصافاً قياسية نوعاً ما عن المواقع التي يمكن زيارتها خاصة في المدينة المقدسة ذاتها[21]. ومقارنة بذلك، فإن كتابات الرحلات التي يذكر فيها الكاتب اسمه ويسرد بعض مغامراته كانت نادرة[22]. وثمة حالة خاصة لشخص مسيحي يدعى ثيودوسيوس زيغومالاس

(Theodosios Zygomalas)، وكان أمين السجلات في بطريركية جيريمياس الثاني (Jeremias II) المسكونية، وبالتالي من الرعايا العثمانيين. وقد سافر من اسطنبول إلى القدس عن طريق أنطاكيا وعكا، ولكنه ذكر مواقع الحج في المدينة المقدسة فقط في بعض العبارات المختصرة[23]. مع ذلك فإنّ عمله كان ممتعاً من وجهة نظرنا حيث كان ودوداً للغاية مع العالم اللاهوتي البروتستانتي ستيفان غرلاك (Stephan Gerlach)، الذي كتب بنفسه يوميات تشمل زيارته لاسطنبول، وفي الحقيقة كانت رواية زيغومالاس موجهة إلى غرلاك: حيث إن الكاهن اللوثري لم يقم بزيارة دير سانت كاترين في سيناء، وهو المعبد الذي كان يمنح المنطقة مكانتها السامية. وحيث إن زيغومالاس كان يوجه خطابه إلى صديق غير أرثوذكسي، وذكر خصيصاً المعابد الصغيرة التي كان الحجاج المنتمون إلى الكنيسة الغربية يرتادونها، وتلك سمة لم تكن معتادة في أدبيات الحج الأرثوذكسي. ومن الأمثلة المعاصرة له (1577-92/ 984-1001) ولكن الأكثر بلاغة وأطول وصفاً للمواقع نفسها ما كتبه بايسيوس هاغيابوستوليتس (Paisios Hagiapostolites)، مطران جزيرة رودس وبالتالي من الرعايا العثمانيين. فقد احتوى هذا النص إلى حد ما على وصف تفصيلي لكنيسة سانت كاترين ومبانيها الملحقة، بالإضافة لما تناثر حولها من قصص المعجزات والمواعظ الدينية[24]. ومع أن بايسيوس قد كتب عن رحلة قام بها بنفسه، فقد ذهب إلى ما هو أكثر من ذلك فيما لا تزال انطباعاته حديثة، عندما كتب تفصيلياً تعليماته المتعلقة بالحالة العقلية المرغوبة في الحج، وذلك لكي تصبح هذه الكتابات أقرب إلى دليل الحج الرسمي. وفي مثل هذا العمل لم يكن هناك ما يدعو بوضوح لمناقشة العلاقات بين الرعايا العثمانيين الأرثوذكسيين والزوار المسيحيين غير العثمانيين.

ومن الكتابات الأكثر ذاتية في رحلات الحج إلى القدس خلال القرن السابع عشر ما قدمه ـ هذه المرة ـ أحد الأرمن من خارج الإمبراطورية، وهو سيميون الزاموسكي (Simeon of Zamosc)، وكان رجلاً علمانياً متديناً من اتباع المعتقد الغريغوري (1584- بعد 1639/ 991- بعد 1049)[25]. وعلى الرغم من اشتهاره في أواخر حياته بمعارضة أي مشروع للوحدة بين الأرمن والكنائس الكاثوليكية، فإنه أكد خلال زيارته إلى القدس عام (1617/ 1025-27) على العلاقة الوثيقة التي جمعت بين العديد من 'الفرنجة' والبطاركة الغريغوريين، وهم أنفسهم من رعايا

السلطان ويخضعون لمراقبة السلطات في اسطنبول. ومن منظور سيميون، شكلت زيارات الفرنجة المسيحيين المهيبة لكنيسة سانت جيمس (St. James) الأرمنية جزءاً مهماً من التقويم الطقوسي للقدس. وقد أكد بصورة عكسية على الترحيب الذي حظي به الحجاج الأرمن من جانب «القساوسة الفرنجة» المسؤولين عن المعبد، وذلك عند زيارته لكنيسة المهد في بيت لحم. وفي الوقت نفسه، كان سيميون مزهواً بنفوذ وثراء الكنيسة الأرمنية الغريغورية، ولذلك وبصورة غير مباشرة كان مزهواً باندماجها داخل جهاز الدولة العثماني. وطبقاً لذلك فهو يروي لنا أنه بينما كان يتعين على الحجاج الأوروبيين أن يقيموا في الخانات المحلية، كان دير سانت جيمس التابع لكنيسته واسعاً بما يكفي لإقامة عشرة آلاف حاج. ولكن أكثر ما كان يستحوذ على اهتمامه هو مدينة القدس المقدسة ذاتها، والتي جاء إليها سيميون ليكوِّن صلات روحانية قوية، وأنه يأسف بشدة لاضطراره لمغادرتها.

4 ـ الشعوب والأماكن العثمانية في الكتابات الغربية عن القدس

إنّ البحث الوافي لتقارير الحج التي كتبها المسيحيون الغربيون في الفترة بين منتصف القرن السادس عشر وأواخر الثامن عشر قد يحتاج إلى كتاب مستقل. لكن نظراً للحدود الضيقة لقدراتي، فسوف ينصب تركيزها على ردود أفعال السكان المحليين من المسلمين وغير المسلمين على الزائرين الأجانب المتدينين، وذلك كما صورتها بعض هذه النصوص. ولكن لإبراز معنى الملاحظات المختصرة في الغالب التي نمتلكها، لا بدّ من بحثها في إطار تاريخي أكثر رحابة بعض الشيء.

كانت هناك صراعات سياسية حادة بين الطوائف المسيحية، خلال فترة البحث، من أجل فرض السيطرة على المواقع الرئيسية للحج وخاصة كنيسة القيامة. وعلى الرغم من أنه نادراً ما استرعى هذا الخلاف اهتمام الحجاج الأجانب، فإنه يجب التأكيد على أن هذه الخلافات في حد ذاتها كانت في معظمها شأناً عثمانياً داخلياً. وفضلاً عن ذلك، كان أتباع الارثوذكسية والغريغوريون الأرمن والكنائس الكاثوليكية قد حصلوا على تميز ضمن رعايا السلطان، وكانت المجتمعات الخاصة بهم قد حصلت على اعتراف السلطات العثمانية. ولكن، وبشكل يختلف عن الآخرين جميعهم، تلقى الكاثوليك مساعدات من قوى خارجية وتحديداً من أباطرة

الهابسبورغ وملوك فرنسا. ولكن أوضحت إحدى الدراسات الحديثة أن كل تحركات الحكام الأجانب بأكملها لم تكن ذات أهمية سياسية كبيرة على ساحة القدس حتى قبل النصف الأخير من القرن السابع عشر. وخلال الحرب الكارثية بين العثمانيين والهابسبورغ في (1683-99/ 1094-1111) حاول البلاط العثماني ضمان تأييد الملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا عن طريق تقديم امتيازات للكاثوليك فيما يتعلق بحيازة كنيسة القيامة[26].

من حيث المبدأ، انتقصت الكنائس البروتستانتية من شأن الحج، ولكن كما رأينا سابقاً، أدى الأنكليكان واللوثريون زيارات إلى فلسطين بغرض الإصلاح الديني. وعلى الرغم من أن ليونهارت راوولف كان لوثريًا مؤمناً فقد قضى وقتاً في تأمل المكان الذي يفترض فيه أنه محل ميلاد المسيح عليه السلام وغيره من الأماكن المفترضة في الكتاب المقدس[27]. وكان أحد القساوسة اللوثريين مثل صامويل شفايغر (Samuel Schweigger) قد قارب المواقع المقدسة المسيحية في القدس في (1581/ 988-89) وما يحيط بها بالروحية نفسها. بالإضافة إلى ذلك، وبعد مرور قرن كامل (1696/ 1107-08) فإن القول نفسه يمكن أن ينطبق على هنري ماندريل راعي الكنيسة الخاصة بالتجار الإنجليز المقيمين في حلب، حتى زغم كونه، في أكثر من ناحية من النواحي، يعد مثالاً للرجل في بدايات عصر التنوير[28].

ويبدو أن راوولف قد تحدث بشكل مسهب مع المسيحيين المحليين وبصفة خاصة الموارنة. ويبدو كذلك أنه كان لديه اتصالات مع الدروز، وقد سجل أنه في أثناء إقامته كانت المجموعتان متحالفتين، وبالرغم من ذلك، كان لديه ذلك التصور العجيب بأن الدروز ينحدرون من الغزاة الصليبيين الذين استقروا في سالف العصر في الأراضي السورية[29]. وتعكس رواية راوولف أيضاً المناظرات اللاهوتية بين مختلف الطوائف المسيحية التي دامت لقرون عديدة[30]. فعند بحث المسيحيين الأرثوذكس والنسطوريين، اتسمت تعليقاته بشيء من العدائية، بينما جاء وصفه لكل من الأثيوبيين والأرمن والموارنة إيجابياً أو على الأقل محايداً. وكان مألوفاً في تقارير الحج لتلك الفترة الكتابة عن الطوائف المسيحية المتعددة في الأرض المقدسة، حيث أظهر صامويل شفايغر وهو الكاتب المعاصر لراوولف، اهتماماً مماثلاً لذلك في المسألة المختصة بأهمية علماء اللاهوت البروتستانت المعاصرين في العقيدة الأرثوذكسية[31].

وكان لدى راوولف التحاملات النموذجية السائدة في وسطه على المسلمين، كما أنه كان يكره اليهود. وفي روايته عن الحج نادراً ما ظهر المسلمون المحليون فيها، عدا جامعي الضرائب، أو كجماعة مسيطرة تراعى حساسيتها في الحسابات عند التحرك داخل القدس. وينطبق شيء مماثل أحياناً على باليرن وشفايغر وحتى ماندريل. ويتساءل المرء متعجباً أحياناً عن احتمال نقل بعضهم عن بعض. وكان تصرف شفايغر مستغرباً إلى هذا الحد حيث إنه سجل في تقاريره الصدمات الجسدية قليلة الأهمية مع الخدم أو حادي الجمال، وهو ما يحدث غالباً في العديد من الرحلات، ولكنها تبقى عادة بدون ذكر في كتب الأسفار. حتى اعتقد هذا الكاهن أن مثل هذه الأحداث تستحق السرد وأنها ذات علاقة معينة بالإحساس الخاص بعدم الأمان. كما روى ماندريل قصة تدور حول طلب جماعته النزول في ضيافة قرية شيعية وكيف أن هذه القرية رفضت طلبهم، ويخلص القارىء من ذلك بانطباع أن المسافرين السنّة من المسلمين كانوا سيلقون هذا الرفض نفسه. وكان المغزى من وراء تلك القصة أن أهل القرية بطريقة ما تم خداعهم في النهاية حيث إنه بعد قليل من المفاوضات سمح أهل القرية للحجاج بتخزين أغراضهم داخل القرية ولكن مع عدم دخولها. ورغم ذلك وفي جنح الليل تمكنوا من التسلل للحصول على المأوى ليس إلا[32]. وبذلك تكون الاتصالات مع المسلمين على الأقل حتى الآن وكما سجلتها الكتب الثلاثة قليلة وغير ودودة في الغالب. ومما يدعو للدهشة بصفة خاصة أن أياً من كتابنا لم يذكر في تسجيلاته أي حوارات مع السكان المحليين، والتي من خلالها يقول أحد أطراف الحوار عبارات مثل 'حسناً، في النهاية، نحن جميعاً نؤمن بإله واحد وهو نفس الإله'، ونتساءل هل هذا فعلاً لم يحدث قط؟

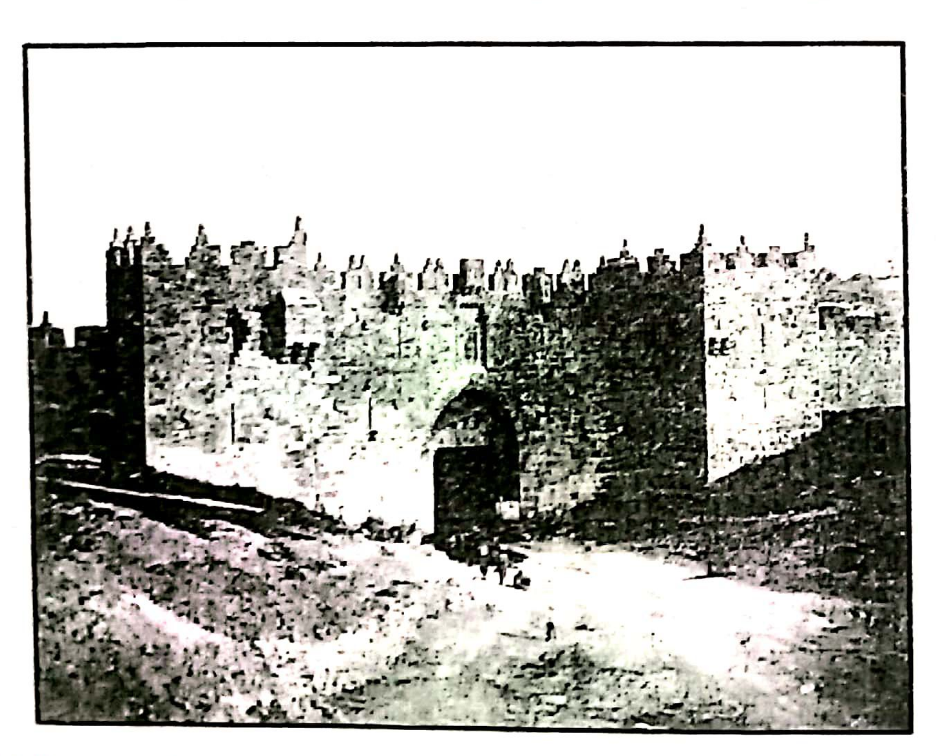
غير أنّه يمكن النظر إلى القصة التي رواها هنري تمبرليك (زار المنطقة في 1601/ 1009-10) على أنها أحد الاستثناءات التي تثبت وجود هذه القاعدة. فعندما أصر الكاتب على دخول القدس معلناً نفسه كأحد رعايا ملكة إنجلترا وكبروتستانتي أيضاً، تم إلقاء القبض عليه. ولم يطلق سراحه سوى بوساطة أحد البحارة المسلمين الذي تربطه به صداقة[33]. فقد ذهب هذا المسلم إلى الحاكم وأقسم له أن تمبرليك شخص صالح، وأخيراً تمكن من إطلاق سراحه.

ولكن لسوء الحظ، فإن مثل هذه الروايات تعتبر مثل أصوات تصرخ في

البرية. بالمقابل، فإنّ العلاقات الودية بين الأفراد أعضاء الطوائف المسيحية المختلفة سواء كانوا عثمانيين أم أجانب مدوّنة في الوثائق بشكل أكثر تكراراً. وهكذا وبشكل مستفيض، احتضنت رحلات الحج إلى القدس مصالح الأوروبيين لدى المسيحيين العثمانيين والعكس صحيح.

5 ـ رؤية المسلمين لرحلات الحج المسيحية

علق كثير من المسلمين شفهياً على غرابة الزائرين المسيحيين للمدينة المقدسة، لكنّهم لم يكتبوا شيئاً عن ملاحظاتهم في العادة. ومن ثم علينا في الغالب إلى الرجوع إلى أوليا جلبي. وبينما لم يكن أوليا بالفعل من الطبقة العليا العثمانية، فإن رواياته تزودنا ببعض الدلائل حول الكيفية التي ينظر بها رجل مسلم متعلم إلى مكان الحج المسيحي. حيث ادعى الكاتب أنه حصل على جوله سياحية مع الإرشاد حول كنيسة القيامة، خارج موسم الحج. وبما أنّ العديد من التفاصيل في تقريره تشبه تلك التي كتبها الزائرون المسيحيون أمثال راوولف، فمن المحتمل أنّ أوليا أعاد إنتاج بعض القصص التي رواها له مرشده السياحي[34].



صورة 5: بوابة دمشق في أسوار مدينة القدس، وترجع تلك الحصون إلى العصر العثماني

المصدر: Bahattin Öztuncay, *James Robertson, Pioneer of Photography in the Ottoman Empire* (Istanbul: Eren, 1992): no. 29, p. 97. بتصريح كريم من الناشر

وهكذا وكما فعل الطبيب المنتمي إلى مدينة أوغسبورغ وكثيرون غيره من الزائرين المسيحيين، ذكر الكاتب العثماني في تقاريره أن قساوسة الكنيسة كانوا يحبسون أنفسهم داخلها لمدة طويلة من العام، وأن المبنى لا يفتح أبوابه للحجاج إلا بعد أن يدفعوا رسوم الدخول المقررة[35]. ويمكن اعتبار هذه الملاحظة 'قياسية'، مع عدم الاكتراث بأصل هذا الوصف سواء كان من المسيحيين أو المسلمين. وعندما يتم إغلاق المبنى، يتزود القساوسة بحاجتهم من خلال نافذة تفتح لهذا الغرض في أحد جدران المبنى. وقد أعجب أوليا كثيراً بحياة الزهد التي يعيشها رجال الدين الذين يخدمون الكنيسة وكذلك بالجودة التصويرية لفسيفساء المسيح والسيدة مريم العذراء. وكذلك أشار بالثناء إلى الخيمة التي تظلل ما كان متصوراً على أنه قبر السيد المسيح[36]. وقال 'إنه بحق مكان يستحق المشاهدة'، وعند مغادرته لها تمنى الكاتب داعياً أن تتحول هذه الكنيسة ـ بجمال سقيفتها وبكامل بنائها المعماري ـ يوماً ما إلى مسجد[37].

تتسم هذه الرواية ببعض الغموض. فمن الثابت أن أوليا قد وجد بعض ما أثار إعجابه في البناء المعماري والديكورات الداخلية للكنيسة، وحتى في نمط الحياة الذي يتبعه القساوسة. وفي الوقت ذاته، كان على وعي 'بالخداع الديني' للنيران المفترض أنها هبطت من السماء، والذي دأب كهنة الكنيستين الأرثوذكسية والأرمنية على تكراره في كل عيد فصح. أو كما أطلق عليها اسم أيام البيض الأحمر ذات 'السمعة الشريرة'[38]. وكان أوليا أيضاً على دراية بالمصالح المادية المتضمنة، من خلال ملاحظة أن شموع عيد الفصح تقدم للكهنة دخلاً كبيراً حيث كانوا يبيعونها للحجاج الذين يقيمون في مبانيهم. بالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل أن الأرثوذكس والأرمن على كثرة عددهم وذلك في وقت زيارة ماندريل، كانوا يشترون الشموع التي يشعلونها في عيد الفصح من القساوسة والرهبان[39]. وزعم أوليا أيضاً أن مرشده في تلك الرحلة قد اعترف بنفسه أن سبب رسم تلك اللوحات داخل الكنيسة ليس بسبب فضلها في حد ذاتها، ولكنها تؤكد الانطباع بأن 'رجالنا الروم الأرثوذكس هم مجموعة من الرجال الحمقى والسذج' الذين لا يحركهم الوعظ فقط، ولكن يمكن استنفار سخائهم عن طريق الاستخدام الحكيم للرسومات[40]. وهكذا يخبرنا أوليا أن القس الذي كان مرشده 'كافرٌ وضالٌ وفاسقٌ' ولم ير بأساً في مخاطبته بعبارة 'أيها الملعون'. ولكن في الوقت نفسه فإن

هيلينا(*) والدة قسطنطين وكانت مسيحية متدينة ـ كما كان يدرك ذلك أوليا ـ في قصة هذا المؤلف، هي السبب في استعادة المعبد الإسلامي المعروف باسم المسجد الأقصى. ومن الواضح أنه بالنسبة لأوليا جلبي فإن كنيسة القيامة كانت موقعاً مثيراً وبالفعل يستحق الزيارة، حيث يمكن للإنسان مقابلة أشخاص غرباء عنه والحفاظ على سمو درجة إيمانه، وأخيراً وليس آخراً التمتع بقطعة رائعة من البناء المعماري.

دخل مسلمون آخرون كنيسة القيامة فيما يمكن تسميته 'زيارات سياحية'، ونستطيع أن نقيم عليها على الأقل دلائل غير مباشرة. ومن ذلك جندي يدعى هانز فيلد من نورمبرغ (1585- بعد 1613/ 992- بعد 1022)، وهو أسير حرب في الأراضي العثمانية بين (1604/ 1012-13) و(1611/ 1019-20) ثم صار عبداً لأحد التجار، قرر في أثناء مروره عبر مدينة القدس أن يزور هذه الكنيسة، كما فعل عدد من المسافرين في القافلة نفسها. وفي أرجح الاحتمالات، فقد دخل فيلد في الإسلام وكان دائماً مصحوباً في كل النزهات: حيث سجل أن زملاءه من الزائرين سخروا من الشروحات، التي من المحتمل أن المرشد المسيحي قدمها حول الاستهزاء الذي تعرض له المسيح، والذي توج بالأشواك في هذا أو ذلك المكان، وهي الأماكن التي تستوعبها الكنيسة الآن[41].

وعند زيارة ماندريل كنيسة القيامة، أشار أيضاً إلى وجود الزوار المسلمين. ومرة أخرى، كان بعضهم يأتي للسياحة. ولكن هناك آخرون لهم دور في الشهادة بأنه قبل حدوث ما يسمى بمعجزة النار المقدسة التي يحتفل بها الأرثوذكس والأرمن في وقت عيد الفصح، تم إطفاء جميع الشموع والمصابيح داخل الكنيسة، حتى لا يكون هناك أي احتمال لاندلاع النار من داخل المبنى[42]. وتشكل نار عيد

(*) لم تكن هيلينا هي والدة قسطنطين كما جاء في رواية أوليا جلبي، لكنها كانت زوجة الإمبراطور الروماني قسطنطين العظيم الذي يعد أول إمبراطور اعترف بالمسيحية ديناً رسمياً في الإمبراطورية الرومانية. وفي نهاية عمرها قامت برحلة حج إلى القدس، وتصدقت بكثير من الأموال على الفقراء المسيحيين بها، وكذلك ساهمت في إنشاء العديد من الكنائس أهمها كنيسة القيامة. انظر: Oxford Dictionary of Byzantium, Vol. 2, Oxford, 1991, p.909, Donald Attwater, The Penguin Dictionary of Saints, London, 1983, p.163. (المترجم)

الفصح أوج الشعيرة الدينية التي كانت تمارس في القرن الحادي عشر، والتي ظل المراقبون الغربيون ـ وخاصة البروتستانت منهم ـ يتعاملون معها بازدراء كبير[43]. وربما في يوم ما تستطيع إحدى الدراسات حول سجلات قاضي القدس أن تخبرنا عما كان يعتقده عدد قليل من الشهود المسلمين الحاضرين لمشاهدة هذه المعجزة.

انعكست من خلال كتب هذه التقارير مواقف المسؤولين العثمانيين نحو الحجاج المسيحيين على الأقل في بعض الأحيان أيضاً في سجلات(*) الإدارة المركزية للمجلس العدلي الرئيسي (مهم دفترلي Mühimme Defterleri)[44]. وتضمنت بعض هذه النصوص أذوناً ممنوحة إلى إداريي المواقع المختلفة الخاصة بالحج المسيحي لإتمام الإصلاحات في أعمال البناء للمبنى الذي يختص به كل منهم، في حين طُلِبَ من البعض الآخر إجراء تحقيقات حول محصلي الديون المسلمين المختلفين الذين كانوا يطلبون أكثر من المقرر لهم قانوناً بأخذه. وفي بعض الحالات الأخرى، قامت السلطات العليا في اسطنبول بحسم الصراعات بين الطوائف المسيحية المختلفة حول السيطرة على هذا أو ذاك من دور العبادة الفلسطينية، مع الأخذ في الحسبان بأن جميع المسيحيين يجب السماح لهم بالدخول إلى المواقع الرئيسية للحج. وطمحت الحكومة العثمانية من هذا الأسلوب إلى زيادة حركة الحجاج التجارية. أوضحت إحدى الدراسات الحديثة، رغم ذلك، أن ضرائب الحجاج لم تكن بالفعل مصدراً لمحصلات مالية مباشرة لخزانة بيت المال. ولكن بدرجة ما، كانت ممارسة عادية لصرف الأموال المتلقاة بهذه الصورة من أجل تعظيم الهوية الإسلامية لمدينة القدس. على سبيل المثال، عن طريق تسخير هذه الرسوم لإقامة مؤسسات خيرية تخدم بعض الأغراض الدينية الإسلامية[45]. وعلى ذلك شجعت الاعتبارات الدينية والسياسية والمالية الإدارة العثمانية على تأكيد سلامة الحجاج المسيحيين إلى المدينة المقدسة.

(*) هي الدفاتر المهمة التي احتوت على سجلات خلاصة الفرمانات والبراءات التي جرى إعدادها في الديوان الهمايوني التي صدرت عنه. واستمر هذا الوضع حتى العام 1649م وبعد ذلك اقتصرت على الأمور المتعلقة بالدولة. وما عدا ذلك خصصت له دفاتر أخرى. انظر: Medhat Sertoğlu, Osmanli Traih Lügati, s. 88. (المترجم)

6 ـ البعثات التبشيرية الكاثوليكية في الأراضي العثمانية

كما رأينا سابقاً، كان يقوم على رعاية الحجاج الغربيين في المنطقة فيما يتعلق بالسكن والمأكل والإرشاد بعثة تتألف من الرهبان الفرنسيسكان غير العثمانيين (غالباً ما كانوا إيطاليين)، وسوف نولي هذه البعثات ومستقبليها من المسيحيين المحليين هنا كامل اهتمامنا. ففي مجمع ترنت (1542-64/ 948-72)، أرست كنيسة ما بعد الإصلاح الديني الكاثوليكية الرومانية هيكلها التنظيمي للقرون القليلة القادمة[46]. وتضمنت الإجراءات التعويضية لفقدان جزء كبير من أوروبا لصالح المذهب البروتستانتي زيادة نشاط البعثات التبشيرية في القارات الأخرى. بينما في النطاق العالمي، جاءت كل من الهند والصين، ولبعض الوقت أيضاً اليابان، في مكان الصدارة. وجرت محاولات أخرى مكثفة لحمل مجتمعات غرب آسيا المسيحية على التحول إلى المذهب الكاثوليكي. وعلى الأقل كان يتعين إخضاع المسيحيين في الشرق الأوسط للاعتراف بسيادة البابا مع الاحتفاظ بعاداتهم وطقوسهم الدينية الخاصة. وكان يطلق على أتباع هذه الكنائس حديثة التكوين اسم دعاة الوحدة (Uniates).

كان أعضاء البعثات التبشيرية الذين تعلموا لغات الشعوب التي كان من المتوقع أن يعملوا بها وذلك كجزء من تعليمهم، يخضعون لتدريبات تتعلّق بمهامهم في كليات رومانية خاصة، وعلى الأرجح أن البابا غريغوري الثالث عشر (حكم 1572-85/ 979-94) هو الذي أسس هذه الكليات وعهد بالتدريب فيها لليسوعيين. ومنها مثلاً الكلية اليونانية التي تأسست في عام (1577/ 984-85) لتدريب القساوسة للعمل داخل اليونان، كما كانت تقبل الطلبة العلمانيين أيضاً. وكان من المفترض للكلية المارونية التي تأسست في (1584/ 991-92) أن تقرّب الموارنة في جبل لبنان، الذين قبلوا الاتحاد مع روما في وقت سابق، من الكنيسة الكاثوليكية، وتتضح هذه الروابط بعض الشيء لراوولف: ففي أثناء زيارته في عام (1575/ 982-83) كان الموارنة معتادين على اختيار البطريرك بالانتخاب، وبعد ذلك يقوم البابا في روما بتثبيته. وكما وصف الكاتب، قبل عدة سنوات حصل البطريرك الحالي على منصبه عبر الإسراع إلى روما وتقديم طلب ترشيحه قبل أن يتمكن منافسه من عمل ذلك[47].

من العام (1622/ 1030-31) فصاعداً، قامت بالإشراف على كل البعثات هيئة كنسية رومانية معروفة باسم (De Propaganda Fide). وقد كان لهذا الكيان الإداري في خدمة البابا تأثير على المناهج التي تدرس في كليات البعثات المختلفة، مع التأكيد على أهمية التدريب اللغوي بالإضافة لتدريس علم اللاهوت. كما وضعت اللجنة الدعائية القواعد التي يجب على البعثات التبشيرية 'في الواقع العملي' أن تعمل طبقاً لها، على الرغم من عدم قدرتها على التخلص الكامل من التنافسات بين الدرجات المختلفة للرهبان والنساك المشتغلين بتلك الأنشطة. وبالنسبة لمؤرخ المملكة العثمانية، تتأتى فائدة الهيئة الدعائية من خلال طلبها من كل البعثات التبشيرية تقديم تقارير سنوية حول أنشطتها، حيث كانت تلك التقارير بالنسبة للمناطق قليلة التوثيق مثل البوسنة وألبانيا، تحوي كثيراً من الدلائل حول التاريخ الاجتماعي المحلي. وخلال القرن الثامن عشر جعل اليسوعيون العديد من التقارير المطبوعة متاحة أمام جمهور أوسع، وذلك من أجل تعريف الرعاة المحتملين بأنشطتهم التبشيرية في الشرق الأدنى وفي غيره من المناطق. بناء على ذلك، كان الغرض من تلك الخطابات أن تكون تثقيفية ومثيرة للاهتمام بدرجة كبيرة[48]. وغالباً ما كان يكتب اليسوعيون ـ مع ذكر أسمائهم أو إغفال ذلك ـ نيابة عن الشخص الأول ويحررون كتابات زملائهم المتوفين. ويبدو أن بعض هذه النصوص المنشورة كانت نتاجاً ليوميات الرحلات، حيث أوصاف الأماكن التي زاروها والظروف المتنوعة للمسيحيين المقيمين هناك بالتناوب مع الروايات التثقيفية عن حياة المبشّرين ولاسيما الأموات منهم. وتعد القصص عن الأشخاص والأماكن، وبعبارة أخرى الجزء 'الغريب' من أدبيات الرحلات ـ رغم أنها مختصرة ـ قيِّمة، حيث تسمح لنا أحياناً أن نلمح التفاعلات القائمة بين المبشّرين مع الرعايا العثمانيين العاديين والتي كنا لا نعرف عنها شيئاً.

وقد ظهر نشاط كل من اليسوعيين والفرنسيسكان واضحاً داخل الأراضي العثمانية ضمن الرهبانيات التبشيرية المختلفة، حيث عملوا تحت مظلة حماية السفراء الأوروبيين. وكانت لدى الهابسبورغ حماسة في رعاية ما بعد الكاثوليكية المسكونية، وتسببت حروبهم المتكررة مع العثمانيين في تحول رعاية الأنشطة التبشيرية إلى نطاق نفوذ منافسهم الذكي وهو الملك الفرنسي. وجاء في تقارير السفراء الفرنسيين أن شؤون البعثات التبشيرية لها مكانة خاصة، تتقارب بشكل كبير

مع العلاقات السياسية وأمور التجارة. وعلى أية حال، اختلفت درجة التأييد التي يمكن لرجل الإكليروس توقعها باختلاف الاعتقادات السياسية للدبلوماسيين المختلفين، وخاصة في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، حيث كانت الشكوى المتكررة في مراسلات السفير الفرنسي 'هي الحماسة في غير موضعها' لبعض المبعوثين التبشيريين[49].

فيما يتعلق بتوقعات الرعايا المسيحيين من السلاطين حول هذه البعثات، أكدت دراسة حديثة أنه في مدينة مثل حلب كان التجار الأرثوذكس المحليون في القرن الثامن عشر يرغبون في زيادة سيطرتهم على الكنائس المحلية، وهو الأمر الذي كان يمكن تحقيقه بسهولة إذا تم لهم التخلص من البطريركية في اسطنبول. بالإضافة إلى ذلك، سمح لهم تبنيهم حالة دعاة الاتحاد الكنسي (Uniate) أو حتى المذهب الكاثوليكي بكامله بالتواؤم داخل نطاق أوسع في عالم البحر المتوسط الأوسع، الذي كانت السيادة فيه للتجارة الفرنسية[50]. في الأماكن القاصية، اتخذت هذه الرغبة في استخدام الوساطة الكاثوليكية عند محاولة التعايش مع العالم الخارجي أشكالاً مختلفة بدرجة ملحوظة. وهكذا وصف تقرير كتبه أحد الآباء اليسوعيين المجهولين وطبع في عام (1745/ 1157–58) كيف سلب مجموعة من القراصنة المسيحيين يقودهم قاطع طريق إيطالي، مجموعة من القرى على جزيرة ساموس الأرثوذكسية، كما قاموا في إحدى الحالات باختطاف كل الفتيات والسيدات. وعلى أثر ذلك، كان السكان المحليون يأملون في أن يقوم الأب اليسوعي، الذي تصادف مروره بالقرية، بالتفاوض مع القراصنة ومن ثم إطلاق سراح الأشخاص المختطفين. وذكر كاتب الرسالة أنه لم يرفض القيام بذلك، ولكنه أوضح لسكان الجزيرة أنه وقبطان السفينة قد جاؤوا من بيئات مختلفة وأنه من المحتمل عدم تأثر القراصنة الملحدين بمكانة رجل الإكليروس. وفي النهاية، تبيّن أنّ هذه الحالة من الوساطة غير ضرورية، حيث وافق القراصنة من تلقاء أنفسهم على إعادة الأسرى[51].

يمكن اعتبار الوساطة شكلاً من أشكال الأعمال الخيرية إذا كانت بدون مقابل، ومن هذا المنظور كانت رغبة اليسوعي مجهول الاسم في التفاوض مع القراصنة. وفي مثال آخر، وصف نفسه بأنه كمن يتشارك في مرهم شافٍ للجروح

السطحية مع عائلة محلية. وحيث إنه رفض تقاضي أي أجر، فقد اعتقد أنه قد ترك انطباعاً جيداً ولكن في الوقت نفسه، فإن المؤلف باعتباره شخصاً يسافر بمفرده معتمداً على تلقي التبرعات من السكان المحليين، ففي بعض الحالات بدا أنهم المصدر الوحيد له للحصول على الطعام. وحقيقة الأمر أن إعداد الطعام يبدو كأنه من الأمور التي كان يهتم بها هذا الشخص اليسوعي وكانت تسمح له بالاتصال بمختلف السكان المحليين في غرب الأناضول[52]. وبما أنه لم يذكر ديانة محدثيه، فيمكننا افتراض وجود مسلمين بينهم. على أي حال، فقد تعلم الكاتب تحضير الخبز المسطّح، البيلاو، الذي تعلم التمييز بينه وبين الأرز المطحون، وأيضاً ما كان يبدو كأنه نوع من أنواع حساء اللبن (yayla çarbasi). ويظهر أن المؤلف كان مستمتعاً بهذه الأطباق الجديدة وأيضاً بالراحة من الضغوط الاجتماعية، وتلك كانت من فوائد السفر بالنسبة له، وأن محدثيه العثمانيين لم يدخروا جهداً في مساعدته لتحقيق ذلك.

7 ـ الوساطات، والأمور الغامضة وتغيرات الهوية

طالما عُرفت الوساطة بين أعضاء الصفوة العثمانية والأجانب الزائرين الذين اعتمدوا على كثير من العثمانيين غير المسلمين. وفي هذه المسعى، وقع العثمانيون غير المسلمين «بين شقي الرحى» حتى إنهم استحقوا استهجان كلا الطرفين. وكان العاملون في السفارات الأجنبية لا يثقون في المترجمين الملحقين للعمل بها، والسبب في ذلك ليس فقط قبولهم الفعلي أو المفترض للرشاوى، ولكن أيضاً وضعهم كرعايا للسلطان، وهو ما جعل منهم عرضة للضغوط التي يمكن أن تمارسها عليهم السلطات العثمانية. وبذل البنادقة والفرنسيون جهوداً كبيرة لتعليم صغار الرعايا في دولهم اللغة العثمانية حتى يتجنبوا استئجار المحليين[53]. مع ذلك استمر المترجمون المسيحيون رعايا السلطان في العمل لدى العديد من السفارات. ويمكن اعتبار عائلة الباحث الأرمني الكاثوليكي والسفير السويدي سيئ الحظ مرادجيا طوسون (مرادجان طوسونيان) مثالاً على ذلك[54]. أما في الجانب العثماني فكان هناك اعتبار أن المترجم قد يغتصب، أو يغتصب بالفعل، الامتيازات الممنوحة للأجانب، والتي ليس له حق فيها باعتباره من رعايا السلطان. وبالإضافة إلى ذلك، كان من المفترض أن مواطني الامبراطورية يدينون لحاكمهم بالولاء،

الكامل غير المزدوج، وأن الشخص الذي يتجرأ على لعب دور «بين الجبهات» يجب أن يعتبر عديم المعتقد ولا يمكن الركون إليه.

لكن كان وجود الوسطاء ضرورياً من أجل المفاوضات الدبلوماسية، وبينما تبقى دوافع الغالبية من هؤلاء الرجال خافية، فقد تعرض نشاطهم الظاهري للدراسة الجيدة في الغالب وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالفترة الزمنية الواقعة في القرن السادس عشر. ومن الأمثلة الثرية بتفصيلها، نشير إلى قصة الطبيب سليمان أشكينازي(*) من مدينة أودين، وقد درس في مدينة بادوا واستقر لاحقاً في اسطنبول[55]. وهناك بدءاً من العقد (1560-69/ 967-77) فصاعداً، كوَّن رصيداً مهماً من الممارسة العملية لمهنته، وشمل ذلك الصدر الأعظم صقوللو محمد باشا، والمترجم الرئيسي لمجلس السلطان بالإضافة إلى عدد من السفراء البنادقة (بايلو) الموجودين آنذاك في اسطنبول إضافة إلى ذلك أنه مارس التجارة بأداء جيد واشتهر بامتلاكه عدة سفن.

يعزى سبب خضوع قصة الطبيب اليهودي - الإيطالي لدراسات عديدة - أحدثها يرجع تاريخه إلى 1995 - إلى دوره في انهاء الحرب حول قبرص[56]. فقد عهد مجلس الحكم في البندقية هذه المسؤولية إلى البايلو آنذاك مارك أنطونيو باربارو الذي كان قيد الإقامة الجبرية في بيرا، وبالتالي لم يتمكن من التفاوض إلا من خلال وسيط. وهكذا كان أشكينازي اختياراً جيداً بسبب علاقاته المتواصلة بالصدر الأعظم، الذي كان يرغب لأسباب خاصة به في إنهاء الحرب. ولكن رغم ذلك كانت المهمة المنوطة بالدبلوماسي والطبيب عالية الخطورة، حيث كان الخصوم السياسيون للصدر الأعظم يحاولون نسف المفاوضات من خلال تهديد الوسطاء. غير أنّ الصدر الأعظم نجح في النهاية وتم توقيع الصلح في عام (1573/

(*) رحبت الدولة العثمانية باليهود عبر سياسة اتصفت بالتسامح، وبينما كان يوسف ناظي (1515-1579م) أشهر اليهود السفارديم الذين عاشوا في الدولة العثمانية، فإن الطبيب سليمان أشكينازي (1520-1603م) كان الأكثر نفوذاً. إذ كان الطبيب الشخصي للصدر الأعظم محمد صقوللو. كان محل تقدير الباب العالي، فقد لعب دوراً كبيراً في تشكيل سياسة الدولة العثمانية تجاه بولندا، كما عمل سفيراً للدولة العثمانية في البندقية. انظر: بيتر شوجر، **أوروبا العثمانية**، ص294-295.

980-81). وكان سليمان أشكينازي أحد الأشخاص الذين كتبوا مسودة المعاهدة. وقد كان هناك رأي يقول إن تلك تمثل حالة صريحة من 'الولاء المزدوج' حيث كان الطبيب راغباً في المخاطرة بالخسائر المالية والأخطار الشخصية من أجل إعادة ترسيخ السلام بين الدولة التي كانت محل ميلاده وبين تلك التي اختارها وطناً له[57].

على المستويات الاجتماعية الأقل، نجد حداً فاصلاً بين المسيحيين واليهود الذين يدينون بالولاء للسلطان وبين أولئك الذين كانوا رعايا القوى الأجنبية، ولكن هذا الحد الفاصل كان أقل وضوحاً في الجانب العملي عنه في الجانب النظري. في المصنفات القانونية الإسلامية، كان هناك شرط يقضي بأن التابع لحاكم غير مسلم والذي يقيم داخل العالم الإسلامي لمدة أطول من عام يفقد وضعه كأجنبي يتمتع بالامتيازات، ويصبح من رعايا الحاكم الذي يعيش على أرضه. ولكن على الأقل في بدايات القرن السابع عشر، لم يكن هذا هو الواقع العملي الحاصل في الامبراطورية العثمانية[58]. بل على العكس من ذلك، فما دام الأجنبي لم يمتلك عقاراً في السلطنة ولم يتزوج من أحد من رعايا السلطان، يمكنه الاحتفاظ بولائه لحاكم بلده الأصلي لمدة غير محددة من الزمن. وتوضح هذه الاشتراطات أيضاً السبب الذي من أجله منعت السلطات الإنجليزية والفرنسية رعاياها المقيمين في الشرق الأدنى من الإقدام على هذين الأمرين. ورغم كل شيء وفي الواقع العملي، تم انتهاك هذين الشرطين تكراراً، وقد عرفنا حالات زواج خلال القرن الثامن عشر بين الفرنسيين وسيدات يونانيات كاثوليكيات، ورغم ذلك بقي الفرنسيون رعايا لملوك فرنسا. كتب قناصل القرن الثامن عشر في إزمير تقارير عن أشخاص ادعوا أنهم فرنسيون مقلعون عن التحدث باللغة الفرنسية، ولكنهم كانوا مقبولين ـ كما رأينا ـ لأن كِبَر عدد الجالية الأجنبية كان من عوامل سمو المكانة للقنصل المعني[59]. وكانت ممارسة شعائر الإيمان بالمذهب الكاثوليكي تعد من الدلائل الهامة على فرنسية الأشخاص ربما بصورة أكبر من مسألة اللغة. وربما لهذا السبب تمكن أحد اليونانيين الكاثوليك من جزيرة خيوس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من الانضمام إلى جالية التجار الفرنسيين في أنقرة، ومع أن أحد منافسي الرجل موضع الكلام وشى به لدى السفير في اسطنبول، فإن ذلك على ما يبدو لم يؤدِّ إلى طرده، على الأقل في المدى القصير.

ويعني كل ذلك، أنه على المستوى اليومي كان مجتمع العثمانيين غير

المسلمين، وأيضاً لهذا السبب كان الداخلون في الإسلام، على تقارب مع مختلف جنسيات الأجانب. ونادراً ما يوجد وصف لهذه الحقيقة في كتابات الرعايا العثمانيين المعنيين بذلك. وبدون شك، يعزى جهلنا بذلك جزئياً إلى قلة المراسلات الخاصة التي بقيت. ولكن وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه خلال سرد مثل هذه العلاقات، اعترف الأشخاص موضع الحديث أنهم اخترقوا القواعد الاجتماعية لجالياتهم الخاصة. وفضلاً عن ذلك، إن التعايش بين الطوائف الدينية كان من الأمور المعضلة بدرجة كبيرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ليس فقط داخل الحدود العثمانية ولكن أيضاً خارجها.

8 - رُهاب الأجانب في اسطنبول في القرن الثامن عشر

للاطلاع على معلومات عن الانتقادات التي قد يتعرض لها الأشخاص الاجتماعيون بصفة خاصة، يمكننا الاستعانة بنص مجهول الكاتب من القرن الثامن عشر، والذي نشر حديثاً تحت عنوان 'رسالة غريبة'[60]. ويرجع تاريخ مخطوطه الأصلي الذي ما زال باقياً، إلى عام (1720/ 1132-33). في هذا النص القصير، ذكر الكاتب مجهول الاسم قائمة أمثلة لما رآه من سلوك وقح وغير مهذب من رفقائه سكان الحضر. في حين تبدو غالبية الوقائع المذكورة على أنها حدثت في العاصمة، فإن صيغ اللهجة المحلية تشير إلى أن أصل الكاتب قد يكون من غرب الأناضول. وقد اهتم باحثو هذه الأيام بذلك النص بسبب تلك السمة المتصلة بعلم السلالات البشرية، والتي تتمثل في الاشارات المتعددة للعادات والتعابير التي كانت شائعة وقتئذٍ بين الدوائر العثمانية العادية، في حين أنها الآن قد أهملت. وبرغم كل ذلك، وفي هذا السياق الحالي، فإننا مهتمون فقط بما قاله الكاتب مجهول الاسم عن العلاقات مع الغرباء.

من الواضح أن الكاتب لا يحب الغرباء عن مجتمعه الحضري من أي نوع كانوا، حيث إن بعضاً من سبابه كان موجهاً إلى الفلاحين الأناضوليين القادمين من بلدة صغيرة اسمها غيريد (Gerede)، والذين يفترض أنهم حاولوا إخفاء فقرهم البائس، أو البوسنيين غير القادرين على إخفاء جهلهم 'بالحضارة'، أو التتار الذين بدلاً من أن يقوموا بقتل القوزاق الذين يأسرونهم، يبيعونهم في اسطنبول كعبيد. بينما احتفظ ببعض السباب الرديء للأشخاص الذين تمكنوا بصورة ما من دخول

المجتمع الإسلامي، الذين يشتبه في عدم ولائهم تماماً: 'اليونانيون الذين أصبحوا مسلمين خوفاً من ضريبة الرأس ولكنهم ظلوا يتكلمون لغتهم الأصلية كلما سنحت لهم الفرصة عند رؤية صديق يوناني'[61]. وكان هؤلاء بالطبع من المسلمين السنة من طائفة أو أخرى، وكذلك كانت لهم فائدة لدى السلطان؛ ورغم ذلك كانوا جميعاً غير قادرين على كسب استحسان الكاتب من وجهة نظره. وعلى ذلك فلا يوجد ما يدعو للدهشة من معاملة الغرباء الحقيقيين على الأقل بالقدر نفسه من القدح. وهكذا فقد سب الكاتب الكالموك (Kalmuks) ـ الذين نتساءل عن مكان التقاء الكاتب بهم ـ بلفظة 'أبناء الكلاب'، والشيعة الذين يلعنون الخلفاء الراشدين الثلاثة، ونعت المولدافيين بأنهم 'خونة'، والألمان/ النمساويين 'باللصوص'[62].

ولم يتوقف الأمر على الغرباء المتنوعين كأهداف للكاتب مجهول الاسم، بل شمل الأمر أيضاً المحليين الذين يبدون ودودين مع الكافرين. وهكذا، احتفظ الكاتب بكثير من ألفاظ السباب لا 'للفاسقين' الذين يتناولون الكحول مع الكافرين فحسب، وإنّما أيضاً للذين كانوا يراعون أمور اللياقة الاجتماعية عند مقابلة الغرباء. ومن الأمور التي يذكرها الكاتب من يتحدثون 'بلغة الكفار' على الرغم من معرفة المخاطَبين باللغة التركية، ومن يستخدمون كلمات ودودة عندما يشترون من أحد الكافرين، ومن يزورون غير المسلمين في منازلهم ويردون بأدب على تحيتهم[63]. ويحتمل أن تكون كل هذه الانتقادات مرتكزة على أقوال منسوبة للرسول أو ـ بصورة أحدث ـ على الآراء الشرعية الصادرة في القرن السادس عشر من الشيوخ الشرعيين أمثال شيخ الإسلام أبو السعود الذي كان همه الأساسي إبعاد كل من المسلمين وغير المسلمين بعضهم عن بعض على مر الزمن[64]. لكن لو لم يكن يوجد الأشخاص الذين يقومون بكل ما يرى كاتبنا المجهول أنّه يستحقّ التوبيخ، فلم تكن ستتاح له الفرصة لكتابة هذا النص في المقام الأول.

9 ـ هل كانت الصداقة بين العثماني المسلم وبين الأجنبي أمراً مستحيلاً

للوهلة الأولى، تبدو الإجابة عن هذا السؤال 'نعم' في أغلب الأحوال، أو بعبارة أخرى، كان باستطاعة الشخصيات البارزة غير التقليدية أن تقهر العوائق الاجتماعية الهائلة التي تحول دون اتخاذ تلك الصداقات لمجراها الطبيعي. وربما يختلف الأمر بعض الشيء بالنسبة للنساء، على الأقل من ناحية الشريك الأجنبي،

فقد كُنَّ يرغبن في تعلم اللغة التركية العثمانية كما أنهن في مثل موهبة وحيوية كاتبة الرحلات في القرن الثامن عشر السيدة ماري ورتلي مونتاغو[65]. ويبدو أنه من بين سيدات اسطنبول ذوات المكانة الرفيعة، لم تكن متطلبات الوضع الاجتماعي والسلوك الطيب عائقاً أمام الاتصالات مع السيدات الأجنبيات، كما كان الحال على مستوى الرجال. فإذا كانت خطابات السيدة ماري تحوي شيئاً من الواقعية، فإنه يمكن تسمية علاقتها بالسيدة فاطمة هانم زوجة مساعد الصدر الأعظم، الكخية قوي النفوذ، بأنها كانت صداقة. وعندما ذهبت السيدتان الصغيرتان معاً في زيارة لمنزل الصدر الأعظم، قدمت فاطمة هانم السيدة ماري لزوجة الصدر الأعظم، وحتى كذلك إلى السيدات أعضاء الأسرة الحاكمة. وبذلك كانت كاتبة الرحلات الإنجليزية تبدي إعجابها بالمهارات الاجتماعية لهذه السيدة الاسطنبولية، والتي شعرت أنها تستطيع بسهولة إقامة علاقة خاصة بها داخل أي بلاط أوروبي[66]. وعلى أية حال، تبقى هذه الاستنتاجات افتراضية حيث إنه لم يعد يبقى ما يقدم دلالة على شعور السيدة فاطمة هانم نحو تلك العلاقة.

هناك وصف قدمه العائدون إلى أوطانهم لبعض العلاقات بين العبيد السابقين الأجانب، سواء أسلموا أم لا، وأسيادهم السابقين، بطريقة تجعلنا حقاً نتساءل عن علاقة السيد ـ العبد، هل كانت منتشرة فيما يختص بمشاعر الرفقاء الإنساني. وسوف نعود مرة أخرى إلى الجندي السابق التورنبرغي هانز فيلد الذي لم يكن ـ في المسار الطبيعي للأمور ـ شخصاً ذا أهمية. ويمتلىء كتابه بالمشاجرات التي دخل فيها مع المسلمين وغير المسلمين، والتي غالباً ما انتهت بالتلاكم معهم، وكان دائماً ينال عقاباً على هذا الشغب وإن كان ذلك لم يحدَّ من الحماسة التي يلقي فيها بنفسه في كل ما يبدو أنه عراك حقيقي[67]. ولكن عند الحديث عن العديد من أسياده القدامى من ضباط الإنكشارية في القاهرة، فإن نغمة الحديث تتغير. فبعد سلسلة الكوارث التي كادت أن تنتهي بمقتله في أنطاكية، قرر فيلد العودة إلى العاصمة المصرية لطلب المساعدة من أحد الوجهاء، موضحاً أنه كان أفضل صديق لديه حيث أعاده قائد الحامية إلى الخدمة العسكرية وعامله أفضل معاملة. أما بالنسبة للجندي السابق والعبد السابق، فقد بقي طيلة عام كامل يعمل كادحاً لنيل القبول، حتى ادخر ما يكفي للعودة مع السفينة. وبمجرد عودته إلى اسطنبول، دخل في خدمة السفير الهابسبورغي، وهو المسؤول الذي منحه شهادة ربما كانت

هي العون له ليجد وظيفة بمجرد عودته لوطنه. في هذا النص أيضاً وثيقة مشابهة نشرها القائد السابق للكاتب في الجيش الهابسبورغي، كان التأكيد قوياً على مساعدة 'السيد الفاضل' لفيلد: وشعر الجندي السابق أن قائد الحامية مجهول الاسم كان سبباً في بقائه على قيد الحياة[68].

لكن مرة أخرى، نود أن نعرف ما رأي الضابط العثماني في كل ما حدث. هل كان يعرف أن اعتناق فيلد الإسلام كان مسألة غير موثوق بها في أحسن الأحوال، وأنّ عبده السابق يريد، فوق كل ذلك، العودة إلى الوطن؟ من المحتمل أننا لن نعرف أبداً، ولن نعرف أيضاً ما الذي علمه ضابط الحامية عن الحياة في وسط أوروبا من خادمه. ففي النهاية، مع أن فيلد لم يكن يتكلّم العربية والتركية العثمانية بطلاقة، فقد كان قادراً على رواية القصص متى كان ذلك مطلوباً. وهذه الأسئلة التي بلا إجابة - بل المستحيلة الإجابة - تستدعي سلسلة أخرى من الأسئلة تتعلق بمصادر المعلومات المتاحة للعثمانيين المتعلمين عن العالم الخارجي. وهذا هو ما سنتناوله في الفصل التالي.

الفصل الثامن

مصادر المعلومات عن العالم الخارجي

إن استنباط السياسات، والقيام بحملات عسكرية، وإبرام العقود التجارية وعمليات شراء أو تحرير العبيد وتأمين الحجاج.. كل تلك الأمور تقوم على توافر الحد الأدنى على الأقل من المعلومات عن العالم خارج حدود السلطنة. ومقارنة بالمعلومات المتاحة - قلّت أو كثرت - عن العثمانيين في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فإن المصادر التي قد يتحصل عليها المرء إبان الفترة من (1540/ 946-47) إلى (1770/ 1183-84) كانت قاصرة دون شك، بل غالباً ما كانت مهجورة وقديمة العهد، ولا يركن إليها بالضرورة[1].

لقد أوضحت الدراسات التالية لتلك الحقبة، والتي قام بها الرحالة الأوروبيون في القرن السادس عشر، شيوع المغالطات بل والافتراءات التي انطوت عليها تلك المعلومات عن الإمبراطورية. وعلى الأخص دراسات عصر النهضة التي قام بها الرحالة الفرنسيون أو الإنجليز أو الألمان، والذين واجهوا مشكلة عويصة في تحييد كتاباتهم آنذاك من سلطة كتابات جغرافيي وفلاسفة العالم اليوناني - الروماني. بل إن كتابات شهود العيان أنفسهم غالباً ما واجهت المشكلة نفسها في التغلب على تأثرها الشديد 'بالحكمة القديمة'، حتى إن هؤلاء الموقّرين لم يكلّفوا أنفسهم زيارة الأماكن التي كتبوا عنها، وردّدوا ادّعاءات كانت خاطئة بشكل واضح[2]. وهذا ما يقودنا إلى تحديد آراء عامة بعينها، واتخاذ قرارات على

أساس من المعلومات الضئيلة، لم يكن بأيّ حال من الأحوال أمراً قاصراً على العثمانيين.

في الفصل الذي بين أيدينا، سنقوم ببحث مصادر المعلومات عن آسيا وأوروبا، وبين الحين والآخر، الأميركتين لدى ثلاث فئات مختلفة من الناس. فمن السذاجة الافتراض بأن ما تعارفت عليه جماعة بعينها هو بالضرورة ما ساد في المجتمع العثماني ككل. فمثلاً، هناك الوجهاء من أعضاء البلاط السلطاني والإدارة العثمانية الذين قُدّر لهم الاطلاع على كل ما يجري في المباحثات بين السفراء الأجانب من جهة، وبين الصَّدر الأعظم والإداريين الآخرين كرئيس الكتاب، وكبير المترجمين (باش ترجمان)[3] من جهة ثانية. ومنذ أوائل القرن الثامن عشر وما تلاه، انخرط السفراء العثمانيون الذين زاروا ممالك إيران والبندقية وسان بطرسبرغ وباريس ـ ومؤخراً ـ مدريد وبرلين، في تدوين ملاحظاتهم عن تجاربهم في تلك البلدان. ومع قلة تقارير السفارات (سفارت نامة) التي تم حصرها، فإن المطبوع منها يعد أقل بكثير[4]. وتمثل تلك المعلومات التي عاد بها هؤلاء السفراء فئة خاصة، على الأقل في السنوات الأولى من تاريخ كتابتها، إذ إنها تخص الأسرار الإمبراطورية التي لم يطلع عليها سوى القليل من أصحاب المناصب الكبرى وتم حظرها عمن دونهم.

وتأتي فئة الباحثين والدارسين من المهتمين بالترحال وجغرافية المكان في المرتبة الثانية بعد السفراء. فقد ضمت الجماعة مشاهير الشخصيات أمثال كاتب جلبي ومعاونيه أو آخرين من الجغرافيين العثمانيين الذين عهدت إليهم ترجمه الأطلس الصغير والأطلس الكبير من الهولندية، بعد أن وافق عليها السلطان ونالت رضا البلاط[5]. وكان أشخاص مثل كاتب جلبي وتابعه أبي بكر الدمشقي مطلعين على ما كتبه الجغرافيون العرب في العصور الوسطى. ومع اتساع رقعة العمليات الحربية التي شهدها القرن السادس عشر لم تدون هذه الكتابات إلا باعتبارها مجرد نصوص، أو تم حفظها ضمن الروايات التاريخية العثمانية. فضلاً عن أن بعض هؤلاء الباحثين ذوي الأصول التركية قد شغفوا بالرسوم الجغرافية الأوروبية. وهكذا صنّف الأميرال المعروف بيري رئيس(*) في القرن السادس عشر دليلاً ملاحياً

(*) هو محي الدين بيري، بحار تركي ولد في غاليبولي 1465م، توفي بالقاهرة 1554م. =

لأقاليم حوض البحر المتوسط التي تضم برشلونة ومرسيليا وجزيرتي قبرص وكريت، وكانت هاتان الجزيرتان لا تزالان في حوزة البنادقة عند وضعه[6]. بل إن هناك دليلاً كانت تستقى منه المعلومات عن تاريخ جزر الهند الغربية(*) (تاريخي هندي غربي)، كاتبه مجهول[7]. وثمة عالم آخر ذائع الصيت ومتبحر في علم الجغرافيا ودائم الترحال هو أوليا جلبي (1611- بعد 1683/ 1019- بعد 1095) كتب عن كل من إيران وبلاد النمسا اللتين قام بزيارتهما. لقد قرأ أوليا كتابات جغرافية قبل شروعه في تدوين كتبه التي اتسمت بتنوع مزجها ما بين الأدب الخيالي والتقارير الواقعية، الأمر الذي وضعنا في حيرة[8]. غير أنّ رحلاته ظلّت محصورة داخل الحدود العثمانية ولم تتعدَّها بشكل ملفت. وبخلاف البندقية، بقيت اهتمامات أوليا بالمصادر العينية عن الأقاليم الواقعة خلف الحدود المجرية أو الأجزاء الغربية للأناضول قاصرة للغاية.

ويمثل رعايا السلطان العاديون الفئة الثالثة، وبيت القصيد هنا هو أن هؤلاء الرعايا لم يكونوا يوماً من أفراد الطبقة الحاكمة ولم تربطهم صلة بأي من أفراد هذه الطبقة. بل إن أفراد تلك الفئة الثالثة لم ينعموا بأي امتيازات تذكر، إذ إن السواد الأعظم لنسيج هذه الفئة يتألف من قاطني المدن من عالم - هو الآخر - قوامه من الفلاحين والبدو. وكان هؤلاء الأشخاص ملمين باللغة التركية العثمانية على أغلب الظن وخاصة إذا لم تكتب بأسلوب راقٍ بعض الشيء، وهم مع ذلك قد لا يعرفون العربية أو الفارسية أيضاً. ولكن مع أنهم لم يكونوا متعلمين، فقد دخلوا بسهولة في عداد فئة من يقرأون لهم والتي تضم الإنكشارية وفرسان الباب العالي

= عمل بالقرصنة مع عمه كمال رئيس في البحر المتوسط، ثم دخل في خدمة العثمانيين 1499م، وقدم خريطته المشهورة التي رسمها في غاليبولي إلى السلطان العثماني سليم الأول 1570م. ويُعد كتابه المسمى «كتاب البحرية» من أهم الأعمال التي كتبت في هذا المجال. انظر: Piri Reis, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük; c. 5, s. 1929. (المترجم)

(*) يرى فرانز بابنغر أن مؤلفه هو أحمد حلمي الذي ولد في أسكدار وعمل في وزارة الخارجية، كما شغل منصب عضو مجلس المبعوثان. يقع كتابه في 91 ورقة. وهو لا يتناول تاريخ غرب الهند بل يتناول اكتشاف غرب الهند والعادات والتقاليد السائدة في هذه المنطقة. انظر: Franz Babinger, Çoskun Üsok, Osmanli Tarih Yazarlar, ve Eserleri, Ankara, 1982, s. 395-396. (المترجم)

القابعين في اسطنبول، والذين قدّر لهم الحصول على قاعدة من المعلومات عن الأراضي التي خرجوا إليها في العمليات الحربية. ويندرج تحت هذه الفئة أيضاً بعض العسكريين من أصول ريفية ومعظم جنود الخواص وعسكريون آخرون من أصحاب الرتب الدنيا؛ أما من هم أعلى منهم في المرتبة فينتمون إلى الجماعة الحاكمة.

أما المرشحون الآخرون للانضمام إلى هذه الفئة الثالثة من العثمانيين المطلعين على العالم الخارجي فهم التجار. ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر، اعتاد هؤلاء التجار الذهاب إلى البندقية وأنكونا ومرسيليا، وإن كان ذلك قد حدث بشكل متقطع[9]. وكان لبعض التجار العثمانيين علاقات بتجار هنود تواجدوا بأعداد كثيرة في موانىء اليمن وبالحجاز، كما زار العديد من هؤلاء التجار الهنود القاهرة وحلب واسطنبول. وسنحت الفرصة لتجار عثمانيين آخرين لإجراء حوارات مع شركائهم الإيرانيين في البصرة وإزمير وأقاليم متعددة أخرى. وفي المناطق الساحلية، كان للصيادين والبحارة والأسرى العائدين خواطرهم المتواترة عن العالم خارج الحدود العثمانية. إلا أنه لسوء حظ المؤرخين المعاصرين، لم يعتد هؤلاء الناس تدوين معلوماتهم.

كان العديد من العثمانيين الذين سافروا في أوروبا من غير المسلمين، وبالنظر إلى القيود اللغوية، فإنّ البحث الحالي محصور بالمؤلّفين الذين تتوافر أعمالهم مترجمة، أو الذين سهل زملائي الوصول إليهم. وفي حين أن معظم الرحالة من الشرقيين واليهود والأرمن كانوا تجاراً كشركائهم من المسلمين، إلا أنهم لم يولوا اهتماماً لكتابة مذكراتهم. ومع ذلك اعتمد هذا البحث على واحدة من السير الموسوعية، التي كتبها في القرن الثامن عشر حاخام طافَ المجتمعات اليهودية في إنجلترا وفرنسا وهولندا لجمع التبرعات الخيرية.

كان على التجار طلب العلم عند وصول أعمالهم التجارية لمستوى معين. كما انتشرت بعض المعلومات عن الأراضي الأجنبية بين أقوام لم يحظوا إلا بقدر طفيف من العلم قد لا يمكنهم من الاطلاع على الثقافات المكتوبة. كذلك فإنه من المرجح أن الجنود الأجراء والبحارة من الأميين قد عادوا بالروايات والقصص عن الحرب أو الأسر في بلاد الكفار. فضلاً عن وجود المهاجرين من العمال الأجانب في اسطنبول، كما رأينا في القرن الثامن عشر، الذين توافدوا من دلماشيا، التابعة

للبندقية، بطريقة منتظمة[10]. ومن المرجح أن هؤلاء المهاجرين لم يتمكنوا من الاطلاع على الثقافات المكتوبة، وإن كانت بلسانهم السلافي الجنوبي، ومما لاشك فيه أن معرفتهم باللغة التركية العثمانية كانت محدودة للغاية. لكنّهم لم يكونوا دون صلات في العاصمة، لا سيما أنّ من ترددوا عليها عدة مرات لا بد أن تكون لديهم قصص عن تجاربهم والمصاعب التي واجهوها يروونها إلى جيرانهم وأرباب عملهم[11]. وفي حين أننا لا نستطيع تصور مدى استفادة سكان اسطنبول العاديين من مثل ذلك النوع من العلاقات، فإنّ من الخطأ القول إنّ ذلك النوع من المصادر كان غير ذي أهمية.

1 - معارف السفراء: بعض الاعتبارات العامة

كما رأينا من قبل، لم يكن يطلع على تقارير السفراء سوى قلة من أصحاب المراكز الإدارية العليا، بل إن الكثير منها رفع إلى السلطان. ولو قدر لهذه التقارير آنذاك - كما حدث في بعض الأحيان - أن تجمع في مؤلفات، لاطّلعت عليها شريحة عريضة من القراء مثل عناصر الفئة الثانية والثالثة من الباحثين وآخرين ممن نالوا قسطاً قليلاً من التعليم من أهل المدن. وهكذا لعبت هذه التقارير دوراً فعالاً - وإن كان محدوداً - في تعريف الطبقة العليا والجماعات الحضرية من العثمانيين على العديد من القضايا المتعلقة بأمور السلطة.

كان أول ما يشغل السفير العثماني عندما يمسك بقلمه وصف استقباله عند قدومه للبلاط الملكي الذي بعث إليه. فلم تكن مراسم استقبال أحد السفراء في أي من القصور الملكية سوى مؤشر على مدى الإجلال الذي يبديه هذا الحاكم أو ذاك للسلطان العثماني نفسه. وهكذا فإن التمعن في وصف مراسم استقباله كان - في العديد من الأحوال - مقياساً لنجاح السفير في مهمته. وإن كان للخوض في اختلافات تلك المهام الدبلوماسية أهميته للمؤرخين المعاصرين، إلا أن هذه الأهمية تأتي في المقام الثاني مقابل اهتمامات أخرى[12]. إن ما يستوقفنا في هذه الزيارات الرسمية ليس سوى أحاديث هؤلاء السفراء عن الدول والمجتمعات التي وفدوا إليها، باستثناء الأهمية الثانوية التي مثلتها تلك الأحاديث - على الأقل قبل بداية القرن الثامن عشر وحتى منتصفه - للكتّاب الذين وصلتنا أعمالهم. وإبان تلك الفترة، بدأ السلاطين العثمانيون يطلبون من سفرائهم الكتابة عن الأمور التي تتعدى

نطاق الاستقبالات الرسمية. وكان السفير محمد أفندي يرميسكيز أول من قام بذلك من خلال مهامه الرسمية لدى باريس في العام (1720/ 1132-33). واعتمدت قيمة المعلومات الاجتماعية والسياسية المنقولة على الخبرة والمقومات الشخصية للمبعوث، إذ إن التغطية المنتظمة للعالم خارج نطاق اختصاصه المحدّد جداً لم تكن من مهام الدبلوماسيين آنذاك.

ما جدوى الخوض في تفاصيل تلك التقارير؟ إن جل اهتمامنا هو ذلك التنوع الواسع من الأمور التي انطوت عليها تقارير هؤلاء السفراء، والتي لم تكن نمطية رغم محدوديتها. ففي حين اهتم بعض المؤلفين بوصف مراسم استقبالهم، بحث آخرون أنماطاً أوسع من السلوك المعهود في البلاطات الروسية أو الهابسبورغية، على الأقل فيما يخص الشؤون العثمانية. وفي نهاية الحقبة موضوع الدراسة، تحتم دخول الشخصيات الرسمية وما تناقلته من معلومات سياسية واجتماعية في بؤرة الأحداث[13]. وهكذا يمكننا تتبع التطوّر التدريجي لاتجاه نقل المعلومات المكتوبة التي كان يتم تناقلها شفاهة في الفترات الأولى.

وفي القرن السادس عشر وربما بعد ذلك، كان جمع المعلومات عن الملوك الأوروبيين يتم - في الغالب - عن طريق غير المسلمين من الوسطاء شبه الرسميين الذين أرسلت بهم السلطنة للتحاور مع السفراء الأجانب وممثلي الممالك المسيحية[14]. ولكن منذ العقد (1720-29/ 1132-42) وما بعده ازداد الاتجاه نحو العهد بمهمة جمع مثل هذه المعلومات لمسلمين من ذوي المناصب الرسمية الرفيعة. فمثلاً نستطيع القول إن القرن الثامن عشر والقرن التالي له قد شهدا إنشاء ديوان الترجمة(*) ليضطلع بمهام كبار المترجمين من غير المسلمين والذين لم يعد يعتمد عليهم بعد الثورة اليونانية عام (1821/ 1236-37). وبصورة أعم يمكننا

(*) هي غرفة الترجمة في الباب العالي، حيث كانت تتولى ترجمة الأمور الرسمية، فضلاً عن الترجمة الشفهية في الديوان في حضرة السلطان العثماني، وكان يطلق على المترجمين الذين تم اختيارهم من أسرة أمراء الروم (Fenarli) مترجمو الباب العالي أو الديوان الهمايوني. ومن رقي منهم في الفترة 1716-1821م تم تعيينه في منصب فويفودا Voyvoda (أمير) في بلاد الأفلاق والبغدان (والاشيا ومولدافيا). انظر: Medhat Sertoğlu, Osmanli Tarih Lugati, s. 88-89. (المترجم)

المقارنة بين الضوابط المستحدثة التي فرضت على المبعوثين المسلمين والمحاولات التي قام بها السفراء الفرنسيون والبنادقة لنجد أن مهمة أعمال الترجمة لم تسند لغير المسلمين من رعايا السلطان، ولكنها عهدت لأناس ممن يدينون بالولاء الكامل للسلطنة. وهكذا فإن تقارير السفراء العثمانيين آنذاك تمكننا من تتبع تلك المنظومة من الضوابط والأوامر التي كلف بها الإداريون الرسميون من أبناء الطبقة العليا والمتوسطة والتي لم تفرض من قبل على سابقيهم في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

2 ـ لقاءات عابرة: قبطان بحري ودبلوماسي في الهند في القرن السادس عشر

لدينا حادثة فريدة يرجع تاريخها إلى بداية الفترة موضوع الدراسة، وهي عن كبير البحارة العثماني سيدي علي رئيس الذي ـ وإن لم يكن سفيراً رسمياً ـ فقد كتب تقريراً عن رحلاته يحوي العديد من طبائع الحياة في السفارات المتأخرة[15]. يتفرّد سيدي علي بأنّه العثماني الوحيد الذي زار الهند في القرن السادس عشر ودوَّن ما شهده فيها. ففي أواخر عام (1553/ 960-61) كلف بإنقاذ بعض السفن العثمانية المحتجزة في البصرة من قبل البرتغاليين المسيطرين على مضيق هرمز. ولكن العواصف العاتية جرفته إلى المحيط الهندي مدمرة أسطوله الأمر الذي اضطره للعودة إلى الإمبراطورية براً قاطعاً الأقاليم المغولية وآسيا الوسطى وإيران مواجهاً ظروفاً غاية في القسوة والخطورة.

إلى هنا تبدو هذه القصة واقعية إلى حد بعيد. ولكن التأكيد على التغلب على الصعوبات الخارقة يخدم أغراض كاتبها الذي لم يسأم من معاودة إخبار قرائه عن الحياة التعسة خارج الديار أو بالأحرى خارج حدود الإمبراطورية العثمانية الآمنة. ولم تنتهِ الحكاية عند هذا الحد. فلقد أخبر سيدي علي رئيس قراءه عن القرود والببغاوات والأشجار التي شاهدها والتي لم تكن مألوفة في سواحل البحر المتوسط، بل لقد تطرق إلى بعض المعلومات عن أطياف وأعراق من احتك بهم في هذه البلاد؛ ومن المحتمل أيضاً أنه تعرَّض لطوبوغرافيا عجائب الهند التي امتلأ بها الأدب العثماني، الأمر الذي بات وارداً عن رجل زار شبه القارة الهندية واستثاره من الأمور ليكتب عنها. ولكنه لم يعبِّر قط عن انطباعاته عن عجائب

الطبيعة وسلوك البشر في المدن الهندية والممالك التي شهدها. فعلى سبيل المثال، لم يذكر قط رغبته في البقاء في أي من تلك الأماكن الخلابة لو لم يكن هناك من الأمور الملحة ما يدفعه للعودة على وجه السرعة.

من المحتمل أن البحار الذي انقطعت به السبل قد ألّف كتابه من منطلق سياسة أراد تنفيذها عند عودته إلى بلاط السلطان سليمان في اسطنبول وأدرنة؛ وقد آلت هذه السياسة إلى نجاح ما. فمع أنه لم يشر قط إلى مخاوفه، إلا أنه كان حتماً يشعر بالقلق حيال إنقاذ حياته. فقبل سنوات قليلة (1553/ 960-61) تم إعدام رسام الخرائط العثماني الشهير بيري رئيس لأنه فقد سفنه أيضاً أمام البرتغاليين في الخليج العربي[16]. ولو فسرنا كتاب البحار سيدي علي رئيس باعتباره نوعاً من أنواع الدفاع عن النفس، لأصبح من اليسير علينا معرفة هدف الكاتب من قص الكثير عن المراسم الشرفية في العديد من ممالك الهند وآسيا الوسطى، ناهيك عن إسهابه في وصف قصور الصفويين: لقد أولى جل اهتمامه لإظهار ولائه وانقطاعه لخدمة السلطان العثماني. وإن كان قد فشل في مهمته كقائد بحري، فلم تذهب رحلته سدى. هذه المجاهرة بالولاء الشديد للسلطان العثماني جنباً إلى جنب مع المعلومات الرسمية التي دوّنها الكاتب، أكسبته ارتفاع قدره لتولي مناصب عليا. فمع عودته رشح لوظائف عديدة وتمكّن من العيش في اسطنبول التي طالما اشتاق إليها كما زعم في أثناء كتابته بعيداً عنها.

مع أنّ الكاتب قد ذكر لنا مراراً عن رغبته في العودة إلى العاصمة العثمانية، فإنه في واقع الأمر قد احتجز في شبه القارة الهندية لمدة طويلة. وعند بحث السبب الرئيسي وراء ذلك الموقف الذي يتمثل في البقاء الإجباري في بلاط الإمبراطور همايون(*)، ابن الملك بابر(**)، نجد أن الكتاب يشبه كتب الرحلات

(*) تولى همايون الحكم عام 1530م، استطاع الانتصار على إخوته بعد نجاحه في التحالف مع الشاه طهماسب الصفوي في إيران. انظر: نظام الدين أحمد بخشي الهروي: طبقات أكبري، ترجمة من الفارسية إلى العربية في ثلاث أجزاء ووضع حواشيه أحمد عبد القادر الشاذلي تحت عنوان (المسلمون في الهند من الفتح العربي حتى الاستعمار البريطاني) القاهرة، 1995م، جـ1، ص514-520؛ عبد العزيز نوار، الشعوب الإسلامية، بيروت، 1973م، ص516-518. (المترجم)

(**) يعد الملك بابر مؤسس دولة المغول في الهند، ويعني اسمه (النمر) ينحدر من سلالة =

في العصور اللاحقة، وأن نظم الكاتب للشعر وطرائف الكلم إنما جاء لحسن استقبال الإمبراطور همايون، بل وربما نجد النسخ من خطابات الإطراء التي أرسل بها الأمراء الصغار والتي تدور حول البلاط المغولي. وبالطبع لم ينسَ سيدي علي رئيس أن يذكر أن هؤلاء الملوك قد أظهروا بعض علامات الخضوع والطاعة لسلطان الروم (السلطان العثماني)، وهو ما يعد مؤشراً لملكات الكاتب ـ بوصفه أحد خاصة الملك ـ كأداة للرفع من منزلة الإمبراطورية العثمانية. وصل هذا العمل الدعائي لصالح سليمان القانوني إلى ذروته عندما ادّعى الكاتب وأصرَّ ـ أمام حاكم المغول ـ أن مساحة الأراضي العثمانية أكبر بكثير من تلك الواقعة تحت حكم الإمبراطور همايون نفسه. لقد كان الكاتب يرمي ليكون سفيراً. هذا ما يتضح من رفضه عرضاً مغرياً من همايون مقابل البقاء مدة أطول مجيباً بأنه يفضّل العودة ـ فقط ـ لأن منصباً رسمياً في انتظاره.

أخيراً منح همايون الكاتب ورفاقه الإذن بالرحيل. وفيما كانوا على وشك الرحيل، تعرض الملك لحادثة قضى على أثرها بعد أربعة أيام في (26 كانون الثاني/ يناير 1556/ 13 ربيع الأول 963). تلك الواقعة التي منحت الفرصة للكاتب لتقديم نفسه كسياسي مخضرم: لقد أشار الكاتب ـ كما ذكر ـ على حاشية الملك؛ التي أربكها موت مليكها، باخفاء خبر الوفاة مدة من الزمن، وهو تقليد معروف في البلاط العثماني. وساق لهم ـ كمثال ـ التدابير والاجراءات التي حدثت فور وفاة سليم الأول، والتي تكررت على سبيل المصادفة عام (1566/ 973-74) بوفاة السلطان سليمان[17]. وبناء على حديثه، فقد أعلن الرسل على الملأ أن الإمبراطور بصحة جيدة وأن معنوياته مرتفعة، وذلك لإعطاء وريثه جلال الدين أكبر(*) فرصة

= تيمورلنك وجنكيزخان. ولد عام 1483م. تمكن من الاستيلاء على سمرقند وفرغانة وأكبر بلاد الهند مثل لاهور وشمال الهند. ويعتبر بابر من عظماء التاريخ الإسلامي بصفة عامة، وتاريخ الهند بصفة خاصة. توفي عام 1530م. انظر: أحمد بخشى الهروي، المصدر السابق، ج1، ص292-295؛ عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص510-514. (المترجم)

(*) ولد جلال الدين محمد أكبر عام 1542م بالقرب من إقليم السند، هو ابن السلطان همايون. حاز شهرة واسعة في المجال العسكري لقب بالشاهنشاه بعد أن استطاع توحيد الهند تحت سيطرته وأخضع قبائل السند وبلوخستان وقندهار والبنغال وأنشأ نظاماً سياسياً وإدارياً وعسكرياً، واهتم بالجيش على نظام الإقطاع العسكري. وأقام دار صناعة =

الوصول إلى العاصمة. وفي تلك الأثناء، استغل سيدي علي رئيس هذه الحالة من الارتباك، وحاول أن ينسل من الأراضي المغولية، بيد أنه منع قبل أن يتمكن من ذلك: فالقانون يقضي بأن كل ما أقره الملك المتوفى يعد لاغياً - وهي قاعدة كانت عند العثمانيين أنفسهم - ما استلزم موافقة جلال الدين أكبر على جواز مرور كاتبنا الذي حرره والده قبل وفاته.

وهكذا يتضح أن سيدي علي رئيس قد قام بالعديد من مهام السفراء دون أن يتقلّد لقب سفير. بل لقد ذكر أنه أقنع الملك همايون - والذي لم يتمكن من نفي ذلك بسبب وفاته أثناء تدوين هذا الكتاب - بأن يعترف بالمنزلة العظمى للسلطان العثماني في اسطنبول[18]. فضلاً عن عودته وبجعبته معلومات رسمية ثمينة. فمن المرجّح أن رواية نفي الملك المغولي السابق في مملكة الصفويين كان معروفاً لدى الإداريين العثمانيين، إلا أن خبر عودته لسابق عهده واحتلاله أغرا من بعد، وواقعته المصيرية في النهاية لم تصل لاسطنبول قبل كاتبنا. هذا ما يجعلنا نولي أهمية كبرى لهذا الكتاب؛ إذ إن تقارير السفراء العثمانيين اللاحقة في الهند تعد نادرة، وإن استمر المبعوثون في زيارة هذا البلد من حين لآخر، إلا أنه من المحتمل اختفاء تقاريرهم حتى اليوم أو اختلاطها، لعدم فهرستها، في الكثير من مجموعات النصوص المختلفة التي تعج بها المكتبات داخل وخارج تركيا[19].

3 - معلومات المبعوثين: تمثيل الكرامة العثمانية في إيران

لم يخطط سيدي علي رئيس في البداية للمرور بإيران، بل اضطر لذلك جراء الصراع الروسي العثماني القائم حول أستراخان. وأثناء مروره بمدينة مشهد، التقى كاتبنا بالوزراء ممن ساندوا أمراء الصفويين الذين آلت إليهم ولاية هذه المنطقة، ولم تكد مشكلة توتر العلاقات السنية الشيعية تلقي بظلالها. وتم التوصل إلى صلح أماسيا في عام (1555/ 962-63) الذي نص في أحد بنوده أن على الصفويين الكف عن سب الخلفاء الثلاثة الأوائل من الخلفاء الراشدين، وكذلك النهي عن قذف السيدة عائشة زوجة الرسول ﷺ في شعائرهم المعتادة. لكن نظراً لمعارضة

= السلاح، وازدهرت في عهده الحركة الفكرية بالهند. انظر: أحمد بخشي الهروي، المصدر السابق، ج1، ص312-330. (المترجم)

هذه الشخصيات الأربع للخليفة علي الذي شايعته الطوائف الشيعية في مملكة الصفويين على أنه الوريث الشرعي للنبي، فإن الخلفاء أبا بكر وعمر وعثمان وكذلك السيدة عائشة كانوا لا يزالون موضع جدل كبير عند وجهاء الصفويين. ومن المرجَّح أن الصفويين عملوا ما في وسعهم لإقحام سيدي علي رئيس في مناقشات مثل تلك الأمور الشائكة، غير أن كاتبنا أبى الخوض في ذلك. بيد أنه كان على أهبة الاستعداد لقرض الشعر في آل بيت الرسول، وهو بذلك نال رضا البلاط الملكي الصفوي، كما نال رضا الإيرانيين من الدارسين لعلوم الدين وذلك دون الإخلال بأي من قواعد المذهب السني العثماني. ولقد استطاع بذلك أن ينهي بعض المسائل الجدلية بأسلوب منمق وطريقة استرضائية.

لو سلمنا بما ورد على لسان سيدي علي رئيس، فلقد كان شغله الشاغل العمل على رفع مكانة السلطان العثماني مهما واجه من مخاطر في سبيل ذلك. فمثلاً، عند تأكيده للقراء بأن نجل الشاه حسين وهو الشاه طهماسب كانت لديه النية للخضوع الكامل للسلطان سليمان القانوني، فإن مثل ذلك القول قد أنقذ كاتبنا مرات عديدة من الوقوع في أيدي حكام الصفويين، في حين أن البلاط العثماني أخذ هذا الزعم على علاته؛ فضلاً عن ذلك، فإن سيدي علي رئيس قد أيّد القيم الجانحة للحرب من قبل الحكام العثمانيين كمثال يستحق المضاهاة. وعند رؤيته للسجاجيد متقنة الصنع والأقمشة الحريرية واللباد المزركش والخيم المنمقة في الخزانة الصفوية، أعلن كاتبنا أن مدخرات الحكام العظام ينبغي أن تكون ذهباً وفضة بحيث يمكن تحويلها بسرعة لأدوات حرب بدلاً من المنسوجات. وبعيداً عن الثناء على حكام بلاده وإحراج مضيفه بالإيماءات الضمنية لهزائم الإيرانيين في الماضي، من المرجح أن سيدي علي رئيس ساق المثال السابق لأن السجاد والمنسوجات القيمة الأخرى - كما رآها خاصة حكام الصفويين - مثّلت رموزاً للقوة[20]. وهكذا فإن الكاتب قد رأى عمله بمثابة شهادة على ولائه للسلطان العثماني مهما كانت الظروف، وإن احتوى على معلومات عن المملكة الصفوية فإن تلك المعلومات لا تمثل الموضوع الرئيسي فيه.

4 ـ الكذب في الخارج لصالح صاحب السلطان: إخفاء النوايا العثمانية عن إيران في أوائل القرن الثامن عشر

نسوق تقريراً 'واقعياً' هذه المرة لمبعوث آخر لدى إيران هو أحمد دزي أفندي(*) الذي كان معتمداً لدى آخر شاه للصفويين في إيران (1721/ 1133-34). فقد اضطر الشاه حسين، الذي مات في السنة التالية، إلى نقل مقره إلى طهران بسبب فقدان عاصمته أصفهان أمام الغزاة الأفغان[21]. وفي هذه الأثناء كان داماد إبراهيم باشا الصدر الأعظم لدى السلطان أحمد الثالث يخطط لاستغلال الفرصة واحتلال المقاطعات الغربية في إيران، وذلك ينطوي على عقد اتفاق مع قيصر روسيا بطرس الأكبر الذي لديه طموحات توسعية أيضاً. وفي هذا الوقت اعتقد إبراهيم باشا أنه من المفيد التأثير على الشاه باستخدام قوة السلطان، وفي الوقت نفسه تقديم الإمبراطورية العثمانية للنخبة الصفوية المستعدة لخوض معركة بوصفها دولة صديقة. ولم تتضح نوايا العثمانيين التوسعية لدى البلاط الإيراني إلا بعد موت الشاه حسين عام (1724/ 1136-37) إذ كانت قبل ذلك محل شك[22].

شغل السفير أحمد درّي الذي اختير لهذه المهمة العديد من المناصب الكتابية المتميزة، لكنها لم تكن رفيعة المستوى. فقد شغل منصب سفير متوسط المستوى (أورطة إلجي) ودرجة تشريفية وهي مدير المالية (سكي سني دفتردار şkk –ı sani defterdarı). وقد ولد في قرية حدودية، وأتقن الفارسية، ولعل هذا أحد أسباب اختياره في المقام الأول. وللتأكيد على مقام السلطان العثماني لدى بلاط الصفويين، فقد ذكر أنه قد جرى استقباله ببالغ الفخامة إذ خرج الوزير رستم خان لاستقباله خارج طهران وبصحبته موكب يضم ثلاثة آلاف رجل[23]. وللتأكيد أكثر على ما أبدي له من احترام، ذكر أحمد درّي أن الشاه قد أرسل له طعاماً من مطبخه الخاص، لكن السفير لم ينتفع من هذا اللطف إلا لفترة قصيرة. ولعل عدم

(*) هو وانلي أحمد درّي سفير الدولة العثمانية في إيران 1721م، نشأ ضمن طائفة القلمية، شغل وظائف عديدة في الديوان الهمايوني وديوان محاسبة الأناضول وفرقة السباهية، عيّن سفيراً برتبة دفتردار شق ثاني، ووزيراً مفوضاً. له تقرير عن رحلته إلى إيران يعد الأول من نوعه. انظر: Faik Resid Unat, Osmanli Sefirleri ve Seferetnameleri, Ankara, 1987, s. 129. (المترجم)

قبول أحمد درّي لأي طعام ينطوي على نظرة ازدراء. لكنه في الوقت ذاته ما كان يفعل ذلك ليترك انطباعاً أن على السفير الاعتماد على منحة بلاط الدولة المبعوث إليها. ومن باب المعاملة بالمثل وزّع درّي أفندي المال والحرير على مسؤولي البلاط المكلفين بخدمته.

لدى أول استقبال للسفير العثماني قام ذو المقام الرفيع الذي وصفه أحمد درّي 'بكبير وزراء إيران' بالدخول في صلب الموضوع محاولاً معرفة أي المقاطعات يخطط العثمانيين لضمها. وعلى العكس، وعبر حديث طويل، بدا وكأنه عبارات إنشائية محفوظة ادعى السفير أن الخان حاكم الإقليم المتاخم لإيران والذي حذّر الصفويين من نوايا البلاط العثماني العدائية قد نقل معلومات عارية تماماً عن الصحة[24].

ولعلَّ مفاوضات درّي أفندي كانت 'سرية للغاية' وقت كتابة تقريره، لكن هذه السرية لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما أدرج محمد رشيد تقارير السفير في حوليته التاريخية. بل نشر في عام (1735/ 1147-48) ترجمة لاتينية قام بها جودا كروسنسكي (P. Juda Krusinski SJ) لنصوص درّي أفندي التي صدرت بالطبع بالتركية والفارسية[25]. في أواسط القرن الثامن عشر لم تعد أسرة الصفويين قائمة بطبيعة الحال، لذا يعد تقرير درّي أفندي الآن ذا أهمية تاريخية فقط[26]. لكن لابد من تتبع تقارير السفراء الآخرين، إذ يوضح أحدهم ـ وقد كتب أوائل القرن التاسع عشر ـ النقاط الرئيسية التي تسترعي الانتباه من خلال واحد وثلاثين رسماً صغيراً، وهذا تقليد أرساه مطرقجي نصوح(*) في القرن السادس عشر ثم أغفل تقريباً فيما بعد[27].

(*) هو نصوح أفندي السلاحي، الشهير بمطراقي زاده. مؤرخ ورحالة ورياضي عثماني، يرجع أصله إلى البوسنة. كان ماهراً في ألعاب الفروسية والأسلحة فاكتسب لقب (المطراقي) وهو الدرع المغلف بالجلد الذي كان يستخدمه الفرسان في قتالهم. تمتع علاوة على ذلك بثقافة تاريخية وجغرافية ساهمت في ضمه في وظيفة كاتب في الديوان الكبير. صاحب السلطان سليم الأول في حملته على دولة المماليك في الشام ومصر (1516-1517)، كما رافق خليفته السلطان سليمان القانوني في معظم حملاته العسكرية في أوروبا وفي إيران، وظهرت براعته في التأريخ للحملات العسكرية العثمانية عبر تمتعه ببراعة التأليف ورسم اللوحات الملونة التي تصور المدن والقصبات التي مر بها الجيش العثماني داخل مدوناته. انظر: =

5 ـ تقارير حول البعثات الأوروبية

انتشرت البعثات العثمانية إلى الدول الأوروبية. لكن كما رأينا لم يطلب من السفراء بشكل نمطي قبل العام (1700/ 1111-12) حفظ تقارير مكتوبة عن بلاط الدول الأجنبية المعتمدين لديها، وعلى الرغم من أن البندقية ربما تكون أكثر العواصم الأوروبية ملتقى من قبل السفراء العثمانيين، فيبدو أننا لا نملك أي تقارير للسفراء، بل إن الكتّاب المرافقين لم يسجلوا إنجازات رؤسائهم كمفاوضين بالنيابة عن السلاطين العثمانيين[28]. ولا نعلم إلا من الوثائق الرسمية أن المبعوثين للبندقية تعاملوا غالباً مع مشاكل الرعايا الذين يتعرضون للسطو خلال التجارة في إقليم البحر الإدرياتي (قارن الفصل الخامس). وهذا العجز أكثر مدعاة للأسف حيث يوجد العديد من الوثائق عن طريقة عناية سلطات البندقية بهؤلاء الزوار القادمين من اسطنبول، ويهمنا معرفة معايير تقييم المبعوثين العثمانيين أنفسهم للنجاحات والإخفاقات في بعثاتهم[29].

غير أنّ عدد الدراسات المعتمدة على تقارير البعثات المتوافرة ما زال محدوداً للغاية. ويرجع ذلك جزئياً على الأقل إلى أن كثيراً منها معلومات من القرن الثامن عشر، الذي يعد بكامله فترة مهملة جداً في التاريخ العثماني. وهناك بعض الاستثناءات بالطبع: فبعد معركة سانت غوتارد على نهر الراب (Raab) (1664/ 1074-75)، أرسل محمد باشا إلى فيينا لعقد هدنة لمدة عشرين عاماً، وصحبه الرحالة الشهير والكاتب المبدع أوليا جلبي. وقد زخر تقرير الأخير حول هذه الرحلة بالتفاصيل المثيرة ومزج فيه بين الحقيقة والخيال، كما نال اهتماماً علمياً لم ينله أي مؤلَّف آخر من هذا النوع[30]. وقد تمت دراسة هذا المزيج من القصص العثمانية عن 'التفاحة الحمراء' عاصمة 'الألمان الكفار' التي ستفتح من جهة

= Matrakci Nasuh Efendi, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik sözlük, c. 4, s. 1611. وهناك ترجمة عربية وافية ومحققة لإحدى مدونات مطراقي نصوح وهي الخاصة بالحملة العسكرية التي قام بها السلطان سليمان القانوني على العراق 1534م. عن ذلك انظر: رحلة مطراقي زاده لنصوح أفندي السلاحي الشهير بمطراقي زاده، ترجمة صبحي ناظم توفيق، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2003م. (المترجم)

والأدب الشعبي لأهالي فيينا الذين يحتفلون بمدينتهم من ناحية أخرى بشيء من التفصيل[31]. وبالمقارنة جاء تقرير السفير مقتضباً وواقعياً، ولم يجذب اهتماماً كبيراً[32].

شهد العقد (1720-29/ 1132-42) ظهور نجم آخر في سماء تقارير البعثات العثمانية، وهو الكتاب الذي سجل فيه يرميسكيز محمد أفندي زيارته إلى باريس وفرساي حيث اعتمد لدى الملك الصبي لويس الخامس عشر ووصيه على العرش فيليب حاكم أورليانز. وقد أصبح هذا الكتاب موضع دراسات منفصلة[33]، حيث ترجم إلى الفرنسية إثر مبادرة من البلاط العثماني في أعقاب انتهاء البعثة، وأعيد نشره عدة مرات منذ ذلك الحين. ولم يُتَحْ سوى القليل من المصادر الفرنسية عن هذه البعثة، بما فيها رسم ضخم، من خلال معرض عقد مؤخراً للفهارس[34]. وقد تم تحليل تقرير أحمد رسمي أواخر القرن الثامن عشر عن رحلته لفيينا وبرلين كإسهام هام في الحياة العثمانية الفكرية والسياسية خلال هذه السنوات المضطربة[35]. وبالنسبة للتقليد الذي سنّه يرميسيكيز محمد أفندي، جاءت رواية أحمد رسمي بعيدة عن الوصف المجرد لاستقباله في المدينتين اللتين زارهما، مما شكل ـ كما رأينا ـ بحق العنصرَ الأهم في تقارير البعثات الأولى. من ناحية أخرى ضمَّن أحمد رسمي تقاريره القليل من الملاحظات الاقتصادية والاجتماعية، حيث وصف افتنان نبلاء بروسيا بالكم الهائل من الخزف المزخرف، ومحاولات الملك فريدريك الثاني تعزيز هذه الصناعة لتقليل تدفق النقود إلى الخارج[36].

تضمنت التقارير العثمانية اللاحقة الكثير من هذه المعلومات الاقتصادية والاجتماعية. وخير مثال على ذلك، مؤلَّف أبي بكر راتب أفندي الذي زار عاصمة الهابسبورغ بعد عشرين عاماً تقريباً من العام المفترض أن تنتهي فيه قصتنا، أي في (1792/ 1206-07). لكن تقريره يشتمل على العديد من الملاحظات الشيقة، لذا سنتجاهل هذا التقييد لمرة واحدة ليشكل أبو بكر راتب النقطة الأخيرة في تحليلنا 'للمعلومات التي احتوتها تقارير السفراء'[37]. وقد يكون هذا النص قد صدر إلى حد ما بناء على أوامر السلطان سليم الثالث ـ الذي كان قد اعتلى العرش للتو ـ بجمع معلومات عن المؤسسات الأوروبية القابلة للتكيف مع الظروف العثمانية، ومن ثم المساعدة في ضمان بقاء الإمبراطورية[38]. ومع ذلك لم يتقيد اهتمام السفير بما

يمكن تطبيقه على الفور. ومن أكثر ما أسهب في وصفه أكاديمية فيينا للدراسات الشرقية حيث يتلقى فيها من يتم إعدادهم للعمل كمترجمين مستقبليين وغيرهم من العاملين في السفارة، تعليمهم باللغة العربية والفارسية والتركية العثمانية. كما وصف أيضاً مكتبة في بلدة سيبيو في ترانسلفانيا بمزيد من التفصيل.

كما أشار أبو بكر راتب أفندي(*) إلى اهتمام نبلاء الهابسبورغ المثقفين بالموسيقى، ولأنه هو نفسه كان مؤهلاً في هذا المجال، فقد رتب لتقديم حفلات موسيقية بالعود التركي لاقت تقديراً كبيراً؛ حتى إن بعض علية القوم قد بعثوا عازفيهم نيابة عنهم[39]. وتمشياً مع اهتمام السلطان سليم الثالث الكبير بالموسيقى فقد اعتبر السفير تقريره أيضاً مناقشة للثقافة الرفيعة لأهالي فيينا، وليس مجرد وصف للمؤسسات التي قد تزيد الكفاءة العسكرية. كما يظهر تقديمه البلاط العثماني كمكان تقدر فيه الموسيقى الجيدة بشدة تغيراً في المواقف تجاه مجتمع بلاط الهابسبورغ. فقد قامت 'منافسات ثقافية' في القرن السادس عشر بشكل أساسي حين كان تبادل المبعوثين يتم بين القصرين العثماني والإيراني. فى حين لعبت دوراً محدوداً مع اتجاه المبعوثين 'للكفار'. لقد اعتقد أبو بكر راتب من ناحية أن تذوق الموسيقى لا يعرف الفرق الثقافي بين المسلمين وغيرهم، كما اعتقد من ناحية أخرى أن عرض ثقافة موسيقية ثرية يحسن سمعة البلاط العثماني[40].

6 ـ الخصوم القدامى، الحلفاء الجدد

سنواصل الحديث عن تقارير سفراء الدولة العثمانية ببحث ما كتبه واصف أفندي، وهو مؤلّف حولية تاريخية للإمبراطورية العثمانية ومعروف بأسلوبه الأدبي التفصيلي[41]. ففي عام (1787/ 1201-02)، وجدت الإمبراطورية العثمانية

(*) كان أبو بكر راتب أفندي سفيراً للدولة العثمانية في النمسا 1791-1792م عمل كاتباً في الديوان الهمايوني لفترة طويلة. وفي تلك الفترة ساعد الأمير سليم (السلطان سليم الثالث فيما بعد) في مراسلاته مع ملك فرنسا لويس السادس عشر. بعد ذلك صار رئيساً للكتاب (وزيراً للخارجية) عام 1795م تم إعدامه فيما بعد عام 1799م. كتب أبو بكر راتب أفندي ستة تقارير عن رحلته وعمله في النمسا. انظر: Faik Resid Unat, Osmanli Sefirleri, s. 155-156. (المترجم)

نفسها مرة أخرى في حرب مع كل من روسيا والنمسا، ورأت الحكومة ضرورة بقاء مملكة إسبانيا على الحياد المطلق. وقد أبرمت بالفعل معاهدة صداقة وتجارة عام (1782/ 1196-97). وكانت هناك رغبة أيضاً في معرفة ما ستثمر عنه معاهدة إسبانيا الأخيرة مع الجزائر - الولاية العثمانية المستقلة ذاتياً. فعلى الرغم من وجود حصن جبل طارق البريطاني، كانت المملكة الأيبيرية لا تزال تمثل إحدى القوى المتحكمة في مسألة العبور للمحيط الأطلنطي عبر البحر المتوسط. ومن المنظور العثماني، كان ملك إسبانيا يحتل موقعاً استراتيجياً؛ ففي النهاية، كان للظهور غير المتوقع للأسطول الروسي في شرق البحر المتوسط مساهمة إلى حد ما في هزيمة الدولة العثمانية. لذا فإنّ العلاقات الجيدة مع إسبانيا قد تحول دون تكرار مثل هذه الأحداث.

ثمة شيء فيما يخص التفاهم الإسباني العثماني الرسمي. صحيح أن الدولتين لم تتواجها في حرب منذ فترة طويلة، لكن في القرن الثامن عشر اعتقد عدد كبير من أعضاء الإدارة الإسبانية أن المملكة قد عرَّفت نفسها على مر القرون بأنها وريثة إعادة الفتوحات في أواخر القرون الوسطى، أي انتزاع شبه جزيرة أيبيريا من أيدي المسلمين. وكانت هذه الصورة الذاتية الإسبانية تعني ضمناً الدفاع الكامل عن العقيدة الكاثوليكية، وبالتالي استئصال المسلمين واليهود والبروتستانت من شبه جزيرة أيبيريا. وبوجود هذا الاتجاه السياسي، كان الفكر السائد لدى قطاع كبير من النخبة الحاكمة في إسبانيا أنّ من الصعب إقامة علاقات رسمية مع إمبراطورية 'الكفار' دون أن تفقد إسبانيا الكثير من مصداقيتها داخل مجتمع الدول المسيحية.

لكن في أواخر القرن الثامن عشر، كانت مجموعة أخرى في أوساط الطبقة الحاكمة في إسبانيا ترى أن فكرة الجمهورية المسيحية قد عفا عليها الزمن، وحل محلها خارج إسبانيا مفهوم الحاكم السيّد الذي لا ينتهج إلا ما يحقق مصالح أسرته ودولته. ومن ثم فإنّ إصرار إسبانيا على تضخيم دور الكنيسة الكاثوليكية وجعلها المحور الرئيسي للسياسة العامة لا يعني إلا السماح بذهاب فوائد التجارة مع الكفار إلى دول أخرى. وهكذا يمكن اعتبار اتفاقية (1782/ 1196-97) من الجانب الإسباني بمثابة محاولة 'لإضفاء العلمانية' على السياسة، ونتيجة لذلك أصبحت فكرة إقامة



صورة 6: العرض العسكري الذي أقيم لأحمد رسمي عند دخوله برلين في العام 1763.

المصدر: Staatsbibliothek-Preussischer Kulturbesitz Berlin, YB 9012m. Reproduced by permission.



صورة 7: سكرتير السفارة العثمانية إلى برلين حاملاً رسالة من السلطان. بعد العام 1763. المصدر:

The image has been reproduced in the exhibition catalogue *Im Lichte des Halbmonds, Das Abendland und der türkische Orient* (Dresden and Bonn: Staatliche Kunstsammlungen and Kunst-und Ausstellungshalle der Bundesrepublik Deutschland, 1995): 277 and 306, exhibit no. 352. The original volume is owned by the Staatsbibliothek-Preussischer Kulturbesitz Berlin, Sign. Libr.pictur. A151. Reproduced by permission.

علاقات مع العثمانيين مسألة جدل داخلي لا يتناول البتة محتوى المعاهدة المباشر[42].

غير أن واصف أفندي(*) لم يشر إلى الدوافع والمشاكل السياسية لنظرائه في إسبانيا إلا من طرف خفي. وبخلاف لقاءاته مع الطبقة الراقية، جاءت اهتمامات السفير الخاصة في إطار أدبي. ومثلما فعل معاصره أبو بكر راتب الذي وصف بشيء من التفصيل المكتبات التي زارها، فقد ذكر واصف شيئاً عن مكتبة الإسكوريال، حيث وجد هناك مجموعة كبيرة من المخطوطات العربية، جمعت أساساً في المكتبة الملكية لتسهيل الرقابة عليها، كما تمت فهرستها مؤخراً[43]. ومع أنّ عدداً كبيراً من الكتب فقد في حريق، فإنّ واصف أفندي ظلّ مبهوراً بثراء هذه المجموعة الذي أسف لرؤيتها في أيدي الكفار[44].

7 - في إمبراطورية القياصرة

كما رأينا، فقد ظهرت الإمبراطورية الروسية خلال القرن الثامن عشر كأشد خصوم سلاطين العثمانيين خطورة. ونتيجة لذلك لا بد أن يشكّل تمحيص الوثائق التي وضعها مبعوثون زاروا بلاط مدينة سان بطرسبرغ أهمية قصوى لدى باحثي القرن العشرين، لكن ذلك لم يحدث كما لم تشهد بداية هذا القرن الجديد كبير اهتمام بهذه القضية[45]. ومن بين السفراء العثمانيين الذين زاروا روسيا، لا يتوافر للقارئ المعاصر عملٌ كامل سوى تقارير محمد أمني بك أفندي(**)، وهو موظف

(*) هو أحمد واصف أفندي البغدادي. شغل العديد من الوظائف في الدولة العثمانية أهمها كاتب الوقائع الذي شغله بعد أنوري في تشرين الثاني/نوفمبر 1783م. عمل سفيراً للدولة بعد خمس سنوات وأرسل إلى مدريد. كما شارك في مباحثات الصلح التي عقدت مع روسيا 1791م. أشهر مؤلفاته «محاسن وحقائق الأخبار» انظر: Franz Babinger, Goskun Üçok, Osmanli Tarih yazarlari, s. 364-365. (المترجم)

(**) هو السفير العثماني في روسيا 1740-1742م. ولد في وديم (بلغاريا) جاء إلى اسطنبول عقب وفاة والده محافظ المدينة 1695م. نشأ في الأندرون. عيّن أيضاً أميناً للدفتر خانه 1738م. قبل أن يتم تعيينه في روسيا سفيراً برتبة أمير أمراء الأناضول. توفي عام 1750م. انظر: Faik Resid Unat, Osmanli Sefirleri, s. 74.

ترقى إلى رتبة باشا خلال فترة بعثته (1739–42/ 1151–55)، وعبد الكريم باشا(*) (1775–76/ 1188–90)[46].

وطبقاً لشروط صلح بلغراد (1739/ 1151–52) الذي أنهى حرباً مع الروس والنمساويين خرجت منها الدولة العثمانية ظافرة، كان لا بد من تبادل للسفراء، وكانت مهمة مبعوث السلطان محمد أمني تقضي بضمان تبادل الأسرى كما كان عليه الحصول على توقيع إمبراطورة روسيا آنا إيفانوفا على وثيقة تنظم هذا الأمر. ومن ناحية أخرى فقد وافق الجانب العثماني على منح حكام روسيا لقب إمبراطور بالإضافة إلى هدم حصن أزاك الذي طال حوله النزاع. وقد نشأت التعقيدات بعد موت الإمبراطورة قبل وصول المبعوث العثماني إلى موسكو وتتويج طفل صغير قيصراً لروسيا. وقد اتضح هذا التوتر في حدوث خلافات مطولة حول أمور تفصيلية، ولهذه الأسباب انتظر محمد أمني مدة طويلة قبل أن يسمح له بدخول سان بطرسبرغ.

نتج عن كل هذه الإرجاءات حالة من الشعور السيِّئ باتت ملموسة على الرغم من النثر الموزون الذي روى به محمد أمني تجاربه. وقد أثارت المسيرات العسكرية للجنود الروس قلقه، إذ تضمنت عروضاً يظهر فيها استعداد الجيش للمعركة. ومع أنّ هذه الأحداث نظّمت تكريماً له على ما يفترض، فقد أحس محمد أمني أفندي بأنّ هذا السلوك ‘العسكري’ غير ملائم لمثل هذه المهمة السلمية ولم يتردد في قول ذلك[47].

كما أطلع السفير رؤساءه على عادات محاوريه الروس بطريقة تفوق سيدي علي رئيس أو أحمد درّي أفندي حنكة وتفصيلاً. وإبان زيارته كانت الجيوش الروسية قد خاضت معركة محدودة مع السويد، التي أخذت مكانتها القوية بكل

(*) عيّن عبد الكريم باشا سفيراً للدولة العثمانية في روسيا 1775–1776م عقب توقيع معاهدة كوجوك قينارجه 1774م. أهم المناصب التي شغلها هي نهوردار (حامل أختام الصدر الأعظم محمد سعيد باشا) ووكيل جاويشية القصر 1768م. وكاتب فرقة السباهية 1771م وفي العام التالي أرسل إلى روسيا برتبة كبير محاسبين لبحث الهدنة بين الدولتين. وفي عام 1773م عيّن رئيساً لجاويشية القصر ثانية، قبل أن يرسل سفيراً إلى روسيا. انظر: Faik Resid Unat, Osmanli Sefirleri, s. 129. (المترجم)

تأكيد في التضاؤل مع أوائل القرن الثامن عشر. وقد بذل محمد أمني جهداً كبيراً للتثبت من معلومات حصل عليها من جهات وزارية في روسيا بشأن هذا الصدام بالمقارنة مع تفسير الأحداث نفسها كما قدمه متحدث عثماني من النبلاء ملحق بالسفارة الفرنسية. ونتيجة لهذا أخبر السفير رؤساءه أنه كشأن جميع مسؤولي الدول الأوروبية، 'بالغت السلطات الروسية في حفظ الأسرار وأخلدت إلى إرباكي بالمعلومات التي لا أستطيع التثبت منها.' ومن ثم سيخبر السفير عن 'نصر' غير ذي أهمية في الواقع، بعد أن أُخفي عنه وجود الصراع المرتبط به[48].

كانت حدائق بيترهوف من بين 'المعالم' التي حاول البلاط الروسي أن يؤثر على السفير بها، لما تتمتع به من قنوات وينابيع مياه، وما يزينها من تماثيل، لذا استحقت هذا الوصف المطول من محمد أمني. ولا نعرف ما إذا كان لدى السفير نفسه شغف بزراعة الحدائق. وربما شارك السلطان محمد الأول (حكم 1730-54/ 1142-68) سلفه السلطان أحمد الثالث في تذوقه للعناصر المزخرفة على الطريقة 'الفرنجية'. ومن ثم أخذ السفير تعليمات بإيلاء عناية خاصة بهذا المنحى من حياة البلاط الملكي[49]. ومما يثير الاهتمام أيضاً المقارنات التي حاول فيها الكاتب إعطاء الأوساط السياسية العثمانية فكرة عن شكل حديقة بيترهوف؛ فقد قارن بين التلال الريفية المتاخمة لنهر نيفا وقرية ألبانية[50]. لكنه في النهاية حكم بأن 'الفنون والحرف الفرنجية' ينقصها حس التوازن والتناغم، فالحدائق يعيبها الإهمال وما يبذل فيها من جهد يشبه عمل الحيوانات، عديم الجدوى تماماً[51].

8 - بدايات صعبة: نوع جديد من جمع المعلومات

لا شك في أن المبعوثين في أي فترة قد فطنوا للملاحظات العامة بشأن الترتيبات السياسية والممارسات الدبلوماسية، لكن تدوينها - كما ذكرنا - في كتاباتهم لم يظهر إلا في القرن الثامن عشر ليصبح جزءاً من النشاط الدبلوماسي للدولة العثمانية. وأغلب الظن أن سبب هذا هو حاجة المقبلين على العمل كمبعوثين - في العهد الذي كثرت فيه البعثات - إلى قراءة ما كتبه أسلافهم، لكن هذا في الوقت الحالي مجرد افتراض. وانتصاراً لهذه الرؤية قد نشير إلى أن تقارير البعثات أثناء القرن الثامن عشر أصبحت أكثر حنكة. بمعنى آخر تمت كتابتها بهدف

نقل المعلومات الخاصة بالأعراف السياسية لبلاط الدول الأجنبية. ومن الملاحظ أنه قد يتم الاستفادة من هذه المعلومات في المفاوضات المستقبلية.

غالباً ما وجد المبعوثون العثمانيون صعوبة تحديد مصادر المعلومات لعدم استقرارهم في العواصم المعتمدين لديها: ونلمس ارتياح محمد أمني لعثوره في روسيا على محاور يتحدث التركية العثمانية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وجد من الضروري إطلاع رؤسائه أنه قد أمكنه العثور على مثل هذا الشخص، وهذا بالطبع يوثق مهاراته في جمع المعلومات.

في الوقت نفسه قد يبدو أن هذا الأسلوب الجديد في جمع المعلومات يُعد على درجة أكبر من الأهمية بالنسبة للدول الأوروبية عنه إذا تعلق الأمر بإيران. ومن ثم قد نفترض إدراك المسؤولين العثمانيين، وخاصة من عمل بمهنة رئيس الكتبة، وكانوا في طريقهم للعمل كدبلوماسيين، أنَّ تغير ميزان القوى يؤكد على حتمية الحصول على المزيد من المعلومات النوعية رفيعة المستوى. وحينما لا ينجح هذا التوفيق، فمن الظاهر أن العثمانيين يفترضون أن الإجراءات القديمة تفي بالغرض.

وربما قد خلصوا إلى أن أناساً مثلهم وليس وسطاء غير مسلمين كما في السابق يمكنهم بل عليهم الحصول على مثل هذا النوع من المعلومات. ولعل أجدر نواحي هذه التقارير بالملاحظة هي عدم غياب الحس الديني بالتأكيد، وعدم لعبه دوراً محورياً مع ذلك. ويبدو أن الكتّاب الذين نستعرض كتاباتهم يريدون إبراز أنفسهم كجزء من العالم الإسلامي باتجاه ثقافي في المقام الأول. ومن ثم فقد أظهر واصف اهتماما كبيراً بالكتب العربية في مكتبة الإسكوريال، تماماً كما فعل راتب في تناوله لأكاديمية فيينا للدراسات الشرقية. وهذه الطريقة الحيادية في كتابة التقارير الخالية من المبالغة في استخدام الصيغ التي تمجد دور السلطان في اتساع الأراضي الإسلامية، قد تذكرنا بأن التنظيمات ذات الأسلوب الحديث لم ينشئها مسؤولو منتصف القرن التاسع عشر اعتماداً على المدارس المنشأة حديثاً، بل العكس تماماً هو الصحيح: فقد انتهجوا الطريقة التي أرساها مبعوثو العثمانيين والتي ترجع بالفعل إلى عدة عقود.

9 - وضع إطار للعالم على طريقة الجغرافيين العثمانيين

عندما بدأ بعض العثمانيين الكتابة في الجغرافيا منذ نحو (1500/ 905-06)

فصاعداً، كانوا على علم بإسهامات أسلافهم العرب في العصور الوسطى. الذين عمدوا إلى وضع وصف لجميع أرجاء العالم المعمور - مع أنه من الناحية العملية - كانت هناك أقاليم معروفة أكثر من غيرها. لكن، وكما يحدث عادة عند الاستفادة من تراث علم دائم التطور، فقد لجأ المؤلفون العثمانيون في غير موضع إلى تبني استنتاجات أسلافهم بحذافيرها ودون مراعاة الوقت المنقضي على جمع هذه المعلومات. وقد فسرنا سبب انتهاج كاتب جلبي لهذه الطريقة[52]. فقد ظهر جلياً اعتقاد هذا العالم أن ما يستحق المناقشة لا يتعدى هذه العادات والتنظيمات السياسية وإسهامات مختلف الأعراق التي من المفترض وجودها منذ طوفان نوح. أما الظواهر العابرة، وكل ما تحكمه المصادفة، فلا يستحق أن يعنى به الجغرافي. وببساطة، فإن ظواهر المدى الطويل ربما اكتشفها مؤلفون عاشوا منذ قرون طويلة ومع ذلك فمؤلفاتهم صالحة على مر الزمان. كما يوضح هذا الاتجاه مثلاً قبول علماء العثمانيين - عند تناول إمبراطورية عظمى كالصين - الاستفادة من مصادر العصور الوسطى، والتي تقادمت منذ عهد طويل[53].

وقد شابه العثمانيون، بتبنيهم هذه النظرة، نظراءهم الأوروبيين في عصر النهضة، وفي بعض الأحيان عصر ما بعد النهضة، حيث وضعوا ثقتهم - وكانت في بعض الأحيان في غير موضعها - في مؤلفي العصور الرومانية اليونانية القديمة، فكانت كتاباتهم تقريباً مجرد سرد لرحلات مشكوك فيها وقعت في أزمانهم[54]. وقد أظهرت دراسة حديثة عن الجغرافيا الهولندية أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر نزعة المؤلفين المشتغلين بالجغرافيا في هولندا حوالى عام (1700/ 1111-12) إلى تنقية مؤلفاتهم من كل ما يمكن اعتباره 'مثيراً للخلاف'، أو بعبارة معاصرة 'خارج إطار' المعلومات المتوافرة[55]. وقد أدت هذه الطريقة إلى وجود صورة لا علاقة لها بالتاريخ تشبه إلى حد ما تلك التي رسمتها الكتابات الإسلامية المعنية بوصف الكون في القرون الوسطى، أو الغرائب المسيحية، التي اقتبست هي الأخرى من المصادر الإسلامية.

ويذكرنا غياب الترابط بين هذا الاختلاف الكبير في الظواهر المتناولة بالدراسة، والذي جعل مؤلفات الجغرافيين الهولنديين التي نشرت حوالى عام (1700/ 1111-12) تشبه أوعية قوية الشكل أفرغ محتواها أمام قارئ مشتت الذهن، بالنموذج العراقي. لا شك في أن الدقة التي راعاها الهولنديون في وصفهم

جديدة، وكذلك الحال بالنسبة للدوافع التجارية التي تشير إليها "جرأة" المحتوى: إذا ما أغفلنا السياقات التاريخية المثيرة للجدل، فستصبح تلك الكتب أكثر رواجاً[56]. ففي النهاية، لم تكن الأطالس الجغرافية المطبوعة في هولندا موضع اهتمام المشترين من مختلف الدول الأوروبية المتورطة في حرب في معظم الأحيان فحسب، بل كانت موضع اهتمام البلاط العثماني أيضاً.

في الوقت نفسه، لم تكن الجغرافيا في القرن السادس عشر لدى العثمانيين أو الأوروبيين مجرد مسعى علمي أو تجاري. فقد كانت هذه هي الفترة ذاتها التي شرعت فيها البحرية العثمانية في تقدمها الناجح في البحر المتوسط، كما تفرع أمراؤها في البحر الأحمر والمحيط الهندي. وقد أثار التوسع البحري أهمية القيام بمزيد من الاكتشافات الحديثة، تشمل مناطق من العالم لا يتواجد فيها العثمانيون إلا في مجال محدود كالمحيط الأطلسي. وفي هذا السياق يتضح اهتمام كل من بيري رئيس وسيدي علي رئيس بجغرافيا المحيطات. فلم يكن التوتر الحاصل خلافاً بين من يساير الكتابات الجغرافية في العصور الوسطى ومن يحبذ المصادر المعاصرة، لكنه كان أيضاً خلافاً بين من يمكن وصفهم بأساتذة الجامعات ومن يهتم باستخدام المعارف الجغرافية في أغراض عملية.

ولتعقيد الأمور أكثر، فقد يبدي الأثرياء القادرون على تحمل الإنفاق بسخاء على إنتاج الكتب اهتماماً خاصاً بالجغرافيين. فمنذ "الفترة الوسطى" الأخيرة، اذا استخدمنا مصطلح مارشال هدجسون (Marshall Hodgson)، دخلت الجغرافيا تحت مظلة الأدب. ولإشباع هذا الطلب، ظهرت روايات في العالم الإسلامي تتضمن رحلات عَرَضية إلى أراضي "الكفار"، مثل الإمبراطورية البيزنطية[57]. وكانت النزعة الدينية هي السائدة في هذه المؤلفات، فكانت الغاية القصوى هي تعليم الناس تبجيل الخالق وغرس السلوك الإسلامي الصحيح، عن طريق وصف كل من الظواهر البرية المتكررة وكذلك المعجزات الخارقة للعادة. وقد أبرزت تلك المؤلفات أفعال البشر في هذه الدنيا من لدن طوفان نوح وحتى قيام الساعة. كما وجدت المخلوقات الغريبة وغيرها من العجائب بسهولة مكاناً في هذه النظرة للعالم[58].

وقد غلب على القرن الثامن عشر القيام بترجمة المؤلفات العربية الرئيسة في هذا المجال الذي يسمى غالباً "بالجغرافيا الكونية" إلى التركية العثمانية. فأوجدوا

إطاراً يستطيع من خلاله المؤلف أن يتناول الأماكن التي زارها بنفسه أو تلك التي يصفها بالنقل عن غيره. فعندما حاول محمد عاشق(*) (نحو 1555/ 962- بعد 1598/ 1007) المتحدّر من بلدة طرابزون الواقعة على البحر الأسود، إتمام التقارير غير الكافية عن أراضي الروملي والأناضول الموضوعة في القرون الوسطى، انتهج الإطار الخاص بأهل الجغرافيا الكونية. واتبع الإجراء نفسه المؤلف المجهول لكتاب 'تاريخ الهند الغربية' في أواخر القرن السادس عشر، الذي حدد بعناية وصفاً آخر للأميركتين من خلال مناهج أدب الجغرافيا الكونية[59]. ولا بد من وضع هذا النوع الأخير في الاعتبار عند تلخيص إسهامات جغرافيي العثمانيين في المعرفة التي يكتسبها رعايا السلطان عن العالم الخارجي.

ومن هنا قد نميز بين الإصدارات الموجهة لرجال البحرية، والتي لم يبقَ منها شيء تقريباً، والكتب التي وضعها العلماء والموجهة للعلماء، وغيرها من الكتب التي أخرجها أثرياء غير متخصصين[60]. ومن حيث الفئات التي ذكرناها في بداية هذا الفصل، فقد ينتمي بعض القراء للفئة الثانية من العلماء المتخصصين، أو للفئة الثالثة من المدنيين المتعلمين. ولكنْ هناك تداخل حتماً بين الفئات المختلفة. ولنرى كيف يحدث هذا، سنلقي نظرة خاطفة على عمل متقدم وضع قبيل الفترة التي تتناولها هذه الدراسة، وهو تقارير مفصلة عن رحلات لأحد رجال الحاشية والرياضي والفنان مطرقجي نصوح. فقد وصف في كتابه خط سير الجيوش العثمانية التي استعادت العراق من الصفويين في (1533-36/ 939-43). وتبيّن أنه لا يرمي إلى توزيع واسع، بل على العكس، لا يتصور أن يقرأه إلا مجموعة صغيرة مقربة جداً من البلاط العثماني، حيث رفعت الرسومات الصغيرة المنتشرة في الكتاب سعره لمستوى قياسي. مع ذلك فإنّ مطرقجي نصوح لم يضع مؤلفاً للزينة. بل من المنطقي أكثر اعتباره رائداً يستكشف الحد غير المؤكد الفاصل بين علم الجغرافيا والفنون الجميلة.

(*) هو محمد عاشق بن عمر بن بايزيد، ولد في طرابزون 1555م. كان أبوه مدرساً في مدرسة خاتونية، فتعلم على يديه. شارك في العديد من الحروب، وعمل كاتباً في العديد من المحاكم. استقر به المقام في الشام وتوفي بها 1600م. من مؤلفاته الجغرافية «مناظر العوالم» الذي كتبه على شاكلة كتب الجغرافيين المسلمين القزويني والدمشقي. انظر:
Franz Babinger, Goskun Üçok, Osmanli Tarih yazarlari, s. 152-153. (المترجم)

وقد يتضح ذلك أكثر إذا ما دققنا النظر في الرسم الصغير - الذي يشبه الخريطة - لاسطنبول في منتصف القرن السادس عشر[61]. إذ أخذت التلال الواقعة خلف غلطة - حيث تقع بيوغلو اليوم المكسوة بالسرو وزهور الربيع أسلوب الرسوم الموضحة لنص أدبي. كما ظهرت شبه الجزيرة التي تقع بها اسطنبول كمربع لا كمثلث، لتكون أكثر ملاءمة لقصر السلطان، وآيا صوفيا(*) وأت الميدان(**)/ الهيبدروم(***) الذي ما زالت مجموعة من أعمدته قائمة رغم زواله. في مقابل هذه الصور المتميزة بهذا الأسلوب، هناك عدد لا بأس به من المعالم، والتي عرضت بطريقة، يمكن - مع بعض التخيل - إدراكها اليوم. وفي الوقت نفسه فقد صاحب التصوير الأسلوبي للأبنية اهتمام خاص بإبراز العلاقات المكانية في ما بينها، وهنا تحول فنان الرسوم إلى رسام خرائط.

وقد اتضح بشكل جلي أنّ مطرقجي نصوح وضع مؤلفه لرجال الحاشية، حيث أبرز الأبنية العامة فأعطى الصدارة للمساجد والحصون والقصور، بينما لم

(*) أنشأ الإمبراطور البيزنطي قسطنطين كنيسة آيا صوفيا (الحكمة المقدسة) في القرن الرابع الميلادي، وفيما بعد أصبحت مقراً للبطريركية الأرثوذكسية في القسطنطينية. تعرضت للحريق إبان ثورة نيقا Nika عام 532م. فأعاد الإمبراطور جستنيان بناءها والاهتمام بها. وظلت مركزاً للبطريرك، حتى نجاح العثمانيين في فتح القسطنطينية في مايو 1453م. ليأمر السلطان محمد الفاتح بتحويلها إلى مسجد أدى فيه العثمانيون صلاة الجمعة الأولى لهم في المدينة المفتوحة، أمَّ الصلاة يومها الشيخ أق شمس الدين. عن ذلك انظر: Oxford Dictionary of Byzantium, vol. 2, p.892. وانظر أيضاً المصدر العثماني المعاصر لفتح القسطنطينية.

Aşik Paşa oğlu, «Aşik Paşa oğlu Tarihi», Hazirlayan. H. Nihal Atsiz, Ankara, 1985, s. 138.

وانظر أيضاً: يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، جـ1، ص141. (المترجم)

(**) أت ميداني هو اسم أطلقه العثمانيون على ميدان السلطان أحمد، حيث كان يتم فيه سباق العربات والخيول، وكان هذا الميدان مكاناً للعديد من ثورات الإنكشارية والسباهية ومقراً لاجتماعهم. انظر: Medhat Sertoğlu, Osmanli Tarih Luğati, s. 230. (المترجم)

(***) الهيبدروم في العصر البيزنطي كان عبارة عن ساحات وميادين للألعاب الرياضية وألعاب الفروسية والعربات أنشىء في عهد الإمبراطور سبتيموس سيفروس بعد عام 196م واهتم به الأباطرة البيزنطيون بعد ذلك بشكل كبير. تم إحراق جزء منه نتيجة هجوم الحملة الصليبية الرابعة على القسطنطينية، واستعاد عافيته مرة أخرى في عهد أسرة باليولوجس. انظر: Oxford Dictionary of Byzantium, vol. 2, pp. 934-935. (المترجم)

تحظ المساكن الخاصة بالاهتمام نفسه. وتتوافق وجهة مطرقجي في كتابه مع ما كان يميل لفعله صانعو نماذج المدن لأمراء أواسط أوروبا في القرن السادس عشر، حيث أظهروا الأبنية العامة أكبر مما هي عليه مقارنة بالمنازل المحيطة بها. ومع ذلك فهناك فرق جوهري وحيد: فحيث تكدست شوارع وميادين وسط أوروبا في أغلب الأحوال، جاءت رسومات مطرقجي على النقيض تماما. ولا يوجد فضاء في اسطنبول إلا الميدان الأمر الذى حجب ممر شارع الديوان القديم. ويفترض أن يعكس هذا أولويات المدينة العثمانية في القرن السادس عشر: بإقامة النصب التذكاري كمركز للأحياء التي على وشك الإنشاء، مع عدم الاكتراث كثيراً بالتدفق المروري.

ويمكننا القول بقليل من المبالغة إن اهتمام مطرقجي الحقيقي كان منصباً على المدن والبلدات، بينما أظهر اهتماماً أقل بكثير للريف. وغير ما يمكن ملاحظته في تصويره لأبنية اسطنبول، فقد رسم مصادر المياه والجبال والمستنقعات والشُعَب في الأناضول دون أن يولي كبير اهتمام للعلاقات المكانية بينها. لقد اتخذت الأنهار والجداول مساراً أفقياً، مقسمة إلى قطاعات، فبدت كما لو كانت مرتبة طبقاً لمعايير تأليفية لا جغرافية، وربما كانت الفكرة تصوير التقدم المُظفر لجيش السلطان سليمان الذي لا يقهر.

10 ـ ملاحظات عن الأميركتين

ومن بين جغرافيي القرن السادس عشر، نال مؤلِّف بيري رئيس إلى اليوم شهرة أوسع من كتاب مطرقجي نصوح، بفضل اطلاع الأول على خريطة كولومبس التي لم تظهر إلا في الإصدار العثماني لعام (1513/ 918–19)[62]. لكن رئيس قام بالجانب الأكبر من دراساته الجغرافية قبل عام (1540/ 946–47) بكثير، وبالتالي فلا تقع فى نطاق فترة دراستنا، وكان المؤلف قد جاوز الثمانين عندما أعدم في (1552–53/ 959–61)[63]. وقد كان بيري رئيس أميراً للبحر، ومن ثم فربما جمع معلوماته لغرض عملي لديه[64]. وقد أكد بحث كتابه الذي يعنى بساحل البحر المتوسط بين (1521/ 927–28) و(1526/ 932–33) من وجهة علمية، أنه على الرغم من وجود العديد من الخرائط التي تحتوي على واحد من أكثر جوانب هذا الكتاب سحراً، فإن معظم المخطوطات الباقية لم يتم وضعها للاستخدام على ظهر السفن.

بل على العكس يبدو أنها موجهة للاطلاع المكتبي، وفي بعض الأحيان كملاحق أنيقة يستخدمها أبناء الطبقات العليا في دراستهم.

ولم ينتشر الاهتمام بالأميركتين لدى الجغرافيين العثمانيين خلال القرن السادس عشر، بل كان مقصوراً على بيري رئيس. وأبدى المؤلف المجهول لكتاب 'تاريخ الهند الغربية' اهتماماً خاصاً، حيث أمل في إقدام سلطان زمانه وهو السلطان سليم الثاني في أغلب الاحتمالات (1566-74/ 973-82) أو مراد الثالث (1574-95/ 982-1004) أو كليهما على فتح جزء على الأقل من تلك القارة البعيدة[65]. ويبقى فهم تلك الاقتراحات السياسية موضع خلاف: فقد ازدرى مؤلف القرن السابع عشر كاتب جلبي تلك الاقتراحات حيث عدها غير واقعية البتة. وقيل إن مؤلف 'تاريخ الهند الغربي' لم يقصد أخذ هذه الاقتراحات بشكل جدي، بل ببساطة كنوع من المجاملة[66]. وقد كتب المؤلف المجهول هذا الكلام في الوقت الذي لم تزل المآثر العثمانية في المحيط الهندي قوية في الأذهان، وربما كان أكثر تفاؤلاً من كاتب جلبي المتشكك. فلا يبعد مناشدة المؤلف - بعد ما رأى منافسة البرتغال للعثمانيين في المحيط الهندي والحروب مع الإسبان في البحر المتوسط - للسلاطين لعدم السماح لإمبراطورية الهابسبورغ بتعزيز قوتها. وبالإضافة لهذا الجانب السياسي، فقد عبر هذا الكاتب المجهول عن أمله المجرد في تحسين المعرفة الجغرافية لقرائه[67].

وبالطبع، لم يكن مؤلف 'تاريخ الهند الغربي' أول كاتب عثماني - بعد بيري رئيس - يبدي اهتماماً بالعالم الجديد. فقد سبقه سيدي علي رئيس - الرحالة الجسور الذي طاف أجزاء كبيرة من آسيا - بكتابه عن المحيطات والذي ضمنه بعض المعلومات عن أميركا، حصل عليها - فيما يبدو - من قبطان برتغالي[68]. لكن ربما لم يطلع مؤلف 'تاريخ الهند الغربي' المجهول على مؤلفات أسلافه العثمانيين، بل فضَّل ترجمة أجزاء تفي بالغرض من كتب متاحة بالإيطالية. وقد كتبت هذه المؤلفات أساساً بالإسبانية وأصبحت مصادر موثوقاً بها في هذا المجال في الربع الأخير من القرن السادس عشر[69]. ولا نعلم سبب تفضيل النسخ الإيطالية على الإسبانية الأصلية، إذ لا نعلم شيئاً عن شخص المؤلف. لكنه بالقطع كان مسلماً، فباستثناء مجتمع يهود السفارديم فاق انتشار اللغة الإيطالية اللغة الإسبانية في شرق البحر المتوسط.

وأكثر ما يجذب القارئ في كتاب 'تاريخ الهند الغربي' المادة المرئية التي احتوتها معظم نسخه. وتم توضيح بعض المخطوطات بخرائط ظهرت بها القارة الأميركية. وتساعد هذه الصور - باشتمالها على مصادر من الطراز الأول - المؤرخ الذي يريد أن يحدد كيف أدمجت هذه المعلومات الجديدة عن الأراضي المكتشفة حديثاً في الرؤية العالمية لأناس ليسوا بالضرورة مستعدين لتقبلها. وتتعقد الأمور لدى معرفة أن نقل مجموعة من الوثائق الأميركية مختلفة الأنواع يتضمن كذلك نقل معلومات عن الإسبان والبرتغاليين وأهالي جنوى. وحيث يعد الإسبان والبرتغاليون على الأقل أبرز الخصوم السياسيين للدولة العثمانية، فقد قل الاهتمام برسم صورة واقعية. وأغفلت بعض الأحداث المستعصية على الفهم أو التفسير ببساطة من السياق العثماني. ففي بعض الرسوم، ارتدى الإسبان ملابس مطابقة لملابس سكان شرق - وليس غرب - البحر المتوسط، ولم يستدل على أنهم أجانب إلا من القبعات[70].

11 - كاتب جلبي ومجموعته

يعد كاتب جلبي (1609-57/ 1017-68) بالنسبة لمؤرخي الجغرافيا العثمانية شخصية محورية. ويرجع ذلك لشغفه بكتابات زملائه الأوروبيين التي أدمجها في مؤلَّفه المعروف باسم جيهان نومه، وقد يترجم هذا العنوان إلى «رؤية العالم». وقد اتجه الاهتمام العلمي في القرن العشرين نحو هذا الكتاب، إذ يعتبر من أوائل الكتب التي أخرجتها المطبعة العثمانية، التي أنشأها إبراهيم متفرقة(*) الترانسلفاني الذي اعتنق الإسلام[71]. ويسهل الحصول على هذا الكتاب وكتاب 'تاريخ الهند الغربي' الذي صدر قبله بسنتين بخلاف غيرهما من المؤلفات الجغرافية، التي ظلت مخطوطة حتى في القرن العشرين.

ومع رسوخ قدمه في العلم، فقد جذب كاتب جلبي في المقام الأول جمهور

(*) هو كاتب ومترجم عثماني، مجري الأصل ولد ما بين 1670-1674م، وتوفى في اسطنبول 1745م. قدم إلى العاصمة العثمانية وأعلن إسلامه ودخل في خدمة الدولة العثمانية. أسس مع يرماسكيز جلبي زادة وسعيد أفندي أول مطبعة في تركيا عام 1727م. انظر: Ibrahim Müteferrika, Dictionnaire Larousse Ansiklopedik Sözlük, c. 3, s. 1117. (المترجم)

علماء آخرين، ينتمون إلى ما أطلقنا عليهم الفئة الثانية؛ لكن مع اهتمام الصدر الأعظم داماد إبراهيم باشا بمشروع النشر، فقد زادت فرص انضمام بعض كبار المسؤولين لقافلة قرائه. أما المدنيون المتعلمون ممن يشكلون الفئة الثالثة، فقد اشترى عد كبير منهم مخطوطات 'رؤية العالم Cihannüma' عن تعاطف ديني لصالح التمسك الشديد بالشريعة الإسلامية. وآمل أن يأتي اليوم الذي نجد فيه إجابة لسؤال كيف توافقت 'المعلومات الإيجابية' التي أماط كاتب جلبي ومعاونوه اللثام عنها مع رؤية هؤلاء الناس للعالم[72].

وقد شكلت الجغرافيا بالنسبة لكاتب جلبي نفسه جزءاً من مشروع ثقافي واسع المدى، يشمل عملاً ضخماً في البيبلوغرافيا وتأريخاً للإمبراطورية، ومناقشة التقلبات السياسية المعاصرة، وتقارير عن شؤون البحرية العثمانية، وبحثاً حول البن والتبغ وغيرها الكثير من الكتابات. كما نجح كاتب جلبي كذلك في تكوين مجموعة من المعاونين، أضافوا للمشروع مهارات لغوية ومهارات خاصة برسم الخرائط افتقدها المؤلف نفسه، وكانوا على استعداد للمضي قدماً في المشروع حتى بعد وفاة المؤلف الذي لم يعمر طويلاً. ولم يكن ليقدر لكتاب 'رؤية العالم' أن يكتمل وبالأحرى أن ينشر، لولا هذا التعاون العلمي، الذي ضم العديد ممن دخلوا حديثاً في الإسلام، وأرمنياً واحداً على الأقل.

وقد بقي العديد من مسودات مؤلف كاتب جلبي الجغرافي: لكن أياً منها لم يكتمل. ويرجع ذلك لحرص من الكاتب الذي ربما يبدو حديثاً بعض الشيء، وتحديداً الرغبة في أن يعكس 'مستوى التطوّر الراهن' آنذاك. وبعد كتابة أول مسودة والتي تناولت أراضي الروملي العثمانية، والبوسنة والمجر، تخلى جلبي عن المشروع، كما يقول، عندما أدرك عدم قدرته على إيجاد المواد الكافية لوصف أرض الكفار فيما كتبه جغرافيو المشرق[74]. وقد استمر مع ذلك في إضافة كل ما يتوافر لديه من معلومات إلى مسودته. وعندما تمكن عام (1653/ 1063-64) من الوصول إلى 'الأطلس الصغير' لغيرهرد ميركاتور قام بإخراج ترجمة تركية له بمساعدة قس مسيحي دخل في الإسلام. وبسبب هذا التعارض قرر إعادة كتابة مؤلفه بأكمله، وشرع في ذلك عام (1654/ 1064-65)، لكنه مات فجأة قبل أن يتمكن من إنهائه. وطبقاً لتحديد 'الأطلس الصغير' فقد بدأ وصف العالم، كما جاء

في الطبعة الثانية من كتاب 'رؤية العالم'، من شرق آسيا ثم اتجه غرباً. وحيث انتهت المسودة الثانية عند الحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية، فلم يتناول كاتب جلبي الأناضول بنفسه، بل أخرج لها معاونوه وصفاً مرتباً طبقاً للهيكل الإداري المنتشر في القرن السابع عشر[75]. ومن ثم فالترجمة العثمانية 'للأطلس الصغير' والطبعة الثانية من 'رؤية العالم' (جيهان نومه) أتاحت للقارئ الذي يتمكن من الوصول إليهما فكرة عن أراضي آسيا، بما في ذلك بلاد كانت بالكاد تعرف وقتئذ كاليابان والصين.

وفي هذا السياق الخاص، اهتم كاتب جلبي أشد الاهتمام بتحديد المصادر الجغرافية المستحدثة وتجميعها. حيث لا يعني افتراضه أن مظاهر الحياة البشرية الهامة الموجودة من لدن طوفان نوح، أن المعرفة الجغرافية ثابتة إلى الأبد. وربما شعر هذا الجغرافي العثماني أن تقارير أقرانه في القرون الوسطى الإسلامية حظيت بالقبول حيث وجدوا فرصة كبيرة للملاحظة؛ فيما أوضح عمله عن المؤلفات الجغرافية الهولندية وجود قطاع كبير من الأراضي لم يكن لدى هؤلاء العلماء ما يقولونه بشأنه. وبعبارة أخرى، فبينما قد تنتمي جميع الأشياء الهامة في حياتنا إلى أزمان قديمة، فليس بالضرورة أن تكون كل هذه 'الأشياء القديمة' قد اكتشفت. ومن ثم فالوصول للماضي يعني إلماماً سهلاً بالجديد. لكن إعادة الصياغة هذه التي وصل إليها فكر كاتب جلبي كانت افتراضية، بوسع العلماء في المستقبل إثباتها أو دحضها.

12 - الرعايا العثمانيون غير المسلمين وأدب الرحلات

لم يتسنَّ دون شك إطلاع مسلمي الدولة العثمانية على ما كتبه غير المسلمين فيها بمختلف اللغات، ومن ثم فلم تتأثر بهم نظرة المسلمين للعالم بطريق مباشر. لكن أولاً نحب أن نوضح أن اليهود والنصارى قد شكلوا قطاعاً هاماً من السكان في الدولة العثمانية، لذا فما عرفوه عنْ العالم الخارجي مهم بحد ذاته. وبالإضافة إلى ذلك، كما رأينا، فقد كانت الحواجز الثقافية بين الجغرافيين المسلمين وغيرهم في الوسط الفكري في اسطنبول أقل من غيرها في قطاعات أخرى في المجتمع. فلنا إذن أن نسأل أنفسنا ألم تنتقل بعض معارف غير المسلمين بطريقة أو بأخرى، على الأقل لأمثال أوليا وكاتب جلبي. وأخيراً وليس آخراً، فمناقشة رؤى العالم

التي قمنا بها قائمة على افتراض أن ما عرف في أحد الأوساط الاجتماعية لم ينتقل بالضرورة خارجه. وأن أنواعاً معينة من المعلومات تنوقلت في محيط مجموعة صغيرة. لذا فعلينا تدقيق النظر أكثر حتى في النصوص التي بقيت في عصرهم سواء أكانت عالية التوثيق أم لا.

ويعد ساسون هاي لافيت كاستيل (Sason Hai Le-Veit Qastiel)، الذي ينتمي إلى عائلة كاستيل التي ربما تعني قشتالة، صاحب أكثر حكايات المغامرات إثارة من بين اليهود الذي طافوا العالم في الإمبراطورية العثمانية، وهو تاجر لؤلؤ ومجوهرات ولد في اسطنبول. وزار إيطاليا وأمستردام ولندن وغيرها، إذ سافر كثيراً إلى المناطق التي تصنع فيها المجوهرات. كما سافر إلى البصرة لجلب اللؤلؤ، ويبدو أنه اتخذها قاعدة تجارة مؤقتة، كما وجدت الأحجار الكريمة التي شغف بها في أثيوبيا وشبه القارة الهندية وما يسمى اليوم بورما. في عام (1703/ 1114-15) رجع ساسون إلى اسطنبول فاحش الثراء، وقد افتخر في مذكراته أنه كان قادراً على شراء فيلا على الساحل لأمه، لكن كارثة لحقت به في إحدى رحلاته البحرية ففقد جزءاً كبيراً من ثروته في هرمز، كما فقد مبلغاً ضخماً في ميناء بيجو الذي يقع اليوم في بورما. وأخيراً اتجه إلى بلخ التي تقع اليوم في أفغانستان، حيث أمضى هناك ما تبقى من حياته؛ إذ خجل ـ كما ذكر في مذكراته ـ من العودة إلى اسطنبول بمثل هذا الفقر المدقع. ومن المهم أن نعرف من قرأ وحفظ مذكراته للأجيال القادمة، لكن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب نسخة وترجمة مع الكثير من الملاحظات التوضيحية، حتى تنشر في المستقبل القريب على أكمل وجه.

وهناك رحالة يهودي آخر يدعى حاييم يوسف داود عزولا (Ha'im Yosef David Azulai) ولد في القدس، وزار هولندا وفرنسا وإنجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لجمع تبرعات من اليهود المحليين لصالح فقراء العلماء في الخليل (خليل الرحمن Halilürrahman كما يسميها العثمانيون)[76]. ومن المرجح أنه لم يكن ينوي أصلاً نشر يومياته. وقد دوَّن بها بالطبع العديد من الإخفاقات التي تقع دوماً لمن يسافر إلى بلد غريب. وتلاها بالطبع المظاهر الحضارية للأماكن التي زارها. وهناك مع ذلك بعض الاستثناءات تشمل بلدية أمستردام المتسعة التي حل محلها اليوم قصر ملكي، وفوق كل شيء، حدائق النباتات ونفائس الطبيعة، وتلك

التي من صنع الإنسان[77]. ويبدو أن عزولا كان معجباً بوجه عام بالأماكن المزخرفة والمنظمة، حيث أكد على هاتين الصفتين في يومياته وأثنى عليهما.

وهناك بعض الدلائل في تقارير رحلات عزولا تشير إلى اندماج يهود أمستردام الأثرياء على الأقل في المجتمع الهولندي. فقد أشار إلى الأثاث الفاخر لدى بعض الناس، وكما ذكر مراراً عادة ترك بطاقة زيارة لغير الموجودين في منزلهم أو المتهربين منه بسبب التبرعات التي يطلبها ـ كما يبدو في بعض الأحيان من تشككه من ادعاء الخادم عدم وجود أصحاب المنزل ـ وقد أشار الكاتب كذلك إلى أن عادة البروتستانت المتأصلة فى تحديد يوم معيَّن للتكفير والصلاة قد تبنتها المعابد اليهودية المحلية.

وقد انعكست صورة أخرى للحياة الهولندية لدى غير المسلمين في الدولة العثمانية، في القرن الثامن عشر، في مراسلات التاجر اليوناني ستاماتس بترو (Stamatis Petru) الذي عاش في أمستردام مدة طويلة[79]. وتعد هذه الرسائل على درجة من الأهمية ـ على الرغم من اهتمام محتواها بمسائل دنيوية ـ لتناولها حياة أحد شركاء ستاماتس، وهو شاب يوناني يدعى أديامنتوس كورايس (Adiamantos Korais) كان له أن يصبح فيما بعد أحد علماء النهضة المرموقين (1784–1833/ 1161–1249). وكما خلت معارف عزولا تقريباً من غير اليهود، فقد تركز نشاط ستاماتس بترو داخل المجتمع اليوناني المحلي. ولكن كورايس ـ الذي تعلم الفرنسية في إزمير ـ بذل جهوداً كبيرة ليعامل في أمستردام معاملة أبناء البلد.

بادئ ذي بدء، كان التحول مرتبطاً بحياكة الملابس إذ يتضمن تبديل العباءة الطويلة التي يرتديها التجار اليونانيون، ويقتضي الأسلوب الفرنسي ارتداء غطاء الرأس وسروال قصير بركبة ومعطف ضيق. وقد وجد كورايس فى ذلك فرصة لتحسين فرنسيته، إذ تعد الفرنسية لغة المجتمعات الراقية في هولندا وكل أنحاء أوروبا. وكما فعل عزولا فقد شغف كورايس بجمع التحف الطبيعية، ولم يسع بترو سوى التحسر على الأموال التي يضيعها عالم المستقبل محاولاً تشكيل مجموعة خاصة به. وقد فقد كورايس كذلك الاهتمام بمراسم الكنيسة الأرثوذكسية، كما زار مركز الخدمات الكالفينية لأجل الموسيقى، وليبلغ حنق بترو النهاية فقد خطب كورايس فتاة هولندية، لكنها ماتت قبل الزواج. ولسوء طالعنا، لم يقدر

بترو أن يترك أدلة أخرى عن دخول كورايس الصغير في ثقافة المجتمع الهولندي؛ فعند نقطة ما اكتشف كورايس أن بترو كان يتجسس عليه فطرده من البيت شر طردة.

لا بدّ أنّ الرسائل المتعلقة بفشل كورايس فى مساعيه ليصبح تاجراً، ونجاحه فى الاندماج في المجتمع الهولندي، وإنجازاته العلمية اللاحقة المثيرة للإعجاب، قد تسبّبت بكثير من الإعجاب لدى أقرباء هذا الفتى الصغير الذين رجعوا إلى بلادهم وأصدقائه. لذا فرسائل بترو على جانب من الأهمية بالنسبة لنا ليس لانتشارها بين معاصريه، إذ لم تكن بالطبع كذلك، لكن لوصفها تبني كورايس للحياة والعادات الهولندية، ما يبين أن البعض القليل من رعايا الدولة العثمانية غير المسلمين قد يلجأون إلى هذا الخيار وينجحون فيه. فيما كان عزولا ـ على النقيض ـ شخصاً بدت له فكرة التماثل هذه أغرب ما تكون. إذ لاحظ أن عدداً كبيراً من الأثرياء اليهود المتوطنين في هذا البلد، قد صبغوا بالصبغة الهولندية في كثير من نواحي حياتهم، على الرغم من انتمائهم في السابق لليهود الشرقيين. وقد حازت حكايات عزولا لدى عودته على القبول بين أهالي القدس وأوساط الخليل، وربما لم يتيسر الحصول على يومياته.

ويبدو أن ما نشر من أدب الرحلات للرعايا غير المسلمين في الدولة العثمانية لم يسهم كثيراً في معرفة العالم الخارجي لدى مواطني الإمبراطورية، وأغلب الظن أن التقارير الشفهية والرسائل الخاصة كان لها تأثير ما. وقد حصل المثقفون الأرمن إبان نهاية 'فترتنا'، أي في أواخر القرن الثامن عشر، على كمّ كبير من المعلومات عن العالم الخارجي من المؤلفات الجغرافية للعالم الأرمني الكاثوليكي التابع للمذهب المختاري (Mechitarist) غوغاس إنسيسيان (P. Ğugas Inciciyan ((1758- 1833/ 1171-1249) الذي قسم وقته بين اسطنبول والبندقية[80]. لكن ذلك جزء من قصة أخرى.

13 ـ تتبع معارف المسلمين المتعلمين من المدنيين

مثلما بقيت تقارير السفارات امتيازاً لقلة من كبار المسؤولين، لم تحقق مؤلفات سيدي علي رئيس أو مؤلف 'تاريخ الهند الغربية' ـ بدلالة عدد النسخ

الباقية - سوى تداول ضئيل أو متواضع على الأكثر. وذلك ما يجعل من الصعوبة بمكان الحكم على نوع المعلومات الجغرافية المتاحة للحاصلين على بعض التعليم، ولكنهم غير متخصصين في الجغرافيا. ومرة أخرى لا بد من التأكيد أن كثيراً من المعلومات قد نقلت مشافهة. لذا فعلينا استخدام وسائل مباشرة لنلقي - على الأقل - نظرة على القصص المتداولة في عاصمة الدولة العثمانية.

لذا أؤكد على إمكانية الاستفادة من أجزاء من تقارير رحلات أوليا جلبي. ولا يمكن إنكار ما قد ينشأ عن هذه الطريقة من مشاكل، فلم تبدأ شعبية أوليا الذي يعد في تركيا اليوم خير ممثل للأدب التركي العثماني في فترة ما قبل القرن التاسع عشر، إلا من نحو مئة وخمسين عاماً. بينما لم يعرف مؤلَّفه في القرن الثامن عشر إلا أناس قليلون، عاش بعضهم في القاهرة حيث يبدو أن الكاتب قد أمضى بها عقود عمره الأخيرة؛ بينما ينتمي آخرون ولابد لوسط البلاط العثماني المحدود. فلا يمكننا الادعاء أن تقارير أوليا أثرت بشكل مباشر في تشكيل الأفكار الجغرافية لمعاصريه، ولن نناقش عينة من كتاباته عن العالم خارج الإمبراطورية العثمانية بهذا الحس. بل على العكس، فالقصص التي رواها أوليا عن أراضي الكفار الغربيين قد تتفق مع ما يعرفه الناس أو يعتقدونه في اسطنبول في القرن السابع عشر - فلا يأتي شيء من فراغ.

وقد ينشأ اعتراض آخر مفاده أن أوليا لم يكن بأي حال من الأحوال رجلاً مدنياً عادياً، بل كان على العكس ينحدر من أوساط عالية. فقد سافر على الأقل مثل أي مؤلف عثماني معروف إن لم يكن أكثر، كما قرأ كتابات العديد من الجغرافيين المسلمين. لكن استفادته من هذه المصادر لم تكن استفادة عالم أو جغرافي أو تاريخي بقدر ما هي استفادة كاتب مبدع، استخدم الروايات الواقعية كملهم لنوع جديد من الكتابة، أي روايات عن الرحلات[81]. وقد أسيء فهم هذه العملية لفترة طويلة مما نتج عنه أن اسم أوليا أصبح مضرب المثل في حكايات الرحلات غير الموثوق فيها، حتى إعادة النظر في ذلك منذ سنوات قريبة. وبالتأكيد فقد أعجب المتخصصون ممن درسوا تقاريره خلال الأربعين عاماً الماضية تقريباً ليس لأغراضه الفنية فحسب، بل للأمثلة الكثيرة التي أظهر فيها سعة اطلاعه. فلا يمكن إنكار أنه قد يروي في بعض الأحيان حكايات عن أماكن لم يزرها بالطبع

مطلقاً؛ لكن مرة أخرى، فإن أوليا هو في النهاية نتاج بيئته، ومن ثم يمكن أن نفترض ـ مع استحالة وجود دليل ـ أنه عندما يكتب عن بقاع غريبة، فإن حكايات أوليا التي يرويها تعكس رؤية معاصريه للعالم. وخاصة إذا ما أصر هو على تأكيد معرفته بالأدب الشفهي[82]. وعلينا أن نعي أن رواية القصص في اسطنبول أو البصرة في القرن السابع عشر كان يعد نوعاً من الفن، وليس بأي حال من الأحوال مجرد تسلية لغير المتعلمين.

14 ـ حكايات أوليا جلبي عن أوروبا

I ـ هولندا والطريق إلى هناك

تعد هولندا وأمستردام مثالاً جيداً عن تقارير أوليا عن الأماكن الغريبة، إذ مثلت للمؤلف مركز 'الاقتصاد العالمي' في أوروبا[83]. وسهّل وجود سفارة هولندية وتجار هولنديين في اسطنبول الحصول على معلومات عن المدينة دون الحاجة إلى مغادرة عاصمة السلطان[84]. ويتوقع أن يكون المهتمون بمطالعة الكتب قد سمعوا أو قرأوا عنها، فقد كانت الأطالس الهولندية ـ كما ذكرنا ـ مصادر هامة للمعلومات بالنسبة لأثرياء العثمانيين المهتمين بجغرافيا العالم في القرن السابع عشر. بالإضافة إلى ذلك فقد استقر بعض التجار الأرمن في أمستردام، فسمع أقاربهم وأصدقاؤهم في أراضي السلطان منهم ما كانت عليه الحياة في هولندا[85]. فبخلاف كثير من المدن الأوروبية، فقد تنوقلت بعض الملامح عن أمستردام وضواحيها بين مثقفي العثمانيين. ولا نملك للأسف أي رد فعل مكتوب صادر عن هؤلاء إزاء القصص الغريبة التي رواها أوليا الذي قد يعد كذلك قاصّاً ماهراً.

جاءت الإشارة إلى هولندا وأمستردام في المجلد السابع من رواية رحلات أوليا جلبي[86]. حيث بدأت رحلة الكاتب من أويفار (Uyvar)، ومن المفترض أنه زار بلاداً وشعوباً مختلفة. وقد بدا للكاتب نفسه قلة معلوماته عن بوهيميا والأراضي الألمانية وحتى الهولندية. ولتوضيح هذا العجز، فقد أشار إلى صحبته لجيش التتار المغيرين، ولا يخفى على أي عثماني أن التتار بطبيعة الحال لا يقومون إلا بأخذ الغنائم من الريف المفتوح في حين يعجزون عن الاستيلاء على مواقع محصنة[87]. وبروايته عن نجاح هذه الغارة، قدم أوليا قصة مغامرات مثيرة،

ربما حازت على اهتمامه واهتمام قرائه المنتظرين أكثر بكثير من الدول التي من المفترض وقوع هذه الأحداث بها.

ويعد في حكم المستحيل تحديد الشعوب والممالك والبلاد التى ذكرها أوليا على الخريطة، مع أن المسميات التي ذكرها عثمانية تركية معروفة مثل: فلمنك (Filimenk) (هولندي) وألماني وبولندي وتشيكي وإسفج (سويدي). فكل ما نستطيع جمعه من رواية أوليا أن هذه الشعوب سكنت وسط وغرب أوروبا. ومن بين المدن التي ذكرها الكاتب مدينة دانسكا (Daniska) وربما اشتقت من غدانسك أو دانزيغ (Gdansk/Danzig)، وقد وصفها بأنها مدينة تطل على البحر المحيط بالعالم القديم. وقد أبهم عليه بشكل خاص المدينة المحصنة كالفين (Kallevine) التي ربما اشتق اسمها من كالفن (Calvin). فقد أوقعها أوليا بالقرب من مصب نهر فو (Vo)، وهو مسطح ضخم من المياه ينبع من جبال دانسكا ويمر عبر أراضي مملكة السويد قبل أن يصب في البحر المحيط. ويوجد في الميناء 'سفن هندية' (ربما كانت سفن شراعية ضخمة تابعة لشركة الهند الشرقية) بالإضافة إلى السفن الدانماركية وسفن دونكاركيز (Donkarkız). وبما أنّها لا بد أن تكون المسمى العثماني لدنكرك، فإنّني أظن أن الأمور اختلطت على أوليا فأشار إلى ميناء على بحر البلطيق يحافظ على استمرار العلاقات التجارية مع ساحل المحيط الأطلنطي. وحيث إنّ ملك السويد احكم قبضته على السواحل الشرقية والجنوبية لبحر البلطيق في القرن السابع عشر، فسأفترض، بشيء من التردد، أن اسم نهر فو يرتبط بنهر فستولا (Vistula). فمن الواضح من تناوله لهذا النهر رجوعه مرة أخرى إلى سواحل بحر البلطيق. وقد أسهب كاتبنا كثيراً في هذا السياق في ذكر الكهرمان الذي يشتهر به هذا الإقليم، إذ لا ينتج في أي مكان آخر، وكذلك عصارة شجر الصنوبر الغنية برائحتها الذكية. وليكن هذا كما قد يكون، فعلى حد قول كاتب جلبي، تقع مسؤولية صدق الرواية على عاتق الراوي[88].

كانت معظم الطرق من كالفين وإليها طرقاً بحرية، لكن تتار أوليا سافروا براً بالطبع. وقد أبدى في روايته النية بتحديد خط سير الرحلة، ولكن في النهاية حملت العناوين المرتبطة بالموضوع ما لم يذكر في الفصل نفسه. إذ افترض أوليا ـ بخيال شكسبير ـ أن بوهيميا، المقاطعة التشيكية، متاخمة للبحر، وتشترك في الحدود شمالاً مع الفلمنك.

شغلت هولندا مكانة مهمة في رؤية أوليا لغرب أوروبا، هذا ما خلصت إليه على الأقل من تكرار مختلف الكلمات التي تشير إليها. فأول ما نجد: 'هولندي' التي استخدمها الكاتب في الاشارة إلى المدينة والمقاطعة، كما نجد 'أمستردام' التي أشارت إلى حصن منيع، بالإضافة إلى 'فلمنك فرنجي'. إلى جانب أمستردام هناك المدينة الرئيسية كاريش (Kariş) التي لم أستطع شخصياً تحديدها؛ ويظهر أن أوليا قد عدها الميناء الرئيسي لهولندا، حيث ذكر في الفقرة التي وردت فيها هذه المدينة 'الثلاثة آلاف' سفينة هولندية التي سافرت باتجاه العالم الجديد، الهند والصين[89].

وقد ظن كاتبنا كذلك أن للهولنديين ملكاً، هو مالك كافة السفن الراسية في الميناء. بينما كانت هولندا في ذلك الوقت جمهورية أوليغاركية حيث كانت الأنظمة غير الملكية شاذة تماماً في أوروبا منتصف القرن السابع عشر. ويبدو أن الذين أخبروا الكاتب قد وصفوا الحكام من أسرة أورنجي بأنهم قادة عسكريون علاقتهم مع الهيئات التمثيلية لجمهورية هولندا متوترة في الغالب بعض الشيء - إذ من المفترض أنهم يفون بالغرض 'كملوك' للبلد. كما أورد أوليا وصفاً للقصر 'الملكي' بقبابه، مع أنه لم يملك الشجاعة الأدبية للاعتراف أنه لم يره إلاّ من بعيد. فالتتار، كما سمعنا، كانوا ينصرفون في الغالب عن الأماكن المحصنة، وهكذا وصفت 'أمستردام'. ومن الواضح أن أصحاب معلومات أوليا لم يعلموا بالحماية الخاصة التي تمثلها أنهار البلد وبحيراتها وقنواتها العديدة.

بالإضافة إلى ذلك، تحفُّ المشاكل بالرحالة العثماني المسافر عبر البلاد التي تسكنها الطوائف المسيحية؛ مع أن التوتر القائم بين الكاثوليك وأتباع كالفن من البروتستانت كان السبب غالباً في التوترات الدبلوماسية في اسطنبول نفسها. وأدرك أوليا وجود خلاف في المذهب بين المسيحيين. لكن هذا المصطلح يستخدم بالأحرى بطريقة جديرة بالملاحظة في السياق الإسلامي، إذ يعني المدارس الفقهية التي تختلف آراؤها في الأمور التفصيلية، مع قبولها كلها لدى كل المسلمين على حد سواء. لكن أوليا استخدم مصطلح 'مذهب' ليعني الكنائس المسيحية، التي يصف أتباعها كل منهم الآخر بأنه هرطيق يستحق اللعنة. وارتبط مفهوم المذهب من منظور أوليا بالدول والجماعات العرقية، ويعد ذلك افتراضاً صائباً في الفترة التي كان يقرر فيها الحاكم دين رعيته.

استخدم الرحالة مسمى 'لوثري Luturyan' لتعريف الإسفج (السويديين). بالمقابل ارتبط السويديون بالإنجليز فيما يتعلق بالدين، وهذا يعطي مغزى إذا ما تذكرنا أن أتباع كالفن قد سيطروا على المدن الهولندية الرئيسية، بينما أمسك البوريتانيون بمقاليد الحكم لمدة عقدين في إنجلترا في أواسط القرن السابع عشر. وقد علم أوليا أن الهولنديين والإنجليز لا يصومون قبل عيد الفصح، والذي أطلق على ممارسته فيما بعد اسماً تصويرياً، وهو 'صوم البيض الأحمر الألماني'[90]. ومع ذلك لا يتضح مقصود الكاتب من ادعائه أن الإنجليز والهولنديين 'عباد للنار على طريقة المجوس قبل الإسلام'، لكن الإنجيل كتابهم المقدس. كما ادعى وجود عدد كبير من الأديرة ذات قباب عالية في أمستردام؛ وأغلب الظن أن وجود هذه الأبنية في المدن الأرثوذكسية جعل أوليا يفترض بأنّها موجودة في جميع البلدان المسيحية.

II ـ الحدود الأوروبية: كمّ مهمل

يبدو أن الحدود السياسية والعرقية التي تحيط بالأراضي الهولندية، لم تشغل اهتمام الكاتب كثيراً. فمن الواضح أن التتار المغيرين في روايته قد عبروا الحدود الأوروبية دون عائق أو مانع. وكان اختلاف اللغات القضية الوحيدة التي ينوي الحصول على معلومات عنها. ففي الأراضي العديدة التي زارها جمع قوائم كلمات أصبحت في بعض الأحيان موضوع دراسات متخصصة[91]. وبينما ضمَّن المؤلف كتابه فصلاً بعنوان 'لسان الهولنديين الجانحين للحرب lisan-ı Filimenk-ı pür-ceng' فإنّه لا تلي مثل هذه القائمة النص. وبما أنّه ليس من الصعب العثور على من يتحدث الهولندية في اسطنبول، يمكن أن يتساءل المرء هل كتب هذا الجزء ربما خلال السنوات الأخيرة من حياة الكاتب التي قضاها في القاهرة، حيث يندر وجود من يتحدث مثل هذه اللغات.

لم يتمكّن أوليا أيضاً من جمع الكثير من المعلومات عن توزيع الشعوب الأوروبية. فقد ادعى عند تناوله مدينة 'هولندي' (Holandiye) وما حولها، أن سكانها بولنديون وتشيك: عندما ينتصر الملك التشيكي يحكم الإقليم، وإذا انتصر الملك السويدي في حرب يتولى هذا الملك السلطة. وحيث إنّ ملك بوهيميا في هذه الفترة كان مماثلاً لحاكم الهابسبورغ، وذلك ظرف يبدو أن المؤلف كان غافلاً عنه. فمن المحتمل أننا أمام تلميح غامض عن المواجهة بين السويد وأسرة الهابسبورغ في

الحرب التي استمرت ثلاثين عاماً، والتي لم تنتهِ إلا عام (1648/ 1057-58)[92]. ومن المحتمل أيضاً أن أوليا لم يدرك أن مسمى 'هولندي' و'فلمنك' يشير إلى كيان سياسي واحد، مع أنه إذا توخّينا الدقّة، فإنّ 'هولند' لم تكن إلا واحدة من المقاطعات السبع التي تكونت منها هولندا في تلك الفترة. وأميل إلى الشك أن مدينة 'هولندي' لم تكن تقع في هولندا على الإطلاق، بل في مكان آخر في إقليم البلطيق.

III ـ ماذا عن أهداف أوليا من الكتابة؟

من الواضح أن أوليا قد خلط كثيراً بين الخيال والقص في حديثه عن أوروبا فيما وراء الحدود العثمانية مقارنة بحديثه عن مناطق كبورصه أو ديار بكر؛ حتى في حديثه عن فيينا كان لديه الكثير من المعلومات لنقلها، لكنه قد أضاع العديد من الأسابيع في العاصمة العظيمة. وكما قرأت فالفكرة الرئيسة لقصصه عن الغارة على هولندا، هي أن البلاد والمدن هنا فسيحة ومزدهرة، بها تجارة نشطة وثروات مدخرة، حيث يصعب فتح مدنها المحصنة، بينما ريفها مفتوح للمغيرين، يأخذون منه العبيد كيفما شاؤوا. فليس من التقدير الواقعي اعتبار الموقف في القرن السابع عشر وراء حدود مملكة المجر أو السهوب الجنوبية الواقعة على حدود أراضي القياصرة غير ذي بال في السياق الحالي. وتكمن مشكلتنا الحقيقية في استخلاص الأسباب وراء هذه الرواية. فمن الجائز أن أوليا قد ظن أن المعلومات الدقيقة لا تمثل أولوية له أحياناً، حتى في الأماكن التي يعرفها جيداً، وبشكل خاص في الأراضي الواقعة خارج الحدود العثمانية[93]. فاعتمد على روايات مشوّشة سمعها في اسطنبول من الأوروبيين الداخلين حديثاً في الإسلام من ذوي الفكرة الجغرافية المضطربة على أحسن تقدير. ومن المحتمل أيضاً ـ على الرغم من عدم إمكانية التأكد ـ أنه رغب في تكوين رأي لصالح شن حروب أخرى في أواسط أوروبا، مع الوضع في الاعتبار أنه كتب هذا في العقود التي سبقت حصار فيينا الثاني مباشرة (1683/ 1094-95).

بالنظر من زاوية أخرى، فربما يكون أوليا قد كتب بالطريقة هذه لالتزامه برواية الأحداث الجارية مشافهة. لكن هذا السؤال لن يجيب عليه إلا المتخصصون في الأدب. وهل وافق مستمعوه؟ سؤالان مهمان مع أنهما ـ خاصة الثاني ـ بلا إجابة، إذ لا نملك أي تعليقات لمن استمع لأوليا وهو يروي قصصه شفهياً؛ أما

بالنسبة للمخطوط، فلم يعرف خارج الوسط الضيق للمتخصصين إلا في القرن التاسع عشر. وبالتالي فليس بحوزتنا أي رد فعل لقراء معاصرين لنستلهم منهم. ولا شيء يقارن بالحواشي في المؤلفات الجغرافية العلمية التي قرأها زملاء الكاتب وتابعوه بعناية، إذ تعطي إشارات ثمينة عن قبول الادعاءات المثارة أو رفضها. مثلما فعل المؤلف المجهول 'لتاريخ الهند الغربية'[94].

15 ـ خاتمة

لايزعم هذا الفصل أي شيء من شأنه النيل مما أتاحته المصادر الأولية المستند إليها؛ إذ إنه ليس أكثر من تلخيص حيادي للبحث المتاح اليوم. ولعل أحد أكثر الفجوات ملاحظة ولا شك، في القرن الثامن عشر، تتضمن كتابات رعايا الدولة العثمانية غير الموفدين لدول أجنبية عن العالم خارج حدود الدولة. فيصعب تخيل أن أبا بكر الدمشقي لم يقم بتعليم أي من تابعيه في مجال الجغرافيا، أو أنه لم يكن هناك اهتمام مطلقاً بتوسع روسيا في القرن الثامن عشر في الكتابات العثمانية[95]. وربما لم ترَ المؤلفات المتعلقة النور، أو على الأقل عانت من اللامبالاة من جانب مؤرخي القرن العشرين. ولابد أن نذكر أن النظر بازدراء تجاه القرن الثامن عشر العثماني كان سبباً لهذه الحالة. ولسوء الحظ ظلت هذه النظرة منتشرة في إطار دائرة محدودة من المتحمسين. ونفترض كذلك اعتماد العاملين في حقل التأليف في اسطنبول في القرن الثامن عشر على مصادر أوروبية أكثر من اعتمادهم على إسهامات أسلافهم. فكانت النتيجة اعتبار المؤرخين المعاصرين على ما يبدو بمثابة جغرافيين ثانويين للعصور المتأخرة، ومن ثم غير جديرين بالدراسة[96]. لكننا ونحن غير معنيين هنا بمسألة الأصل العلمي بل بأفكار المثقفين العثمانيين عن العالم الخارجي، فغياب الاهتمام من جانب علماء القرن العشرين يعد نقطة ضعف كبرى.

وهنا يظهر إشكال آخر. فبالإضافة إلى كتابة العلماء المسلمين بالعربية والعثمانية التركية، فقد ألف اليهود واليونانيون والأرمن وغيرهم بعض الأعمال عن العالم خارج حدود الدولة العثمانية، لكن يبقى حاجز اللغة هنا هائلاً، فعلى سبيل المثال لم يحدث إلا في حالات استثنائية أن ترجمت أعمال جغرافية لكاتب أرمني إلى لغة يتقنها بالطبع المؤرخون العثمانيون[97]. وإن وضعنا في الاعتبار التوسع

البحري اليوناني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، افترضنا وجود كتاب يونانيين لديهم ما يقولونه بشأن العلاقات التي أقامها العثمانيون والمسيحيون في البلاد الأجنبية، وينطبق الشيء نفسه أحياناً مع التغييرات الضرورية على اليهود. وباختصار لم تتم دراسة هذه المؤلفات بالنسبة للمعلومات المتاحة عن العالم الخارجي للمثقفين العثمانيين في القرن الثامن عشر من أي دين، وقد حاولت هذه الدراسة استغلال ما يمكن استغلاله من أي موقف.

عند إلقاء نظرة شاملة على هذا النوع المبين هنا، نجد من الصعوبة بمكان تجاهل الانطباع بأنه لم يكن هناك تواصل في دراسة رعايا الدولة العثمانية للجغرافيا. فقد اكتسب العديد من الكتاب معلومات عن العالم الخارجي بمبادرة شخصية نوعاً ما، وفي حالة كاتب جلبي وزملائه فقط، يمكننا تتبع تناقل المعلومات عبر الأجيال[98]. فإذا كانت جميع روايات الأعمال العثمانية الجريئة في بيئة ذات طابع روائي مقبولة من قبل قراء أوليا جلبي المفترضين، لأمكننا استنتاج أن المعلومات المؤكدة التي حصل عليها، بجهد كبير، صاحب 'تاريخ الهند الغربية' أو كاتب جلبي، لم تصل بسهولة لجمهور المثقفين العثمانيين. وخبرات هذا النوع مع الأسف منتشرة جداً إلى اليوم خاصة بالنسبة للعلماء الذين يحاولون نشر المعلومات عن العالم العثماني داخل 'جمهور المثقفين' في أوروبا أو شمال أميركا.

وهذا بالطبع تفسير واحد محتمل من بين العديد من التفسيرات: فبعد كل هذا، وحتى العام 1970، ومع أن المعلومات الواقعية عن شمال أميركا كانت متاحة بسهولة، فقد استمتعت الجماهير من كل أنحاء العالم بالأفلام والرسوم الروائية عن 'الغرب المتوحش'. ومن يدري لعل مثل هذه الحالة المزاجية قد انتشرت بين القراء العثمانيين؟ وأكثر من ذلك، فإننا لا ندري ما مدى صحة انطباعنا في وجود هوة واسعة من الانفصال بين المعلومات الصحيحة، التي جاء بها عالم مثل كاتب جلبي، والملفقة التي قد يفضلها 'القارئ العادي أو حتى السامع'. وقد يكون هناك مرحلة فورية وسطى بين كلا الطرفين ناتجة عن نقل المعلومات، والتي لم نستطع بعد تبيّنها.

وعندما يتعلق الأمر بتقارير السفراء، وأشباههم كسيدي علي رئيس، فهم أوثق مصادر للمعلومات عن العالم الخارجي المتاحة للمسلمين العثمانيين الذين

البحري اليوناني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، افترضنا وجود كتّاب يونانيين لديهم ما يقولونه بشأن العلاقات التي أقامها العثمانيون والمسيحيون في البلاد الأجنبية، وينطبق الشيء نفسه أحياناً مع التغييرات الضرورية على اليهود. وباختصار لم تتم دراسة هذه المؤلفات بالنسبة للمعلومات المتاحة عن العالم الخارجي للمثقفين العثمانيين في القرن الثامن عشر من أي دين، وقد حاولت هذه الدراسة استغلال ما يمكن استغلاله من أي موقف.

عند إلقاء نظرة شاملة على هذا النوع المبين هنا، نجد من الصعوبة بمكان تجاهل الانطباع بأنه لم يكن هناك تواصل في دراسة رعايا الدولة العثمانية للجغرافيا. فقد اكتسب العديد من الكتاب معلومات عن العالم الخارجي بمبادرة شخصية نوعاً ما، وفي حالة كاتب جلبي وزملائه فقط، يمكننا تتبع تناقل المعلومات عبر الأجيال[98]. فإذا كانت جميع روايات الأعمال العثمانية الجريئة في بيئة ذات طابع روائي مقبولة من قبل قراء أوليا جلبي المفترضين، لأمكننا استنتاج أن المعلومات المؤكدة التي حصل عليها، بجهد كبير، صاحب 'تاريخ الهند الغربية' أو كاتب جلبي، لم تصل بسهولة لجمهور المثقفين العثمانيين. وخبرات هذا النوع مع الأسف منتشرة جداً إلى اليوم خاصة بالنسبة للعلماء الذين يحاولون نشر المعلومات عن العالم العثماني داخل 'جمهور المثقفين' في أوروبا أو شمال أميركا.

وهذا بالطبع تفسير واحد محتمل من بين العديد من التفسيرات: فبعد كل هذا، وحتى العام 1970، ومع أن المعلومات الواقعية عن شمال أميركا كانت متاحة بسهولة، فقد استمتعت الجماهير من كل أنحاء العالم بالأفلام والرسوم الروائية عن 'الغرب المتوحش'. ومن يدري لعل مثل هذه الحالة المزاجية قد انتشرت بين القراء العثمانيين؟ وأكثر من ذلك، فإننا لا ندري ما مدى صحة انطباعنا في وجود هوة واسعة من الانفصال بين المعلومات الصحيحة، التي جاء بها عالم مثل كاتب جلبي، والملفقة التي قد يفضلها 'القارئ العادي أو حتى السامع'. وقد يكون هناك مرحلة فورية وسطى بين كلا الطرفين ناتجة عن نقل المعلومات، والتي لم نستطع بعد تبينها.

وعندما يتعلق الأمر بتقارير السفراء وأشباههم كسيدي علي رئيس، فهم أوثق مصادر للمعلومات عن العالم الخارجي المتاحة للمسلمين العثمانيين الذين

يستطيعون الوصول إليها. ومن ثم فهناك حاجة ماسة لبحث ما يمكن تسميته «نشر تاريخ» هذه النصوص. وحتى في الكتابات التي ركز كتابها على إبراز إنجازات بعثاتهم الشخصية دون غيرها من الأمور، سنجد خط سير الرحلة وتسجيل انطباعات عن سلوك كبار مسؤولي بلاط الدول الأجنبية تجاه سلاطين العثمانيين، فقد ساعدت كل هذه المعلومات بلا شك في تشكيل صورة العالم الخارجي. وستبدو هذه الطريقة لبعض القراء بناءة؛ وبالطبع فالمعلومات الأكيدة تمثل أحد المقومات المطلوبة لشخص أو جماعة للشروع في تشكيل موقف سياسي إزاء العالم الخارجي. لكن قد يكون مثل هذا الاتجاه من ناحية أخرى فاعلاً إذا وجد نوع من الاتصال بين الأحداث في 'العالم الواقعي' - أياً يكن ما تعنيه كلمة واقعي.

وقد أوجد المراقبون المحنكون كسيدي علي رئيس ومحمد أمني بك أفندي وأبو بكر راتب، ما هو أكثر من ذلك بكثير. فنجد تقييمات لاتجاهات سياسية للبلاط الروسي أو لأسرة الهابسبورغ، ومناقشة المؤسسات الثقافية كالحدائق والمكتبات وحتى المسارح، وكذلك كيفية وضع العثمانيين أنفسهم ثقافياً على الخريطة الدولية. وقد أدرك سيدي علي رئيس جيداً أن هذا قد يتحقق في البلاط الإيراني أو الهندي بإثبات تفوق الشِّعر الإيراني. أو كما أخبرنا أبو بكر راتب، عند التعامل مع البلاط الملكي لجوزيف الثاني أو ليوبولد الثاني من أسرة الهابسبورغ أن عقد المقارنات قد يكون كافياً، وذلك لإبراز تطور الثقافة الموسيقية العثمانية.

وقد قلل بعض العلماء من أجيال سابقة من شأن هذه الاعتبارات، فبالنسبة لهم لا يدخل في الحساب سوى القوة العسكرية و«العضلات» الدبلوماسية. ومع ذلك فالأولويات مختلفة تماماً في حالتنا؛ فنحن نُعنى بالطريقة التي يتفاعل بها قطاع معين من رعايا السلطان مقرب من النخبة الحاكمة إن لم يكن منها بالفعل، مع نظرائهم خارج حدود الدولة العثمانية. ولجني فوائد مثل هذه الاتصالات لابد من تطوير الشروط المسبقة لها: وقد شارك الجميع في هذا المسعى، كاتب جلبي وأحمد رسمي وأديامنتوس كورايس وأبوبكر راتب، كل بطريقته الخاصة.

الفصل التاسع

الخاتمة

1 ـ عالم مشترك

إن أول وأهم النقاط التى تناقشها هذه الدراسة هي أن العثمانيين كانوا لا يزالون يعيشون مع جيرانهم الأوروبيين في عالم واحد قبل الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وربما في العام (1750/ 1163-64)، إذا راعينا معايير أشدّ صرامة. لكنهم ربما لم يأخذوا ذلك بالحسبان في ذلك الوقت، فكان التقسيم الديني هو المعيار الرئيس في تعريف الناس بأنفسهم وتعريفهم لغيرهم، وكان هذا أساس النظر لرعايا الدولة العثمانية المسلمين منهم وغير المسلمين، وكذلك أهالي الدول والإمبراطوريات المسيحية.

لكن عند النظر بعد قرنين أو ثلاثة، فإنّ العواقب الاجتماعية المشتركة للعيش في مجتمعات تعتمد فيها التجارة وإنتاج السلع الثانوية على المصادر الزراعية المتاحة تستحوذ على الاهتمام بقوة. بل من المفارقة أن هذه القواسم المشتركة في نواحٍ عديدة في الحياة ستتضح وبصفة خاصة لقارئ هذه الدراسة في معاملة أسرى الحرب. فاسترقاق هؤلاء واستخدامهم في التجذيف في السفن كان ظاهرة في كل البحر المتوسط، بسبب الرياح المتقلبة في القرن السابع عشر التي جعلت من الخطورة بمكان الاعتماد كلية على السفن الشراعية. كما انتشر كذلك العمل قسراً

في ترسانات الأسلحة تحت ظروف موحشة، وظهرت عادة دفع الرقيق على كسب قوت عيشهم فقط عند عدم وجود حاجة ماسة لعملهم.

غير أنَّ هذا التعميم لا يستبعد فروقات دقيقة. فقد عانى الأسرى المسلمون في أول عهد إيطاليا الحديثة بشكل خاص من عدم وجود عدد كافٍ من المسافرين الأحرار القادمين من أرض السلطان، والذين قد يساعدونهم بالصدقات والوساطة؛ أكثر من ذلك، وعبر أوروبا كلها فإن معيار إعطاء الصدقات لمن لا يدين بِدِين المرء لم يكن مرتفعاً كذلك، في مجتمع تسير فيه الحياة طبقاً لمثل هذه الاعتبارات. وأخيراً وليس آخراً، فإن الترتيبات الخاصة بفداء أو تبادل الأسرى ذوي الوجاهة بين الدولة العثمانية وأسرة الهابسبورغ، ومع أنها لم تكن رسمية، فلم تختلف كثيراً عن الاتفاقيات التي حدد فيها حكام أوروبا في القرن الثامن عشر فيما بينهم قيمة الأسير[1].

2 ـ اندماج الأجانب

ركزنا خلال هذه الدراسة على كيفية اندماج الدبلوماسيين والتجار الأجانب، وعلى المستوى الأدنى، الأسرى والعبيد في الدولة العثمانية. وقد تحقق هذا فيما يتعلق بالأحرار عن طريق تعيين الوافدين الجدد في 'مجالات منفصلة'، والذي يمكنهم من التفاعل مع السكان المحليين مع عدم اندماجهم كلية. وكان هذا يجري بطريقة سلسة، فلم يُحدَّد للتجار في اسطنبول مكانٌ بعينه للإقامة، بل مالوا إلى الاتجاه نحو غلطة وبيرا. بالمقابل، فقد كانوا يقيمون عادة في خانات معينة في حلب، بينما يوفر 'شارع الفرنجة' في إزمير إقامة مريحة على الأقل للتجار الأكثر ثراء. أما بالنسبة للتنظيمات داخل المجتمعات العليا كما هو الحال في الأمم التي يحكمها قناصل يعينهم الحكام المعنيون، وكذلك في الشركات المعتمدة، فهناك فرصة للتجار للعمل داخل النظام العثماني[2]. أما التجار الآخرون وخاصة الأرمن الإيرانيين فقد فضلوا العمل بتنظيم خاص وكجاليات تجارية متحدة. ونتيجة لاختلاف الترتيبات هذا فقد أقرت السلطات العثمانية رسمياً أوامر المحكمة التي تصدر بمجرد حدوث النزاعات. وكحكومة مركزية يفترض بها السيطرة على زمام الموقف، فقد اتضح أنه لم تكن هناك ضرورة لإغلاق الحدود في أوقات السلام.

كان موقف أسرى الحرب أو ضحايا القراصنة مختلفاً تماماً. ففي الفترة التي نعنى بها في بحثنا، انتهت عادة بتكديس هؤلاء في مجموعات، كما حدث في منطقة اسطنبول بعد عام (1453/ 857). فما لم يتم افتداء هؤلاء الرجال والنساء أو تتم مبادلتهم، يجري إلحاقهم كعبيد بأهالي بيوت الميسوري الحال، ما لم يبتلوا بتعيينهم في الترسانات والسفن. وكان من المألوف حدوث حالات عتق للعبيد وغالباً ما يسبقها الدخول في الإسلام والزواج بأحد الرعايا العثمانيين، ثم الحاق العبيد الذين جرى عتقهم من الرجال والنساء وذريتهم بطبقة رعايا السلطان المسلمين.

نخلص من ذلك، كنقطة ثانية، بأنه كان من المتوقّع أن يشكّل هؤلاء الغرباء الذين وصلوا كرجال أحرار ـ ولذلك ربما اختاروا الرحيل ـ فئات اجتماعية منظمة. فقد شكلوا أهالي بيوت السفراء والقناصل، والتجمعات، والشركات المعتمدة وكذلك الجاليات التجارية. أما من لم يحصلوا على حق الاختيار كالأسرى والأرقاء فقد يجتمعون بشكل غير رسمي على أساس اللغة المشتركة أو الأرض أو الأصل. لكن من وجهة النظر العثمانية فليس لأي من أشكال التضامن هذه أي مكانة، وكل من شارك فيها من الرجال والنساء من المتوقع حدوث تشابه تام لهم، بحيث يصبحون جزءاً من سكان الإمبراطورية في شتى المجالات، وإذا لم يحتالوا لمسألة الهروب فسيضطر الكثير منهم لفعل هذا.

3 ـ التماسك الإمبراطوري و'الفساد' وحريات الأجانب

تعنى نقطتنا الثالثة بالحقيقة القائلة إنّ النخبة العثمانية قد بدت على درجة عالية من التماسك خلال فترتنا، مما مكنها من لعب دور سياسي قوي على الرغم من تعرضها لهزيمتين حربيتين كان لهما وقعهما. وهذا يتناقض مع الادعاء السائد بأن فترة قصيرة جداً من المجد العثماني قد تلتها حقبة طويلة من الانهيار، لم يمكن الإمبراطورية فيها من البقاء إلا الانقسام الشديد بين الأمراء المسيحيين. ولا يعتد بهذا الاستنتاج على الأقل خلال الفترة التي نتناولها هنا، حتى (1774/ 1187-88).

وقد شاع ربط فكرة 'التراجع' بفساد أصحاب المناصب الخاصة إلى حد ما

في الإمبراطورية العثمانية[3]. ومع ذلك لا بد من التأكيد أن بيع المناصب لم يكن خاصية عثمانية، أكثر منه نظاماً لالتزام الضرائب ازدهر على سبيل المثال في فرنسا قبل الثورة الفرنسية. وبالتأكيد وبعد أن وصلت الإمبراطورية إلى ما يمكن تسميته 'دولة مستقرة'، سنحت الفرصة أمام النخبة، ممن لم تكن مناصبهم تمكنهم من التصرف في أمور 'السياسة الخارجية'، لفرض نفوذهم المرتبط بهذه الأمور. وعندما يتعلق الأمر بمصالح القوى الأجنبية، يتوقع هؤلاء مكافأة على توسطهم. ولما كان الموقع مرتبطاً بالمال، سعى أصحاب المناصب إلى مضاعفة ثروتهم بقبول كل ما يعطى لهم نظير وساطتهم؛ وقد انتشرت هذه الظاهرة كذلك في أنظمة أخرى دخلت طور الحداثة قبل الدولة العثمانية منها إنجلترا وفرنسا.

ولكن كما رأينا، لم تعنِ هذه الحالة السماح لغير العثمانيين بشق طريقهم بسهولة بمجرد دفع مبلغ مناسب من المال[4]. ففي النهاية، كان المسؤولون المعاونون للسلطان يرتبطون بعضهم ببعض وبالحاكم بروابط وثيقة من الولاء، خاصة إذا كانوا من ملتزمي الضرائب، إذ لا يمكنهم تضخيم استثماراتهم إلا مع بقاء الإمبراطورية مؤسسة عاملة[5]. ولو نحينا جانباً تمسك باديشاه الإسلام (السلطان) بالأسباب الدينية والأخلاقية، فقد لعبت هذه الاعتبارات دوراً قوياً لدعم التماسك. ومهما يكن من أمر فقد تماسك النظام العثماني إلى حد ما خلال فترتنا. إلى أن حلت كارثة حرب (1768-74/ 1181-88) في النهاية والتي أسفرت عن شرخ عميق أصبح واضحاً للعيان، خاصة عندما تعلق الأمر بغير المسلمين. فربما كان شعار 'لا ضرائب بدون عدل وحماية' في السياق العثماني مماثلاً للشعار الأميركي في القرن الثامن عشر 'لا ضرائب بدون تمثيل'.

ويحظى كل ذلك بأهمية خاصة وقتئذٍ، إذ سهل نسبياً دخول الأجانب لأراضي الإمبراطورية العثمانية طوال مدة وجودها، وهذه هي النقطة الرابعة التي تنطوي على بعض الأهمية. ولم يسمح للتجار بالمجيء والذهاب فقط بل بالإقامة في أراضي السلطان لعدة سنوات دون دخولهم ضمن رعايا هذا الحاكم. وحتى القانون الذي يقضي بعدم زواج هؤلاء الأجانب بالنساء المحليات وكذلك عدم تملكهم العقارات قد تم تجاهله من الناحية العملية. وكثيراً ما تذمرت الإرساليات الكاثوليكية من الصعوبات التي تواجهها. لكن الحق أن المنحى الجدير بالذكر في

نشاط الإرساليات التبشيرية هو بالتأكيد السماح بدخولها أصلاً، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أنه لم يكن سوى عدد قليل من الأوروبيين في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر يحتاجون إلى مغادرة بلادهم لانتمائهم إلى طائفة دينية 'خاطئة'. وعلى حد معرفتي، لم تفكر النخبة العثمانية جدياً في وضع ضوابط أكثر صرامة على نقاط الدخول، كالتي عرفت في بدايات روسيا الحديثة. وطوال الفترة التي لم تعلن فيها الحرب رسمياً كانت 'المقاطعات عالية الحماية' مفتوحة للكثير من الأجانب 'القادمين والذاهبين'.

4 ـ التعامل مع الاقتصاد العالمي الأوروبي

بما أنّ كثيراً من هؤلاء الأجانب تجار، ركزوا في نهاية فترتنا على التعاملات التي تشمل الكمبيالات (السفاتج)، فإنّ أنشطتهم أنتجت ما يمكن تسميته تكاملاً تدريجياً للأراضي العثمانية في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر أوروبا عليه. ومن هذه الوجهة، نعد الفترة المتناولة بالدراسة هذه جوهرية: ففي نهاية القرن السادس عشر كان هناك 'اقتصاد عثماني عالمي' قائم بذاته، ولم يعد الأمر كذلك في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. و بدا التكامل في الاقتصاد الأوروبي العالمي وتقديره يظهر جلياً في المراكز الاقتصادية المختارة كإزمير وحلب[6]. ففي إزمير كان النصف الثاني من القرن السابع عشر حاسماً، بينما كان الأمر كذلك في أماكن أخرى على اختلاف الوقت وتأخره. ومع أن اندماج الاقتصاد العثماني العالمي في هذه الفترة كان في مراحل متقدمة، فقد كانت المناطقُ التي يمضي فيها الاندماج قدماً مصادرَ للمواد الغذائية والمواد الخام، لكنها لم تكن مؤهلة بعد كأسواق للمنتجات الصناعية الأوروبية. وقد وضعت هذه الطريق المجزأة والتدريجية وقتاً محدداً تماماً لانهيار الاقتصاد العثماني العالمي[7].

ثمة إشكالية أخرى على درجة من الأهمية متعلقة برؤية بروديل لاقتصاديات العالم عامة، وهي أنه من غير المربح عادة انتقال السلع عبر الحدود القائمة بين هذه الوحدات الكبيرة[8]. ومع ذلك فقد رأينا حتى في منتصف القرن السادس عشر، حيث كان الاقتصاد العثماني العالمي في أقوى حالاته، كان تصدير الحبوب للبندقية مربحاً. وفي الحقيقة كانت هناك سنوات كان من الممكن أن يموت فيها أهالي البندقية جوعاً لولا القمح العثماني، الذي استمر دخوله يسبّب أرباحاً لكل

من تجار البندقية والإمبراطورية. وللتأكيد على هذه النقطة، نستطيع أن نخلص إلى أن الافتراض القائل بأن التجارة بين حدود العالم لا تجلب ربحاً لم يكن واقعياً إلى حد بعيد. وبوسعنا إثبات أن الدولة العثمانية منذ بدايتها في القرن الخامس عشر قد أقامت علاقات وثيقة مع المماليك في مصر، وكذلك مع البندقية وجنوة، فيصعب افتراض وجود أي نظام اقتصادي عالمي مستقل بذاته في أي وقت، لكنه من وجهة نظري يخلق العديد من المشاكل ولا يحلها.. فلا بد من رفضه.

5 ـ الحكم العثماني: بين المركز والأطراف

أياً تكن فكرتنا عن حدود الاقتصاد العثماني العالمي، فلا شك في أن الإمبراطورية بوصفها كياناً سياسياً كان لها حدود معينة إلى حد ما. ومع ذلك فمن المحتمل أن رعايا السلطان وحتى أواخر القرن السابع عشر لم ينظروا إليها بوصفها خطوطاً قوية وثابتة مرسومة على الخريطة، لكن في شكل حدود موضوعة (سرحد) قابلة للتحرّك إلى الأمام، ومن ثم فلا يمكن تحديدها إلا إلى حين. ومن هذا المنطلق، فالغارات التي يشنها محاربو الحدود في أرض العدو تعد 'طبيعية'. وبالمقابل فإن أسرة الهابسبورغ التي تعد خصماً للدولة العثمانية تتصرف بطريقة مماثلة[9]. بل أكثر من ذلك فإذا ما نظرنا إلى خصائص الحروب الحديثة الأولى، وجدنا أن السيطرة على الحدود كانت تعد أهم من احتلال مساحات من الأراضي التي تميزت بمستنقعاتها أو شدة وعورتها.

لا يعني ذلك أن كل الولايات قد ارتبطت بالإمبراطورية برابط الخراج إلى أن انتهت كمقاطعة تحكم مباشرة من المركز. وبينما قد يكون هذا الانتقال قد شكل 'الطريق الملكي' للفتوحات العثمانية في السنوات الأولى، وجدنا المقاطعات الإسلامية في القرن السادس عشر ترجع إلى حالة الإمارات التابعة. ومن ناحية أخرى كانت هناك مقاطعات ذات موقع مركزي ترجع أهميتها إلى التخطيط وجمع الريع، فلم تكن السيطرة المركزية المباشرة فيها إلا متقطعة في أحسن الأحوال. ومن ناحية أخرى فهناك مقاطعات، خاصة تلك التي كانت في السابق في أيدي المسيحيين، ثبت فيها الحكم العثماني المباشر دون وجود أي أمير تابع يتدخل لتسهيل الانتقال.

ففي أحد المستويات، قد نفترض أن العوامل النادرة إلى حد ما، بسبب أزمة سياسية معينة، قد حددت الطريق الذي تسمح السلطات العثمانية لهذه المقاطعة أو تلك بأخذه. ومع ذلك فقد جرى العمل ببعض القواعد العامة، ويمكن رؤية هذا كنتيجة رئيسية أخرى نستخلصها من دراستنا. والنقطة الخامسة على وجه الدقة هي أن الإمارات التي أبقت على وضعها على مر القرون هي عادة تلك الواقعة على أراضٍ حدودية، وقد تمد وسط الدولة العثمانية بالنقد السائل والبضائع والخدمات والمعلومات التي لا تستطيع مقاطعة عادية ذات إدارة محلية جلبها بسهولة. وعلى العكس، فقرب أحد خصوم السلطان كأسرة الهابسبورغ، لا يعني بالضرورة قرب تحول إمارة تابعة إلى مقاطعة تحكم مباشرة من اسطنبول. ويمكن الاستشهاد بوالاشيا ومولدافيا وترانسلفانيا على سبيل المثال، حتى إن قرب الصفويين في إيران لم يعنِ كذلك تحول إمارة شرق الأناضول سريعاً لتصبح تحت حكم ولاة عثمانيين.

كانت الأراضي الحدودية مناطق يقابل فيها العثمانيون أولئك الغرباء عن الإمبراطورية؛ ولكن على الأقل لأهمية هذه الأغراض، كانت اسطنبول نفسها مقر السلطنة ومركز الاقتصاد العالمي العثماني. وكانت محل استضافة البعثات، في خان خاص أولاً ثم بعد ذلك في منازل في بيرا حيث تميزت بمزارع الكروم التي تدعى اليوم بيوغلو[10]. كما كانت اسطنبول كذلك مركزاً للاستهلاك، ومن ثم تردد عليها التجار، بينما جذبت أبنيتها ومهرجاناتها الزوار من خارج الإمبراطورية وداخلها. وقد عمل الجغرافيون العثمانيون في أغلب الأحوال في العاصمة، مع أنهم كانوا يسافرون بعيداً كذلك. وباختصار، فهذه المدينة ـ أكثر من المناطق الحدودية المعدمة ـ كانت تدخلها البضائع من العالم الخارجي، كما أمكن فيها جمع معلومات عن الأراضي خارج نطاق الإمبراطورية بمنتهى السهولة.

6 ـ التزويد بالمعلومات: ما قد يكتب عنه «الأفاضل» وما قد لا يكتبون

كانت الأراضي العثمانية شاسعة. وبخلاف الأراضي الحدودية أو المناطق الحضرية كاسطنبول وإزمير وحلب، لم تظهر قطعاً الحاجة لمعرفة أخبار العالم الخارجي مقارنة بالمناطق الأكثر انفتاحاً. وجرى كذلك اتباع السلوك القويم الذي يمنع نبلاء العثمانيين، وحتى الأسرى العائدين، من الإسهاب في الحديث عما

لاقوه في أراض أجنبية أو كتابته. ومن هنا لم يجد سيدي علي رئيس(*) من المناسب إطالة الحديث عن العديد من المباني الرائعة والمناظر الطبيعية والعادات التي لاقاها في شبه القارة الهندية. فآثر التأكيد على حنينه الدائم لاسطنبول، مع دوره الذي يشبه دور سفير وحامل للمجد العثماني. وينطبق فيما يبدو دور آخر مشابه، وإن كان أقل قوة، على شخصية كأوليا جلبي الذي مثل له السفر والكتابة عن الرحلات الهدف الرئيسي لحياته كلها؛ ويبدو أن واحداً على الأقل من محادثي الكاتب قد عاب عليه وده الزائد تجاه الكفار. وقد ارتبط هذا بأحكام دينية، تحث المسلمين على تجنب مخالطة غيرهم من أتباع المعتقدات الأخرى.

ولم يختلف اليهود العثمانيون أو أعضاء الطوائف المسيحية المتعددة في هذا الشأن، لنشأتهم على إيثار مصاحبة مشاركيهم في الدين. وعلى الرغم من وجود يوميات رحلات ومراسلات، لم تنتشر عادة الكتابة عن الخبرات في الخارج كنوع من الأدب بين الأرمن واليونان واليهود إلا قبل أواخر القرن الثامن عشر على الأقل. ومع ذلك يبدو أنه على الرغم من زيارة كثير من التجار العثمانيين غير المسلمين لأمستردام وروتردام وليبزج وفيينا وتريستا، لم يمثل أناس منهم مثل أديامنتوس وكورايس ممن أبدوا اهتماماً جاداً بثقافة المجتمعات التي أقاموا فيها، سوى أقلية صغيرة. وما الذي سنعرفه أكثر إن كان موراجيا دوهسون على الأقل قد ترك تقريراً عن رحلاته في فرنسا والسويد والإمبراطورية العثمانية. . . أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

لا يرجع تشديد عزلة أتباع كل دين أو ملة إلى تعاليم دينية، بل لعبت العوامل الاجتماعية والاقتصادية دورها. وفي النهاية، فقد اشتغل كل من الأرمن واليونان واليهود ـ كجاليات ـ ذات نشاط في غرب ووسط أوروبا بالتجارة. وهنا ظهرت القيمة العليا للتماسك بين طبقات المجتمع، إذ كان هذا شرطاً مسبقاً لنشاط

(*) سيدي علي رئيس هو ملاح وجغرافي تركي. عمل والده وجده في وظيفة وكيل للترسانة البحرية منذ عصر السلطان محمد الفاتح. تربى في الترسانة وصار وكيلاً لها أيضاً. كما عمل قائداً للبحرية العثمانية في مصر 1552م. ذهب إلى الهند وعاد إلى اسطنبول 1556م، له كتاب يسمى «المحيط» حول رحلته في المحيط الهندي وكتاب «مرآة الكائنات» في علم الفلك. توفي عام 1562م. انظر: محمد ثريا، سجل عثماني ياخود تذكره مشاهير عثمانية، جلد 3، مطبعة عامرة 1311م، ص498-499. (المترجم)

تجاري قائم على الائتمان يتم التعامل به عبر مسافات طويلة. فيما كان التمسك الصارم بالدين، أو الملة السائدة، شرطاً ضرورياً للائتمان التجاري. ولهذا لم يقدر سوى رحل مثل كورايس - الذي فشل تماماً في مهنة التاجر - على تجاهل النقد الذي شنه عليه زملاؤه وقتئذٍ أو السابقون في البيئة التجارية اليونانية. وقد يبقي هذا الربط بين الجاليات التجارية وغياب الاهتمام بالعادات الأجنبية، النتيجة السادسة التي نخلص إليها في هذا الكتاب.

7 - تقارير السفارات: سيئة المحتوى لكنها دليل على تغير العقلية

تم جمع العديد من المعلومات التاريخية عن بلاد المسيحيين 'الكفار' والشيعة 'الفسقة' من قبل السلطات العثمانية المركزية، ربما للمساعدة في صوغ السياسات. وينطبق ذلك أيضاً على مؤلفات كالمجموعات الببيلوغرافية الخاصة بحكام فرنسا التي جمعت في القرن السادس عشر والتي تم مؤخراً مراجعتها وترجمتها إلى الفرنسية[11]. كما بقيت كذلك كتب من هذا النوع، لا يبدو أنها قد درست بشكل منهجي[12]. كما وجدت المعلومات التاريخية كذلك في تقارير السفراء العائدين من بعثاتهم، وبعيداً عن تفاصيل الاستقبال الشرفي، فقد يناقشون تغيير الحكام أو كبار الوزراء كما شاهدوه في العواصم الأجنبية. ويمكننا الافتراض - على الرغم من عدم قدرتنا على التحقق - أن السفير العثماني قبل مغادرته اسطنبول كان يغرق نفسه تماماً وبشكل متطابق في تقارير أسلافه السفراء.

وفي مرحلة مبكّرة، كانت تقارير السفارات في القرن الثامن عشر شبيهه بالوثائق الرسمية، ومن ثم ذات تداول محدود. ولكن كما رأينا فسرعان ما ضمّن المؤرخون المعينون من قبل الحكومة العثمانية مؤلفاتهم بعضاً من هذه التقارير، مما سهل وصولها لقطاع أوسع من المتعلمين. وربما لم يجذب القارئ العثماني إلاّ السفراء المتميزون بالحس الأدبي الرفيع خاصة. وربما لم يكن صحيحاً أن كتابة واصف أفندي، عن مملكة إسبانيا المجهولة، هي ما جعل كتاباته محل اهتمام الأجيال التالية، بل اشتهار الكاتب بأسلوبه المتميز. ويمكننا الافتراض مع معرفتنا الحالية أن بعض تقارير البعثات قد حازت على اهتمام أكثر من غيرها، لكننا نجد صعوبة في تحديد ما قد يتوقعه القارئ العثماني غير الرسمي في القرن الثامن عشر من تقرير ناجح لإحدى السفارات.



صورة 8: زيارة السفير العثماني محمد أفندي برفقة ابنه حسين في بلاط أوغست ملك بولندا في العام 1731.

المصدر: The image has been reproduced in the exhibition catalogue *Im Lichte des Halbmonds, Das Abendland und der türkische Orient* (Dresden and Bonn: Staatliche Kunstsammlungen and Kunst-und Ausstellungshalle der Bundesrepublik Deutschland, 1995): 190 and 225. The drawing belongs to the Sächsisches Hauptstaatsarchiv, Kartenabteilung, Rißschrank VII, No 90, fol. 1. Reproduced by permission.

من السهل جداً الإشارة لعيوب تقارير السفارات كمصدر للمعلومات عن البلاد الأجنبية، مع ازديادها المطرد وتطورها خلال القرن الثامن عشر الذي كان له أهمية كبيرة. فقد بدا أن طلبَ تقارير مكتوبة من السفراء أصبح جزءاً مما يمكن تسميته اليوم صفقة شاملة. وبدا أن السلاطين والوزراء قد رأوا في ذلك الوقت أن هذه المعلومات عن القصور الملكية والدول الأجنبية قد أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل في القرنين السادس عشر والسابع عشر. فلم يعد من المناسب الاعتماد كلية على المعلومات التي يتم الحصول عليها من أعضاء البعثات الأجنبية المقيمين في بيرا، أو من غير المسلمين من العثمانيين العاملين كدبلوماسيين للسلطان، بمن فيهم الطبيب سليمان أشكينازي من أودين، أو الأمير فاسيل لوبو أو العالم ألكسندر مافروكورداتو (Alexander Mavrocordato).

وقد تمَّ تعيين المسلمين العاملين بوظائف كتابية في هذه المناصب، بطريقة تكررت في القرن التاسع عشر عبر تدريب صفوة من الموظفين المسلمين في 'غرفة الترجمة' والتي انتزعت من كبير المترجمين الذي ثبتت إدانته. أما تحديث الحكومة، فيما يعد استنتاجي السابع والأخير، فقد صحبه تولي المسؤولين المسلمين مهام كان يقوم بها في السابق غير المسلمين. وجاءت التقارير التي أعدها المسؤولون الجدد رصينة وواقعية إلى حد بعيد، تكاد تكون خالية من الزينة اللفظية الصادرة عن نزعة دينية لتأييد حكم السلطان: وتعد طريقة الكتابة هذه جزءاً من اتجاه فصل الدين عن الدولة عند النخبة العثمانية، والذي بدأ قبل عهد محمود الثاني بفترة طويلة.

المراجع

~ Reference works

Collective work (1992). *Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi* (Ankara: Başbakanlık, Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü).

Collective work (1993–5). *Dünden Bugüne İstanbul Ansiklopedisi*, 8 vols (Istanbul: Kültür Bakanlığı and Tarih Vakfı) (*DBİA*).

The Encyclopedia of Islam (1913–34). ed. by M. T. Houtsma, T. W. Arnold, R. Basset, R. Hartmann *et alii*, 4 vols (Leiden: E. J. Brill).

The Encyclopedia of Islam (2nd edition, 1960–2004). ed. by H. A. R. Gibb *et alii* (Leiden: E. J. Brill) (*EI*).

Ihsanoğlu, Ekmeleddin, *et alii* (2000). *Osmanlı Coğrafya Literatürü Tarihi, History of Geographical Literature during the Ottoman Period*, 2 vols (Istanbul: IRSICA). (Vol. 1 covers the years down to the end of the 19th century).

İslâm Ansiklopedisi, İslâm Âlemi Tarih, Coğrafya,Etnografya ve Biyografya Lugati (1st edition, completed 1988), ed. by Adnan Adıvar *et alii* (Istanbul: Milli Eğitim Bakanlığı) (*İA*).

Redhouse Yeni Türkçe–İngilizce Sözlük, New Redhouse Turkish–English Dictionary (1968), ed. by U. Bahadır Alkım, Sofi Huri, Andreas Tietze *et alii* (Istanbul: Redhouse Press).

Türkiye Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisi (1988–). (Istanbul: Türkiye Diyanet Vakfı).

Yurt Ansiklopedisi, Türkiye İl İl: Dünü, Bugünü, Yarını (1981–4). (Istanbul: Anadolu Yayıncılık AŞ).

Adler, Elkan ed. (reprint 1987). *Jewish Travellers in the Middle Ages, 19 First-hand Accounts* (New York: Dover Publications). (Wider than the title suggests; contains the travel account of Samuel Jemsel the Karaite, who visited Gelibolu and Rhodes in 1641, and also an extract of the travel diary of Azulai, *q.v.*).

Aigen, Wolffgang (1980). *Sieben Jahre in Aleppo (1656–1663), ein Abschnitt aus den 'Reiß-Beschreibungen' des Wolffgang Aigen*, ed. by Andreas Tietze (Vienna: Verlag des Verbandes der wissenschaftlichen Gesellschaften Österreichs). (A vivid experience of mid-17th-century northern Syria, with an excursion to the silk growers of Lebanon).

Andreasyan, Hrand (1976). 'Celâlilerden Kaçan Anadolu Halkının Geri Gönderilmesi', in *İsmail Hakkı Uzunçarşılı'ya Armağan* (Ankara: Türk Tarih Kurumu): 45–54. (Translation of a 17th-century Armenian source).

Anonymous (1998). *XVIII. Yüzyıl İstanbul Hayatına Dair Risâle-i Garîbe*, ed. and commented by Hayati Develi (Istanbul: Kitabevi). (On the notions of proper behaviour entertained by a rather misanthropic Istanbullu).

Anonymous Jesuit (1745). *Nouveaux mémoires des missions de la Compagnie de Jésus dans le Levant*, Vol. VIII (Paris: Frères Guérin). (Concerns a trip to Aleppo by way of the Izmir region and the Aegean islands).

Ayn-ı Ali (1979). *Kavânîn-i Âl-i Osman der Hülâsa-i Mezâmin-i Defter-i Dîvân*, intr. by Tayyib Gökbilgin (Istanbul: Enderun). (Reprint of the 19th-century edition, with a new introduction by a specialist on Ottoman tax registers).

['Azîz Efendi] (1985). *Kanûn-nâme-i sultânî li 'Azîz Efendi, Aziz Efendi's Book of Sultanic Laws and Regulations*, ed. by Rhoads Murphey (Cambridge, MA: Harvard University). (Advice by an Ottoman official to his presumed successors).

Azulai, Ha'im Y. (1997). *The Diaries of Rabbi Ha'im Yosef David Azulai, Ma'agal Tov', The Good Journey*, ed. by Benjamin Cymerman (Jerusalem: Bnei Issakhar Institute). (On an 18th-century Jerusalem rabbi who travelled in France, Holland and England).

Bacqué-Grammont, Jean-Louis (1981). 'Un plan inédit de Van au XVIIe siècle', *Osmanlı Araştırmaları*, II: 97–122. (On an Ottoman sketch map of both the fortress and the town).

Bacqué-Grammont, Jean-Louis (tr. and ed.) (1997). *La première histoire de France en turc ottoman, Chroniques des padichahs de France 1572* (Istanbul and Paris: Institut Français d'Études Anatoliennes and L'Harmattan). (Translation into French from the Ottoman original, that was in its turn based on French 16th-century chronicles; this proceeding permits us to envisage how the political institutions of France 'translated' into the Ottoman terminology of the time).

Berindei, Mihnea, and Veinstein, Gilles (1987). *L'Empire ottoman et les pays roumains 1544–1545* (Paris and Cambridge, MA: Éditions de l'ÉHÉESS and Harvard Ukrainian Research Institute). (Contains an important discussion of the information which the earliest Registers of Important Affairs provide on Walachia, Moldavia and Transylvania).

Beydilli, Kemal, and Erünsal, İsmail E. (2001–2). 'Prut Savaşı Öncesi Diplomatik Bir Teşebbüs Seyfullah Ağa'nın Viyana Elçiliği (1711) (142 sayfa belge ile birlikte)', *Belgeler*, XXII, 26: 1–182.

Binark, Ismet *et alii* (eds) (1993). *3 Numaralı Mühimme Defteri (966–68/1558–60)*, 2 vols (Ankara: Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü).

Binark, Ismet *et alii* (eds) (1994). *5 Numaralı Mühimme Defteri (973/1565–66)*, 2 vols (Ankara: Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü).

Binark, Ismet *et alii* (eds) (1995). *6 Numaralı Mühimme Defteri 972/1564–65*, 3 vols (Ankara: Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü).

Binark, Ismet *et alii* (eds) (1996). *12 Numaralı Mühimme Defteri 978–979/1570–72*, 3 vols (Ankara: Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü).

Bonnac, Jean-Louis Dusson, Marquis de (1894). *Mémoire historique sur l'Ambassade de France à Constantinople*, ed. and intr. by Charles Schefer (Paris: Ernest Leroux). (Valuable introduction by Schefer, and Bonnac's own accounts are fascinating; unfortunately, because of the poor quality of the paper used, the book has become rather difficult to find).

Busbecq, Ogier Ghiselin de (1968). *The Turkish Letters of Ogier Ghiselin de Busbecq, Imperial Ambassador at Constantinople 1554–1562*, tr. by Edward Seymour Forster (Oxford: Clarendon Press).

Busbequius, Augerius Gislenius (1994). *Legationis turcicae epistolae quatuor*, ed. by Zweder von Martels, tr. into Dutch by Michel Goldsteen (Hilversum: Verloren). (Excellent index makes this version the most 'user-friendly' of all that I have seen).

Cantemir, Demetrius (1734). *The History of the Growth and Decay of the Ottoman Empire*, tr. by N. Tindal, 2 vols (London: John James & Paul Knapton). (Still the most accessible edition although the Latin original, long lost, has now been retrieved).

Cantemir, Demetrius (1743). *Histoire de l'Empire Othoman oú se voyent les causes de son agrandissement et de sa décadence*, tr. by M. de Joncquières, 4 vols (Paris: Huart).

Cantemir, Dimitrie (reprint 1973a). *Beschreibung der Moldau, Faksimiledruck der Originalausgabe von 1771*, postscriptum by Constantin Maciuca (Bucharest: Kriterion). (Information on political institutions, but also on the role of the Orthodox Church; interesting material on folklore).

Cantemir, Dimitrie (1973b). *Dimitrie Cantemir, Historian of South East European and Oriental Civilizations, Extracts from 'The History of the Ottoman Empire'*, ed. by Alexandru Dutu and Paul Cernovodeanu, preface by Halil Inalcik (Bucharest: Association Internationale d'Études du Sud-Est Européen). (Contains mainly the 'footnotes' to Cantemir's historical work, rich on Istanbul folklore).

Costin, Miron (1980). *Grausame Zeiten in der Moldau, Die Moldauische Chronik des Miron Costin 1593–1661*, tr. and comments by Adolf Armbruster (Graz, Vienna and, Cologne: Styria) (The author, a high official and aristocrat, participated in quite a few of the events described).

Dernschwam, Hans (1923). *Hans Dernschwams Tagebuch einer Reise nach Konstantinopel und Kleinasien (1553–1555)*, ed. by Franz Babinger (Munich and Leipzig: Duncker und Humblodt). (Xenophobic and bad-tempered account by a retired businessman of the 16th century, but with an informed interest in everyday technology).

Doughty, Charles M. (1936). *Travels in Arabia Deserta*, intr. by T. E. Lawrence, 2 vols (London: Jonathan Cape). (Late 19th-century British traveller who learned

Arabic and lived with the Bedouin as a 'participant observer' *avant la lettre*; synthetically 'Elizabethan' language).

Dourry Efendy (1810). *Relation de Dourry Efendy ambassadeur de la Porte ottomane auprès du roi de Perse* ... (Paris: Ferra). (Translation by De Fienne of following item, should be checked against the original).

Dürri Efendi, Ahmed, published in Raşid, Mehmed (1282/1865–6), *Tarih-i Raşid*, Vol. 5: 382–98. (Embassy report to Iran).

Düzdağ, Ertuğrul (1972). *Şeyhülislam Ebusuud Efendi Fetvaları Işığında 16. Asır Türk Hayatı* (Istanbul: Enderun). (The *fetvas* of Sultan Süleyman's *şeyhülislam*, at the interface of religion and politics).

Emnî, Mehmed (1974). *Mehmed Emnî Beyefendi (Paşa)'nın Rusya Sefâreti ve Sefâret-nâmesi*, ed. by Münir Aktepe (Ankara: Türk Tarih Kurumu). (Contains descriptions of the palaces and gardens near St Petersburg).

Evliya Çelebi (1314/1896–7 to 1938). *Seyahatnamesi*, 10 vols (Istanbul, Ankara: Ikdam and others). (Unsatisfactory, new edition to be used for the first eight vols).

[Evliya Çelebi] (2nd edition, 1987). *Im Reiche des Goldenen Apfels, des türkischen Weltenbummlers Evliya Çelebi denkwürdige Reise in das Giaurenland und in die Stadt und Festung Wien anno 1665*, tr. and annotated by Richard F. Kreutel, Erich Prokosch and Karl Teply (Vienna: Verlag Styria). (Evliya's trip to Vienna, commented on by three connoisseurs of Ottoman and Viennese folklore).

Evliya Çelebi (1988). *Evliya Çelebi in Diyarbekir*, ed. and tr. by. Van Bruinessen *et alii* (Leiden: E. J. Brill). (With an exhaustive commentary by a team of Dutch specialists).

Evliya Çelebi (1990). *Evliya Çelebi in Bitlis, the Relevant Sections of the Seyahatname, edited with translation, commentary and introduction by Robert Dankoff* (Leiden: E. J. Brill).

Evliya Çelebi b Derviş Mehemmed Zılli (1995). *Evliya Çelebi Seyahatnâmesi, Topkapı Sarayı Bağdat 304 Yazmasının Transkripsyonu –Dizini*, Vol. 1, ed. by Orhan Şaik Gökyay and Yücel Dağlı (Istanbul: Yapı Kredi Yayınları). (This is one of the last productions of Gökyay, a well-known connoisseur of Ottoman literature).

Evliya Çelebi b Derviş Mehemmed Zılli (1999a). *Evliya Çelebi Seyahatnâmesi, Topkapı Sarayı Bağdat 304 Yazmasının Transkripsyonu –Dizini*, Vol. 2, ed. by Zekerya Kurşun, Yücel Dağlı, and Seyit Ali Kahraman (Istanbul: Yapı Kredi Yayınları).

Evliya Çelebi b Derviş Mehemmed Zılli (1999b). *Evliya Çelebi Seyahatnâmesi, Topkapı Sarayı Bağdat 305 Yazmasının Transkripsyonu –Dizini*, Vol. 3, ed. by Yücel Dağlı and Seyit Ali Kahraman (Istanbul: Yapı Kredi Yayınları).

Evliya Tchélébi (2000). *La guerre des Turcs, Récits de batailles extraits du 'Livre de voyages'*, tr. and annotated by Faruk Bilici (Aix-en-Provence: Sindbad and Actes Sud).

[Evliya Çelebi] (2000). *Kairo in der zweiten Hälfte des 17. Jahrhunderts beschrieben von Evliya Celebi*, tr. by Erich Prokosch (Istanbul: Simurg).

Evliya Çelebi b Derviş Mehemmed Zılli (2001a). *Evliya Çelebi Seyahatnâmesi, Topkapı Sarayı Bağdat 305 Yazmasının Transkripsyonu –Dizini*, Vol. 4, ed. by Yücel Dağlı and Seyit Ali Kahraman (Istanbul: Yapı Kredi Yayınları).

Evliya Çelebi b Derviş Mehemmed Zılli (2001b). *Evliya Çelebi Seyahatnâmesi, Topkapı Sarayı Bağdat 307 Yazmasının Transkripsyonu –Dizini*, Vol. 5, ed. by Yücel Dağlı, Seyit Ali Kahraman and Ibrahim Sezgin (Istanbul: Yapı Kredi Yayınları).

Evliya Çelebi b Derviş Mehemmed Zıllı (2002). *Evliya Çelebi Seyahatnâmesi, Topkapı Sarayı Bağdat 305 Yazmasının Transkripsyonu –Dizini*, Vol. 6, ed. by Yücel Dağlı and Seyit Ali Kahraman (Istanbul: Yapı Kredi Yayınları).

Galland, Antoine (reprint 2002). *Voyage à Constantinople (1672–1673)*, ed. by Charles Schefer, new preface by Frédéric Bauden (Paris: Maisonneuve and Larose). (In this diary Galland has recorded everyday encounters, probably in order to collect observations later to be used in more formal writings).

Gökbilgin, M. Tayyip (1964). 'Venedik Devlet Arşivlerindeki Vesika Külliyatında Kanunî Sultan Süleyman Devri Belgeleri', *Belgeler*, I, 1–2: 234.

Gölpınarlı, Abdülbaki (1963). *Alevî-Bektaşî Nefesleri* (Istanbul: Remzi). (Religious poetry with comments by a major connoisseur of Ottoman dervish life).

Haedo, Diego de (reprint 1998). *Histoire des rois d'Alger*, tr. by Henri-Delmas de Grammont, new introduction by Jocelyne Dakhlia (Paris: Editions Bouchene). (An Italo-Spanish Benedictine of the early 17th century on the Ottoman governors of Algiers).

Hattî Efendi, Mustafa (1999). *Viyana Sefâretnâmesi*, ed. by Ali Ibrahim Savaş (Ankara: Türk Tarih Kurumu). (An 18th-century embassy to Vienna).

Heberer von Bretten, Johann Michael (reprint 1967). *Aegyptiaca Servitus*, intr. by Karl Teply (Graz: Akademische Druck- und Verlagsanstalt). (The memoirs of an articulate Protestant who for several years in the 1580s served on Ottoman galleys; has a great deal to say on survival in a harsh environment).

Hibri, Abdürrahman (1975, 1976, 1978). 'Menasik-i Mesalik', ed. by Sevim İlgürel, *Tarih Enstitüsü Dergisi*, 6: 111–128, *Tarih Dergisi*, 30: 55–72, *Tarih Dergisi*, 31: 147–62 (17th-century account of the pilgrimage to Mecca, describes the perils of the desert journey in considerable detail).

Hiltebrand, Conrad Jacob (1937). *Conrad Jacob Hiltebrandts Dreifache Schwedische Gesandtschaftsreise nach Siebenbürgen, der Ukraine und Constantinopel (1656–1658)*, ed. with commentary by Franz Babinger (Leiden: E. J. Brill). (A young preacher accompanying Swedish embassies to Moldavia and Istanbul).

Ibn Jubayr (1952). *The Travels of Ibn Jubayr ...*, tr. by R. J. C. Broadhurst (London: Jonathan Cape). (12th-century Andalusian pilgrim).

İnciciyan, P. Ğ[ugas] (1956). *XVIII. Asırda İstanbul*, tr. and commentary by Hrand Andreasyan (Istanbul: İstanbul Fethi Derneği İstanbul Enstitüsü). (By a sophisticated Mechitarist priest from Istanbul, who spent much of his time in Venice).

İsmâ'il 'Asım Küçük Çelebizade, published in Raşid, Mehmed (1282/1865–6), *Tarih-i Raşid*, Vol. 6. ('Standard' Ottoman chronicle).

Jahn, Karl (1963). *Türkische Freilassungserklärungen des 18. Jahrhunderts (1702–1776)* (Naples: Istituto Universitario Orientale di Napoli). (Document publication with interesting sidelights on Ottoman peace-making in the 18th century).

Kal'a, Ahmet, *et alii* (eds) (1997–). *İstanbul Külliyatı I, İstanbul Ahkâm Defterleri ...* (Istanbul: İstanbul Büyükşehir Belediyesi). (Rich collection of sultans' commands dealing with the affairs of the Ottoman capital, ten vols to date).

Kâtib Çelebi (1145/1732). *Cihân-numâ* (Istanbul: Ibrahim Müteferrika). (One of the major works of Ottoman geography).

Kömürcüyan, Eremya Çelebi (1952). *İstanbul Tarihi, XVII. Asırda İstanbul*, tr. and annotated by Hrand Andreasyan (Istanbul: İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi). (Detailed description by a 17th-century Istanbul Armenian scholar).

Kütükoğlu, Mübahat (ed.) (1983). *Osmanlılarda Narh Müessesesi ve 1640 Tarihli Narh Defteri* (Istanbul: Enderun Kitabevi). (Most informative notes and a comprehensive introduction).

Lâtifî (2001). *Éloge d'Istanbul suivi du Traité de l'invective (anonyme)*, tr. and comments by Stéphane Yérasimos ([Aix-en-Provence]: Sindbad-Actes Sud). (The *Traité* is the text published by Develi).

[Lubenau, Reinhold] (1912 and 1915). *Beschreibung der Reisen des Reinhold Lubenau*, ed. by W. Sahm (Königsberg/ Kaliningrad: Ferdinand Beyers Buchhandlung).

Martelli, Claudio Angelo de (1689). *Relatio captivo-redempti, das ist warhafft: und eigentliche Beschreibung der Anno 1683 ... außgestandenen Gefaengnuß* (Vienna: Matthias Sischowitz). (The story of a Habsburg officer taken prisoner in the Vienna campaign, with an emphasis on conditions in the numerous jails in which he was kept).

Maundrell, Henry (reprint 1963), *A Journey from Aleppo to Jerusalem in 1697*, intr. by David Howell (Beirut: Khayats). (A scholarly writer whose work makes good reading).

Mehmed Efendi (1981). *Le paradis des infidèles, Un ambassadeur ottoman en France sous la Régence*, with an introduction by Gilles Veinstein (Paris: François Maspéro). (The account, by an educated Ottoman, of the French court in 1720, compare Göçek, 1987).

Mende, Rana von (ed.) (1989). *Mustafā 'Ālī's Fursat-nāme, Edition und Bearbeitung einer Quelle zur Geschichte des persischen Feldzugs unter Sinān Paša 1580–81* (Berlin: Klaus Schwarz Verlag).

Montagu, Lady Mary Wortley (1993). *Turkish Embassy Letters*, ed. by Anita Desai and Malcolm Jack (London: Pickering). (No comment needed: a classic).

[Nahifi Mehmed Efendi] (1970). *Mubadele – An Ottoman-Russian Exchange of Ambassadors*, tr. and annotated by Norman Itzkowitz and Max Mote (Chicago and London: University of Chicago Press).

Nasuhü's-silahî (Matrakçı) (1976). *Beyan-ı Menazil-i Sefer-i 'Irakeyn-i Sultan Süleyman Han*, ed. by Hüseyin G. Yurdaydın (Ankara: Türk Tarih Kurumu). (The 'official' illustrated account of the Ottoman conquest of Iraq).

Orhonlu, Cengiz (ed.) (1970). *Osmanlı Tarihine âid Belgeler, Telhîsler 1597–1607* (Istanbul: İ.Ü. Edebiyat Fakültesi). (On collections of reports submitted by grand viziers to their rulers).

Osman Ağa (1962). *Der Gefangene der Giauren, die abenteuerlichen Schicksale des Dolmetschers Osman Ağa aus Temeschwar, von ihm selbst erzählt*, tr. and commented by Richard Kreutel and Otto Spies (Cologne, Graz, Vienna: Styria). (Osman Ağa not only had a series of horrible adventures as a prisoner in the war of 1683–99, he was also a fine storyteller. A French translation by Frédéric Hitzel, published in 1998, is available: *Prisonnier des infidèles, un soldat ottoman dans l'empire des Habsbourg*, Aix-en-Provence: Sindbad-Actes Sud).

Osman Ağa (1980). *Die Autobiographie des Dolmetschers 'Osman Aga aus Temeschwar*, ed. by Richard Kreutel (Cambridge: Gibb Memorial Trust). (The Ottoman original).

Palerne, Jean (reprint 1991). *D'Alexandrie à Istanbul, Pérégrinations dans l'empire ottoman 1581–1583*, ed. by Yvelise Bernard (Paris: L'Harmattan). (How to combine pilgrimage and sightseeing).

[Papa Synadinos of Serres] (1996). *Conseils et mémoires de Synadinos prêtre de Serrès en Macédoine (XVIIe siècle)*, ed., tr. and commented by Paolo Odorico, with S. Asdrachas, T. Karanastassis, K. Kostis and S. Petmézas (Paris: Association 'Pierre Belon'). (The rich chronicle of a Balkan town, with superb commentaries).

Pedani Fabris, Maria Pia (1994a). *I 'Documenti turchi' dell'Archivio di Stato di Venezia* (Roma: Ministero per i beni culturali e ambientali, Ufficio centrale per i beni archivistici). (Archival catalogue, with long summaries of many of the relevant documents, often by Alessio Bombaci).

Piri Reis (1935). *Kitabı Bahriye*, ed. by Haydar Alpagut and Fevzi Kurtoğlu (Istanbul: Türk Tarih Kurumu).

Prohazka-Eisl, Gisela (ed.) (1995). *Das Surname-i Hümayun, Die Wiener Handschrift in Transkription, mit Kommentar und Indices versehen* (Istanbul: The Isis Press).

Raşid, Mehmed (1282/1865–66). *Tarih-i Raşid*, 6 vols (Istanbul: Matba'a-yı amire).

Ratib Efendi, Ebubekir (1999). *Ebubekir Ratib Efendi'nin Nemçe Sefaretnamesi* (Istanbul: Kitabevi). (Embassy to Vienna by a sophisticated member of Selim III's 'think tank').

Rauwolff, Leonhard (reprint 1971). *Aigentliche Beschreibung der Raiß inn die Morgenländer*, intr. by Dieter Henze (Graz: Akademische Druck- und Verlagsanstalt). (The author made his reputation by his detailed description of Mesopotamia).

Refik, Ahmed (1932). *On altıncı Asırda Râfizîlik ve Bektaşilik. On altıncı Asırda Türkiye'de Râfizîlik ve Bektaşiliğe dair Hazinei Evrak Vesikalarını Havidir* (Istanbul: Muallim Ahmed Halit Kütüphanesi). (A collection of documents from the Mühimme registers concerning the 16th-century persecution of heterodox Muslims).

Resmi, Ahmed (1303/1885–6). *Sefâretnâme-i Ahmed Resmî* (Istanbul: Kitâbhâne-i Ebuzziyâ). (A lively description of late 18th-century Berlin).

Sahillioğlu, Halil (ed. and analysis) (1985a). 'Yemen in 1599–1600 Yılı Bütçesi', in *Yusuf Hikmet Bayur Armağanı* (Ankara: Türk Tarih Kurumu): 287–319. (Both edition and interpretation).

Sahillioğlu, Halil (ed. and analysis) (2002). *Topkapı Sarayı Arşivi H. 951–952 Tarihli ve E–12321 Numaralı Mühimme Defteri* (Istanbul: IRSICA).

Schweigger, Samuel (reprint 1964). *Eine Newe Reyssbeschreibung auss Teutschland nach Constantinopel und Jerusalem*, intr. by Rudolf Neck (Graz: Akademische Druck- und Verlagsanstalt). (By a Lutheran divine with good contacts to the late 16th-century ecumenical patriarchate).

Şener, Murat, *et alii* (eds) (1997). *7 Numaralı Mühimme Defteri 975–976/1567–69*, 3 vols (Ankara: Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü).

Sestini Domenico (1785). *Opuscoli del Signor Abate Domenico Sestini* (Florence). (There exists a contemporary translation into German by Christian Joseph Jagemann, *Beschreibung des Kanals von Konstantinopel*, Hamburg: Carl Ernst Bohn, 1786).

Seyyidî 'Ali Re'is (1999a). *Le miroir des pays, Une anabase ottomane à travers l'Inde et l'Asie centrale*, tr. and comments by Jean-Louis Bacqué-Grammont ([Aix-en-Provence]: Sindbad-Actes Sud). (In spite of its factual tone, a great adventure story).

[Seyyidî 'Ali Re'is] (1999b). *Seydi Ali Reis, Mir'âtü'l-Memâlik, İnceleme, Metin, Index*, ed. by Mehmet Kiremit (Ankara: Türk Dil Kurumu).

Shaw, Stanford J. (ed.) (1968). *The Budget of Ottoman Egypt 1005–1006/1596–1597* (The Hague and Paris: Mouton). (Publication of the original document, with translation and comments).

Simeon, Polonyalı (1964). *Polonyalı Simeon'un Seyahatnâmesi, 1608–1619* (Istanbul: İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi).

Skilliter, Susan A. (1977). *William Harborne and the Trade with Turkey 1578–1582, A Documentary Study of the First Anglo-Ottoman Relations* (London: The British Academy and Oxford University Press). (An exhaustively commented edition of the surviving documents).

Sofroni von Vratsa (2nd edition 1979). *Leben und Leiden des sündigen Sofroni*, tr. and notes by Norbert Randow (Leipzig: Insel-Verlag). (A classic of Bulgarian literature, and very informative on provincial life, but unfortunately almost unknown to Ottomanists).

Vraca'lı Sofroni (2003). *Osmanlı'da Bir Papaz, Günahkâr Sofroni'nin Çileli Hayat Hikâyesi 1739–1813*, tr. by Aziz Nazmi Şakir-Taş (Istanbul: Kitap Yayınevi). (Now that this translation is on the market, the situation described above hopefully will change).

Stamates Petru (1976). *Grammata apo to Amsterntam*, with a postscriptum by Philippos Eliu (Athens: Nea Hellenike Bibliotheke). (Original not seen, tr. by Anna Vlachopoulos).

Teply, Karl (1983). 'Das österreichische Türkenkriegszeitalter', in Zygmunt Abrahamowicz *et alii*, *Die Türkenkriege in der historischen Forschung* (Vienna: Franz Deuticke): 5–51. (An anthology of primary sources on the Ottoman–Habsburg wars, in German translation).

Tulum, Mertol, *et alii* (eds) (1993). *Mühimme Defteri 90* (Istanbul: Türk Dünyası Araştırmaları Vakfı).

Ünal, Mehmet Ali (ed.) (1995). *Mühimme Defteri 44* (Izmir: Akademi Kitabevi).

Vasıf, Ahmed, 'Sefaretname-i Vasıf Efendi', published in Cevdet, Ahmed (1309/1893–4). *Tarih-i Cevdet, Tertib-i Cedid*, Vol. 4 (Istanbul: Matbaa-yı Osmaniye): 348–58.

Veselà, Zdenka (1961). 'Quelques chartes turques concernant la correspondance de la Porte Sublime avec Imre Thököly', *Archiv Orientální*, 29: 546–74.

Webbe, Edward (1895). *Edward Webbe Chief Master Gunner, his Travails 1590*, ed. by Edward Arber (Westminster: Constable & Co). (The story of a soldier of fortune who also spent time as a galley slave in the Istanbul Arsenal, to be taken with more than just two grains of salt).

Wild, Johann (reprint 1964). *Reysbeschreibung eines Gefangenen Christen Anno 1604* (Stuttgart: Steingrüben). (By a Nuremberg soldier in the 'Long War', who, as a probably Islamized slave, visited Cairo, Jerusalem, Mecca and the Yemen; returned in 1611 after manumission).

Wilkinson, William (reprint 1971). *An Account of the Principalities of Walachia and Moldavia with Various Political Observations Relating to them* (New York: Arno Press and The New York Times). (As a former British consul the author was well-infomed on many issues; but ethnocentrism and even racism are pervasive in this book).

Wüstenfeld, Ferdinand (reprint 1981). *Die Chroniken der Stadt Mekka. Teil III–IV*, in one vol.: III. *Cutb ed-Dins Geschichte der Stadt Mekka*, IV. *Geschichte der Stadt Mekka, nach den Arabischen Chroniken bearbeitet. Die Scherife von Mekka im 11*

(17.) Jahrhundert (Hildesheim and New York: Georg Olms Verlag). (Translation of important Meccan chronicles into German).
Yıldırım, Hacı Osman, *et alii* (eds) (1997). *7 Numaralı Mühimme Defteri 975–976/1567–69*, 5 vols (Ankara: Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü).

~ Monographs and articles

Abdel Nour, Antoine (1982). *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe–XVIIIe siècle)* (Beyrouth: Université Libanaise and Librairie Orientale). (On the basis of kadi registers, fundamental on the problems of private housing).
Abdullah, Thabit A. J. (2000). *Merchants, Mamluks and Murder, The Political Economy of Trade in Eighteenth-Centuy Basra* (Albany, NY: SUNY Press).
Abou-El-Haj, Rifa'at A. (1974a). 'Ottoman Attitudes toward Peace-making: The Karlowitz Case', *Der Islam*, 51: 131–7.
Abou-El-Haj, Rifa'at A. (1974b). 'The Ottoman Vezir and Pasha Households 1683–1703: A Preliminary Survey', *Journal of the American Oriental Society*, XCIV: 438–47.
Abou-El-Haj, Rifa'at A. (1983). 'An Agenda for Research in History: The History of Libya between the Sixteenth and Nineteenth Centuries', *International Journal of Middle East Studies*, 15: 305–19.
Abou-El-Haj, Rifa'at A. (1984). *The 1703 Rebellion and the Structure of Ottoman Politics* (Istanbul and Leiden: Nederlands Historisch-Archeologisch Instituut).
Abou-El-Haj, Rifa'at A. (1991). *Formation of the Ottoman State, The Ottoman Empire Sixteenth to Eighteenth Centuries* (Albany, NY: SUNY Press). (The Ottoman Empire in a comparative perspective, most stimulating).
Abrahamowicz, Zygmunt (1983). 'Der politische und ökonomische Hintergrund des Wiener Feldzuges von Kara Mustafa', *Studia Austro-Polonica*, 3: 7–44.
Abu-Husayn, Abdul-Rahim (1985). *Provincial Leaderships in Syria 1575–1650* (Beirut: AUB).
Adanır, Fikret (1982). 'Haiduckentum und osmanische Herrschaft. Sozialgeschichtliche Aspekte der Diskussion um das frühneuzeitliche Räuberunwesen in Südosteuropa', *Südost-Forschungen*, 41: 43–116.
Adnan-Adıvar, Abdülhak (1943). *Osmanlı Türklerinde İlim* (Istanbul: Maarif Vekilliği).
Aghassian, Michel, and Kévonian, Kéram (1999). 'The Armenian Merchant Network: Overall Autonomy and Local Integration', in Sushil Chaudhuri and Michel Morineau (eds), *Merchants, Companies and Trade, Europe and Asia in the Early Modern Era* (Cambridge: Cambridge University Press): 74–94.
Ágoston, Gábor (1993). 'Gunpowder for the Sultan's Army: New Sources on the Supply of Gunpowder to the Ottoman Army in the Hungarian Campaigns of the Sixteenth and Seventeenth Centuries', *Turcica*, 25: 75–96.
Ágoston, Gábor, (1994). 'Ottoman Artillery and European Military Technology in the Fifteenth to Seventeenth Centuries', *Acta Orientalia Hungarica*, 47: 15–48.
Ágoston, Gábor (1999). 'Ottoman Warfare in Europe 1453–1826', in Jeremy Black (ed.), *European Warfare, 1453-1815* (Basingstoke: Macmillan): 118–44 and

262–3. (A brief and incisive treatment of the problems confronted by the Ottoman military establishment).

Ak, Mahmut (1991). 'Menâzırü'l-Avâlim ve Kaynağı Takvîmü'l-Buldân', in *Profesor Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan* (Istanbul: İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi): 101–20.

Akarlı, Engin (1986). 'Gedik: Implements, Mastership, Shop Usufruct and Monopoly among Istanbul Artisans, 1750–1850', *Wissenschaftskolleg Berlin: Jahrbuch*: 223–31.

Akarlı, Engin (1988). 'Provincial Power Magnates in Ottoman Bilad al-Sham and Egypt, 1740–1840', in Abdeljelil Temimi (ed.), *La vie sociale dans les provinces arabes à l'époque ottomane* (Zaghouan: CEROMDI): 41–56. (A good discussion of an often misrepresented topic).

Akdağ, Mustafa (1963). *Celâlî İsyanları 1550–1603* (Ankara: A Ü Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi). (Basic monograph on the military uprisings which shook late 16th-century Anatolia).

Aksan, Virginia (1986–8). 'Ottoman Sources on Europe in the Eighteenth Century', *Archivum Ottomanicum*, 11: 5–16.

Aksan, Virginia (1993). 'Ottoman Political Writing, 1768–1808', *International Journal of Middle East Studies*, 25: 53–69.

Aksan, Virginia (1995). *An Ottoman Statesman in War and Peace, Ahmed Resmi Efendi, 1700–1783* (Leiden: E. J. Brill). (The perspective of an author-*cum*-diplomat on the possibilities and limitations of the 18th-century Ottoman Empire, important).

Aksan, Virginia (1999a). 'Locating the Ottomans among Early Modern Empires', *Journal for Early Modern History*, 3, 2: 103–34.

Aksan, Virginia (1999b). 'An Ottoman Portrait of Frederick the Great', *Oriente Moderno*, 18: 203–15.

Aksan, Virginia (2002). 'Ottoman Military Matters', *Journal for Early Modern History*, 6, 1: 52–62.

Akşin, Sina (ed.) (1990–5). *Türkiye Tarihi*, Vol. 1: *Osmanlı Devletine kadar Türkler*, Vol. 2: *Osmanlı Devleti 1300–1600*, Vol. 3: *Osmanlı Devleti 1600–1908*, Vol. 4: *Çağdaş Türkiye 1908–1980*, Vol. 5: *Bügünkü Türkiye 1980–1995* (Istanbul: Cem Yayınevi). (With contributions by numerous authors).

Aktepe, Münir (1958). *Patrona İsyanı* (Istanbul: İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi). (An important monograph which has aged well).

Aktuğ, İlknur (1992). *Nevşehir, Damat İbrahim Paşa Külliyesi* (Ankara: Kültür Bakanlığı).

Allmeyer-Beck, Christoph Johann, and Lessing, Erich (1978). *Die kaiserlichen Kriegsvölker, von Maximilian I bis Prinz Eugen 1479–1718* (Munich: Bertelsmann Verlag). (Lively and, above all, superbly illustrated).

Allouche, Adel (1983). *The Origins and Development of the Ottoman-Safavid Conflict (906–962/1500–1555)* (Berlin: Klaus Schwarz).

Anastassiadou, Meropi (1997). *Salonique, 1830–1912, Une ville ottomane à l'age des Réformes* (Leiden: E. J. Brill). (The emphasis is on the 'Ottomanness' of the city).

Anderson, Matthew S. (reprint 1998). *War and Society in Europe of the Old Regime 1618–1789* (Phoenix Mill: Sutton Publishing Ltd).

Anderson, Sonia (1989). *An English Consul in Turkey, Paul Rycaut at Smyrna, 1667–1678* (Oxford: Clarendon Press). (On the author of a widely read history of the Ottoman Empire).

Angelomate-Tsoungarake, Eleni (2000). 'Hellenika periegetika keimena (16os–19os ai.)', *Mesaionika kai Nea Hellenika*: 155–80. (Original not seen, tr. by Nicolas Pissis).

Anonymous (ed.) (1999). *Topkapı à Versailles, Trésors de la cour ottomane* (Paris: Réunion des Musées Nationaux and Association Française d'Action Artistique). (Magnificent illustrations, covering items very rarely shown before).

Arbel, Benjamin (1995). *Trading Nations, Jews and Venetians in the Early Modern Eastern Mediterranean* (Leiden: E. J. Brill). (Very instructive on the links between Venice and Istanbul as mediated by Jewish merchants).

Arens, Meinolf (2001). *Habsburg und Siebenbürgen 1600–1605, Gewaltsame Eingliederungsversuche eines ostmitteleuropäischen Fürstentums in einen frühabsolutistischen Reichsverband* (Cologne, Weimar, Vienna: Böhlau). (Careful monograph; highlights the reasons how 'Counter-Reformation politics' made it impossible for the Habsburgs to gain the hearts and minds of their Hungarian subjects).

Argenti, Philip (1954). *The Occupation of Chios by the Genoese and their Administration of the Island 1346–1566*, 3 vols (Cambridge: Cambridge University Press).

Arıkan, Zeki (1991). 'Osmanlı İmparatorluğunda İhracı Yasak Mallar (Memnu Meta)', in *Professor Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan* (Istanbul: İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesı): 279–307.

Artan, Tülay (1993). 'From Charismatic Leadership to Collective Rule, Introducing Materials on the Wealth and Power of Ottoman Princesses in the Eighteenth Century', *Toplum ve Ekonomi*, 4: 53–94.

Atıl, Esin (1999). *Levni and the Surname, The Story of an Eighteenth-century Ottoman Festival* (Istanbul: Koçbank). (Superbly illustrated).

Aymard, Maurice (1966). *Venise, Raguse et le commerce du blé pendant la seconde moitié du XVIe siècle* (Paris: S.E.V.P.E.N.). (On grain supplies reaching Venice from Ottoman territories).

Aynural, Salih (2002). *İstanbul Değirmenleri ve Fırınları, Zahire Ticareti* (Istanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları). (Very well documented study on Ottoman state control at its most intrusive).

Babinger, Franz (1982). *Osmanlı Tarih Yazarları ve Eserleri*, tr. with supplementary information by Coşkun Üçok (Ankara: Ministry of Culture and Tourism). (This is a reference work: the original dates from 1927, and many more manuscripts have since been discovered. A revision is long overdue, but even as it stands, the book is a mine of information).

Baghdiantz McCabe, Ina (1999). *The Shah's Silk for Europe's Silver, the Eurasian Trade of the Julfa Armenians in Safavid Iran and India (1530–1750)* (Atlanta: Scholars Press and University of Pennsylvania). (Uses Safavid sources and describes the functioning of the New Djulfan community 'from within').

Bağış, Ali Ihsan (1983). *Osmanlı Ticaretinde Gayri Müslimler, Kapitülasyonlar, Beratlı Tüccarlar ve Hayriye Tüccarları (1750–1839)* (Ankara: Turhan Kitabevi). (On privileged non-Muslim – and to some extent also Muslim – traders at a time of European economic expansion).

Balard, Michel (1978). *La Romanie génoise (XII^ème–début du XV^ème siècle)* (Rome: École française de Rome).
Barbir, Karl K. (1980). *Ottoman Rule in Damascus, 1708–1758* (Princeton: Princeton University Press). (On the organization of the Damascus pilgrimage caravan).
Barkan, Ömer Lütfi (1939). 'Türk-İslam Hukuku Tatbikatının Osmanlı İmparatorluğunda Aldığı Şekiller I: Malikane Divani Sistemi', *Türk Hukuk ve İktisat Tarihi Mecmuası*, 1: 119–85.
Barkan, Ömer Lütfi (1951–3). 'Tarihi Demografi Araştırmaları ve Osmanlı Tarihi', *Türkiyat Mecmuası*, X: 1–26.
Barkan, Ömer Lütfi (1963). 'Şehirlerin Teşekkül ve Inkişafı Tarihi Bakımından: Osmanlı İmparatorluğunda İmaret Sitelerinin Kuruluş ve İşleyiş Tarzına ait Araştırmalar', *İstanbul Üniversitesi Iktisat Fakültesi Mecmuası*, 23, 1–2: 239–96. (On pious foundations and their role in Ottoman urbanism: still fundamental).
Barkan, Ömer Lütfi (1972, 1979). *Süleymaniye Cami ve İmareti İnşaatı*, 2 vols (Ankara: Türk Tarih Kurumu). (*The* fundamental study of Ottoman monumental construction from an organizational and financial point of view; the second posthumous volume contains a publication of the relevant documents).
Barkan, Ömer Lütfi (1975). 'The Price Revolution of the Sixteenth Century: A Turning Point in the Economic History of the Near East', *International Journal of Middle East Studies*, VI: 3–28. (Has aroused considerable debate).
Barkey, Karen (1994). *Bandits and Bureaucrats, the Ottoman Route to State Centralization* (Ithaca, NY, and London: Cornell University Press). (Comparative perspective; emphasizes the 'inclusiveness' of the early modern Ottoman state apparatus).
Bartl, Peter (1974). *Der Westbalkan zwischen spanischer Monarchie und Osmanischem Reich, Zur Türkenkriegsproblematik an der Wende vom 16. zum 17. Jahrhundert* (Wiesbaden: Albanien-Institut and Otto Harrassowitz). (On diverse projects to disrupt Ottoman rule in the western Balkans, and their ultimate failures).
Bayly, Christopher A. (1983). *Rulers, Townsmen and Bazaars, North Indian Society in the Age of British Expansion, 1770–1870* (Cambridge: Cambridge University Press).
Bayly, Christopher A. (1989). *Imperial Meridian, the British Empire and the World 1780–1830* (Harlow: Longman). (The 'World' discussed here includes the Ottoman Empire).
Behar, Cem (1990). *Ali Ufkî ve Mezmurlar* (Istanbul: Pan Yayıncılık). (A stimulating biography of a very unusual personage, a 'wanderer between two worlds').
Behrens-Abouseif, Doris (1994). *Egypt's Adjustment to Ottoman Rule, Institutions, waqf and Architecture in Cairo* (Leiden: E. J. Brill). (By an art historian and connoisseur of Cairo, the chapter on Egyptian opinions of the Ottomans is particularly remarkable).
Bellan, Lucien-Louis (1932). *Chah 'Abbas I, sa vie, son histoire* (Paris: Librairie Orientaliste Paul Geuthner).
Béller-Hann, Ildikó (1987). 'Ottoman Perception of China', in *Comité International d'Études Pré-ottomanes et Ottomanes, VIth Symposium, Cambridge, 1st–4th July 1984*, ed. by Jean-Louis Bacqué-Grammont and Emeri van Donzel (Istanbul, Leiden and Paris: IFEA and Divit Press): 55–64.

Belting, Hans (1993). *Bild und Kult, eine Geschichte der Bilder vor dem Zeitalter der Kunst* (Munich: C. H. Beck). (A magnificent discussion on the way icons, often of Byzantine provenance, were treated in the medieval west).

Bennassar, Bartolomé, and Lucile (1989). *Les Chrétiens d'Allah, l'histoire extraordinaire des renégats, XVIe–XVIIe siècles* (Paris: Perrin). (Remarkable studies of people who spent time in the Ottoman Empire as captives or emigrants, and ultimately returned to the Christian world; based on Inquisition documents).

Bennigsen, Alexandre, and Lemercier-Quelquejay, Chantal (1970). 'Les marchands de la Cour ottomane et le commerce des fourrures moscovites dans la seconde moitié du XVIe siècle', *Cahiers du monde russe et soviétique*, XI, 3: 363–90.

Bennigsen, Alexandre, and Lemercier-Quelquejay, Chantal (1976). 'La Moscovie, la Horde Nogay et le problème des communications entre l'Empire ottoman et l'Asie centrale en 1552/1556', *Turcica*, VIII, 2: 203–36.

Bennigsen, Alexandre, *et alii* (1978). *Le Khanat de Crimée dans les archives du Musée du Palais de Topkapı* (Paris: ÉHÉSS and Mouton).

Bergasse, Louis, and Rambert, Gaston (1954). *Histoire du commerce de Marseille*, Vol. 4: *De 1599 à 1660, De 1660 à 1789* (Paris: Plon). (Lots of information on Marseilles' trade with Syria, Egypt and western Anatolia).

Berkes, Niyazi (1969, 1970). *100 Soruda Türkiye İktisat Tarihi*, 2 vols (Istanbul: Gerçek Yayınevi). (Now out of date, but interesting for the history of Ottomanist historiography).

Berktay, Halil (1990). 'The "Other" Feudalism, A Critique of 20th Century Turkish Historiography and its Particularisation of Ottoman Society' (unpublished PhD dissertation, Birmingham).

Berktay, Halil (1991). 'Der Aufstieg und die gegenwärtige Krise der nationalistischen Geschichtsschreibung in der Türkei', *Periplus*, 1: 102–25.

Beydilli, Kemal (1974). *Die polnischen Königswahlen und Interregnen von 1572 und 1576 im Lichte osmanischer Archivalien, Ein Beitrag zur Geschichte der osmanischen Machtpolitik* (Munich: Dr Dr Rudolf Trofenik). (On the basis of Mühimme Registers).

Beydilli, Kemal (1984). 'Ignatius Mouradgea D'Ohsson (Muradcan Tosunyan)', *Istanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi*, 34: 247–314.

Beydilli, Kemal (1985). *Büyük Friedrich ve Osmanlılar, XVIII. Yüzyılda Osmanlı-Prusya Münasebetleri* (Istanbul: İstanbul Üniversitesi). (First part of a two-volume study on 18th-century Ottoman–Prussian relations).

Beydilli, Kemal (1995). *Türk Bilim ve Matbaacılık Tarihinde Mühendishâne, Mühendishâne Matbaası ve Kütüphânesi (1776–1826)* (Istanbul: Eren). (Important in our context for the references to 18th-century book production in general).

Biddle, Martin (1999). *The Tomb of Christ* (Phoenix Mill: Sutton Publishing) (An archaelogical study, demonstrates that, contrary to what had been previously assumed, the present *edicula* in the Church of the Holy Sepulchre is not entirely a 19th-century creation; invaluable for the interpretation of pilgrimage accounts).

Biedrońska-Słota, Beata (1999). 'The History of Turkish Textile Collections in Poland', in *War and Peace, Ottoman–Polish Relations in the 15th–19th Centuries* (Istanbul: Turkish Ministry of Culture and Polish Ministry of Culture and Art): 62–9.

Biegman, N. H. (1963). 'Ragusan Spying for the Ottoman Empire', *Belleten*, XXVII: 237–55.

Biegman, N. H. (1967). *The Turco-Ragusan Relationship, According to the Firmans of Murad III (1575–1595) Extant in the State Archives of Dubrovnik* (The Hague and Paris: Mouton). (A pioneering study).

Bilici, Faruk (1992). *La politique française en Mer Noire, Vicissitudes d'une implantation* (Istanbul: The Isis Press). (Concerns the period after 1774, when the French established a consulate on the northern shore of the Black Sea).

Bode, Andreas (1979). *Die Flottenpolitik Katharinas II und die Konflikte mit Schweden und der Türkei (1768–1792)* (Wiesbaden: Otto Harrassowitz). (Uses the reports of Swedish diplomats in Istanbul written in Swedish; interesting).

Bono, Salvatore (1999). *Schiavi musulmani nell' Italia moderna, Galeotti, vu' cumprà, domestici* (Naples: Edizioni Scientifiche Italiane). (On the survival of slavery in Italy into the early 19th century and the fate of Muslim slaves and freedman, this book should be much better known).

Bostan, İdris (1992). *Osmanlı Bahriye Teşkilâtı: XVII. Yüzyılda Tersane-i amire* (Ankara: Türk Tarih Kurumu). (A careful archival study).

Boulanger, Patrick (1996). *Marseille marché international de l'huile d'olive, un produit et des hommes, 1725–1825* (Marseilles: Institut Historique de Provence). (Contains much information on trade with the Ottoman Empire).

Bracewell, Catherine Wendy (1992). *The Uskoks of Senj, Piracy, Banditry and Holy War in the Sixteenth-Century Adriatic* (Ithaca, NY, and London: Cornell University Press). (Attempts to reconstruct the world of the Uskoks 'from within').

Braude, Benjamin (1979). 'International Competition and Domestic Cloth in the Ottoman Empire: A Study in Undevelopment', *Review*, II, 3: 437–54.

Braudel, Fernand (1st edition in 1 vol., 1949, 2nd edition, 1966). *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2 vols (Paris: Librairie Armand Colin). (Has aged well; full of stimulating ideas).

Braudel, Fernand (1979). *Civilisation matérielle, économie et capitalisme*, 3 vols (Paris: Armand Colin). ('Required reading').

Brotton, Jerry (2002). *The Renaissance Bazaar, From the Silk Road to Michelangelo* (Oxford: Oxford University Press). (A thought-provoking essay).

Brummett, Palmira (1991). 'Competition and Coincidence: Venetian Trading Interests and Ottoman Expansion in the Early Sixteenth Century Levant', *New Perspectives on Turkey*, 5–6: 29–52.

Bulut, Mehmet (2001). *Ottoman–Dutch Economic Relations in the Early Modern Period, 1571–1699* (Hilversum: Verloren).

Bushkovitch, Paul (1980). *The Merchants of Moscow 1580–1650* (Cambridge: Cambridge University Press).

Çağatay, Neşet (1971). 'Osmanlı İmparatorluğunda Riba-Faiz Konusu, Para Vakıfları ve Bankacılık', *Vakıflar Dergisi*, IX: 39–56.

Camariano, Nestor (1970). *Alexandre Mavrocordato, le Grand Drogman, son activité diplomatique (1673–1709)* (Thessaloniki: Institute for Balkan Studies). (Important monograph on a man about whom, his prominence notwithstanding, surprisingly little is known).

Carter, Francis W. (1972). *Dubrovnik (Ragusa) A Classic City-state* (London and New York: Seminar Press). (Especially rich on Dubrovnik's economy, includes much information on the local archives).

Chagniot, Jean (2001). *Guerre et société à l'époque moderne* (Paris: PUF-Nouvelle Clio). (In the traditional format of Nouvelle Clio: bibliography, an account of the issues involved and a section on historiographical debates).

Chaudhuri, K. N. (1985). *Trade and Civilisation in the Indian Ocean, An Economic History from the Rise of Islam to 1750* (Cambridge: Cambridge University Press). (An attempt to write a 'companion volume' to Braudel's *Méditerranée*; short and stimulating).

Chaunu, Pierre (1977). 'L'état', in *Histoire économique et sociale de la France*, Vol. 1: *1450–1660, L'état et la ville*, by Pierre Chaunu and Richard Gascon (Paris: Presses Universitaires de France): 1–228.

Chérif, Mohamed-Hédi (1984, 1987). *Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn bin 'Ali (1705–1740)*, 2 vols (Tunis: Université de Tunis). (Wide-ranging monograph).

Chew, Samuel C. (reprint 1965). *The Crescent and the Rose, Islam and England during the Renaissance* (New York: Octagon Books). (A mine of information on English travellers in the Ottoman Empire).

Çizakça, Murat (1985). 'Incorporation of the Middle East into the European World Economy', *Review*, VIII, 3: 353–78. (Based on tax-farming data, shows that the speed of 'incorporation' slowed down in the 17th century).

Çizakça, Murat (reprint 1987). 'Price History and the Bursa Silk Industry: A Study in Ottoman Industrial Decline, 1550–1650', in Huri Islamoğlu-Inan (ed.), *The Ottoman Empire and the World Economy*, (Cambridge and Paris: Cambridge University Press and Maison des Sciences de l'Homme): 247–61. (A comparison of raw material prices and the prices paid for finished fabrics, demonstrates the existence of 'price scissors' in the late 16th century).

Clayer, Nathalie (1994). *Mystiques, état et société, Les Halvetis dans l'aire balkanique de la fin du XV^ème^ siècle à nos jours* (Leiden, New York and Cologne: E. J. Brill). (On a dervish order upholding the Ottoman state in the Balkans).

Concina, Ennio (1997). *Fondaci, Architettura, arte e mercatura tra Levante, Venezia e Alemagna* (Venice: Marsilio Editori). (Includes the Fondaco dei Turchi in Venice).

Cook, Michael A. (1972). *Population Pressure in Rural Anatolia, 1450–1600* (London: Oxford University Press).

Costantini, Vera (2001). 'Chypre, Venise, les Ottomans au XVIe siècle' (unpublished manuscript).

Crane, Howard (1991). 'The Ottoman Sultan's Mosques: Icons of Imperial Legitimacy', in Irene Bierman, Rifa'at A. Abou-El-Haj and Donald Preziosi (eds), *The Ottoman City and its Parts* (New Rochelle, NY: Aristide Caratzas Publishers): 173–243.

Croce, Guiseppe (1998). 'Die orientalischen Kirchen', in *Die Geschichte des Christentums, Religion, Politik, Kultur*, Vol. 9, *Das Zeitalter der Vernunft 1620/30–1750*, ed. by Marc Venard *et alii* (Freiburg, Basle, Vienna: Herder).

Curtin, Philip D. (1984). *Cross-Cultural Trade in World History* (Cambridge: Cambridge University Press). (On the functioning of commercial diasporas).

Czapliski, W. (reprint 1978). 'The Reign of Wladysław IV, 1632–48', in W. F. Reddaway *et alii* (eds), *The Cambridge History of Poland*, Vol. 1: *From the Origins to Sobieski (to 1696)*, (New York: Octagon Books): 488–501.

Dale, Stephen Frederic (1994). *Indian Merchants and Eurasian Trade, 1600–1750* (Cambridge: Cambridge University Press). (Concerns Astrakhan).

Dalsar, Fahri (1960). *Türk Sanayi ve Ticaret Tarihinde Bursa'da İpekçilik* (Istanbul: İstanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi). (Includes many original documents, still fundamental).

Daniel, Norman (1993). *Islam and the West, the Making of an Image* (Oxford: One-world Publications).

Dankoff, Robert (1991). *The Intimate Life of an Ottoman Statesman, Melek Ahmed Pasha (1588–1662) As Portrayed in Evliya Çelebi's* Book of Travels, intr. by Rhoads Murphey (Albany, NY: SUNY Press). (contains one of the very few accounts of married life in the Istanbul upper class).

Dankoff, Robert (2004). *An Ottoman Mentality, The World of Evliya Çelibi* (Leiden: E. J. Brill). (The standard monograph on this important Ottoman writer).

Darling, Linda (Fall 2001). 'Review of Suraiya Faroqhi, Subjects of the Sultan: Culture and Daily Life in the Ottoman Empire', *History: Reviews of New Books*, 3: 1.

Dávid, Geza, and Fodor, Pál (eds) (1994). *Hungarian–Ottoman Military and Diplomatic Relations in the Age of Süleyman the Magnificent* (Budapest: Loránd Eötvös University).

Dávid, Geza, and Gerelyes, Ipolya (1999). 'Ottoman Social and Economic Life Unearthed. An Assessment of Ottoman Archaeological Finds in Hungary', in Raoul Motika, Christoph Herzog and Michael Ursinus (eds), *Studies in Ottoman Social and Economic Life* (Heidelberg: Heidelberger Orientverlag, 1999): 43–80. (Fascinating report on Hungarian rural archaeology in the Ottoman period; a real find).

Dávid, Géza and Fodor, Pál (2002). 'Hungarian Studies in Ottoman History', in Fikret Adanır and Suraiya Faroqhi (eds), *The Ottomans and the Balkans, A Discussion of Historiography*, (Leiden: E. J. Brill): 305–50.

Dávid, Géza (2002). 'The Mühimme Defteri as a Source for Ottoman–Habsburg Rivalry in the Sixteenth Century', *Archivum Ottomanicum*, 20:167–210.

Davies, Brian L. (1999). 'The Development of Russian Military Power', in Jeremy Black (ed.), *European Warfare 1453–1815*, (Houndmills: Macmillan): 145–79.

Davis, Ralph (1967). *Aleppo and Devonshire Square, English Traders in the Levant in the Eighteenth Century* (London: Macmillan). (By a non-Ottomanist, based on the traders' correspondence in English libraries and archives).

de Groot, Alexander H. (1978). *The Ottoman Empire and the Dutch Republic, A History of the Earliest Diplomatic Relations 1610–1630* (Leiden, Istanbul: Nederlands Historisch-Archaeologisch Instituut).

Delumeau, Jean (1967). *La civilisation de la Renaissance* (Paris: Arthaud). (Now dated, but still worth reading: by one of the major historians of the *Annales* school).

Desmet-Grégoire, Hélène, and Georgeon, François (eds) (1997). *Cafés d'Orient revisités* (Paris: CNRS).

Demetz, Peter (1997). *Prague in Black and Gold, Scenes from the Life of a European City* (New York: Hill and Wang).

Denny, Walter B. (1970). 'A Sixteenth-Century Architectural Plan of Istanbul', *Ars Orientalis*, 8: 49–63.

Deringil, Selim (1991). 'Legitimacy Structures in the Ottoman State: The Reign of Sultan Abdülhamid II (1876–1909)', *International Journal of Middle East Studies*, 23: 345–59.

Deringil, Selim (1998). *The Well-Protected Domains, Ideology and the Legitimation of Power in the Ottoman Empire 1876–1909* (London: I. B. Tauris).

Doğru, Halime (1990). *Osmanlı İmparatorluğunda Yaya-Müsellem-Taycı Teşkilatı (XV.ve XVI. Yüzyılda Sultanönü Sancağı* (Istanbul: Eren).

Duchhardt, Heinz (1997). *Balance of Power und Pentarchie, 1700–1785* (Paderborn: Ferdinand Schöningh). (Part of a series covering international relations in the European context from 1450 to the present; has the great merit of viewing the Ottoman Empire as an integral part of the European political game).

Dürr, Renate, Engel, Gisela, and Süßmann, Johannes (eds) (2003). *Eigene und fremde Neuzeiten, Genese und Geltung eines Epochenbegriffs*, *Beihefte* of the *Historische Zeitschrift*, 35 (Munich: Oldenbourg).

Dursteler, Eric (2002). 'Commerce and Coexistence: Veneto-Ottoman Trade in the Early Modern Era', *Turcica*, 34: 105–134.

Dziubinski, Andrzej (1999). 'Polish-Turkish Trade in the 16th to 18th Centuries', in *War and Peace, Ottoman–Polish Relations in the 15th–19th Centuries* (Istanbul: Turkish Ministry of Culture and Polish Ministry of Culture and Art): 38–45. (Based on the author's book which is only available in Polish).

Eberhard, Elke (1970). *Osmanische Polemik gegen die Safawiden im 16. Jahrhundert nach arabischen Handschriften* (Freiburg: Klaus Schwarz-Verlag).

Eickhoff, Ekkehard (2nd edn 1988). *Venedig, Wien und die Osmanen, Umbruch in Südosteuropa 1645–1700* (Stuttgart: Klett-Cotta). (Informative).

Eldem, Edhem (1999). *French Trade in Istanbul in the Eighteenth Century* (Leiden: E. J. Brill). (Much broader than the title might suggest; highly stimulating).

Eldem, Edhem, Goffman, Daniel, and Masters, Bruce (1999). *The Ottoman City between East and West, Aleppo, Izmir and Istanbul* (Cambridge: Cambridge University Press).

Eldem, Sedad Hakkı (1977). *Sa'dabad* (Ankara: Kültür Bakanlığı). (Uses imagery otherwise little known).

Elton, G. R. (ed.) (1958) *The New Cambridge Modern History*, Vol. 2: *The Reformation 1520–1559* (Cambridge: Cambridge University Press).

Eren, Meşkûre (1960). *Evliya Çelebi Seyahatnâmesi Birinci Cildinin Kaynakları Üzerinde bir Araştırma* (Istanbul: n.p.). (Fundamental on Evliya's use of sources).

Ergenç, Özer (1975). '1600–1615 Yılları Arasında Ankara Iktisadi Tarihine Ait Araştırmalar', in Osman Okyar and Ünal Nalbantoğlu (eds), *Türkiye İktisat Tarihi Semineri, Metinler-Tartışmalar ...*, (Ankara: Hacettepe Üniversitesi): 145–68.

Ergenç, Özer (1995). *Osmanlı Klasik Dönemi Kent Tarihçiliğine Katkı, XVI. Yüzyılda Ankara ve Konya* (Ankara: Ankara Enstitüsü Vakfı). (Worthwhile monograph on Ankara and Konya in the late 16th century).

Erim, Neşe (1991). 'Trade, Traders and the State in Eighteenth Century Erzurum', *New Perspectives on Turkey*, 5–6: 123–50.

Ersanlı, Büşra (2002). 'The Ottoman Empire in the Historiography of the Kemalist Era: A Theory of Fatal Decline', in Fikret Adanır and Suraiya Faroqhi (eds), *The Ottomans and the Balkans, A Discussion of Historiography*, (Leiden: E. J. Brill): 115–54.

Eyice, Semavi (1970). 'Elçi Hanı', *Tarih Dergisi*, XXIV: 93–130.

Fahmi, Khaled (1997). *All the Pashas Men, Mehmed Ali, his Army and the Making of Modern Egypt* (Princeton: Princeton University Press).

Farooqi, Naim R. (1988). 'Moguls, Ottomans and Pilgrims: Protecting the Routes to Mecca in the Sixteenth and Seventeenth Centuries', *The International History Review*, X, 2: 198–220.

Faroqhi, Suraiya (1969). 'Das telhīs, eine aktenkundliche Studie', *Der Islam*, 45, 1–2: 96–116.

Faroqhi, Suraiya (1971). 'Der Aufstand des Yaḥya ibn Yaḥya as-Suwaydī', *Der Islam*, 47: 67–92.

Faroqhi, Suraiya (1979). 'Sixteenth Century Periodic Markets in Various Anatolian *sancaks*: İçel, Hamid, Karahisar-i Sahib, Kütahya, Aydın and Menteşe', *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, XXII, 1: 32–79.

Faroqhi, Suraiya (1981). 'Seyyid Gazi Revisited: The Foundation as Seen Through Sixteenth and Seventeenth-Century Documents', *Turcica*, XIII: 90–122.

Faroqhi, Suraiya (1983). 'Die osmanische Handelspolitik des frühen 17. Jahrhunderts zwischen Dubrovnik und Venedig', *Wiener Beiträge für die Geschichte der Neuzeit*, 10: 207–22.

Faroqhi, Suraiya (1984). *Towns and Townsmen in Ottoman Anatolia, Trade, Crafts and Food Production in an Urban Setting 1520–1650* (Cambridge: Cambridge University Press).

Faroqhi, Suraiya (1986). 'Town Officials, Timar-holders and Taxation: The Late Sixteenth-Century Crisis as seen from Çorum', *Turcica*, XVIII: 53–82.

Faroqhi, Suraiya (reprint 1987). 'The Venetian Presence in the Ottoman Empire', in Huri Islamoğlu Inan (ed.), *The Ottoman Empire and the World Economy* (Paris and Cambridge: Maison des Sciences de l'Homme and Cambridge University Press): 311–44.

Faroqhi, Suraiya (1991). 'Red Sea Trade and Communications as Observed by Evliya Çelebi (1671–72)', *New Perspectives on Turkey*, 5–6: 87–106.

Faroqhi, Suraiya (1993a). 'Sainthood as a Means of Self-Defense in Seventeenth-Century Ottoman Anatolia', in Grace Smith and Carl Ernst (eds), *Saints in Islam* (Istanbul: ISIS Press): 193–208.

Faroqhi, Suraiya (1993b). 'Trade Controls, Provisioning Policies and Donations: The Egypt–Hijaz Connection during the Second Half of the Sixteenth Century', in Halil Inalcik and Cemal Kafadar (eds), *Süleyman the Second (sic) and his Time* (Istanbul: The Isis Press): 131–44.

Faroqhi, Suraiya (1994). *Pilgrims and Sultans* (London: Tauris Press). (On the Ottoman way of organizing the pilgrimage to Mecca, concerns the 16th and 17th centuries).

Faroqhi, Suraiya (1996). 'Seeking Wisdom in China: An Attempt to Make Sense of the Celali Rebellions', in Rudolf Vesely and Eduard Gombar (eds), *Zafar nama, Memorial Volume to Felix Tauer* (Prague: Enigma): 101–24.

Faroqhi, Suraiya (1998). 'Migration into Eighteenth-Century "Greater Istanbul" as Reflected in the Kadi Registers of Eyüp', *Turcica*, 30: 163–83.

Faroqhi, Suraiya (2001). 'Research on the History of Ottoman Consumption: a Preliminary Exploration of Sources and Models', in Donald Quataert (ed.), *Consumption Studies and the History of the Ottoman Empire, 1550–1922, an Introduction*, (Albany, NY: SUNY Press, 2000): 15–44.

Faroqhi, Suraiya (2002). 'Ottoman Views on Corsairs and Piracy in the Adriatic', in Elizabeth Zachariadou (ed.), *The Kaptan Paşa's Province* (Rethymnon: University of Crete Press): 357–70.

Faroqhi, Suraiya (2003). 'Representing France in the Peloponnesus: A Wealthy French Dwelling in 1770', in Suraiya Faroqhi and Christoph Neumann (eds), *The Illuminated Table, the Prosperous House* (Istanbul and Würzburg: Orient-Institut and Ergon Verlag): 255–73.

Ferrier, R. W. (1973). 'The Armenians and the East India Company in Persia in the Seventeenth and early Eighteenth Centuries', *Economic History Review*, XXVI: 38–62.

Fennell, J. L. I. (1958). 'Russia 1462–1583', in G. R. Elton (ed.), *The New Cambridge Modern History*, Vol. 2: *The Reformation* (Cambridge: Cambridge University Press): 70–250.

Findley, Carter (1995). 'Ebu Bekir Ratib's Vienna Embassy Narrative: Discovering Austria or Propagandizing Reform in Istanbul?', *Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes*, LXXXV: 41–80.

Findley, Carter (1998). 'Mouradja d'Ohsson (1740–1807). Liminality and Cosmopolitanism in the Author of the *Tableau général de l'empire ottoman*', *The Turkish Studies Association Bulletin*, 22,1: 21–35.

Fink, Carole (1991). *Marc Bloch, A Life in History* (Cambridge: Cambridge University Press).

Finkel, Caroline (1988). *The Administration of Warfare: the Ottoman Military Campaigns in Hungary, 1593–1606*, 2 vols (Vienna: VWGÖ). (Shows the role of Bosnia as a staging ground for Ottoman campaigns).

Fischer, Fritz (reprint 1994). *Der Griff nach der Weltmacht, Die Kriegszielpolitik des kaiserlichen Deutschland 1914/18* (Düsseldorf: Droste).

Fisher, Alan W. (1978). *The Crimean Tatars* (Stanford, CA: Hoover Institution Press).

Fisher, Alan W. (1993). 'The Life and Family of Süleymân I', in Halil Inalcik and Cemal Kafadar (eds), *Süleyman the Second (sic) and his Time*, (Istanbul: The Isis Press): 1–19.

Fisher, H. J. (1977). 'The Eastern Maghrib and the Central Sudan', in Roland Olivier (ed.), *The Cambridge History of Africa*, Vol. 2: *c. 1050–c. 1600*, (Cambridge: Cambridge University Press): 241–59.

Fleet, Kate (1999). *European and Islamic Trade in the Early Ottoman State, the Merchants of Genoa and Turkey* (Cambridge: Cambridge University Press).

Fleischer, Cornell H. (1983). 'Royal Authority, Dynastic Cyclism and "ibn Khaldunism" in Sixteenth-century Ottoman Letters', *Journal of Asian and African Studies*, 18: 198–220.

Fleischer, Cornell H. (1986). *Bureaucrat and Intellectual in the Ottoman Empire, The Historian Mustafâ 'Âlî (1541–1600)* (Princeton: Princeton University Press). (Problems encountered by a high-level Ottoman official, who had no inkling of his posthumous fame).

Fleischer, Cornell H. (1992). 'The Lawgiver as Messiah: The Making of the Imperial Image in the Reign of Süleyman', in *Soliman le Magnifique et son temps, Actes du Colloque de Paris, Galeries Nationales du Grand Palais, 7–10 mars 1990* (Paris: La Documentation Française): 159–78. (On apocalyptic ideas at the mid-16th-century Ottoman court).

Fleming, Katherine E. (1999). *The Muslim Bonaparte, Diplomacy and Orientalism in Ali Pasha's Greece* (Princeton: Princeton University Press).

Flemming, Barbara (1987). 'Sahib-kıran und Mahdi: Türkische Endzeiterwartungen im ersten Jahrzehnt der Regierung Süleymans', in György Kara (ed.), *Between the Danube and the Caucasus* (Budapest: The Academy of Sciences): 43–62.

Fletcher, Joseph F. (reprint 1995). 'Turco-Mongolian Monarchic Tradition in the Ottoman Empire', in Beatrice Manz (ed.), *Studies on Chinese and Islamic Inner Asia* (Aldershot: Variorum Reprints).

Fodor, Pál (reprint 2000). 'The View of the Turk in Hungary: the Apocalyptic Tradition and the Red Apple in [the] Ottoman Hungarian Context', in Pál Fodor, *In Search of the Golden Apple, Imperial Ideology, Politics and Military Administration in the Ottoman Empire* (Istanbul: The Isis Press): 71–104.

Frangakis-Syrett, Elena (1992). *The Commerce of Smyrna in the Eighteenth Century (1700–1820)* (Athens: Centre for Asia Minor Studies). (Based on a careful analysis of French and British import and export figures).

Frank, André Gunder (1969). *Capitalism and Underdevelopment in Latin America, Historical Studies of Chile and Brazil* (New York: Monthly Review Press).

Fukasawa, Katsumi (1987). *Toilerie et commerce du Levant, d'Alep à Marseille* (Paris: Editions du CNRS). (Has information on Ottoman imitations of Indian printed fabrics that found their way to Marseilles).

Gascon, Richard (1971). *Grand commerce et vie urbaine au XVIe siècle, Lyon et ses marchands (environs de 1520–environs de 1580)* (Paris and The Hague: Mouton).

Gascon, Richard (1977). 'La France du mouvement: les commerces et les villes', in Fernand Braudel and Ernest Labrousse (eds), *Histoire économique et sociale de la France*, Vol. 1: 231–479.

Genç, Mehmet (1975). 'Osmanlı Maliyesinde Malikâne Sistemi', in Osman Okyar and Ünal Nabantoğlu (eds), *Türkiye İktisat Tarihi Semineri, Metinler-Tartışmalar* ... (Ankara: Hacettepe Üniversitesi): 231–96. (Fundamental article on lifetime tax farms).

Genç, Mehmet (1984). 'Osmanlı Ekonomisi ve Savaş', *Yapıt*, 49, 4: 52–61; 50, 5: 86–93; French version (1995): 'L'économie ottomane et la guerre au XVIIIème siècle', *Turcica,* XXVII: 177–196. (Economic-financial explanation for Ottoman military failures in the 18th century).

Genç, Mehmet (1987). '17–19. Yüzyıllarda Sanayi ve Ticaret Merkezi Olarak Tokat', in *Türk Tarihinde ve Kültüründe Tokat Sempozyumu, 2–6 Temmuz 1986* (Tokat: Tokat Valiliği Şeyhülislâm İbn Kemal Araştırma Merkezi): 145–69.

Genç, Mehmet (1994). 'Ottoman Industry in the Eighteenth Century: General Framework, Characteristics and Main Trends', in Donald Quataert (ed.), *Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey 1500–1950* (Albany, NY: SUNY Press): 59–86.

Gerelyes, Ipolya (1990–2). 'The Influence of Ottoman-Turkish Art in Hungary, 1: The Spread and Use of Turkish Ornamental Weapons on the Basis of the Sixteenth- and Seventeenth-Century Probate Inventories', *Acta Historiae Artium Academiae Scientiarum Hungaricae*, 35: 181–91.

Göçek, Fatma Müge (1987). *East Encounters West, France and the Ottoman Empire in the Eighteenth Century* (New York, Oxford and Washington: Oxford University Press and The Institute of Turkish Studies). (On the 1720 embassy of Yirmisekiz Mehmed Efendi to Paris and Versailles).

Goffman, Daniel (1990a). *Izmir and the Levantine World, 1550–1650* (Seattle: University of Washington Press). (On the Aegean regional economy as a basis for foreign trade).

Goffman, Daniel (1990b). 'Review of Sonia Anderson, An English Consul in Turkey, Paul Rycaut at Smyrna, 1667–1678, Oxford, 1989', *New Perspectives on Turkey*, 4: 105–10.

Goffman, Daniel (1998). *Britons in the Ottoman Empire 1642–1660* (Seattle and London: University of Washington Press). (How Royalists and Parliamentarians intrigued against one another on Ottoman soil).

Goffman, Daniel (2002). *The Ottoman Empire and Early Modern Europe* (Cambridge: Cambridge University Press).

Gökçe, Cemal (1979). *Kafkasya ve Osmanlı İmparatorluğunun Kafkasya Siyaseti* (Istanbul: Şamil Eğitim ve Kültür Vakfı).

Goldstone, Jack A. (1991). *Revolution and Rebellion in the Early Modern World* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press). (On population growth as a destabilizing factor in the political realm).

Gomez-Géraud, Marie-Christine (1999). *Le crépuscule du Grand Voyage: les récits des pèlerins à Jérusalem, 1458–1612* (Paris: H. Champion).

Gondicas, Dimitri, and Issawi, Charles (eds) (1999). *Ottoman Greeks in the Age of Nationalism* (Princeton: The Darwin Press).

Gonzalez-Raymond, Anita (1992). *La croix et le croissant, Les inquisiteurs des îles face à l'Islam, 1550–1700* (Paris: CNRS). (On returnees from the Islamic world).

Goodrich, Thomas (1990). *The Ottoman Turks and the New World, A Study of Tarih-i Hind-i Garbi and Sixteenth-century Ottoman Americana* (Wiesbaden: Otto Harrassowitz). (Contains both a translation and a facsimile, in addition to an erudite introduction).

Goubert, Pierre (1977). 'Le "tragique" XVIIe siècle', in Fernand Braudel and Ernest Labrousse (eds), *Histoire économique et sociale de la France* (Paris: PUF), Vol. 2: 329–66.

Göyünç, Nejat (1969). *XVI. Yüzyılda Mardin Sancağı* (Istanbul: Istanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi).

Göyünç, Nejat (1976). 'XVIII. Yüzyılda Türk İdaresinde Nauplia (Anabolu) ve Yapıları', in *Ord. Prof İsmail Hakkı Uzunçarşılı'ya Armağan* (Ankara: Türk Tarih Kurumu): 461–85.

Grabar, Oleg (1973). *The Formation of Islamic Art* (New Haven, CT, and London: Yale University Press).

Gradeva, Rositsa (1994). 'Ottoman Policy towards Christian Church Buildings', *Etudes Balkaniques*, 4: 14–36.

Gradeva, Rositsa (2001). 'War and Peace along the Danube: Vidin at the End of the Seventeenth Century', *Oriente Moderno*, XX, n. s., Kate Fleet (ed.), *The Ottomans and the Sea*: 149–75.

Grafton, Anthony, with Shelford, April, and Siraisi, Nancy (2000). *New Worlds, Ancient Texts, The Power of Tradition and the Shock of Discovery* (Cambridge, MA, and London: The Belknap Press of Harvard University Press) (On the difficulty of Renaissance scholars in accepting that the Americas were in fact a new world, about which the authors of antiquity had nothing to say).

Greene, Molly (2000). *A Shared World, Christians and Muslims in the Early Modern Mediterranean* (Princeton: Princeton University Press). (On the economic

commonalities between Venice and the Ottoman Empire, when compared to the 'new economy' of 17th-century England and France).

Gregorovius, Ferdinand (reprint n.y.) 'Geschichte der Stadt Athen im Mittelalter', in Johann Pruss (ed.), *Athen und Athenais, Schicksale einer Stadt und einer Kaiserin im byzantinischen Mittelalter* (Essen: Emil Vollmer Verlag). (A 19th-century study, still worth reading).

Griswold, William (1983). *The Great Anatolian Rebellion 1000–1020/1591–1611* (Berlin: Klaus Schwarz). (Concerns both Anatolia and northern Syria, points to the role of climatic deterioration among the factors promoting the rebellions).

Gronke, Monika (1993). *Derwische im Vorhof der Macht, Sozial- und Wirtschaftsgeschichte Nordwestirans im 13. und 14. Jahrhundert* (Stuttgart: Franz Steiner). (On the early history of the Safavids).

Güçer, Lütfi (1949–50). 'XVIII. Yüzyıl Ortalarında İstanbul'un İaşesi için Lüzumlu Hububatın Temini Meselesi', *İstanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi Mecmuası*, 11, 1–4: 397–416.

Güçer, Lütfi (1951–2). 'Osmanlı İmparatorluğu dahilinde Hububat Ticaretinin Tabi Olduğu Kayıtlar', *İstanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi Mecmuası*, 13, 1–4: 79–98.

Güçer, Lütfi (1964). *XVI–XVII. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Hububat Meselesi ve Hububattan Alınan Vergiler* (Istanbul: İstanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi). (Important also for the light it throws on war financing).

Guilmartin Jr, John Francis (1974). *Gunpowder and Galleys, Changing Technology and Mediterranean Warfare at Sea in the Sixteenth Century* (Cambridge: Cambridge University Press). (Includes the economic and social aspects of changes in military technology; discusses the Ottomans at considerable length, very important).

Gürbüz, Adnan (2001). *XV.–XVI. Yüzyıl Osmanlı Sancak Çalışmaları, Değerlendirme ve Bibliyografik bir Deneme* (Istanbul: Dergâh Yayınları).(A bibliography of studies based upon Ottoman tax registers, a useful research aid).

Haarmann, Ulrich (1976). 'Evliya Çelebi's Bericht über die Altertümer von Gize', *Turcica*, VIII, 1: 157–230.

Haase-Dubosc, Danielle (1999). *Ravie et enlevée, De l'enlèvement des femmes comme stratégie matrimoniale au XVIIe siècle* (Paris: Albin Michel).

Hadrovics, Ladislas (1947). *Le peuple serbe et son église sous la domination turque* (Paris: Presses Universitaires de France). (Discovered the 'tax-farm-like' aspects of the Orthodox Church on Ottoman territory).

Hagen, Gottfried (1982–98). 'Kâtib Çelebi and Târîh-i Hind-i Garbî', *Güney-Doğu Avrupa Araştırmaları Dergisi*, 12: 101–15.

Hagen, Gottfried (1995–6). 'Überzeitlichkeit und Geschichte in Kâtib Čelebis Ğihānnümā', *Archivum Ottomanicum*, 14: 133–60.

Hagen, Gottfried (1998a). 'Kâtib Čelebis Darstellung der Eyālets und Sanğaks des Osmanischen Reiches', *Archivum Ottomanicum*, 16: 101–24.

Hagen, Gottfried (1998b). 'The Traveller Mehmed Aşık', in *Essays on Ottoman Civilization, Proceedings of the XIIth Congress of the Comité International d'Études Pré-ottomanes et Ottomanes, Praha, 1996* (Prague: Academy of Sciences of the Czech Republic, Oriental Institute): 145–54.

Hagen, Gottfried (2000). 'Some Considerations on the Study of Ottoman Geographical Writings', *Archivum Ottomanicum*, 18: 183–94.

Hagen, Gottfried (unpublished m.s.) 'Das Fremde im Eigenen, Mehmed 'Aşıq's Reisen über den osmanischen Balkan'.

Hagen, Gottfried (2003). *Ein osmanischer Geograph bei der Arbeit. Entstehung und Gedankenwelt von Katib Celebis Ğihānnümā* (Berlin: Klaus Schwarz Verlag).

Haldon, John (1992). 'The Ottoman State and the Question of State Autonomy', in Halil Berktay and Suraiya Faroqhi (eds), *New Approaches to State and Peasant in Ottoman History* (London: Frank Cass): 18–108.

Haldon, John (1993). *The State and the Tributary Mode of Production* (London and New York: Verso). (Broadly-based comparative study, with considerable emphasis on the Ottoman Empire).

Hale, John R. (1998). *War and Society in Renaissance Europe 1450–1620* (Phoenix Mill: Sutton Publishing). (By an expert on Italy; important from the methodological point of view).

Hammer[-Purgstall], Joseph von (1828). *Geschichte des osmanischen Reiches, großenteils aus bisher unbenutzten Handschriften und Archiven*, Vol. 3: *Vom Regierungsantritte Suleiman des Ersten bis zum Tode Selims II. 1520–1574* (Budapest: C. A. Hartleben). (Still useful in spite of its age, French translation available).

Hanna, Nelly (1998). *Making Big Money in 1600, the Life and Times of Isma'il Abu Taqiyya, Egyptian Merchant* (Syracuse: Syracuse University Press). (Sensational: demonstrates that a Cairene merchant could succeed in business without involving himself with the Ottoman state bureaucracy).

Harley, J. B., and Woodward, David (eds), *The History of Cartography*, Vol. 2: 1 *Cartography in the Traditional Islamic and South Asian Societies* (Chicago and London: University of Chicago Press). (A fundamental research tool; Ahmet Karamustafa, John Michael Rogers and Svat Soucek have contributed important articles on Ottoman map-making).

Hassiotis, Giovanni K. (1977). 'Venezia e i domini veneziani tramite di informazioni sui Turchi per gli Spagnoli nel sec. XVI', in Hans-Georg Beck, Manoussos Manoussacas and Agostino Pertusi (eds), *Venezia, Centro di mediazione tra Oriente e Occidente (secoli XV–XVI)* (Florence: Leo S. Olschki): 117–36. (Based on material in the Simancas archives).

Hathaway, Jane (1997). *The Politics of Households in Ottoman Egypt, The Rise of the Qazdağlıs* (Cambridge: Cambridge University Press). (Important new study).

Hauser, Henri (1930). *La modernité du XVIe siècle* (Paris: Librairie Félix Alcan). (Published lectures, still make interesting reading even though many issues are today seen differently).

Heers, Jacques (1961). *Gênes au XVe siècle, Activité économique et problèmes sociaux* (Paris: SEVPEN). (On the role of Chios).

Heilingsetzer, Georg (1988). 'Prinz Eugen und die Führungsschicht der österreichischen Grossmacht', in Erich Zöllner *et alii* (eds), *Österreich und die Osmanen, Prinz Eugen und seine Zeit* (Vienna: Österreichischer Bundesverlag): 120–37.

Hellie, Richard (1971). *Enserfment and Military Change in Muscovy* (Chicago and London: University of Chicago Press).

Hering, Gunnar (1968). *Ökumenisches Patriarchat und europäische Politik 1620–1638.* (Wiesbaden: Franz Steiner) (Biography of the 'Protestant Patriarch' Kyrillos Lucaris; the analysis of the European power games impinging on Lucaris' career is masterly; translation into modern Greek available).

Herzig, Edmund (1996). 'The Rise of the Julfa Merchants in the Late Sixteenth Century', in Charles Melville (ed.), *Safavid Persia, The History and Politics of an Islamic Society* (London: I. B. Tauris): 305–22.

Herzog, Christoph (1996). *Geschichte und Ideologie: Mehmed Murad und Celal Nuri über die historischen Ursachen des osmanischen Niedergangs* (Berlin: Klaus Schwarz Verlag). (On the perception of Ottoman history by late Ottoman intellectuals).

Hess, Andrew (1972). 'The Battle of Lepanto and its Place in Mediterranean History', *Past and Present*, 57: 53–73.

Hess, Andrew (1978). *The Forgotten Frontier, A History of the Sixteenth-Century Ibero-African Frontier* (Chicago and London: University of Chicago Press). (On the division of the Mediterranean world between Christians and Muslims).

Heyd, Uriel (1960). *Ottoman Documents on Palestine 1552–1615, A Study of the Firman according to the Mühimme Defteri* (Oxford: Clarendon Press). (Contains translations of the relevant texts into English, apart from the diplomatic study promised by the title).

Heywood, Colin (1988). 'Between Historical Myth and "Mythohistory": the Limits of Ottoman History', *Byzantine and Modern Greek Studies*, 12: 315–45.

Hiestand, Rudolf (1996). 'Nova Francia – Nova Grecia. Morea zwischen Franken, Venezianern und Griechen', in Reinhard Lauer and Peter Schreiner (eds), *Die Kultur Griechenlands in Mittelalter und Neuzeit, Bericht über das Kolloquium der Südosteuropa-Kommission 28.–31. Oktober 1992* (Göttingen: Vandenhoeck and Rupprecht): 55–72.

Hinds, Martin and Victor Ménage (1991). *Qasr Ibrim in the Ottoman Period, Turkish and Further Arabic Documents* (London: Egypt Exploration Society).

Hitzel, Frédéric (2001). 'Osmân Ağa, captif ottoman dans l'empire des Habsbourg à la fin du XVIIe siècle', *Turcica*, 33: 191–216.

Hochedlinger, Michael (2003). *Austria's Wars of Emergence 1683–1797* (Harlow and London: Longman and Pearson Education). (Makes available the results of 'war and society studies, Austrian style' to the English-speaking reader).

Hochhut, Pia (1986). 'Zur Finanzierung des Baus einer Sultansmoschee: Die Nûruosmaniye', in Hans Georg Majer (ed.), *Osmanische Studien zur Wirtschafts- und Sozialgeschichte. In Memoriam Vanco Boskov* (Wiesbaden): 68–75.

Hodgson, Marshall G. S. (1973–4). *The Venture of Islam, Conscience and History in a World Civilization*, Vol. 1: *The Classical Age of Islam*, Vol. 3: *The Gunpowder Empires and Modern Times* (Chicago and London: Chicago University Press). (The third volume was put together, posthumously, from Hudgson's notes by his friends and students).

Hoensch, Jörg K. (1998). *Matthias Corvinus, Diplomat, Feldherr und Mäzen* (Graz, Vienna and Cologne: Styria). (Ottoman–Hungarian conflict is given full weight in this important biography).

Hoffmann, Peter (1974). 'Zur Editionsgeschichte von Cantemirs Descriptio Moldaviae', in Anonymous (ed.), *Ein bedeutender Gelehrter an der Schwelle zur Frühaufklärung: Dimitrie Cantemir (1673–1723)* (Berlin: Akademie Verlag).

Hohrath, Daniel (1999). '"In Cartellen wird der Werth eines Gefangenen bestimmet" Kriegsgefangenschaft als Teil der Kriegspraxis im Ancien Régime', in Rüdiger Overmans and the Arbeitskreis Militärgeschichte (ed.), *In der Hand des Feindes.*

Geschichtsschreibung zur Kriegsgefangenschaft von der Antike bis zum Zweiten Weltkrieg, (Cologne, Weimar and Vienna: Böhlau Verlag): 141–70.

Horden, Peregrine, and Purcell, Nicholas (2000). *The Corrupting Sea, A Study of Mediterranean History* (Oxford: Blackwell).

Howard, Deborah (2000). *Venice and the East* (London and New Haven: Yale University Press).

Huizinga, Johan (1954). *The Waning of the Middle Ages, A Study of the Forms of Life, Thought and Art in France and the Netherlands* (Garden City, NY: Doubleday and Anchor). (Fine background reading for those wishing to know more about the state of mind of 15th-century western pilgrims).

İlgürel, Mücteba (1979). 'Osmanlı İmparatorluğunda Ateşli Silahların Yayılışı', *Tarih Dergisi*, 32: 301–18.

Imber, Colin (1979). 'The Persecution of the Ottoman Shiites According to the Mühimme Defterleri 1565–1585', *Der Islam*, 56: 245–73.

Imber, Colin (1997). *Ebu's-su'ud, the Islamic Legal Tradition* (Edinburgh: Edinburgh University Press).

Inalcik, Halil (1948). 'Osmanlı-Rus Rekabetinin Menşei ve Don-Volga-Kanalı Teşebbüsü, 1569', *Belleten*, XII: 349–402.

Inalcik, Halil (1954). 'Ottoman Methods of Conquest', *Studia Islamica*, III: 103–29. (On the manner in which newly conquered provinces were made part of the Ottoman Empire: basic).

Inalcik, Halil (1960). 'Bursa and the Commerce of the Levant', *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 3: 131–47.

Inalcik, Halil (1969). 'Capital Formation in the Ottoman Empire', *Journal of Economic History*, XXIX, 1: 97–140. (Fundamental study of 16th- and 17th-century economic history).

Inalcik, Halil (1970a). 'The Ottoman Economic Mind and Aspects of the Ottoman Economy', in Michael Cook (ed.), *Studies of the Economic History of the Middle East* (London, Oxford: Oxford University Press): 207–18. (Important complement to Inalcik, 1969).

Inalcik, Halil (1970b). 'The Policy of Mehmed II toward the Greek Population of Istanbul and the Byzantine Buildings of the City', *Dumbarton Oaks Papers*, 24: 231–49.

Inalcik, Halil (1973). *The Ottoman Empire, The Classical Age 1300–1600*, tr. by Norman Itzkowitz and Colin Imber (London: Weidenfeld and Nicolson). (Has become a classic in its genre; introduces political and economic history 'in a nutshell').

Inalcik, Halil (1975). 'The Socio-Political Effects of the Diffusion of Firearms in the Middle East', in M. E. Yapp (ed.), *War, Technology and Society in the Middle East*, (London and Oxford: Oxford University Press): 195–297.

Inalcik, Halil (1977). 'An Outline of Ottoman-Venetian Relations', in Hans-Georg Beck, Manoussos Manoussacas and Agostino Pertusi (eds), *Venezia, Centro di mediazione tra Oriente e Occidente (secoli XV-XVI)*, (Florence: Leo S. Olschki): 83–90.

Inalcik, Halil (1979). 'The Question of the Closing of the Black Sea under the Ottomans', *Archeion Pontou*, 35: 74–110.

Inalcik, Halil (1979–80). 'Osmanlı Pamuklu Pazarı, Hindistan ve İngiltere: Pazar Rekabetinde Emek Maliyetinin Rolü', *Gelişme Dergisi*, special issue, *Türkiye*

İktisat Tarihi Üzerine Araştırmalar: 1–65. (Discusses the importation of Indian fabrics into the Ottoman Empire).

Inalcik, Halil (1980). 'Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire, 1600–1700', *Archivum Ottomanicum*, VI: 283–337. (Important discussion of the rise of provincial notables).

Inalcik, Halil (reprint 1992). *Tanzimat ve Bulgar Meselesi, Doktora Tezi'nin 50. Yılı* (Istanbul: Eren). (On a mid-19th-century rural rebellion in the Vidin area).

Inalcik, Halil (1997). 'The Ottoman State: Economy and Society, 1300–1600', in Halil Inalcik with Donald Quataert (eds), *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300–1914* (Cambridge: Cambridge University Press). (Paperback version, Inalcik's work appears as Vol. 1).

Iserloh, Erwin, Glazik, Josef, and Jedin, Hubert (1985). *Handbuch der Kirchengeschichte*, Vol. IV: *Reformation, Katholische Reformation und Gegenreformation*, ed. by Hubert Jedin (Freiburg, Bâle, Vienna).

Islamoğlu-Inan, Huri, (ed.) (1987). *The Ottoman Empire and the World Economy*, (Cambridge and Paris: Cambridge University Press and Maison des Sciences de l'Homme).

Islamoğlu-Inan, Huri (1994). *State and Peasant in the Ottoman Empire, Agrarian Power Relations and Regional Economic Development in Ottoman Anatolia during the Sixteenth Century* (Leiden: E. J. Brill). (On the socio-political background of rural crafts and trade).

Isom-Verhaaren, Christine (1996). 'An Ottoman Report about Martin Luther and the Emperor: New Evidence of the Ottoman Interest in the Protestant Challenge to the Power of Charles V', *Turcica*, 28: 299–318.

Israel, Jonathan I. (1989). *Dutch Primacy in World Trade, 1585–1740* (Oxford: Clarendon Press).

Jahn, Karl (1961). 'Zum Loskauf christlicher und türkischer Gefangener und Sklaven im 18. Jahrhundert', *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, 111, NF 36: 63–85.

Jardine, Lisa (1996). *Worldly Goods, A New History of the Renaissance* (London and Basingstoke: Macmillan).

Jardine, Lisa and Jerry Brotton (2000). *Global Interests, Renaissance Art Between East and West* (London: Reaktion Books).

Jelavich, Barbara (1983). *History of the Balkans*, Vol. 1: *Eighteenth and Nineteenth Centuries* (Cambridge: Cambridge University Press). (Informative and wide-ranging).

Jennings, Ronald (1980). 'Firearms, Bandits and Gun Control: Some Evidence on Ottoman Policy toward Firearms in the Possession of reaya, from Judicial Records of Kayseri, 1600–1627', *Archivum Ottomanicum*, VI: 339–58. (By one of the early connoisseurs of Ottoman kadi registers).

Kafadar, Cemal (1986a). 'When Coins Became Drops of Dew and Bankers became Robbers of Shadows: The Boundaries of Ottoman Economic Imagination in the Sixteenth Century' (unpublished PhD dissertation, McGill University, Montreal).

Kafadar, Cemal (1986b). 'A Death in Venice (1575): Anatolian Muslim Merchants Trading in the Serenissima', *Journal of Turkish Studies*, 10, *Raiyyet Rüsumu, Essays presented to Halil Inalcik* ...: 191–218. (An eye-opener).

Kafadar, Cemal (1989). 'Self and Others: The Diary of a Dervish in Seventeenth-century Istanbul and First-person Narratives in Ottoman Literature', *Studia Islamica*, LXIX: 121–50.

Kafadar, Cemal (1991). 'Les troubles monétaires de la fin du XVIe siècle et la conscience ottomane du déclin', *Annales ESC*, 43: 381–400.

Kafadar, Cemal (1994). 'Eyüp'te Kılıç Kuşanma Törenleri', in Tülay Artan (ed.), *Eyüp: Dün/ Bugün, 11–12 Aralık 1993* (Istanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları, 1994): 50–61.

Kafadar, Cemal (1995). *Between Two Worlds, The Construction of the Ottoman State* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press). (Intelligent discussion of both history and historiography).

Kasaba, Reşat (1988). *The Ottoman Empire and the World Economy, The Nineteenth Century* (Albany, NY: SUNY Press).

Kaufmann, Thomas DaCosta (1995). *Court, Cloister & City, The Art and Culture of Central Europe, 1450–1800* (London: Weidenfeld and Nicolson).

Kévonian, Kéram (1975). 'Marchands arméniens au XVIIe siècle, à propos d'un livre arménien publié à Amsterdam en 1699', *Cahiers du monde russe et soviétique*, 16, 2: 199–244. (On a trader's *vade mecum*).

Keyder, Çağlar (1987). *State and Class in Turkey, a Study in Capitalist Development* (London and New York: Verso). (The first chapter contains a bold comparison between the Byzantine and Ottoman social formations: stimulating).

Khachikian, Levon (1967). 'Le registre d'un marchand arménien en Perse, en Inde et au Tibet (1682–1693)', *Annales Économies Sociétés Civilisations*, 22, 2: 231–78. (Important; unfortunately this merchant's travels did not include the Ottoman Empire).

Khaddouri, Majid (1955). *War and Peace in the Law of Islam* (Baltimore: Johns Hopkins Press).

Khoury, Dina (1997). *State and Provincial Society in the Ottoman Empire Mosul 1540–1834* (Cambridge: Cambridge University Press). (Particularly interesting: the analysis of the socio-political attitudes taken by local intellectuals).

Kırzıoğlu, Fahreddin (1976). *Osmanlılar'ın Kafkas-Elleri'ni Fethi (1451–159)* (Ankara: Atatürk Üniversitesi-Erzurum).

Kissling, Hans Joachim (1977). 'Venezia come centro di informazioni sui Turchi', in Hans-Georg Beck, Manoussos Manoussacas and Agostino Pertusi (eds), *Venezia, Centro di mediazione tra Oriente e Occidente (secoli XV-XVI)*, (Florence: Leo S. Olschki): 99–109.

Köhbach, Markus (1983a). 'Die osmanische Gesandtschaft nach Spanien in den Jahren 1787–88. Begegnung zweier Kulturen im Spiegel eines Gesandtschafts-berichts', *Wiener Beiträge für die Geschichte der Neuzeit*, 10: 143–52.

Köhbach, Markus (1983b). 'Der Tarih-i Mehemmed Giray – eine osmanische Quelle zur Belagerung Wiens durch die Türken im Jahre 1683', *Studia Austro-Polonica*, 3: 137–64.

Köhbach, Markus (1994). *Die Eroberung von Fülek durch die Osmanen 1554. Eine historisch-quellenkritische Studie zur osmanischen Expansion im östlichen Mitteleuropa* (Vienna and Cologne: Weimar).

Kołodziejczyk, Dariusz (2000). *Ottoman-Polish Diplomatic Relations (15th–18th Century). An Annotated Edition of 'Ahdnames and Other Documents* (Leiden:

E. J. Brill). (Contains a monograph on the topic, in addition to the edition of materials in Ottoman, Polish and Latin).

Kołodziejczyk, Dariusz (2003). 'Polish Embassies in Istanbul or How to Sponge on your Host without Losing your Self-Esteem', in Suraiya Faroqhi and Christoph Neumann (eds), *The Illuminated Table, the Prosperous House* (Istanbul and Würzburg: Orient-Institut and Ergon Verlag): 51–8.

Konyalı, İbrahim Hakkı (1974). *Âbideleri ve Kitabeleri ile Niğde Aksaray Tarihi*, 3 vols (Istanbul: n.p.).

Köprülü, Mehmed Fuad (1935). *Türk Halkedebiyatı Ansiklopedisi, Ortaçağ ve Yeniçağ Türklerinin Halk Kültürü Üzerine Coğrafya, Etnografya, Etnoloji, Tarih ve Edebiyat Lugatı, fasc. 1* (Istanbul: n.p.). (The article 'Abdal' is insightful and still a mine of information).

Köprülü, Mehmed Fuad (1959). *Osmanlı Devletinin Kuruluşu* (Ankara: Türk Tarih Kurumu). (Based on the author's lectures held at the Sorbonne in the 1930s; still a classic).

Kortepeter, Carl Max (1972). *Ottoman Imperialism During the Reformation: Europe and the Caucasus* (London and New York: London University Press, New York University Press). (Deals, among other matters, with the 'Long War' of 1593–1607 and, woven into the richly textured narrative of political events, there is a biography of the Crimean khan Gazi Giray).

Kortepeter, Carl Max (1979). 'A Source for the History of Ottoman-Hijaz Relations: The Seyahatnâme of Awliya Chalaby and the Rebellion of *Sharif* b Zayd in the Years 1671–1672/1081–82', in Abdelgadir Mahmoud Abdalla *et alii* (eds), *Sources for the History of Arabia*, Vol. 1, parts 1 and 2, (Riyadh): 229–46.

Kreiser, Klaus (1975). *Edirne im 17. Jahrhundert nach Evliyā Çelebi, ein Beitrag zur Kenntnis der osmanischen Stadt* (Freiburg: Klaus Schwarz Verlag). (Important discussion of Evliya's way of working).

Kreiser, Klaus (1979). 'Über den Kernraum des Osmanischen Reiches', in Klaus-Detlev Grothusen (ed.), *Die Türkei in Europa ?*, (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht): 53–63.

Kreiser, Klaus (reprint 1998). 'Germano-Turcica: 1. Gefangene, Pilger und Kaufleute: Die Transkriptionstexte des späten Mittelalters und der Neuzeit, 2. "Zwecke ohne die nöthigen Mittel ..." Vom letzten habsburgischen Türkenkrieg (1781–1791) bis zum Frieden von Paris (1856)', in Klaus Kreiser, *Türkische Studien in Europa* (Istanbul: The Isis Press): 65–74.

Kreiser, Klaus (2001). *Der osmanische Staat 1300–1922* (With a stupendous bibliography and insightful reviews of what these studies have brought us).

Kretschmayr, Heinrich (1896). 'Ludovico Gritti, eine Monographie', *Archiv für österreichische Geschichte*, 83: 3–85. (Written from an Austro-Hungarian viewpoint, very full documentation).

Külzer, Andreas (1994). *Peregrinatio graeca in Terram Sanctam, Studien zu Pilgerfahrten und Reisebeschreibungen über Syrien, Palästina und den Sinai aus byzantinischer und metabyzantinischer Zeit* (Frankfurt: Peter Lang).

Kunt, Metin (1974). 'Ethnic-Regional (*Cins*) Solidarity in the Seventeenth-Century Ottoman Establishment', *International Journal of Middle East Studies*, 5: 233–9.

Kunt, Metin (1977). 'Derviş Mehmed Paşa, Vezir and Entrepreneur: A Study in Ottoman Political-Economic Theory and Practice', *Turcica*, 9, 1: 197–214.

Kunt, Metin (1981). *Bir Osmanlı Valisininin Yıllık Gelir-Gideri Diyarbekir, 1670–71* (Istanbul: Boğaziçi Üniversitesi). (The budget of a 17th-century provincial governor, edition and analysis).

Kunt, Metin (1983). *The Sultan's Servants, the Transformation of Ottoman Provincial Government, 1550–1650* (New York: Columbia University Press).

Kuran, Aptullah (1987). *Sinan, the Grand Old Master of Ottoman Architecture* (Washington and Istanbul: Institute of Turkish Studies and Ada Press).

Kuran, Aptullah (1994). 'Eyüp Külliyesi', in Tülay Artan (ed.), *Eyüp: Dün/ Bugün, 11–12 Aralık 1993* (Istanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları): 129–35.

Kurz Otto (1975). *European Clocks and Watches in the Near East* (London and Leiden: The Warburg Institute, University of London and E. J. Brill).

Kurz, Otto (reprint 1977). 'A Gold Helmet Made in Venice for Sulayman the Magnificent', in Otto Kurz, *The Decorative Arts of Europe and the MiddleEast* (London: Dorian Press): 249–58.

Kütükoğlu, Bekir (2nd edition 1993). *Osmanlı-İran Siyasi Münasebetleri (1578–1612)* (Istanbul: İstanbul Fetih Cemiyeti). (This edition, unfortunately posthumous, is much more comprehensive than its predecessor).

Kütükoğlu, Mübahat (1994). *Osmanlı Belgelerinin Dili (Diplomatik)* (Istanbul: Kubbealtı Akademisi Kültür ve Sanat Vakfı). (This is the standard discussion of Ottoman diplomatics; more or less supersedes previous work).

Kut, Turgut (1994). 'Terekelerde Çıkan Kitabların Matbu Satış Defterleri', *Müteferrika*, 2: 3–24.

Lane, Frederic C. (1973). *Venice, A Maritime Republic* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press). (Fundamental).

Layton, Evro (1994). *The Sixteenth Century Greek Book in Italy, Printers and Publishers for the Greek World* (Venice: The Hellenic Institute of Byzantine and Post-Byzantine Studies). (A mine of information; I have especially relished the story of a scholarly Orthodox bishop – see p. 390 – who got into trouble with both the Inquisition and his own hierarchy when he suggested that 'the prejudice of centuries' had something to do with the split between the two churches).

Le Roy Ladurie, Emmanuel (1977). 'Révoltes paysannes et histoire sociale', in Fernand Braudel and Ernest Labrousse (eds), *Histoire économique et sociale de la France* (Paris: PUF), Vol. 1, 2: 819–59.

Lesure, Michel (1972). *Lepante, la crise de l'Empire ottoman* (Paris: Julliard). (With numerous Mühimme documents in translation, most informative).

Lesure, Michel (1986). 'Les relations franco-ottomanes à l'épreuve des guerres de religion (1560–1594)', in Hâmit Batu and Jean-Louis Bacqué-Grammont (eds), *L'Empire Ottoman, la République de Turquie et la France* (Paris and Istanbul: Association pour le Développement des Études Turques and The Isis Press): 38–57.

Lewis, Bernard (1982). *The Muslim Discovery of Europe* (New York and London: Norton).

Llewellyn Smith, Michael (reprint 1998). *Ionian Vision, Greece in Asia Minor 1919–1922* (London: Hurst & Company). (The war in Asia Minor with a focus on Greece).

Lorý, Bernard (1985). *Le sort de l'héritage ottoman en Bulgarie, l'exemple des villes bulgares 1878–1900* (Istanbul: The Isis Press).

Mack, Rosamund (2002). *Bazaar to Piazza, Islamic Trade and Italian Art, 1300–1600* (Los Angeles: University of California Press). (On the commerce and imitation of artefacts from the Islamic world).

Majer, Hans Georg (1969). *Vorstudien zur Geschichte der Ilmiye im osmanischen Reich* (Munich: Dr Rudolf Trofenik).

Majoros, Ferenc and Bernd Rill (1994). *Das Osmanische Reich (1300–1922), Die Geschichte einer Grossmacht* (Ratisbon and Graz: Friedrich Pustet and Styria).

Mantran, Robert (1962). *Istanbul dans la seconde moitié du XVII^{e} siècle, Essai d'histoire institutionelle, économique et sociale* (Paris and Istanbul: Institut Français d'Archéologie d'Istanbul and Adrien Maisonneuve). (Fundamental on food supply, guilds and activities of foreigners in 17th-century Istanbul).

Marquié, Claude (1993). *L'industrie textile carcassonnaise au XVIIIe siècle, Étude d'un groupe social: les marchands-fabricants* (Carcassonne: Société d'Etudes Scientifiques de l'Aude). (On an industry completely geared to the Ottoman market).

Masson, Paul (1911). *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIIe siècle* (Paris: Librairie Hachette). (Emphasis on the institutional framework, still important on this particular topic).

Masters, Bruce (1988). *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East, Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, 1600–1750* (New York: New York University Press).

Masters, Bruce (1992). 'The Sultan's Entrepreneurs: The Avrupa tüccarı and the Hayriye tüccarıs in Syria', *International Journal of Middle East Studies*, 24: 579–97.

Masters, Bruce (1994a). 'The Evolution of an Imagined Community: Aleppo's Catholics in the 18th and 19th Centuries' (paper delivered at the 11th Symposium of CIEPO, Amsterdam, June 1994, unpublished).

Masters, Bruce (1994b). 'The View from the Province: Syrian Chronicles of the Eighteenth Century', *Journal of the American Oriental Society*, 114, 3: 353–62.

Masters, Bruce (2001). *Christians and Jews in the Arab World, The Roots of Sectarianism* (Cambridge: Cambridge University Press). (A fine explanation of the reasons that, in the 18th century, prompted a majority of Aleppo's Christians to become Catholics).

Matar, Nabil (1999). *Turks, Moors and Englishmen in the Age of Discovery* (New York: Colombia University Press).

Matthee, Rudolph P. (1999). *The Politics of Trade in Safavid Iran, Silk for Silver 1600–1730* (Cambridge: Cambridge University Press). (Important, with a strong emphasis on Dutch sources).

Matschke, Klaus Peter (2004). *Das Kreuz und der Halbmond, Die Geschichte der Türkenkriege* (Düsseldorf: Artemis & Winkler). (Events plus the views of contemporaries).

Matuz, Joseph (1992). 'A propos de la validité des capitulations de 1536 entre l'Empire ottoman et la France', *Turcica*, XXIV: 183–92. (A relatively recent contribution to an old discussion).

Maxim, Mihai (reprint 1999a) 'Recherches sur les circonstances de la majoration du kharaj de la Moldavie entre les années 1538 et 1574', in Mihai Maxim, *L'Empire ottoman au nord du Danube et l'autonomie des Principautés Roumaines au XVIe siècle, Études et documents* (Istanbul: The Isis Press): 185–214.

Maxim, Mihai (reprint 1999b) 'L'Autonomie de la Moldavie et de la Valachie dans les actes officiels de la Porte au cours de la seconde moitiè du XVIe siècle', in Mihai Maxim, *L'Empire ottoman au nord du Danube et l'autonomie des Principautés Roumaines au XVIe siècle, Études et documents* (Istanbul: The Isis Press): 11–82.

McCarthy, Justin (1995). *Death and Exile, The Ethnic Cleansing of Ottoman Muslims 1821–1922* (Princeton: The Darwin Press).

McGowan, Bruce (1981). *Economic Life in Ottoman Europe, Taxation, Trade and the Struggle for Land, 1600–1800* (Cambridge and Paris: Cambridge University Press and Maison des Sciences de l'Homme). (Has placed the study of the '*çiftlik*' on a new footing).

Mélikoff, Irène (1975). 'Le problème kızılbaş', *Turcica*, VI: 49–67.

Motika, Raoul (1993). 'Bezüglich des Buches von Lucile und Bartolomé Bennassar, *Les Chrétiens d'Allah: l'histoire extraordinaire des rénégats, XVI^e-XVII^e siècles*', *Turcica*, XXV: 189–204.

Mousnier, Roland (1971a). *La vénalité des offices sous Henri IV et Louis XIII* (Paris: Presses Universitaires de France).

Mousnier, Roland (1971b). *Peasant Uprisings in Seventeenth Century France, Russia and China* (London: Allen & Unwin).

Mraz, Gottfried (1980). 'Die Rolle der Uhrwerke in der kaiserlichen Türkenverehrung im 16. Jahrhundert', in Klaus Maurice and Otto Mayr (eds), *Die Welt als Uhr, Deutsche Uhren und Automaten 1550–1650*, (Munich: Deutscher Kunstverlag): 39–54.

Müller, Wolfgang *et alii* (1985). *Handbuch der Kirchengeschichte*, Vol. IV: *Die Kirche im Zeitalter des Absolutismus und der Aufklärung*, ed. by Hubert Jedin (Freiburg, Bâle, Vienna: Herder).

Murphey, Rhoads (1999). *Ottoman Warfare, 1500–1700* (London: UCL Press). (Especially valuable on the motivations of Ottoman military men; shows them as human beings and not as automata).

Nagata, Yuzo (1982). *Muhsin-zâde Mehmed Paşa ve Ayânlık Müessesesi* (Tokyo: Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa).

Nagata, Yuzo (1997). *Tarihte Ayânlar, Karaosmanoğulları üzerinde bir İnceleme* (Ankara: Türk Tarih Kurumu). (Has much information on the landholdings of these major notables of western Anatolia).

Necipoğlu-Kafadar, Gülru (1986a). 'Plans and Models in 15th and 16th Century Ottoman Architectural Practice', *Journal of the Society of Architectural Historians*, XLX, 3: 224–43.

Necipoğlu-Kafadar, Gülru (1986b). 'The Süleymaniye Complex in Istanbul: an Interpretation', *Muqarnas*, III: 92–117.

Necipoğlu, Gülru (1989). 'Süleyman the Magnificent and the Representation of Power in the Context of Ottoman-Habsburg-Papal Rivalry', *The Art Bulletin*, LXXI, 3: 401–27.

Necipoğlu, Gülru (1991). *Architecture, Ceremonial and Power, The Topkapı Palace in the Fifteenth and Sixteenth Centuries* (Cambridge, MA: The Architectural History Foundation and MIT Press). (Fascinating perspectives on political history as well).

Necipoğlu, Gülru (1992). 'The Life of an Imperial Monument: Hagia Sophia after Byzantium', in Robert Mark and Ahmet Ş. Çakmak (eds), *Hagia Sophia from the*

Age of Justinian to the Present (Cambridge: Cambridge University Press): 195–226.

Nehring, Karl (1983). *Adam Freiherr zu Herbersteins Gesandtschaftsreise nach Konstantinopel, Ein Beitrag zum Frieden von Zsitvatorok (1606)* (Munich: Oldenbourg). (Both an analysis and a publication of primary source material).

Neumann, Christoph K. (1993). 'Decision Making Without Decision Makers: Ottoman Foreign Policy circa 1780', in Caesar Farah (ed.), *Decision Making and Change in the Ottoman Empire*, (Kirksville MO: Thomas Jefferson University Press): 28–39.

Neumann, Christoph (1994). *Das indirekte Argument, Ein Plädoyer für die Tanzîmat vermittels der Historie, Die geschichtliche Bedeutung von Ahmed Cevdet Paşas Ta'rih* (Münster and Hamburg: Lit Verlag). (Spirited and scholarly).

Neumann, Christoph (unpublished manuscript) 'The Russian Experience: Necati Efendi in Captivity'.

Nolte, Hans-Heinrich (1998). *Kleine Geschichte Russlands* (Stuttgart: Reclam).

Nora, Pierre (1997). *Les lieux de la mémoire*, 3 vols (Paris: Gallimard).

Nouzille, Jean (1991). *Histoire des frontières, L'Autriche et l'Empire ottoman* (Paris: Berg International). (Based on Austrian archival materials; for specialist readers).

Nowak, F. (reprint 1978). 'Sigismund III 1587–1632', in W. F. Reddaway *et alii* (eds), *The Cambridge History of Poland*, Vol. 1: *From the Origins to Sobieski (to 1696)*, (Cambridge: Cambridge University Press): 451–75.

Ocak, Ahmet Yaşar (2002). *Sarı Saltık, Popüler İslâmın Balkanlar'daki Destanî Öncüsü* (Ankara: Türk Tarih Kurumu).

Ohanian Mechitarista, Vahan (2000). 'La Bibbia armena dell' Abbate Mechitar', in Simonetta Pelusi (ed.), *Le civiltà del Libro e la stampa a Venezia, Testi sacri ebraici, cristiani, islamici dal Quattrocento al Settecento* (Venice: Libreria Sansoviniana and Il Poligrafo): 95–104.

Orhonlu, Cengiz (1967). *Osmanlı İmparatorluğunda Derbend Teşkilatı* (Istanbul: Istanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi). (On villagers responsible for security on Ottoman roads).

Orhonlu, Cengiz (1974). *Osmanlı İmparatorluğunun Güney Siyaseti, Habeş Eyaleti* (Istanbul: İ.Ü. Edebiyat Fakültesi). (On the forgotten 'Far South': The Ottomans on the African coast of the Red Sea).

Overmans, Rüdiger (1999a). '"In der Hand des Feindes". Geschichtsschreibung zur Kriegsgefangenschaft von der Antike bis zum Zweiten Weltkrieg', in Rüdiger Overmans and the Arbeitskreis Militärgeschichte (eds), *In der Hand des Feindes. Geschichtsschreibung zur Kriegsgefangenschaft von der Antike bis zum Zweiten Weltkrieg* (Cologne, Weimar and Vienna: Böhlau Verlag): 1–40.

Overmans, Rüdiger (1999b). 'Ein Silberstreifen am Forschungshorizont? Veröffentlichungen zur Geschichte der Kriegsgefangenschaft', in Rüdiger Overmans and the Arbeitskreis Militärgeschichte (eds), *In der Hand des Feindes. Geschichtsschreibung zur Kriegsgefangenschaft von der Antike bis zum Zweiten Weltkrieg* (Cologne, Weimar and Vienna: Böhlau Verlag): 483–506.

Özbaran, Salih (1986). 'The Ottomans' Role in the Diffusion of Fire-arms and Military Technology in Asia and Africa in the Sixteenth Century', *Revue internationale d'histoire militaire* (Ankara), 67: 77–83, reprinted in Salih Özbaran, *The Ottoman Response to European Expansion, Studies on*

Ottoman–Portuguese Relations in the Indian Ocean and Ottoman Administration in the Arab Lands during the Sixteenth Century (Istanbul: The Isis Press): 61–6.

Özbaran, Salih (1994a). 'The Ottoman Budgets of Yemen in the Sixteenth Century', in Salih Özbaran, *The Ottoman Response to European Expansion, Studies on Ottoman–Portuguese Relations in the Indian Ocean and Ottoman Administration in the Arab Lands during the Sixteenth Century* (Istanbul: The Isis Press): 49–60.

Özbaran, Salih (1994b). *The Ottoman Response to European Expansion, Studies on Ottoman–Portuguese Relations in the Indian Ocean and Ottoman Administration in the Arab Lands during the Sixteenth Century* (Istanbul: The Isis Press).

Palumbo Fossati Casa, Isabella (1997). 'L'École venitienne des "giovani di lingua"', in Frédéric Hitzel (ed), *Istanbul et les langues orientales* (Istanbul and Paris: IFÉA, INALCO, L'Harmattan): 109–22.

Pamuk, Şevket (1999). *Osmanlı İmparatorluğunda Paranın Tarihi* (Istanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları).

Pamuk, Şevket (2000). *A Monetary History of the Ottoman Empire* (Cambridge: Cambridge University Press). (A fundamental text).

Panaite, Viorel (2000). *The Ottoman Law of War and Peace, The Ottoman Empire and Tribute Payers* (Boulder, CO, and New York: Columbia University Press). (This is an interesting piece of scholarship badly in need of an editor).

Panzac, Daniel (1996a). 'Négociants ottomans et capitaines français: la caravane maritime en Crète au XVIIIe siècle', reprinted in *Commerce et navigation dans l'Empire ottoman au XVIIIe siècle* (Istanbul: The Isis Press): 77–94.

Panzac, Daniel (1996b). 'Affréteurs ottomans et capitaines français à Alexandrie: la caravane maritime au milieu du XVIIIe siècle', reprinted in *Commerce et navigation dans l'Empire ottoman au XVIIIe siècle* (Istanbul: The Isis Press): 57–76.

Panzac, Daniel (1999). *Les corsaires barbaresques, la fin d'une épopée 1800–1820* (Paris: Editions du CNRS). (Much broader than the title suggests: the manner in which corsairs operated during the 18th century, and their last-ditch effort to change over to commerce, frustrated by European exclusiveness).

Pappas, Nicholas Charles (1991). *Greeks in Russian Military Service in the late 18th and early 19th centuries* (Thessaloniki: Institute for Balkan Studies).

Paris, Robert (1957). *Histoire du commerce de Marseille*, Vol. 5: *Le Levant, de 1660 à 1789* (Paris: Plon). (Discusses quantitative data on the 17th- and 18th-century commerce of Marseilles).

Parker, Geoffrey (revised edition 1990). *Spain and the Netherlands, 1559–1659, Ten Studies* (London: Fontana Press). (Did the Ottoman sultans decisively aid the northern Netherlands against Philip II?).

Parker, Geoffrey (1998). *The Grand Strategy of Philip II* (New Haven, London: Yale University Press).

Parmaksızoğlu, İsmet (1953). 'Bir Türk Kadısının Esaret Hatıraları', *Tarih Dergisi*, V: 77–84.

Parry, V. J. (1958). 'The Ottoman Empire, 1520–66', in G. R. Elton (ed.), *The New Cambridge Modern History*, Vol. 2: *The Reformation* (Cambridge: Cambridge University Press): 510–33.

Pastor, Ludwig Freiherr von (1923). *Geschichte der Päpste im Zeitalter der katholischen Reformation und Restauration*, Vol. 9 *Gregor XIII (1572–1585)* (Freiburg: Herder): 179–88, 734–46.

Pedani Fabris, Maria Pia (1994b). *In nome del Gran Signore, Inviati ottomani a Venezia dalla caduta di Costantinopoli alla guerra di Candia* (Venice: Deputacione Editrice). (Shows the intensity of 16th- and early 17th-century Ottoman–Venetian relations).

Pedani Fabris, Maria Pia (2000). 'Safiye's Household and Venetian Diplomacy', *Turcica*, 32: 9–32.

Pedani Fabris, Maria Pia (2002). *Dalla frontiera al confine* (Venice: Herder Editrice and Università Ca Foscari di Venezia).

Peirce, Leslie (1993). *The Imperial Harem, Women and Sovereignty in the Ottoman Empire* (New York and Oxford: Oxford University Press).

Peri, Oded (2001). *Christianity under Islam in Jerusalem, The Question of the Holy Sites in Early Ottoman Times* (Leiden, Cologne and Boston: E. J. Brill).

Peters, Francis E. (1985). Jerusalem, *The Holy City in the Eyes of Chroniclers, Visitors, Pilgrims, and Prophets from the Days of Abraham to the Beginnings of Modern Times* (Princeton: Princeton University Press). (A very full and instructive selection of primary sources translated into English, with a commentary by the author tying them together; modern times means here the mid-19th century).

Petritsch, Ernst (1983). 'Die tatarisch-osmanischen Begleitoperationen in Niederösterreich', *Studia Austro-Polonica*, 3: 207–40.

Pistor-Hatam, Anja (1991). 'Pilger, Pest und Cholera: Die Wallfahrt zu den Heiligen Stätten im Irak als gesundheitspolitisches Problem im 19. Jahrhundert', *Die Welt des Islam*, 31: 228–45.

Pitcher, Donald Edgar (1972). *An Historical Geography of the Ottoman Empire* (Leiden: E. J. Brill). (Published posthumously; dated and for general information only).

Piterberg, Gabriel (2003). *An Ottoman Tragedy, History and Historiography at Play* (Berkeley, Los Angeles and London: University of California Press).

Planhol, Xavier de (2000). *L'Islam et la mer, La mosquée et le matelot, VIIe–XXe siècle* (Paris: Perrin).

Po'Chia Hsia, Ronnie (1998). *Gegenreformation, Die Welt der katholischen Erneuerung 1540–1770*, tr. by Holger Fliessbach (Frankfur: Fischer Taschenbuch Verlag).

Pomian, Krzysztof (1987). *Collectionneurs, amateurs et curieux, Paris-Venise: XVIe–XVIIIe siècle* (Paris: Gallimard).

Poni, Carlo (1982). 'Maß gegen Maß: Wie der Seidenfaden rund und dünn wurde', in Berdahl, Lüdtke, Medick, Poni, Reddy, Sabean, Schindler, Sider (eds), *Klassen und Kultur, Sozialanthropologische Perspektiven in der Geschichtsschreibung* (n.p.: Syndicat): 21–53.

Porchnev, Boris (1972). *Les soulèvements populaires en France au XVIIe siècle* (Paris: Flammarion).

Poumarède, Géraud (1997). 'Justifier l'injustifiable: l'alliance turque au miroir de la chrétienté (XVI^e^–XVII^e^ siècles)', *Revue d'histoire diplomatique*, 3: 217–46.

Poumarède, Géraud (1998). 'Négocier près de la Sublime Porte, Jalons pour une nouvelle histoire des capitulations franco-ottomanes', in L. Bély (ed.), *L'invention de la diplomatie* (Paris: n.p.): 71–85.

Preto, Paolo (1975). *Venezia e i Turchi* (Florence: Sansoni Editore and Facoltá di Magistero dell'Universitá di Padova) (Especially precious the section on conversions to Islam; should be much better known).

Preto, Paolo (1999). *I servizi secreti di Venezia, Spionaggio e controspionaggio al tempo della Serenissima: cifrari, intercettazioni, delazioni, tra mito e realtà* (Milan: EST). (Fantastic information concerning Venetian 'secret service' activities on Ottoman territory. As gripping as a spy novel).

Quataert, Donald (1993). *Ottoman Manufacturing in the Age of the Industrial Revolution* (Cambridge: Cambridge University Press). (Has pointed out that many Ottoman artisans found ways and means of coping with the vicissitudes of 'integration into the European world economy').

Quataert, Donald (1997). 'Clothing Laws, State and Society in the Ottoman Empire, 1720–1829', *International Journal of Middle East Studies*, 29: 403–25.

Rafeq, Abdul-Karim (1970). *The Province of Damascus 1723–1783* (Beirut: Khayats).

Rafeq, Abdul-Karim (2000). 'Ottoman Jerusalem in the Writings of Arab Travellers', in Sylvia Auld and Robert Hillenbrand (eds), *Ottoman Jerusalem, The Living City 1517–1917* (London: Altajir World of Islam Trust): 63–72.

Raymond, André (1973–4). *Artisans et commerçants au Caire, au XVIII[e] siècle*, 2 vols (Damascus: Institut Français de Damas). (Fundamental; on the basis of inheritance inventories the author deals with Red Sea trade, artisanal activities and the penetration of paramilitary corps into artisan lives).

Raymond, André (1986). *Grandes villes arabes à l'époque ottomane* (Paris: Sindbad). (Masterly overview).

Raymond, André (1995). *Le Caire des janissaires, L'apogée de la ville ottomane sous 'Abd al-Rahmân Katkhuda* (Paris: CNRS Editions) (Shows what can be said in a short volume, if the person saying it is André Raymond).

Raymond, André (1998). *Égyptiens et Français au Caire 1798–1801* (Cairo: IFAO).

Redlich, Fritz (1956). *De Praeda Militari, Looting and Booty 1500–1815* (Wiesbaden: Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte and Franz Steiner).

Redlich, Fritz (1964–5). *The German Military Enterpriser and his Work Force, A Study in European Economic and Social History* (Wiesbaden: Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte and Franz Steiner).

Reinert, Stephen W. (1998). 'The Muslim Presence in Constantinople, 9th–15th Centuries: Some Preliminary Observations', in Hélène Ahrweiler and Angeliki E. Laiou (eds), *Studies on the Internal Diaspora of the Byzantine Empire*, (Washington: Dumbarton Oaks and Harvard University Press): 125–50.

Renda, Günsel (1989). 'Die traditionelle türkische Malerei und das Einsetzen der westlichen Einflüsse', in *Geschichte der türkischen Malerei* (Istanbul: Palasar SA): 15–86.

Restle, Marcell (1976), *Reclams Kunstführer, Istanbul, Edirne, Iznik* (Stuttgart: Philipp Reclam).

Revere, Robert B. (1957). 'No Man's Coast: Ports of Trade in the Eastern Mediterranean', in Karl Polanyi, Conrad M. Arensberg and Harry W. Pearson (eds), *Trade and Market in the Early Empires, Economies in History and Theory* (Glencoe, IL: Free Press, Falcon's Wing Press): 38–63.

Richards, John (1993). *The New Cambridge History of India, The Mughal Empire* (Cambridge: Cambridge University Press).

Roemer, Hans Robert (1986). 'The Safawid Period', in Peter Jackson and Lawrence Lockhart (eds), *The Cambridge History of Iran*, Vol. 6: *The Timurid and Safavid Periods* (Cambridge: Cambridge University Press): 189–350.

Rogers, John Michael (1982). 'The State and the Arts in Ottoman Turkey', *International Journal of Middle East Studies*, 14: 71–86; 283–313.

Roosen, William (1980). 'Early Modern Diplomatic Ceremonial: A Systems Approach', *The Journal of Modern History*, 52, 3: 452–76.

Rosenthal, Steven (1980). *The Politics of Dependency; Urban Reform in Istanbul* (Westport, CT: Greenwood Press).

Rothenberg, Gunther E. (1970). *Die österreichische Militärgrenze in Kroatien 1522 bis 1881*, tr. by Helga Zoglmann (Vienna: Herold Druck- und Verlagsgesellschaft) (Translation, in one volume, of Rosenberg's classical study).

Rozen, Minna (2002). *A History of the Jewish Community in Istanbul, the Formative Years, 1453–1566* (Leiden: E. J. Brill).

Runciman, Steven (1968). *The Great Church in Captivity, A Study of the Patriarchate of Constantinople from the Eve of the Turkish Conquest to the Greek War of Independence* (Cambridge: Cambridge University Press). (A standard work of reference).

Rüpke, Jörg (1999). 'Kriegsgefangene in der römischen Antike, Eine Problemskizze', in Rüdiger Overmans and the Arbeitskreis Militärgeschichte (eds), *In der Hand des Feindes. Geschichtsschreibung zur Kriegsgefangenschaft von der Antike bis zum Zweiten Weltkrieg* (Cologne, Weimar, Vienna: Böhlau Verlag): 83–98.

Sadok, Boubaker (1987). *La Régence de Tunis au XVII^e siècle: ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne, Marseille et Livourne* (Zaghouan: CEROMA). (A clever methodological approach: how French commercial data can be made to yield information about the Tunisian economy).

Sahillioğlu, Halil (1968). 'Bir Tüccar Kervanı', *Belgelerle Türk Tarih Dergisi* (Istanbul), 9: 63–9.

Sahillioğlu, Halil (1985b). 'Slaves in the Social and Economic Life of Bursa in the late 15th and early 16th Centuries', *Turcica*, XVII: 43–112.

Said, Edward (1978), *Orientalism* (New York: Random House).

Salzmann, Ariel (1993). 'An Ancien Régime Revisited: "Privatization" and Political Economy in the Eighteenth-century Ottoman Empire', *Politics and Society*, XXI, 4: 393–423.

Salzmann, Ariel (2004). *Toqueville in the Ottoman Empire, Rival Paths to the Modern State* (Leiden: E. J. Brill).

Sarıcaoğlu, Fikret (1991). 'Cihânnümâ ve Ebubekir b. Behrâm ed-Dımeşkî-İbrahim Müteferrika', in *Professor Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan* (Istanbul: İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi): 121–42.

Schaser, Angelika (1993). 'Die Fürstentümer Moldau und Walachei 1650–1850', in Wolfram Fischer *et alii* (eds), *Handbuch der europäischen Wirtschafts- und Sozialgeschichte*, Vol. 4: Ilya Mieck (ed.), *Von der Mitte des 17. Jahrhunderts bis zur Mitte des 19. Jahrhunderts* (Stuttgart: Klett-Cotta): 971–93. (Very informative).

Schmidt, Jan (n.d., probably 1992). *Pure Water for Thirsty Muslims, A Study of Mustafa 'Ali of Gallipoli's Künhü l-ahbar* (Leiden: n.p.).

Schmidt, Jan (2000). *The Joys of Philology*, 2 vols (Istanbul: The Isis Press).

Schulin, Ernst (1999). *Kaiser Karl V, Geschichte eines übergroßen Wirkungsbereiches* (Stuttgart: W. Kohlhammer). (Summary of recent research, for the general reader).

Schulze, Winfried (1978). *Reich und Türkengefahr im späten 16. Jahrhundert, Studien zu den politischen und gesellschaftlichen Auswirkungen einer äusseren Bedrohung* (Munich: C. H. Beck). (How the Habsburgs got money from the German princes for their wars against the Ottomans).

Sella, Domenico (1968a). 'The Rise and Fall of the Venetian Woollen Industry', in Brian Pullan (ed.), *Crisis and Change in the Venetian Economy in the Sixteenth and Seventeenth Centuries* (London: Methuen & Co): 106–26.

Sella, Domenico (1968b). 'Crisis and Transformation in Venetian Trade', in Brian Pullan (ed.), *Crisis and Change in the Venetian Economy in the Sixteenth and Seventeenth Centuries*, (London: Methuen & Co): 88–105.

Sevinçli, Efdal (1993). 'Theater in Izmir', in *The Three Ages of Izmir, Palimpsest of Cultures*, tr. by Virginia Taylor Saçlıoğlu (Istanbul: Yapı ve Kredi Yayınları): 369–86.

Shaw, Stanford J. (1962). *The Financial and Administrative Development of Ottoman Egypt 1517–1798* (Princeton: Princeton University Press). (A basic work of reference).

Shaw, Stanford J. (1971). *Between Old and New: The Ottoman Empire under Selim III, 1789–1807* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Shaw, Stanford J. (1977). *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols, Vol. II coauthored with Ezel Kural Shaw (Cambridge: Cambridge University Press).

Singer, Amy (1994). *Palestininan Peasants and Ottoman Officials, Rural Administration around Sixteenth-century Jerusalem* (Cambridge: Cambridge University Press).

Singer, Amy (2002). *Constructing Ottoman Beneficence: An Imperial Soup Kitchen in Jerusalem* (Albany, NY: SUNY Press). (Apart from the Jerusalem case, this important study covers Ottoman charity in general, and that of royal women in particular).

Skilliter, Susan (1975). 'Catherine de' Medici's Turkish Ladies in Waiting – A Dilemma in Franco-Ottoman Diplomatic Relations', *Turcica*, VII: 188–204.

Skilliter, Susan A. (1976). 'The Sultan's Messenger, Gabriel Defrens; An Ottoman Master-Spy of the Sixteenth Century', *Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes*, 68: 47–60.

Smyrnelis, Marie-Carmen (1995). 'Les Arméniens catholiques aux XVIIIème et XIXème siècles', *Revue du Monde Arménien moderne et contemporain*, 2: 25–44.

Smyrnelis, Marie-Carmen (1999). 'Les Européens et leur implantation dans l'espace urbain de Smyrne', in Jacques Bottin and Donatella Calabi (eds), *Les étrangers dans la ville* (Paris: Editions de la Maison des Sciences de l'Homme): 65–75.

Smyrnelis, Marie-Carmen (2000). 'Une société hors de soi: Identités et relations sociales à Smyrne aux XVIIIème et XIXème siècles' (unpublished PhD thesis, Ecole des Hautes Études, Paris).

Snouck Hungronje, Christiaan (1923). 'Een Mekkaansch gezantshap naar Atjeh in 1683', in Hungronje Snouk, *Verspreide Geschriften*, Vol. III *Geschriften betreffende Arabie en Turkije* (Bonn and Leipzig: Kurt Schroeder): 137–48.

Sohrweide, Hanna (1965). 'Der Sieg der Safawiden in Persien und seine Rückwirkungen auf die Schiiten Anatoliens im 16. Jahrhundert', *Der Islam*, 41: 95–223. (Anatolian heterodox Muslims and their relationship to Safavid Iran; an important study).

Soucek, Svat (1992). *Piri Reis and Turkish Mapmaking after Columbus* (London: The Nour Foundation).

Sourdel-Thomime, Janine (1971), *Clefs et serrures de la Ka'ba, notes d'épigraphie arabe* (Paris: Geuthner).

Spies, Otto (1968). 'Schicksale türkischer Kriegsgefangener in Deutschland nach den Türkenkriegen', in Erwin Graef (ed.), *Festschrift Werner Caskel*, (Leiden: E. J. Brill).

Springborn, Patricia (1992). *Western Republicanism and the Oriental Prince* (Cambridge and Oxford: Polity Press and Basil Blackwell).

Stchoukine, Ivan (1966). *La peinture turque d'après les manuscrits illustrés*, Vol. 1: *De Süleyman I à 'Osman II* (Paris: Paul Geuthner).

Steensgaard, Niels (1967). 'Consuls and Nations in the Levant from 1570 to 1650', *Scandinavian Economic History Review*, 1, 2: 13–54.

Steensgaard, Niels (1973). *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century, The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade* (Chicago and London: Chicago University Press). (While the main thesis of this book is difficult to accept today, it remains interesting reading).

Steensgaard, Niels (1978). 'The Seventeenth-Century Crisis', in Geoffrey Parker and Lesley Smith (eds), *The General Crisis of the Seventeenth Century*, (London: Routledge and Kegan Paul): 26–56.

Stepánek, Petr (2001). 'War and Peace in the West (1644/5): A Dilemma at the Threshold of Felicity?', *Archiv Orientální*, 69, 2: 327–40.

Stoianovich, Traian (1960). 'The Conquering Balkan Orthodox Merchant', *Journal of Economic History*, XX: 234–313.

Stoye, John (1994). *Marsigli's Europe* (New Haven and London: Yale University Press).

Stoye, John (reprint 2000). *The Siege of Vienna* (Edinburgh: Birlinn). (Originally published in 1964; uses those Ottoman sources which had been translated at that time; fine narrative).

Streit, Christian (1978). *Keine Kameraden. Die Wehrmacht und die sowjetischen Kriegsgefangenen 1941–1945* (Stuttgart: Deutsche Verlagsanstalt). (A fundamental study of the mistreatment of Soviet prisoners of war by the Wehrmacht, melancholy but essential reading for those who try to measure the risks undergone by war captives).

Strong, Roy (1991). *Feste der Renaissance*, tr. by Susanne Höbel and Maja Ueberle-Pfaff (Freiburg and Würzburg: Pfaff). (Political symbolism at the court of Charles V, Catherine de Medici, Grand Duke Ferdinand of Florence, Charles I of England and Scotland).

Strong, Roy (reprint 1995). 'Queen and City: The Elizabethan Lord Mayor's Pageant', in *The Tudor and Stuart Monarchy, Pageantry, Painting, Iconography*, 2 vols (Woodbridge: Boydell Press), Vol. 2: 17–32. (One of the author's early pieces, when he was still a student of Frances Yates).

Subrahmanyam, Sanjay (1988). 'Persians, Pilgrims and Portuguese: the Travails of Masulipatnam Shipping in the Western Indian Ocean, 1590–1665', *Modern Asian Studies*, 22, 3: 503–30.

Subtelny, Orest (1991). 'The Contractual Principle and Right of Resistance in the Ukraine and Moldavia', in R. J. W. Evans and T. V. Thomas (eds), *Crown, Church and Estates, Central European Politics in the Sixteenth and Seventeenth Centuries*

(London and New York: School of Slavonic and East European Studies and St Martin's Press): 287–99.

Sumner, Benedict (1949). *Peter the Great and the Ottoman Empire* (Oxford: Basil Blackwell).

Szakály, Ferenc (1986). *Hungaria eliberata, Die Rückeroberung von Buda im Jahr 1686 und Ungarns Befreiung von der Osmanenherrschaft (1683–1718)* (Budapest: Corvina). (Focuses on military history).

Szakály, Ferenc (1995). *Ludovico Gritti in Hungary, 1529–1534, A Historical Insight (sic) into the Beginnings of Turco-Habsburgian Rivalry* (Budapest: Akadémiai Kiadó). (On a uniquely colourful character: the natural son of a famous Venetian doge who made a career for himself in the service of Süleyman the Magnificent).

Tabakoğlu, Ahmet (1985). *Gerileme Dönemine Girerken Osmanlı Maliyesi* (Istanbul: Dergâh Yayınları).

Taeschner, Franz (1923). 'Die geographische Literatur der Osmanen', *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, 2, 1: 31–80.

Tchentsova, Vera (1998). 'Le fonds des documents grecs (f.52. "Relations de la Russie avec la Grèce") de la collection des Archives Nationales des Actes anciens de la Russie et leur valeur pour l'histoire de l'Empire ottoman', *Turcica*, 30: 383–96. (Contains much more than the title promises, in fact the beginnings of a study of the 17th-century relationship of the Orthodox patriarchs with the tsars).

Temimi, Abdeljelil (1989). *Le gouvernement ottoman et le problème morisque* (Zaghouan: CEROMDI). (Based on documentation in the Mühimme Defterleri).

Teply, Karl (1973). 'Vom Los osmanischer Gefangener aus dem grossen Türkenkrieg 1683–1699', *Südost-Forschungen*, XXXII: 33–72. (Important article, should be much better known).

Terzioğlu, Derin (1995). 'The Imperial Circumcision Festival of 1582: An Interpretation', *Muqarnas*, 12: 84–100.

Theolin, Sture; and Findley, Carter V.; Renda, Günsel; Mansel, Philip; Ciobanu, Veniamin; Beydilli, Kemal; Temimi, Abdeljelil; Tlili Sellaouti, Rachida; Ludwigs, Folke (2002). *The Torch of the Empire, Ignatius Mouradgea d'Ohsson and the Tableau général of the Ottoman Empire in Eighteenth Century / İmparatorluğun Meşalesi, XVIII. Yüzyılda Osmanlı İmparatorluğunun Genel Görünümü ve Ignatius Mouradgea d'Ohsson* (Istanbul: Yapı Kredi Yayınları).

Theunissen, Hans (1991). 'Ottoman-Venetian Diplomatics: The *ahidnames*. The Historical Background and the Development of a Category of Political-Diplomatic Instruments together with an Annotated Edition of a Corpus of Relevant Documents' (PhD dissertation, Utrecht). (Only available on the Internet).

Thomas, Lewis V. (1972). *A Study of Naima*, ed Norman Itzkowitz (New York: New York University Press). (Rather descriptive; but then the work is much older than the date of publication indicates).

Tietze, Andreas (1942). 'Die Geschichte vom Kerkermeister-Kapitän, Ein türkischer Seeräuberroman aus dem 17. Jahrhundert', *Acta Orientalia*, 19: 152–210.

Tilly, Charles (1981). *As Sociology Meets History* (New York and London: Academic Press).

Tilly, Charles (1985). 'War Making and State Making as Organized Crime', in Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (eds), *Bringing the State back in* (Cambridge: Cambridge University Press): 169–91. (Beautiful demystification of the activities of early modern monarchs).

Tinguely, Frédéric (2000). *L'écriture du Levant à la Renaissance* (Geneva: Droz). (Important work on the difficulties of Renaissance scholars when confronted with the contradiction between antique texts and their own observations).

Todorova, Maria (1996). 'The Ottoman Legacy and the Balkans', in L. Carl Brown (ed.), *Imperial Legacy, The Ottoman Imprint on the Balkans and the Middle East*, (New York: Columbia University Press): 45–77.

Togan, Isenbike (1992). 'Ottoman History by Inner Asian Norms', in Halil Berktay and Suraiya Faroqhi (eds), *New Approaches to State and Peasant in Ottoman History*, (London: Frank Cass): 185–210. (Stimulating article, by a historian of Central Asia).

Toledano, Ehud (1990). *State and Society in Nineteenth-Century Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press).

Topping, Peter (1972). 'The Post-Classical Documents', in *The Minnesota Messenia Expedition, Reconstructing a Bronze Age Environment* (St Paul, MN): 64–80.

Toumarkine, Alexandre (2000). 'L'Abkhazie et la Circassie dans le *Cihân-nümâ* de Kâtib Çelebi: un regard ottoman sur la Caucase du Nord-Ouest', in Raoul Motika and Michael Ursinus (eds), *Caucasia between the Ottoman Empire and Iran, 1555–1914* (Wiesbaden: Reichert): 31–40.

Tuchscherer, Michel (ed.) (2001). *Le commerce du café avant l'ère des plantations coloniales* (Cairo: IFAO).

Tunçer, Hadiye and Hüner (2nd printing 1998). *Osmanlı Diplomasisi ve Sefaretnameler* (Ankara: Ümit Yayıncılık).

Turan, Şerafettin (1961). *Kanuni'nin Oğlu Şehzâde Bayezid Vak'ası* (Ankara: Ankara Üniversitesi Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi).

Turan, Şerafettin (1968). 'Venedik'te Türk Ticaret Merkezi', *Belleten*, 32, 126: 247–83.

Uebersberger, Hans (1913). *Russlands Orientpolitik in den letzten zwei Jahrhunderten …*, Vol. 1: *Bis zum Frieden von Jassy* (Stuttgart: Deutsche Verlagsanstalt). (Uses the ample Russian literature on the 'Eastern question'; very informative).

Ülgener, Sabri F. (reprint 1981). *İktisadi Çözülmenin Ahlak ve Zihniyet Dünyası* (Istanbul: DER). (An original attempt to apply Weberian categories to Ottoman artisan history).

Ülker, Necmi (1987). 'The Emergence of Izmir as a Mediterranean Commercial Center for French and English Interests, 1698–1740', *International Journal of Turkish Studies*, 4, 1: 1–38.

Unat, Faik Reşat (1968). *Osmanlı Sefirleri ve Sefaretnâmeleri*, completed and ed. by Bekir Sıtkı Baykal (Ankara: Türk Tarih Kurumu). (A basic work of reference, even though some of the texts unpublished at the time of writing have since been made available).

Ursinus, Michael (1989). 'Klassisches Altertum und europäisches Mittelalter im Urteil spätosmanischer Geschichtsschreiber', *Zeitschrift für Türkeistudien*, 2, 2: 69–78.

Uzunçarşılı, İsmail Hakkı (1972). *Mekke-i mükerreme Emirleri* (Ankara: Türk Tarih Kurumu). (A reference work).

Uzunçarşılı, İsmail Hakkı (reprint 1977, 1982, 1983). *Osmanlı Tarihi*, 4 vols; Vol. 1: *Anadolu Selçukluları ve Anadolu Beylikleri hakkında bir Mukaddime ile Osmanlı Devleti'nin Kuruluşundan İstanbul'un Fethine kadar*; Vol. 2: *İstanbul'un Fethinden Kanunî Sultan Süleyman'ın Ölümüne kadar*; Vol. 3, part 1: *II Selim'in*

Tahta Çıkışından 1699 Karlofça Andlaşmasına kadar; Vol. 3, part 2: *XVI. Yüzyıl Ortalarından XVII. Yüzyıl Sonuna Kadar*; Vol. 4, part 1: *Karlofça Anlaşmasından XVIII. Yüzyılın Sonuna kadar*; Vol. 4, part 2: *XVIII. Yüzyıl* (Ankara: Türk Tarih Kurumu). (A reference work, now rather old-fashioned, but still useful on occasion).

Valensi, Lucette (1969). 'Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVIIIe et XIXe siècles', *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, XVII: 376–400.

Valensi, Lucette (1987). *Venise et la Sublime Porte, la naissance du despote* (Paris: Hachette). (On European intellectual history: how the Ottoman sultan became a despot in the eyes of the Venetian *baili*).

Van Luttervelt, R. (1958). *De 'Turkse' Schilderijen van J. B. Vanmour en zijn school, De verzameling van Cornelis Calkoen, ambassadeur bij de Hoge Porte 1725–1743* (Istanbul, Leiden: Nederlands Historisch-Archaeologisch Instituut in het Nabije Oosten). (On a painter who, while not himself a great artist or even documentarist, was instrumental in starting the fashion for *orientalia* in 18th-century Europe).

Várkonyi, Agnes (1987). 'Gábor Bethlen and Transylvania under the Rákóczis at the European Peace Negotiations 1648–1714', in Kálmán Bénda *et alii* (eds), *Forschungen über Siebenbürgen und seine Nachbarn, Festschrift für Atilla T. Szabó und Zsigmund Jakó* (Munich: Dr Dr Rudolf Trofenik): 151–62.

Vatin, Nicolas (1995). 'Aux origines du pèlerinage à Eyüp des sultans ottomans', *Turcica*, XXVII: 91–100. (Ably sums up what is known about a rather confused issue).

Vatin, Nicolas, and Veinstein, Gilles (1996). 'Les obsèques des sultans ottomans de Mehmed II à Ahmed Ier', in Gilles Veinstein (ed.), *Les ottomans et la mort, permanences et mutations* (Leiden: E. J. Brill): 208–44. (Discusses the religious and political considerations behind the funerary ceremonies of Ottoman sultans).

Vatin, Nicolas (2001). 'Une affaire interne: le sort et la libération de personnes de condition libre illégalement retenues en esclavage', *Turcica*, 33: 149–90. (Based on broad Ottoman evidence, very instructive).

Vatin, Nicolas, and Veinstein, Gilles (2003). *Le sérail ébranlé* (Paris: Fayard). (Fascinating stories of what happened when the Ottoman throne fell vacant).

Veinstein, Gilles (1975). 'Ayân de la région d'Izmir et le commerce du Levant (deuxième moitié du XVIIIe siècle)', *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, XX: 131–46.

Veinstein, Gilles (1988). 'Du marché urbain au marché du camp: l'institution ottomane des *orducu*', in Abdelgelil Temimi (ed.), *Mélanges Professeur Robert Mantran*, (Zaghouan, CEROMDI): 299–327.

Veinstein, Gilles (1996). 'L'oralité dans les documents d'archives ottomans: paroles rapportés ou imaginées?', *Oral et écrit dans le monde turco-ottoman*, special issue of *Revue du monde musulman et de la Méditerranée* (Aix-en-Provence: Edisud), 75–6: 133–42.

Veinstein, Gilles (1999). 'Commercial Relations between India and the Ottoman Empire (late Fifteenth to late Eighteenth Centuries): a few Notes and Hypotheses', in Sushil Chaudhuri and Michel Morineau (eds), *Merchants, Companies and Trade, Europe and Asia in the Early Modern Era* (Cambridge: Cambridge University Press): 95–115.

Veinstein, Gilles (2003). 'Les Ottomans: Fonctionnarisation des clercs, cléricalisation de l'état?', in Dominique Iogna-Prat and Gilles Veinstein (eds), *Histoires des hommes de Dieu dans l'Islam et le christianisme* (Paris: Flammarion): 179–204.

Versteeg, Annemieke (1997). '"Zich te bedienen van den arbeid van anderen". Bronnen voor de beschrijving van Turkije', in *'Ik hadde de nieusgierigheid', De reizen door het Nabije Oosten van Cornelis de Bruijn (ca. 1652–1727)* (Leiden and Leeuwen: Ex Oriente Lux and Peeters): 71–82.

Viallon, Marie (1995). *Venise et la Porte ottomane (1453–1566), Un siècle de relations vénéto-ottomanes de la prise de Constantinople à la mort de Soliman* (Paris: Economica).

Vigié, Marc, with van Wilder-Vigié, Muriel (1985). *Les galériens du roi, 1661–1715* (Paris: Fayard, 1985).

Wacquet, Jean Claude (1984). *De la corruption. Morale et pouvoir à Florence aux XVIIe et XVIIIe siècles* (Paris: Fayard).

Wallerstein, Immanuel (1974, 1980, 1989). *The Modern World-System*, 3 vols (New York: Academic Press).

Wallerstein, Immanuel, Decdeli, Hale, and Kasaba, Reşat (reprint 1987). 'The Incorporation of the Ottoman Empire into the World Economy', in Huri Islamoğlu-Inan (ed.), *The Ottoman Empire and the World Economy*, (Cambridge and Paris: Cambridge University Press and Maison des Sciences de l'Homme): 88–100.

Windler, Christian (2001). 'Diplomatic History as a Field for Cultural Analysis: Muslim–Christian Relations in Tunis, 1700–1840', *Historical Journal*, 44, 1: 79–106.

Wirth, Eugen (1986). 'Aleppo im 19. Jahrhundert – ein Beispiel für Stabilität und Dynamik spätosmanischer Wirtschaft', in Hans Georg Majer (ed.), *Osmanische Studien zur Wirtschafts- und Sozialgeschichte. In Memoriam Vančo Boškov* (Wiesbaden: Harrassowitz): 186–206.

Wittram, Reinhard (1964). *Peter I, Czar und Kaiser, Die Geschichte Peters des Grossen in seiner Zeit*, 2 vols (Göttingen: Vandenhoeck and Rupprecht).

Wood, Alfred C. (1964). *A History of the Levant Company* (London: Frank Cass).

Woodhead, Christine (1983). *Ta'lîkî-zâde's Şehnâme-i hümâyun, A History of the Ottoman Campaign into Hungary 1593–94* (Berlin: Klaus Schwarz).

Woods, John E. (1976). *The Aqquyunlu, Clan, Confederation, Empire, A Study in 15th/19th Century Turko-Iranian Politics* (Minneapolis and Chicago: Bibliotheca Islamica).

Wurm, Heidrun (1971). *Der osmanische Historiker Hüseyn b. Ğafer, genannt Hezârfenn und die Istanbuler Gesellschaft in der zweiten Hälfte des 17. Jahrhunderts* (Freiburg: Klaus Schwarz Verlag). (Still the standard work on an interesting figure).

Yates, Frances (1975). *Astraea: The Imperial Theme in the Sixteenth Century* (London: Ark Paperbacks). (By a scholar working in the tradition of Aby Warburg, on French and English parades of the 16th century; inspiring).

Yavuz, Hulûsi (1984). *Kâbe ve Haremeyn için Yemen'de Osmanlı Hâkimiyeti (1517–1571)* (Istanbul: n.p.). (On the basis of documents in the Mühimme registers).

Yérasimos, Stephane (1990). *La Fondation de Constantinople et de Sainte-Sophie dans les traditions turques* (Istanbul and Paris: Institut Français d'Études Anatoli-

ennes und Librairie d'Amérique et d'Orient). (A stimulating interpretation of late 15th-century intra-Ottoman political conflict concerning the fate of Istanbul).

Yérasimos, Stephane (1991). *Les voyageurs dans l'Empire ottoman (XIVe–XVIe siècles), Bibliographie, itinéraires et inventaire des lieux habités* (Ankara: Türk Tarih Kurumu). (Much more than the title indicates: introduces travel accounts as source material for cultural history).

Yérasimos, Stephane (1995). 'La communauté juive d' Istanbul à la fin du XVIe siècle', *Turcica*, 27: 101–30.

Yılmaz, Serap (1992). 'Osmanlı İmparatorluğunun Doğu ile Ekonomik İlişkileri: XVIII. Yüzyılın İkinci Yarısında Osmanlı-Hind Ticareti ile İlgili bir Araştırma', *Belleten*, LVI, 215: 31–68. (On 18th-century trade between the Ottoman Empire and India).

Yinanç, Refet (1989). *Dulkadir Beyliği* (Ankara: Atatürk Kültür, Dil ve Tarih Yüksek Kurumu).

Young, I. (1965). 'Russia', in A. Goodwin (ed.), *The New Cambridge Modern History*, Vol. VIII: *The American and French Revolutions 1763–93*, (Cambridge: Cambridge University Press): 306–32.

Zach, Cornelius (1987). 'Über Klosterleben und Klosterreformen in der Moldau und in der Walachei im 17. Jahrhundert', in Kálmán Bénda *et alii* (eds), *Forschungen über Siebenbürgen und seine Nachbarn, Festschrift für Atilla T. Szabó und Zsigmund Jakó* (Munich: Dr Dr Rudolf Trofenik): 111–22

Zarinebaf-Shahr, Fariba (1991). 'Tabriz under Ottoman Rule (1725–1730)' (unpublished doctoral dissertation, University of Chicago).

Zeller, Gaston (1955). 'Une légende qui a la vie dure: Les capitulations de 1535', *Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine*, 2: 127–32.

Zhelyazkova, Antonina (2002). 'Islamization in the Balkans as a Historiographical Problem: the Southeast European Perspective', in Fikret Adanır and Suraiya Faroqhi (eds), *Ottoman Historiography: Turkey and Southeastern Europe*, (Leiden: E. J. Brill): 223–66.

Zilfi, Madeline (1988). *The Politics of Piety, The Ottoman Ulema in the Classical Age* (Minneapolis: Bibliotheca Islamica).

Zilfi, Madeline (1993). 'A *Medrese* for the Palace: Ottoman Dynastic Legitimation in the Eighteenth Century', *Journal of the American Oriental Society*, CXIII.

Zilfi, Madeline (1995). 'Ibrahim Paşa and the Women', in Daniel Panzac (ed.), *Histoire économique et sociale de l'Empire ottoman et de la Turquie (1326–1960)*, (Louvain and Paris: Peeters): 555–9.

Zilfi, Madeline (1996). 'Women and Society in the Tulip Era, 1718–1730', in Amira Al-Azhary Sonbol (ed.), *Women, the Family and Divorce Laws in Islamic History*, (Syracuse: Syracuse University Press): 290–306.

Zilfi, Madeline (2000). 'Goods in the *Mahalle*: Distributional Encounters in Eighteenth Century Istanbul', in Donald Quataert (ed.), *Consumption Studies and the History of the Ottoman Empire, 1550–1922, an Introduction*, (Albany, NY SUNY Press): 289–312.

Zygulski, Zdzisław (1999). 'The Impact of the Orient on the Culture of Old Poland', in Jan Ostrowski *et alii*, *Land of the Winged Horseman, Art in Poland 1572–1764* (Alexandria, VA: Art Service International with Yale University Press): 69–80.

الهوامش

تحتوي الهوامش على إحالات إلى المطبوعات فقط. وقد جرى التنقيب في بعضها عن المعلومات الواقعية، في حين أن الأخرى مصادر أولية وثانوية بحثت بسبب محتواها الفكري. ونظراً لصيغة الهوامش، فإنه ليس من الممكن التمييز بين الفئتين دون استثناء الأعمال المعنية.

فيما يلي الاختصارات المستخدمة في الهوامش

EI: Encyclopedia of Islam
İA: İslam Ansiklopedisi
MD: Mühimme Defterleri (Chancery registers, in the Başbaknlik Arşivi-Osmanli Arşivi, Istanbul).

الفصل الأول: المقدمة

1 استخدم مصطلح «عثماني» للعلماء من أي جنسية الذين درسوا الإمبراطورية العثمانية وفقاً للمعايير السائدة في القرن العشرين، بما يميزهم عن أولئك الذين فعلوا ذلك ضمن إطار الحضارة العثمانية نفسها.

2 Fodor, reprint 2000.
3 Güçer, 1964 and Finkel, 1988.
4 Düzdağ, 1972: 109-12.
5 'Imtiyâzât', in *EI,* 2nd edn.
6 Inalcik, 1969.
7 Fischer, reprint 1994; Aktepe, 1958; Abou-El-Haj, 1984 and Piterberg, 2003.
8 Kunt, 1974.
9 انظر Abou-El-Haj, 1974a.
10 Eickhoff, 2nd edn 1988: 20.
11 sella, 1968b.
12 Fleischer, 1986: 49-54.
13 Pedani Fabris, 1994b; Goffman, 2002.
14 قارن Göçek, 1987.
15 Goffman, 1998: 10-12.
16 De Bonnac, 1894: 50.
17 Pedani Fabris, 2000.
18 De Groot, 1978: 60-1.
19 Hering, 1968: 30-59.
20 Poumarède, 1997.
21 Murphey, 1999.
22 انظر أيضاً Finkel, 1988 and Ágoston, 1993 and 1994.
23 Goffman, 2002: 1-4.

24 Steensgaard, 1978.
25 Tilly, 1985.
26 Kolodziejczyk, 2000.
27 Fleischer, 1986 and Abou-El-Haj 1991.
28 Evliya, 1995: 85.
29 Dürr, Engel and Süßmann (eds), 2003.
30 Pedani Fabris, 2000.
31 Viallon, 1995: 217-26.
32 Kretschmayr, 1896; Szakály, 1995.
33 Matuz, 1992 and Poumarède, 1998. قارن
34 Kafadar, 1986b.
35 Curtin, 1984; Veinstein, 1975 and Nagata, 1997; see also Smyrnelis, unpublished.
36 Erim, 1991.
37 Goffman, 2002: 9-12.
38 See Haase-Dubosc, 1999.
39 Hochedlinger, 2003.
40 Farooqi, 1988.
41 Raymond, 1973-4, Vol. 1: 107-64.
42 Orhonlu, 1974.
43 Güçer, 1949-50; Faroqhi, 1998.
44 Seyyidî 'Ali Re' îs, 1999: 28-31.
45 Veinstein, 2003. انظر
46 Düzdağ, 1972; Imber, 1997; Majer, 1969; Zilfi, 1988.
47 Pamuk, 2000: 18.
48 Braudel, 1979, Vol. 3: 16.
49 Aymard, 1966: 125-40.
50 Braudel, 1979, Vol. 3: 402-16.
51 Valensi, 1969; Sadok, 1987: 134-5; Faroqhi, 1994: 164-6.
52 Braudel, 1979, Vol. 3:16.
53 المصدر نفسه: 14−63.
54 المصدر نفسه: 17.
55 المصدر نفسه: 16.
56 Finkel, 1988, Vol. 1: 42.
57 Bayly, 1983: 62-3. قارن
58 Braudel, 1979, Vol. 3: 17-21. انظر
59 Raymond, 1973-4; Hanna, 1998.
60 Braudel, 1979, Vol. 3: 20.
61 Goffman, 2002: 134-5.
62 Edlem, 1999: 148-226.
63 Goffman, 1998: 10-11. انظر
64 Darling, 2001.
65 Evliya, 1990; Dankoff, 1990-1991.
66 Abu-Husayn, 1985; Chérif, 1984; 1987; Singer, 1994 and 2002; Hathaway, 1997; انظر Khoury, 1997; Masters, 2001; Raymond, 1973-4, 1995 and 1998; Sadok, 1987; Frangakis-Syrett, 1992; Goffman, 1990a; Greene, 2000; Ülker, 1987; Dávid and

Fodor (eds), 1994; Dávid and Gerelyes, 1999 and Dávid and Fodor, 2002.
67 Khoury, 1997; Abdullah, 2000.
68 Baghdiantz McCabe, 1999; Rozen, 2002; Hanna, 1998; Dale, 1994.
69 Hiltebrand, 1937: 82ff.
70 Pedani Fabris, 2002. انظر
71 Kolodziejczyk, 2000: 57-67.
72 Hochedlinger, 2003.
73 Inalcik, 1979.
74 Said, 1978: *passim*.
75 Tinguely, 2000 and Grafton, 2000.
76 Yérasimos, 1991: 17-20: Tinguely, 2000: 36.
77 Eren, 1960.
78 Evliya, 1987: 238-40, 131 and 64.
79 Busbequius, 1994: 103 and 179; Valensi, 1987: 33.
80 Jardine, 1996; Jardine and Brotton, 2000; Howard, 2000; Mack, 2002.
81 Valensi, 1987: 98.
82 Mack, 2002.
83 Brotton, 2002: 3.
84 Kuran, 1987: 245-6.
85 Fleischer, 1986; Schmidt, 1992; Stoye, 1994; Wurm, 1971 and Galland, reprint 2002.
86 Fink, 1991: 117-18.
87 Greene, 2000: 11-12.
88 Stoye, 1994: 137-215. انظر

الفصل الثاني: حول السيادة والرعاية: توسيع الإمبراطورية وحمايتها

1 Abou-El-Haj, 1991.
2 Aksan, 1993 and 1995.
3 ['Aziz Efendi], 1985.
4 Hadrovics, 1947: 127. Compare the article 'Imtiyâzât' in *EI*, 2nd edn.
5 Smyrnelis, 1999.
6 De Bonnac, 1894: 138.
7 Hering, 1968: 42-3.
8 Mehmed Efendi, 1981; Göçek, 1987.
9 Fleming, 1999; Fahmi, 1997: 4-7.
10 Veinstein, 2003.
11 Khoury, 1997: 76-7.
12 Inalcik, 1980.
13 Togan, 1992.
14 Neumann, 1993.
15 Binark, 1993, 1994, 1995, 1996; Yildrim 1997; Collective work, 1992.
16 Nouzille, 1991: 228-9.
17 Young, 1965: 325-8.
18 Szakály, 1986; Dávid and Fodor, 2002; Shaw, 1962: 286-305; Hathaway, 1997.
19 Uebersberger, 1913: 317.

20 Hiestand, 1996; Hoensch, 1998: 77-96; Kolodziejczyk, 2000: 99-128; Lane, 1973: 234-37; Heers, 1961.
21 Dávid and Fodór, 2000.
22 Schulin, 1999; Parker, 1998.
23 Poumarède, 1997.
24 Lane, 1973: 245-8; Inalcik, 1977.
25 Woods, 1976.
26 Nasuhü's-silahî, 1976.
27 Delumeau, 1967: 144-70; Elton (ed.), 1958: 70-250.
28 Fennell, 1958: 543-61.
29 Hering, 1968: 273-81; Peri, 2001.
30 Gronke, 1993.
31 Refik, 1932.
32 Eberhard, 1970: 33; Necipoğlu, 1986b.
33 Mélikoff, 1975; Clayer, 1994: 63-112.
34 Hammer [-Purgstall], 1828, Vol. 3: 326.
35 Von Mende, 1989: 2; Sohrweide, 1965; Eberhard, 1970: 25-44; Imber, 1979; Allouche, 1983; B. Kütükoğlu, 2nd edn 1993: 236-41.
36 Lesure, 1986: 43ff.
37 المصدر نفسه: 45.
38 Busbecq, 1968; Busbequius, 1994; Dernschwam, 1923.
39 Rothenberg, 1970: 35-6.
40 Fleischer, 1992; Evliya Çelebi, 1987.
41 Kõhbach, 1994.
42 Fisher, 1977: 241-59.
43 Hess, 1972.
44 Temimi, 1989: 19-22; Costantini, 2001.
45 MD 26: 51-2, nos 132-3 (1574-75/982); see also Vatin, 2001.
46 Parry, 1958: 532.
47 Poumarède, 1997.
48 Hassiotis, 1977.
49 Sahillioğlu, 1985b.
50 Inalcik, 1948.
51 Ibid. and Bennigsen and Lemercier-Quelquejay, 1976.
52 Farooqi, 1988. See MD 28: 139, no. 331 (1576-77/984).
53 Richards, 1993: 15.
54 MD 14: 385, no. 542 (1570-71/978).
55 Faroqhi, 1944: 137-9.
56 Fleischer, 1986: 154-9.
57 Dávid and Fodor, 2002: 314-18.
58 Hering, 1968: 24.
59 Hering, 1968.
60 Lesure, 1972 and Bartl, 1974.
61 Hering, 1968: 6-7.
62 المصدر نفسه: 2-4.

63 Ersanli, 2002: 117; Berktay, 1991.
64 Herzog, 1996.
65 Köprülü, 1959: 67-83.
66 Mousnier, 1971a; Wacquet, 1984; Hathaway, 1997 and Khoury, 1997.
67 Hering, 1968; Goffman 1990b; Bracewell, 1992; Goffman, 1998; Peri, 2001.
68 Bode, 1979: 69 and 154, n. 294.
69 Duchhardt, 1997: 172-87.
70 Abou-el-Haj, 1974b; Kunt, 1983.
71 Peri, 2001.
72 Tapu ve Kadastro Arşivi, Ankara, Kuyudu kadime no. 110, fols 143b-146a (1583-84/991).
73 Sohrweide, 1965: 171-83.
74 Köprülü, 1935: 36; Gölpnarli, 1963: 86-7.
75 Faroqhi, 1993a; see also MD 78: 81, no. 212 (1609-10/1018).
76 Inalcik, 1975; Ilgürel, 1979; Jennings, 1980.
77 MD 78: 882, no. 4007 (1609-10/1018).
78 MD 48: 121, no. 323 (1582/990).
79 Hadrovics, 1947: 124-7; Tchentsova, 1998 (important).
80 Ibid.; Preto, 1999.
81 Bartl, 1974; MD 30: 161, no. 380 (1577-78/985).
82 Lesure, 1972: 67-9.
83 MD 27: 20, no. 60 (1575-76/983). Uzunçarşili, 1972: 23; Faroqhi, 1994: 156-63; Kortepeter, 1979.
84 Yavuz, 1984.
85 Özbaran, 1994b: 52-4.
86 Ibid.: 65.
87 Fleischer, 1986: 47-53.
88 Yavuz, 1984.
89 Papa Synadinos, 1996: 93-5.
90 Andreasyan, 1976.
91 B. Kütükoğlu, 2nd edn 1993; Kirzioğlu, 1976.
92 'Azîz Efendi, 1985: 12-18.
93 Kolodziejczyk, 2000; MD 5: 53, no. 83 (1565-66/973); MD 22: 110, no. 225 (1573-74/981).
94 Nowak, reprint 1978 and Czaplinski, reprint 1978.
95 Uebersberger, 1913: 21-3.
96 Stepánek, 2001; Faroqhi, 1969 and Orhonlu, 1970.
97 Sella, 1968b.
98 Lane, 1973: 297-304, 334, 348ff.; Sella, 1968a and 1968b.
99 Steensgaard, 1967.
100 Kissling, 1977 and Hassiotis, 1977.
101 Aigen, 1980: 7; Greene, 2000: 74-5, 172ff.
102 Bartl, 1974: 179-89.
103 Compare Tapu ve Kadastro Arşivi, Ankara, Kuyudu kadime no. 167, fol. 3bff.
104 Faroqhi, 1984: 75-103; Goffman, 1990a: 9-24.

105 Faroqhi, 1984: 102-3.
106 المصدر نفسه: 120.
107 Braudel, 2nd edn 1966, Vol. 2: 451ff.
108 Matthee, 1999: 42, 224-5; Baghdiantz McCabe, 1999: 115-40.
109 Matthee, 1999: 144.
110 Goffman, 1990: 52-3; Çizakça, reprint 1987.
111 Abdel Nour, 1982: 278-9.
112 Wallerstein, Decdeli and Kasaba, 1987.
113 للاطلاع على تفسيرات مغايرة: Islamoğlu-Inan, 1987£ انظر الفصل 9 أدناه
114 Braudel, 1979, Vol. 3: 16; Aymard, 1966: 125-40.
115 Roemer, 1986; see also the article 'Tabrīz', in *EI,* 2nd edn.
116 Wittram, 1964, Vol. 2: 488.
117 Summer, 1949: 79.
118 Cantemir, 1734, 1743 and 1973b; Pappas, 1991.
119 Rothenberg, 1970: 71.
120 Skilliter, 1976; Tchentsova, 1998: 393.
121 Veselà, 1961; Szakály, 1986: 23-4.
122 Szakály, 1986: 126-8; Abou-El-Haj, 1984: 22 and 54.
123 Nouzille, 1991: 91.
124 Zhelyalzkova, 2002. 93 المصدر نفسه:
125 Nouzille, 1991: 92ff.
126 Abou-El-Haj, 1974a and 1984: 22.
127 Szakály, 1986: 93 and 102.
128 Eickhoff, 2nd edn 1988: 428; Gregorovius, reprint n.d.: 572.
129 Topping, 1972.
130 Compare the article 'Mora', in *İA*.
131 Gradeva, 2001: 153-62.
132 Genç, 1975.
133 Orhonlu, 1967: 53, 73, 103 and 108.
134 Başbakanlik Arşivi-Osmanli Arşivi, section Anadolu Ahkâm Defterleri 35: 250, no. 753 (1760-61/1174).
135 Dalsar, 1960: 131-4.
136 Bağiş, 1983: 18-32.
137 Frangakis-Syrett, 1992: 59.
138 Pedani Fabris, 1994b: 53-4.
139 Bağiş, 1983: 29.
140 Valensi, 1987: 123-5 and 91-111.
141 Cantemir, 1734.
142 Veinstein, 1975.
143 Stoianovich, 1960: 269ff.
144 Paris, 1957: 574-8.
145 Göyünç, 1976.
146 Inalcik, 1980; McGowan, 1981: 61-1.
147 Inalcik, 1997: 144.

148 Nagata, 1997: 114.
149 Veinstein, 1975.
150 Nouzille, 1991: 203-54.
151 المصدر نفسه: 246.
152 Uebersberger, 1913: 248-9.
153 Compare the article 'Belgard', in *EI*, 2nd edn.
154 Aksan, 1995: 195-6.
155 Bilici, 1992: 104-37.
156 Uebersberger, 1913: 346-9.
157 Beydilli, 1985.
158 Beydilli, 1985: 97-107; Hochedlinger, 2003.
159 Duchhardt, 1997: 7-18; Uebersberger, 1913: 302-38.
160 Duchhardt, 1997: 121; Uebersberger, 1913: 318.
161 المصدر نفسه: 318 و362–8.
162 Sofroni von Vratsa, 2nd edn 1979.
163 المصدر نفسه: 62–5.
164 Griswold, 1983: 78-85 and 110-56; see also the article 'Fakhr al-Dīn Ma'n', in *EI*, 2nd edn.
165 Masson, 1911: 142 and *passim*.
166 Veinstein, 1975.
167 Akarli, 1988.
168 Mantran, 1962: 179; Eldem, 1999: 131-40.
169 المصدر نفسه: 129.
170 المصدر نفسه: 284–8.
171 Raymond, 1973-4, Vol. 1: 98-100, 240; Fukasawa, 1987; Genç, 1987.
172 Genç, 1984.
173 Ülgener, reprint 1981: 65-94 and *passim*.
174 Inalcik, 1969: 135-9.
175 Genç, 1984.
176 Rafeq, 1970: 198-9, 214-15.
177 المرجع نفسه: 214–19؛ Barbir, 1980
178 See the articles 'Ibn 'Abd al-Wahhāb' and 'Al-Su'ūd', in *EI*, 2nd edn.
179 Imber, 1997: 67-9.
180 Uebersberger, 1913: 309.
181 Szákaly, 1986: 28; Aksan, 1995: 198-200.
182 Duchhardt, 1997: 132.
183 Abou-El-Haj, 1983.

الفصل الثالث: على أطراف الإمبراطورية: الرعايا والتابعون

1 Inalcik, 1954.
2 Kafadar, 1995: 122-8.
3 Barkan, 1939.
4 Arens, 2001: 151.
5 Yinanç, 1989: 104-5.

6 'Ramazan-oğullari', in *İA*.
7 Arens, 2001: 22.
8 Dávid and Fódor, 2002.
9 Arens, 2001: 10.
10 M. Kütükoğlu, 1994: 100-8; Pedani Fabris, 1994a: 307.
11 Maxim, reprint 1999a: 188.
12 Arens, 2001; Várkonyi, 1987.
13 Pitcher, 1972: map XXIV; Abdullah, 2000: 10.
14 Greene, 2000: 175-9.
15 Dávid and Fodor, 2002: 324.
16 Yavuz, 1984: 92ff.
17 Braudel, 2nd edn 1966, Vol. 1: 165-6.
18 Akarli, 1988.
19 Faroqhi, reprint 1987.
20 Abu-Husayn, 1985.
21 المصدر نفسه: 167-8.
22 Dávid and Fodor, 2002.
23 Costin, 1980: 20-23; Cantemir, reprint 1973a; Hoffmann, 1974; Hiltebrandt, 1937: 82ff. and Wilkinson, reprint 1971.
24 Compare the article 'Khayr el-Dīn Pasha', in *EI*, 2nd edn.
25 Compare the article 'Algeria, Turkish period', in *EI*, 2nd edn.
26 Faroqhi, 1971.
27 Chérif, 1984, 1987, Vol. 1: 124-5.
28 Panzac, 1999: 26-7.
29 المصدر نفسه: 14.
30 Haedo, reprint 1998: 7-16.
31 Abou-El-Haj, 1974b and Kunt, 1981.
32 On the situation in Egypt: Hathaway, 1997 and Raymond, 1995.
33 Wüstenfeld, reprint 1981, Vol IV; Uzunçarşili, 1972; Shaw (ed.), 1968; Farooqi, 1988.
34 Fleischer, 1986: 276.
35 Hinds and Ménage, 1991.
36 Ibn Jubayr, 1952: 17-2.
37 Wüstenfeld, reprint 1981, Vol. IV: 304-5.
38 Uzunçarşili, 1972: 23; Faroqhi, 1994: 66.
39 MD 58: 201, no. 527 (1585/993).
40 Kortepeter, 1979.
41 Evliya Çelebi, 1896-97/1314 to 1938, Vol. 9: 679.
42 Raymond, 1973-4, Vol. 1: 132-3; Evliya Çelebi, 1896-97/1314 to 1938, Vol. 9: 796.
43 Faroqhi, 1993b.
44 Faroqhi, 1994, p.43.
45 Wüstenfeld, reprint 1981, Vol. IV: 304-5.
46 Faroqhi, 1994: 48-52.
47 Evliya Çelebi, 1896-97/1314 to 1938, Vol. 9: 584-5.
48 Hibri, 1975, 1976, 1978.

49 Barbir, 1980: 175-6.
50 Compare the article 'Ḥadd', in *EI*, 2nd edn.
51 Uzunçarşili, 1972: 86f.
52 Evliya Çelebi, 1896-97/1314 to 1938, Vol. 9: 702.
53 Kortepeter, 1972: 236.
54 Faroqi, 1988.
55 MD 39: 238, no. 471 (1580-81/988); Farooqi, 1988.
56 Farooqi, 1988; Evliya Çelebi, 1896-97/1314 to 1938, Vol. 9: 772.
57 Subrahmanyam, 1988.
58 Fleischer, 1986: 180-87; Evliya Çelebi, 1896-97/1314 to 1938, Vol. 9: 796 calls the governor a *paşa*.
59 Biegman, 1967; Faroqhi, 1984: 105-21.
60 Revere, 1957.
61 Gascon, 1971, Vol. 1: 49, 50 and 339-40; Curtin, 1984.
62 Argenti, 1954, Vol. 3.
63 Biegman, 1967: 27; Carter, 1972: 355.
64 المصدر نفسه: 349-404.
65 المصدر نفسه: 354.
66 Biegman, 1967: 35.
67 Carter, 1972: 379.
68 Biegman, 1967: 129.
69 Carter, 1972: 346-7.
70 Pedani Fabris, 1994a: 322; Faroqhi, 2002.
71 Biegman, 1967: 130-1.
72 The title of Costin, 1980 is the source for this heading.
73 المصدر نفسه: 178.
74 Berindei and Veinstein, 1987: 47, Maxim, reprint 1999a suggests the reign of Süleyman the Magnificent. But a booklet put out by Dariusz Koloziejcyk, 'Exhibition of Ottoman and Crimean Documents' for the CIÉPO 16 (Warsaw: n.p., 2004), no. 9 refers to a document dated 1455 in which the sultan demands a tribute (Polish State Archives, A6AD, AKW Dz. tur. k. 66, t.1, nr.1).
75 المصدر نفسه: 192.
76 المصدر نفسه: 195.
77 Maxim, reprint 1999a: 192.
78 المصدر نفسه: 194-67؛ Costin, 1980: 20-7, 295
79 Cantemir, reprint 1973a: 260.
80 Subtelny, 1991: 293-7.
81 Cantemir, reprint 1973a: 262-5.
82 المصدر نفسه: 260.
83 قارن المقالة 'Mamlûk', in *EI*, 2nd edn and Toledano, 1990: 56-9. واشكر كريستوف نيومان على هذا المرجع.
84 Dankoff, 1991: 8-9.
85 Costin, 1980: 160; Kortepeter, 1972.
86 Maxim, reprint 1999a: 161, 195.

87 Cantemir, reprint 1973a: 245.
88 المصدر نفسه: 239.
89 المصدر نفسه: 186–208 و 260–70.
90 المصدر نفسه: 242.
91 Kortepeter, 1972: 232.
92 Zach, 1987.
93 Cantemir, reprint 1973a: 320-9.
94 Wilkinson, reprint 1971: 60.
95 المصدر نفسه: 7–75.
96 Schaser, 1993: 984-5.
97 Wilkinson, reprint 1971: 171.
98 Costin, 1980: 198 and elsewhere.
99 المصدر نفسه: 167.
100 Schaser, 1993: 990.
101 Evliya Çelebi, 1995: 246.
102 Kortepeter, 1972: 144-5 and 218-19.
103 Salzmann, 1993.

الفصل الرابع: مواطن القوة والضعف في الحروب العثمانية

1 Majoros and Rill, 1994: 28-30; Ágoston, 1999: 127.
2 Murphey, 1999.
3 المصدر نفسه: 6–141.
4 Eickhoff, 2nd edn 1988: 50ff.
5 Kortepeter, 1972. Murphey, 1980 and B. Kütükoğlu, 2nd edn 1993.
6 Berkes, 1969, 1970, Vol. 1: 28-9; Abrahamowicz, 1983.
7 Inalcik, 1969: 135-40.
8 Quataert, 1993, *passim*.
9 Murphey, 1999: 147.
10 Redlich, 1956: 74 and elsewhere.
11 Redlich, 1956.
12 Dankoff, 2004.
13 Redlich, 1956: 56 and 67.
14 Köhbach, 1983 and Petritsch, 1983.
15 Barkan, 1951-3: 11.
16 Inalcik, 1960, 1969, 1997; Raymond, 1973-4; Hanna, 1998 and Dursteler, 2002: against Stoianovich, 1960.
17 Braudel, 1979, Vol. 3: 402-16.
18 Dale, 1994.
19 Busbecquius, 1994: 165, 177.
20 Vatin and Veinstein 2003: 99-109.
21 Busbecquius, 1994: 267.
22 Kretschmayr, 1896.
23 Duchhardt, 1997: 396, on the end of Venetian rule in 1715.
24 Arens, 2001.

25 Redlich, 1964-5.
26 المصدر نفسه Vol. 2: 14-19 and Allmeyer-Beck and Lessing, 1978: 237-8.
27 المصدر نفسه: 176; Redlich, 1964-5, Vol. 2: 154; Abrahamowicz, 1983, 1983: 33.
28 Lane, 1973: 386-7, 391-2.
29 Schulze, 1978, *passim*.
30 Duchhardt, 1997: 80-1.
31 Kortepeter, 1972, *passim*.
32 Kolodziejczyk, 2000: 137.
33 Hauser, 1930: 62.
34 Stoye, 1994: 247-50.
35 Heilingsetzer, 1988: 131-2; Allmeyer-Beck and Lessing, 1978: 213.
36 Stoye, 1994: 238-52.
37 Barkan, 1975; Barkey, 1994.
38 Genç, 1975.
39 Genç, 1987.
40 Inalcik, 1980.
41 Inalcik, 1973: 107-18.
42 Kunt, 1981.
43 Inalcik, 1980.
44 Doğru, 1990: 114, 140-1.
45 Barkan, 1972, 1979, Vol. 1: 130-1; Sahillioğlu (ed.), 2002: 309 (No. 426).
46 Fleischer, 1986: 5-7.
47 انظر Finkel, 1988, Vol. 1: 36-7, 173-8, on cost-cutting in the Ottoman army.
48 Faroqhi, 1984: 129-30.
49 Akarli, 1986.
50 Çağatay, 1971; Faroqhi, 1984: 233-9.
51 Tabakoğlu, 1985: no loans mentioned.
52 M. Kütükoğlu, 1983.
53 Güçer, 1964.
54 Aynural 2002: 5-84.
55 Braude, 1979.
56 Faroqhi, 1984: 127.
57 Veinstein, 1988.
58 Bostan, 1992: 199ff.
59 Aktepe, 1958: 94-5.
60 Genç, 1984.
61 Murphey, 1999: 179-84.
62 Ágoston, 1994.
63 Allmayer-Beck and Lessing, 1978: 235.
64 Duchhardt, 1997: 52.
65 Güçer, 1964; Finkel, 1988; Ágoston, 1993 and 1994.
66 Konyali, 1974, Vol. 1: 851.
67 Ágoston, 1993: 87.
68 Hale, reprint 1998: 217-18.
69 Stoye, reprint 2000: 156.

70 Ágoston, 1999.
71 Dávid and Gerelyes, 1999.
72 Dávid and Gerelyes, 1999; Dávid and Fódor, 2002.
73 Gerelyes, 1990-2.
74 انظر الفصل 3، القسم المتعلق بمولدافيا.
75 Binark *et alii* (eds.), 1993, *Özet ve Transkripsyon:* 640; Vatin, 2001.
76 Kortepeter, 1972, *passim.*
77 Imber, 1997: 84-6; Düzdağ, 1972.
78 Kolodziejczyk, 2000; 129.
79 Bennigsen *et alii,* 1978.
80 'Idris Bitlisi', in *İA*. قارن المقالة
81 Evliya Çelebi, 1990, *passim.*
82 Faroqhi, 1984: 52.
83 Gürbüz, 2001.
84 Göyünç, 1969; Bacqué-Grammont, 1981.
85 Fleischer, 1986: 66.
86 Kunt, 1974, Fleischer, 1986: 165.
87 Fleischer, 1986: 65.
88 Salzmann, 1993.
89 Braudel, 1979, Vol. 3: 47.
90 Adanir, 1982.
91 Goffman, 1998: 52.
92 Eickhoff, 2nd edn 1988: 426-34.
93 Jelavich, 1983: 77.
94 المصدر نفسه: 73-8.
95 For a conspectus of the-enomous-secondary literature: Teply, 1983.
96 Hale, 1998: 46; Guilmartin, 1974: 229ff.
97 Evliya Çelebi, 1896-97/1314 to 1938, Vol. 9: 821.
98 Guilmartin, 1974: 98-109.
99 Davies, 1999.
100 Chagniot, 2001.
101 Abou-El-Haj, 1974a.
102 Faroqhi, 1986.
103 Kal'a *et alii* (eds), 1997-.

الفصل الخامس: حول الأسرى والعبيد وإحسان الغرباء

1 Overmans, 1999b: 486.
2 Overmans, 1999a, *passim.*
3 Rüpke, 1999.
4 Overmans, 1999b: 506; Spies, 1968; Teply, 1973; Jahn, 1963.
5 Streit, 1978.
6 Anderson, reprint 1998.
7 Hohrath, 1999.
8 Heberer von Bretten, reprint 1963: X.

9 McCarthy, 1995.
10 Panzac, 1999: 81.
11 Panaite, 2000: 283-301.
12 Pedani Fabris, 1994b: 179-85; Faroqhi, 2002; Gökbilgin, 1964: 211-12.
13 Tietze, 1942.
14 Bracewell, 1992.
15 المصدر نفسه: 187-9.
16 Berktay, 1990.
17 Faroqhi, 1984: 108.
18 المصدر نفسه: 100-1.
19 Stoye, 1994: 20-1.
20 De Martelli, 1689: *passim*.
21 Panzac, 1999 and Bono, 1999.
22 Parmaksizoğlu, 1953 and Neumann, unpublished manuscript.
23 Jahn, 1961; Spies, 1968 and Teply, 1973.
24 Bono, 1999: 21-36.
25 Pedani Fabris, 1994b: 168-9; Preto, 1999: 348-60.
26 Panzac, 1999: 97-103; Bono, 1999: *passim*.
27 Osman Ağa, trans. by Kreutel and Spies, 1962; and trans. by Hitzel, 2001.
28 De Martelli, 1689.
29 Heberer von Bretten, reprint 1963: 164; Vatin, 2002.
30 Guilmartin, 1974: 111-18.
31 Heberer von Bretten, reprint 1963: 164-5.
32 للاطلاع على استثناء: Matar, 1999: 20.
33 Bono, 1999: 482-6.
34 المصدر نفسه: 497-9.
35 Guilmartin, 1974: 223 and 268.
36 Heberer von Bretten, reprint 1963: 179-80.
37 المصدر: XXXV-XXXVI.
38 Rauwolff, reprint 1971: 358.
39 Singer, 2002.
40 Kreiser, reprint 1998.
41 Heberer von Bretten, reprint 1963: 158-9.
42 المصدر: XXVII-XXIX, 296-7, 323-4.
43 المصدر نفسه: 191.
44 المصدر نفسه: 219.
45 المصدر نفسه: 249.
46 Wild, reprint 1964: 240-6.
47 De Martelli, 1689: 86.
48 المصدر نفسه: 97.
49 Ibid.: 86.
50 Bennassar and Bennassar, 1989: 362.
51 Webbe, 1895.
52 Sahillioğlu, 1985b.
53 Heberer von Bretten, reprint 1963: *passim*.

54 المصدر نفسه: 245.
55 المصدر نفسه: 243 وسواهما.
56 Vigié, 1985: 225.
57 Teply, 1973: 60.
58 Spies, 1968.
59 Skilliter, 1975.
60 Osman Ağa, 1962: 147ff.
61 Bono, 1999: 252-304. Teply, 1973: 63.
62 Bennassar and Bennassar, 1989: 125-44.
63 De Martelli, 1689: 109 and 133.
64 المصدر نفسه: 110.
65 Teply, 1973.

الفصل السادس: التجارة والأجانب

1 Inalcik, 1969; Başbakanlik Arşivi-Osmanli Arşivi Maliyeden müdevver 6004: 49 (1623-24/1033).
2 Kunt, 1977.
3 Kafadar, 1986b; Arbel, 1995.
4 Faroqhi, 2002.
5 Sahillioğlu, 1968.
6 Evliya Çelebi, 1896-97/1314 to 1938, Vol. 9: 804-5; Faroqhi, 1991.
7 Inalcik, 1981; Veinstein, 1999.
8 Raymond, 1973-74, Vol. 1: 117.
9 Binark *et alii* (eds.), 1995: MD 6: 166, no. 355 (1564-65/972).
10 Binark *et alii* (eds.), 1994: MD 5: 629, no. 1755 (1565-66/973).
11 Dale, 1994.
12 Dalsar, 1960: 132-6.
13 Herzig, 1996.
14 Herzig, 1996.
15 Aghassian and Kévonian, 1999.
16 Bergasse and Rambert, 1954: 64-70; Khachikian, 1967; Aghassian and Kévonian, 1999; Kévonian, 1975; Braudel, 1979, Vol. 2: 133; Dziubinski, 1999.
17 Kévonian, 1975: 210.
18 Smyrnelis, 1995.
19 Sahillioğlu, 1968.
20 المصدر نفسه: 68.
21 Date, 1994: 46-54; Subrahmanyam, 1988.
22 Bennigsen and Lemercier-Quelquejay, 1970.
23 Yildirim *et alii* (eds.), 1997: MD 7: 62, no. 169 (1567-69/975-76).
24 المصدر نفسه.
25 Kévonian, 1975.
26 Lane, 1973: 298.
27 Greene, 2000.
28 Arbel, 1995: 15; Pedani Fabris, 1994b.

29 Layton, 1994.
30 Çizakça, reprint 1987: 253; Poni, 1982.
31 Aigen, 1980: 12ff.
32 Sella, 1968.
33 Turan, 1968; Kafadar, 1986b and Concina, 1997; Arbel, 1995: 66; Kafadar, 1986b: 212.
34 Aigen, 1980.
35 Lane, 1973: 248.
36 Başbakanlik Arşivi-Osmanli Arşivi, section Maliyeden müdevver, no. 6004: 10 (1619-20/1029).
37 Maliyeden müdevver 6004: 140 (undated).
38 Maliyeden müdevver 6004: 49 (1623-24/1033).
39 Maliyeden müdevver 9829: 8.
40 Steensgaard, 1967.
41 Beydilli, 1976: 19-48.
42 Binark *et alii* (eds.), 1995: MD 6: 93, no. 194 (1564-65/972).
43 Biedrońska-Slota, 1999.
44 Zygulski, 1999.
45 Ergenç, 1975.
46 Istanbul, Başbakanlik Arşivi/Osmanli Arşivi, Maliyeden müdevver, no. 7527: 69.
47 Kolodziejczyk, 2003.
48 Biedrońska-Slota, 1999.
49 Kolodziejczyk, 2003.
50 Dziubinski, 1999.
51 MD 27: 361, no. 861; MD 28: 214, no. 502; 215, no. 504; 373, no. 966; 374, no. 967; 375, no. 970; 377, no. 975; 386, no. 1003; 393, no. 1024 (all from 1576-77/984). Akdağ, 1963: 89 and Faroqhi, 1984: 67-8.
52 Biedrońska-Slota, 1999.
53 De Groot, 1978: 94ff.
54 Lane, 1973: 399-400.
55 Poumarède, 1997 and 1998.
56 Eickhoff, 2nd edn, 1988: 212-13, 250-9.
57 Gascon, 1977, Vol. 1: 326-8.
58 Poumarède, 1997: 244.
59 Goubert, 1977, Vol. 2: 329-66.
60 Davis, 1967: 242ff.
61 Marquié, 1993.
62 Paris, 1957: 9-35.
63 Marquié, 1993: 76-81.
64 Greene, 2000: 75-7.
65 Panzac, 1999: 124-7.
66 Stoianovich, 1960.
67 Steensgaard, 1967; Paris, 1957: 44ff.
68 Goffman, 1990a: 120.
69 Masson, 1911: 1-32; Paris, 1957: 328-34.

70 Masson, 1911: 32-42.
71 المصدر نفسه: 317–62.
72 Archives of the Chambre de Commerce de Marseille, file H201, *Défenses de la Chambre du Commerce de Marseille contre les fabricans de camelots d'Amiens et de Lille* (Marseilles: Jos Ant Brebion, 1764).
73 Ministère des Affaires Etrangères, Nantes archives, file 2mi 1958, Correspondance entre l'échelle d'Angora et l'ambassadeur à Constantinople.
74 Smyrnelis, 2001.
75 Bağiş, 1983.
76 Braudel, 2nd edn 1966, Vol. 1: 557-81.
77 Skilliter, 1977; Goffman, 1998: 1-44.
78 Ferrier, 1973; Frangakis-Syrett, 1992: 107.
79 Wood, 1964; Matthee, 1999: 91-118.
80 Braude, 1979.
81 MD 43: 15, no. 27 (1580-81/988).
82 Goffman, 1998: 60-5.
83 Erim, 1991.
84 Çizakça, 1985.
85 Davis, 1967: 240-2.
86 Israel, 1989; see index.
87 Parker, revised edn 1990.
88 Israel, 1989: 262-3.
89 Bulut, 2001, *passim*.
90 Israel, 1989: 397-8.
91 Istanbul, Başbakanlik Arşivi/Osmanli Arşivi, Maliyeden müdevver, no. 7527: 69 (1645-46/1055/).
92 Istanbul, Başbakanlik Arşivi/Osmanli Arşivi, Cevdet İktisat, no. 971.
93 Kafadar, 1986b: 191-2.
94 Arbel, 1995: 67-8.
95 Hanna, 1998.
96 Desmet-Grégoire and Georgeon (eds), 1997 and Tuchscherer (ed.), 2001.
97 Hanna, 1998: 34-5, 58, 77; Raymond, 1973-4, Vol. 1: 117-19.
98 Istanbul, Başbaknlik Arşivi/Osmanli Arşivi, Maliyeden müdevver, no. 10349: 14-17.
99 MD 19: 130, no. 276; 67, no 146; 65, no. 142 (all 1572-73/980).
100 Çizakça, 1996: 92-122.
101 Curtin, 1984.
102 Arbel, 1995: 3-4, 44-54; Faroqhi, 1994: 165-6.
103 Stoianovich, 1960.
104 Panzac, 1996a: 79-80.
105 Greene, 2000: 153-4.
106 Bilici, 1992: 119.
107 Frangakis-Syrett, 1992. 94.
108 المصدر نفسه: 105ff.
109 Masters, 1994b.
110 Braudel, 1949 and 2nd revised edn 1966.

111 Steensgaard, 1973, *passim*.
112 Braudel, 1979, Vol. 3: 409ff.
113 Panzac, 1996b.
114 Hanna, 1998.
115 Greene, 2000: 205.
116 Masson, 1911: 1-32.
117 Inalcik, 1969.
118 Springborn, 1992: 230.
119 Güçer, 1951-2 and Aymard, 1966.
120 Fleischer, 1986: 262.
121 Inalcik, 1969: 106.
122 Braudel, 1979, Vol. 3: 16.
123 Faroqhi, 1984: 222; MD 71: 334, no. 636 (1592-93/1001).
124 Kafadar, 1986a; M. Kütükoğlu, 2nd edn 1983.
125 MD 5, nos 1311 and 1312 (1565-66/973); Binark *et alii* (eds), 1994: 212.
126 Quataert, 1997.
127 Pamuk, 2000: 139.
128 Kafadar, 1991.
129 Inalcik, 1970b: 215.
130 Eldem, 1999: 148-202.
131 Faroqhi, 1984: 54; MD 7: 705, no. 1939 (1568-69/976) and MD 47: 199, no. 1466 (1582-83/990).
132 Barkan, 1975; Faroqhi, 1983.
133 Compare the article 'Imtiyāzāt', in *EI*, 2nd edn.
134 Veinstein, 1975 and the article 'Al-Djazzār Pasha', in *EI*, 2nd edn.
135 Dalsar, 1960: 244-77.
136 للاطلاع على استثناء: Eldem, 1999: 223-5.

الفصل السابع: ما يتصل بالحجاج وتقديم الوساطة

1 انظر الفصل 8 للاطلاع على المكانة الخاصة للسفراء.
2 Montagu, 1993: XLI-XLII.
3 Goffman, 1998: 11.
4 MD 24: 43-4, no. 124 (1573-74/981).
5 Pistor-Hatam, 1991.
6 Faroqhi, 1994: 134-9.
7 MD 23: 203, no. 430 (1573-74/981).
8 MD 6: 17, no. 39 (1564-65/972). See also Binark *et alii* (eds), 1995.
9 Özbaran, 1994b: 127.
10 MD 14: 385, no. 542 (1570-71/978).
11 MD 26: 241, no. 693 (1572-73/980).
12 Necipoğlu, 1991: 255.
13 Peters, 1985: 484-9, 525-7.
14 Huizinga, 1954: 161-2.
15 Rauwolff, reprint 1971: 320-1.

16 Gomez-Géraud, 1999.
17 Schweigger, reprint 1964: 289 (visit in 1581/988-9).
18 Palerne, reprint 1991 (visit also in 1581/988-9).
19 Peters, 1985: 515-16.
20 Rauwolff, reprint 1971: 327 and elsewhere; Yérasimos, 1991: 300-1.
21 Rafeq, 2000.
22 Külzer, 1994; Yérasimos, 1991: 21.
23 Külzer, 1994: 351-5 (text dated to 1587/985-6).
24 المصدر نفسه: 355–95.
25 Simeon, 1964.
26 Peri, 2001.
27 Rauwolff, reprint 1971: 448-58.
28 Schweigger, reprint 1964; Maundrell, reprint 1963.
29 للاطلاع على معلومات تاريخية: مقالة 'Al-Durūz', in *EI,* 2nd edn.
30 Rauwolff, reprint 1971: 406-31.
31 Schweigger, reprint 1971: XXII-XXIII; Runciman, 1968: 244-58.
32 Maundrell, reprint 1963: 13.
33 Peters, 1985: 510-11.
34 Evliya Çelebi, 1896-1938/1314, Vol. 9: 488-95.
35 Rauwolff, reprint 1971: 376-7; Evliya Çelebi, 1314/1896-7 to 1938, Vol. 9: 490. انظر أيضاً Simeon, 1964: 126-9.
36 Biddle, 1999: 120.
37 Evliya Çelebi, 1896-97/1314 to 1938, Vol. 9: 493.
38 Peri, 2001. المصدر نفسه: 491
39 Peters, 1985: 520; Maundrell, reprint 1963: 129.
40 Evliya Çelebi, 1896-97/1314 to 1938, Vol. 9: 493; but compare also Evliya Çelebi, 2nd edn 1987: 161; Belting, 1993.
41 Wild, reprint 1964: 200.
42 Maundrell, reprint 1963: 129.
43 المصدر نفسه: 127–31.
44 Heyd, 1960: 180-4.
45 Peri, 2001: 198-200.
46 Pastor, 1923: 179-88; 734-46; Iserloh, Glazik and Jedin, 1985: 526-8; Müller *et alii,* 1985: 248-55; Croce, 1998: 602.
47 Rauwolff, reprint 1971: 427.
48 Anonymous Jesuit, 1745.
49 De Bonnac, 1896: 149.
50 Masters, 2001: 71-2.
51 Anonymous Jesuit, 1745: 55-7, 100.
52 المصدر نفسه: 68، 118–21.
53 Hitzel (ed.), 1997; Palumbo Fossati Casa, 1997; Bacqué-Grammont, 1997.
54 Beydilii, 1984; Findley, 1998; Theolin *et alii,* 2002.
55 Arbel, 1995: 78-86.
56 Arbel, 1995.
57 الفصل 5 أعلاه.

58 Khadduri, 1955; Faroqhi, reprint 1987.
59 Smyrnelis, 2000.
60 Anonymous, 1998; Latifi, 2001.
61 Anonymous, 1998: 41.
62 المصدر نفسه.
63 المصدر نفسه: 33.
64 المصدر نفسه: Masters, 2001: 16-40; Düzdağ, 1972: 87-109.
65 Montagu, 1993.
66 المصدر نفسه: 89-91.
67 Wild, reprint 1964: 73.
68 المصدر نفسه: 345-8.

الفصل الثامن: مصادر المعلومات عن العالم الخارجي

1 Ihsanoğlu, 2000, Vol. 1.
2 Tinguely, 2000; Yérasimos, 1991: 17.
3 Camariano, 1970.
4 Unat, 1968; Tunçer and Tunçer, 1997; Hattî Efendi, 1999: 4-8 (Introduction).
5 Hagen, 1982-98.
6 Piri Reis, 1935; Soucek, 1992.
7 Goodrich, 1990.
8 Eren, 1960.
9 Bergasse and Rambert, 1954: 500-5.
10 Sestini, 1785.
11 المصدر نفسه.
12 Roosen, 1980; Windler, 2001.
13 Aksan, 1999b.
14 Camariano, 1970.
15 Seyyidî 'Ali Re'is, 1999a with copious annotation; Kiremit (ed.), 1999, with linguistic study.
16 Soucek, 1992: 103.
17 'Süleyman I', in *İA;* Vatin and Veinstein, 2003, *passim.*
18 Deringil, 1991: 351; Seyyidi 'Ali Re'is, 199a: 88.
19 Unat, 1968: 82-4.
20 Faroqhi, 1994: 139.
21 Unat, 1968: 59-61.
22 المصدر نفسه: Zarinebaf-Shahr 1991, 59
23 Dourry Efendy, 1810: 4-5; Raşid, 1865-66/1282, Vol. 5: 373.
24 Dourry Efendy, 1810: 6-10. Raşid, 1865-66/1282, Vol. 5:374; Veinstein, 1996.
25 Palumbo Fossati Casa, 1997.
26 Dourry Efendy, 1810: III-IV.
27 Nasuhü's-silahî, 1976; Unat, 1968: 206-10 (by Bekir Sitki Baykal).
28 Pedani Fabris, 1994b.
29 المصدر نفسه: 196ff.
30 Evliya Çelebi, 2nd edn 1987.

31 Fodor, reprint 2000.
32 Beydilli and Erünsal, 2001-02.
33 Göçek, 1987; Mehmed Efendi, 1981.
34 مجهول، 1999: 314-21.
35 Aksan, 1995; Unat, 1968: 116.
36 Resmi, 1885-86/1303: 35-6.
37 Findley, 1995.
38 Râtib Efendi, 1999.
39 انظر: The entry on *saz* in *EI*, 2nd edn; Râtib Efendi 1999: 78-9.
40 Evliya Çelebi, 2nd edn 1987: 159-60.
41 Köhbach, 1983a; Vasif in Ahmed Cevdet, *Tarih-i Cevdet*, 1893-94/1309, Vol. 4: 348-58 (abridged).
42 Windler, 2001.
43 Köhbach, 1983; Tunçer and Tunçer, 1998: 86-93.
44 Vasif Efendi, 1309/1893-4: 354-5.
45 Unat, 1968: 116-28; Neumann, unpublished.
46 Ennî, 1974; Nahifi Mehmed Efendi, 1970.
47 Ennî, 1974: 47.
48 المصدر نفسه: 69-70.
49 Nahifi Mehmed Efendi, 1970: 112-13.
50 Ennî, 1974: 66-8.
51 Nahifi Mehmed Efendi, 1970: 87.
52 Hagen, 1995-6.
53 Béller-Hann, 1987.
54 Versteeg, 1997.
55 Schmidt, 2000, *passim*.
56 المصدر نفسه: 357-9.
57 Hodgson, 1973-74, Vol. 1: 96, 453-7.
58 Hagen, unpublished.
59 Hagen, 1998b; Ak, 1991.
60 Salzmann, 2004: 31ff.
61 Denny, 1970; Nasuhü's-silahî, 1976: 50-1, 8b and 9a.
62 Adnan-Adivar, 1943; Ahmet Karamustafa, John Michael Rogers and Svat Soucek, in Harley and Woodward (eds), 1992; Ihsanoğlu, 2000, Vol. 1.
63 Piri Reis, 1935; compare the article 'Piri Reʾīs', in *EI*, 2nd edn.
64 Soucek, 1992.
65 Goodrich, 1990; Bacqué-Grammont, 1997: XVII, LXIV, LXVI-LXVIII.
66 Hagen, 1982-98: 108.
67 Goodrich, 1990: 19-20.
68 المصدر نفسه: 11-15.
69 المصدر نفسه: 32-3.
70 المصدر نفسه: 58; on 'Recycling in a Dutch Context': Schmidt, 2000: 360-1.
71 Kâtib Çelebi, 1145/1732.
72 Hagen, 2003.
73 Compare the relevant article in *EI*, 2nd edn; Ihsanoğlu, 2000.

74 Hagen, 1982-98: 105.
75 Hagen, 1998a; Saricaoğlu, 1991.
76 Azulai, 1997.
77 المصدر نفسه: 214-15، 248-9، 258-9.
78 المصدر نفسه: 216.
79 Stamates Petru, 1976; Angelomate-Tsoungarake, 2000.
80 İnciciyan, 1956: 9, 39; article ‘Inciciyan’, in Collective work, 1993-95.
81 Eren, 1960, Kreiser, 1975, Haarmann, 1978 and Evliya Çelebi, 1988.
82 Evliya Çelebi, 1999a, Vol. 2: 18.
83 Braudel, 1979, Vol. 3: 145-234.
84 De Groot, 1978; Bulut, 2001.
85 Kévonian, 1975; Bulut, 2001.
86 Evliya Çelebi, 2002, Vol. 6: 219-25; Eren, 1960, Haarmann, 1978 and Evliya Çelebi, 1987.
87 Evliya Çelebi 2002, Vol. 6: 222.
88 Hagen, 1982-98: 105.
89 Evliya Çelebi, 2002, Vol. 6: 221 and 223.
90 المصدر نفسه: 222; above, Chapter 7.
91 Evliya Çelebi, 1987: 243-4.
92 Evliya Çelebi, 2002, Vol. 6: 221.
93 Eren, 1960.
94 Hagen, 1982-98: 108.
95 Hagen, 2000.
96 Taeschner, 1923: 73-5.
97 İnciciyan, 1956.
98 Goodrich, 1990: 15.

الفصل التاسع: الخاتمة

1 Hohrath, 1999.
2 Masson, 1911: 149-84.
3 Ersanli, 2002; Fleischer, 1986: 85-6, 104.
4 Peri, 2000, *passim.*
5 Salzmann, 1993.
6 Masters, 1988; see, however, Wirth, 1986 on continuing connections to India.
7 Wallerstein, Decdeli and Kasaba, reprint 1987; Braudel, 1979, Vol. 3: 12-70.
8 المصدر نفسه: 16.
9 Dávid, 2002: 194-5.
10 Eyice, 1970.
11 Bacqué-Grammont, 1997.
12 Osman Ağa, 1962: 13; Babinger, 1982.

فهرس الأعلام

فهرس المصطلحات والأماكن





الدولة العثمانية

والعالم المحيط بها

تعدّ ثريا فاروقي من أهم المؤرخين المعاصرين المهتمين بالشأن العثماني عبر تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على عملها أستاذةً للدراسات التركية في معهد تاريخ وثقافة الشرق الأدنى بجامعة ميونيخ، فإنها من أفضل الباحثين الذين تمكنوا من أدواتهم البحثية. إذ إنه بعيداً عن أطر المنهجية التقليدية في البحث، فقد اتخذت كتبها وأبحاثها (التي زادت على المائة والعشرين بحثاً) منحى أكثر واقعية وصرامة عبر عدم قصر الاهتمام على المصادر التاريخية العثمانية التقليدية التي كتبت بقصد أن تكون تاريخاً، بل لجأت إلى استخدام المصادر العثمانية غير التقليدية، ككتابات الرحالة والأدباء والشعراء، وتقارير القناصل والسفراء ورسامي الخرائط والتجار، بل وكتابات الأسرى والعبيد والسجناء، وكذا انطباعات النساء الأوروبيات والعثمانيات عن العالم الآخر المختلف.

يعالج الكتاب الذي بين أيدينا وضع الدولة العثمانية والدول المجاورة لها، كدول أوروبا وإيران الصفوية، بل وعلاقة العثمانيين بأماكن بعيدة كاليمن والهند، وكذا المحيط الأطلنطي، وكل ما أثر في سياسة وتصورات الدولة العثمانية.

وفي النهاية، نأمل أن يجد القارىء العربي ضالته في هذا الكتاب، الذي صحبتنا المؤلفة عبر صفحاته في سياحة فريدة من نوعها تناولت كافة الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعثمانيين حتى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، ورؤية النخبة الحاكمة للآخر، وكيفية إدارة الصراع، بل وكيفية التواصل معه عبر براغماتية تحقق فوائد اقتصادية كبرى للدولة العثمانية.

موضوع الكتاب دراسات عثمانية

موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com

ISBN 9959-29-312-2

